



Bibliotheca Alexandrina



0020790

مجمع ألفاظ القرآن الكريم

التي قررتها محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية

وضعتها

محمود أحمد عمر
سكرتير المحكمة

و

علي فهمي
وكيل بكتاب محكمة النقض والإبرام

ورأى عليها وأقرها

حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير حامد فهمي بك المستشار بالمحكمة

(الطبعة الأولى)

عن المدة بين ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبين ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥٢ هـ = ١٩٣٤ م

الثنى ٧٥ قرشاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

وجهتنا ظروف خاصة إلى استخلاص القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإيرام في المواد الجنائية في المدة التي تبتدئ من جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فاستخلصناها ثم اعترنا إذاعتها رجاء الانتفاع بها .

وفي الحق أننا أقدمنا على هذا العمل مشفقين من حمل مسؤوليته إذ كذا إزاء تكليف شاق ليس من اليسير على مثلنا النهوض به . ولقد كان أخرى بغيرنا ممن هم أكثر مراسا للسائل القانونية أن يحملوا هذا التكليف عنا لما هم أولى منا بالاضطلاع به . ولكن الظروف أفسحت لنا المجال لتتقدم وكان من حق تلك الأحكام أن يكون حفظها من إقبال رجال القانون على تعهدها وتوفرهم على دراستها وتوجههم إليها بمنايتهم أوفر مما هو الآن .

نعم . إن هذه الأحكام بقوتها هي قد هيات لنفسها تقديرا عاليا في البيئات القضائية وأوسعت لها مجالا في سائر النشرات حتى الصحف اليومية التي لا تلقى في العادة بالا لمثل هذا النوع من الثقافة تنشر بعضها أحيانا . ولا ينكر أيضا أنها قد لقيت أخيرا من بعض المجلات القضائية قسطا من الاهتمام أوفر من ذي قبل . غير أنه لا يزال من غير الممكن القول بأنها قد حظيت بكل ما تستأهله من العناية ليتيسر الانتفاع بها . وفي هذا المقام نرجو أن يفغر لنا أن نقول إن قلم كاتب المحكمة قد عمل ما في وسعه لتيسير الوصول إلى هذه الغاية . فكل الأحكام المقررة

لقواعد كانت توزع في الوقت المناسب عقب صدورها على المحاكم الأهلية وعلى النيابة وعلى أقسام القضايا وعلى المجلات القضائية وعلى الصحف اليومية .
 وما هو ذا — ممثلا فينا — يخطو خطوة ثانية في هذه السبيل . وفي الحق أننا لم نكن لنجد في نفسنا القدرة على أن نخطو تلك الخطوة لولا ما أمدنا به المستشار الفقيه حامد فهمي بك من عظيم العون وما ابتعثه فينا من صادق العزم وما آزرنا به من حسن الرأي . بل الحق أن له الفضل أجمع في إحكام وضع هذه المجموعة التي لم يكده يصل إلى علم الأستاذ الكبير محمد كامل مرسى بك عميد كلية الحقوق خبر وضعها حتى تفضل فسارع إلى إظهار استعدادده لأن تقوم مجلة القانون والاقتصاد التي يرأس تحريرها بنفقات طبعها فقبلنا عرضه شاكرين حاملين أسمى عواطف العرفان لفضله .

ونحن وإن كنا قد بذلنا الجهد في ضبط القواعد التي تحتويها هذه المجموعة لنتظهر أوفى ما تكون حتى بما لاح في ثنايا الأحكام من الآراء القانونية الدقيقة ما كنا — مهما يكن لدينا من الثقة بعملنا — لنستطيع أن نتسامى به إلى حد أن نبرزه للشغليين بالقانون لولا ما تأكدت به تلك الثقة بما بذله لنا من العون المستشار الفقيه وما زكاه به الأستاذ العميد بطبعه هذه المجموعة . وهذا وحده هو مبعث الرجاء عندنا في أن يؤتي عملنا الثمرة المرجوة منه .

ولقد أسلفنا أن هذه المجموعة تشتمل على القواعد القانونية التي قررتها أحكام محكمة النقض والإبرام الصادرة في المواد الجنائية في المدة التي تبديء من ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ على أننا لم نغفل البتة ما قررتة الأحكام السابقة لهذه المدة من القواعد بل أشرنا إلى الأحكام التي كانت قررت قواعد عدلت عنها الأحكام اللاحقة . وإتماما للفائدة نشرنا أهم حكم صدر في كل قاعدة عدل عنها مع أهم حكم صدر في القاعدة المعدول إليها .

وإتماما للفائدة كذلك نشرنا طائفة كبيرة من الأحكام المفصلة لأصول القواعد التى قررتها كما أشرنا إلى الأحكام التى تناولتها بعض المجلات بالتعليق وذكرنا ملخصا وجيزا لما ورد على كل حكم من وجهات النظر .

ولا زانا بحاجة إلى بيان الأسباب التى من أجلها ابتدأنا عملنا من هذا التاريخ (يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨) فانا — على ضيق وقتنا وضعف محصولنا القانونى — ما كنا نستطيع أن نقوم باستقراء جميع القواعد التى قررتها محكمة النقض والإبرام المصرية من وقت إنشاء المحاكم الأهلية أى من نحو نصف قرن، فكان لا بد لنا من الاجترار عن هذا العمل الكلى الشاق بفترة من الزمن نتخذها موضعا لعملنا . ولم نجد خيرا من أن نقوم بالعمل فى الفترة الأخيرة التى شاركنا فيها القضاء بعملنا الكتابى . وفى ظننا أننا فى اقتصادنا على هذه الفترة — التى يسهل علينا للعملة المتقدمة تلخيص أعمال القضاء فيها — لسنا بعيدين كثيرا عن محجة الصواب ، إذ ندرك أن هذه الفترة ربما كانت تعتبر بدء عهد جديد للعناية بتحرير الأحكام من حيث اللغة والإفاضة فى الشرح والبيان .

على أننا إذا كنا نعتبر هذا التاريخ بدءا عهد جديد فى المعنى الذى أشرنا إليه فنلحق علينا وعلى الكافة الاعتراف بأن هذا العهد قد مهد له القضاء السابق بمجهود الشاق العظيم، فهو الأساس الذى قام عليه عمل المحكمة فى العهد الأخير . وفى هذا المقام لسنا نغمت بفضل الحمامة فلقد ساهمت فى هذه السبيل بقسط وافر، ولافضل كلية الحقوق فانها تؤدي فيه قسطها بما يخرجها أسانئها الأجلء من الأبحاث الفياضة المتواصلة فى شتى نواحى الثقافة التشريعية .

والفضل الأول والأعظم فى هذه النهضة المباركة لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم "أحمد فؤاد الأول" فإنه — أيداه الله بالتوفيق وأعانه بالسداد — فى دأبه على توفير أسباب الرفاهية لبلاده وبسط ظلال الأمن على شعبه — يحوط القضاء — وهو الكفيل بتحقيق هذه المهمة السامية — بجيمل الرعاية وكريم العناية .

وإن من أعجب ما يحفظه التاريخ لجلالته فيما يسجله له من شتى الأعمال المحيدة الخالدة استحداثه محكمة التقض والإبرام في نظام القضاء الأهل . والله المسؤول أن يوفق هذه المحكمة إلى أداء وظيفتها في القضاء المدنى على خير وجه كما أدت وظيفتها في القضاء الجنائى .

ورجاؤنا أولا وآخرا أن نكون قد وفقنا في إنخراج هذه المجموعة ونكرر ما أشرنا إليه أولا من أن هذه المجموعة وإن كانت ظهرت باسمينا فإنها في الواقع مجهود قلم الكتاب متضافرا . فإن كان لهذا العمل فضل فلكل من حضرات زملائنا فيه حظ . ولئن كنا في تضامتنا يأبى أننا أن يتعزل بحظه مهما وفر فإننا مع ذلك نرى لزاما علينا أن نتوه بخاصة بالمعونة الخالصة والجهود المشكورة التي بذلها معنا حضرة زميلنا عبد الحميد أفندى عمر . والله ولى التوفيق ما

القاهرة في { ١٥ ذوالقعدة سنة ١٣٥٢
أول مارس سنة ١٩٣٤ } على فهمى محمود أحمد عمر

تقديم المجموعة

بقلم حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد فهمى بك
المستشار بمحكمة النقض والابرار

إن استنباط القواعد القانونية التى تقررها أحكام القضاء عمل فى دقيق بالغ فى الدقة، وهو أيضا عمل جليل الخطر . ذلك بأن أحكام القضاء وأحكام محكمة النقض بخاصة هى من أهم المراجع التى تعتبر عند الفصل فى الأفضية ويستعان بها على فهم مراد القانون والعلم بتأويله ؛ فمن المتعين لتيسير الاستفادة منها فى هذا الغرض أن تستخرج القواعد القانونية التى بنيت عليها هذه الأحكام مصوغة فى عبارات جلية محددة المشمول، لا تتسع لما ليس مراداً منها، ولا تضيق عن كل ما يصح وقوعه فى متناولها . ولعل من أعظم ما يقاسيه الكاتب فى القانون هو صياغة المعانى المتواردة عليه نوع الصياغة التى أشرنا إليها ، فهو لا ينفك يتخير من العبارات لبوساً لما استقر لديه من المعانى حتى يوفق إلى ما يراه أشمل لها، وأشكل بها، وأكثر اتساقاً معها وأعظم إحكاماً عليها - هذه المشقة يتجشمها الكاتب فى القانون حتى وهو بسبيل الموضوع المنبسط المنسحق فأية مشقة تلك التى يمانها من يتصدى لاستنباط القواعد القانونية مما تضمنها من الأحكام يريد أن يلم بقواعد الحكم مركزة فى عبارة بينة موجزة ؟ ومن أقدر على بلوغ هذه الغاية من القاضى الذى وضع الحكم ؟ لقد فطن القانون الفرنسى لذلك فجعل على مستشار محكمة النقض أن يضع القواعد التى يقيم عليها حكمه .

أما القانون المصرى فقد فاتته ذلك، فتولت هذا العمل عندنا المجالات القضائية، فلم يحظ بكل العناية التى يستأهلها . على أنه فى هذا العهد قد بدت حركة ناشطة

في سبيل العناية بأحكام محكمة النقض المصرية من أجل مظاهرها اهتمام مجلة المحاماة بتخصيص جزء كبير منها لنشر تلك الأحكام مصدرة بالقواعد التي قررتها ، وتزايد النشرات التي تعنى بذلك ، وإقبال بعض المجلات على دراسة بعض تلك الأحكام والتعليق عليها يبحث قيمة كالتى نطالها في مجلة القانون والاقتصاد من آن الى آن . والمجموعة التي نصدرها مظهر آخر من مظاهرها تلك الحركة المباركة .

تتمثل هذه المجموعة على القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والإبرام ابتداء من جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعلى أهم الأحكام التي أصدرتها ، وعلى الأحكام الصادرة في المدة السابقة لها التي تكون قررت قواعد عدلت عنها الأحكام اللاحقة ؛ وهي مذيلة بفهرسين أحدهما هجائي والآخر جاري على ترتيب المواد القانونية (تحقيق الجنايات . عقوبات الخ) . فموضوع هذه المجموعة هو بلا ريب موضوع نافع مفيد يستد حاجه شدة ما تتوجها المشتغلون بالقانون ، ويحقق أمنية طالما رجوها .

أما العمل من الناحية الفنية فاني وأنا أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الأغلب من تلك الأحكام أعلن أن صاحبي المجموعة قد أوفيا فيه على الغاية من التجويد والإحسان — أعلن ذلك بعد أن راجعت العمل كله ، راجعت الأحكام حكما حكما ، وراجعت القواعد المستنبطة منها قاعدة قاعدة ، وراجعت القواعد التي نشرتها المجلات القضائية (المحاماة ونشرة النيابة والمجموعة الرسمية) ؛ ولو أني أجد المجال متسعا لنشرت هنا بعض القواعد التي احتوتها هذه المجموعة لأدل على قيمة الجهد الذي بذله صاحبها في الدرس والاستنباط .

لم أرم بذلك القول تركية لهذا العمل فانه بين أيدي المطلعين يعطونه الحكم الذي يستحقه . ولكنني أقوله لإقرارا ملزما لي في مسئولية تحملها أمام صديقي المحلل حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام . ذلك بأن صاحبي هذه المجموعة قد توفروا منذ زمن على دراسة أحكام محكمة النقض

يستبطن منها القواعد القانونية التي تضمنتها . فلما قطعنا في هذا العمل شوطا كبيرا وهما مشفقان من مسؤوليته سألاني في استحياء أن أراجع عملهما لتهون عليهما المسؤولية التي اضطلعا بها ، فلم أتردد في إجابتهما إلى سؤلها ، فقدمنا إلى بعض ما آتاه ، فاستبان لي أنهما قد وقفا في مجهودهما ، ثم أخذت أراجع كل ما يقدمانه إلى حتى انتهيت من مراجعته كله على الصورة التي بيئتها ، ثم كاشفت رئيس المحكمة برأيي واجتمعت أمامه مسؤولية ضبط هذا العمل فسر لذلك كثيرا واتجه العزم إلى طبع المجموعة على حساب المحكمة فقامت في سبيل ذلك مواضع ، فاستأذنت الرئيس في أن يطبعها واضعاها على حسابها الخاص فأذن في ذلك . وما زلت بصاحبها لأحملها على طبعها حتى وصل ذلك إلى علم الأستاذ الكبير محمد كامل مرسي بك عميد كلية الحقوق فتفضل بإظهار استعداده بصفته رئيسا لتحرير مجلة القانون والاقتصاد لتولى طبعها على حساب المجلة ، فقبلا عرضه مغنطين بما في ذلك من سامي معاني التقدير لعملهما ، وحق لما أن يقتبضا بهذا التقدير من مجلة أنت تدرى ما شأنها ، يصدرها أستاذة كلية الحقوق وهم من هم رسوخا في القانون ، وعلاوا في الثقافة ، وأصالة في التفكير ، وسدادا في التقدير .

ألا شكرا لشكر هذه المجلة على الخدمة العظيمة التي تقدمها بنشر هذه المجموعة التي أعتقد أنها ستفتح للشنتلين بالقانون أبواب دراسة مستفيضة لأحكام محكمة النقض سيكون من ورائها العون العظيم لرجال القضاء والنيابة والمحامين على أداء أعمالهم كل فيما هو بسيله .

تصدير المجموعة

أشعر بضطة ونفاز إذ أقدم هذه المجموعة النفيسة إلى جمهور المستغلين
بالقانون في مصر .

قالوا إن دعائم التشريع في كل دولة أربع : القانون المسنون والعرف وآراء
الفقهاء وأحكام القضاء . وهذا قول المدرسة القديمة ، أما المدرسة الحديثة فترى
أن أولها بالتقدمة وأجدرها بالمرتبة الأولى هي أحكام القضاء . ذلك لأن القانون
المسنون إنما هو نصوص مسطورة لاتنبعث فيها الحياة حتى يرد عليها تطبيق القضاء ؛
فالقضاء هو الذى يكشف ماخفى من معانيها ، ويحدد اتجاه مراميها ، ويحل
أحكامها الساكنة على الوقائع الحاصلة ، وعلى أحداث الحياة اليومية ، ويسترشد
في هذا التوجيه باحتياجات الجيل الذى يعاصره والبيئة التى يعيش فيها وبعاطفة
العدالة التى تتحالج وجدان المجتمع الذى يقوم بفصل القضاء فيه .

فأحكام القضاء هي الجانب العملى الحيوى فى شريعة كل دولة ، هي التكملة
الضرورية للنصوص التى نسجها الشارع ؛ ولن تستقيم شريعة الدولة إلا إذا قام
التعاون بين شرطها هذين على أمتن الأسس وأحكمها وأحسنها .

وهذا التعاون يحث القضاء على إلهام الشارع والإيحاء إليه ، فلا يحجم عن أن
يسبقه إلى تقرير القواعد القانونية كلما تصدى لحالات لا يحكمها نص مدون ،
أو كان هناك نص ولكنه من الضموض والتعميم بحيث يتسع لمدلولات متباينة ،
فيتقدم القضاء إلى تقرير المدلولات التى تلائم مصلحة المجتمع وفق ماسواها . ومن
هنا نبئت ونضجت نظم قانونية كثيرة كلها من صنع القضاء .

وبالجملة فنصيب القضاء في تكوين شريعة كل دولة عظيم وافر، وله أكبر الخطر، ولذلك عكف المشتغلون بدراسة الحقوق منذ عهد الرومان إلى عهد العرب إلى العصر الحديث على فهم أحكامه وخصوصها بأكثر عناية .

ولقد عنت بعض المجالات والنشرات بنشر أحكام القضاء ، فسدت بذلك تقصا لارتاع فيه . إنما كان يعلق المشتغلين بالمسائل القانونية أمران : أولهما أن تلك الأحكام كانت مبعثرة بين المجالات التي كانت تتولى نشرها، فكان نقص هذا التوحيد يستلزم من جانبهم من المجهود في جمع هذا الشتات مأم في حاجة إلى القصد فيه ليتوفروا بعد ذلك على حسن الاستفادة من هذه الأحكام وتطبيق ما فيها من قواعد، وثانيهما أن تلخيص قواعد هذه الأحكام لم يكن يولى من رعاية الدقة العلمية ما هي جديرة به . فكانت ترى تلخيص القاعدة في أحيان كثيرة لا يعبر عما ينطوي عليه الحكم فيضيق به حيناً ويتسع عنه حيناً آخر ويبعد في الحالين عن أن يكون ترجماناً صادقاً لما يتضمنه الحكم من القواعد وما يرى إليه من تحديثها .

ولا غنى للبحث العلمي عن تمهيد وسائله وتهيئة أدواته للمشتغلين به . ولو اضطلع كل باحث في المسائل العلمية بهذا التمهيد لضاق وقته وقصر مجهوده عن استكمال بحثه . لا مناص إذن من أن يقوم عنه غيره بتهيئة هذه الوسائل . إنما يتطلب في هذا التمهيد الحرص على الأمانة العلمية حتى يركن الباحث إلى الثقة فيه ثقة مشروعة .

وقد اطلمت على هذه المجموعة فالفيتها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله على أكل وجه فلقد توافرت فيها كل العناصر الواجب توافرها في المراجع العلمية من أمانة في الثقل ودقة في التعبير وإحسان في الترتيب وتيسير للبحث مما يشهد لمؤلفيها بأنهما قد وفقا في عملهما كل التوفيق؛ ولا شك في أنه كان في إشراف العالم الكبير الأستاذ المستشار حامد فهمي بك على تلخيص قواعد الأحكام التي تضمنتها هذه

المجموعة ومراجعة القواعد المستنبطة منها قاعدة قاعدة خير ضمان لتوافر الأمانة العلمية في هذا العمل .

ولذلك فاني باسم رجال القانون أتوجه إليه بالشكر الخالص على مجهوده العظيم وأهني المؤلفين بمثلهما المثمر .

وهاهي ذي المجموعة القيمة أرفها إلى كل مشتغل بالقانون المصري واتقأ أنها ستكون له أكبر عون وأحسن هاد مـ

محمد كامل مرسي
عميد كلية الحقوق

مجموعة

القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية لمحكمة النقض والإبرام
في المدة بين ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وآخر أكتوبر سنة ١٩٣٢

جلسة الخميس ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات
مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ليب عطية بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك
المستشارين .

(١)

القضية رقم ٨٧١ سنة ٤٥ قضائية (طعن النيابة العمومية في قرار قاضي الاحالة
ضد محمد مصطفى منيب) .

(أ) جريمة . تنفيذها بسوء أفعال داخلية تحت الغرض الجنائي الواحد . العقاب على كل فصل
منها على حدة غير جائز . المحاكمة على ما ظهر من تلك الأفعال تمنع من إعادة الدعوى بشأن
الأفعال التي لم تظهر إلا من بعد هذه المحاكمة .

(المادة ٣٢ عقوبات)

(ب) الترامة عقوبة تبعية ناشئة عن الجريمة تتبع العقوبة الأصلية في الحكم .

(المادة ٩٧ ع)

(ح) رد المبالغ المخلصة عقوبة تكبيلية . وهو قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية .

(المادة ٩٧ عقوبات) .

١ — إن من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون
لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد
الذي قام في فكر الجنائي . فكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذها لهذا الغرض
لا يكون العقاب عليه وحده، بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة
واحدة . يثبت إذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر إلا بعد المحاكمة الأولى فإن الحكم
الأول يكون مانعا من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل احتراماً لمبدأ قوة الشيء المحكوم
فيه . والتمييز بين الجرائم التي من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى —
التي يعتبر كل منها جريمة مستقلة واجبا للعقاب عليها عقاباً على حدة وإن كانت

كلها متماثلة في موضوعها — لا يمكن وضع قاعدة عامة له . إذ هو بحث موضوعي دقيق يجب أن يبحثه قاضي الموضوع في كل قضية على حدة . فتي ثبت لديه أن الظرف الذي وقعت فيه أفعال الاختلاس والتزوير مثلا التي عوقب عليها متهم هو هو ظرف الزمن نفسه الذي وقعت فيه اختلاسات وتزويرات مطلوب عنها عقاب هذا المتهم عنه بحيث تعمّر على القاضى أن يفهم أن هذه الأفعال الجديدة — التي كان وقوعها متخللا قترات وقوع الأفعال الأولى المحكوم فيها — قد وقعت تنفيذا لفرض جنائي خاص مستقل عن الغرض الجنائي الذي وقعت الأفعال المحكوم فيها تنفيذا له كانت كل أفعال الاختلاس التي وقعت من المتهم في ذلك الظرف والتي هي موضوع القضية المحكوم فيها والقضية الجديدة إنما هي أفعال تكون جريمة واحدة . ويكون الحكم السابق صدوره على المتهم في جريمة الاختلاس والتزوير حكما شاملا قاضيا في الجريعتين بشأن ما ظهر من أفعالها وما لم يظهر إلا من بعد ويكون مانعا من إعادة الدعوى بخصوص تلك الأفعال التي لم تظهر إلا من بعد .

٢ — الغرامة من العقوبات التبعية إلا أنها عقوبة ناشئة عن الجريمة . والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية فهي تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده .

(١) يراجع في هذا المعنى ملول جارو (قانون العقوبات جزء أول طبعة ثالثة ص ٢٥١ — ٢٧٢ نبذة ١١٦ فقرة ثانية وثالثة) وبرانمولان (تحقيق الجنائيات جزء ثان ص ٢٦٥ و ٢٦٦ نبذة ١٠٢٤ و ١٠٢٥) ولاكوست في قوة الشيء المحكوم به (نبذة ٩٤٩)

(٢) قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ في القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٣٠ ق (الطن المرفوع من النيابة وأتروفي القضية رقم ٨٧٨ سنة ١٢ — ١٣ وهي قضية اختلاس وتزوير) بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذكرت به المواد ٩٧ و ١٨١ و ٢٩٦ ع إلا أنه ما دامت المادة التي عوقب المتهم بمقتضاها هي المادة ١٨١ ع أي العقوبة الخاصة بالتزوير باعتبار أنها عقوبة أشد الجرائم المنسوبة للتهمين تطبيقا للمادة ٣٢ ع فانه لا خطأ قانونيا في عدم الحكم بالفسرارة المنصوص عليها بالمادة ٩٧ ع . وهذا الحكم منشور هنا ظرا براجع .

وقالت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١١٩٣ سنة ٤٥ ق أن الفقه والقضاء متفقان على أنه في الأحوال التي يكون المتهم بالاختلاس قد رد من تلقاء نفسه قيمة المبالغ التي اختلسها يجب اغفاره من الغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع . والحكمة في ذلك ظاهرة ومقبولة جدا وهي تشجيع التهم على أن يرد من تلقاء نفسه ما اختلسه . وهذا الحكم منشور هنا أيضا ظرا براجع .

٣ - إن الرد وإن كان من العقوبات التكميلية إلا أنه قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل لن يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الأخرى .

وقائع الدعوى

أقامت النيابة العمومية هذه الدعوى ضد المتهم المذكور واتهمته بأنه في بحر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الأزبكية بمحافظة مصر :

أولا - بصفته مأمورا للتحويل بمأمورية أوقاف القسم الرابع اختلس مبلغ ٩٦ جنينا و ٤٥٢ مليا من الأموال الأميرية التي بمهده .

ثانيا - ارتكب تزويرا في أوراق رسمية (قسائم تحصيل مينة بكشف مرفق بتقرير الاتهام ويعتبر جزءا مما له) في حال تحريرها المختص بوظيفته بإثبات وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في هذه القسائم أسماء أشخاص مستحق عليهم أحكار أقل قيمة من الأحكار التي حصلها فعلا عن أشخاص سواهم واستولى على الفرق بين الاثنين وذلك إخفاء لاختلاسه المتقدم الذكر .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لما كنهه بالمادتين ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات .

فأصدر حضرة قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأهلية قرارا بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٧ بإحالته الى محكمة جنايات مصر لما كنهه بالمادتين ١٨١ و ٩٧ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات الدعوى تفصيلا قضت حضوريا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بالمادتين ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ منه بمقابلة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه برّد المبلغ المختلس وقدره ٩٦ جنينا و ٤٥٢ مليا وبغرامة مساوية لهذا المبلغ . بعد ذلك حققت النيابة معه أيضا ثم وجهت إليه التهمة الآتية وهي :

انه في بحر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسمي الأزبكية وبولاق :

أولا — بصفته مأمورا للتحويل بأمورية أوقاف القسم الرابع اختلس مبلغ ٨ جنينيات و٧٤٣ مليا من الأموال الأميرية التي في عهده .

ثانيا — ارتكب تزويرا في أوراق رسمية (قسائم تحصيل مينة بكشف مرفق بتقرير الاتهام ويعتبر جزءا مما له) في حال تحريرها المختص بوظيفته بإثبات وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في هذه القسائم أسماء أشخاص مستحق عليهم أحكام أقل قيمة من الأحكام التي حصلها فعلا من أشخاص سواهم واستولى على الفرق بين الاثنين . وذلك اخفاء لاختلاسه المتقدم الذكر .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته الى محكمة جنابات مصر لمحاكمة بالمادتين ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات .

فدفع المتهم أمام قاضي الإحالة بسبق الحكم عليه من أجل موضوع هذه التهمة . وقاضى الإحالة بمحكمة مصر أصدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أن جريمة الاختلاس لا تتعدد بتعدد المبالغ المختلسة وعلى أن الفعل المسند إلى المتهم ما هو إلا حلقة من سلسلة الأفعال التي حوكم من أجلها وقد وقع في عهدها . وهى في مجموعها تكون جريمة واحدة سبق الفصل فيها فلا يجوز الرجوع إليها بدعوى ثانية عن الفعل القديم الذى اكتشف بعد المحاكمة الأولى . وذلك عملا بقوة الشيء المحكوم فيه . وقد أشار حضرة قاضي الإحالة إلى أن أفعال الاختلاس في الدعوى الحالية وفي الدعوى السابق الحكم فيها بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ هى من قبيل الأفعال التي تصدر تنفيذها لفكر جنائى واحد وتصميم واحد وغرض واحد فهى مكونة لجريمة واحدة كن يصمم على سرقة أمتعة من بيت فينفذ تصميمه على جملة مرات . وقد طعن حضرة رئيس نيابة مصر بتوكيله عن النائب العمومى في هذا القرار بطريق النقض بتقريرى ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ تلاه تقرير بأوجه الطعن في ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، وبني طعنه على أنه من شروط الاحتجاج بقوة

الشيء المحكوم فيه أن يكون سبب الدعوى واحدا وأن هذا الشرط غير متوفر في الدعوى الحالية لأن سببها اختلاس جديد لم يردله ذكر في الدعوى المحكوم فيها . وهو في ذاته جريمة مستقلة لا مانع قانونيا يمنع من رفع الدعوى وطلب العقوبة عليها وأن قرار قاضي الإحالة لهذه العلة يكون في غير محله . وقد أضافت النيابة إلى قولها هذا عبارات أخرى لا تخرج عن توضيح ما تقدم كما أشارت إلى عقوبتي الغرامة والرّد التبعية اللتين لا يمكن القول بأنه فصل فيهما في الدعوى الأولى .

وحيث إن الطعن قدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا .

وحيث إنه مما لا شك فيه أن قوة الشيء المحكوم فيه تمتع من إعادة الدعوى على المتهم بشأن كل ما قضى فيه الحكم الأول أو بعضه . ولا شك أيضا أن من الجرائم جريمة يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون لا بفعل واحد بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني وأن كل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذها لهذا الغرض لا يجوز العقاب عليه وحده بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال بجريمة واحدة بحيث إذا لم يظهر منها فصل إلا بعد المحاكمة الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعا من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل الجديد .

وحيث إن التمييز بين الجرائم التي من النوع المذكور الذي أشار إليه حضرة قاضي الإحالة وبين غيره من أنواع الجرائم الأخرى التي تعتبر كل منها جريمة مستقلة واجبا العقاب عليها عقابا على حدة وإن كانت كلها متماثلة في موضوعها هو أمر يقتضي بحثا موضوعيا دقيقا جدا قد يخرج عن ساطعة قاضي الإحالة أن يبت فيه عند الشك ما دام هو لا يستطيع قانونا أن يصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا لم يجد أثرا للجريمة ما .

ولكن من حيث إنه في هذه الدعوى بخصوصها قد ظهر من الاطلاع على أوراق القضية المحكوم فيها ما يدل على أن ظرف الزمن الذي وقعت فيه الاختلاسات

والترويرات الأولى هو هو ظرف الزمن نفسه الذى وقعت فيه الاختلاسات والترويرات المطلوب عنها العقاب الآن . كما أن الدعوى الأولى لم يكن موضوعها فعلا واحدا من أفعال الاختلاس أو التروير وإنما كانت قائمة على مجموعة أفعال من اختلاس وتروير واعتبرت النيابة فيها أفعال الاختلاس جميعا جريمة واحدة طلبت العقاب عليها جملة واحدة بمقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات كما اعتبرت أفعال التروير جريمة واحدة طلبت العقاب عليها دفعة واحدة بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات والمحكمة قضت فيهما على هذا الاعتبار . وكل ما عملته أن حكمت فيهما بعقوبة واحدة للارتباط بين الجريمتين كما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

وحيث إن الأفعال الجديدة التى هى موضوع الدعوى الحالية قد وقعت فى خلال الزمن الذى وقعت فيه الأفعال الأولى المحكوم فيها . ومن المبرر جدا أن يفهم أن هذه الأفعال الجديدة التى كان وقوعها متخللا فترات وقوع الأفعال الأولى المحكوم فيها — من المبرر جدا أن يفهم أن هذه الأفعال الجديدة قد وقعت تنفيذا لفرض جنائى خاص . مستقل عن الفرض الجنائى الذى وقعت الأفعال المحكوم فيها تنفيذا له . على أن النيابة العمومية هى أيضا فى الدعوى الجديدة تعتبر أفعال الاختلاس التى طرحت على قاضى الإحالة كلها جريمة واحدة ولذلك طلبت الإحالة للعاقبة عليها جملة ودفعة واحدة بالمادة ٩٧ عقوبات . وكذلك فعلت بشأن أفعال التروير الجديدة إذ طلبت الإحالة للعاقبة عليها مرة واحدة بمقتضى المادة ١٨١ عقوبات .

وحيث إنه من ذلك الثابت فى المحاكمة الأولى وفى إجراءات الدعوى الحالية ما يسمح باعتبار أن كل أفعال الاختلاس التى وقعت من المتهم فى بحر سنة ١٩٢٦ والتي هى موضوع القضية المحكوم فيها والقضية الجديدة إنما هى أفعال تكون جريمة واحدة . وكذلك الأمر بالنسبة لأفعال التروير المقضى فيها والمطلوبة الإحالة بشأنها . وعلى ذلك يكون الحكم فى جريمتي الاختلاس والتروير الذى صدر فى ٢١ نوفمبر

سنة ١٩٢٧ حكما شاملا قضى فى الجريمتين بشأن ما ظهر من أفعالها وما لم يظهر إلا من بعد ويكون مانعا من إعادة الدعوى بخصوص الأفعال التى لم تظهر إلا من بعد كالأفعال الواردة بقرار قاضى الإحالة .

على أن ما تراه محكمة النقض الآن إنما هو خاص بهذه الدعوى بخصوصها . إذ لا يمكن وضع قاعدة عامة تشمل كل جرائم الاختلاس أو التزوير ما دام بحث الأغراض الجنائية هو بحثا موضوعيا دقيقا يجب أن يحثه قاضى الموضوع فى كل قضية على حدها . ولئن تفرضت محكمة النقض فى الدعوى الحالية لهذا البحث الموضوعى فإن تفرضا هذا مقصور على استنتاج النتيجة القانونية اللازمة عما هو ثابت فى الواقع من الحكم السابق . أما من جهة العقوبات التبعية التى تشير إليها النيابة العمومية فإن منها الغرامة هى عقوبة ناشئة عن الجريمة والشأن فيها الشأن فى العقوبة الأصلية فهى تتبعها فى الحكم لعلقهما كليهما بالحق العام وحده . وأما الرد فهو وإن كان من العقوبات التكميلية إلا أنه قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة الأصلية أو الغرامة بل لن يزال لصاحبه تقاضيه بالطرق القانونية الأخرى .

فبناءً على هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وهاكم حكمى محكمة النقض المشار إليهما فى الهامش رقم (٢) وأولهما صادر من محكمة النقض برئاسة المستر بوند وثانيهما صادر منها برئاسة معالى أحمد طلعت باشا . الحكم الصادر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ فى القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٣٠ ق

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهما فى سنة ١٩٠٩ لغاية يولييه سنة ١٩١٢ بدائرة قسم الدرب الأحمر بصفتهم من الموظفين الأميريين ومن مأورى التحصيل لأنهما من محصلى عوائد أملاك الميرى اختلس الأول من المبالغ التى فى عهده

والمسألة إليه بسبب وظيفته مبلغ ٧٣٤ جنيا و ٢١ مليا . والثاني اختلس من المبالغ التي في عهده والمسألة إليه بسبب وظيفته مبلغ ٦٢٥ جنيا و ٢٣٣ مليا . ولأنهما في الزمان والمكان السالفي الذكر ارتكبا تزويرا في دفاتر أميرية مسلمة إليهما بسبب وظيفتهما وهي دفاتر قسائم عوائد الأملاك بأن غيرا موضوعها يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة حيث كانا يثبتان في القسائم البرانية مبالغ وبيانات خلاف التي كانا يثبتانها في القسائم الجوانية إخفاء للاختلاس السالف الذكر . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأهلية إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بمقتضى المادتين ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات .

وحضرة قاضي الإحالة المشار إليه قرر بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩١٣ بإحالة المتهمين المذكورين على محكمة جنايات مصر الأهلية لمحاكمتهم بالمادتين المذكورتين .

ومحكمة جنايات مصر الأهلية حكمت بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩١٣ عملا بالمواد ٩٧ و ١٨١ و ٢٩٦ و ٣٢ عقوبات وطبقت المادة ١٨١ عقوبات لأنها أشد عقوبة و ١٧ منه بالنسبة للتهم الثاني حضوريا بمعاينة أسعد أفندي على بالسجن ثلاث سنوات وبمعاينة يعقوب أفندي عبده بالحبس مع الشغل سنة وبحرمانه من التوظيف بالوظائف الأميرية مدة خمس سنين لتهمتما بصفة كونهما من مأموري التحصيل أى بصفة كونهما محصلين لعوائد الأملاك بدائرة قسم الدرب الأحمر اختلس الأول منهما من المبالغ التي في عهده والمسألة إليه بسبب وظيفته مبلغ ٧١٩ جنيا مصريا و ٦٢١ مليا والثاني اختلس من المبالغ التي في عهده والمسألة إليه بسبب وظيفته مبلغ ٦٢٠ جنيا مصريا و ٢٣٣ مليا وذلك في مدة مبدؤها سنة ١٩٠٩ ونهايتها يوايه سنة ١٩١٢ بدائرة القسم المذكور وأنهما في الزمان والمكان المذكورين بصفتهم موظفين في مصلحة عمومية أى بتلك الصفة المذكورة أنفا ارتكبا تزويرا في دفاتر أميرية مسلمة إليهما بسبب وظيفتهما وهي دفاتر قسائم عوائد الأملاك بأن غيرا موضوعها يجعلها الواقعات المزورة في صورة الواقعات الصحيحة

إذ كانا يشتان في القسام الجوانية مبالغ وبيانات خلاف ما كانا يشتان منها في القسام البرانية اخفاء للاختلاس السابق الذكر وبأن الأول اختلس مبلغ ١٠٥٠ قرشا ألف وخمسين قرشا استلمها من محمد مصطفى هيكل و ٣٩٠ قرشا ثلاثمائة وتسعين قرشا استلمها من محمد محمد الشريف وأن الثاني اختلس مبلغ ٥٠٠ قرش خمسمائة قرش استلمها من عبد السلام محمود وكان استلامهما لهذه المبالغ على سبيل الوديعة اضرازا بأصحابها ولم يكن استلامهما لهذه المبالغ بسبب وظيفتهما .

وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١٣ قرر المحكوم عليهما بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام .

وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ قرر حضرة رئيس نيابة مصر الأهلية بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام أيضا وقدم تقريراً بأسباب الظعن بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ وقدم أسعد أفندي على المتهم الأول فقط تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩١٣ وأما المتهم الثاني "يعقوب أفندي عبده" لم يقدم تقريراً بأسباب طعنه .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن طلب النقض المرفوعين من النيابة العمومية والمتهم الأول "أسعد أفندي على" صحيحان شكلاً .

وحيث إن الطاعن الثاني "يعقوب أفندي عبده" لم يقدم أسباباً لطلعه فطلعه غير مقبول .

عن الظعن المرفوع من الطاعن الأول

حيث إنه وإن كان ذكر في الحكم المظنون فيه المواد ٩٧ و ١٨١ و ٢٩٦ عقوبات إلا أن المادة التي عوقب بمقتضاها المتهمان هي المادة ١٨١ عقوبات باعتبار أنها تشمل العقوبة المقررة لأشد الجرائم المنصوص عنها بالمواد سالفه الذكر .
وذلك مطابق للقاعدة المقررة بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث إنه من جهة استعمال الرأفة وعلمه مع المتهم فهو أمر يفصل فيه قاضى الموضوع عند تقديره العقوبة المناسبة لحالة كل من المتهمين فى المسئولية بحسبها يترأى له من ظروف الدعوى وليس لمحكمة النقض مراقبة عليه فى ذلك .

عن النقض المرفوع من النيابة

وحيث إن الطعن المرفوع من النيابة مبنى على أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون لسببين : أولا عدم القضاء بالغرامة المنصوص عنها فى المادة " ٩٧ " عقوبات . ثانيا لتطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات بالنسبة للاختلاس الواقع من المتهمين فى بعض المبالغ التى سلمت اليهما بسبب وظيفتهما .

وحيث إن المادة " ٣٢ " عقوبات تحتم فى حال تمدد الجرائم المرتبطة ببعضها الحكم على المتهم بعقوبة واحدة وهى العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

وحيث إن المحكمة فى هذه الدعوى طبقت فقط المادة ١٨١ عقوبات أى العقوبة الخاصة بالتزوير باعتبار أنها أشد عقوبة للجرائم المنسوبة للتهمين كما سبق القول فهى لم تخطئ فى تطبيق القانون . بدم الحكم بالغرامة المنصوص عنها فى المادة ٩٧ عقوبات .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك فلا فائدة لتمسك النيابة بالوجه الثانى من طلب النقض المرفوع منها لا سيما وأن الواقعة الثابتة فى الحكم المطعون فيه بالنسبة لمبلغ ١٤٤٠ ألف وأربعمائة وأربعين قرشا التى استلمها المتهم الأول ومبلغ ٥٠٠ خمسمائة قرش التى استلمها المتهم الثانى تقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات التى طبقها المحكمة .

وحيث إنه بناءً على ما تقدم يتعين الحكم برفض طلب النقض المرفوع من المتهم الأول ومن النيابة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض هذين الطعنين .

الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١١٩٣ سنة ٤٥ ق .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكور بأنه في المدة ما بين ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٥ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر بمصر : (أولا) بصفته موظفا عموميا أى أميناً على الودائع في حساب الأمانات ببوستان الفورية ارتكب تزويراً في أوراق أميرية أى أدونات الخصم من حسابات الأمانات ودفاتر الحساب الجاري الخاصة بكل من عبد الوهاب محمد وإبراهيم الطونسي وإبراهيم الشوبكي وأولاده وخديجه أحمد وإمام أحمد سلام ومحمد شفيق الحسامي وأديب الياس بأن غير هذه المحررات بزيادة كلمات وإضافة أرقام وتفسير أخرى لجعل القيمة الثابتة فيها أزيد مما صرف لأصحاب الأمانات . ولأنه في الزمان والمكان المذكورين بصفته المذكورة اختلس مبلغ ٤٨ ثمانية وأربعين جنيهاً من الأموال الأميرية التي في عهده وذلك على ثمانى دفع مختلفة من حسابات الأمانات الخاصة بالإمتصاص المذكورين أعلاه . (ثانياً) لأنه في يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بدائرة قسم الدرب الأحمر بصفته موظفاً عمومياً أى منوطاً بحساب النقود في عملية الحوالات ببوستان الفورية ارتكب تزويراً في ورقة أميرية أى في إشارة برقية مرسلة من بوستان دقوله الى بوستان الفورية بأن وضع عليها أمضاء مزورة نسبها الى عبد الحميد الحميدى المرسل إليه الحوالة البرقية وكتب عبارة تفيد تسليم القيمة إلى صاحبها . ولأنه في الزمان والمكان المذكورين بصفته المذكورة اختلس مبلغ ٣٥ خمسة وثلاثين جنيهاً من الأموال الأميرية التي في عهده قيمة الحوالة البرقية موضوع التهمة المتقدمة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٩٧ و ١٧٩ و ٣٢ من قانون العقوبات .

فقرّر حضرته في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ إحالته على محكمة جنايات مصر لمحاكمته بهذه المواد . ومحكمة الجنايات بعد سماعها الدعوى حكّت بحضورها في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ عملاً بالمواد ٩٧ و ١٧٩ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته

بالجلس مع الشغل مدة ستة واحدة وتفرغه غرامة قدرها ٨٣ ثلاثة وثمانون جنيا .
 فقرر بالطن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام يوم صدوره وقسم تقريرا
 بالأسباب في ٣ مايو سنة ١٩٢٨

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
 حيث إن التقض صحيح شكلا .

وحيث فيما يخص الموضوع فإنه يتلاحظ بأن جميع الأوجه التي يستند اليها رافع
 التقض — ما عدا الوجهين اللذين سيحجى ذكرهما بعد — تناول في الواقع موضوع
 الدعوى بما هو ثابت لمحكمة الموضوع من تمام الحرية والسلطة في تكون اعتقادها
 مما هو قائم أمامها من الأدلة وفي تقدير قيمة نفس هذه الأدلة فلا محل إذن لهذه
 الأوجه .

وحيث فيما يخص الوجهين الآخرين من أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت
 أن المتهم لم يرتكب التزوير في الإذن الخاص بمحمد شفيق أدجت بعد ذلك هذه
 الواقعة في باقي الوقائع الأخرى التي شئت عليه وأنه ما كان يجوز من جهة أخرى
 للمحكمة أن تحكم على المتهم بالغرامة ما دام قد دفع جميع المطلوب ولم يحكم عليه بالرد
 فإنه مما ينبغي الإشارة اليه أنه ظاهر من مجموع البيانات الواردة في الحكم المذكور
 أن المحكمة عندما قدرت العقوبة لم تراع في الواقع إلا نفس الوقائع التي شئت على
 المتهم دون غيرها وهي سبع وقائع ولم تقض فيها جميعا إلا بالجلس سنة واحدة .
 والمحكمة على كل حال صاحبة السلطة المطلقة في تقدير العقوبة ما دامت هي في دائرة
 القانون . وأما عن الوجه الأخير فإنه من المقرر والمتفق عليه فعلا فقها وقضاء بأنه
 في الأحوال المماثلة للمثالة التي نحن في صدها يجب إعفاء المتهم من الغرامة . والمحكمة
 في ذلك ظاهرة ومقبولة جدا وهي تشجيع المتهم على أن يرد من تلقاء نفسه
 ما أخلى له .

وحيث إنه لذلك ترى هذه المحكمة أن هذا الوجه الأخير على أساس قانوني ويتعين قبول النقض موضوعا فيما يختص به فقط وإقالة رافع النقض من الفرامة المحكوم بها عليه مع بقاء عقوبة الحبس .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا تعديل الحكم المطعون فيه وإقالة المتهم من الفرامة وإبقاء العقوبة المحكوم بها .

(٢)

الفضية رقم ١١١٦ سنة ٤٥ قضائية .

قتال . ديناميت . مفرقات . ماهيتا . إرازها . خراطيش و رصاص . إرازها . عدم العقاب عليه .
(المادة ٣١٧ مكررة ع)

إن المقصود من عبارة "مفرقات أخرى" الواردة بالمادة ٣١٧ مكررة عقوبات الخاصة بإحراز القنابل أو الديناميت إنما هو المواد التي من قبيل القنابل والديناميت والتي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . لأن غرض الشارع من إيراد هذا النص الذي جاء به القانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ هو العقاب على صنع هذه المواد أو استيرادها أو إحرازها بعد أن كان القانون قبل سنة ١٩٢٣ لا يعاقب إلا على تدمير الأموال .

وعليه فإن الخراطيش والرصاص التي تصنف بواسطة البنادق والطبنجات ونحوها من الأسلحة النارية والتي تحتوى على رش أو رصاص وشيء من البارود كاف لانطلاقها ، وإن كانت في الواقع مفرقة إلا أنها — نظرا لقلّة كمية البارود أو المادة المنفجرة التي تكون بها — قد حدد العرف موطن استعمالها وحصره في إصابة الحيوان من إنسان وغير إنسان . وطريقة صنعها فعمما ملاحظ فيها صلاحيتها لهذا الغرض الخاص بالذات . ولذلك فلا يمكن اعتبارها من قبيل المفرقات التي تستعمل لتدمير الأموال . واذن فلا عقاب على من أحرزها ولا محل لتطبيق المادة ٣١٧ مكررة عليه .

(٣)

القضية رقم ١٧٣٢ سنة ٤٥ قضائية .

تهم . اتهامه بقتل تهم . الحكم عليها بقوبة واحدة . استئناف المتهم وحده . سلطة المحكمة الاستئنافية .
(المادة ٣٢ عقوبات)

إن المبدأ الذي يحرم على محكمة الاستئناف تشديد العقوبة على المتهم ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي إنما ينصب على مقدار العقوبة الذي يعتبر في هذه الحالة حدا أقصى لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعداه . ولا يتناول هذا المبدأ المسائل الأخرى إذ تحتفظ محكمة الاستئناف بحريتها في تقدير جميع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة المستأنف بسببها . فلها أن تقضى بالبراءة من بعض التهم التي يكون الحكم الابتدائي اعتبرها ثابتة وحكم فيها جميعا بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . وفي هذه الحالة يكون لها أن تؤيد مقدار تلك العقوبة الواحدة عن التهمة أو التهم التي اعتبرتها ثابتة ما دام أن العقوبة المقررة قانونا لهذه التهمة أو التهم لا تقل في نهايتها عن المقدار الذي قضى به الحكم المستأنف ^(١) .

(٤)

القضية رقم ١٧٣٨ سنة ٤٥ قضائية .

إعلان المسجونين .

(المادة الأولى من دكرينو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ "مجنون")

إعلان الحكم لمسجون يقع صحيحا إذا سلمت صورته للأمور السجن طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ بتعديل بعض مواد الأمر الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بإعلان الأوراق للمسجونين .

(١) يراجع في هذا المعنى : دالوز العمل (الجزء الأول صفحة ٤٩٦ نبذة ٢٧٣) .

(٥)

القضية رقم ١٧٤٢ سنة ٤٥ قضائية .

تطبيق مادة بدلا من مادة . متى لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع ؟

(المواد ٣٦ - ٤٠ تشكيل محاكم الجنايات)

لا إخلال بحق الدفاع في أن تطبق المحكمة المواد (١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع) بدلا من المادتين (١٧٩ و ١٨٠) الواديتين بقرار الإحالة على متهم دون أن تشعره بذلك مادامت الوقائع التي هي موضوع المحاكمة لم تزل هي هي لم تتغير في ذاتها وإن كان الوصف القانوني الذي كلفت به قد عدل ، وما دام لم يترتب على تعديل الوصف هذا تشديد العقوبة عن الحد الذي كان منصوبا عنه في المواد الأصلية .

(٦)

القضية رقم ١٧٤٤ سنة ٤٥ قضائية .

(١) محام . عدم حضوره لتحقيق النيابة . لا بطلان .

(المادة ٣٤ تحقيق)

(ب) تحقيق . طلب إجراء من المحكمة الاستئنافية . لا إلزام .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

١ - عدم حضور المحامي لتحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم . لأن المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات تجيز لها - من جهة - التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه ولا تحتم - من جهة أخرى - حضور المحامي وإلا كان العمل باطلا .

٢ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بنفي إجراء أى تحقيق فيها . وما جاءت المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات إلا لتسوغ لما الأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود . فهي في ذلك لا تصدر إلا عما تراه . وإذن فلا يطل حكمها إذا هي لم تجب المتهم إلى ما يطلبه منها من المعاينات أو المضاهاة أو بيعة النفي لدخول كل ذلك تحت سلطة تقديرها هي .

(٧)

القضية رقم ١٧٤٥ سنة ٤٥ قضائية .

نسيب الأحكام واجب .

(المادتان ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات و ١٠٣ مرافعات)

جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام التي لا يذكر فيها إلا "أن التهمة" "ناتجة من التحقيقات وشهادة الشهود"، لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها في كل حكم . وهي لا تحقق غرض الشارع من تسييب الأحكام . بل الواجب يقضى على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها^(١) .

(٨)

القضية رقم ١٧٥١ سنة ٤٥ ق .

(١) الدفع بيطلان الإجراءات . سكوت المتهم عه .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦ تحقيق)

(ب) اعتراف المتهم بالحق المدعى عليه به .

١ — إذا سكت المتهم عن الدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى عليه به بالبيئة في التحقيق وأمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . إذ لا تقبل محكمة النقض الدفع بيطلان لإجراء لم يسبق الدفع به أمام محكمة الموضوع^(٢) .

(١) يرى حضرة على ذكر المرابي بك المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية أنه لا يوجد في القانون ما يحتمل على القاضي الجنائي أن يبين في حكمه الأدلة التي بنى عليها اقتناعه بنبوت التهمة وإلا كانت حكمه باطلا . وقد فصل رأيه هذا في مقال نشر بمجلة القانون والاقتصاد بعددها الثالث من السنة الأولى بالصفحات من ٣٩٢ الى ٤٠٩ ولا تزال محكمة النقض تجري في قضائها على وجوب تسييب الأحكام ونقض ما كان منها غير مسبب . ولحضرة الأستاذ مرقس فهمي المحامي رأى يدفع فيه عن نظرية وجوب تسييب الأحكام الجنائية وإلا كانت باطلة . ورأيه هذا نشر في مجلة المحاماة بعدد شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ بالصفحات من ٢١٣ الى ٢٣٠ (٢) تراجم الأحكام الكثيرة المنشورة تحت حكم المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات في كتاب القضاء الجنائي لوكي المرابي بك .

٢ - سكوت رافع النقض عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل البدء في سماع الشهادة مسقط لحقه فيه . إذ الأصل أن المدعى عليه بحق ما كما يملك أن يعترف بالحق للمدعى فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يملك كذلك أن يتنازل صراحة أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالإثبات بطريقه الخاص فأنما منه بغيره . لأن مراعاة قواعد الإثبات عند البدء فيه لا تتعلق بالنظام العام ^(١) .

جلسة الخميس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو صودان وأصحاب العزة محمد ليب عطية بك وزكي
برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٩)

القضية رقم ١١٥٣ سنة ٤٥ قضائية .

يجب تبيان السبب في إيقاف التنفيذ .

(المادة ٥٢ عقوبات)

الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها . وإيقاف التنفيذ استثناء وارد على أصل القاعدة فلا بد للحكمة عند الأمر به من بيان سببه وإلا كان الحكم باطلا واجبا
نقضه .

(١) جرى قضاء محكمة النقض المصرية بذلك (راجع قض ٣ مارس سنة ١٩٠٦ القضاء الجنائي لركي المراني بك ص ٢٣٨ وقض ١٠ يناير سنة ١٩٠٣ وقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤) . وهو ما ثبت عليه القضاء الفرنسي (راجع حكم محكمة النقض والابرام الفرنسية في ١٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ بالجازيت سنة ١٩٠٩ - ٤ - ٢ وحكما في ٢١ يولي سنة ١٨٦٠ دالوز المحورية ٦١ - ١ - ٤١ وهو الراجع في فقهه . وراجع نوتق ١٠٠٣ و ١٠٠٤ تحت كلمة اثبات ونوة ١٣٧ تحت نص المادة ٤٠٨ من كتاب "Juris classeur pénal" بلاسه Henri Guillard والمراجع القيا)

(١٠)

القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٤٥ قضائية .

(١) شهادة ضابط على عمل قام به جائزة .

(المواد ٢٠٤ مرافعات و ٢٥ ع و ٤٦ تشكيل)

(ب) تقدير شهادة الشهود من سلطة قاضى الموضوع وحده .

١ — لا مانع قانونيا يمنع ضابط المباحث من أن يكون شاهدا لدى المحكمة على عمل قام به وقدم عنه تقريرا لسلطة التحقيق . ولا مانع من قبول المحكمة شهادته لا على سبيل الاستدلال فقط بل مع الحلف ثم تقديرها بما تستحق والاستناد إليها في تكوين عقيدتها . ذلك لأنه لم يرد بالقوانين ما يسقط عدالة الشاهد القادر على التمييز ويحرمه من التمتع بهذا الحق ويجعل أقواله لا تؤخذ في مجالس القضاء إلا على سبيل الاستدلال — شأن المميز الذي لم يبلغ الرابعة عشرة — سوى ما ورد بالفقرة الثالثة من المادة ٢٥ عقوبات من أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من حق الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال . ولأن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات المقررة لحق القضاء وأعضاء الضبطية القضائية في ألا يجبروا على بيان مصدر علمهم بالتوضيحات المتعلقة بالجرائم تفيد — بموضعها بين أحكام الشهادات وبمفهومها الصريح — جواز استدعاء الضباط القضائيين بل وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة المحققين شهودا في القضايا التي لم عمل فيها . لأن هذا الجبر وعدمه لا يكونان بالبدهة إلا من لدن سلطة يستشهد بهم أمامها . وفوق ذلك فإن المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن للمحكمة أن تستدعي أى شخص وتسمع أقواله وأن على من تستشده بهذه الكيفية حلف اليمين . ولم تستثن هذه المادة الضباط القضائيين من تناول حكمها .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير شهادة الشهود وترجيح رواية أحدهم على رواية الآخر دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك .

٣ — الاستنتاج من شهادة الشاهد بحسب ما تسوغه هذه الشهادة وظروف الدعوى مسألة داخلية في سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(١١)

القضية رقم ١٧٦٠ سنة ٤٥ قضائية .

(١) الاتجار بالمواد المخدرة . تقديره موضوعي .

(قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ والمادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) شهادة على سبيل الاستدلال . لا يجب .

(المادتان ١٣٦ تحقيق و ٤٦ تشكيل)

١ — الاتجار في المواد المخدرة والمقاير المماثلة لها ليس حالة أو علاقة قانونية لها تعريف في القانون . بل إنه يعتبر واقعة مادية يملك قاضي الموضوع حرية التقدير فيها، فيكني إثباته توفرها بدون حاجة إلى سرد الأركان التي تتكون منها .

٢ — سماع المحكمة شهادة شخص — بدون إعلان وبدون يمين — على سبيل الاستدلال لا يعتبر خطأ جوهريا في الإجراءات ما دامت المحكمة لم تعط لمعلومات هذا الشاهد أهمية لم تكن تستحقها .

(١٢)

القضية رقم ١٧٦١ سنة ٤٥ قضائية .

أطيان القاصر وانتفاع الوصي بها .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

إن الوصي المعين من المجلس الجسبي يشغل إزاء الشخص الذي يدير أملاكه المركز الذي تنص عنه المادة ٢٩٦ ع بعبارة "وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له" "إلا بصفته وكيلا بالأجرة أو مجانا" . وانتفاع الوصي بأطيان القاصر الموضوعة تحت يده بهذه الصفة بدون سداد أى إيجار أو أى مقابل لهذا الانتفاع يدخل تحت عبارة "وغير ذلك" الواردة في المادة ٢٩٦ المذكورة إطلاقا وبدون تحديد،

فيمكن أن يتكوّن منه الركن المادى لخيانة الأمانة المعاقب عليه متى توفرت بقية الأركان الأخرى، ومهما كان نوع ذلك الانتفاع .

(١٣)

القضية رقم ١٧٦٢ سنة ٤٥ قضائية .

نية القتل الممد . سلطة محكمة الموضوع . متى تدخل محكمة النقض ؟

(الواد ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق جنائيات)

مسألة تعمد القتل هي مسألة موضوعية محضة لم يرد بالقانون تعريف لها . وهي زيادة على ذلك أمر داخلي متعلق بالإرادة لا يشترط فيه أن يستفاد حتما من ظرف معين، بل يرجع أمر توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحده وحرية في تقدير الوقائع . فله أن يستخلصه ويثبت توافره استقلالا وخارجا عن البيانات التي يثبتها في حكمه للأركان المادية الظاهرة . وليس في وسع محكمة النقض أن تتدخل في بحث هذه المسألة إلا في حالة وجود تناقض ظاهر بين بعض الظروف المادية التي يثبتها قاضي الموضوع وبين النتيجة المباشرة التي يستخلصها منها . لأن وجود مثل هذا التناقض الصريح — حتى ولو كان خاصا بالموضوع — من شأنه أن يلحق بالحكم بطلانا جوهريا .

(١٤)

القضية رقم ١٧٦٣ سنة ٤٥ قضائية .

(١) مواد مخدرة . القصد الجنائي فيها .

(قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ والمادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) احرار مادة مخدرة بموجب تذكرة داية لا يرد احرار أخرى .

(ج) قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . مرماه .

١ — كل الجرائم المنصوص عنها في قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لا يشترط فيها لتوفر ركن العمد إلا بمجرد السلم والإرادة . ولا يفترق بتحقيقها الى وجود فكر تدليسي أو قصد سيء خاصين . فوجود ركن العمد فيها

هو مسألة موضوعية محضة يمكن استخلاصها ضمنا من تسليم قاضي الموضوع بصفة عامة بثبوت الواقعة المعاقب عليها .

٢ — إحرار شخص وتعاطيه مادة محظورة بموجب تذكرة طبية قانونية لا يشفع له في إحرار مادة محظورة أخرى حتى ولو كانت أقل تأثرا من المادة المصرح له بها . بل إن حصوله على هذه المادة المحظورة بدون تذكرة طبية لا تبرره مطابقة هذه المادة من بعض الوجوه لبيانات التذكرة الطبية التي تحت يده من قبل ما دام لم يثبت أن المادة المذكورة وصفت له هي أيضا .

٣ — لأنه وإن يكن القرض الأساسي من القانون الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ انحصار بالمواد المخدرة هو وضع حد لاستعمال تلك المواد باعتبارها مكيفات فإن هذا القانون لم يميز العلل والبواعث الحاملة على إحرار تلك المواد فيما عدا أحوال إباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر . ويتبين من ذلك أن هذا القانون قد رمى أيضا الى حماية المرضى أنفسهم من كل ما قد يؤدي الى الخطأ في استعمال المواد المحظورة أو سوء استعمالها أو الإفراط فيه حتى ولو بصفة مؤقتة .

(١٥)

القضية رقم ١٧٦٦ سنة ٤٥ قضائية .

تعدد المتهمين وتعدد الإصابات . نقص في بيان الوقائع .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

إذا تعدد المتهمون وتعددت إصابات الجاني عليه وتخلقت عنه عاعة مستديمة واعتبر المتهمون جميعا مسئولين عنها فيتعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها أن هذه العاعة قد تخلقت عن ضربات متعدذة أوقعها المتهمون بالجاني عليه في مشاجرة بغائية أو عن ضربة من أحدهم بعينه في مشاجرة انفقوا عليها فكانوا مسئولين عنها جميعا . وخلق الحكم من ذلك بطل له .

جاسة الخميس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ايب عطيه بك وزكي برزي بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٦)

القضية رقم ١١٩٢ سنة ١٤٤٠ قضائية (النيابة العامة ضد عيسوى أحمد الشريف) .
عدم الرضا المنصوص عنه بالمادة ٢٣٠ ع يحقق بالإكراه الأدبي .

١ — إن عدم الرضا المنصوص عنه بالمادة (٢٣٠ ع) كما يتحقق بوقوع
الإكراه المادى على المحنى عليها فإنه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المحنى عليها من
شأنه أن يحرمها حرية الاختيار في الرضاء وعدمه سواء أكان هذا المؤثر آتيا من قبل
الجانى كالتهديد والإسكار والتنويم المغناطيسى وما أشبه أم كان ناشئا عن حالة قائمة
بالمحنى عليها كحالة النوم أو الإغماء وما أشبه .

٢ — ليس للزوجة المسلمة حرية الاختيار في التسليم في نفسها لزوجها وعدم
التسليم . بل هى مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع إلى موافاة زوجها عند
الطلب . وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعى والا كان له حق تأديبها . وللزوج
في الشريعة الإسلامية حق إيقاع الطلاق بمشيئته وحده من غير مشاركة الزوجة
ولا اطلاعها . فإذا طلق زوج زوجته وجعل عليها أمر الطلاق فإنها تظل قائمة
. فعلا على حالها من التأثير بذلك الإكراه الأدبي الواقع عليها من قبل عقد الزواج
والشرع المانع لها من حرية اختيار عدم الرضا إن أرادته .

وإذن فإذا طلق زوج زوجته طلاقا مانعا من حل الاستمتاع ، وكنم عنها أمر
هذا الطلاق عامدا قاصدا ، ثم واقعها وثبت بطريقة قاطعة أنها عند الواقعة كانت
جاهلة تمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل ، وثبت قطعا كذلك أنها
لو كانت علمت بالطلاق لامتنتعت عن الرضاء له ، كان وقاعة إياها حاصلًا بغير

رضاه . وحق عليه العقاب المنصوص عنه بالمادة (٢٣٠ ع) . لأن رضاه بالوقوع لم يكن حرا بل كان تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله^(١) .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة المتهم المذكور بأنه في المدة ما بين يوم ١٦ من شهر أبريل سنة ١٩٢٥ و يوم ١٢ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ (الموافق ليوم ٢٢ من شهر رمضان سنة ١٣٤٣ و ٢٤ من شهر صفر سنة ١٣٤٤) بجهة ميت ابيار مركز كفر الزيات بمديرية الغربية (أولا) واقع بمنزله مطاقته الست نعمت محمد منيب بغير رضاه بأن ناسرها مباشرة الأزواج وهي مطلقة منه في التاريخ الأول ولم يخبرها بهذا الطلاق حانة كونه من المتولين ملاحظتها وله سلطة عليها بصفته المتقدمة . ولأنه في المدة ما بين ١٦ من شهر أبريل سنة ١٩٢٥ و ١٤ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ " الموافق ٢٢ من شهر رمضان سنة ١٣٤٣ و ٢٦ من شهر صفر سنة ١٣٤٤ " بمصر واقع مطلقة الست نفيدة أحمد الطويحي بغير رضاه بأن ناسرها معاشره الأزواج وهي مطلقة منه في التاريخ الأول ولم يخبرها بهذا الطلاق حالة كونه من المتولين ملاحظتها وله سلطة عليها بصفته المتقدمة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لحما كنه بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . كما اتهمت النيابة العامة في قضية أخرى نمرة ١٨٤٩ سايرة كفر الزيات سنة ١٩٢٥ أيضا بأنه في المدة ما بين ٣ من شهر أبريل سنة ١٩٢٤ و ٢٣ من شهر مايو سنة ١٩٢٤ بجهة منية ابيار بمركز كفر الزيات بمديرية الغربية

(١) أصدرت محكمة التقض بجله ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ برباية معال أحمد طلعت باشا في القضية رقم ٢١٠ سنة ٤٤ في (الطعن المرفوع من يعقوب مروض وتادرس فرج ضد النيابة العمومية في قضيتها رقم ٨٧٤ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦) حكما قررت فيه أن البيرة في الموافقة هي بمحصل الرضا أيا كان سببه وأن احتيال المراقع وإدخاله انفس على من واقعها حق ترضى بالوقوع لا عقاب عليه بمقتضى نصوص القانون وإن كان هو في ذاته مدعاة للوم . وقد نشرنا هذا الحكم برمته نظرا لاجتماع .

واقع مطلقته الست مفيدة عبد العزيز كرامة بغير رضاها. بأن عاشرها معاشرة الأزواج وكان قد طلقها بتاريخ ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٢٤ ولم يخبرها بذلك حالة كونه من المتولين ملاحظتها ومن لم سلطة عليها بصفته المتقدمة . وطلبت من قاضى الإحالة أيضا إحالته على محكمة الجنايات لما كته بالفقرتين المتقدمتي الذ كر من المادة المذكورة .

فقرر حضرته فى الدعويين بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ إحالة المتهم المذكور على محكمة جنايات طنطا لما كته بالفقرتين السالفتي الذ كر من المادة المشار إليها آنفا .

وقد أقامت المطالبات بالحق المدنى أنفسهن مدعيات بحق مدنى أشاء نظروا الدعويين أمام محكمة الجنايات وطلبت السيدتان نعمت محمد منيب ومفيدة عبد العزيز كرامة الحكم لكل منهما بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بصفة تعويض كما طلبت الست نفيدة أحمد الطوبجى الحكم لما بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بصفة تعويض - فقررت محكمة جنايات طنطا ضم القضيتين إلى بعضهما البعض ليحكم فيهما معا بحكم واحد وبعد سماعها إياهما قد تنازلت الست نفيدة أحمد الطوبجى عن دعواها المدنية والتزمت بمصاريفها . وقضت محكمة جنايات طنطا المذكورة بتاريخ ٩ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ حضوريا : (أولا) ببراءة عيسوى أحمد الشريف من التهم الثلاث المنسوبة إليه وبإلزامه بأن يدفع للسيدتين مفيدة عبد العزيز كرامة ونعمت محمد منيب كل واحدة منهما ألف جنيه و بمصاريف دعويهما المدنية وخمسمائة قرش صاغ مقابل أتعاب عمادة فى كل دعوى . (وثانيا) بقبول تنازل الست مفيدة أحمد الطوبجى عن دعواها مع إلزامها بمصاريفها . وذلك عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

فقرر المحكوم عليه بالظن فى هذا الحكم بطريق التقض والإبرام فى يوم ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ وقتم تقريرين بأسباب نقضه فى يومى ٢٦ و ٢٨ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ كما قررت النيابة العامة بالظن فى الحكم السالف الذ كر بطريق

التقض والإبرام في يوم ٢٤ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ وقدّمت تقريراً بأسباب تقضها في يوم ٢٤ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعنين قدّما وتلاهما تقارير بالأسباب في الميعاد فهما مقبولان شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة ينحصر في أن المحكمة بنت حكمها بالبراءة على عدم توفر ركن عدم الرضاء قائلة إن رضاء المجنى عليهن بالاستمتاع بهن بعد الطلاق لم يكن بتأثير إكراه مادي ولا أدبي وإنهن وقت المعاشرة لم تكن في حالة من حالات فقد الإرادة وطلب الاختيار وإن رضاءهن وإن كان فاسداً توصل إليه المتهم بطريق النش بإخفاء أمر الطلاق عليهن إلا أن هذا الفساد لا ينفي كون الرضاء في ذاته كان موجوداً عند الوقاع وإن القانون يشترط أن تكون الموافقة حصلت بغير رضا . ولم يرد نص عن الموافقة برضاء فاسد . وتقول النيابة إن المحكمة أخطأت بعدم تطبيق المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات إذ لم تعتبر أن تجهيل المتهم أمر الطلاق على المجنى عليهن إنما هو غش سالب للرضاء . فإنهن لو علمن بالطلاق لما رضين بالمعاشرة وبذلك يكون وقاعهن حصل بغير رضائهن . وإن هذا خطأً يبطل للحكم .

أما الطعن المقدم من المتهم فيتحصل في أن المحكمة لم تبحث صحة ما أسندته النيابة إليه من الوقائع بل افترضت صحتها وقصرت بحثها على ركن عدم الرضاء بحيث لا يعرف من عبارة الحكم ما إذا كانت الوقائع ثابتة أم لا . ولذلك هي اعتبرت المجنى عليهن مطلقات مع أن هذا موضوع شرعي تفصل فيه الجهة المختصة به . وما دام الطلاق لم تثبته الجهة المختصة فليس للمحكمة أن تعتبر ما يدعى بأنه وقع من المتهم فعلاً ذمياً يستوجب التعويض . كما أن هذا التعويض لم يكن محل للحكم به مادامت المحكمة قد برأته . وأن ذلك خطأً يبطل للحكم .

وحيث إن الجريمة التي طلبت النيابة محاكمة المتهم من أجلها كان منصوبا عليها بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات قبل التعديل الذي أدخل عليه بقانون سنة ١٩٠٤ وكان التعبير عنها هكذا : "كل من اغتصب ثيابا أو بكرا" "أو غيرها قهرا يعاقب" . فلما عدل القانون جعلت هذه الفقرة هي المادة (٢٣٠) وجاء التعبير عنها هكذا : "من واقع أتى بغير رضاها يعاقب ...". ومع اختلاف هذين النصين القديم والجديد فإن التعبير عن هذه الجريمة في النسخة الفرنسية كان ولا زال لفظا واحدا هو كلمة (Viol) أى "اغتصاب" مما يدل دلالة واضحة على أن هذه الجريمة هي جريمة اغتصاب النساء المنصوص عليها بهذا الاسم الخاص في المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي . فمعرفتها يجب إذن أن يرجع فيه إلى أقوال علماء القانون الفرنسي في تحديد معنى كلمة (Viol) عندهم . ولما كان القانون لم يعرف هذه الجريمة ببيان أركانها بل ذكرها بالاسم المفرد الذي تعرف به اضطرت محكمة النقض والإبرام الفرنسية في حكم صدر منها بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٥٧ بعد أن قالت : "إن من اختصاص قاضي الموضوع أن يتقصى ويبين في حكمة" "توافر الأركان التي تتكون منها هذه الجريمة مسترشدا بطبيعتها الخاصة وبفداحة" "النتائج التي قد تجررها على المجني عليهم وعلى شرف العائلات" إلى أن تعرف هذه الجريمة فقالت "إنها تتحصر في البعث بامرأة ضد إرادتها سواء أكان عدم رضاها" "ناشئا من إكراه مادي أو أدبي وقع عليها أم كانت ناشئا من أى وسيلة أخرى" "من وسائل الجبر والمباغلة والتي يتذرع بها الفاعل إلى الوصول ليفيته خارجا عن" "إرادة المجني عليها" . هكذا قالت محكمة النقض . ومع فقد العلماء للشطر الأول من هذا التعريف وإيرادهم تعريفات أخرى منها ما أورده جارسون من وضعه وهو : "مواقعة امرأة واقعة غير شرعية مع العلم بأنها لا ترضى بها أثبتة" — نقول إنهم مع هذا النقد وإيراد مختلف التعاريف فإنهم أجمعوا على أن ما قرره تلك المحكمة من أن عدم الرضا قد يكون ناشئا من إكراه مادي أو من إكراه أدبي أو من غير ذلك من الوسائل التي أشارت إليها هو صواب واجب الأخذ به (راجع في كل هذا

الجزء الأول من تعليقات جارسون على قانون العقوبات مادة ٣٣٢ تحت عنوان كلمة "Viol" نبذة ١١ وما بعدها صحيفة ٨٤٤ وما بعدها) .

هذا وقد سبق أن أصدرت محكمة النقض والإبرام المصرية حكماً في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ (منشورا بالمجموعة الرسمية السنة السابعة عشرة صحيفة ٩٩) أتت فيه على تفصيل واف لتحديد معنى هذه الجريمة ومكوناتها نقلا عن أقوال العلماء وأحكام القضاء في البلاد التي فيها النص مقصور على اسم مفرد كفرنسا ومن هذا حذوها. وواضح أن المحكمة في حكمها المذكور أصابت إذ قررت "أن الأكره الأدبي يكون" "جريمة الاغتصاب متى وصف بأنه كاف لازالة حرية الرضا عند المجنى عليها" .

وحيث إن الحكم المطعون فيه الآن وإن كان أتى بخلاصة صحيحة مستوفاة لما أجمع عليه العلماء إذ قبل هو أيضا عنصر الإكراه الأدبي وعبر عنه بما يفيد أنه "كل مؤثر يجرم المرأة حرية الاختيار في الرضا وعدمه سواء أكان هذا المؤثر آتيا" "من قبل الجاني كالتهديد والإسكار والتنويم المغناطيسي وما أشبه أم كان ناشئا من" "حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الإغماء وما أشبه" غير أنه تخلص إلى القول بأن المجنى عليهم رضين بالواقع ولم تكن في حالة من حالات فقد الإرادة وسلب الاختيار التي ذكرها فيكون أهم أركان الجريمة معدوما وأنه لا يهم أن يقال إن هذا الرضا فاسد، توصل اليه المتهم من طريق القش بإخفاء أمر الطلاق عليهن فإن هذا الفساد لا ينفى أن الرضا في ذاته كان موجودا فعلا .

وحيث إن هذه المحكمة ترى أن هذا الحكم قد أصاب في مقدماته التي تقرر فيها وجوب الأخذ بالإكراه الأدبي وعبر عنه بما يفيد أنه التأثير الذي يجرم المرأة حرية الاختيار كما أصاب في التمثيل له بالمثل التي ذكرها إلا أنه أخطأ في اعتبار أن ما قد يكون وقع من الرضا في صورة الدعوى الحالية ليس أثرا لهذا التأثير .

وحيث إنه حتى بقطع النظر عن كل غش يكون حصل من المتهم بإخفاء أمر الطلاق على المجنى عليهن فإن رضاهن في صورة هذه الدعوى إنما هو رضا حاصل

بسبب الإكراه الأدبي الذي ما كان لترك لمن حرية الاختيار في التسليم في قوسين وعدم التسليم . ذلك بأن المفهوم من الدعوى أنهم كن متزوجات بالمتهم بمقد تم صحيحا على مقتضى أحكام الشريعة الإسلامية . والزواج بمقتضى أحكام الشريعة هو "عقد وضع" "تلك المتعة بالأشئ قصدا" . ومن أحكامه متى تم أن تحبس المرأة في بيت زوجها وأن يكون عليها طاعته والمبادرة إلى فراشه إذا التمسها لذلك ولم تكن ذات عذر شرعي ، وأن للرجل أن ياقبها بالعقاب الشرعي إذا لم تجبه إلى هذا الالتماس وهي طاهرة . فالزوجة مجبرة بحكم العقد وبحكم الشرع إلى موافاة زوجها عند الطلب وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعي وإلا كان له حق عقابها وإكراهها بالعقاب . وقانون العقوبات الأهل في مادته السابقة يحترم الحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفداء ويأمر بعدم الإخلال بها . ومتى كان الأمر كذلك تعين النظر في أمر واحد هو : هل تغيرت حال المحنى علين بعد الطلاق عما كانت عليه قبله فيما يتعلق بالإكراه . الأدبي الواقع علين من قبل العقد والشرع والذي لا يجعل لمن حرية اختيار عدم الرضا إن كن أردنه ؟ . إن نظام الطلاق في الشريعة الإسلامية يجعل للزوج حق إيقاعه بمشيئته وحده وبقوله وحده بغير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها . فما دام لم يلفها أمر الطلاق فهي قائمة فعلا على حالها من . التأثير بذلك الإكراه . ولا يصح القول بتغير حالها إلا إذا فرض أنها تعلم الغيب وهذا غير ممكن . إذا لوحظ هذا علم أنه حتى بقطع النظر عن النش الذي يكون قد وقع من المتهم في إخفاء أمر الطلاق على المحنى علين وبعدم الاعتداد بهذا النش إلا في التدايل على القصد الجنائي فإن كن ولا زلن إلى وقت علمهن بالطلاق في حال من الإكراه الأدبي مانعة لمن من حرية اختيار عدم الرضا . ويكفي تحقق هذا حتى يكون الموطن موطن تطبيق قاعدة الإكراه الأدبي التي أشار إليها العلماء والقضاء الفرنسي وأخذت بها محكمة النقض المصرية في حكمها سالف الذكر واعتمدها الحكم المطعون فيه . ولو أن نظام الزواج والطلاق في البلاد الأجنبية كان كتنظامه عندنا وحدثت مثل الواقعة التي هي موضوع النظر

الآن لرحمنا كثيرا أنه كان يؤخذ فيها بهذا الذي رأينا . ولكن اختلاف النظامين هو الذى منع من وقوع مثل هذه الحادثة عندهم .

وحيث إن المحكمة ترى أنه يمكن تحقق الجريمة في مثل هذه الصورة يجب : (أولا) أن يثبت بطريقة قاطعة أن الواقعة حصلت فعلا بعد طلاق مانع شرعا من حل الاستمتاع . (ثانيا) أن يثبت بطريقة قاطعة أن المجنى عليها كانت جاهلة تمام الجهل عند الواقعة بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل . (ثالثا) أن تبين المحكمة اقتناعها بأن المجنى عليها لو كانت علمت بالطلاق لا تمتنع عن الرضاء مع بيان وجه هذا الاقتناع . وأخيرا أن تبين المحكمة اقتناعها بأن كتمان أمر الطلاق قد تعمده الجاني قصدا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان يؤخذ منه أن الواقعة حصلت بعد الطلاق إلا أن عبارته فيها شيء من الإبهام جعل محلا لقول المتهم في طعنه بأن هذا الثبوت جاء فيه على سبيل الفرض . كما أنه لم يبين ما إذا كانت الواقعة حصلت بعد طلاق مانع من حل الاستمتاع شرعا أم بعد طلاق غير مانع . وكذلك هو لم يبين ما إذا كانت المجنى عليها لو كتمت علمت بالطلاق لا تمتنع عن الرضاء . وكل هذا قصور في بيان الواقعة وأسانيدها مبطل للحكم . وظاهر أن هذا القصور آت من أن المحكمة اعتبرت أن هناك رضاء فلم تر محلا لأى بحث آخر .

وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن المرفوع من النيابة العامة ونقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الجنايات للحكم فيها ثانية من دائرة أخرى . وكذلك يتعين قبول طعن المتهم ونقض هذا الحكم فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به عليه . لأن الحكم بالتعويض تابع لما يثبت بعد لدى المحكمة من وجود ما يقتضيه أو ما يمنع منه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعنين المتقدمين من النيابة العمومية ومن المتهم شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه برمته وإحالة القضية على محكمة جنايات طنطا للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى فى الدعويين العمومية والمدنية .

الحكم الصادر بملسة ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ٣١٠ سنة ٤٤ ق

وقائع الدعوى

اهتمت النيابة المذكورين بأنهما من مدة ثمانية شهور قبل تاريخ المحضر المؤرخ ٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ بنى صالح مركز ومديرية الفيوم — الأول واقع عزرة بنت غبريال بغير رضاها وذلك بأن أوهمها أنه غير متزوج ثم تزوج بها وعاشرها معاشرة الأزواج مع أنه من المسيحيين . والثاني اتفق مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة المذكورة وساعده على ارتكابها بأن حرر له شهادة مزورة باسم القسيس غبريال شنوده تتضمن أن زوجته الأولى متوفاة ووقع عليها بخت مزور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمساعدة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات والثاني بالمواد ٢٣٠ و ٤٠١ و ٤١٠ من ذلك القانون .

وحضرة قاضى الإحالة قرر بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إحالتهما على محكمة جنايات بنى سويف لمحاكمتها بالمواد سالفة الذكر .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ حضوريا عملا بالمواد المذكورة والمادة ١٧ عقوبات بجس كل من المتهمين مدة ستين مع الشغل .

فطن المحكوم عليهما يوم صدور الحكم فيه بطريق النقض والإبرام وقدم أخو المتهم الثانى تقريرا بأوجه طعنه فى ٣ مارس سنة ١٩٢٦

المحكمة

مد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانونا . حيث إن النقض مقبول شكلا .

وحيث إن الوقائع الثابتة فى الحكم تتلخص فى أن المحكوم عليه الأول احتال لزواجه من المحنى عليها عزرة بنت غبريال مع كونه متزوجا بغيرها ودينه لا يسمح

له بالزواج عليها فاشق مع الثاني على أن يرسل مكتوبا منه لأهل عزيزة يفيد وفاة زوجة الأول وتزوير شهادة بوفاتها يجعلها صادرة من الجهة المختصة بإثبات الوفاة وخطب عزيزة من أهلها وعقد له عليها بناءً على المكتوب والشهادة المزورة وعاشرها معاشرة الأزواج نحو سبعة شهور وحملت منه .

وحيث إن القانون لا يعاقب على الموافقة إلا إذا كانت قد وقعت بغير رضا ممن ووقعت في حال التلبس بالفعل . وعدم الرضا قد يكون له أثر ظاهر كالمقاومة بالقوة من جانب الموافقة أو الإكراه من جانب المواقع أو غير ظاهر كزوال الاختيار بالنوم أو بمادة مخدرة . أما أن يحتال المواقع ويدخل الفش على من واقعها حتى ترضى بالوقوع فذلك لم ينص على عقابه القانون .

وحيث إنه لا يمكن قياس فساد رضا الموافقة بالفش هنا بفساده في العقود المدنية واعتباره غير حاصل وإيجاب العقاب على المواقع تطبيقا لنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . لأن العبرة في باب الموافقة بحصول الرضا مهما كان سببه . وقد حصل واستمر استمتع كل من الزوجين بالآخر مدة طويلة فلا معنى للقول بأن الموافقة كانت بغير رضا .

ومن حيث إن لهذا نظيرا فيما قرره فقهاء الشرع الإسلامي فقد قالوا إن الوطء إذا كان له شبهة فلا يقام الحد على الواطئ . وعند أبي حنيفة أنه إذا كان الوطء بعقد يدرأ عنه الحد ولو كان علما بتحريمه . فقد جاء في كتاب فتح القدير لكمال الدين ابن الهمام بالجزء الرابع صحيفة ٤٣ ما نصه « ان الشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله » « تثبت بالعقد وان كان متفقا على تحريمه وهو عالم به » .

ومن حيث إن الفش الذي وقع من المتهمين وإن كان مدعاة للوم فانه يخرج عن متناول قانون العقوبات الذي لا يصح فيه القياس . ولجهة المختصة بإلغاء العقد وقد ألفتها فعلا . وللزوجة التي عقد عليها بالفش أن تطالب المتهمين بما تريده من التعويض أمام المحكمة المدنية . كذلك للنيابة أن تحاكم المتهم الثاني على ما اقترفه من التزوير .

ومن حيث إنه من جميع ما ذكر يتعين نقض الحكم وتبرئة المتهمين من الجريمة المسندة إليهما عملاً بالمادتين ٢٢٩ وقرة أولى و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً وإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة المتهمين الاثنين مما نسب إليهما في هذه الدعوى .

(١٧)

القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤٥ ق (النيابة العامة في قرار الإحالة ضد علي سليمان أبو دريع) .

هتك عرض . فعل فاضح . الفرق بينهما .

(المواد ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٤٠ و ٢٤١ ع)

إن الفارق بين جريمتي هتك العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده لا في مجزئ مادية الفعل ولا في جسامته، ولا في العنصر المعنوي وهو العمد ، ولا في كون الفعل بطبيعته واضح الإخلال بالحياء . إنما يقوم الفارق بين الجريمتين على أساس ما إذا كان الفعل الذي وقع يخدش عاطفة الحياء العرضي للعجنى عليه من ناحية المساس بعوراته — تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي لا يدخرأى امرئ وسماً في صونها عما قل أو جل من الأفعال التي تمسها . فإن كان الفعل كذلك اعتبرهتك عرض وإلا فلا يستبر .

وبناءً على هذا يكون من قبيل هتك العرض كل فعل عمد مخل بالحياء يستطيل الى جسم المرأة وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخدش في المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم المذكور بأنه في يوم أول يوليو سنة ١٩٢٨ بدائرة

قسم مصر الجديدة التابعة لمحافظة القاهرة هتك عرض الآنسة بوليت . رود بالقوة

بأن وضع يده على أليتها من الخلف ثم ضمها اليه من الخلف دفتين بقوة وأحاطها بذراعيه ووضع يده على عنقها ووجتها . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأعلى إحالة المتهم المذكور إلى محكمة جنابات مصر لمحاكمته بمقتضى المادة ٢٣١ من قانون العقوبات .

فقرر حضرته بتاريخ ٢٤ من شهر يوليو سنة ١٩٢٨ اعتبار الواقعة جنحة فعل فاضح مخل بالحياء منطبقة على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات وإحالة القضية على النيابة العامة لإجراء اللازم عملاً بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنابات .

فقرر حضرة رئيس نيابة مصر بتاريخ ٢ من شهر أغسطس سنة ١٩٢٨ بالظن في قرار حضرة قاضي الإحالة المتقدم الذكر بطريق النقض والإبرام وقدم تقريراً بأوجه نقضه في يوم تقريره مرفقاً به مذكرة بالبحث القانوني .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً . حيث إن الظن مقبول شكلاً .

وحيث إنه إذا كانت جرائم الوقاع والتحرير على الفجور والزنا — من بين الجرائم المنافية للأداب — هي التي لها مدلولات قانونية معينة وحدود فاصلة فإن جريمة هتك العرض المنصوص عليها بمادتي ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات وجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء المنصوص عليها في مادتي ٢٤٠ و ٢٤١ من ذلك القانون يصعب في كثير من الأحيان التمييز بينهما . وبما أن الفرق عظيم بين العقوبتين المقررتين لكل منهما فإن المحكمة لهذه العلة على الأخص تجدد من الضروري تعيينهما بصفة نهائية بتحديد الفواصل القانونية القائمة بينهما .

وحيث إنه إذا لوحظ — من جهة — أن هتك عرض شخص معين كثيراً ما يندمج فيه فعل فاضح علني أو غير علني بحسب ارتكابه بمشهد من أشخاص عديدين أو بحضرة شخص واحد علم أن الفارق بين الجريمتين لا يوجد بالضرورة في مجرد

مادية الفعل . وإذا لوحظ - من جهة أخرى - أن العلم والارادة يكفيان في الجريمتين لتكوين الركن المعنوي وهو العمد بدون حاجة الى البحث فيما إذا كان الفاعل قد ارتكب فعله عن شهوة أو على سبيل الانتقام أو من باب الفضول وحب الاستطلاع أو بسبب الانحطاط الخلقى ظهر أن الفارق من هذه الناحية أيضا ليس أكثر وضوحا .

وحيث إن التمييز بين هتك العرض والفعل الفاضح غير ممكن أيضا من جهة درجة جسامة الفعل لأن الواقعة المادية قد تتفاوت في الجسامة بالنسبة للشخص الواقعة عليه وبالنسبة للظروف الملازمة للفعل . هذا فضلا عن أن القانون لا يقيم للتمييز من هذه الجهة وزنا لأنه يسوى بين مجرد الشروع والفعل التام في مسائل هتك العرض (مادة ٢٣١ من قانون العقوبات) ويوافق بذلك ضمنا على ما نص عليه القانون البلجيكي صراحة من أن هتك العرض يقع بمجرد البدء في التنفيذ (مادة ٣٧٤ من القانون البلجيكي) . فالفعل القليل الجسامة كما هو الحال عادة في البدء في تنفيذ هتك العرض لا يخرج في نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل فاضح .

وحيث إن الجريمتين تستلزمان ركنا ماديا هو فعل مغل بالحياء أى فعل مغاير لقواعد السلوك التي تسيطر عن قرب أو بعد على جميع العلاقات أو المظاهر الجنسية . وبما أن تقدير ما يعتبر مغلا بالحياء وإن كان يستلزم مراعاة مستوى الأخلاق والعادات السائدة في قطر من الأقطار غير أنه لا يزال أيضا من الضروري لوجود الجريمتين توفر فعل مادي يعتبر مغلا بالحياء حقيقة بحيث لا يمكن أن تقع إحداها من فعل مصدره مجرد الألفة وسقوط الكلفة أو فعل أو إشارة لا تدعو أن تكون سبة أو خدشا للشرف . إذ الشرف شعور أعم من العرض . وحمايته إنما تقضى بتجريم اعتداءات أخرى تختلف عما يقع على العرض بالذات .

وحيث إنه ما دام الفارق بين الجريمتين لا يمكن وجوده لا في العنصر المعنوي ولا في جسامة الفعل ولا في كونه بطبيعته واضح الإخلال بالحياء . كما لا يمكن وجوده

في مجزء مادية العمل لما يجوز من تمثل الوصفين فيه في وقت واحد — ما دام ذلك فلا متاص من استنباط الفكرة القانونية الأساسية التي يقوم عليها كل من هنك العرض والفعل الفاضح . وذلك يبحث معنى الحياء العرضي بالذات بحثا قائما على ذاتية الأشياء المختلفة التي يمكن أن تكون موضوعا لهذا الشعور الخالص .

وحيث إن الحياء العرضي لشخص ما من هذه الناحية يتعلق على الأخص بذات جسمه الذي تدعو الفطرة لأن يحمي الانسان من كل الأفعال الفاحشة مهما كانت جسامتها وسواء أكانت إيجابية أو سلبية ما دامت هذه الأفعال موجهة لهذا الجسم الذي لا يدخر المرء وسعا في صونه عما قل أو جل من الأفعال التي تمس مافيه مما يعبر عنه بالعورات تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان ويكافئه الفطرى . فكل نعل يخدش العاطفة من هذه الناحية يعتبر في نظر القانون هتكا للعرض .

وحيث إن الحياء العرضي — من جهة أخرى — يفعل أيضا بما لا يتعلق إلا بجسم الغير بمعنى أنه يربأ بالشخص عن مشهد فيه يظهر الغير عورته أمامه بدون رضائه مهما تضاءلت جسامته هذا الفعل ومهما يكن في هذا الإظهار من عدم المساس بجسم المجنى عليه بالذات . فالأفعال التي تخدش الحياء العرضي على هذا الشكل الأخير وحده هي التي يصفها القانون بأنها أفعال فاضحة لا هنك عرض .

وحيث إنه يترتب على هذا التقسيم أن الشخص الأعمى الأصم تماما يمكن هنك عرضه بكيفيات مختلفة ولكن لا يصح قانونا أن يكون مجننا عليه في جريمة فعل فاضح .

على ذلك يمكن تعريف الفعل الفاضح بأنه هو الفعل العمد المخل بالحياء الذي يخدش من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا . أما بقية الأفعال العمدية المخلة بالحياء والتي تستطيل الى جسم المرء وعوراته وتخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فمن قبيل هنك العرض .

وحيث إن هذا الضابط المميز بين الجريمتين هو الذي اعتمدت عليه هذه المحكمة في حكم سبق صدوره منها بتاريخ ٢٨ من شهر أكتوبر سنة ١٩١١ . وهو ما هدى البحث الى أنه الضابط الوحيد الذي يساعد على استخراج قاعدة أكيدة من مختلف الأحكام وآراء الشراح . كما أن به وحده أيضا يمكن تفسير التضارب الذي قد يبدو لأول وهلة في اعتبار رفع ملابس شخص أو نزعه وإظهاره عاريا أمام الناس من قبيل تلك عرض هذا الشخص حتى ولو لم يكن هناك ملابس مخلة بالحياء حالة أن تعرض العورة للأنظار أو إبداءها أمام هذا الشخص بالذات بدون رضائه لا يخرج عن كونه فعلا فاضحا .

وحيث إن الوقائع الثابتة في قرار قاضي الإحالة المطعون فيه هي أفعال اختيارية مخلة بالحياء بقطع النظر عن جسامتها . فتمت فيما بعد أنها وقعت على جسم المجني عليها بطريق المفاجأة أو بالقوة فانها تعتبر خادشة لعرضها لتعلقها بجسمها . فكل الأركان المكونة لتلك العرض تبدو إذن متوفرة فيها ويكون قاضي الإحالة قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقض قراره .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض القرار وإعادة القضية لقاضي الإحالة للسير فيها على اعتبارها جناية تلك عرض منطبقة على المادة ٢٣١ من قانون العقوبات .

(١٨)

القضية رقم ١٧٥٤ سنة ٤٥ ق .

قتل عمد . اقترانه بجناية أخرى . ظرف مشدد . شروع في قتل . اقترانه بشروع آخر .
(المواد ١٩٨قرة ثانية و ٤٥ و ٤٦ عقوبات)

إن الشارع في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات قصد بربط جناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تتلوها أو تسبقها أن يتزل هذه الجناية الأخرى

متزلة الظرف المشدد لجريمة القتل المذكورة . ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المقررة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه الفقرة على الشروع في القتل العمد إذا اقترنت به أو سبقته أو تلته جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا في قتل كذلك ^(١) .

(١٩)

القضية رقم ٢ سنة ٤٦ قضائية (فاطمة عبدالله المهديّة ضدّ النيابة العمومية).

(أ) تمغ ذهب أو فضة . نقلها الى معدن آخر . نصب لا تزوير .

(المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ٢٩٣ عقوبات)

(ب) لفظ الأختام الوارد بالمادة ١٧٥ ع . معناه .

١ - المادة ١٧٤ عقوبات واضحة في أن التقليد أو التزوير يجب أن يكون موضوعه شيئا من الأشياء المبنية فيها ختما كانت أو ورقة أو تمغة . أي أن يكون التقليد أو التزوير حاصلًا أيهما في ذات الشيء من هذه الأشياء .

٢ - لفظ الأختام الوارد في المادة ١٧٥ عقوبات ليس معناه أمر الأختام وطابها بل ذات الآلات التي تختم بها الحكومة أو تختم بها .

وعلى ذلك لا تنطبق المادة ١٧٤ ولا المادة ١٧٥ على من اقتطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة وأحكم وضعها ولحامها بمعدن آخر بعد تغليفه بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص ^(٢) . إنما تعتبر هذه الفعلة نصبا داخلا تحت حكم المادة ٢٩٣ ع .

(١) أشار الحكم الى نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ (المجموعة الرسمية السنة التاسعة عشرة رقم ١) وجارسون (تطبيقات على قانون العقوبات الفرنسي - الجزء الأول - المادة ٣٠٤ نبذة ٤٥ صفحة ٧٢٥) وجارو (شرح قانون العقوبات - الجزء الرابع الطبعة الأخيرة نبذة ١٦٤٨) والفقرة ٣ على المادة ٣٠٤ من (Juris Classour pénal) . ويراجع في هذا المعنى جراتمولان (شرح قانون العقوبات - الجزء الثاني نبذة ١٤٧ - صفحة ٣٣٥ مع ملحاشه) .

(٢) صدر في هذا المعنى أيضا حكم المحكمة في القضية رقم ٣٠٨ سنة ٤٦ ع بجلية ١٠ بتاريخ ١٩٢٩

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمة المذكورة وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ٢٧ من شهر يونيه سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم عابدين بمحافظة مصر زورا تمغة الحكومة الخاصة بالمصوغات الذهبية بأن نقلها مما وضعت عليه من المصوغات الحقيقية ووضعها على مصوغات فضية مغطاة بطبقة سميكة من الذهب . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة بمحكمة مصر الأهلية إحالتها على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالفقرة السابعة من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات .

فأصدر حضرته قرارا في ١٥ شهر نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإحالتها على محكمة جنايات مصر لمحاكمتها بالمادة سالفة الذكر .

وقد أقام داود يعقوب مراد نفسه مدعيا بحق مدنى أمام محكمة جنايات مصر وطلب الحكم له بتعويض قدره خمسة وعشرون جنيا مصريا ونصف .

وبعد أن سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى تفصيلا حكمت حكما حضوريا بتاريخ ٥ من شهر أبريل سنة ١٩٢٨ عملا بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وإلزامها بأن تدفع الى يعقوب مراد المدعى بالحق المدنى مبلغ عشرين جنيا تعويضا ومصاريف الدعوى المدنية وحمائية قرش أتعابا للحاماة لأنها في يوم ٢٧ من شهر يونيه سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم عابدين بمحافظة مصر مع علمها بتزوير تمغة المصوغات الذهبية بالكيفية المتقدم بيانها استعملتها بأن قدمتها الى داود يعقوب مراد ورهنتها عنده نظير مبلغ استأجته يفوق قيمتها الحقيقية . ففترت المتهمة المذكورة بالظعن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ٩ من شهر أبريل سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة الأستاذ ابراهيم أفندى رياض المحامى عنها تقريرا بأسباب طعنه في يوم ٢٢ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الظعن قدم وتلاه تقريراً بأسبابه في الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الواقعة الثابتة في الحكم تنحصر في "أن المتهمه قدمت لداود يعقوب"
 "مراد ثلاثة أزواج من الغويشات عليها طابع تمغة الحكومة دالا على أنها من"
 "الذهب الذى عياره ٢١ قيراطا وطلبت منه ارتئانها على مبلغ ١٢ جنبا و ٥٠٠ مليم"
 "فأخذها منها رهنا على هذا المبلغ وسلمه إليها وقد ظهر من بعد أن هذه الغويشات"
 "إنما هى من قضبان من فضة لبس كل منها بخلاف من الذهب ولحم طرفاه"
 "بقطعة صغيرة من الذهب الخالص من عيار ٢١ قيراطا عليها طابع تمغة الحكومة"
 "قطعت أصلا من غويشة من ذهب كانت قد تمغت بهذه التمغة الصحيحة"
 "وأنه فوق هذه الأزواج الثلاثة قد ضبط بمنزل المتهمه ثمانى غويشات أخرى"
 "فيها طابع تمغة الحكومة الحقيقى متقولا بالطريقة المتقدمة على قضبان من فضة"
 "أيضا مغلقة بالذهب".

وحيث إن المحكمة اعتبرت أن نقل طابع تمغة الحكومة الحقيقى الى تلك
 المصوغات التى باطنها من الفضة هو تغيير للحقيقة وأن هذا التغيير هو التزوير
 فى تمغات الذهب المعاقب عليه وعلى استعماله بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات .
 وتطبيقا لهذه المادة عاقبت المتهمه بالسجن ثلاث سنوات على اعتبار أنها استعملت
 هذه التمغة المزورة مع علمها بتزويرها .

وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن المادة ١٧٤ غير منطبقة على الواقعة
 كما هى ثابتة فى الحكم . إذ التمغة لم يحصل تقليدها ولا تزويرها . كما أن التزوير
 المشار إليه فى هذه المادة لا يكون إلا لما نصت عليه من الأوراق لأن تزوير
 الأختام غير سهل تصوّره وأن كل ما قد يمكن انطباقه هو المادة ١٧٥
 أو المادة ٢٩٣ ، على أن المادة ١٧٥ لم تنص على التمغات بل على الأختام فقط
 فهى من هذه الوجهة غير منطبقة أيضا .

وحيث إن المادة ١٧٤ من قانون العقوبات واضحة فى أن التقليد أو التزوير
 يجب أن يكون موضوعه شيئا من الأشياء المينة فيها ختما كان أو ورقة أو تمغة
 أى أن يكون التقليد أو التزوير حاصلًا أيهما فى ذات الشيء من هذه الأشياء .

وبما أن طابع التمغة في هذه الدعوى هو طابع تمغة الحكومة لا تقليد فيه ولا تزوير فالحادثة بعيدة عن أن تنطبق عليها هذه المادة . ويظهر أن سبب الخطأ انتقل نظر فإنه وإن كان الواقع أن في هذه الحادثة تغييرا للحقيقة غير أن هذا التغيير ليس واردا على التمغة حتى يعتبر تزويرا فيها بل هو وارد على الفضة التي طمس جوهرها وغشى بالذهب .

وحيث إن المادة ١٧٥ هي أيضا لا تنطبق على الحادثة ولكن عدم انطباقها ليس آتيا من جهة أن التمغات غير واردة فيها بالنص كما يشير إليه الطاعن ، إذ لا شك لدى هذه المحكمة في أن تلك المادة إنما استعملت لفظ "أختام" بمدلوله الأعم الذي يشمل التمغات أيضا . بل علة عدم الانطباق أن لفظ الأختام الوارد فيها ليس معناه أثر الأختام وطابعها بل معناه ذات الآلات التي تختتم بها الحكومة أو تمنع بها . يدل لذلك قول المادة "كل من استحصل بغير وجه حق" . فإن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازته المستحصل وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته بل أنه إنما يعمل وسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته سواء أكان الحصول بسرقة أو نصب أو بطريق آخر غير مشروع . وكل هذه المعاني إنما تصح في آلات الأختام والتمغات دون طوابعها وآثارها . ولو كانت تلك الطوابع والآثار من مدلولات المادة لترتب على ذلك نتيجة غير مقبولة هي أن من يملك شيئا من معدني الذهب والفضة مثلا وعليه طابع تمغة الحكومة فاستعمل هذه التمغة بنقلها لمعدن من عيار أو نوع أقل قيمة فلا عقاب عليه لأنه لم يستحصل من أحد على شيء بدون وجه حق بينما هو يكون عليه العقاب لو استحصل من فرد غيره على هذا الطابع بطريق غير مشروع فاستعمله الاستعمال المتقدم . ومثل هذه النتيجة لا تجوز في التشريع . إذ الفرض الأساسي يكون هو العقاب على الغش . وما دام الغش يكون حاصلا في الصورتين فلا معنى للعقاب في واحدة منهما دون الأخرى . وبمجرد ترتب هذه النتيجة كاف للدلالة على صحة ما قدمنا من أن المراد هو آلة النظم أو التمنغ . وبما أن ذلك غير حاصل

في صورة الدعوى الحالية فالمادة ١٧٥ هي كتل المادة ١٧٤ لا تطبق واحدة منهما على الواقعة الثابتة في الحكم .

وحيث إنه ثابت في الحكم فوق ما أسلفناه من وقائع الحادثة (أولا) :
 "أن قطعة الذهب التي عليها تمغة الحكومة قد اقتطعت من أصلها بعناية تامة"
 "وأنه عند نقلها للغويشات الفضية المغطاة بطبقة الذهب قد أحكم نقلها ولحامها"
 "بكيفية غير ظاهرة" و (ثانيا) "أن المتهمه عند ما حضرت الى محل داود يعقوب"
 "كانت تبكي وتولول بدعوى أنه مات لها عزيز فاضطرت لرهن هذه الغويشات"
 "لتقوم بما يلزم من تجهيز دفنه وأنها كانت مستعجلة في إعطائها المبلغ الذي تطلبه".

وحيث إن هذا الثابت في الحكم يجعل ما وقع من المتهمه نصبا داخلا تحت حكم المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات . فإن المتهمه توصلت بالاحتيال الى الاستيلاء من داود يعقوب على مبلغ ١٢ جنيها و ٥٠٠ مليم إذ أوهمته بكون الغويشات التي قدمتها ليرتها هي من الذهب الذي من عيار ٢١ قيراطا مع أن هذه الواقعة مزورة ولا وجود لها بل الموجود هو غويشات من الفضة المكفنة بالذهب وهي تعلم ذلك . وقد جاز عليه إيهامها بما استعملته من الطرق الاحتيالية التي حالت بينه وبين تعرف الحقيقة إذ وضعت أمام نظره طابع تمغة الحكومة الحقيقية على هذه الغويشات التي جعل ظاهرها كله من الذهب واستعملته في قضاء المبلغ ببيكائها وعويلها وظهورها مظهر المنفجوع المضطر الذي يصعب عادة تصور أنه من المحتالين .

وحيث إنه لذلك وعملا بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات المذكورة والقضاء بما توجبه من العقاب بدلا من المادة ١٧٤ ومن عقوبتها التي طبقها المحكمة .

فيما على هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم واعتبار الواقعة نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات وحبس المتهمه سنة واحدة مع الشغل .

(٢٠)

القضية رقم ٣ سنة ٤٦ قضائية .

شهادة الأسم الأبيكم . عدم استعلاءه . لا بطلان .

(المواد ١٤٥ ج و ٢٠٠ و ٢٠١ مرافعات)

استحلاف الشاهد في الحالة التي يوجب فيها القانون الحلف هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم . ولكن هذه الضمانة لا تطالب إلا حيث يمكن تحقيقها . لأن مناط التكليف هو قدرة المكلف على الأداء . فإذا كان الشاهد أصم أبكم جازت شهادته ولو عجزت المحكمة عن استحلافه وعجز الشاهد عن الحلف واكتفت المحكمة بما استخلصته منه بطريق الإشارة عجزا منها عن إمكان الاسترسال في مناقشته لما به من صمم وبكم .

(٢١)

القضية رقم ٧ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) الاتجار في المواد المخدرة . مسألة موضوعية .

(قانون المخدرات سنة ١٩٢٥ والمادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) تقدير العقوبة . موضوعي .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - إن الاتجار في المواد المخدرة لم يرد له تعريف في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . فهو يعتبر إذن ركنا موضوعيا لقاضي الموضوع كامل الحرية في بحث توفره وإثباته بدون إمكان قيام أية مناقشة بشأن ماهيته القانونية لأنه غير خاضع لأي شرط من الشروط القانونية .

٢ - لقاضي الموضوع الحرية في تقدير العقوبة بحسب ما يراه بمقتضى سلطته الكاملة في تقدير جسامته الجرمية وذلك مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عنه في القانون . وإذا كان الأمر في التشديد لا يتعلق بطرف مشدد منصوص عليه قانونا فمحكمة الاستئناف ليست مكلفة مطلقا - إذا كان هناك استئناف من

النيابة — بإبداء أسباب خاصة لتقدير العقوبة التي قضت بها حتى لو كانت هذه العقوبة زائدة على ما قضى به ابتدائيا .

(٢٢)

القضية رقم ٩ سنة ٤٦ قضائية .

عدم كفاية الأسباب .

(المادتان ١٤٩ تحقيق جنایات و ١٠٣ مراضات)

تسييب الحكم تسييبا ظاهريا بالاكتفاء في إثبات التهمة بالارتكان — بصفة مبهمة وبدون أى بيان تفصيلي — على التحقيقات أو أقوال الشهود أو على ورقة معينة من أوراق الدعوى بدون بيان وجه إمكان الاحتجاج بها يشبه خلو الحكم من الأسباب تماما ويجعل الحكم باطلا^(١) .

(٢٣)

القضية رقم ١٣ سنة ٤٦ ق .

(١) إيقاف التنفيذ . شروطه .

(المواد ٥٢ ع و ١٤٩ تحقيق و ١٠٣ مراضات)

(ب) حكم بإيقاف تنفيذ . نقضه . سبب النقض . سلطة محكمة النقض . مراعاة مصلحة المتهم .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

١ — المادة ٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالمادة الثانية من مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تشترط لإيقاف التنفيذ في عقوبة الحبس ألا يكون سبق الحكم على المدان بعقوبة من نوع خاص . كما تشترط أيضا تسييب إيقاف التنفيذ المقضى به والذي هو اختياري دائما للحكمة .

٢ — إذا تعين نقض الحكم الصادر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها من ناحية خطئه في تطبيق القانون لوجود سابقة حبس عن جنحة للمحكوم عليه

(١) أظن مع ذلك حكم محكمة النقض الصادر بجلعة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ١٩ سنة ٤٦ قضائية .

ومن ناحية عدم تسبب الحكم بإيقاف التنفيذ كان لمحكمة النقض — بحسب ما تراه من الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان الجوهري — أن تصحح التطبيق الخاطيء بنفسها أو تحيل الدعوى من جديد بعد نقض الحكم المشتمل على هذا البطلان الجوهري . ولكنها تفضل من هذين الحلين ما هو أقرب لمصلحة المتهم الذي تنتج له إحالة الدعوى من جديد على قاضي الموضوع فرصة إمكان تحقيق العقوبة المحكوم بها بدلا من إيقاف التنفيذ الذي ضاع عليه وكان بغير مبرر قانوني .

(٢٤)

القضية رقم ١٩ سنة ٤٦ قضائية (ربيع عبد الرازق ضد النيابة العمومية) .

(١) نية القتل مسألة موضوعية .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) عدم كفاية الأسباب من جهة القانون يبطل الحكم . الأسباب يجب أن يكون لها مأخذ حقيق حتى تعتبر كافية .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ١٠٣ مرافعات)

١ — إن نية القتل ليست بالنسبة لمرتكب الجناية حالة محددة ومعزفة قانونا بحيث يتعين التحقق من توفر الأركان المكونة لها . بل هي مجرد حالة فعلية أو استعداد نفسي داخلي يقدرها قاضي الموضوع وحده على حسب ما يتوافر لديه من عناصر الاقتناع بقيامها دون أن يكون ملزما بالتدليل على قيامها بوقائع أو أدلة محسوسة مادامت الوقائع الأخرى الثابتة في الحكم لا تتناقض مع القول بقيامها .

٢ — إذا كان خلق الحكم من الأسباب ينشئ عليه دائما بطلان الحكم بطلانا جوهريا فإن عدم كفاية الأسباب لا يؤدي حتما إلى هذه النتيجة . لأن الأسباب إما أن تكون غير كافية من جهة القانون — سواء لنقصها أو لخطئها — وعندئذ يكون هناك بطلان أو خطأ في تطبيق القانون ، وإما أن تكون قاصرة من جهة الموضوع فتخرج عن رقابة محكمة النقض . على أنه متى اشتمل الحكم على أسباب وكان للأسباب مأخذ حقيقي اعتبرت هذه الأسباب كافية .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٢٧ الموافق ١١ محرم سنة ١٣٤٦ بجهة عين شمس بأراضي تله بمركز ومديرية المنيا قتل عمدا أمين سيف بأن أطلق عليه عيارا ناريا أصابه في جبهته وقضى على حياته . وقد تلت هذه الجريمة جناية أخرى وهي شروعه في قتل على سيف بأن أطلق عليه أعية نارية لم تصبه الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/١٩٨ من قانون العقوبات . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته على محكمة جنايات المنيا لمحاكمته بالمادة ٢/١٩٨ من قانون العقوبات .

فقرر حضرته بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ إحالته مع آخرين كانوا معه على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد ١٩٤ ثم ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ من قانون العقوبات لأنهم في الزمان والمكان المذكورين أنفا قتلوا أمين سيف عمدا وشرعوا في قتل على سيف عمدا بواسطة إطلاق أعية نارية عليهما أصابت أحدهما أمين سيف في رأسه وتسبب عن ذلك وفاته على الأثر ولم تصب الثاني لأمر خارج عن إرادتهم وذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن ترصدوا لها في الطريق الموصل من غيطهما الى ناحية تله وأطلقوا عليهما الأعية النارية حال عودتهما من هذا الطريق .

ودخل ورثة القتل "أمين سيف" في هذه الدعوى مدعين بحق مدنى وطلبوا الحكم لهم بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة تمويض . ومحكمة جنايات المنيا بعد أن سمعت هذه الدعوى حكمت حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادة ١/١٩٨ عقوبات بمحاكمة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهمة الأولى الخاصة بقتله أمين سيف وبإلزامه بأن يدفع للدينين بالحق المدنى مبلغ ٣٠٠ جنيه مع المصاريف المدنية ومبلغ أربعة جنيهات أتعاب محاماة . ثانيا يرامته من تهمة الشروع في قتل على سيف .

فقرر المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام يوم صدوره
وقدم تقريرين بوجوه طعنه في ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ أحدهما منه والثاني من حضرة
محاميه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الظن مقبول شكلا .

وحيث فيما يتعلق بالوجه الأول إن نية القتل ليست بالنسبة لمرتكب الجريمة
حالة محددة ومعزفة قانونا بحيث يتعين التحقق من توفر الأركان المكونة لها بل هي
مجردة حالة فعلية أو استعداد نفسي داخلي قد يصبح عند التنفيذ أن يتجلى بأعمال
مادية يتناقص فيها أو لا يتناقص . ولكن من الجائز أيضا أن يظل هذا الاستعداد
سرا دفينا فلا يبدو في أى مظهر يساعد على التفرقة ما يبين الضرب الواقع تحت
تأثيره أو الضرب الواقع بنية إحداث اعتداء أخف وطأة .

. وحيث إنه يترتب على هذا أن تقدير هذه الحالة الفعلية هو من اختصاص
قاضي الموضوع وحده الذى له أن يسترشد بحسب إملاء ضميره إما بالأمر المادية
التي قد يترتب عليها وإما بفحص الباعث على الجريمة ودرس الحالة النفسية التي كان
عليها الجاني بدون أن يكون ملزما بالتدليل على هذا الاستعداد الداخلي المحض بوقائع
أو أدلة محسوسة ما دامت الوقائع الأخرى الثابتة في الحكم لا تتناقض صراحة مع
النية التي تؤكد المحكمة توفرها . إذ ارتفاع هذا التناقض شرط ضروري .

وحيث فيما يتعلق بالوجه الثاني فإنه إذا كان خلو الحكم من الأسباب يبنى
عليه دائما بطلان الحكم بطلانا جوهريا فإن عدم كفاية الأسباب لا تؤدي الى هذه
النتيجة . لأن الأسباب إما أن تكون غير كافية من جهة القانون سواء لنقصها أو لخلطها
وعندئذ يكون هناك بطلان أو خطأ في تطبيق القانون . ويشترط في الظن بهذا أن
يبين الطاعن ما هو القانون أو المبدأ الذى يكون خولف ، وإما أن تكون الأسباب

قاصرة من جهة الموضوع فتخرج عن رقابة محكمة النقض لتعلقها بمسألة موضوعية قد تعدد فيها مناحى التقدير بدون أن يؤثر هذا على سلطان قاضى الموضوع المطلق فى حق الفصل فيها نهائيا وبدون أن يكون لمحكمة النقض أى سلطة فى الحلول بشأنها محل هذا القاضى . وفوق ما تقدم فإنه متى اشتمل الحكم على أسباب وكان للأسباب مأخذ حقيقى — إذ هذا شرط ضرورى — فليس هناك نص قانونى وارد بتعريف أوسع من ذلك للأسباب الكافية . بل الكفاية معنى يختلف تقدير تحققه باختلاف أشخاص المقيدين . وإذا حاولت محكمة النقض وضع معيار له أدى الحال الى التعسف المطلق فضلا عما يكون فى هذه المحاولة من تجاوز محكمة النقض لحدودها بتدخلها فى موضوع القضية . زد على ذلك أن القاضى الجنائى (خلافا للقاضى المدنى المرتبط دائما بمراعاة قواعد الإثبات وفيما عدا الجرائم المماثلة لجريمة الزنا حيث اشترط القانون على سبيل الاستثناء طرقا معينة للإثبات) يتمتع بكامل الحرية فى تكوين اعتقاده استنادا على جميع عناصر التقدير مما لا يحتمل بتاتا وضع مقياس لكفاية أو عدم كفاية الأدلة التى قد يكون ترتب عليها امتلاء ضمير هذا القاضى بالعقيدة التى تكونت عنده . على أن الحكم المطعون فيه خلافا لما جاء بأسباب الطعن قد اشتمل على أسباب دقيقة وافية لا يصح القول بعدم كفايتها حتى من الناحية الموضوعية البحثية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

جلسة يوم الخميس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك وحامد
فهمي بك المستشارين .

(٢٥)

القضية رقم ١١٦٠ سنة ٤٥ قضائية .

قرار قاضى الإحالة بأن لا وجه . الطعن فيه من حق النائب العام وحده . لا يقبل الطعن من
رئيس النيابة بصفته .

(القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ المادة ١٣ منه)

للنائب العمومي وحده بصفته نائبا عاما حق تقرير الطعن بالنقض في قرار
قاضى الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فالتقرير الذى يصدر من رئيس النيابة
بالطعن في مثل هذا القرار من غير أن يكون لديه تفويض خاص من النائب العام
يعتبر باطلا شكلا^(١) .

ولا محل للتمسك بمبدأ عدم تجزئة النيابة العامة والقول بأن عمل المرموس
يعتبر صادرا من الرئيس . لأن القانون نمره ٤ سنة ١٩٠٥ قصد أن يحتفظ للنائب
العام وحده بهذا الحق بنص صريح . إذ في ذلك ضمان للدفاع يحول دون التسرع
في رفع الطعون بخلاف أحوال الطعن الاعتيادية الواردة في المادة ٢٢٩ من قانون
تحقيق الجنايات وما يليها فإن الحق فيها محوّل للنيابة العامة .

(٢٦)

القضية رقم ١٧٥٥ سنة ٤٥ ق (النيابة العمومية ضد أحمد ثريا بك بدرخان وآخرين)

برئاسة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة مع باقى الهيئة .

(١) دعوى عمومية . تمحريكها بمرقة المدعى بالحق المدنى . متى تصل سلطة القضاء بها ؟ .
إقامة النيابة الدعوى العمومية قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . قبلها .

(المادتان ٥٢ و ٥٧ من تحقيق)

(١) راجع في هذا المعنى نقض ٢٤ ماي سنة ١٩١٣ (المجموعة الرسمية السنة الرابعة عشرة رقم ١٢٩) .

(ب) دعوى البتة . دعوى التعويض عن شهادة الزور فيها . دعويان مختلفتان ، وحدة المسألة المبحث فيها في الدعويين لا تغير من اختلاف موضوعهما .
(ج) الحكم الضمني . لا تعلق له بطرق الدفاع ووسائله .

١ — إنه وإن كان من المتفق عليه علما وعملا أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية — عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني — إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانونا فن المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فانها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .

٢ — دعوى البتة ودعوى التعويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها هما دعويان مختلفتان طلبا وسببا وأخصاما . وكل ما تقتضيه دعوى التعويض من البحث في أقوال الشهود ووزنها لا يعتبر تجديدا للتزاع في موضوع البتة التابعة بحكم انتهائى . بل إن كل ما ينشئ ذلك بين الدعويين هو وحدة المسألة المبحث فيها ، وهذه الوحدة في الدعويين لا تغير من اختلافهما في موضوعيهما . والفقه الاسلامي نفسه وإن كان يضمن الشهود الزور إلا أنه لا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم .

٣ — الحكم الضمني كالحكم القصدى لا يتعلق بطرق الدفاع ووسائله . وإنما ينزل على الحقوق المتنازع فيها بين الخصوم . فلا يمكن قانونا اعتبار الشهود في دعوى ما خصوما فيها يمثلهم من استشهد بهم وينوب عنهم نيابة قانونية يصح معها أن يقال إن الحكم صدر لهم أو عليهم إذا صدر كذلك له أو عليه .

وقائع الدعوى

رفع الخواجه إليك ماتوس ماتوسيان هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح العطارين الجزئية ضد هؤلاء المتهمين وآخر تنازل مؤقتا عن خصمته لعدم إعلانه واتهمهم بأن الأول والثالث والرابع بتحريض الثانية أدوا شهادة مزورة أمام محكمة اسكندرية الابتدائية الشرعية في يومى ٢٦ يوليو و ١١ أكتوبر من سنة ١٩٢٦ وطلبت محاكمتهم بالمادتين ٢٥٧ و ٢٥٨ من قانون العقوبات والحكم له عليهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض .

وفي أثناء سير الدعوى أعلن المتهم الثانية بصفقتها وصية على ابنتها جورجيت وطلب أن يكون الحكم بالتعويض على المتهم المذكورة بهذه الصفة وبصفقتها الشخصية بطريق التضامن والتكافل مع باقي المتهمين .

وانضمت النيابة العمومية الى المدعى بالحق المدني في طلباته فيما يخص بالدعوى العمومية . ودفع الحاضر مع المتهمين فرعيا بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية وطلب في الموضوع الحكم ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية . وبعد أن سمعت محكمة الجنح هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ وعلا بالمادة ٢٥٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والثالث والرابع وبها وبالمادتين ٤٠/١ و ٤١ و ٤٢ عقوبات بالنسبة للمتهم الثانية في غيبة المتهم الأول وفي حضور باقي المتهمين أولا برفض الدفع الفرعي وقبول الدعوى . ثانيا بحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وقدرت لكل منهم ألف قرش لإيقاف التنفيذ وإلزام المتهم الثانية بصفقتها الشخصية وبصفقتها وصية على ابنتها جورجيت بطريق التضامن والتكافل مع باقي المتهمين بأن يدفعوا الى المدعى بالحق المدني مبلغ ثلاثمائة جنيه مصري تمويضا مع المصاريف المدنية المناسبة ورفض باقي طلبات المدعى المدني المذكور وإلزامه بباقي مصاريف دعواه .

فاستأنف المتهمون الثانية والثالث والرابع هذا الحكم في ١٦ يولييه سنة ١٩٢٧ واستأنفه المدعى بالحق المدني أيضا في ٢١ منه وعارض فيه المتهم الأول في ١٩ منه قبل إعلانه اليه . وحكم في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفه الأستاذ فؤاد افندي على من الأستاذ عبد الفتاح افندي الطويل المحامي الوكيل عنه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧

وعند نظر الدعوى أمام محكمة ثاني درجة قرر الحاضر عن المدعى بالحق المدني تنازله عن محاصمة جورجيت القاصرة وحفظ لنفسه جميع الحقوق قبلها ودفع بعدم قبول الاستئناف المقدم من أحمد ثريا بك بدرخان لتقديمه من غير وكيل . وكرر الحاضر عن المتهمين دفعه بعدم قبول دعوى المدعى بالحق المدني لسبق الفصل فيها

بحكم حازقة الشيء المحكوم فيه مع عدم قبول الدعوى العمومية شكلا للأسباب التي ذكرها كل طرف وذكرت بحضور الجلسة. وطلب الحاضر مع المدعى بالحق المدني تعديل الحكم الابتدائي بالنسبة للتعويض وجعله خمسة آلاف جنيه مصري تمويضا. وبعد أن سمعت محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادتين ١٦٢ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات في غيبة المتهم الأول وحضور باقي المتهمين: أولا بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن محاصمته مارت فلاش المتهمة الثانية بصفتها وصية على ابنتها جورجيت في هذه الدعوى. ثانيا برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم الأول وبقبول جميع الاستئنافات شكلا. ثالثا بقبول الدفع المقدم من المتهمين وبعدم قبول الدعوى المدنية لسابقة الفصل فيها وبعدم قبول الدعوى العمومية. رابعا بإلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه وإلزام المدعى بالحق المدني بمصاريف دعواه المدنية عن الدرجتين وبمبلغ ألفي قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما للمتهمين الحاضرين.

وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ قرر حضرة المحامي الوكيل عن المدعى بالحق المدني بالطنن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم أوجه طعنه عليه في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٢٨، كما قرر حضرة النائب العمومي أيضا بالطنن في هذا الحكم بهذا الطريق في ٤ يونيو سنة ١٩٢٨ وقدم تقريرا بوجوه طعنه في هذا التاريخ.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على مذكرات طرفي الخصوم وباقي أوراق هذه الدعوى والمداولات قانونا.

من حيث إن الطعنين مقبولان شكلا.

عن طعن النيابة العمومية

وحيث إن وجه الطعن المقدم من النيابة يتلخص في أن محكمة الاسكندرية الاستئنافية بمحكمها بعدم قبول الدعوى العمومية تبعا للحكم الصادر منها بعدم قبول الدعوى المدنية قد أخطأت في تطبيق القانون.

وحيث إن المحكمة الاستئنافية مع تسليمها بحق النيابة العمومية في إقامة الدعوى العمومية عن صحة شهادة الزور على المتهمين تطبيقاً لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ومع النص في حكمها على أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها لا يؤثر على حق النيابة في إقامة دعواها حكمت مع ذلك بعدم قبول الدعوى العمومية بناءً على أنها لا تتحرك إلا بدعوى مدنية مقبولة وأن انضمام النيابة للدعى بالحق المدني في طلباته لا يمنع من تبعية دعواها لهذه الدعوى وتأثرها بما تأثرت به .

وحيث إنه إن اتفق العلم والعمل على أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية — عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني — إلا إذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة وكانت مقبولة قانوناً فمن المتفق عليه كذلك أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية وأصبحت لا تتعثر بما تتعثر به .

وحيث إن النائب بمحضر جلسة محكمة العطارين الجزئية المؤرخ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ أن النيابة طلبت طلباتها منضمة الى المدعى بالحق المدني قبل أن يدفع المتهمون بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية . وإذن فيتعين الحكم بقبول الطعن وقبول الدعوى العمومية وإحالتها على محكمة الاسكندرية للحكم في موضوعها من دائرة أخرى .

عن طعن المدعى بالحق المدني

الوجه الأول

من حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني يتلخص في أن المحكمة الاستئنافية بحكمها بقبول الاستئناف المرفوع من الأستاذ فؤاد أفندي على الجاهى عن أحمد ثريا قد أخطأت في تطبيق القانون لأن أحمد ثريا لم يستأنف بنفسه ولأن الأستاذ فؤاد أفندي على الذى قور بالاستئناف لم يكن وكيلاً عنه .

وحيث إن الأستاذ فؤاد افندى قرّر بهذا الاستئناف نائباً عن الأستاذ عبدالفتاح الطويل افندى وهو وكيل فيه بتوكيل خاص مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ولم يرد بهذا التوكيل ما يمنعه من إنباء غيره فلاستئناف صحيح ومقبول . وإذن فيتمين الحكم برفض هذا الوجه .

الوجه الثاني

وحيث إن هذا الوجه يتلخص في أن محكمة الاسكندرية الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون بحكمها بعدم قبول الدعوى المدنية لوحدة الموضوع والسبب والأخصام في كل من الدعوى الشرعية التي رفعتها مارت فلاش بصفتها وصية على ابنتها جورجيت بطلب الحكم بثبوت بنوة هذه البنت للرحوم ماتوس ماتوسيان وحكم فيها بثبوت هذه البنوة وفي الدعوى الثانية المدنية المحكوم بعدم قبولها بالحكم المطعون فيه المرفوعة مباشرة لمحكمة العطارين من اليك ماتوس ماتوسيان على المتهمين بطلبهم بتعويض ما ناله من ضرر مادي وأدبي ترتب على شهادة أقوالها أمام المحكمة الشرعية أثناء نظر دعوى البنوة السابقة الذكر أمام المحكمة الشرعية وقيل إنها مزورة .

وحيث إن دعوى البنوة ودعوى التعويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها هما دعويان مختلفتان طلباً وسبباً وأخصاماً . فقد كانت مارت فلاش تطلب من المحكمة الشرعية بصفتها وصية على ابنتها جورجيت وفي وجه المدعى بالحق المدني الحكم بثبوت وفاة المرحوم ماتوس ماتوسيان ووراثتها ابنتها هذه له بسبب البنوة . وأما في الدعوى الحالية فقد طلب المدعى بالحق المدني من محكمة جع العطارين الحكم على مارت فلاش بصفتها الشخصية وعلى من شهد لابنتها (المتهمين الآن) في دعوى الوفاة والوراثية بتعويض الضرر الأدبي والمادي المترتب على هذه الجريمة التي هي سببه القانوني .

وحيث إنه وإن كان البحث في دعوى شهادة الزور سيؤدي حتماً على الطعن في الشهود واستنكار شهادتهم وإثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه بين المدعى المدني

وبين الوصية على جورجيت أمام المحكمة الشرعية إلا أن ذلك لا يقيم بين الدعويين
إلا وحدة المسألة المبحوث فيها . (l'identité de la question débattue)
مع بقاء موضوعيهما متغايرين . ولا ينبغي الخلط بين وحدة الموضوع ووحدة المسألة
المبحوث فيها .

وحيث إنه كذلك لا عبرة بما قيل من أن المدعى المدني لا يقصد برفع دعوى
التعويض عن شهادة الزور إلا التمكن من إعادة النزاع في بنوة جورجيت التي ثبتت
بالحكم الشرعى لأن وحدة الفرض في الدعويين لا تجعل موضوعيهما واحدا . على
أن الذى يقطع بالغيرية فيهما أن الفقه الاسلامى نفسه يضمن الشهود الزور
ولا يفسخ الحكم القائم على شهادتهم .

وحيث إنه لا محالة لما قيل من أن المحكمة الشرعية بمحكمها في دعوى البنوة
معتمدة على شهادة الشهود (المتهمين) قد حكمت لهم ضمنا بصحة شهاداتهم لأن الحكم
الضمنى كالحكم القصدى لا يتعلق بطرق الدفاع ووسائله وإنما يتزل على الحقوق
المتنازع فيها بين الخصوم ولأنه لا يمكن قانونا اعتبار الشهود في دعوى ما خصوما
فيها يمثلهم من استشهد بهم وينوب عنهم نيابة قانونية يصح معها أن يقال إن الحكم
صدر لهم أو عليهم إذا صدر كذلك له أو عليه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول هذا الوجه والحكم بقبول الدعوى المدنية وإحالتها
على المحكمة الاستئنافية للحكم في موضوعها من دائرة أخرى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلا وموضوعا وبتقضى الحكم وإحالة القضية
على المحكمة الاستئنافية للفصل في الدعويين العمومية والمدنية من هيئة
أخرى .

(٢٧)

القضية رقم ١٠ سنة ٤٦ ق - براسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .

مواد مخدرة . استيرادها . معناه .

(قانون المخدرات الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ والمادتان ٢٢٩ و ٢٣١ بتحقيق) .

استيراد المواد المخدرة ليس معنى خاصا لاشتراطات قانونية ، بل هو فعل مادى يتضمن إدخال تلك المواد فى القطر المصرى بأى كيفية كانت ، فقديره راجع لسلطة قاضى الموضوع المطلقة .

(٢٨)

القضية رقم ١٨ سنة ٤٦ قضائية .

المخوف بولصة نقل البضائع يستبرئ زورا فى ورقة رسمية . سلطة قاضى الإحالة .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات والمادة ١٢ تشكيل)

إذا قدم متهم لقاضى الإحالة بتهمة محو اسم بلدة من بوليصه نقل البضائع وإثبات غيرها محلها اعتبر ذلك تزويرا فى ورقة رسمية مما تتناوله المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع . فإذا قرر قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بمقوله إن هذا يعتبر تقليدا وإن التقليد لا يعاقب عليه إلا إذا كان من شأنه أن يجعل على الاعتقاد بأن المحزر صادر من قبلت كتابته وهذا غير متوفر فى هذه الحالة التى كانت المحو والإثبات ظاهرين فيها بدرجة لا تحتمل الشك ، فإن هذا القرار يكون باطلا لأنه :

(أولا) ليس لقاضى الإحالة أن يبحث هذا البحث الذى يجب تركه لمحكمة الموضوع .

(ثانيا) لأن التهمة هى تزوير بطريقتي المحو والإثبات أى بتفسير كلمة من الورقة الرسمية بأخرى والتغيير قد ورد ذكره فى المادة ١٧٩ عقوبات .

(٢٩)

القضية رقم ٣١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) أدلة الدفاع . الرد عليها جميعها . لا إلزام .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) سرقة . وقوعها من شخصين لم يعرف إلا أحدهما . جواز تطبيق المادة ٢٧٤/٥ عقوبات .

١ — لا يشترط في الحكم أن يناقش كل الأدلة التي يتمسك بها الدفاع وجميع أقوال شهود النفي . إذ ذلك لا يعتبر من قبيل الطلبات التي تلزم محكمة الاستئناف بالرد عليها عند الفصل في النزاع . ولا يجب على المحكمة سوى إبداء أسباب للحكم الذي تصدره في الدعوى بحسب الطريقة التي تختارها .

٢ — لا يشترط القانون لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ ع الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة السرقة . بل يكفي مجزؤ وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم . وعلى ذلك فبراءة أحد المتهمين لا تمنع من تطبيق هذه الفقرة على المتهم الثاني ما دام قد ثبت في الحكم مساعدة آخرين له في ارتكاب السرقة .

(٣٠)

القضية رقم ٣٦ سنة ٤٦ قضائية .

(١) النية . القول بتوفرها موضوعي .

(ب) حكم . المعلن فيه تناقضه مع محضر الجلسة . متى يجوز ؟

(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — النية هي ركن نفساني داخلي متعلق بالوقائع . ومتى أثبت قاضي الموضوع وجوده من ظروف الواقعة فليس لمحكمة التقض أن تفصل فيما إذا كانت الأسباب التي اشتمل عليها الحكم فيما يتعلق به هي صحيحة كافية أم لا . لأنه لاسلطان لها على ما يقتره قاضي الموضوع في هذا الشأن .

٢ — لا يجوز القول بالتناقض بين ما ثبت صراحة بالحكم وبين ما لم يذكر في المحضر . فإن لقاضي الموضوع الحرية في تكوين اعتقاده من عناصر أخرى غير ما يرد ذكره في الجلسة . ولا يجوز الطعن بالتناقض إلا متى كانت النقطة الجوهرية في الحكم مستقاة مما ورد بمحضر الجلسة وكان الوارد به فيما يتعلق بها هو عكس ما أثبتته المحكمة في الحكم بحيث يستحيل أو يتعذر توجيه عبارة الحكم توجيهها معقولا .

(٣١)

القضية رقم ٤٠ سنة ٤٦ قضائية .

(١) لاداعي لتفنيذ أسباب الحكم المستأنف .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) سلطة محكمة الموضوع في استقاء الأدلة .

(ج) إبداء مجرد شعور شخصي من تقاضى لا يكون سببا للرد .

(المادة ٣٠٩ مرافعات)

١ — ما دام الحكم الاستئنافي مشتملا على أسباب فليس من الضروري أن يرد به تفنيذ أسباب الحكم المستأنف سببا . لأن المحكمة ليست مقيدة بالرد إلا على طلبات الدفاع والدفع الفرعية .

٢ — لا شيء يمنع المحكمة قانونا أن تستند في حكمها إلى أدلة سلبية أو استنتاجية فوق ما يوجد لديها من الأدلة الإيجابية .

٣ — لا يوجد مانع قانوني يمنع قاضي التحقيق في المواد المدنية — إذا سأل أحد الخصوم أو الشهود فيها — من نظر قضية جنائية يهتم فيها هذا الشخص المسئول وتكون مرتبطة كثيرا أو قليلا بالقضية المدنية . ولو كان القاضي أشاء نظر القضية المدنية — المستقلة عن القضية الجنائية رغمًا من ارتباط موضوعهما — قد أبدى شعورا شخصيا لا يبلغ درجة الرأي الصريح فإن هذا وحده لا يعتبر سببا للرد .

(٣٢)

القضية رقم ٤٤ سنة ٤٦ قضائية .

مدى اطلاق نص المادة ٣٢ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

المادة ٣٢ من قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ تقضى بأن لا يكون الحبس أقل من ستة أشهر "إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه" "لنفس المخالفة في أى زمان كان". وهذا النص عام يشمل جميع الصور التى يكون قد سبق الحكم فيها على المخالف لمثل المخالفة الجارية المحاكمة عنها مهما بعد فى الماضى تاريخ صدور هذا الحكم عن تاريخ وقوع المخالفة المذكورة ، وسواء أكانت المحاكمة الأولى واقعة بموجب القانون القائم أم كانت واقعة بموجب قانون سبقه .

(٣٣)

القضية رقم ٤٦ سنة ٤٦ قضائية .

حرية اختيار الموضوع تحت المراقبة لسكنه .

(قانون المتشردين والمشتبه فيهم والمادة ٢٩ عقوبات)

القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ لم يحرم الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته فى اختيار سكن له فى دائرة محل الإقامة ، ولم يرد به أى نص يخول لوزارة الداخلية التدخل فى اختيار هذا السكن . وما القيود التى جاءت به إلا خاصة بمحل الإقامة . ولا يصح التوسعة فيها وتطبيق أحكامها على السكن . وعلى ذلك لا يمكن اعتبار أن المتهم قد خالف شروط المراقبة بتغييره عن محل سكنه لمجرد أنه تغيب عن مركز البوليس المنافى بطبيعته لأن يكون سكنا لأحد الأفراد .

(٣٤)

القضية رقم ٨٠ سنة ٤٦ قضائية .

الدفاع عن المتهم في جناية .

(المادتان ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٢٨ تشكيل محاكم الجنايات)

إسناد الدفاع عن متهم في جناية لمحام غير جائزة له المرافعة أمام محاكم الجنايات

يعد إخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم^(١) .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٥ الموافق ١١ رمضان سنة ١٣٤٣ بالرحمانية بمركز ديروط بمديرية أسبوط اشترك مع اثنين آخرين حكم ببراءتهما في قتل نفيسة بنت عبد الظاهر عمدا بأن خنقها الآخران وأشعل النار فيها واتفق هو ومعهما وساعدهما في الأعمال المسهلة لارتكابها وقد وقعت الجريمة فعلا بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٩٤ و ٤٠٠ و ٢٠٤ و ٤١٣ من قانون العقوبات . وحضرة قاضى الإحالة أصدر قرارا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بإحالته على محكمة جنائيات أسبوط لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر على التهمة المذكورة .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات المشار إليها هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادة ١٩٨ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات .

وبتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ قرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بوجوه طعنه في ١٠ سبتمبر

سنة ١٩٢٧

(١) أنظر العكس حكم محكمة النقض والإبرام الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ في القضية رقم ٢٦

سنة ٤٤ قضائية المنشور بعد الحكم الذى قرر هذا المبدأ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .

بما أن الطعن قد قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن الوجه الثاني من وجهي الطعن يتلخص في أن المحامي الذي تولى الدفاع عن الطاعن لم يكن مقررا أمام المحاكم الابتدائية وما كان يصح إذن قبوله للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات .

وبما أن المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الكائنة في الجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات هم المختصون دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات .

وبما أن وصف "المقبولين" الوارد بهذه المادة معناه "المقررين" أي الذين قررت اللجنة المختصة قبولهم للمرافعة سواء أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . ذلك بأن قانون المحاماة الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ وهو الذي كان قائما عند صدور قانون تشكيل محاكم الجنايات في سنة ١٩٠٥ لم يكن يتيح للمحامي الذي أدرج في الجدول إلا أن يترافع أمام المحاكم الجزئية فقط فإذا ما أمضى سنة يشغل بالحرفة أمام المحاكم الجزئية جازله أن يترافع أمام المحاكم الابتدائية . إنما لا يصح ذلك إلا إذا قررت لجنة المحكمة الابتدائية الموجود مكتبه في دائرتها قبوله للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية (المادتين ٤ و ٧ من القانون المذكور) ولم يكن يصح للمحامي المقبول أمام المحاكم الجزئية فقط أن يترافع باسم غيره أمام المحاكم الابتدائية . وينتج من هذا أن وصف "المقبولين" الوارد بالمادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات معناه "المقررون" بمعرفة اللجنة المختصة الذين لهم حق المرافعة باسمهم هم أمام المحاكم الابتدائية .

فلئن كانت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون المحاماة القائم الآن وهو نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ أباحت للمحامي الذي تحت التمرين أن يترافع أمام المحاكم

الابتدائية باسم المحامي الذي يتمن هو عنده فإن هذه الإباحة هي من جهة لا تغير من معنى نص المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ومن جهة أخرى فإن الموضوع خاص بحقوق الدفاع عن المتهمين وهي من الحقوق المقدسة التي يجب عدم المساس بها ولا التوسع في تفسير ما يتعلق بها من النصوص .

وبما أنه قد تين أن أمين خله أفندى الذي تولى الدفاع عن الطاعن أمام محكمة جنايات أسيوط في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ لم يقبل للمرافعة أمام محكمة أسيوط الابتدائية الا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

وبما أن إسناد الدفاع عن متهم في جناية نحم غير جائز له المرافعة أمام محاكم الجنايات يعد إخلالا بحق الدفاع ويجب إذن نقض الحكم الذي صدر بعد دفاع به هذا العيب .

وبما أنه لا داعي مع قبول هذا الوجه الى بحث الوجه الأول من وجهي الطعن .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا وبتقضي الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة جنايات أسيوط للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

الحكم الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المشار إليه في الهامش

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكورين بأنهما في ليلة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٤٣ بناحية عرب الرمل مركز قويسنا بمديرية المنوفية أطلقا نحو قصبتين ذرة في غيط محمد محمد البحيري حالة كون الثاني منهما وهو محمد أحمد المراوى يحمل سلاحا . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحاطتهما على محكمة الجنايات لحاكتهما بالسنتين ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات .

وحضرة قاضى الإحالة قرر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لإحالتها على محكمة جنائيات طنطا لمحاكمتها بالمادتين السالفتي الذكر .

ودخل المحنى عليه مدعيا مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ عشرة جنيهاً تعويضاً .
ومحكمة جنائيات طنطا حكمت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦ حضورياً عملاً بالمواد سائلة الذكر والمادة ١٧ عقوبات بجس كل من المتهمين مدة سنة واحدة مع الشغل وإلزامهما بأن يدفعاً متضامنين المدعى المدنى مبلغ ألف قرش تعويضاً والمصاريف المدنية .

وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٦ قرر المحكوم عليهما بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عن الثانى تقريراً بأسباب طعنه فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانوناً .

بما أن المتهم الأول لم يبين أسباب طعنه فطعنه غير مقبول .

وبما أن طعن محمود المراوى حائز لشكله القانونى فهو مقبول شكلاً .

وبما أنه عن الوجه الأول من وجهى طعن محمود المراوى المذكور المتعلق بعدم ثبوت حمله السلاح وعدم ضبط الفردة على زعمه فإن هذا متعلق بالوقائع التى لمحكمة الجنائيات وحدها حق النظر والفصل فيها فيكون هذا الوجه مرفوضاً .

وبما أنه عن الوجه الثانى المتعلق بأن المحامى الذى تراضى عن الطاعن أمام المحكمة مقرر أمام المحاكم الجزئية فقط خلافاً لنص المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات فإنه فضلاً عن أن المتهم لم يلتفت نظر محكمة الموضوع إليه فإنه حتى لو كان صحيحاً لا يترتب عليه بطلان لأن المتهم استوفى حقه فى الدفاع وإذن يتعين رفض هذا الوجه أيضاً .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض بالنسبة للأول وقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا بالنسبة للثاني .

(٣٥)

القضية رقم ٨٢ سنة ٤٦ قضائية .

متى يقبل الطعن في حالة الانحصار على تقديم الأسباب ؟

(المادتان ٢٣١ ت ٠ ج و ٢٠٥ تشكيل)

إذا بنى الطعن المرفوع من اثنين على سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى المدة وكان أحد الطعنين صحيحا شكلا والآخر غير صحيح لعدم تقرير صاحبه بالطعن في قلم الكتاب مكتفيا بتقديم أسبابه وكان وجه الطعن صحيحا في موضوعه فلمحكمة النقض أن تحكم بقبول الطعن ونقض الحكم وسقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة لكلا الطاعنين لعدم إمكان تجزئة السقوط بالنسبة لكليهما ، ولأن سقوط الحق في إقامة الدعوى هو من النظام العام .

(٣٦)

القضية رقم ٨٣ سنة ٤٦ قضائية .

الأخذ بأسباب محكمة أول درجة - منطوق الحكم غير موجهها - تناقض مبطل .

(المادتان ١٤٩ ت ٠ ج و ١٠٣ مرافعات)

أخذ محكمة ثاني درجة بجميع الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة بما فيها من الأسباب التي بنت عليها الأمر بإيقاف تنفيذ الحبس ثم النص في منطوق الحكم الاستثنائي على إلغاء ذلك الأمر إنما هو تناقض بين بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه . وهذا عيب جوهري يبطله .

جلسة يوم الخميس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكي برزى بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(٣٧)

القضية رقم ٨ سنة ٤٦ قضائية .

سوابق التهم . جواز اعتبارها قرينة تكيلية .

(المادة ١٤٩ ث . ج)

للمحكمة الاستئنافية بسلطة قاضي الموضوع أن تتناول ما كان للتهم من السوابق
فتستخذ منها قرينة تكيلية في إثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي
توجد في الدعوى .

(٣٨)

القضية رقم ٣٩ سنة ٤٦ قضائية .

(١) العيب في الاستدلال يطل الحكم .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ١٠٣ مرافعات)

(ب) البلاغ الذي يقدم ضد مشتبه فيه . الواقعة التي يشتمل عليها البلاغ . تبرئه فيها أو قرار قاضي
الإحالة بأن لا وجه . علة هذه التبرئة أو هذا القرار هي مناط البحث في تطبيق القانون
والحكم بالمراقبة .

(قانون المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ - العيب في الاستدلال يجعل الحكم كأنه غير مسبب . وهو من العيوب

المبطللة للحكم .

٢ - الشخص الذي سبق إنذاره كمشتبه فيه إذا اتهم في جريمة قتل عمد

وشروع فيه وانتهت بقرار من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بحكم
بالبراءة ثم أقامت النيابة الدعوى عليه من بعد لوضعه تحت المراقبة الخاصة
المنصوص عليها في قانون المتشردين والمشتبه في أمرهم فليس الموعول عليه عند بحث

الحكم الصادر في هذه الدعوى الأخيرة — من جهة صحة تطبيق القانون — هو مجرد معرفة ما انتهى إليه البلاغ عن التهمة التي كانت موجهة إليه هل صدر في شأنها حكم بالبراءة أم قرار من قاضي الإحالة بأن لا وجه . بل المعول عليه هو معرفة علة التبرئة أو عدم وجود وجه لإقامة الدعوى . فإذا كانت العلة في أيهما هي عدم صحة الدعوى فلا وجه للحكم بوضع المشتبه في أمره تحت المراقبة . لأن الأكاذيب والأوهام لا يجوز مطلقاً أن يبنى عليها حكم .

أما إن كانت العلة في أيهما هي عدم كفاية الأدلة فلا شك في أن البلاغ يكون من طائفة التبليغات التي نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ على استحقاق من تقدم في حقه لأن يوضع تحت المراقبة الخاصة .

(٣٩)

القضية رقم ٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

استئناف النيابة يعيد الدعوى لحالتها الأصلية .

استئناف النيابة يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدّر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغها التقدير الذي تراه فترى أو تدّين وتنزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو ترفعها إلى حدها الأقصى بدون أن تكون ملزمة — إن هي شددت العقوبة — بإبداء أسباب لهذا التشديد .

(٤٠)

القضية رقم ٥١ سنة ٤٦ قضائية .

مدى تطبيق المادة ١/٢٠٠ عقوبات .

تطبق المادة ١/٢٠٠ عقوبات حتى ولو كان المترتب على الإصابة هو مجرد التعجيل بوفاة المحنى عليه .^(١)

(١) راجع جارسون مواد ٣٠٩ الى ٣١١ وينذ ٩٧ و ١٠٠

(٤١)

القضية رقم ٥٢ سنة ٤٦ قضائية .

نية القتل . الاستدلال عليها بنوع الآلة .

(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق جنايات)

١ — لا مانع مطلقا يمنع قاضي الموضوع من أن يستدل على نية القتل بنوع الآلة التي استعملها الجاني . فإن هذه قرينة ، والقانون جعل القرائن من طرق الاستدلال .

٢ — موطن القول بأن مجزء استعمال آلة قاتلة ليس وحده دليلا على نية القتل هو أن لا تكون المحكمة تعرّضت لمسألة النية والتعمد بخصوصها بل تكون قد أهملتها واقتصرت على مجزء إنبات نوع الآلة . أما إذا تعرّضت لمسألة النية فعلا وفصلت فيها فعلا فلا محل لهذا القول .

(٤٢)

القضية رقم ٥٤ سنة ٤٦ قضائية .

(١) التلبس بالجريمة . مناه .

(المادة ٨ تحقيق)

(ب) استعمال المادة ١٧ ع متروك لقاضي الموضوع .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — حالة التلبس بالجريمة غير مقصورة على الجريمة وقت ارتكابها بل تشمل الجريمة التي ارتكبت وقبض على فاعلها فورا .

٢ — الظروف المخففة متروكة لتقدير المحكمة . وهي حرة في تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وعدم تطبيقها حسب ما تمليه عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو عدم توفرها .

(٤٣)

القضية رقم ٥٨ سنة ٤٦ قضائية .

نية القتل . مسألة موضوعية .

(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣١ ت . ج .)

نية القتل مسألة موضوعية بمحنة لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى تقرّر أنها حاصلة للأسباب التى بينها فى حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه . اللهم إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها .

(٤٤)

القضية رقم ٥٩ سنة ٤٦ قضائية .

إتلاف الزرع . بيان إن كان الزرع محصودا أو غير محصود .

(المادتان ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات)

إذا عاقب الحكم المطعون فيه المتهم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ والمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات بنير أن يبين إن كان الزرع الذى صار إتلافه محصودا أو غير محصود فإنه يقع باطلا لقصوره فى بيان شرط منصوص عليه من شروط تكوّن الجريمة التى اعتبرها .

(٤٥)

القضية رقم ٦٦ سنة ٤٦ قضائية .

الاعتد على بعض أقوال الشاهد دون بعضها الآخر .

لا حرج على المحكمة فى الأخذ ببعض أقوال الشاهد وعدم الأخذ بالبعض الآخر .

(٤٦)

القضية رقم ٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

الحكمة التى يتسبب اليها المستشارون . عدم ذكرها لا يعطل الحكم .

(المادة ٣ تشكيل محاكم الجنايات)

الحكم الذى يصدره مستشارون تتألف منهم محكمة جنايات بوصفهم قضاة هذه المحكمة لا يطله أن لم يذكر فيه محكمة الاستئناف التابع لها هؤلاء المستشارون .

جاسة يوم الخميس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك وحامد
فهمى بك المستشارين .

(٤٧)

القضية رقم ٩٤ سنة ٤٦ قضائية .

الأوراق المالية - تزييفها . وجوب بيان علم المستعملين بتزييفها .

(المادتان ١٧٤ع و ١٤٩ ت ج .)

الحكم الذى يعاقب على جريمة استعمال أوراق مالية مقلدة يجب أن يثبت فيه
كون هذه الأوراق مزيفة حقيقة وأن استعمال المتهمين لها كان مع علمهم بتزييفها
وإلا كان حكما ناقص البيان فى أركان هذه الجريمة متعينا نقضه .

(٤٨)

القضية رقم ٩٧ سنة ٤٦ قضائية .

ضرب أفضى الى موت . وجوب ثبوت الارتباط بينهما .

(المادتان ٢٠٠ عقوبات و ١٤٩ تحقيق جنائيات) .

يجب أن يثبت بالحكم الصادر بعقوبة فى جريمة ضرب أفضى الى موت
ارتباط الوفاة بالضرب ارتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعللة^(١) .

(٤٩)

القضية رقم ١٠١ سنة ٤٦ قضائية .

دس السم . وجوب إثبات نية القتل .

(المادتان ٢٢٩ تحقيق جنائيات و ١٩٧ من قانون العقوبات)

يجب لتطبيق المادة ١٩٧ من قانون العقوبات على من دس السم لأحد أن
تثبت نية القتل لديه .

(١) راجع جارسون مواد ٣٠٩ - ٣١١ نبذة ٩٧ ونبذة ١٠٠

(٥٠)

القضية رقم ١٠٢ سنة ٤٦ قضائية .

لا يجب على المحكمة الرد على كل دليل أو استنتاج .

(المادة ١٤٩ ت . ج)

ليس من الواجب على المحكمة في التدليل على ما تراه الواقع أن تتبع الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستتبعه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا . بل يكفي أن تؤكد أن أركان الجريمة من أفعال وقصد جنائي قد وقعت من المتهم وأن تشير إلى الأدلة التي قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به . ومجرد قولها به يفيد حتما وبطبيعة الحال أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جديرة بالاعتبار .

(٥١)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٤٦ قضائية .

طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعي . عدم الجزم في هذا الطلب . رفضه . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ ت . ج)

لا يصح الطعن في الحكم بزعم أن الدفاع طلب استدعاء الطبيب الشرعي ولم تجب المحكمة طلبه إذا كان هذا الطلب جاء عرضا كما في الصيغة الآتية : —

” فإذا ظهر لحضراتكم أنه حصل إهمال في معالجة المجني عليه فلحضراتكم أن “
”تقدروا الظروف وتبعتها المتهمين فيها . وإذا ما وجدتم أنه حصل إهمال في المعالجة “
”فلحضراتكم أن تستدعوا الطبيب الشرعي لمعرفة إن كانت هذه الوفاة نتيجة طبيعية “
”للجروح “ . إذ هذا لا يعتبر طلبا بل هو مجرد بيان لواجب من الواجبات المعلوم
من القانون بالضرورة أن القاضي يؤذيها بدون لفته من أحد إليها . وخصوصا إذا
كان الحكم لم يفته ذكر السبب في عدم تدب الطبيب الشرعي .

(٥٢)

القضية رقم ١٠٩ سنة ٤٦ قضائية .

التناقض المبطل في الحكم . ترفيحه .

(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ ت . ج و ١٠٣ مرافعات)

التناقض المبطل للحكم هو الذي يقع بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(٥٣)

القضية رقم ١١٣ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) الدفاع عن النفس . الدفع به أمام محكمة النقض . عدم جوازه .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) تعيين مدافع عن المتهم .

(المادتان ٢٥ تشكيل الجنايات و ١٣٠ من الدستور)

١ — لا تقبل محكمة النقض الطعن في الحكم بأن المحكوم عليه كان في حالة دفاع عن نفسه إذا لم يكن سبق أن ادعى ذلك أمام محكمة الموضوع .

٢ — مساعدة المحامين للتهمين في الأمور الجنائية ليست واجبة إلا متى كانت التهمة جنائية . أما إذا كانت جنحة فهذا الواجب ساقط . ولئن كانت المادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضي بتعيين مدافع لمن لا مدافع عنه من المتهمين بدون أن تبين أن هذا التعمين لا يكون واجبا إلا إذا كانت التهمة جنائية غير أن المادة ١٣٠ من الدستور نصها صريح في أن المتهم بجناية هو الذي يكون له من يدافع عنه .

(٥٤)

القضية رقم ١١٥ سنة ٤٦ قضائية .

الباعث على ارتكاب الجريمة . عدم ذكره . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

البواعث على اقتراف الجرائم ليست من أركانها . فإن لم يذكرها القاضي

فلا تريب عليه ولا بطلان لحكمه ما دام المطلوب منه هو العقاب على الجريمة لا على الباعث عليها .

(٥٥)

القضية رقم ١١٦ سنة ٤٦ قضائية .

- (١) وجود ارتباط بين تهمتين من شأن محكمة الموضوع .
 (ب) تقدير الأدلة من شأن محكمة الموضوع .
 (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ ت ج)

١ — محكمة الموضوع هي وحدها صاحبة الحق في القول بوجود الارتباط بين تهمتين منسوبيتين لشخص أو عدم وجوده . فقضاؤها بعدم ارتباط إحداهما بالأخرى وترتيبها جزاءً مستقلاً على كل واحدة منهما لا مدخل لمحكمة النقض فيه .^(١)

٢ — لا مراقبة لمحكمة النقض على ما هو داخل قانوناً تحت سلطة محكمة الموضوع من طرق الإثبات وتقدير الأدلة .

جلسة الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
 حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكي برزى بك
 وحامد فهمي بك المستشارين .

(٥٦)

القضية رقم ٢٦ سنة ٤٦ قضائية .

عدم تلاوة أقوال الشهود .

(المادتان ١٦٥ و ٢٢٩ تحقيق الجنايات)

لا يجوز الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تأمر بتلاوة أقوال الشهود في التحقيق ما دام الدفاع لم يطلب ذلك بالجلسة اكتفاء بما دار من المناقشة في أقوالهم بينه وبين النيابة .

(١) يلاحظ أن هذه الدعوى كانت تشمل تهمة تزوير أحكام لمصلحة شخص معين ضد أشخاص آخرين وتشمل أيضاً تهمة تزوير عريضة دعوى على شخص معين ضد آخر . وأشخاص التهمة الثانية غير أشخاص الأولى . وكل ما كان من الارتباط بين التهمتين أنهما وجهتا على المتهم بقرار حالة واحد وليست الحرمانان فيهما مرتبطين ارتباطاً غير قابل للتجزئة .

(٥٧)

القضية رقم ٩٠ سنة ٤٦ قضائية (عبد الغنى إبراهيم الجحش ضد النيابة العمومية).

(أ) حقوق الدفاع في تحقيق ما يطلبه . الأحوال المستثناة .

(المواد ٣٥ و ٣٥ و ٧٥ و ١٣٦ و ١٦٠ ت . ج و ٤٤ تشكيل)

(ب) طريقة استدعاء الطبيب الشرعى .

(المواد ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٤٦ تشكيل)

(ج) الحامى الأصل حضور محام عنه .

(المادتان ٢٦ و ٢٨ تشكيل)

١ — إن القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فانه قدس حقوق الدفاع ورتب للتهمين ضمانات لا يجوز الإخلال بها . أولاها أنه أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . وهذه الضمانة فوق كونها قاعدة أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمه في كل مواطن استعماله فهي قد نصص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في الباب الخاص بالتحقيق بالنيابة العامة . وهي وإن لم تذكر في القانون بصيغتها تلك الشاملة إلا أن لها فيه تطبيقات منها ما ورد بالمواد ٧٥ و ١٣٥ و ١٦٠ من قانون تحقيق الجنايات وبالمادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وهذه القاعدة العامة لا يحيد منها إلا أحد أمرين : (الأول) أن يكون وجه الدفاع الذى يبيده المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول . (والثاني) أن يكون القاضى قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحا كافيا . ففى هاتين الحالتين يجوز للقاضى أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه . غير أنه اذا كان للقاضى ألا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه فى هاتين الصورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب . وعلة ذلك أن طلب التحقيق حق للتهمة . وكل مطالبة بحق يرفضها القاضى لابد من بيان سبب رفضه لها .

٢ - استدعاء الطبيب الشرعى بطريقة الإعلان ليس واجبا قانونا . لأن علة الإعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه إن تخلف عن الحضور . فإن أمكن للحكمة أو النيابة أن تستحضره بشير هذا فلا مصلحة فى الاعتراض على ذلك .

٣ - إخطار المحامى الأصيل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى محتم . لأنه مادام القانون يأمر وجوبا بأن يكون للمتهم أمام محكمة الجنايات محام يدافع عنه فكل إجراء فى القضية يقع فى غير واجهته يكون باطلا . على أنه إن كان المحامى الأصيل قد أناب عنه زميلا له وحضر الزميل الجلسة فحضوره يزيل هذا البطلان سواء أكان حصل إخطار للأصيل أم لم يحصل . وكذلك يزول هذا البطلان لو أن من حضر عن المحامى الأصيل قد قبل المتهم حضوره صراحة وإن لم يكن هناك إنابة عن المحامى الأصيل .

٤ - حضور أحد المحامين عن المحامى الأصيل فى الجلسة تطوعا من باب التجاملة المحضه وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود فى الجلسة المذكورة حاصلة فى وجه المحامى الأصيل ويكون ذلك إجراء مبطلا للحكم لإخلاله بحق الدفاع .

السوقائع

اتهمت النيابة المذكور بأنه فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الموافق ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ بناحية الودى مركز الصف مديرية الجيزة ضرب عمدا عرفه مكلاوى شعبان ضربا لم يقصد به قتله ولكنه أفضى إلى موته يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ أصدر حضرته قرارا بإحالته على محكمة جنايات مصر لمحاكمته بالمادة المذكورة .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى فصلت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ وعملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات .

فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام بتقرير في ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بوجود طعنه في ٣١ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه تقرير الأسباب في المعاد فهو مقبول شكلا .

عن الوجه الأول

أساس هذا الوجه — على ما يقول الطاعن — أن الطبيب الذي كشف على المحنى عليه عقب إصابته والطبيب الآخر الذي شرح جثته قد قال كلاهما إن برأسه جروحا رضية تحدث من عصا وجرحا قطعيا يحدث من آلة حادة مثل فأس وهو الذي يكون سبب الوفاة . ولكن الطبيب الشرعى الذى عرضت عليه النيابة العمومية الأمر أثناء التحقيق قال إن الإصابات التي وجدت برأس المحنى عليه كلها تنشأ من ضربة واحدة بمثل العصا التي ضبطت مع المتهم . فمحامى المتهم لما وجد هذا الخلاف بين الطبيين الأولين وبين الطبيب الشرعى رأى من مصلحة الدفاع — وقد شهد الشهود بأن المحنى عليه لم يضربه سوى المتهم وكان ضربه إياه ضربة واحدة بعصا على رأسه — أن يطلب استدعاء الأطباء الثلاثة . وفلا أبدى للمحكمة بملسة ١٢ مايو سنة ١٩٢٨ أن الفصل في الدعوى يتوقف على مناقشة هؤلاء الأطباء فيما بين أولهم والثالث من الخلاف وطلب استدعائهم لهذا الغرض . ولكن المحكمة كلفت بالدفاع في الموضوع وأفهمته أنها ستنتظر بعد في هذا الطلب . وبعد المرافعة والتقرير بأن الحكم يكون بعد المداولة أعادت المحكمة الجلسة وفتحت باب المرافعة واستدعت الطبيب الشرعى فقط وناقشته فثبت على رأيه الأول ولم يكن المحامى الأصيل عن

المتهم حاضرا بل حضرته زميل له حضورا هو من باب المجاملة . وبعد هذه المناقشة قررت استمرار المرافعة لجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ وفيها طلبت من المحامي الأصيل عن المتهم إبداء أقواله فيما قرره الطبيب الشرعي فقال إنه من جهة قد طلب الأطباء الثلاثة معا ومن جهة أخرى لا يستطيع إبداء أقوال فيما يتعلق بتقريرات الطبيب الشرعي لأنه لم يناقشه . ويقول الطاعن إن فتح باب المرافعة واستدعاء الطبيب الشرعي على هذه الصفة بدون إعلان وعدم إخطار محاميه بأنها ستستدعيه وعدم إعلان الطبيين الآخرين — كل هذا إخلال بحقوق الدفاع مبطل للإجراءات وموجب لنقض الحكم .

وحيث إن هذا الوجه يثير البحث في مسألتين :

الأولى — هل للحكمة حق استدعاء الطبيب الشرعي وحده دون الطبيين الآخرين اللذين طلبهما الدفاع أيضا أم لا ؟ وهل لها بعد مناقشة الطبيب الشرعي في غير مواجهة هذين الطبيين أن تفصل في الدعوى أم لا ؟

والثانية — هل استدعاؤها للطبيب الشرعي على الصورة الواردة في الطعن هو إجراء صحيح أم كان لابد من إعلانه وإخطار المحامي الأصيل عن المتهم أم لا ؟ وهل حضور الزميل الذي حضر عن المحامي الأصيل كاف قانونا لصحة الإجراء أم لا ؟

عن المسألة الأولى

لاشك أن بحث وجوه الاستدلال والبت في كفايتها وعدم كفايتها للفصل في الدعوى هو أمر يختص به قاضي الموضوع ومتى بت فيه برأى فلا معقب لقوله على شريطة أن لا يتعدى في ذلك حدود القانون .

وحيث إن القانون كما أهتم بحقوق الاتهام فإنه قدس حقوق الدفاع ورتب لاتهم ضمانات لا يجوز الإخلال بها . أولى هذه الضمانات أنه " أوجب سماع ما يديه " المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه " . ولئن كان القانون نص على هذه الضمانة في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في الباب الخاص بالتحقيق

بالنيابة العمومية غير أنها قاعدة أساسية عامة مستفادة من طبيعة حق الدفاع ذاته . فهي تلازمه في كل مواطن استعماله . وإذا كان الأخذ بها في التحقيق الابتدائي لدى النيابة واجبا فراطاؤه في التحقيق النهائي لدى المحكمة أشد بالبداية وجوبا . على أن هذه القاعدة وإن كانت لم تكرر في القانون بصيغتها تلك الشاملة إلا أن لها فيه تطبيقات فيما يتعلق بشهادة النفي وهي من بين وجوه الدفاع أكثر الصور حدوثا . من تلك التطبيقات ماورد بالمادة ٧٥ التي توجب على قاضي التحقيق الأمر بطالب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده وبالمادة ١٣٥ الواردة في الباب الخاص بمحكمة المخالفات التي تنص على أنه بعد شهادة الإثبات "يبدى المتهم أوجه دفاعه" "ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم" وبالمادة ١٦٠ الواردة في الباب الخاص بمحاكم الجحج وبالمادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وكتلها تحيل في الإجراء إحالة تنتهي إلى المادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات المذكورة . تلك القاعدة العامة التي توجب تحقيق ما يطلب المتهم تحقيقه من أوجه دفاعه لا يحد منها إلا أحد أمرين يدل عليهما المنطق ويؤيدهما القانون : (الأول) أن يكون وجه الدفاع الذي يبديه المتهم ويطالب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول . (والثاني) أن يكون القاضي قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحا كافيا . ففي هاتين الحالتين للقاضي أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه . أما دلالة المنطق على هذا فواضحة ، وأما دلالة القانون فمستفادة — فيما يتعلق بشهادة الشهود — من صريح نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، وفيما يتعلق بنفي الشهادة من طرق الاستدلال فمستفادة من القياس على هذا النص الصريح .

غير أن القاضي إذا كان حرا في عدم تحقيق وجه الدفع في الصورتين المذكورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب . وعلته هذا الإيجاب أن طلب التحقيق حق للمتهم وكل مطالبة بحق رفضها القضاء لا بد من بيان سبب رفضه إياها ، إذ لو أجزى للقاضي رفض طلبات مقدمة بصفة صريحة متميزة من أحد الخصوم

بدون بيان السبب لكان معنى ذلك أن الشارع يكون أعطاه سلطة استبدادية وهذا غير واقع ولا جائز أن يقع . على أن أى عبارة يبين بها القاضى سبب الرفض مهما وجزت وضوئت فهي كافية مادام يفهم منها أنه يرفض لكون تحقيق الطلب غير متج أو لكون هذا الطلب غير جائز القبول أو لكون المسألة الخاص بها الطلب وضحت لديه وضوحا كافيا لاجابة معه إلى أن يستريد من أدلة الإثبات أو النفي

وحيث إنه متى تقرّر ذلك يعلم أن رفض الطلب انخاض باستدعاء الطبيين الآخرين الذين قررا في كشفهما ما فيه مصلحة لتتهم على رأى محاميه هو رفض في غير محله إن لم يكن له سبب يبيّنه المحكمة .

وحيث إنه بالرجوع للحكم والمجلس لا يرى من سبب لذلك سوى ماورد بمجلس جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٢٨ من قول المحكمة لمحامي المتهم : "إنها لم ترداعيا" "لذلك" . وهذه العبارة مبهمه تشبه أن تكون صيغة رفض للطلب لا بيانا لسبب هذا الرفض .

وحيث إن المحضر يدل على أن المحامى أبى بعد ذلك أن يقول شيئا سوى تصميمه على ما كان قد طلب فقررت المحكمة أن المرافعة تمت ثم نظقت بالحكم المطعون فيه ولم تشر بكلمة ما في الحكم إلى سبب عدم إجابة طلب المحامى استدعاء الطبيين المذكورين .

وحيث إنه بين مما سلف أن إجراءات المحاكمة في هذه الدعوى قد وقع فيها خلل جوهرى ضار بحقوق الدفاع وهذا الخلل يعيب الحكم فيعين نقضه .

عن المسألة الثانية

إن استدعاء الطبيب الشرعى بطريقة الإعلان لم يكن واجبا . لأن علة الإعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه إن هو تخلف عن الحضور أمام المحكمة . فاذا أمكن للمحكمة أو النيابة أن تستحضره بنير هذا الإعلان

فلا يرى وجه المصلحة في الاعتراض على هذا وخصوصا لمثل الطاعن طالب الاستدعاء . على أن المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات صريحة في أن للمحكمة أثناء نظر الدعوى استدعاء أى شخص لسماع أقواله . وظاهر من عبارتها أن هذا الاستدعاء يكون حتى بلا إعلان جاء وفق أصول القانون الخاصة بالإعلانات .

وأما إخطار المحامى الأصيل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعى فمحتوم . لأن القانون يأمر وجوبا بأن يكون للتهم أمام محكمة الجنايات من يدافع عنه من المحامين . ومتى عرف هذا المدافع لدى المحكمة كان هو فكر المتهم الجائش ولسانه الناطق وشخصه الحر الطليق ووجب بمقتضى قواعد القانون أن لا يحصل أى إجراء في القضية في غير مواجهته وإلا كان إجراء باطلا . غير أنه من جهة أخرى لكل محام أن ينبذ عنه من شاء من زملائه المحامين ما دام توكيله غير مانع من هذه الإنابة . فإن كان المحامى الأصيل قد أناب زميلا وحضر الزميل الجلسة فحضوره يزيل هذا البطلان سواء أكان حصل إخطار للأصيل أم لم يحصل . وكذلك يزول هذا البطلان لو أن من حضر عن المحامى الأصيل قد قبل المتهم حضوره صراحة وإن لم يكن لديه إنابة من المحامى الأصيل .

وحيث إنه بالرجوع لمحضر الجلسة ولحكم لم يتبين أن المحكمة إذ قررت استدعاء الطيب الشرعى قد أخطرت المحامى الأصيل ليحضر مناقشته بل كل الثابت في محضر الجلسة يفيد أن المحكمة ناقشت الطيب الشرعى في غير مواجهة هذا المحامى وبدون سبق لإخطاره وأن المناقشة إنما كانت بحضور محام آخر قيل في المحضر إنه حضر عن المحامى الأول . وكان المحكمة لاحظت أن حضور هذا المحامى الآخر لم يكن عن إنابة له من المحامى الأصيل أو قبول من المتهم بل كان تطوعا منه ومن باب المجاملة في موطن لا مساع للمجاملة فيه وأنه لم يكن دارسا للقضية بدليل أنه لم يتدخل في مناقشة الطيب الشرعى بأى كلمة — كأنها لاحظت ذلك وأن هذا الإجراء ضار بحق الدفاع ففتحت باب المرافعة لجلسة ١٤ مايو

سنة ١٩٢٨ . ولكن لما حضر المحامي الأصيل وصمم على طلب الطيبين الآخرين كما اعترض على عدم مناقشة الطبيب الشرعى في مواجهتهما ومواجهته لم تمتد المحكمة بطلبه ولا باعتراضه بل كلفته بإبداء قوله في المناقشة التى أجرتها هى في غيابه مع الطبيب الشرعى فأبى وأصر على طلباته السابقة فأقفلت باب المرافعة وأصدرت حكمها ومن أسسه تلك المناقشة . ولا شك أن للمحامي الحق في اعتراضه وأن مناقشة الطبيب الشرعى في غير مواجهته إجراء باطل ملحق الضرر بحقوق الدفاع التى هى من أهم ما تجب مراعاته في المحاكمات . وهذا العيب يقتضى أيضا نقض الحكم .

وحيث إنه يتعين لما قدمنا في كلتا المسألتين المنحصر فيهما وجه الطعن الأول التقرير بنقض الحكم وإرجاع الدعوى للحكم فيها مرة أخرى . وبهذا التقرير لا محل للبحث في وجه الطعن الثانى .

فبناءً عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية لمحكمة جنايات مصر للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى .

(٥٨)

القضية رقم ١١١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) خطأ مادي في الحكم . لا نقض .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) الرد على شهود النفى . لا وجوب له .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — خطأ المحكمة المادى في ذكر الزمن الذى وقعت فيه الحادثة لا يوجب

نقض الحكم ما دام لم يترتب عليه أقل تأثير لا من جهة بيان الواقعة ولا من جهة الأدلة التى قامت على ثبوتها .

٢ — ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد على شهود النفى فإن هذه مسألة موضوعية .

(٥٩)

القضية رقم ١١٨ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار . تقديره موضوعي .

(المواد ٢٢٩ و ١٣١ تحقيق و ١٩٥ عقوبات)

سبق الإصرار من عناصر الجريمة التي لقاضى الموضوع وحده سلطة بحثها
وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من
رقابة محكمة النقض^(١) .

(٦٠)

القضية رقم ١٢١ سنة ٤٦ قضائية .

عدم سؤال بعض الشهود . عدم اعتراض الدفاع . لا بطلان .

(المادة ١٣٤ تحقيق جنابات)

لا يجوز الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة فاتها أن تسمع شهادة شهود حضروا
في الدعوى ما دام أن الدفاع لم يبد اعتراضا على ذلك بالجلسة ولم يتسك بوجوب
سؤال أولئك الشهود .

(٦١)

القضية رقم ١٢٤ سنة ٤٦ قضائية (منجود شحاته مصطفى وآخرين ضد النيابة) .

(١) تفسير عبارة "بيان الواقعة" الواردة بالمادة ١٤٩ تحقيق .

(ب) نية القتل العمد . كيفية إثباتها .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

١ — إن مراد القانون بعبارة "بيان الواقعة" الواردة بالمادة ١٤٩ من قانون
تحقيق الجنايات هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي

(١) يلاحظ أن محكمة النقض كانت أدق تعبرا في أحكام أخرى أصدرتها من بعد جعلت لمحكمة
النقض التدخل في صورة ما إذا كان موجب الوقائع التي استنتج منها قاضى الموضوع توافر ظرف سبق
الإصرار يتأخر فعلا مع هذا الاستنتاج .

تشكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان مما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كالتاريخ الواقعة ومحل حدوثها وماخذ الظروف المشددة للعقاب . فإن أهمل قاضي الموضوع ذكر شيء من ذلك غفل بركن من الأركان التي لا تقوم الجريمة إلا على توافرها جميعها أو مما لا يسوغ زيادة العقوبة التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يطعن في حكمه لمخالفته للقانون . أما تقدير الأدلة التي توصل بها إلى تكوين عقيدته وإثباتها في الحكم ذلك الإثبات الذي هو مراد القانون من عبارة "بيان الواقعة" فأمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه . إذ هذا التقدير أمر نفسى يتفاوت فيه القضاة كما يتفاوت في مثله كل الناس . بل قد يختلفون لدرجة التضاد ويستحيل أن يدعى أحد أن تقدير قاض في هذا الصدد هو الحق دون تقدير قاض آخر . وإذا كان لا بد لعدم تأييد القضايا من الاعتقاد نهائيا في هذا التقدير على رأى قاض معين فقد اعتمد الشارع في كل ذلك على رأى قاضي الموضوع .

٢ - لا يكفي في إثبات نية القتل العمد أن تقول المحكمة في حكمها "إنها تستخلص من الوقائع وأدلتها أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم" إذا كانت هذه الوقائع والأدلة لا تشير إلى مسألة القصد الجنائي .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم في يوم ٢ يولييه سنة ١٩٢٥ الموافق ١١ ذى الحجة سنة ١٣٤٣ بنجح الجامع تبع السلطة قبلى مركز دشنا بمديرية قنا "الأول" قتل عمدا بنجته بنت عيسى إبراهيم بأن أطلق عليها عيارا ناريا أصابها في صدرها ونشأ عن ذلك وفاتها "والثاني" قتل عمدا رسلان عفيفي بأن أطلق عليه عيارا ناريا أصابته في ألبته اليمنى ونشأ عن ذلك وفاته "والثالث" قتل عمدا أبا الحسن محمود طه بأن أطلق عليه عيارا ناريا أصابته في فخذه الأيمن ونشأ عن ذلك وفاته وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة (١٩٨) من قانون العقوبات .

قرر حضرته في ٣ مارس سنة ١٩٢٦ إحالتهم على محكمة جنايات قنا لمحاكمتهم بالمادة سالفة الذكر .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت حضوريا بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادة ١٩٨ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة .

فقرر المحكوم عليهم بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام ثاني يوم صدوره وقدم حضراتا المحامين عن الأول والثاني تقريرين بوجوه طعنهما في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ ولم يقدم الثالث تقريراً بوجوه طعنه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .
حيث إن المتهم الثالث مع تقريره بالظن لم يقدم أسبابا ، فطعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن كلا من المتهمين الأول والثاني طعنا في الميعاد وقدم كل منهما تقريراً مستقلا بالأسباب فطعنهما مقبول شكلا .

عن طعن المتهم الأول محمود شحاته مصطفى

حيث إن هذا الطاعن يزعم أن الواقعة غير مبينة في الحكم يانا كافيا . وفي تدليله على ذلك يذكّر عبارة خاصة بتقدير المحكمة لدليل أقيم عليه . وهذا من لب الموضوع الذي لا شأن لمحكمة النقض به . وكأن الطاعن يفوته أن مراد القانون ببيان الواقعة هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة مع إثبات ما خرج عن هذه الأركان مما له شأن هام ترتب عليه نتائج قانونية كتاريخ الواقعة ومحل حدوثها وماخذ الظروف المشددة للعقاب . فإن أهمل قاضى الموضوع إثبات فعل أو مقصد أو ماخذ لظرف مشدد مما يخل بركن من الأركان التى لا تقوم الجريمة إلا على توافرها جميعا أو مما لا يسوغ الزيادة

في العقوبة التي فرضها كان من حق المحكوم عليه أن يعطى في حكمه لمخالفته للقانون . أما تقدير الأدلة التي توصل بها الى تكوين عقيدته وإثباتها في الحكم ذلك الإثبات الذي هو مراد القانون من عبارة "بيان الواقعة" فأمر هو وحده ذو الحق فيه ولا رقابة لأحد عليه . إذ هذا التقدير أمر نفسى يتفاوت فيه القضاة كما يتفاوت في مثله كل الناس . بل قد يختلفون لدرجة التضاد ويستحيل أن يدعى أحد أن تقدير قاض في هذا الصدد هو الحق دون تقدير قاض آخر . وإذا كان لا بد لعدم تأييد القضايا من اعتماد الشارع نهائيا في هذا التقدير على رأى قاض معين فقد اعتمد ويسده الحق على رأى قاضى الموضوع الذى من شأنه دون قاضى النقض أن يبحث أحوال الدعوى ومكوناتها ويحقق ما يريد تحقيقه ويسمع الشهود ويتبعهم في مناحى أقوالهم ويقارن عباراتهم بعضها ببعض وينظر في ملاءمتها لما هو ثابت لديه من الدلائل الحسية والقرائن الأخرى ويقاضل بينهم ويستنبط في النهاية وجه الصواب الذى تتفعل به عقيدته فيتخذة أساسا يبنى عليه ما يثبت بعد في حكمه من توفر أركان الجريمة وماحققاتها الضرورية أو عدم توفرها . وقاضى الموضوع في كل هذا حرا يأخذ الحقيقة التي ينشدها من أى موطن يراه . فقد تأبى نفسه الأخذ باعتراف معترف لما يداخله من الشك في صحته وقد يأخذ ببعض الاعتراف وينذ بعضه وبعض الشهادة وينذ بعضها الآخر ويقول ما قاله الشاهد في التحقيق دون قول قاله بجلسة المرافعة أو بالعكس . وليس عليه في كل هذا من حرج فانه طالب حقيقة ينشدها حيث يجدها ويستخلص سميتها مما يرين عليه من غث الأباطيل . وما كان للشارع أن يضيق عليه في ذلك . بل إنه وكل الأمر فيه لضميره وجعله وحده الرقيب عليه فيه . متى كان الأمر كذلك علم بالبدهة أن خوض رافع النقض في أمر خاص بتقدير الدليل هو أمر موضوعى لا محل لعرضه على محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثانى هو من قبيل الوجه الأول خاص بتقدير الأدلة فهو أيضا غير مقبول .

عن طعن المتهم الثاني عمر شحات عطية الله

حيث إن الوجه الأول من الأوجه المقدمة من هذا الطاعن ينحصر في أن المحكمة قررت ثبوت تهمة القتل العمد عليه وعاملته بمقتضى المادة ١٩٨ عقوبات ولكنها لم تبين في حكمها ركن القصد الجنائي وهو نية القتل ولم تقل من أى طريق استدلّت على توفّره وأن الواقعة تكون إذن غير مستوفاة البيان وهذا مبطل للحكم .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم يرى حقيقة أن المحكمة بعد أن ذكرت وقائع الدعوى وكل الأفعال المادية التي يصح أن تتكوّن منها الأركان المادية للجريمة القتل العمد قد أغفلت ركن القصد الجنائي أى نية القتل عند إطلاق المتهم للبارود الناري فلم تبحث فيه ولم تورد أى دليل عليه . ومن غير المفيد في هذا الصدد أن تكون في آخر حكمها قالت إنها تستخلص مما قدمته " أى من الوقائع وأدلتها " أن تهمة القتل العمد صحيحة وثابتة على المتهم . إذ تلك الوقائع والأدلة كما سبق ليس فيها أى إشارة إلى مسألة القصد الجنائي . ولا شك أن هذا قصور في بيان الواقعة مبطل للحكم بالنسبة لهذا المتهم ولا محل بعد ذلك للبحث في وجوه الطعن الأخرى .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعن الثالث وقبوله شكلا بالنسبة للطاعنين الأول والثاني ورفضه موضوعا بالنسبة للأول وقبوله موضوعا بالنسبة للثاني عمر شحات عطية الله ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة له وإحالة القضية لمحكمة جنايات قنا للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

(٦٢)

القضية رقم ١٢٥ سنة ٤٦ قضائية .

(١) اعتراف منهم . شهادة شاهد . بحثهما موضوعي .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) نيابة . مدعى مدني . مرافعتها بعد سماع الشهود . لا مانع .

(المادة ١٣٨ تحقيق)

١ - ليس من اختصاص محكمة التقض أن تبحث في صحة ادعاء أن ضابط الباحث قد استعمل التعذيب مع المتهم والشهود للحصول على اعتراف منه بالإكراه أو على شهادة غير مطابقة للواقع . لأن ذلك مما يعرض على قاضي الموضوع الذي له وحده دون غيره بحث اعترافات المتهمين وشهادة الشهود وتوفير البواعث عليها وتقدير قيمتها والأخذ بها أو ردها .

٢ - إذا ترافعت النيابة العامة والمدعى بالحق المدني بعد سماع شهادة الشهود فلا مانع في القانون يمنع من ذلك وإنما المنوع أن لا يكون المتهم أحراراً من يتكلم .

(٦٣)

القضية رقم ١٢٨ سنة ٤٦ قضائية .

المادة ٢٠٦ عقوبات . عدم تحميم بيان مدة المرض عند تطبيقها .

إذا طبقت المادة ٢٠٦ عقوبات على المتهم فلا موجب مطلقاً لبيان المدة التي مرض فيها المحني عليه أو عجز فيها عن الأشغال الخصوصية . إذ المحوز في تطبيق هذه المادة أن مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية لم يتجاوز العشرين يوماً .

(٦٤)

القضية رقم ١٢٩ سنة ٤٦ قضائية .

- (١) تطبيق المادة ١/١٩٨ بدل المادة ١٩٤ عقوبات بدون تنبيه . لا بطلان .
(انظر أيضا المادة ٤٠ تشكيل)
(ب) نية القتل . استنادها من الحكم في مجموع . لا قص .
(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق)

١ - استبعاد سبق الإصرار من التهمة المنسوبة الى المتهم ومعاملته طبقا للمادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٩٤ عقوبات هو أمر يستفيد منه المتهم فلا يصح أن يكون سببا لطعنه في الحكم الصادر عليه استنادا إلى أنه لم ينه الى هذا التعديل قبل إجرائه . على أن هذا التعديل ليس في الواقع إلا تغييرا في وصف التهمة مما يجوز لمحكمة الجنايات إجراؤه بغير تنبيه الدفاع له على ما نص عليه في المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ما دامت هي لم تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة إلى المتهم في أمر الإحالة .

٢ - لا يصح الاعتراض على المحكمة بادعاء أنها لم تبحث في توفر نية القتل ما دام الحكم في مجموع وفي كيفية صياغته يستفاد منه أن المحكمة لاحظت ضرورة توفر تعمد القتل وأشارت اليه وقررت أنه ثابت على المتهم .

(٦٥)

القضية رقم ١٣٣ سنة ٤٦ قضائية .

- (١) إجراءات شكلية . إثبات إهمالها أو مخالفتها . متى يقبل ؟
(المادة ٢٢٩ تحقيق)
(ب) الميمن التي تؤدى أمام المحكمة . إهمال في الدق الثاني منها . غير بطل .
(المادة ١٤٥ تحقيق)

١ - إن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات تقضى بأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات الشكلية قد روعيت وأن لمن يدعى إهمالها

أو مخالفتها أن يثبت ذلك بكافة الطرق . لكن هذا الإثبات لا يقبل إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير مذكورة بمحضر الجلسة ولا بالحكم .

وعلى ذلك فإذا ذكر في محضر الجلسة أن الشهود قد حلفوا اليمين فلا سبيل إلى قبول الطعن بعدم صحة صيغة اليمين وبطلانها إلا بإدعاء التزوير .

٢ — الأمر الجوهرى فى الاستحلاف هو التذكير بالإله العظيم وأنه رقيب على الحالف ليكون صادقا فيما يبدى من الأقوال . والحلف بالله على قول الحق يقتضى الامتناع عن قول ما ليس بحق . وإذ ذى فإهمال الجزء الثانى من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ ت . ج هو إهمال غير جوهرى لدخول مدلوله بداهة فى مدلول الجزء الأول . فهو لا يبطل الحلف ولا يفسد الشهادة .

(٦٦)

الفضية رقم ١٣٥ سنة ٤٦ قضائية .

شهادة . أقوال شاهد متوفى . عدم ذكرها وعدم تلاوتها . اعتداد المحكمة عليها وحدها . إخلال بحق الدفاع .

(المادة ١٦٥ تحقيق)

نص المادة ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات صريح فى أن تلاوة شهادة من لم يحضر الجلسة جوازية . على أنه إذا لم يكن من دليل على نسبة الجريمة للتهم سوى أقوال شاهد متوفى وكانت النيابة لم تعتمد على أقواله ولم تذكرها فى مراقبتها وكان الدفاع أيضا لم يذكرها ولم يفندنها وكانت المحكمة — رغم هذا السكوت من طرف الخصومة — لم تأمرهى أيضا بتلاوتها ولكنها اعتمدت عليها وحدها فى الحكم ، ففى هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لا بتناؤه على نقص فى الإجراءات ماس شفهية المرافعات الجنائية وضار ضررا ظاهرا بحقوق الدفاع .

(٦٧)

القضية رقم ١٣٦ سنة ٤٦ قضائية .

قتل عمد . القصد الجنائي . وجوب بيانه والتدليل عليه استقلا .

(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق و ١٩٨ عقوبات) .

١ — مهما تكن الآلة التي تستعمل في ارتكاب الجريمة من آلات القتل فلا بد لاعتبار الجريمة قتلا عمدا من توافرنية القتل عند الجاني وقت ارتكاب الفعل . ولا بد في تطبيق أية مادة من المواد الخاصة بالقتل العمد من بيان هذا القصد الجنائي والتدليل عليه استقلا في الحكم .

٢ — مجزء قول المحكمة "إن التهمة تكون قتلا عمدا معاقبا عليه بالمادة ١٩٨" لا يفنى عن إيراد الدليل على قصد العمد . إذ هذا الدليل هو وحده المفيد للوصف الذي اختارته المحكمة والمفرق بين القتل العمد والضرب المفضى إلى الموت .

(٦٨)

القضية رقم ١٣٧ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) اعتراف المتهم في التحقيقات . أخذ المحكمة به مع إنكاره لديها . لا بطلان .

(ب) باعث . ليس من الأسباب المكونة للجريمة .

(المادة ١٤٩ تحقيق) .

١ — أخذ المحكمة باعتراف المتهم في التحقيقات مع إنكاره لديها هو أمر متعلق بطريق الاستدلال وقاضى الموضوع هو حرفه لا رقابة عليه لمحكمة النقض .

٢ — البواعث والأسباب ليست من الأركان المكونة للجريمة . وإذن فيبانها بعبارة تشكيكية أو عدم بيانها بالمرّة لا يطن في صحة الحكم .

(٦٩)

القضية رقم ١٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

قتل عمد . نية القتل . ضرورة ثبوتها .

(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق جنايات ١٩٤ و ١٩٨ ع)

مهما بينت المحكمة من تضافر المتهمين على ضرب المجنى عليه الضرب الشديد الذى أدى الى وفاته، ومهما تكن الآلة التى استعملت فيه هى مما يستعمل للقتل، فإنه لا بد لها من ذكر بيان نية القتل وثبوتها عند المتهمين وقت ارتكاب الجريمة. ولا يفنى عن ذلك أن تكون المحكمة فى آخر حكمها قد وصفت الفعل الذى صدر من المتهمين بأنه قتل عمد ما دام أن البيان الذى أوردته يصح أيضا أن يكون ضربا أفضى الى موت . وإذ كان لا بد من التفريق بين الأمرين كان طليها أن تناول قصد القتل استقلالا وتقيم الدليل على توافره عند المتهمين .

(٧٠)

القضية رقم ١٤٠ سنة ٤٦ قضائية .

الدفاع عن النفس .

(المادة ٢١٣ عقوبات)

لا يمكن اعتبار شخص يحمل بندقية معدة لإطلاق النار أنه فى خطر داهم إذا ما أبدى آخر يحمل مجزء عصا الرغبة فى تعقبه . كما لا يمكن اعتبار أن هذا الخطر ليس فى الاستطاعة أن يدفع بشئ سوى القتل بالنار لاسيما إذا كان حامل البندقية بين قومه وذويه .

(٧١)

القضية رقم ١٤٢ سنة ٤٦ قضائية .

شهادة على سبيل الاستدلال . تخلف الشاهد اثنان . لا بطلان .

(المادتان ٧٩ و ١٤٥ تحقيق جنايات)

لا بطلان فى أن يتخلف اثنان شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ إلا على سبيل الاستدلال .

(٧٢)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٤٦ قضائية .

(١) باعث . حرية المحكمة في التعبير عنه .

(ب) شاهد . إسداد المحكمة أقواله لم يذكرها . كفاية الأدلة الأخرى . لا يطلان .

(المادتان ١٣٤ و ١٤٩ تحقيق)

١ — تعبير المحكمة في الحكم بقولها ”ويظهر أن المتهم علم بكذا فعلم كذا“
”مثلا“ لا يدل على أن الحكم قائم على الظن والتخمين لأنه تعبير خاص بالباعث
على الجريمة .

٢ — إذا روت المحكمة في حكمها عن أحد الشهود ما لم يذكره في شهادته
فلا أهمية لذلك مع كفاية الأدلة الأخرى التي أوردتها الحكم .

(٧٣)

القضية رقم ١٤٧ سنة ٤٦ قضائية .

عدم توضيح أركان جريمة النصب يطل الحكم .

(المادتان ٢٩٣ عقوبات و ١٤٩ تحقيق جنابات)

إذا لم توضح المحكمة في حكمها الوقائع التي تقوم عليها أركان جريمة النصب توضيحا
تتمكن معه محكمة النقض من معرفة ما إذا كان القانون حصل تطبيقه تطبيقا صحيحا
أولا كان هذا الحكم متعينا نقضه .

جلسة يوم الخميس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومسيو سودان
وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٧٤)

القضية رقم ٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) مدع مدني . أقواله . تأييدها بدلائل أخرى . الأخذ بها . لا بطلان .

(ب) طبيب شرعي . عدم معاينة الإصابة . تكوين رأيه عنها من الكشف الطبية . لا بطلان .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

لا مانع قانونا بمنع محكمة الجنايات من الأخذ بأقوال المدعين بالحق المدني إذا
جاءت مؤيدة بدلائل أخرى . كما أنه لا خطأ في الاعتماد على ما يقرره الطبيب
الشرعي بشأن العاهة وسببها ولو لم يعاين الإصابة بنفسه بل كان مستتجا رأيه من
الكشف الطبية المقدمة في الدعوى لدخول ذلك كله فيا المحكمة حرة في تقديره
لتكوين اعتقادها ولا مراقبة لمحكمة النقض عليها فيه .

(٧٥)

القضية رقم ١٠٧ سنة ٤٦ قضائية .

القصد الجنائي في جريمة القتل العمد .

(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق جنابات)

يكفي لإثبات القصد الجنائي أن تذكر المحكمة في حكمها مرة أن المتهم طعن
المجنبي عليه بآلة حادة متعمدا قتله ومرة أخرى أن العمد ثابت من استعمال آلة قاتلة
في موضع هو مقتل .

(٧٦)

القضية رقم ٢٥٠ سنة ٤٦ ق .

الدفاع عن المال . توجيه القوة يكون إلى مرد الاعتداء .

(المادة ٢١٠ عقوبات)

المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تليح حقيقة استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء على المال . والاعتداء على المال يحصل في صور منها ترك المواشي ترضى في أرض الغير . ولكن يجب في هذه الصورة أن تكون القوة موجهة إلى رد الاعتداء . فإذا هي وجهت ضد صاحب المواشي توجيهها ليس من شأنه رد الاعتداء كان الفعل تعدياً لا دفاعاً عن المال^(١) .

(٧٧)

القضية رقم ٢٥٢ سنة ٤٦ قضائية .

شهادة شهود سمعوا في التحقيقات . عدم الأخذ بها مع بيان السبب . لا بطلان .

إذا استند الدفاع إلى أقوال شهود ففى سمعوا في التحقيقات ولم تأخذ المحكمة بشهادتهم مبينة العلة في ذلك ومكتفية بشهادة شهود الإثبات التي أقرتها بارتكاب المتهم للجريمة كان لها ذلك وليس فيه ما يعيب حكمها أو يبطله .

(٧٨)

القضية رقم ٢٥٦ سنة ٤٦ ق .

الطلبات الجوهرية .

محكمة الموضوع في حل من أن لا تجيب على شيء من الدفاع سوى ما يكون له

من الطلبات الجوهرية المعينة "Chefs de demandes" .

(١) يلاحظ أن راعية المواشي (وهي مزرع) كانت بتأ ضربها الطاعن ضرباً تخلف لها بسببه عاهة مستديمة

فلاحظت محكمة القضا أن مثل هذا الضرب لا يكف المنزع عن رعى الزرع .

(٧٩)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٤٦ ق .

تقديم أوجه الطعن من غير ذى صفة . لا توكيل . لا قبول .

(المادة ٢٣١ تحقيق جنائيات)

تقديم أوجه الطعن من غير ذى صفة وبدون توكيل يحمل الطعن غير مقبول

شكلا .

(٨٠)

القضية رقم ٢٥٨ سنة ٤٦ قضائية .

نذب قاض . عدم بيان تاريخ ومدة التدب . لا بطلان .

(المادة ٤ تشكيل محاكم الجنائيات)

لا يبطل الحكم الصادر من محكمة الجنائيات إذا لم يبين التاريخ الذى حصل فيه نذب قاض من المحكمة الابتدائية جلس فيها بدل مستشار لمرض منعه عن شهود الجلسة أو لم يبين مدة استدباب هذا القاضى . لأن هذا البيان لا يعنى المتهم ألبتة وإنما الذى يعنيه أولا أن يكون القاضى صالحا ليندب لمحاكمته وأن يكون نذب فعلا . ومتى ذكر نذبه بمحضر الجلسة كان ذلك حجة على الكفاية .

(٨١)

القضية رقم ٢٥٩ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) طلب استدعاء طبيب . رفضه مع بيان السبب . لا بطلان .

(ب) المادة ١٠٤/٢ عقوبات . تطبيقها .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

١ — رفض المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى الذى طلب الدفاع نذبه لتحقيق العاهة لا يتقضى الحكم ما دامت المحكمة قد ذكرت السبب الذى من أجله رفضت هذا الطلب .

٢ — لا يجوز الشكوى من عدم ذكر نص الفقرة المنطبقة على المتهم من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات ما دامت المحكمة لم تقتزر وجود سبق إصرار ولم توقع عقوبة أشد من الحد المقرر في الفقرة الأولى . بل إنها في هذه الحالة تكون قد أرادت هذه الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

(٨٢)

القضية رقم ٢٦١ سنة ٤٦ قضائية

ضرب أفضى الى موت . الفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ ع . عدم ذكرها . لا بطلان .
(المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

لا يصح الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تذكر الفقرة التي طبقتها على المتهم من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات ما دامت النيابة لم تهم الطاعن إلا بالضرب العمد المفضى الى الموت ولم تطلب لذلك إلا تطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة، وما دامت المحكمة لم تستد الى الطاعن سبق الإصرار الذي كان يستوجب تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة ، وما دامت العقوبة التي عاقبت بها على هذه الجناية وجناية العاهة المستديمة لم تزد على الحد الأقصى للعقوبة المدونة بالفقرة الأولى السابقة الذكر . بل يظهر من هذا بدهيا أن المحكمة تقصد تطبيق الفقرة الأولى .

(٨٣)

القضية رقم ٢٦٥ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) اختلاس . لفظ الاختلاس الوارد بالمادة ٩٧ ع . معناه .:

(ب) اختلاس . جريمة الاختلاس الواردة بالمادة ٩٧ ع . إثباتها . موضوعي .

(المراد ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق ٩٧ ع)

١ — لفظ الاختلاس الوارد بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات معناه تصرف الجاني في المال الذي يعمده على اعتبار أنه مملوك له . وهو معنى مركب من فعل

مادى هو التصرف فى المال ومن فعل قلبى يقترن به وهونىة إضاعة المال على ربه .

٢ - ليس لإثبات جريمة الاختلاس الواردة فى المادة ٩٧ عقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة . وتحقيق توفر أركان الجرائم من اختصاص قاضى الموضوع فتى اقتنع به وبينه فى حكمه مدلا عليه بما صح عنده من وجوه الاستدلال وجب على محكمة النقض احترام رأيه .

(٨٤)

القضية رقم ٢٦٩ سنة ٤٦ قضائية .

(١) جرح أو ضرب بالمادة ٢٠٦ ع . عدم توضيح الإصابات بالحكم مع توضيحها بالكشف الطبي . لا عيب .

(المادة ٢٠٦ عقوبات)

(ب) فاض . نديه اتيكيل هيئة المحكمة . عدم ذكر الأسباب لا عيب .

(المادة ٤ تشكيل)

(ج) شاهد سبق له أن حلف اليمين . أدائه الشهادة بدون حلف . لا بطلان .

(المادة ١٤٥ تحقيق)

١ - ليس من الضروري توضيح الإصابات بالحكم تفصيلا ما دامت المادة التى طبقها المحكمة على المتهم هى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وما دامت المحكمة قد ذكرت فى الحكم أن تلك الإصابات موضحة بالكشف الطبي .

٢ - لا داعى لأن تذكر المحكمة الأسباب التى تستلزم نذب قاض لتكيل هيئة محكمة الجنائيات .

٣ - لا بطلان فى الإجراءات إذا لم يحلف الشاهد اليمين القانونية إذا كان قد سبق له أن حلفها قبل ذلك^(١) .

(١) الشاهد المعنى فى هذه القضية طيب بالمستشفى الأميرى لم يحلفه المحكمة اليمين لأنه سبق أن حلفها

عند تعيينه عملا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الصادر فى أول يناير سنة ١٩١٧

(٨٥)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٤٦ قضائية .

تقديم أوجه الطعن . غرات الميعاد بسبب حالة قهرية . قبول الطعن شكلا .
(المادة ٢٣١ تحقيق جنابات)

أسباب الطعن التي حضرت في الميعاد القانوني وفات الطاعن تقديمها فيه
بسبب حالة قهرية لادخل لإرادته فيها يجعل تقرير الأسباب كأنه قدم فعلا في الميعاد
ويكون مقبولا شكلا ^(١) ^(٢) .

جلسة يوم الخميس ٣ يناير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو نودان وأصحاب العزة محمد ليب عطيه بك وزكي برزي بك وحامد
فهمي بك المستشارين .

(٨٦)

القضية رقم ١٧٦٤ سنة ٤٥ قضائية .

(١) ذكر الفقرة المطبقة من المادة ٢٧٩ ع في قضية لجنة . غير لازم حتما .
(المادة ١٤٩ تحقيق)
(ب) شاهد . عدم ذكر صاعته ومحل سكه . لا هيب .
(المادتان ١٧٠ تحقيق و ٢٠٩ مرافعات)
(ج) شهادة . الرد على شهود التز . لا إزاء .

١ - ذكر الفقرة المطبقة على المتهم من المادتين ٢٧٩ و ٣٢ من قانون
العقوبات ليس بأمر لازم لزوما جوهريا .

(١) دولس نبذة ٧١ وجرائم ولان ٢ نبذة ٩٢٨

(٢) للواقعة أنت سببنا حضر له ذروه أوجه الطعن وقدموها للجن الموجود هو فيه لامضائها منه
وتقديمها من قبل ادارة السجن لقل الكآب فصادف أن السجن كان رحل الى بين آخر سنة لجن غيره
فلا وصلت اليه الأوجه بالسجن الأخير كان الميعاد قد فات فمحكمة التقض اعتبرت هذه المصادقة حالة قهرية
لا تمتنع حقه .

(٣) الجريمة في هذه القضية هي لجنة . ولهذا رأت المحكمة أنت عدم ذكر الفقرة المطبقة من
المادة ٢٧٩ لا يبطال الحكم إذ المفهوم بداهة أنها الفقرة الأولى .

- ٢ — ليس من العيب الجوهرى عدم ذكر صناعة الشاهد ومحل سكنه .
 ٣ — ليست المحكمة ملزمة قانونا بالرد على شهود التفتي .

(٨٧)

القضية رقم ٢٤ سنة ٤٩ قضائية (الطعن المرفوع من توفيق أفندى يوسف
 ضد النيابة العمومية) .

(١) رشوة . عناصر تحققها .

(المادة ٨٩ عقوبات)

(ب) رشوة . الوعد أو الإعطاء من جانب الرأى . الاستبعاد أو الاستعطاء من جانب الموظف .
 أعمال تحضيرية .

(ح) جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . أركانها .

طبيب . رفضه الترخيص بدفع جنة للحصول على نقود . تهديده بشرع الخسة . عدم دفع
 النقود له لسبب خارج عن إرادته . شروع فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

(المادة ٢٨٣ ع)

(د) تزوير . شهادة طبية مزورة لتعريض طلب تأجيل . عقاب .

(المادتان ١٨٩ و ١٩٠ ع)

(هـ) حكم . خطؤه فى وصف إحدى جريمتين مرتبطتين عقاب عليهما . حق محكمة النقض فى تصحيح
 الوصف الخاطئ . وتخفيف العقاب .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

١ — جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها فى المادة ٨٩ من قانون
 العقوبات تتحقق إما بقبول الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته
 أو لامتناعه عن عمل من أعماله وإما بأخذه عطية أو هبة لأى هذين الفرضين .
 فتنفيذ هذه الجريمة انما يكون بإيقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ . وفى كل من
 القبول أو الأخذ ينحصر مبدأ التنفيذ ونهايته .

٢ — وإذن فالوعد أو الإعطاء من جانب الرأى مهما يكونا محرمين واقعاً
 جانيهما تحت العقاب فإن كليهما بالنسبة لجريمة ارتشاء الموظف عمل تحضيرى
 بحث . ومثلهما الاستبعاد أو الاستعطاء الحاصلان لذى الحاجة من جانب الموظف .

بل هذان أشد من الوعد أو الإعطاء تغلفلا في باب التحضيرات من قبل أنهما
أسبق زمانا منهما عن مبدأ التنفيذ .

٣ — إن أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود هي :
(١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر، و (٢) أن يكون هذا الحصول
بغير حق ، و (٣) أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه . وهذه الجريمة هي من جرائم
القصد . ويكفى لتوفر ركن القصد الجنائي فيها أن يكون الجاني عند ارتكاب
الفعل عالما أنه مقبل على اغتصاب مال أو متاع لا حق له فيه . وبما أن
التهديد ركن من أركانها المادية ، فإذا حصل هذا التهديد للغرض المتقدم والمتهم
مضطلع بنية الإجرام لكن حال دون وصوله إلى مبتغاه أمر خارج عن إرادته
فهناك يكون فعله شروعا قانونيا معاقبا عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ ع .

فإذا رفض طبيب الترخيص في دفن جثة متوفى قبل تشريحها إلا إذا
حصل على نقود وهو يعلم أنه لا حق له فيها ، وهدد بتشريح الجثة إن لم تدفع له
النقود ، وخاب أثر فعله لسبب خارج عن إرادته ، فإن فعله هذا لا يعتبر شروعا
في ارتشاء بل يعتبر شروعا في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود ، وتطبق عليه
المادة ٢٨٣ فقرة ثانية عقوبات . ولو أن فيه ما قد يؤذن بأنه من قبيل الشروع
في النصب على اعتبار أن الترخيص بالدفن بلا تشريح ليس في يده بل هو برأى
النيابة إلا أنه متى لوحظ أن الواقع هو أن للطبيب دخلا عظيما في تصرف النيابة
من جهة الأمر بالتشريح وعدمه يعلم أن الواقعة في مثل هذه الصورة أقرب إلى
الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٨٣ منها إلى جريمة النصب .

٤ — يكفى أن تكون الشهادة التي يحررها طبيب معدة لأن تقدم لإحدى
المحاكم ولو لتعزير طلب تأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لما في تأجيل القضايا
بالباطل من الإضرار بالمصلحة العامة وبمصاحبة المتقاضين . ولا فرق بين أن يكون
هذا الطبيب موظفا أو غير موظف .

٥ . إذا أخطأ حكم في وصف إحدى جريمتين عاقب عليهما على اعتبار أنهما مرتبطتان إحداهما بالأخرى ارتباطا غير قابل للتجزئة فلمحكمة النقض مع تصحيح خطأ الحكم في الوصف أن تخفف العقاب الذي أوقعه ذلك الحكم .

وقائع الدعوى

تمت النيابة المذكور بأنه في يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٧ بمشتول مركز بليس بلدية الشرفية أخذ ٥٠ قرشا رشوة من عبد الحق ندا لأداء عمل من أعمال وظيفته وهو التصريح بدفن جثة عبد اللطيف محمد جاد ندا وأنه أيضا شرع في أخذ رشوة من مبارك الحزين للقيام بعمل من أعمال وظيفته بأن طلب منه هو وأخيه محمد جنيتها للتصريح بدفن جثة أمين مبارك الحزين بدون تصريح. وقد خاب أثر الفعل لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو امتناع المحنى عليهما من دفع المبلغ . وأنه أيضا أخذ ١٥٠ قرشا من عبد الفتاح محمد سعيد لدفن جثة أمه فطوم وأنه في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بمشتول بصفته طبيبا شهد زورا بمرض متبول مصطفى وسبق الى ذلك بإعطائه جنيتين دفعتهما له نبيهة السيد النجار بأن كتب لها شهادة نفيد مرض متبول المذكور بترلة معوية ويحتاج للعلاج والراحة مدة أسبوعين وأنه يعالجه بطرفه لتقديمها لمحكمة جنح بليس لتأجيل القضية المتهم فيها متبول المذكور مع أنه لم يكشف عليه ولم يكن مريضا . وأنه أيضا ما بين شهرى يونيه وسبتمبر سنة ١٩٢٧ ارتكب تزورا في دفتر رسمى يجعله صورة واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في دفتر متوفى مشتول أنه كشف على جملة متوفين مع كونه لم يكشف على أحد منهم . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٨٩ و ٩٣ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٨١ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات .

وحضرة قاضى الإحالة أصدر قرارا بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ بإحالته على محكمة جنايات الزقازيق لمحاكمته بالمواد المذكورة .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٢٨ وعملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٨٩ و ٩٣ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أولا: ببراءة المتهم من التهم الأولى والثالثة والخامسة . ثانيا بجبسه مدة سنتين مع الشغل وبإلزامه بفسرمة قدرها جنينان نظير التهمتين الثانية والرابعة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٤ يولييه سنة ١٩٢٨ وقدم حضرات المحامين عنه ثلاثة تقارير بوجوه طعنه الأول في ١٦ منه والثاني في ٢١ منه والثالث في ٢٢ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق وصل المذكرات المقدمة من وكيل الطاعن ومن النيابة العامة والمدولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه ثلاثة تقارير بالأسباب في الميعاد فهو مقبولا شكلا .
وحيث إن الطاعن وجهت عليه خمس تهم برأته المحكمة من ثلاث منها وطأفته على اثنتين هما الثانية والرابعة فهو يطعن في الحكم عن كليهما طالبا نقضه .

أولا — عن التهمة الثانية

حيث إن واقعة هذه التهمة التي عاقب عليها الحكم هي : ” انه في يوم “ ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٧ يشتول مركز بليس بمدينة الشرقية شرع المتهم توفيق “ أفندي يوسف في أخذ رشوة من مبارك الحزين للقيام بعمل من أعمال “ وظيفته بأن طلب منه هو وأخوه جنينا للتصريح بدفن جثة أمين مبارك “ الحزين بدون تصريح عقب موته غرقا . وقد خاب أثر فعله وهو حصوله “ على الرشوة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو امتناع والد المتوفى وأخيه عن دفع “ المبلغ “ . وقد أخذت المحكمة المتهم عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٨٩ و ٩٣ من قانون العقوبات . ولارتباطهما بالتهمة الرابعة (التي سيأتى ذكرها بعد) ارتباطا

لا يقبل التجزئة طبقت المادة ٣٢ ثم رأفت فطبقت المادة ١٧ وحكمت على المتهم بالحبس سنتين مع الشغل وبغرامة قدرها جنيان .

وحيث إن من أوجه النقض فيما يتعلق بهذه التهمة الثانية ما يتحصل في أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن هذا الذي ثبت هو عبارة عن اقتراح من المتهم على أهل المتوفى بأن يعطوه مبلغا لأداء عمل من أعمال وظيفته هو التصريح بالدفن وأن مثل هذا الاقتراح هو من الأعمال التحضيرية التي لا تكون الشروع .

وحيث إن طرفي الخصومة أفاضا في تقصى أقوال شراح القانون الفرنسى . ولكن بما أن نصوص ذلك القانون بشأن جريمة الرشوة تختلف بعض الاختلاف عن نصوص القانون المصرى فالأولى الاقتصار على نصوص هذا القانون ذاتها وتضهم ما تؤدى إليه في الموضوع الذى تحت النظر .

وحيث إن جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها في المادة ٨٩ تحقق بإحدى صورتين : الأولى قبول الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعمالها . والثانية أخذه عطية أو هبة للغرض المذكور .

وحيث إن النص صريح في أن الركن المادى لهذه الجريمة هو قبول الموظف الوعد في الصورة الأولى أو أخذه العطية في الصورة الثانية . فتنفيذ الجريمة إنما يكون بإيقاع ذلك القبول أو هذا الأخذ . ففى كل من القبول أو الأخذ ينحصر إذا مبدأ التنفيذ ونهايته . ويترب على ذلك نتيجة منطقية حتمية هي أن الوعد أو الإعطاء من جانب الراشئ مهما يكونا محزمين واقعا جانبيهما تحت طائلة العقاب فإن كليهما بالنسبة لجريمة الموظف عمل تحضيرى يمتد لحيثهما سابقين على مبدأ تنفيذ هذه الجريمة . وإذا كان الوعد ذاته أو الإعطاء ذاته هما من الأعمال التحضيرية لجريمة ارتشاء الموظف فإن الاستبعاد أو الاستعطاء الحاصلين لذى

الحاجة من جانب الموظف هما بالبداهة أشد من الوعد أو الإعطاء تغفلا في باب التحضيرات من قبل أنهما أسبق زما منهما من مبدأ التنفيذ .

وحيث إن الواقعة التي أثبتتها الحكم وعاقب عليها ليست إلا استعطاء خاب لم يتبعه عطاء ولا أخذ . فالتقانون الجنائي لا يعدها بالنسبة للجريمة الارتشاء سوى عمل تحضيرى أولى بعيد بكثير عن دائرة الشروع فيها . وما دام الفصل في الطعن الحالي لا يتوقف على البحث فيما إذا كان لجريمة ارتشاء الموظف شروع بالمعنى القانونى أم لا فلا محل للنقوض في هذا البحث الذى أفاض فيه الطرفان .

ولكن من حيث إنه إذا كانت تلك الواقعة التي أثبتتها الحكم لا عقاب عليها كشروع في ارتشاء فمن المتعين البحث فيما أشارت إليه النيابة العامة من إمكان اعتبارها شروعا في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود مما يعاقب عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٨٣) من قانون العقوبات .

وحيث إن أركان هذه الجريمة هي : (١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر، و (٢) أن يكون هذا الحصول بغير حق، و (٣) أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه . ففى وقع كل هذا تمت الجريمة . وهى من جرائم القصد ويكفى لتوفر ركن القصد الجنائي فيها أن يكون الجاني عند ارتكاب الفعل عالما أنه مقبل على اغتصاب مال أو منافع لا حق له فيه . وبما أن التهديد ركن من أركانها المادية فإذا حصل هذا التهديد للفرض المتقدم والمتهم مضطلع بنية الإجرام لكن حال دون وصوله إلى مبتغاه أمر خارج عن إرادته فهناك يكون فعله شروعا قانونيا معاقبا عليه بالفقرة الثانية من تلك المادة .

وحيث إن مما أثبتته الحكم ما يأتى حرفيا : "من حيث إنه لا نزاع في أن " المتوفى مات غرقا . ومن حيث إنه بالرغم من أن الوفاة حصلت عصر يومها كما " يؤخذ من شهادة الشيخ عبد الرحمن الإترى شاهد قى المتهم نفسه وبالرغم من " المساعى التي بذلت لدفنه وبالرغم من قرب محل الدكتور المتهم لمحل الوفاة باتت "

” الخشة بدون ترخيص بالدفن لثاني يوم ظهرها تقريبا . ومن حيث إن هذا الشاهد “
 ” (شاهد نفى المتهم) شعر نفسه كما يؤخذ من أقواله في التحقيقات بصعوبة “
 ” الحال بالنسبة لأهل المتوفى إذ بعد أن توجه للحكيم الرسول تلوا الرسول للحصول على “
 ” الترخيص لم يحضروا عاد الرسل معللين — على ما سمع منهم الشاهد الأخير — بطلب “
 ” الحكيم المبلغ اضطر هو نفسه إلى التوجه للحكيم فقابله في الطريق وعاد معه “
 ” إلى البلد . وحيث إنه وإن كان هذا الشاهد قَرَّرَ بالتحقيق وأمام المحكمة “
 ” أنه لم يسمع شخصا من المتهم طلبه لتقود إلا أنه أضاف لأقواله في التحقيقات “
 ” أنه سمع من الرسل ما سبق ذكره من جهة طلب الحكيم المبلغ وزاد بأنه سمع “
 ” من الأهالي أنه كان يطلب من أهل المتوفى ما تدفعه إليه النيابة عادة في عملية “
 ” التشريح ليمنع عن عملها . ومن حيث إنه من البديهي أنه لا يسمع الشاهد “
 ” مباشرة طلب التقديرة وهو من موظفي الحكومة الكبار كما يعرفه المتهم والذي “
 ” لا يحسر أن يطلب أمامه المتهم ما يحسر على طلبه أمام غيره . ومن حيث إن “
 ” أقواله هذه على ما فيها جاءت مؤيدة لأقوال محمد محمد الحزین وإبراهيم أحمد “
 ” أبو العيش وعلى عويشة وحسن محمد الحزین الذين شهدوا شهادة مؤداها أن “
 ” المتهم رفض الترخيص بدفن جثة أمين مبارك قبل تشريحها إلا إذا حصل على “
 ” تقود “ .

وحيث إنه يؤخذ من هذا الذي أثبتته الحكم أن المتهم رفض الترخيص بدفن
 جثة أمين مبارك قبل تشريحها إلا إذا حصل على تقود هو يعلم أنه لا حق له فيها .
 وحيث إن أشد ما يطير له قلب القروى المصرى فزط أن يرى له ميتا تمتد
 إلى جثته بحق أو بغير حق سكنين المشرح . فمن نكد الدنيا عليه أن يبنى بطبيب
 لا يبالي بإعاطته وتمزيق قلبه بل يتنزه فرصة موقفه المفضح والميت في الدارين
 يديه جثة هامدة موفية على التعفن والتفن ثم ينكبه في هذا البؤس فيلقى إليه أنه لن
 يصرح بدفنها قبل تقطيعها ما لم تدفع له فدية تحفظ بها كرامة الميت وتهون بها
 المصيبة على ذويه .

وحيث إنه دون فعل هذا المتهم في مثل هذا الموقف ما يكفي لتكوين ركن التهديد المشار إليه بالمادة ٢٨٣ عقوبات .

وحيث إن فعل المتهم قد خاب أثره لانتضاح الأمر من جهة كما يستفاد ضمنا من رواية الحكم ومن جهة أخرى لامتناع أهل المتوفى عن الدفع . ولذلك تكون أركان الشروع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة المذكورة متوافرة ويتعين معاملة الطاعن بها بدل المواد ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٩ و ٩٣ التي عاملته بها محكمة الجنايات .

وحيث إنه وإن كان التصريح بالدفن في مثل حالة ذلك الفريق لا يكون غالبا إلا برأى النيابة العمومية التي قد تصرح به بلا تشريع وقد لا تصرح إلا بعد التشريع كما يؤخذ من المادة ١٧ من قانون المواليد والوفيات نمرة ٢٣ سنة ١٩١٢ وفي هذا ما قد يؤذن بأن فعلة المتهم هي من قبيل الشروع في النصب . إذ التصريح بالدفن بلا تشريع ليس في يده . إلا أنه متى لوحظ أن للطبيب دخلا عظيما في تصرف النيابة العمومية من جهة الأمر بالتشريع وعدمه لأنه يكفي أن يقول للنسابة إنه يشبه في كون الوفاة لم تحصل من مجزء الفرق حتى تأمر بالتشريع — متى لوحظ ذلك علم أن المادة في مثل هذه الصورة أقرب الى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٣ منها إلى جريمة النصب .

وحيث إن باقي أوجه الطعن فيما يتعلق بهذه التهمة بعرضه خاص بالإجراءات السابقة على رفع الدعوى وقد فات وقته وهو مع ذلك غير مهم وبعضه موضوعي مردود بمثل ما سيذكر بشأن التهمة الآتية فهو متعين الرفض .

ثانيا — عن التهمة الرابعة

حيث إن أركان الجريمة (تزوير الطاعن شهادة بمرض متهم معدة لتقديمها للمحكمة بقصد تأجيل الدعوى) مبينة في الحكم بيانا واضحاً . وقد أوردت المحكمة ما قام على ثبوتها من الأدلة فكل ما ورد بأوجه الطعن خاصا بعدم بيات الواقعة أو بالمتناقشة في قيمة الأدلة أو بقصور أسباب الحكم وما شاكل ذلك فلا محل

للأخذ به . وكذلك لا عمل للأخذ بما يقوله الطاعن من أن تزوير مثل تلك الشهادة لا عقاب عليه إلا اذا كان المزور موظفا من وظيفته إعطاؤها — لا عمل لذلك لأن نص القانون عام يشمل كل طبيب أو جراح إطلاقا بدون قيد . ولا مساع للتعقيد حيث لا يقيد القانون ولا يفترق .

وكذلك يكفي أن تكون الشهادة معيّنة لأن تقدم لإحدى المحاكم ولو لتعزيز طلب تأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها . لأن تأجيل القضايا لسبب ظاهره شرعى وباطنه تدليسى فيه إضرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التي تقتضى سرعة إجراء العدل بين الناس وعدم التمهّل فيه إلا لأسباب شرعية ظاهرة وباطنة وذلك على خلاف ما يقوله الطاعن من أن التأجيل يطلبه المحامى لأى سبب ويمنحه القاضى لأى سبب وأنه على كل حال لا يتعلق بحق أحد ولا يضر أحدا .

وحيث إن محكمة الجنايات اعتبرت الجريمتين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة فعاملت المتهم بالمادة ٣٢ عقوبات ثم رأفت به فعاملته بالمادة ١٧ ، وهذه المحكمة ترى أنه مع مراعاة الارتباط والرافة المذكورين ومع اعتبار الوصف الذى وصفت به أفعال التهمة تكون المواد المتعين تطبيقها هى ٢٨٣ فقرة ثانية ثم ١٨٩ و ١٩٠ و ٩٣ ثم ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . وترى لذلك أن يكون العقاب على الجريمتين سنة ونصفا حبسا مع الشغل وغرامة جنيتين مصريين بدل العقوبة المحكوم بها وهى سنتان حبسا مع الشغل وغرامة جنيتين .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وموضوعا ثم أولا : اعتبار ما وقع من التهم فى مسألة مبارك الحزين شروعا فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود لا شروعا فى رشوة . وثانيا : تعديل العقوبة عن الجريمتين وجعلها ثمانية عشر شهرا حبسا مع الشغل وغرامة جنيتان مصريان .

(٨٨)

القضية رقم ٨٩ سنة ٤٦ قضائية .

تهمنا جنائية وجنحة . فصلها . استنهاد المحكمة بمن كانوا متهمين بالجنحة . لا بطلان .
(المادة ٤٦ تشكل محاكم الجنايات)

إذا قدمت لمحكمة الجنايات دعوى مشتملة على جنحة وجناتية ففصلت الجنحة واقتصرت على نظر الجناتية ثم استدعت بعض من كانوا متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فإن سماعها لشهاداتهم لا يفسد إجراءات المحاكمة ولا يبطل الحكم . لأن المحكمة إذ فصلت الجنحة عن الجناتية صارت الجناتية وحدها هي المنظورة أمامها وكان لها تحقيقها بكل طرق الاستدلال . ومن هذه الطرق الاستنهاد بمن كانوا متهمين بالجنحة وهي وحدها بسلطة قاضي الموضوع صاحبة الحق في تقدير هذه الشهادة بما تستحق فتعتمدها أو لا تعتمدها بحسب ما يصل إليه اجتهداها في تقصى أدلة الثبوت وتكوين عقيدتها .

(٨٩)

القضية رقم ١٠٤ سنة ٤٦ قضائية .

(١) طيب شرعى . رفض طلب استدعائه مع بيان السبب . لا عيب .

(ب) واقعة . خطأ المحكمة في بيانها . الواقعة الملائمة لا تأثير لها على الوقائع الأخرى المكثرة لأركان الجريمة المثبتة في الحكم . لا بطلان .

(الماد ١٤٩ تحقيق)

١ — محكمة الموضوع في حل من رفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى مع بيان السبب .

٢ — إذا أخطأت محكمة الموضوع في بيان واقعة لا أثر لها في الورقة الرسمية التي تنقل عنها وكانت هذه الواقعة الملائمة خارجة عن الوقائع اللازم ثبوتها لتحقيق

الجرمة فإن هذا الخطأ لا يبطل حكمها ما دامت الوقائع الأخرى المكونة لأركان الجريمة مثبتة في الحكم إثباتاً صحيحاً^(١).

(٩٠)

القضية رقم ١٢٣ سنة ٤٦ قضائية .

المسئولية الجنائية . علاقة السببية بين عمل المتهم والنتيجة التي ترتب عن هذا العمل بصرف النظر عن المدة الزمانية التي تمضي بينهما .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

مضي زمن بين الحادثة والوفاة لا يزحزح المسئولية الجنائية عن متهم متى ثبت أن وفاة المحنى عليه كانت نتيجة الإصابة الواقعة منه^(٢).

(٩١)

القضية رقم ١٢٧ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات الحكم على فروض ووقائع لا أساس لها من الواقع يبطئه .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

إذا جاز للحكمة أن تبني رأيها في الدعوى على الوقائع والظروف التابعة فإنه لا يجوز لها أن تبني الحكم في نقطته الجوهرية الحساسة على وقائع تفرضها تابعة

(١) اتهم شخص بتهنك عرض فاة وذكرت المحكمة في حكمها عليه أن الكشف الطبي دل على نكارة المحنى عليها نأثرت نوعاً من فعل المتهم مع أن الثابت بهذا الكشف هو سلامة غشاء البكارة . وحكمة القضاة قالت إن هذا الخلاف لا يبطل الحكم إذ أن جريمة المتهم هي تهنك عرض فاة لا التأثير على غشاء بكارتها . ولأن الحكم كان أغفل ذكر هذه العبارة لما كان في ذلك مناس أركان الجريمة التي وجهت على المتهم ولا بأدلة ثبوتها التي يثبتها المحكمة ولا باستحقاقه للعقاب الذي عوقب به عليها .

(٢) راجع جارشون مواد ٣٠٩ الى ٣١١ تبعة ٩٧

(٣) واقعة هذه القضية أن شخصاً اتهم مع آخرين بقتل شخص عمداً مع سبق الإصرار والترصد وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فظن على هذا الحكم بأنه قد أتى بأسباب مجلبة لمهمة لم يتضح منها مأخذ لأدلة مما يجعله كأنه غير مسبب متيناً إبطاله . وتبين أن الثابت في هذا الحكم هو أن المتهم خفي به خص =

فرضا من عند نفسها . بل كل حكم يبنى في جوهره على مثل هذه القروض التي لا أساس لها من الواقع لا شك أنه حكم باطل لمخالفته للبادئ القانونية الأساسية الخاصة بالإثبات .

(٩٢)

القضية رقم ١٣٢ سنة ٤٦ قضائية .

طاعان . - عدم قبول طعن أحدهما شكلا . متى يستفيد من طعن الآخر ؟

(المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات)

إذا توفي طاعن وانقضت بذلك الدعوى العمومية قبله فلا يجوز لآخر لم يقدم أسبابا لطعنه أن يستفيد من طعن هذا المتوفى . لأن استفادة طاعن من طعن غيره لا تكون إلا إذا قررت محكمة النقض قبول ذلك الطعن موضوعا . إذ تتطلب العدالة عندئذ أن لا تجزأ الدعوى لعب في شكل أحد الطعنين فتحرم صاحبه — ومركزه في الدعوى هو نفس مركز الطاعن الذي صح شكل طعنه — من نوال قسطه من تمحيص الدعوى على الوجه الصحيح .

== فوق مساكن العزة يأوى اليه ليلا لحراسها فالحكمة تقول انه لسبب ذكره صمم على قتل غريمه فابتدع عن الخس قتيلا الى أن صار محاذيا له وصوب من فوق السطح البيار الناري وأطلقه عليه فأخطأ المرمى وأحاط القتيل الذي كان جالسا بجواره — قالت المحكمة ذلك في حين أن الشهود الذين سمعهم لم يقل أحد منهم شيئا مما قاله هي بل بالعكس قرروا جميعا ومنهم غريم المتهم أنهم لا يعرفون من الذى أطلق البيار . ولما كان المتهم خفيرا يحمل بتدقيق من الأسلحة المبرية والمجنى عليه انما قتل بيار مقذوف من بتدقيق من نوع آخر فالمحكمة قالت في هذه النقطة الهامة ان الخفير لا بد أن يكون اشترك مع آخرون لم يتد التحقيق الى اظهارهم كانوا كامين في الخس فاستعان بهم على فعله بأن أخذ من أحدهم سلاحه الذى استعمله في ارتكابه الجريمة ليدرا الشبهة عن نفسه . وكل ما أورده المحكمة من ذلك لم يشهد به ولا واحد عن سمعهم وإنما هي فروض وتخمينات افترضها من عند نفسها . ولذلك ألغت محكمة النقض هذا الحكم .

(٩٣)

القضية رقم ١٣٤ سنة ٤٦ قضائية .

المدعى المدنى . ضرورة بيان صفة وعلاقته بالمجننى عليه والضرر الذى لحقه .
(المادة ١٤٩ تحقيق جنايات)

إذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض للمدعى بالحق المدنى ولم تدين لا بالحكم ولا بحضور الجلسة صفة هؤلاء المدعى ولا علاقته بالمجننى عليه ولا الضرر الذى أصابهم من الجريمة فإن حكمها يكون باطلا واجبا نقضه لتجوده عن الأسباب التى اقتضته .

(٩٤)

القضية رقم ٢٦٣ سنة ٤٦ قضائية .

تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . عدم قبوله شكلا .
(المادة ٢٣١ تحقيق جنايات)
الطاعن الذى لم يقرر بطعنه فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى لا يقبل طعنه شكلا حتى ولو قدم أسباب طعنه فى الميعاد .

(٩٥)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٦ قضائية .

عاهة مستديمة . حدوثها من ضربة واحدة . مجرد حصول الضرب من آخر عقب الضرب الحاصل من الأول . لا يكفى لاثبات الاتفاق .
(المادتان ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات)

إذا ضرب رجل رجلا فأحدث به عاهة مستديمة ثم جاء آخر وضرب المجنى عليه أيضا فلا يكون مجرد الضرب الحاصل من الجانى الثانى عقب الضرب الحاصل من الأول دليلا على أنه متفق مع الجانى الأول ومساعد له إلا إذا ثبت ذلك للحكمة بطريقة قاطعة .

فإذا لم يثبت ذلك كان ما حصل من الجانى الثانى ضرا با بسيطا يدخل تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ عقوبات .

(٩٦)

القضية رقم ٢٧١ سنة ٤٦ قضائية (طعن النيابة العمومية في قرار حضرة قاضي الإحالة ضد عباس محمد عبد الكريم وضوى أبو زيد عيد) .

الطعن بطريق النقض . قرارات قاضي الإحالة أو غرفة المشورة . شكل الطعن فيها من النائب العمومي حسب المادة ١٣ تشكيل وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

(المواد ١٣ تشكيل محاكم الجنايات و ٤ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ و ٢٣١ تحقيق جنائيات)

طعن النائب العمومي في الأمر الصادر من قاضي الإحالة طبقا لأوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقا للمادة الرابعة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص يجعل بعض الجنايات جنحا هو كالطعن الحاصل طبقا لأوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يجب أن يقر به في قلم الكتاب في الميعاد المحدد وأن تقدم الأسباب المبني هو عليها إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد أيضا . فإذا لم يحصل كذلك كان غير صحيح ^(١) .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة المتهمين المذكورين بأنهما في ليلة ١١ يولييه سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٣ محرم سنة ١٣٤٧ بناحية دير الجنادلة سرقا ذرة لمهران عبس العال بطريق الإكراه الواقع عليه بأن ضربه أولها بشومة على رأسه فأحدث به الجروح الميينة بالكشف الطبي .

وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢٧١ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أصدر حضرة قاضي الإحالة قرارا باعتبار الحادثة جنحة منطبقة على الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٧٤ من قانون

(١) صدر حكم آخر في القضية رقم ٢٦٧ سنة ٤٦ قضائية في هذا المعنى بالجلسة عينها .

العقوبات بالنسبة للتهمين الاثنين وبالمادة ٣٠٦ منه بالنسبة للتهم الأول أيضا وإعادة القضية لقلم النائب العمومي لإجراء شؤونه فيها، مع الإفراج عن المتهم الأول إذا دفع كفالة مالية قدرها خمسة جنيهات مصرية .

وبتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ رفع حضرة رئيس نيابة أسبوط مذكرة لسعادة النائب العمومي تضمنت أسباب طعنه على هذا القرار فأعاد سعادته الأوراق إليه بخطاب مؤرخ في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ووكله فيه بالطعن على هذا القرار بطريق النقض والإبرام للأسباب الواردة بالملذكرة المذكورة .

وبتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ قرر حضرة رئيس نيابة أسبوط أمام قلم كتاب المحكمة بالطعن في هذا القرار بطريق النقض والإبرام ولم يقدم أسبابا جديدة لهذا الطعن اكتفاء بالملذكرة السابق رفعها منه لسعادة النائب العمومي والتي لم يكن عليها إشارة من قلم الكتاب بإثبات تاريخ تقديمها إليه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن رئيس النيابة قرر بقلم الكتاب في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بصفته ويكلا عن النائب العمومي بأنه يطعن بطريق النقض في قرار قاضي الإحالة الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨، وهذا التقرير وإن كان حاصلا في الميعاد القانوني إلا أن الورقة التي تتضمن أسباب الطعن لم يثبت تقديمها في هذا الميعاد لقلم الكتاب كما أنها ليست موقعا عليها لامن النائب العمومي ولا من وكيل عنه . بل الموقع عليها هو رئيس النيابة بصفته هذه فقط .

وحيث إن النيابة تقول في مرافعتها (أولا) : إن شكل الطعن مستوف بحسب الأوضاع المقررة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لأن الملذكرة التي تتضمن بيان أسباب الطعن محررة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وثابت من المحاطبات الرسمية وجودها بأوراق القضية لأنها هي التي اتبني عليها تكليف رئيس النيابة

بالتقرير بالظن بقلم الكاتب بالنيابة عن النائب العمومي . فالأسباب مبنية إذن في الميعاد كما توجبها المادة ٢٣١ ، وكون النائب العمومي أجاز لرئيس النيابة التقرير بالظن بناءً على الأسباب الواردة في هذه المذكرة فيد أن النائب اتخذ هذه المذكرة كأنها من وضعه فيكون كأنه هو نفسه الذي وقع عليها . وثانياً : أنه بقرض أن شكل الظن غير مستوف بحسب الأوضاع المبنية بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فإنه مستوف بحسب الأوضاع المبنية بالمادة ١٣ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ انخلص بتشكيل محاكم الجنايات والتي بمقتضاها حصل هذا الظن فإن هذه المادة لا تقتضى من الأوضاع سوى التقرير بالظن بقلم الكاتب . وهذا حاصل

وحيث إنه يتعين البحث فيما إذا كان هذا الظن صحيح الشكل سواء بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أو بحسب أوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(١) عن شكل الظن بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات .

حيث إن هذه المادة تقضى بأن رافع النقض يلزمه بيان أسبابه في الميعاد أيضاً وإلا سقط الحق فيه . فبيان الأسباب في الميعاد هو إذن من الإجراءات الشكلية التي يترتب على عدم مراعاتها نتيجة قانونية مقررة هي سقوط الحق في الظن . والشأن فيه كالشأن في جميع الإجراءات الشكلية التي من هذا القبيل كالمعارضة والاستئناف في المواد الجنائية وكالتقرير بالظن بطريق النقض نفسه . وما دام الأمر كذلك كان من المحتوم أن توجد جهة عامة من توابع القضاء خارجة عن طرفي الخصومة هي التي تثبت حصول هذا البيان في الميعاد أو عدم حصوله ويكون قولها هو الجهة التي يقبلها القضاء في حق الطرفين .

وحيث إن هذا الفهم المبني على الصيغة الواردة بنسخة القانون العربية يؤكده ما ورد بالنسخة الفرنسية التي نصها يقضى بأن رافع الظن " يلزمه تقديم أسبابه "

”فى الميعاد وإلا سقط الحق فيه“ إذ تقديم الأسباب يقتضى بداهة وجود جهة تقدم إليها تلك الأسباب . وتلك الجهة لا يمكن بالضرورة إلا أن تكون من توابع القضاء . وظاهر أن النسخة العربية لم تستعمل اللفظ الدال بحقيقة وضعه على المعنى المراد ، بل اكتفت عنه باللفظ الدال على هذا المعنى باقتضائه لأن بيان الأسباب يقتضى فعلا تقديمها حتى يصح القول بأنها مينة .

وحيث إنه ما دام لا بد من وجود جهة من توابع القضاء هى التى تثبت بيان الأسباب فى الميعاد أو تقديم تلك الأسباب فى الميعاد فلا شك أن هذه الجهة إنما هى قلم الكتاب الذى هو تابع للقضاء والذى وظيفته أن يستلم ويثبت كل ما يقدم للقضاء من التقارير والأوراق . على أن سياق المادة ٢٣١ نفسه يكاد يكون صريحا فى ذلك . لأن بيان الأسباب وتقديمها فى الميعاد هو جزء من الإجراء الكلى الموجب لقبول شكل الطعن . فإذا كان صدر الفقرة الأولى من المادة أوجب أن يكون الجزء الأول من هذا الإجراء وهو التقرير بالطعن حاصلا بقلم الكتاب فإن عجزها الذى أوجب أن يكون الجزء الثانى وهو بيان الأسباب أو تقديم الأسباب حاصلا فى الميعاد أيضا اذا كان قد سكت عن تكرير عبارة ”قلم الكتاب“ — مع أن المقام يستدعى حتما بيان الجهة التى تقدم لها الأسباب وإلا كان التشريع أتر — نقول إذا كان قد سكت فإن سكوته إنما هو من باب الاكتفاء بذكر هذه العبارة مرة أولى والاستغناء بذلك عن ذكرها مرة ثانية .

وحيث إنه لذلك يتعين القول بأن بيان الأسباب لا بد أن يحصل من ذى الصفة فى ورقة تقدم فى الميعاد لقلم الكتاب وتودع به لإبداء منبوتا تاريخه بتوقيع عامل ذلك القلم عليها هى ذاتها . وغاية ما يسهل هذا المقام هو أن تقديم ورقة الأسباب كما يكون لقلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه يصح أن يكون أيضا لقلم كتاب محكمة النقض . وذلك لعدم تحميم المادة تحميا صريحا بوجوب أن يكون البيان لقلم الكتاب الذى يحصل فيه التقرير بالطعن .

وحيث إنه لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على أن الطاعن قدم لقلب كتاب أى المحكمين تقريراً بأسباب الطعن في الميعاد فيكون هذا الطعن إذن غير مقبول شكلاً . ولا يحدى الاحتجاج بأن بين أوراق القضية مذكرة ببيان تلك الأسباب محزنة من رئيس النيابة مثبتاً وجودها من قبل التقرير بالطعن إذ :

(أولاً) هذه المذكرة هي ورقة منفصلة لا توقيع عليها إلا لرئيس النيابة الذى لا حق له في الطعن . ولإفروع ضده الطعن . - حتى لو كانت موقفاً عليها من النائب العمومى شخصياً أو من وكيل عنه - أن يدعى أنها ليست هي بذاتها التى كانت أثناء الميعاد أساساً باعثاً على الطعن .

(ثانياً) أنه بفرض كون هذه الورقة كانت موقفاً عليها من النائب العمومى نفسه أو من وكيل عنه وكان وجودها بذاتها ثابتاً من قبل تاريخ التقرير بالطعن فإن ثبوت التاريخ وحده لا حجة فيه على الخصم ولا على النظام العام، وإلا ساع لكل من أراد الطعن بالنقض أن يكتب الأسباب في ورقة ويثبت تاريخها في الميعاد بأى جهة من جهات إثبات التاريخ ويمسكها لديه ثم يقدمها لمحكمة النقض يوم نظر القضية . وهذا ما لا يستطيع القول به .

(ب) عن شكل الطعن بحسب أوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

تقول النيابة العمومية إنه حتى مع التسليم بأن الطعن الذى نحن بصددده ليس مستوفياً للأوضاع الشكلية الواردة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فإنه نام الشكل صحيحه بحسب نص المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الخاصة بالطعون التى تحصل في القرارات الصادرة من قضاء الإحالة . إذ هذه المادة تنص على أن الطعن يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً ولم توجب شفع هذا التقرير ببيان الأسباب في الميعاد كما أوجبه المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . ثم تقول إن مما يعزز رأيها :

(أولاً) أن قانون تشكيل محاكم الجنايات نفسه لما أراد التذكير بقابلية أحكام محاكم الجنايات للطعن فيها بطريق النقض والإبرام قد نص في المادة ٥٢ منه على ذلك مقترراً أن هذا الطعن يكون طبقاً للواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ ، فلو كان هذا القانون يريد أن يسوّى في مسألة شكل الطعن بين الأحكام وبين قرارات قاضي الإحالة لما كان عليه سوى أن ينص في المادة ١٣ على أن الطعن يكون بالطرق المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . وعدم نصه على ذلك يدل على صحة نظريتها .

(ثانياً) أن المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص يجعل بعض الجنايات جنحاً بعد أن حوّلت للنائب العام حق الطعن بطريق النقض والإبرام في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً لذلك القانون نصت في فقرتها الثانية على أن هذا الطعن يكون بالأوضاع وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٣ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ (قانون تشكيل محاكم الجنايات) . فإحالتها على المادة ١٣ المذكورة وعدم إحالتها على المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يستفاد منه أن الأوضاع الشكلية الواردة بالمادة ١٣ هي أوضاع قائمة بذاتها إن اشتركت مع أوضاع المادة ٢٣١ في التقرير بالطعن وفي الميعاد فإنها لا تشترك معها في تقديم الأسباب في الميعاد .

وحيث إن هذا الاعتراض من جانب النيابة العمومية وإن كانت له وجاهة غير أنها ليست إلا وجاهة ظاهرية . والحق أن القانون لا يقرها عليه .

(أولاً) لأن الطعن بطريق النقض هو دائماً طعن استثنائي لا يجوز حصوله سواء بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات أو بمقتضى المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أو المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إلا لمخالفات قانونية . فالأصل الذي يمكن التسليم به هو أن تقرير الطعن نفسه يجب أن يبين فيه الطاعن الأسباب القانونية التي من أجلها هو يطعن في الحكم

أو في القرار سواء أكان هذا البيان بطريق الإيلاء لكاتب المحكمة أم كان بطريق وضع الأسباب بورقة يقدّمها للكاتب عند التقرير بالظعن لتكون جزءا منه متما له . هذا هو الأصل المعقول تشريعا أنه هو الواجب أن يكون . وقد جرى الشارع عليه عند تعديله المادة ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بطريقة استئناف أحكام المخالفات إذ أوجب صراحة أن تقرير الاستئناف يجب أن يشتمل على بيان الأسباب التي بنى عليها الاستئناف وإلا كان العمل لا غيا . غير أن هذا الأصل وإن كان هو المتعين الاتباع إلا أن الضرورة قضت على الشارع أن يحيد عنه فيما يتعلق بالظعن بطريق النقض في الأحكام فسمح ضمنا للطاعتين فيها بأن يكون التقرير بالظعن غير شامل سوى إظهار الرغبة في الظعن وبأن بيان الأسباب يكون في فرصة أخرى . والضرورة الملجئة لهذه الإباحة الواردة على خلاف الأصل هي أن كلفة الطاعتين هم عادة من المحكوم عليهم الذين لا يعلمون القانون إلا حكما لا حقيقة فهم مضطرون إلى اللجوء لرجال القانون الذين يعرفونه حقيقة لا حكما فقط والذين في استطاعتهم وحدهم أن يعرفوا أوجه المخالفات القانونية التي تعيب الأحكام . ولما كان الطرفان يتمتعن اجتماعهما معا وكان ذوو الشأن والصفة في الظعن هم المحكوم عليهم نخشية من فوات الميعاد أباح الشارع ضمنا أن يحصل إظهار الرغبة في الظعن على حدة وبيان الأسباب في فرصة أخرى على حدة أيضا .

ومهما يكن في هذه الإباحة من شغل قلم الكاتب والنيابة العمومية ومحكمة النقض بطعون تعمل جزاءا بلا أسباب إلا أن الشارع اضطر لتحمل هذه المشغولية لليلة المتقدمة . ومع ذلك فإنه لم يغط المصلحة العامة حقها بل أوجب أن يكون بيان الأسباب في الميعاد المقرر لإظهار الرغبة في الظعن . اذا علم ذلك علم أولا أن الأصل يقضى على رجال النيابة العمومية — وهم من رجال القانون — بأن لا يقدموا طعنا إلا وهو مقترن في لحظة تقديمه ببيان الأسباب سواء في ذلك الطعون التي يعملها أعضاء النيابة في الأحكام بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات والطعون التي يعملها النائب العمومي شخصيا بمقتضى المادة ١٣ من قانون

تشكيل محاكم الجنابات أو المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وثانياً أن النيابة العمومية اذا كانت تنفع بالإباحة التي أباحها الشارع بخصوص بيان أسباب الطعن في الأحكام لأن نص المادة ٢٢٩ عام يشملها هي وغيرها ممن لم حق الطعن فإنه لا وجه لانتفاعها بهذه الإباحة فيما يتعلق بالطعون التي تحصل من النائب العمومي نفسه في قرارات قضاء الإحالة وغرف المشورة لعدم النص على ذلك في المادتين ١٣ و ٤ من القانونين السالفي الذكر، وثالثاً أن ما جرت به عادة القضاء من اعتبار طعن النائب العمومي في القرارات المذكورة صحيحاً شكلاً في صورة ما إذا لم يبين الأسباب في نفس تقريره بالطعن بل بينها في وقت آخر داخل في حدود الثمانية عشر يوماً المقررة للطعن إنما أساسه التساهل القضائي المأخوذ فيه بطريق القياس على الطرق المقررة للطعن في الأحكام . وهو قياس لا ضرر فيه ما دام كل الميعاد ظرفاً جازئاً فيه الطعن وما دام تقديم الأسباب لم يخرج عن هذا الميعاد .

(ثانياً) لأن الأخذ بنظرية النيابة يترتب عليه أن تصبح المواعيد التي قررها القانون لمصلحة المتهمين والنظام العام لقوا إذ يسوغ للنائب العمومي يجتزأ ما يصدر قرار من قاضي إحالة أو من غرفة مشورة أن يقرر في قلم الكتاب بالطعن فيه ثم يأخذ في دراسته ليتبين إن كان موافقاً للقانون أم لا ويستمر في هذه الدراسة ما شاء من الزمن الذي لا يحده إلا نهاية المدة المقررة لسقوط الدعوى حتى اذا ما عثر على مخالفة للقانون ولو بعد الثمانية عشر يوماً بيضع ستين أمكنه أيضاً أن يمسك عن بيانها وأن يعلن المتهم بالحضور لمحكمة التقض إعلانياً بسيطاً كالمتعاد ثم يأتي الى الجلسة فيفاجئه هو ومحاميه ومحكمة التقض جميعاً بما ظهر له من المخالفات في القرار .

تلك هي النتيجة التي تترتب على عدم بيان أسباب الطعن في الميعاد ويكفي ترتيبها وكونها من أسوأ النتائج لنقول بأن نظرية النيابة لم تكن قط مراداً للشارع .

وحيث إنه يتبين مما تقدم أن الطعن فاسد الشكل سواء بحسب أوضاع المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات أو بحسب أوضاع المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

ولهذا

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا .

(٩٧)

القضية رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ قضائية .

(١) محام . شهادته في دعوى لا تمنعه من المرافعة فيها .

(ب) اعتراف متهم على متهم . حجية هذا الاعتراف وعدم حجيته . مسألة موضوعية تقديرية .

(ج) عقوبة . تقديرها موضوعي .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(٤) حكم . عدم فصله في الدعوى المدنية . طعن المتهم بذلك . لا يجوز .

(٥) حكم . تأجيل النظر به لأكثر من المدة المقررة . لا بطلان .

(المواد ١٥١ تحقيق و ٤٨ و ٥١ شكز)

١ — شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمنعه من المرافعة فيها .

٢ — ما اشتهر من أن اعتراف متهم على آخر في حد ذاته لا يصح أن يكون دليلا عليه ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها . لأن حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بمحنة متروكة لرأى قاضي الموضوع وحده ، فله أن يأخذ باعتراف متهم ضد متهم آخر اذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده إذا لم يثق بصحته .

٣ — تقدير العقوبة داخل في سلطة قاضي الموضوع وحده . ولا مراقبة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

٤ — لا يقبل من المتهم الذي صدر عليه حكم بالعقوبة أن يطعن فيه بعدم فصله في الدعوى المدنية إذ لا مصلحة جدية له في ذلك .

٥ — المادتان ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نصتا على وجوب الشروع في المداولة فورا بعد إقفال باب المرافعة وعلى التعلق بالحكم في نفس

الجلسة أو التي تليها إلا أنها لم تنص على البطان في حالة عدم مراعاة ما قضنا به .
وإذا فتأجيل النطق بالحكم إلى أكثر من المدة المقررة في المادة ٥١ لا يطل الحكم
لأن القاضي قد يضطر للتأجيل لزيادة البحث عن الحقيقة .

(٩٨)

القضية رقم ٢٨١ سنة ٤٦ قضائية (طعن أحمد أحمد توني ضد النيابة العامة) .

سبق الإصرار . عدم قيام نية القتل إلا وقت مغادرة الجريمة . لا يعتبر سبق إصرار .
(المادة ١٩٥ ع)

إذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد معه بكرا فظن أنه جاء مع خصمه ليساعده
فقتل بكرا هذا فإن سبق إصراره على قتل زيد لا ينصب على قتل بكر وتكون تهمته
بقتل بكر إذا قتل عمدا بدون سبق إصرار .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة هذا الطاعن بأنه في ليلة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ الموافق
١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٤٦ بأراضي ناحية الشيتاب مركز العياط بمديرية الجيزة قتل
هدهود مرسى الحويجي عمدا وذلك بأن ذبحه بآلة حادة مع سبق الإصرار وطلبت
من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٩٤ عقوبات .
وحضرة قاضي الإحالة أصدر قرارا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإحالته إلى محكمة
جنايات مصر لمحاكمته بالمادة المذكورة .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ مارس
سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادة المتقدمة مع تطبيق المادة ١٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة .

فطن عليه الطاعن بطريق النقض والإبرام في يوم صدوره وقدم حضرة المحامي
عنه تقريرا بالأسباب في ١٢ أبريل سنة ١٩٢٨

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن مقبول شكلا .

وحيث فيما يخص الموضوع فإنه يتلاحظ بأنه وإن كانت الوقائع والظروف التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه اليوم يؤخذ منها أن ركن سبق الإصرار كان متوفرا عند المتهم لقتل خصمه محمود أحمد فايد إلا أنه ثابت من نفس هذه الوقائع أنه لم يكن بين المتهم وبين المجنى عليه سبق خصومة أو أى ضغينة وأن المتهم اعتقد فقط وقت أن رأى المجنى عليه مصاحبا لخصمه الحقيقي محمود أحمد فايد أنه جاء لمساعدة هذا الخصم فاستشاط غضبا وعمد في الحال إلى قتله . ومن ذا يرى أنه وإن كان المتهم تعمد في الواقع قتل هدهود موسى المجنى عليه إلا أنه مما لا شك فيه — وذلك واضح من نفس الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه اليوم — أن نية قتل هذا الأخير لم تقع في نفس المتهم إلا في ساعة ارتكاب الجريمة ولا يصح قانونا أن ما كان عند المتهم من سبق الإصرار على قتل محمود أحمد فايد ينصب على هدهود موسى الحويجي المذكور .

وحيث إنه مما توضح يتبين أن ما وقع من المتهم إنما هو قتل عمد بدون سبق إصرار مما تكون عقوبته بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات . وعليه يتعين قبول الطعن الحالي موضوعا والحكم في الدعوى طبقا للقانون على الوجه المتقدم بيانه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع باعتبار أن ما وقع من المتهم هو قتل عمد بدون سبق إصرار مما تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات ومراعاة المادة ١٧ التي طبقها محكمة الجنايات ومعاينة الطاعن بالسجن خمس عشرة سنة

(٩٩)

القضية رقم ٢٨٣ سنة ٤٦ قضائية .

القتل العمد . ادعاء المتهم أن الواقعة قتل خطأ . اختصار الحكم على نفي هذا الادعاء . قضاة .
(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

لا يكفي في إثبات نية القتل العمد أن تنفي المحكمة في حكمها ما يدعيه المتهم من أن الواقعة إنما هي قتل خطأ . بل لا بد أن يتجه الحكم إلى إثبات أن ما اجترحه المتهم كان جريمة قتل عمد وأن نية القتل — لا إحداث جروح — كانت هي رائيته في فعلته . وذلك حتى لا يفسح المجال أيضا للظن بأن الجريمة هي ضرب عمد أفضى إلى موت .

(١٠٠)

القضية رقم ٢٨٧ سنة ٤٦ قضائية .

تعمد القتل هو الركن المعنوي بخاتبة القتل العمد .

(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق جنابات)

إذا لم تكن المحكمة بأن تذكر في حكمها الظروف التي استخلصت منها ثبوت نية القتل لدى المتهمين عند ارتكاب فعلتهم كان حكمها باطلا .

(١٠١)

القضية رقم ٢٨٨ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار . ضرورة إثبات توفره مستقلا عن ركن العمد .

(المادتان ١٤٩ تحقيق جنابات و ١٩٥ عقوبات)

إثبات تعمد القتل عند الجاني لا يكفي لإثبات سبق الإصرار . بل لا بد من التدليل على هذا الظرف الأخير تدليلا واضحا .

(١٠٢)

القضية رقم ٢٩١ سنة ٤٦ قضائية .

حرية الدفاع في طلباته ومرافعاته . حدودها .

(المادة ١٣٦ تحقيق جنائيات)

١ — إن الدفاع إذا كانت له الحرية المطلقة في إبداء ما يريد وطلب ما يريد مما يتعلق بالدعوى إلا أنه متى أتم كلامه وأقفل باب المرافعة فقد استوفى قسطه من الحرية . وليس على المحكمة أن يكون هو قصر أو سها فإن للمرافعات مدى يجب أن تنتهي إليه .

٢ — ليست المحكمة إذن مجبرة بعد إقفال باب المرافعة على البحث في طلب الدفاع توقيع الكشف الطبي على شاهد يدعى الدفاع أنه لا يمكنه أن يرى الحادثة .

(١٠٣)

القضية رقم ٢٩٣ سنة ٤٦ قضائية .

(١) العمد في القتل . معناه . ضرب أفضى الى موت . الفارق بين الجريمتين هونية أقتل .

(المادتان ١٩٨ و ٢٠٠ ع)

(ب) طعن . عدم تقديم أسباب الطعن من أحد المحكوم عليهم . قبول طعن أحدهم موضوعا . استفادة من لم يقدم أسبابا لطلعه .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

١ ... العمد في القتل هو التوجه إليه بإرادة إحداثه . ولا يعدّ القتل عمدا إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه . بل يعتبر الفعل ضربا او جرحا أفضى الى الموت منطبقا على المادة ٢٠٠ عقوبات . فنية القتل هي الفارق الجوهرى بين الجريمتين .

وإذا فليس من القتل العمد أن يكتم شخص نفس آخر بقصد هتك عرضه فيموت . بل تكون الجريمة هتك عرض بالقوة مرتبطة ارتباطا غير متجزئ مع ضرب أفضى الى الموت بغير سبق إصرار .

٢ --- للحكوم عليهم الذين لم يقدموا أسبابا لظعنهم أن يستفيدوا من ظعن أحدهم المقبول شكلا وموضوعا لوحدة المصلحة القائمة على وجوب تطبيق القانون عليهم جميعا تطبيقا صحيحا .

(١٠٤)

القضية رقم ٢٩٦ سنة ٤٦ قضائية .

استجواب المتهم المحضور . هذه .

(المادة ١٣٧ تحقيق جنابات)

المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنابات وإن كانت تقضى بأنه لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك الاستجواب الدقيق المطول الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على المتهم فى القضية ويناقشه فيها مناقشة دقيقة من شأنها أن تترك المتهم وربما استدرجته إلى قول ما ليس من صالحه .

(١٠٥)

القضية رقم ٣٠٧ سنة ٤٦ قضائية .

(١) خير . إغفال طلب تعيينه بدون بيان سبب . إخلال بحق الدفاع .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) يمين كاذبة . العقاب عليها . البيانات الواجب ذكرها .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ٢٦٠ عقوبات)

١ - إذا طلب المتهم تعيين خبير للتحقق من تزوير ورقة أحضج عليه بها وسكت المحكمة عن الإشارة إلى هذا الطلب والفصل فيه فصلا مسبيا فإن حكما يكون باطلا لإخلاله بحق الدفاع . إذ مثل هذا الطلب هو وجه الدفاع الوحيد الذى يستطيع متهم فى مثل هذا الوضع أن يدافع به عن نفسه وربما كان يترتب على اجابته تمييز كلى فى رأى القضاة فى الحكم .

٢ - الحكم الذى يعاقب على حلف اليمين كذبا إذا كان منيها بحيث لا يعرف منه ما هى القضية التى حلفت فيها اليمين الكاذبة ولا من هم خصومها ولا يعرف منه بوضوح ما هى المحكمة التى أدبت أمامها تلك اليمين كان حكما فاسدا .

(١٠٦)

القضية رقم ٣١١ سنة ٤٦ قضائية .

تغيير وصف التهمة من اشتراك الى قتل أصل . عدم تنبيه الدفاع . نقض .

(المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ و تشكيل) .

إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الاشتراك بالاتفاق والمساعدة لمتهم آخر هو الذى قارف الجريمة بإطلاق عيار نارى على القتل وسمعت المحكمة الدعوى على هذا الاعتبار ثم حكمت عليه بالعقوبة معتبرة إياه أنه هو الفاعل الأصل المطلق للعار النارى بنفسه ولم يسبق لها أن نهت الدفاع إلى هذا التغيير فى التهمة كان حكمها باطلا يجب نقضه لمخالفته للواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(١٠٧)

القضية رقم ٣١٥ سنة ٤٦ قضائية (رشيدة بنت على حسن ضد النيابة العمومية وشحاته مصطفى الدفاع مدع مدنى) .

معارضة :

(أ) الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . تسييه .

(ب) غياب المعارض فى أية جلسة . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن صحيح .

(ج) طلب التأجيل . المرض عذر شرعى . تقدير محنته وعدمها موضوعى .

(المواد ١٣٣ و ١٤٩ و ١٦٢ و ٢٣١ تحقيق)

١ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكفى فى تسييه أن يذكر أن المتهم المعارض غاب عن الجلسة .

٢ — يصح الحكم باعتبار المعارضة في الحكم الغيابي كأن لم تكن إذا غاب المعارض في أية جلسة كانت ولو ثبت حضوره في أول جلسة . لأن الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات رتبت هذا الحكم على عدم حضور المعارض إطلاقاً بدون تقييد بالجلسة الأولى أو بما بعدها . أما موطن عدم إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما إذا حضر المعارض في بعض الجلسات وتخلف عن الحضور من بعد فهو أن تكون المرافعة قد حصلت في الجلسة الأولى أو فيما بعدها من الجلسات التي يكون حضر فيها المعارض وقدم ما لديه من الدفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب قاطع . ففي هذه الصورة — ما دام أن الحكم الذي يصدر في الدعوى يكون حضورياً لاستيفاء المتهم دفاعه من قبل — لا يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكلما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة من شأنه أن يكون غيابياً فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متعين ^(١) .

٣ — المرض من الأعذار الشرعية التي تشفع في التخلف عن حضور الجلسة وطلب التأجيل . ولكن تقرير محنته وعدم صحته لا شأن لمحكمة التقضى به . بل هو من اختصاص قاضي الموضوع ، ففي ارتأى فيه رأياً مؤيداً بالدليل كان رأيه نهائياً لا مطلق فيه .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة بأنها في يوم ١٥ صفر سنة ١٣٤١ الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بدمهور ارتكبت تزويراً في ورقة عرفية وهي إيصال بمبلغ ٥٨ جنيناً بواسطة التوقيع عليه بختم مزور مفسوب صدوره من شحاته مصطفى الدقاق ، وأنها أيضاً في المدة ما بين ٥ يونية سنة ١٩٣٣ وأول يونية سنة ١٩٣٦ بمحكمة دمنهور الجزئية الأهلية واسكندرية الابتدائية الأهلية استعملت الإيصال المزور مع علمها بتزويره وذلك بأن قدمته كستند لها في الدعوى المدنية رقم ١٧٢٧

(١) عدلت محكمة التقضى والابرام عن هذا الرأي (انظر حكمها الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٥٣٢ سنة ٧٢ وقد تشرّف موطنه) .

سنة ١٩٢٣ حتى حكم نهائيا برده وبطلانه بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٢٦ . وطلبت عقابها بالمادة (١٨٣) من قانون العقوبات .

ودخل المحيى عليه فى الدعوى مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ ٤١ جنيا قبل الطاعة وآخرين لم يرفعا نقضا .

ومحكمة جنح دمنهور الجزئية الأهلية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادتين ١٨٣ و ٤٨ فقرة ثالثة من قانون العقوبات والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات (أولا) ببراءة الطاعة من تهمة التزوير . (ثانيا) بحبسها ثمانية شهور مع الشغل والنفاذ عن تهمة الاستعمال . (ثالثا) بإلزامها مع آخرين متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٠ جنيا والمصاريف المدنية ومائتى قرش أنعاب حمامة ورفض ما خالف ذلك من الطلبات . فاستأنفته الطاعة فى الميعاد .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية بعد سماعها لموضوع الاستئناف قضت فيه غايبا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف مع إلزامها بالمصاريف المدنية . ولما أن عارضت فى الحكم بلسان وكيلها قضى فيها بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطلعت فيه بطريق النقض والإبرام فى يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة المحامى عنها تقريرا بالأسباب فى ٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه تقرير الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

لتحصل أسباب الطعن الثلاثة فى : (١) أن المحكمة حكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن بدون بيان أسباب لذلك . وهذا غير جائز إلا اذا كانت المتهمه غابت ، أول جلسة تحدت لنظر المعارضة المقدمة منها . أما والقضية تأجلت بطلب

الدفاع عنها فالحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن كان ينبغي تسبيبه وإلا فهو غير صحيح، و(٢) أن غياب المتهمه عن جلسات المعارضة إنما كان بسبب مرضها الذى قدم الدفاع شهادات طبية لإثباته فتخطتها المحكمة وحكت باعتبار المعارضة كأن لم تكن قائلة فى حكمها إنها ترفض التأجيل لأن المتهمه لتلاعب بالقضاء . وقد ناقضت المحكمة نفسها فى ذلك لأنها سبق أن أجلت القضية لمرض المتهمه . وإن هذا من جانب المحكمة فيه إخلال شديد بحقوق الدفاع وتناقض من المحكمة مع نفسها .

وحيث إن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكفى تسبيبه أن تكون المتهمه المعارضة غابت عن الجلسة . وهذا ثابت فى الحكم .

وحيث إن القول بأن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إصداره إلا إذا غاب المعارض عن أول جلسة تحدت لنظر معارضته وكان صدور الحكم فى نفس هذه الجلسة الأولى هو قول ليس صحيحا . فإن نص الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات رتب هذا الحكم على عدم حضور المعارض إطلاقا بدون تقييد بالجلسة الأولى أو بما بعدها . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن المنطق الصحيح يقضى بأن هذا الحكم إن كان واجبا عند عدم حضور المعارض فى أول جلسة فإنه يكون أشد وجوبا عند حضوره فى الجلسة الأولى وتخلفه عن الحضور فى الجلسات التالية . ذلك بأن عدم حضور الجلسة الأولى قد يكون فيه شبهة عدم وصول الإعلان إليه وصولا يقينا . أما حضوره الجلسة الأولى وتخلفه من بعد فتيقن فيه ارتفاع تلك الشبهة .

وحيث إن موطن عدم إمكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فى صورة ما إذا حضر المعارض فى بعض الجلسات وتخلف عن الحضور من بعده وأن تكون المرافعة قد حصلت فى الجلسة الأولى أو فيما بعدها من الجلسات التى يكون حضر فيها ويكون قدم مالدیه من الدفاع ثم تأجلت الدعوى لسبب ما . ففى هذه الصورة — ما دام أن الحكم الذى يصدر فى الدعوى يكون حضوريا لاستيفاء المتهم دفاعه

من قبل - لا يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وبعبارة أخرى إنه كلما كان الحكم الذى يصدر فى المعارضة من شأنه أن يكون غاييا فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن متعين .

وحيث إنه فوق ما تقدم فإن الواقع فى هذه الدعوى بخصوصها أن المعارضة لم تحضر لا فى الجلسة الأولى ولا فيما بعدها ، وإنما حضر محامون عنها يطلبون التأجيل لمرضها فنظريتها فى طعنها فوق كونها غير مسلم بها هى من ناحية أخرى غير مستقيمة لخروجها عن الواقع الثابت فى الدعوى .

وحيث إنه فيما يتماق بدعوى الطاعة حصول مساس بحقوقها فى الدفاع بما يطل الحكم وبنائها ذلك على أن المرض عذر كان على المحكمة قبوله وتأجيل الدعوى ترى محكمة النقض أن المرض حقيقة من الأعذار الشرعية ولكن تقرير محضته وعدم محضته لا شأن لها فيه بل هو من اختصاص قاضى الموضوع فتى ارتأى فيه رأيا مؤيدا بالدليل كان رأيه نهائيا لا مطعن فيه .

وحيث إن المحكمة قالت فى حكمها ما يأتى : "وحيث إنه ظاهر من محاضر" "الجلسات السابقة ومن الحكم الاستثنائى النيابى أن هذه المتهمة تعمدت التلاعب" "بالقضاء بقصد عرقلة تنفيذ الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ حتى أنها استأففته" "وطارفت فى الحكم الاستثنائى النيابى بطريق الوكالة خصوصا وأنها فى كل طلب" "للتأجيل تدعى بمرض جديد كما يتضح من الشهادات الطبية المختلفة المقدمة من" "وكلائها" . فالمحكمة إذن نظرت فى العذر وقزت أنه غير صحيح تقريراً قام على ما استعرضته من سلوك المتهمة فى إجراءاتها لدى القضاء وليس لمحكمة النقض أن تقول إنها لم تتلاعب بالقضاء ولم تقصد عرقلة تنفيذ الحكم الصادر عليها المشمول بالنفاذ ولم تدع بمرض جديد كلما طلبت التأجيل .

وحيث إن ما تضيفه الطاعة إلى هذا الوجه من أن المحكمة ناقضت نفسها حيث كانت قبلت من قبل تأجيل القضية لمرضها ظاهر أنه غير جدى فإن المحكمة

لا تريب عليها إن كانت صدقت وكلاهما فسمحت بالتأجيل لمرضها ولما آفست
تلاعبها استدركت الخطأ الذي سبق أن وقعت فيه وعملت بالحق الذي تبين لها .
وحيث إنه لكل ذلك يكون الطعن متعين الرفض .
فلذلك
حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(١٠٨)

القضية رقم ٣٣٠ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار .

(المادتان ١٩٥ غويات و ١٤٩ تحقيق جنابات)

إذا أضافت المحكمة إلى أسباب الحكم قولها " ان هناك حرازات بين المتهمين "
" لم يتوصل التحقيق لمعرفة سببها " فإن هذا لا ينفي وجود سبق الإصرار مادامت
المحكمة قد استوفت البيان الدال عليه .

جلسة يوم الخميس ١٠ يناير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكي
يرزى بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٠٩)

القضية رقم ٣١١ سنة ٤٦ قضائية .

اعتبار التهم قاعلا أصليا . عدم تنبيه الدفاع . قض .

(المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنابات)

إذا رفعت الدعوى على متهم باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة لمتهم آخر
هو الذي قارف جريمة القتل بإطلاق العيار الناري على القتيل وسمعت المحكمة دفاعه

على هذا الوجه فلا يجوز لها عند إصدارها الحكم أن تعتبره أنه هو الفاعل الأصلي المطلق للعيار بنفسه . لأن عمالها هذا ليس مجرد تعديل لوصف الأفعال المسندة للهم (عما تملكه بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بلا سبق تنبيه) بل هو تعديل لنفس التهمة يقتضى تنبيه الدفاع إليه وإلا كان هناك إخلال بحق الدفاع مبطل للحكم .

(١١٠)

القضية رقم ٣١٧ سنة ٤٦ قضائية .

إصابات . ذكر التقرير الطبي أنها من سكنين . ذكر الحكم أنها من مدى . لا تناقض . (المادة ١٤٩ تحقيق)

لا تناقض بين ما يحىء بالحكم حكاية عن التقرير الطبي من أن إصابات المحنى عليه حصلت من سكنين وبين ما ينبتة الحكم من أن هذه الإصابات هى من مدى أى من أكثر من سكنين واحدة . لأن تقرير الطبيب إنما بين نوع الآلة التى تحدث مثل هذه الإصابات لا مدد الآلات التى أحدثتها .

(١١١)

القضية رقم ٣٢٧ سنة ٤٦ قضائية .

عدم ختم الحكم فى المعاد لا يطله .

(المواد ٥١ تشكيل و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

جرى قضاء محكمة النقض بعدم ترتيب بطلان الحكم على عدم ختمه فى ميعاده .

(١١٢)

القضية رقم ٣٢٨ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الاصرار أو التبرص . عدم ذكره يلفظه . ذكر ما يدل عليه . لا بطلان .

(المادتان ١٩٥ و ١٩٦ غوبات)

(١) كانت أحكام محكمة النقض متضاربة فى هذه المسألة . قضى بعضها بأن عدم ختم الحكم فى مدة الثمانية الأيام التالية للعلق به يطله . وقضى البعض بأنه غير مبطل وإنما يعلى الطاعن مهلة لتقديم أسباب طعنه . وقد استقر قضاء محكمة النقض أخيراً على ذلك .

ليس من الضروري — عند تناول المحكمة بحث سبق الإصرار أو التبرص — أن تذكر توافره بلفظه في الحكم بل حسبها أن تسوق من العبارات ما يدل على قيامه عند المتهم . فإذا قالت إن المتهم دخل المسجد بسكين كانت معه وانتقل فيه من صف إلى آخر ثم تخير له موضعا بقرب الجني عليه وغافله أثناء الركوع وانخفاض الأبصار فطعنه بالسكين ثم حكمت عليه على اعتبار أن هناك سبق إصرار وتربصا كان حكمها صحيحا .

(١١٣)

القضية رقم ٣٣٣ سنة ٤٦ قضائية .

الدفاع شرعى كالمطالبات الهامة . وجوب بحثه .

(المواد ٢١٠ عقوبات و ١٣٥ و ١٤٩ تحقيق جنابات)

الدفاع الشرعى عن النفس هو من الأعذار القانونية المبيحة للفعل والمسقطه للعقوبة . فالادعاء به يعتبر كالمطالبات الهامة التى يجب على القضاء بحثها استقلالا وإجابتها أو رفضها رفضا مؤيدا بالدليل .

جلسة يوم الخميس ١٧ يناير سنة ١٩٢٩

براسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .

وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكى

برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(١١٤)

انقضية رقم ٣٠٤ سنة ٤٦ قضائية (عبد الرؤوف يوسف أبو جازية ضد

النيابة العامة) .

الحكم النيابى . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . استغلال كل منهما عن الآخر . الطعن فيها

بطريق التفض .

(المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٧ و ٢٢٩ تحقيق جنابات)

الحكم النيابي والحكم الصادر باعتبار المعارضة فيه كأن لم تكن هما حكمتان مختلفتان تمام الاختلاف في طبيعتهما وآثارهما . فالحكم الثاني هو حكم شكلي نتيجه زوال المعارضة وأثرها وعدم إمكان إجرائها مرة أخرى . والحكم الأول حكم موضوعي نتيجه ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه نهائيا لما حكم به عليه . ولئن كانا يستويان في إمكان الطعن فهما بطريق النقض والإبرام لمخالفة قانونية تكون اعتورتهما إلا أن كلا منهما مستقل عن الآخر ويلزم أن يكون الطعن في كل منهما حاصلًا في الميعاد القانوني الخاص به كما يلزم أن تكون أسباب الطعن في أيهما متعلقة به هو دون الآخر . وإذن فلا يصح الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كانت أسباب الطعن منصبة على الحكم النيابي ^{(١) (٢)} دونه .

الوقائع

اتهمت النيابة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٨ يونية سنة ١٩٢٧ بتاحية أبي الغر بدد أردبا من القمح محجوزا عليه قضائيا من محكمة طنطا الأهلية بصفته حارما ومالكاله وطلبت عقابه بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح كفر الزيات الجزئية الأهلية حكمت بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ غيابيا وعملا بالمادتين المتقدمتين بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهاً فاستأنفته النيابة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وأما الطاعن فقد عارض فيه قبل إعلانه إليه وذلك في يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وقد فصل في المعارضة بتاريخ ٢٧ مارس

(١) هذا الحكم منصوب في الحقيقة على مسألة أسباب الطعن التي كانت هي المسألة الأصلية المطروحة أمام المحكمة . وأما مسألة مياد الطعن فالظاهر أن الإشارة إليها جاءت عرضاً والمؤول عليه فيها هو ما ائتمت إليه محكمة النقض أخيراً بحكمها الصادرين في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٤٢ سنة ١ قضائية وفي ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢ قضائية فليتبه .

(٢) انظر عكس ذلك الحكم الصادر من محكمة النقض في ٤ مايو سنة ١٩١٢ في القضية رقم ٤٨٧ سنة ١٢ (طعن النيابة العمومية وآخرين ضد جوجي أندريا وآخر) برئاسة جناب المستر بيرد والحكم الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩١٨ برئاسة المستر هاثون في القضية رقم ٢٤٤ سنة ٣٥ (الطعن المتقدم من أحد عبد الله خطاب ضد النيابة العامة وآخر) .

سنة ١٩٢٨ باعتبارها كأن لم تكن مع إلزامه بمصاريف المعارضة . ولكنه استأنفه
في ٤ أبريل سنة ١٩٢٨

ومحكمة طنطا الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٠ سبتمبر
سنة ١٩٢٨ غاييا بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم
المستأنف .

فعارض فيه الطاعن حيث قضى في المعارضة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨
باعتبارها كأن لم تكن . وبعدئذ سلك ملجأه الأخير إذ قرر بالطعن حضرة الأستاذ
محمد نجيب محمد الحامى نيابة عن حضرة الأستاذ مصطفى الشوريحي بك الوكيل
عن الطاعن وذلك في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وأردفه بتقرير عن وجوه طعنه
في نفس اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الأستاذ مصطفى بك الشوريحي الحامى النابتة وكالته عن المتهم
بمقتضى توكيل مصدق عليه من محكمة بندر طنطا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ نمرة ١٨
سنة ١٩٢٩ قد قرر في الميعاد بالطعن بطريق التقص والإبرام في حكم محكمة الجنج
الاستئنافية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان
هذا التقرير بواسطة زميل من المحامين ناب عنه في ذلك ثم قدم تقريرا بأسباب
الطعن في الميعاد أيضا فالطعن صحيح شكلا لأن توكيله عن المتهم ثابت رسميا ونيابة
زميله عنه ثابتة بتقديمه لقلم الكتاب وبسده ورقة التوكيل المذكور ثم باعتبار
الشوريحي بك لهذه الإنابة بما ذكره ضمنا في ديباجة تقرير الأسباب .

وحيث إنه بالرجوع لتقرير الأسباب وجدت موجهة على الحكم الذي كان
معارضاً فيه وهو الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنج الاستئنافية في ١٠ سبتمبر

وحيث إن الحكم الذى حصل التقرير بالظعن فيه هو حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن فهو وحده الذى يسوغ لمحكمة النقض أن تنظر فى صحته أو بطلانه . وبما أن الأسباب المقدمة غير متعلقة به فهى غير جائزة القبول . وهذا الحكم باق إذن على سلامته منتج لكل آثاره وأخصها أن الحكم الاستثنائى الفياى الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أصبح من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فيه نهائيا غير قابل لأى معارضة أخرى لدى المحكمة الصادر هو منها . وكل ما قد يقبله هو إمكان الظعن فيه بطريق النقض والإبرام لو فرض وكان باب هذا الظعن لا زال مفتوحا لم يستغلق لفوات ميعاده .

وحيث إن المتهم بظعنه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ثم بتقديمه أسبابا لا ترجع إلا للحكم الفياى الذى كان معارضا فيه يدعى الحكمين أحدهما فى الآخر و يعتبرهما حكم واحد مع أنهما مختلفان تمام الاختلاف فى طبيعتهما وآثارهما إذ الأول حكم شكلى نتيجته زوال المعارضة و آثارها وعدم إمكان إجرائها مرة أخرى والثانى حكم موضوعى نتيجته ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه نهائيا لما حكم به عليه . ولئن كانا يستويان فى إمكان الظعن فيهما بطريق النقض والإبرام لمخالفة قانونية تكون اعنورتهما إلا أن كلا منهما مستقل عن الآخر ويلزم أن يكون الظعن فى كل منهما حاصلًا فى الميعاد القانونى الخاص به الذى يتددى بالنسبة للأول من تاريخ إعلانه لما أنه من قبيل الأحكام الفياىة الغير الجائز فيها المعارضة والنسبة للثانى من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فيه . كما يلزم أيضا أن تكون أسباب الظعن فى أيهما متعلقة به دون الآخر .

وحيث إنه لذلك يتعين عدم قبول الظعن .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الظعن شكلا وبعدم قبوله موضوعا .

الحكم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩١٢

وقائع الدعوى

بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ - ٣٠ رجب سنة ١٣٢٧ رفع ورثة عطية بك الغندور المذكورون دعوى الجنحة هذه مباشرة أمام محكمة الزقازيق الجزئية على كل من جورجى أندريا وغريال عبد السيد ومحمد حسن وأعلنوهم بالحضور أمام تلك المحكمة يجلسها المتقدمة يوم الخميس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ للحكم عليهم بأن يدفعوا لهم مبلغ مائتى جنيه مصرى تعويضا ومعاقبتهم بعد سماع طلبات النيابة العمومية بناء على كون المتهم الأول زور سندا على المرحوم عطية بك الغندور وورث المدعين بالحق المدنى بمبلغ ٢٥٠٦ جنيها واستعمل هذا السند المزور أمام محكمة الزقازيق الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف الأهلية . وطريقة التروير هى أن عطية بك الغندور كان اشترى من جورجى أندريا مصاعا بمبلغ ٢٥٠٦ قرشا فاستبدل القروش فى السند بالجنديات واستمضى عطية بك على السند بمنزله بغزبته بزمام هرية رزنه يوم أول يناير سنة ١٩٠٥ ، وهذا الفعل معاقب عليه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات .

وكذا المتهم غريال عبد السيد اشترك مع الأول فى هذا التروير بأن ساعده على الأعمال المجهزة والمتحمة له فى المكان والزمان المذكورين مع علمه بالتروير لأنه هو المحزر للسند . وما وقع منه معاقب عليه بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات .

وأبضا المتهم محمد حسن شهد بصحة هذا السند وبأنه كان حاضرا تخريبه وكانت شهادته المسزورة أمام حضرة القاضى المحقق بالزقازيق فى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٧ . وهذا الفعل معاقب عليه بالمادة ٢٥٩ عقوبات .

وأمام المحكمة الجزئية دفع المحامون عن المتهمين أولا بعدم قبول الدعوى من المدعين بالحق المدنى لسبق الفصل فيها مدنيا لأن عطية بك الغندور كان ادعى فى القضية المدنية بالتروير فى السند المرفوعة به الدعوى وحكت محكمة الاستئناف

في ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ بصحته فلا حق للدعين بالحق المدني حينئذ في الرجوع بعد ذلك الى الطعن بالتروير أمام المحكمة الجنائية . وثانيا بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بناء على كون السند المدعى فيه بالتروير مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات لغاية رفع الدعوى فقد سقطت بمضى المدة الطويلة .

وطلب محاميا المدعين بالحق المدني والنيابة العمومية رفض هذين الدفعين .

ومحكمة الزقازيق الجزئية حكمت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ برفض الدفع الفرعى المقدم من وكلاء المتهمين ويمواز نظر الدعوى وقررت بالتكلم في الموضوع في جلسة اليوم المذكور .

وبعد صدور هذا الحكم انسحب المتهمون ورفعوا استئنافا عنه في ٢٧ و ٢٨

نوفمبر سنة ١٩٠٩

ومحكمة الزقازيق الجزئية المذكورة سمعت موضوع الدعوى في غيبة المتهمين وحكمت في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، أولا بعدم جواز نظر دعوى التروير الموجهة لجورجى أندريا وغبريال عبد السيد لسقوط حق النيابة في رفع الدعوى العمومية لمضى المدة الطويلة . وثانيا بحبس جورجى أندريا بستين مع الشغل نظير تهمة الاستعمال المنسوبة إليه وألزمته بأن يدفع للدعين بالحق المدني مائتى جنيه تعويضا ومصاريف القضية بأكلها وقدرت له كفالة خمسة آلاف قرش وبأن يدفع للدعين أيضا ألف قرش أعاب محاماة . وثالثا بحبس محمد حسن النوحى ستة شهور بتشغيل نظير تهمة بأداء شهادة مزورة أمام المحكمة المدنية في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٠٧ وأقالته من المصاريف وقدرت له كفالة ألف قرش وطبقت الواقعتين على مادتي ١٨٣ و ٢٥٩ عقوبات .

رفع المحكوم عليهما معارضة عن هذا الحكم بتقرير في قلم كتاب المحكمة الجزئية

تحرز يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

وبجلسة ١٤ منه طلب الدفاع عن المتهمين إيقاف نظر الموضوع حتى يفصل في الاستئناف الذى حصل منهما عن حكم الدفع الفرعى .

والمحكمة المشار إليها قررت برفض هذا الطلب وأخيرا بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩١٠ لم يحضر المتهمان وحكت المحكمة الجزئية بسقوط المعارضة واعتبارها كأن لم تكن وألزمت المعارض بالمصاريف .

فرفع المتهمان استئنافا عن هذا الحكم بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٠

ومحكمة الزقازيق الابتدائية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩١٠ بقبول الاستئناف المقتضى من المتهمين عن الحكم الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ فى الدفع الفرعى شكلا وقررت فى موضوع هذا الدفع أولا بقبوله فيما يخص الدعوى المدنية وبعدم قبولها . وثانيا برفض الدفع الفرعى فيما يخص الدعوى العمومية وقبولها . وحددت يوم ٢١ مارس سنة ١٩١٠ للرافعة فى الاستئناف المرفوع عن حكم الموضوع الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٠ وفيها حكمت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس جورجي أندريا سنة بتشغيل عن تهمة الاستعمال وحبس محمد حسن ثلاثة شهور بتشغيل عن تهمة الشهادة الزور وإلزامهما بالمصاريف الجنائية وإلغاء الحكم المستأنف فيما نص التعويض ورفض طلبات المذنبين بالحق المدنى وإلزامهم بمصاريف الدعوى المدنية .

فرفع المتهمان عن هذين الحكيم نقضا وإبراما فى الميعاد القانونى وكذا المدعون بالحق المدنى .

ومحكمة النقض والإبرام حكمت بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩١٠ بقبول النقض والإبرام المرفوع من المتهمين والمذنبين بالحقوق المدنية وإلغاء الحكيم المطعون فيهما وإحالة القضية على محكمة مصر الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجددا .

ومحكمة مصر المشار إليها حكمت بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٢ عملا بالمواد ١٧٢ و ١٧٧ جنائيات حضوريا : أولا بقبول شكل الاستئناف المرفوعين من المتهمين عن حكى محكمة الزقازيق الجزئية الصادر أولهما بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وتانيهما بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٠ ، وتانيا برفض الدفيعين الفرعيين المرفوعين من المتهمين وبعدم سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة الطويلة وبقبول دعوى المدعية بالحق المدني وتأيد الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ، وثالثا بلباث تنازل المتهمين عن الدفع الخاص ببطلان الإجراءات أمام المحكمة الجزئية بالنسبة لطلب رد أحد القضاة الذى كان حضر بعض الجلسات . ورابعا برفض الدفع المقدم من النيابة أمام هذه المحكمة واعتبار الاستئناف المرفوع من المتهمين عن حكم ١٢ يناير سنة ١٩١٠ شاملا للحكم الغيايى الصادر في ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، وخامسا في الموضوع بإلغاء حكى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ و ١٢ يناير سنة ١٩١٠ وبراءة المتهمين مما أسند إليهما وبرفض دعوى المدعين بالحق المدني وإلزامهم بالمصاريف وألقى قرش أتعاب محاماة للتمهين .

وفي يوم ١٦ مارس سنة ١٩١٢ قررت النيابة العمومية والمدعيان بالحق المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم أحمد رأفت بك المحامى عن ورثة المدعين بالحق المدني تقريرا بأسباب طعنهم في التاريخ المذكور وقدم سعادة النائب العمومى تقريرا بأسباب طعنه في ١٦ مارس سنة ١٩١٢

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامين والاطلاع على القضية والمداولة قانونا .

من حيث إن طلب النقض صحيح شكلا لتقديمه في الميعاد القانونى .

وحيث إن الوجهين اللذين تستند عليهما النيابة العمومية في تقريرها موضوعهما البحث في مسألة واحدة بشككين مختلفين . وهما يمتزجان بالوجه الأول من التقرير

المقدم من المدعين بالحق المدنى وتلخص جميعها كما يقول الدفاع في هذه المسألة الوحيدة وهى : هل الاستئناف المرفوع عن حكم المعارضة القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض يشمل أيضا الحكم النهائي أم لا .

وحيث إن المبادئ والأحكام القضائية بعد أن ترددت قليلا في بادئ الأمر قد ثبتت أخيرا ونهايا بطريقة لا تقبل الجدل فقضت بهذا المعنى وهو أن الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضى بسقوط المعارضة يشمل حتما الحكم الأول الصادر غاييا وبناء على ذلك يكون من شأن المحكمة الاستئنافية النظر في موضوع الدعوى بأكمله (حكم نقض وإبرام فرنسا ١٤ يونيو سنة ١٨٩٤ بانديكت سنة ١٨٩٥ جزء أول صحيفة ٤١٥) .

وحيث إن هذا الحل المطابق للعقل هو في الوقت ذاته مطابق تماما للمبادئ القضائية . لأن الحكم بخلاف ذلك يبنى عليه حصر مفعول الاستئناف وجعله قاصرا على حكم سقوط المعارضة فقط فلا يكون إذا لرافعه أمام محكمة الاستئناف نفس الحالة التي كانت له أمام المحكمة الابتدائية . وهذا غير جائز القبول .

وحيث إن الوجه الثانى من تقرير المدعين بالحق المدنى مبنى على وجود تناقض في بيان الوقائع المكونة للجريمة فهذا الوجه لا تأثير له لأن الطعن مرفوع عن حكم براءة وقد استند الحكم فعلا على هذا التناقض من ضمن الأسباب التي بنى عليها البراءة .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والإبرام المرفوع من النيابة العمومية والمدعين بالحق المدنى والمدنية وإلزام المدعين بالمصاريف وستمائة قرش أتعاب محاماة .

الحكم الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩١٨

وقائع الدعوى

رفع المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة لدى محكمة أجا الجزئية على المتهم المذكور لأنه في يوم ٦ مايو سنة ١٩١٧ بتاحية شبراويش سبه سبا علنا

بالألفاظ المذكورة بعريضة الدعوى وطلب الحكم له على المتهم بمبلغ ٣٠٠ قرش تعويضا . وطلبت النيابة معاقبته بالمادة ٢٦٥ عقوبات . وحكمت المحكمة المشار إليها في ٢٩ مايو سنة ١٩١٧ عملا بالمادة المذكورة غاييا بتغريم المتهم مائتي قرش وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ ٣٠٠ قرش تعويضا ومصاريف الدعوى المدنية ، فعارض المتهم وحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإلزامه بمصاريف المعارضة في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٧ ، فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره ، وحكمت محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية ببيثة استئنافية في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٧ حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وإقالة المتهم من مصاريف الخصة وفي يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ قرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم المحامى عنه تقريرا بأسباب طعنه في ١٧ منه .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن طلب النقض صحيح شكلا .

وحيث إن الاستئناف ولو أنه لم يرفع في الشكل إلا عن الحكم الصادر غاييا في ٢٤ يولييه سنة ١٩١٧ باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم حضور المعارض إلا أنه ينصرف إلى الحكم الغيابى السابق . ولذا يطرح النزاع من جديد على المحكمة الاستئنافية كما ثبت على ذلك قضاء محكمة النقض المصرية في ٤ مايو سنة ١٩١٢ (المجموعة الرسمية سنة ١٩١٢ عدد ٩٨) ومحكمة النقض الفرنسية في ٤ يونيو سنة ١٨٩٤ (باندكت ١٨٩٥ - ١ - ٤١٥) ؛

وحيث إن الحكم المطعون فيه يحجره على المستأنف أن يناقش في موضوع التهمة ورفضه البحث في الموضوع قد ارتكب بناء على ذلك مخالفة صريحة لنصوص القانون واشتغل على بطلان جوهرى .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض وإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجددا بصفة استئنافية من دائرة أخرى غير التي حكمت فيها أولا .

(١١٥)

القضية رقم ٣٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

محكمة النقض . مدى اختصاصها .

(المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق جنابات)

لا تختص محكمة النقض إلا بتقويم الموعج من جهة القانون ليس إلا . فهي مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضي الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه . فإن وجدت ما أثبتته قاضي الموضوع لا عقاب عليه أو أن هذا القاضي أخطأ في وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هي المنطبقة أو أنه أهمل إجراء من الإجراءات القانونية الأساسية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أخل بضمانة قانونية من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو أنه أهمل بيان ركن من أركان الجريمة أو ظرف مشدد مثلا مع أنه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذي أهمله أو غير ذلك مما يخالف نصا صريحا في القانون أو مبدأ قانونيا متفقاً عليه — إن وجدت محكمة النقض شيئا من تلك الأمور وأشباهاها التي تأتي مخالفة للقانون فهناك فقط يكون لها حق التدخل فيما أثبتته قاضي الموضوع . أما أن يتظلم المتهم لديهم من ضعف أدلة الثبوت أو من عدم احسان القاضي تقديرها أو من عدم الدوران مع الدفاع في كل منحي ومسلك من مناحي أقواله ومساكنها والإجابة في حكمه عن كل صغيرة وكبيرة من بياناته واستنتاجاته — إلا ما كان طلبا معينا صريحا مأمورا قانونا بإجابته أو رفضه رفضا مسبيا — فهذا التظلم لا سبيل لمحكمة النقض إلى النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيدا بأمتن الأدلة . ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تيسد عمل قاضي الموضوع فتتظر في الأدلة وتقومها بما تستأهل وترى إن كانت متجة للإدانة أو غير متجة . وإنما

هي درجة استثنائية محضة ميدان عملها مقصور على ما سلف من الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(١١٦)

ال قضية رقم ٣٤٢ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . المتهمون بجنحة أو مخالفة . عدم حضور محام عنهم . لا إخلال . انسحاب المحامي من الجلسة للإضراب لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .
(المواد ١٦١ و ١٦٢ و ١٩٨ تحقيق جنايات و ٢٨ تشكيل و ١٣٠ من الدستور)

١ — القانون لا يوجب مساعدة المحامين للتهمين بالجرح والمخالفات . واذن فلقاضى الجرح مطلق الحرية في إجابة المتهم الى طلبه التأجيل للاستعانة على دفاعه بمحام أو عدم إجابته بحسب ما يبدو له هو دون غيره من الوجوه الموجبة أو المانعة .

٢ — لا يجوز الطعن في حكم محكمة الجرح المستأنفة بسبب انسحاب محامي المحكوم عليه من الجلسة للإضراب . لأن المحكمة — وهى المسلطة من قبل الشارع على فض الخصومات — مأمورة بذلك أمرا لا محيص لها عن المضي في تنفيذه بلا تراخ . وكل ما هي مكلفة به في أداء واجبها هذا هو التخلية بين المتهم وبين ما يريد إبداءه من الدفاع عن نفسه . وليس يعتبر إخلالا منها بحق الدفاع أنها لم تعط المتهم الفرصة ليوكل محاميا آخر عنه بدل محاميه الذى انسحب مضربا .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في ليلة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بمجة بلقاس ، أحدث مع آخرين ضربا وجرحا بالشيخ بلى على الزينى وتقرر لعلاجه مدة أقل من عشرين يوما .

وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

ودخل المجنى عليه في هذه الدعوى مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ

٤١ جنيا تمويضا .

ومحكمة جنح شرين الجزئية الأهلية سمعت هذه الدعوى وفصلت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٦ وعملا بالمادة المذكورة بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش وإلزامه مع آخرين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ ١٥٠٠ قرش صاغ والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ١٧ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية بعد سماعها لموضوع هذا الاستئناف قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وإلزامه بالمصاريف المدنية .

فقرّر المحكوم عليه بالظن فى هذا الحكم بطريق التقض والإبرام فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بالأسباب فى ١٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الظن قتم وتلاه تقرير بالأسباب فى المعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن يقول إن محاميه انسحب من جلسة المرافعة ولم تعط له المحكمة الفرصة ليوكّل محاميا آخر بل قررت نظر الدعوى ولم يتمكن من الدفاع عن نفسه فالحكم صدر بلا دفاع فهو باطل ولا يكفى فى الدفاع أن يكون المتهم أنكر التهمة .

وحيث إنه بالإطلاع على محضر الجلسة ظهر أن المتهم حضر وطلب التأجيل وحضر معه محام طلب التأجيل للإضراب وحضر المدعى المدنى وطلب نظر الدعوى والمحكمة رفضت التأجيل وقررت بالمرافعة فانسحب محامى المتهم ومثله محامى المدعى المدنى . ولما سئل المتهم عن التهمة أنكرها .

وحيث إن القانون لا يوجب مساعدة المحامين للمتهمين بالجنح والمخالفات .

فلتقاضى الجنح مطلق الحرية فى إجابة المتهم — الذى أعلن جلسة إعلانا قانونيا مستوفيا

شروط الشكل والميعاد - الى ما يطلبه من التأجيل للاستعانة على دفاعه بحام وعدم إجابته بحسب ما يبدو له هو دون غيره من الوجوه الموجبة أو المانعة فإن أجاب حقّه وإن أبى فلا تريب عليه لأنه لم يخالف نصاً قانونياً ولا مبدأ عاماً مسلماً به .

وحيث إن المتهم لا يدعى أنه كلف بالحضور الى الجلسة في ميعاد أضيق من الميعاد القانوني بل على العكس من ذلك ظاهر من محضر الجلسة أن هذه القضية كانت قدّمت لجلسة ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وفيها حضر المتهم ومعه محام طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد فأجابته المحكمة الى طلبه وتأجلت القضية لجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ أى لزيادة عن سبعة أسابيع فإن كان محاميه في هذه الجلسة الأخيرة قد انسحب لأنه مضرب عن أداء واجبه فهو وشأنه . ولكن المحكمة غير مضربة بل هي جالسة لفض خصومات الناس المسطرة هي دون سواها من قبل الشارع على فضاها والمأمورة به أمراً لا محيص لها عن المضي في تنفيذه بلا تراخ . والمتهم حاضر لا سبيل له الى الإضراب هو أيضاً بل القانون يجعل في ملك المحكمة أخذه كرها وكل ما يكلفها به هو التخلية بينه وبين ما يريد لإبداءه من الدفاع عن نفسه . وقد فعلت فإن كان للمتهم شكوى فليس يمكن توجيهها على المحكمة التي قامت بواجبها وإنما الأخلاق بالمتهم أن يوجه شكواه الى نفسه هو لأن المحامي المضرب ويكفه هو الذي أقامه في الوكالة وهو وحده الذي يتحمل ما قد يكون سببته له من المضي .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(١١٧)

القضية رقم ٣٤٣ سنة ٤٦ قضائية .

شخص مشبه فيه . الحكم بوضعه تحت المراقبة . وجوب النص في الحكم على مبدأ مريان المراقبة (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خلاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم) .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق جنائيات)

تقضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم بأن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم . فإذا جاء حكم محكمة الموضوع خاليا من النص على مبدأ المراقبة تعين على محكمة النقض إكمال هذا النص بتطبيق القانون^(١) .

(١١٨)

القضية رقم ٣٤٥ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . واقعة معاقب عليها . وجوب بيانها في الحكم بوضوح .
(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

إذا تخاذل الحكم بأن كان ما في عجزه ينفي ما أثبت في صدره ويحصله مبهما إبهاما شديدا كان ذلك عيبا مبطلا له . فإذا أثبتت المحكمة في صدر حكمها إدانة المتهم في تهمة الاشتراك في التزوير في تهمة استعمال الورقة المزورة ثم جاءت في نهايته فأوردت ما يفيد قبح تهمة الاستعمال فإن هذا يبطل حكمها لأنه لا يعلم منه على أية تهمة حصل العقاب .

(١١٩)

القضية رقم ٣٤٦ سنة ٤٦ قضائية .

استئناف النيابة . تشديد العقوبة .

حصول استئناف المتهم للحكم الابتدائي قبل استئناف النيابة لا يمنع المحكمة من تشديد العقوبة ما دام استئناف النيابة قد حصل في الميعاد القانوني .

(١٢٠)

القضية رقم ٣٤٧ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات . حرية المحكمة في إجراء تحقيق أو انتقال .

(المدان ١٣٦ و ١٨٦ تحقيق جنابات)

(١) يظهر أن مراد المحكمة هو هذا الإكمال متى رأت أن سبيله واضح .

ليس بواجب على محكمة الموضوع إجراء تحقيق أو انتقال لا ترى هي أنها
في حاجة إليه لتكوين عقيدتها في الدعوى .^(١)

(١٢١)

القضية رقم ٣٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

عود . تطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات . وجوب بيان سوابق المتهم .

لتطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات — التي تجيز في حالة العود وضع المحكوم عليه
تحت المراقبة — يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الأحكام التي صدرت على
المتهم والتي تعتبره . من أجلها عاندا وفقا لنص المادة ٤٨ عقوبات . فإذا لم تبين
في الحكم سوابق المتهم تبين نقضه .

(١٢٢)

القضية رقم ٣٥٣ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . موضوع التهمة . ضرورة بيانه فيه .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنايات)

التجهيل الشديد في الحكم مفسد له . فإذا قضى حكم بمقوبة شخص اتهم
بالاشتراك في سرقة جملة عقود ولم يبين من هذا الحكم حقيقة التهمة الموجهة على
الشخص المذكور إن كانت اشتراكا في سرقة عقد واحد أو أكثر ولا ماهية هذا
العقد أو تلك العقود كان هذا الحكم فاسدا متعينا نقضه .^(٢)

(١٢٣)

القضية رقم ٣٥٧ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . النطق به .

(المواد ١٥١ و ١٧١ تحقيق جنايات و ٥١ تشكيل محاكم الجنايات)

(١) راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ٩٠ سنة ٤٦ قضائية .

(٢) انظر أيضا حكم محكمة النقض الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٧٩٩ سنة ٤٦
قضائية .

لا يبطل الحكم إذا أجلت المحكمة النطق به لزمن أكثر من المصرح به بالمادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات حيث لم تنص هذه المادة على الإعلان في هذه الحالة، ولأن كل ما يريده الشارع من التشدد في سرعة إصدار الأحكام إنما هو إرشاد القضاة إلى ما تقتضيه المصلحة العامة من المبادرة إلى الانتصاف للناس بعضهم من بعض مبادرة لا تراخي فيها . وليس من مراده إبطال حكم قاض متخرج لا ينبغي من الإبطاء سوى فضل التروى وزيادة الإمعان .

(١٢٤)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٦ قضائية .

قيادة سيارة . عدم الاحتياط . وقوع إصابة بسبب ذلك . مسؤولية السائق .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات)

سائق السيارة حتى ولو كان موظفا له بحكم وظيفته الحق في الإسراع الزائد على الحد المخصص به في اللوائح أو في السير بالجانب الذي يختاره من الطريق بلا قيد — حتى لو كان كذلك لا يعني من العقاب على ما يقع من الإصابات بسبب عدم احتياطة أو عدم تحمزه .

(١٢٥)

القضية رقم ٣٦٦ سنة ٤٦ قضائية .

(١) نية القتل . وجوب بيانها في الحكم .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) طعن . شريك لم يقدم تقريراً بأسباب طعنه . نقض الحكم بالنسبة للعامل الأصل .

استفادة الشريك من ذلك .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات)

١ — إذا أتى الحكم خالياً من بيان اضطلاع المتهم بنية القتل عند ارتكاب الجريمة ، لافي روايته للوقائع ولا عند كلامه على سبق الإصرار، كان باطلاً ووجب نقضه .

٢ — الطاعن المحكوم عليه كشريك بالاتفاق والمساعدة يستفيد من نقض الحكم بالنسبة للفاعلين الأصليين ولو لم يقدم تقريراً بأسباب طعنه في الميعاد .

(١٢٦)

القضية رقم ٣٦٨ سنة ٤٦ قضائية .

مخدرات . القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . ركن العمد .

وجود ركن العمد وعدم وجوده مسألة موضوعية . وقد جرى قضاء محكمة النقض في الجرائم المنصوص عليها في قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ (جرائم المخدرات) على أنه يمكن استخلاص قيامه ضمناً من تسليم قاضي الموضوع بثبوت الواقعة .

(١٢٧)

القضية رقم ٥٦٢ سنة ٤٦ قضائية .

جريمة . ارتكابها في الخارج . تحقيق قاض أجنبي . جواز الأخذ به .

(المادتان ٣ و ٤ من قانون العقوبات)

جرى عرف أغلب الدول المتمدينة بالتعاون بينها على إجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنسب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المماثلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الإجراءات وباعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحاً تعتمد عليه الجهة التي ندبتا اعتمادها على ما تقوم هي به من ذلك . على أن هذا الذي اطرده عليه العرف الدولي ممكنة استفادته أيضاً من نص المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات (أى قد يكون من الضرورات لأمكان العمل بهما) . واذن فالتحقيق الذي يجريه قاض أجنبي بناءً على ندبه من النيابة المصرية لتحقيق جريمة وقعت من مصرى في بلد هذا القاضي صحيح ويصح للمحاكم المصرية الأخذ به .

جلسة يوم الخميس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
 وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكي
 برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٢٨)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٤٦ قضائية .

إجراءات . تكليف المتهم بحضور الجلسة . الدفع بيطلاعه . وجوب إبدائه قبل المرافعة . سقوط
 الحق في هذا الدفع وزواله . حضور المتهم الجلسة ينفي زعمه أنه لم يعلن إليها .
 (المواد ١٥٨ و ١٨٤ و ١٩٣ و ٢٣٦ تحقيق)

١ - التكليف بالحضور في الجلسة هو من الإجراءات السابقة على الجلسة ،
 فإن كان به إعلان فيجب على المتهم إبداؤه قبل المرافعة وإلا سقط حقه في التمسك
 به كما تقضى بذلك المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

٢ - بمجرد ثبوت حضور المتهم بجلسة محكمة الموضوع ينفي ما يزعمه لدى
 محكمة النقض من أنه لم يعلن بالحضور إليها .

(١٢٩)

القضية رقم ٣٧١ سنة ٤٦ قضائية .

طعن . شكاه . تقديمه من محام غير مثبوت وكالته عن الطاعن . لا يقبل .
 (المادة ٢٣١ تحقيق جنايات)

لا يقبل الطعن شكلا لو قدم من محام غير مثبوت وكالته عن الطاعن .

(١٣٠)

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات :

(١) تقرير الطبيب الشرعي . تقرير الطبيب الكشاف . تناقضهما . عدم إلزام المحكمة بتدب
 طبيب ثالث .

(ب) طلب المتهم سماع شهود أو إجراء تحقيقات . عدم إلزام المحكمة بمناجاة في كل ما يطلبه .
(المادتان ١٣٦ و ١٨٦ تحقيق)

١ — إذا تعارض تقرير الطبيب الشرعى مع تقرير الطبيب الكشاف فيما يتعلق بنتيجة إصابة المجنى عليه فلمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الطبيب الشرعى دون الآخر . وهى ليست ملزمة بنذب طبيب ثالث يرجح بين التقريرين ما دامت قد كونت من أحد هذين التقريرين وما استنتجته من باقى عناصر الدعوى رأيا تطمئن هى إليه .

٢ — لا يبطل حكم المحكمة إذا هى لم تجب المتهم إلى ما طلبه منها من بينة النفى أو من أى تحقيق آخر لدخول كل ذلك تحت سلطة تقديرها .

(١٣١)

القضية رقم ٣٧٩ سنة ٤٦ قضائية .

مواد مخدرة . الوساطة في تصرفها . مناقب عليها .

(الفقرة الخامسة من المادة ٣١ من قانون المخدرات الصادر في مارس سنة ١٩٢٥)
إنه وإن كانت المادة ٣١ من قانون نظام الاتجار بالمواد المخدرة — وهى المقررة للعقوبة — لم تستعمل كلمة ”الوساطة“ بلفظها إلا أن الظاهر من فقرتها الخامسة التى أوجبت العقاب على من يصرف تلك المواد ”بأى صفة كانت“ أن الشارع يقصد المعاقبة على جميع الأفعال التى سبق له أن حظرها وجرمها بالمادة الثانية، وأنه اختار عبارة تدرج هذه الأفعال تحتها حتى لا يعود الى تكرارها فعلا فعلا . ولا شك أن الوساطة وصف للتصرف مبين لطريقة من طرقه . فالوسيط واجب عقابه على فعله لدخوله فى مدلول عبارة النص .

(١٣٢)

القضية رقم ٣٨٨ سنة ٤٦ قضائية .

انتهاك حرمة ملك الغير . اختلاس الحيازة . مجرد إلقاء البنود فى أرض لا يكسب حيازة .
(المادة ٣٢٣ ع)

من يلقي بذوره خلسة في أرض مستأجرة هيأها للزراعة مستأجرها الحائز لها لا يمكن اعتباره حائزا بمجرد إلقاءه البذور فيها . ولا يمكن اعتبار المستأجر معتديا في دخوله هذه الأرض وإنما المعتدى هو الذى خالسه في إلقاء البذور .

(١٣٣)

القضية رقم ٣٩٢ سنة ٤٦ قضائية .
البلاغ الكاذب . سوء القصد . وجوب توفره .

(المواد ١٤٩ تحقيق و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ ع)

الحكم الصادر بالعقوبة على بلاغ كاذب يجب أن يدل فيه على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب فإن قصر في شيء من ذلك كان باطلا .

(١٣٤)

القضية رقم ٣٩٤ سنة ٤٦ قضائية .

تعويض مدنى . منط استحقاقه . حصول ضرر حقيقى ولو كان لاجرمية .

(المادتان ١٧٢ تحقيق جنايات و ٥٠ تشكيل)

يكفى للحكم بالتعويض المدنى أن يثبت للحكمة أن ما أتاها المتهمون من الأفعال ترتب على مجموعه ضرر حقيقى للجنى عليه ولو كانت هذه الأفعال فى ذاتها لا تكون منها جريمة مستوجبة للعقاب .

(١٣٥)

القضية رقم ٣٩٦ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . تقديمه من متهم معن قبل الجلسة بيومين فقط . رفضه إخلال مبطل .

(المواد ١٥٨ و ١٨٤ و ١٩٣ تحقيق جنايات)

رفض طلب التأجيل من المتهم المعن قبل الجلسة بيومين فقط فيه إخلال بحق الدفاع مبطل للحكم حتى لو كان المتهم تافع فى موضوع التهمة مرغما .

جلسة يوم الخميس ٣١ يناير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى
برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(١٣٦)

القضية رقم ٣٦٠ سنة ٤٦ قضائية .
دعوى مدنية . الحكم بقبولها دون الترض لموضوع الحق . الطعن فيه بطريق النقض . عدم جوازه .
(المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات)

الطعن بطريق النقض لا يكون إلا فى الأحكام الفاصلة نهائيا فى الموضوع
أو ما يشبهها . فالحكم الاستثنائى الذى يقضى بقبول الدعوى المدنية دون أن يتعرض
لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٣٧)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٤٦ قضائية .
نبات :

(أ) عدم سماع الشهود . حق المحكمة فى ذلك . حذره .
(ب) طلب جوهرى معين . الرد عليه . وجوبه . عدم الرد إخلال .
(المواد ١٤٩ و ١٣٦ و ١٦٢ و ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات)

١ — المحكمة أول درجة — فى حال غياب المتهم — وللمحكمة الاستئنافية —
فى كل الأحوال تمام الحرية فى عدم سماع شهود بالجلسة اكتفاء بما فى أوراق
الدعوى والتحقيقات السابقة . وذلك بمقتضى المادتين ١٦٢ و ١٨٦ من قانون
تحقيق الجنايات .

٢ — عدم رد المحكمة الاستئنافية إيجابا أو سلبا على ما يقدم لها من طلبات
التحقيق الجوهرية المعينة بعد إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٣٨)

القضية رقم ٤٠١ سنة ٤٦ قضائية .

المادة ١٩٨ ع ٢ . متى تطلق " . جريمتان نشأتا من فعل واحد غير متجزئ في ذاته . لا انطباق .
لا تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات إذا كانت الجريمتان حدثتا
من فعل واحد غير متجزئ في ذاته كرماسة أطلقت فأصابت رجلين أو قنبلة
قذفت فأصابت عدة أشخاص أو خشبة أسقطت على أناس فقتلتهم أو مهم رمى
فاحترق صدراتين . أما إذا تعدد الفعل وتعددت الجرائم يتعدده فإن الفقرة
الثانية من المادة ١٩٨ ع تكون هي المنطبقة ولو كانت الأفعال ونتائجها المتعددة
حدثت في أثناء مشاجرة واحدة وتحت تأثير سورة غضب واحدة . إذ العبرة في عدم
الانطباق هي بوحدة الفعل لا بوحدة السورة الإجرامية .

(١٣٩)

القضية رقم ٤٠٣ سنة ٤٦ قضائية .

تعويض مدني .

(المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني)

لا حرج على محكمة الجنايات في أن تلزم متهمين بإحداث عاهة مستديمة وآخرين
متهمين بإحداث جروح بسيطة متضامنين معا بالتعويض المدني مع تفاوت
العقوبات المحكوم بها عليهم مادامت هي قد لاحظت تداخل الأفعال الواقعة من
المتهمين ووقوعها بتوافقهم وإصرارهم على ارتكابها .

(١٤٠)

القضية رقم ٤١١ سنة ٤٦ قضائية .

اشتراك القاضي الذي حكم ابتدائيا في الدعوى والذي أصدر الحكم النهائي الاستثنائي عند نظر القضية
بالاستئناف . لا بطلان . أثر الحكم في المعارضة على الحكم المذكور .
(المواد ١٢٥ و ١٥٦ و ١٧٩ تحقيق جنائيات)

المعارضة في الأحكام الغيابية تعيد الدعوى لحالتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق الحرية في نظرها من كافة وجوها . فإذا ما أصدروا حكمهم فيها فإن هذا الحكم وحده هو الذي يحتاج به على المتهم . أما الحكم الغيابي فينعدم تماما . فلو أصدر قاض حكا بحكمة أول درجة وكان له بذلك رأى في الدعوى مانع له من نظرها بصفة استثنائية ومبطل لحكمه لو نظرها فإن محل الاحتجاج بذلك أن يكون حكمه الاستثنائي حكما قائم الأثر كأن يكون الحكم الاستثنائي الذي اشترك فيه صدر حضوريا أو يكون صدر غاييا ولم تحصل فيه معارضة في الميعاد أو حصلت ثم اعتبرت كأن لم تكن . إذ في هذه الصورة يكون حكمه الاستثنائي قائم الأثر ومستوجبا للبطلان . أما إذا كان لم يشترك إلا في إصدار حكم استثنائي غايبي وقد عورض فيه فاعى بالمعارضة وبالحكم الذي صدر فيها وأصبح هذا الحكم الأخير هو وحده القائم فإن اشتركة في إصدار الحكم الاستثنائي الغيابي الذي اعى بالحكم الصادر في المعارضة لا يبطل هذا الحكم القائم الأثر ولا يوجب نقضه .

(١٤١)

القضية رقم ٤١٢ سنة ٤٦ قضائية .

إطاعة الرؤساء . لا يجوز أن تمتد إلى ارتكاب الجرائم .

(المادة ٥٨ عقوبات)

إطاعة الرؤساء لا ينبغي بأية حال أن تمتد إلى الجرائم وتسعها في الوجوب . فإذا علل المتهم عمله الإجرامي بهذا الدفاع ولم تكن المحكمة بالرد عليه فلا تثريب عليها في ذلك مادام وجه الإجراء^(١) بهديا .

(١٤٢)

القضية رقم ٤٢٦ سنة ٤٦ قضائية (عبد الشافي إبراهيم محمد ضد النيابة العامة) .

جريمة ارتشاء الموظف . الوعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب .

(المادتان ٩٣ و ٩٦ عقوبات)

(١) المسألة أن موظفا زور في أوراق انتخاب ثم أتى يدعى أنه ارتكب التزوير بإمر رئيسه .

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوم أن الركن المادى فى جريمة الرشوة لا يتحقق إلا فى صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشيء المرشوبه عينا إلى الموظف وعدم قبوله إياه فإنه لا ريب فى أن مجرد الوعد الذى لم يقبل كاف أيضا لتحقيق هذا الركن . لأن نية الإجرام بمحاولة إفساد ذمة الموظف تتحقق فى صورتى الإعطاء الفعلى والوعد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن قبول الموظف فى هاتين الصورتين يجعله هو والرائى واقعين تحت عقاب المادة ٩٣ ع^(١).

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بزمام الربيعه شرع هو وسالم حامد فويده الذى حكم عليه ولم يرفع تقضا فى إعطاء رشوة الحضرة السيد افندى فهمى المعاون ليمتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو عدم تحرير محضر جنحة عن إحراز سلاح ضبطه مع سالم حامد بأن عرضا عليه جنبا فلم يقبل منها وطلبت عقابه بالمادة ٩٦ عقوبات .

ومحكمة جنح دكرنس بعد أن سمعت الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ وعملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما نسب إليه .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادة ٩٦ عقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠٠ قرش .

فطن المحكوم عليه بطريق التقص والإبرام فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٧ وقدم تقريراً بالأسباب فى اليوم نفسه .

(١) راجع فى هذا العدد مقالا للأستاذ مرسى فهمى المحامى منشورا بالعدد الثامن من السنة التاسعة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه تقرير الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن مبني في جملته على أمرين : الأول أن المحكمة لم تبحث ما طلبه الدفاع عن الطاعن من سماع شهود نفى له يل إن هذا الطلب قد أهمله كاتب الجلسة فلم يثبتته . ودليل إهماله إياه أنه خلط فاستبدل باسم المحامي الذي ترفع عن الطاعن اسما لمحام آخر . والثاني أن الواقعة الثابتة بالحكم لا تعد شروعا في رشوة ولا عقاب عليها .

وحيث إن إهمال ذكر طلبه لشهود النفي يحضر الجلسة لا دليل عليه . وما ذكره من خلط الكاتب باستبداله اسما مكان اسم لا يكفي للدلالة على حصول طلب الشهود فصلا وإهمال إثبات هذا الطلب فصلا . ولذلك فلا تستطيع محكمة النقض شيئا سوى اطراح هذا الوجه .

وحيث إن الثابت في الحكم أن المتهم "هس في أذن السيد أفندي فهمي" "معاون البوليس يعرض عليه مبلغ جنيه بصفة رشوة ليخلى سبيل المتهم الثاني" "ويصرف النظر عن اتهامه وقد كان ضبط يحمل إيلا بتدقية بلا رخصة . فرفض" "وويجبه على إقدامه على ارتكاب هذا الأمر الشائن" . وهذا الذي ثبت هو كما قالت المحكمة بحق وعد بالرشوة لم يقبل . وهو معاقب عليه بالمادة ٩٦ من قانون العقوبات التي طبقها تلك المحكمة .

وحيث إن المادة المذكورة وإن كانت نصها أتى هكذا: "من شرع في إعطاء" "رشوة ولم تقبل منه" وكان ظاهر هذا النص موهما أن الركن المادي للجريمة لا يوجد إلا في صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشيء المرشوبه عينا إلى الموظف وعدم قبوله إياه إلا أن قليلا من التأمل يكفي لاستبانة أن مجزؤ الوعد الذي لم يقبل

كاف لتحقيق هذا الركن . ذلك بأن القانون عند الكلام على ارتشاء الموظف في المادة ١٩ قد عدّ قبوله الوعد رشوة كأخذه العطية أو الهدية سواء بسواء . والعبارة الأولى من المادة ٩٦ الخاصة بالرشو الخالي عن الإكراه مقوسة على صورة الارتشاء المبنية بالمادة ٨٩ ومقابلة لها تمام المقابلة : فهي تشمل الوعد الذي لم يقبل كما تشمل إعطاء الهدية أو العطية الذي لم يقبل . وما كان يصح في التشريع أن يكون الأمر على خلاف هذا ما دامت نية الإجمام بمحاولة إفساد ذمة الموظف متحققة في صورتي الوعد والإعطاء الفعل ومادام قبول الموظف في صورتين يحمله هو والرائي واقعين تحت عقاب المادة ٩٣ . وهذا الفهم تؤيده العبارة الفرنسية لنص المادة ٩٦ إذ ورد بها ما ترجمته حرفيا : " الشروع في الرشوة إذا كانت " المعروضات لم يوافق عليها والشروع في الإكراه الخ " : فالنص الفرنسي احتراز من استعمال كلمة إعطاء الموهمة لتقديم شيء مادي واستعمل كلمة المعروضات (offres) التي يندرج تحت مدلولها اللغوي كل معروض مادي كان أو غير مادي بحيث تشمل ما يتقرب به إلى الموظف من وعد ومن عطية أو هدية . كما أنه استعمل عبارة " لم يوافق عليها " (ne sont pas agréées) . والموافقة أكثر ما تستعمل لغويا في غير الماديات . فهي للوعد أكثر ملاءمة منها للعطية أو الهدية . بل هي نفسها الكلمة التي استعملها النص الفرنسي في المادة ٨٩ للتعبير عن قبول الوعد (avoir agréé des promesses faites) . أما قبول العطية أو الهدية فإنه استعمل فيه كلمة " أخذ " التي استعملها النص العربي .

وحيث إنه واضح مما تقدم أن الحكم المطعون عليه صحيح من هذه الناحية وأن الطعن في ضير عمله .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(١٤٣)

القضية رقم ٤٢٩ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . دفع المتهم بأن لا مال له للسرقة . عدم الفصل في هذا الدفع . تصور في الحكم .
(المواد ٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

ضبط شخص ليلا حاملا قضبان حديدية لمصلحة السكة الحديد أخذها من
عمل بجوار جسر ترعة فاتهم بالشروع في سرقتها فادعى أنه إنما أخذها على ظن أنها
مروكة لا مال له وأنه قد أخذها لسند جسر الترعة . ثم حكمت المحكمة بإدانتها
بدون أن تبين اقتناعها بنقيض ما ادعاه . فهذا الحكم يكون غير مقنع لفصوره أسبابه
ويتعين نقضه . لأنه لو صح ما يدعيه المتهم لكانت نية الاختلاس معدومة ولكانت
الواقعة غير معاقبة عليها .

جلسة يوم الخميس ٧ فبراير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ليب عطيه بك وزكى
برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٤٤)

القضية رقم ٣١٣ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) ولاية القضاء في النطق بالحكم عند تشكيل المحكمة تشكيلا جديدا . لم يكن هؤلاء القضاة
أو أحدهم ضمن الدائرة الجديدة .

(ب) هل على مودة الحكم (Brouillon) مولى ؟
(المواد ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٤ مرافعات و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - لا يترتب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا جديدا أن نحصل عن قضاة
دوائرها القديمة ولاية النطق بالأحكام التي أصدروها في القضايا التي نظروها بهياتهم
الأولى . فلا تبطل هذه الأحكام إذا نطقوا بها بعد تشكيل الدوائر الجديدة .

٢ - الحكم هو القرار الذى يثبتته كاتب المحكمة موقعا عليه منه ومن رئيسها ويحفظ فى ملف الدعوى وتؤخذ منه الصورة التنفيذية والصور الأخرى . وهو هو الذى أوجب القانون اشتماله على البيانات الجوهرية المكونة له : فلا يصح الطعن فى حكم بسبب وجود اختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته (Brouillon) فى بيان الوقائع .

(١٤٥)

القضية رقم ٣٨٩ سنة ٤٦ قضائية .

انتهاك حرمة ملك الغير . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .

(المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات)

لا يصح الطعن فى الحكم الصادر بالعقاب على الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ ع بمقولة إن هذا الحكم لم يعين الجريمة التى دخل المتهم المنزل بقصد ارتكابها إذ القانون لم يشترط تعيينها ، بل هو - على العكس - إنما أراد العقاب فى الصورة التى تقوم فيها الدلائل على أن قصد الداخل إنما هو الإجمام ويكون مستحيلا أو متعذرا تعيين الجريمة التى يعترهما . ولما كان قصد الإجمام ركنا أساسيا من أركان هذه الجريمة كان الفصل فى ثبوته وعدم ثبوته من اختصاص قاضى الموضوع وحده ، ففى قرار أنه ثبت لديه فلا تدخل لمحكمة النقض^(١) .

(١٤٦)

القضية رقم ٤١٨ سنة ٤٦ قضائية .

إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة القانونية . الاعتياد فى هذه الجريمة ركن أساسى .

(المادتان ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إنه لما كانت العادة ركنا أساسيا فى جريمة إقراض النقود بفوائد زائدة على الحد الأقصى المقرر قانونا كان واجبا على المحكمة أن تدين فى حكمها على تلك الجريمة

(١) راجع أيضا حكم محكمة النقض الصادر فى القضية رقم ٥٥١ سنة ٤٦ قضائية بهذه الجلسة .

كل ما وقع من المحكوم عليه واقعة واقعة وتاريخ كل واقعة واسم المجنى عليه فيها .
فإذا أغفلت المحكمة في حكمها بيان ذلك كان باطلا .

(١٤٧)

القضية رقم ٥٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

تبيد المالك ثمن الأشياء المحجوزة حاله كونه حارسا .

(المواد ٢٨٠ و ٢٩٧ ع ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم شخص بتبيد ثمن أشياء محجوزة يملكها ومعين هو حارسا عليها ومكلف بيعها وإيداع ثمنها بالخزينة وذكرت المحكمة في حكمها عليه أن التهمة ثابتة قبله بما يأتي : " إن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات . وإيداع المبلغ بالخزينة " لا يخليه من المسؤولية الجنائية . وعقابه على ذلك يقع تحت نص المادة ٢٩٦ " عقوبات " كان ذلك غير كاف . بل يجب على المحكمة أن تبين لم كان هذا الإيداع لا يخليه من المسؤولية هل كان يجب عليه إيداع الثمن بالخزينة في معاد خاص ؟ ومتى أودعه بها بالفعل ؟ وهل طوبى به فتأخر أم لا ؟ إذ كل ذلك ضرورى والقصور في بيانه يوجب نقض الحكم .

(١٤٨)

القضية رقم ٥٤٠ سنة ٤٦ قضائية .

مخدرات - الأفيون الناتج من الزراعة .

(قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

إذا أحرز شخص أفيونا وثبت أنه ناتج من زراعته حين لم تكن زراعة الخشخاش الناتج منه الأفيون محظورة فلا عقاب على هذا الإحرار^(١) .

(١) راجع حكم ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢١٤١ سنة ٤٦ قضائية .

(١٤٩)

القضية رقم ٥٤٣ سنة ٤٦ قضائية .

تزوير . تزوير ورقة واستعمالها . كيفية وقوع التزوير . العلم بتزويرها . وجوب بيان ذلك في الحكم .
(المواد ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم شخص بتزوير ورقة واستعمالها وحكم بإدانته بدون أن يذكر في الحكم كيف وقع التزوير وهل استعمل المتهم الورقة علماً بتزويرها وما الذي قام من الأدلة على ثبوت تهمة الاستعمال المستندة إلى المتهم كان هذا الحكم باطلاً وتعين نقضه .

(١٥٠)

القضية رقم ٥٤٤ سنة ٤٦ قضائية .

إجراءات . تصديق القاضي على شهادة الشهود . يكفي عنه توقيع القاضي بآخر المحضر .
(المادة ١٧٠ تحقيق جنابات)

عدم تصديق القاضي على شهادة الشهود — كوجب المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنابات — ليس من الإجراءات التي يترتب عليها بطلان الحكم . ويكفي لتأدية غرض القانون أن يوقع القاضي بآخر محضر الجلسة الذي يشمل شهادة الشهود وغيرها^(١) .

(١٥١)

القضية رقم ٥٤٨ سنة ٤٦ قضائية .

مواد مخدرة . وجوب علم المحرز بأن ما يحزره مخدر محظور .
(قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

جريمة إحراز المواد المخدرة هي من جرائم العمد . فهي تستلزم مع الحياة المادية العلم بأن المحوز هو من الأشياء المحظورة إحرازها بدون مسوغ قانوني . فيجب على القاضي أن يبين في حكمه اقتناعه بقيام علم المتهم بأن ما يحزره هو من المواد

(١) راجع أيضاً الحكم الصادر في القضية رقم ٨٠٦ سنة ٤٦ قضائية بملزمة ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

المحظورة^(١) . على أنه لا حرج على القاضي في استنتاج هذا العلم من أحوال المتهم وظروف الدعوى وملايساتها .

(١٥٢)

القضية رقم ٥٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

إجمال نسيب الحكم . انضمامه . قض .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

إذا أجملت المحكمة في تسيبها للحكم إجمالا شديدا واقتضيت في ذكر الوقائع حتى جاء حكمها مبهما غير مقنع كان هذا الحكم معيبا ووجب نقضه^(٢) .

(١٥٣)

القضية رقم ٥٥١ سنة ٤٦ قضائية .

اتهام حرية ملك الغير . دخول منزل امرأة . القصد الجنائي .

(المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ ضوابط)

إذا دخل رجل منزل امرأة بقصد ارتكاب جريمة فيه وحكت المحكمة بإدانتها ، فحسب المحكمة أن تذكر في حكمها أن المتهم دخل منزل المجنى عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه . ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أن به قصورا عن ذكر القصد الجنائي . لأن مثل هذه الجريمة لا يطلب فيها تعمد أمر خاص^(٣) .

(١) رجل استأجر سيارة عمومية بالدائرة الجزئية ووضع فيها متاعا . وعند ترويعها قتش البهائم المتاع فوجدوا مادة مخدرة . فرضت الدعوى على السائق دفعه بأنه لا يعلم أن المتاع تلك المادة وأصر على هذا الدفع لدى المحكمة الاستئنافية فأيدت المحكمة إدانته . وبمحكمة النقض إذ وجدت أن مسألة العلم في مثل صورة هذه الدعوى بخصوصها مسألة مهمة وأن المحكمة الاستئنافية لم تبين رأيها فيها قضت بالحكم .

(٢) انظر أيضا حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٧٩٩ سنة ٤٦ قضائية .

(٣) راجع أيضا حكم محكمة النقض في القضية رقم ٣٨٩ سنة ٤٦ قضائية الصادر بهذه الجلسة .

(١٥٤)

القضية رقم ٥٥٢ سنة ٤٦ قضائية .

صاحب بناء . هدمه . عدم اتخاذ الاحتياطات . مسئول جنائيا ومدنيا .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات)

صاحب البناء الذى يشرع فى هدمه ، سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته ، مسئول جنائيا ومدنيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التى تقي الأتفس والأموال ما قد يصيبها منه من الأضرار . ويعتبر العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه متى ثبت أنه كان طالما بمحصله ولم يثبت أنه عهد به فعلا لأشخاص ممن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم شخصيا .

(١٥٥)

القضية رقم ٥٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

جريمة نسب . عدم الاعتداد بالبائع .

(المادة ٢٦٥ عقوبات)

السب سب دائما لا يخرججه عن هذا الوصف أى شىء ولو كان الباعث عليه إظهار الاستياء من أمر مكدر .

(١٥٦)

القضية رقم ٥٥٦ سنة ٤٦ قضائية .

تاريخ الواقعة . وجوب ذكره فى الحكم .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

ذكر تاريخ الواقعة فى الحكم ضرورى لمراقبة مسألة سقوط الحق فى إقامة الدعوى بشأنها لمضى المدة . وظلوا الحكم منه موجب لبطالانه .

جلسة يوم الخميس ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لييب عطيه بك وزكي
برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٥٧)

القضية رقم ٥٥٧ سنة ٤٦ قضائية .
نصب . الطرق الاحتياطية . وجوب ثبوتها .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

لإمكان تطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات يجب إثبات أن المتهم استعمل مع المحنى
عليه من الطرق الاحتياطية ما كان من شأنه غش هذا الأخير وتضليله . فلا عقاب
على صراف أخذ نقودا من شخص ليسعى له في نقل تكليف الأطلان التي اشتراها
من اسم البائع إلى اسمه . لأن مجرد كون المتهم صرافا لا يمكن اعتباره من الطرق
الاحتياطية . إذ هذه هي وظيفته الثابتة وحولم يتخذ له صفة كاذبة أو يأت عملا
إيحائيا من شأنه إيهام المحنى عليه بنفوذ لا يملكه .

(١٥٨)

القضية رقم ٧٦٦ سنة ٤٦ قضائية .
اصراف المتهم على آخر . الأخذ به . لا بطلان .

افتتاح المحكمة بصحة اعتراف متهم على آخر هو أمر موضوعي . فلها تمام الحرية
في توجيه تقديرها في هذا الشأن أى توجيه تطمين^(٢) إليه .

(١) في هذه الدعوى كان نقل التكليف الى اسم المحنى عليه قد أوقف بناء على شكوى ذى شأن فيظهر
أن محكمة النقض تكون لاحظت أن هذا النقل الذى ليس من عمل الصراف ربما كان ممكنا بإبرائه من
طريق إقناع جهة الاختصاص بأن لا حق لما في التوقف في إبرائه وربما كان الصراف أخذ المبلغ كاتهاب
له على هذا المعنى .

(٢) راجع أيضا حكم محكمة النقض في القضية رقم ٧٨٠ سنة ٤٦ قضائية الصادر بهذه الجلسة .

(١٥٩)

القضية رقم ٧٦٧ سنة ٤٦ قضائية .

تخريب . - هدم مبنى مملوكة للحكومة لإضرار من له حق الارتفاق عليها . وجوب ثبوت ملكية الحكومة لها وحق الارتفاق لمديه .

(المادة ١٤٩ تحقيق - و ٣١٦ ع)

إذا حكمت المحكمة بمعاينة متهم بمقتضى المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على أنه هدم مبنى مملوكة للحكومة إضراراً بشخص له حق ارتفاق عليها بدون أن تثبت ملكية الحكومة لها ولا امتلاك هذا الشخص لحق الارتفاق مع قيام النزاع في كل ذلك فإن هذا الحكم يكون واجبا نقضه .

(١٦٠)

القضية رقم ٧٦٩ سنة ٤٦ قضائية .

ثبات . حرية محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها .

للحكمة الاستثنائية الحرية المطلقة في تكوين اعتقادها من أى مصدر من المصادر الموجودة بأوراق الدعوى سواء في ذلك تحقيقات البوليس أو النيابة أو تحقيقات محكمة أول درجة^(١) كما أن لها المفاضلة بين تلك المصادر واعتماد ما يؤدى اجتهداها إلى اعتياده منها .

(١٦١)

القضية رقم ٧٧٣ سنة ٤٦ قضائية .

تزوير . الاعلانات التى يجرىها المحضرون المندوبون هى أوراق رسمية .

(المادة ١٧٩ و ١٨٠ عنوبات)

الاعلانات التى يجرىها المحضرون المندوبون هى أوراق رسمية يجرىها مأمورون عموميون مختصون . فكل تزوير مادى فيها بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧٩ ع يقع فاعله تحت المسؤولية ويعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ إن كان غير موظف .

(١) هذه العبارة على خلافها محل نظر .

(١٦٢)

القضية رقم ٧٧٩ سنة ٤٦ قضائية .

إهانة موظف وتعد عليه . وجوب بيان الألفاظ التي اعتبرت إهانة والأفعال التي اعتبرت تعديا .
(المواد ١١٧ و ١١٨ ع ١٤٩ تحقيق)

إذا حكمت المحكمة بمعاينة متهم لأنه أهان موظفا وتعدى عليه بالقوة أثناء تأدية وظيفته واكتفت في إثبات التهمة بأن ذكرت "ان المتهم أهان فلانا بالألفاظ" الواردة في المحضر وتعدى عليه بالقوة أثناء تأدية وظيفته" فان هذا يكون قصورا في البيان موجبا لنقض الحكم حيث لا يعلم من الحكم ما هي الألفاظ التي اعتبرت إهانة ولا ما هي الأفعال التي وصفت بأنها تعدد بالقوة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة ما إذا كان القانون قد طبق تطبيقا صحيحا أم لم يطبق .

(١٦٣)

القضية رقم ٧٨٠ سنة ٤٦ قضائية .

اعتراف متهم على متهم . جبهة مسألة تقديرية .

إنه وإن كان من المصطلح عليه عموما أن اعتراف متهم على متهم لا يصح في حد ذاته أن يكون دليلا يقضى بموجبه غير أن هذه القاعدة ليست في الحقيقة قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها . وإنما هي مجرد اعتراف متهم على متهم في الواقع مسألة تقديرية بحسب متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده . فللقاضى أن يأخذ بالاعتراف الذى من هذا القبيل إذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده إذا لم يشق بصحته .
(١)

(١٦٤)

القضية رقم ٧٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

الحكم في المارضة . سقوط استئناف النيابة . عدم تشديد العقوبة .

(المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات)

(١) انظر أيضا حكم محكمة النقض في القضية رقم ٧٦٦ سنة ٤٧ قضائية الصادر بهذه الجلسة .

الحكم الغيابي يسقط حتما بمجرد صدور الحكم في المعارضة . ويسقط تبعاله استئناف النيابة إياه . ويكون الحكم الصادر في المعارضة هو وحده الذى يصح استئنافه^(١) . فاذا اعتبرت المحكمة الاستئنافية استئناف النيابة للحكم الغيابي منصبا على الحكم الصادر في المعارضة وبناء على ذلك شددت العقوبة على المتهم كان هذا الاعتبار غير صحيح وكان حكمها بالتشديد باطلا .

(١٦٥)

القضية رقم ٧٩٤ سنة ٤٦ قضائية .

المحامي المتدب . اقتضاه على طلب الزأفة . لا مساس به بحق الدفاع .

(المادتان ٢٥ و ٢٦ تشكيل)

لا مساس بحق الدفاع فيما لو اقتصر المحامي — الذى نددته المحكمة للرافعة عن المتهم — على طلب الزأفة به . فان المحامي موكل في أداء واجبه الى ذمته . وهو لا يكلف بخلق أوجه للدفاع من العدم . فاذا لم يجد ما يدفع به إلا طلب الزأفة فقد أدى واجبه ولا سبيل لاتهم إلى الاعتراض عليه .

(١) انظر ما قرره محكمة القضاة تكيلا لهذا المبدأ بحكمها الصادرين في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

في القضية رقم ١٢ سنة ٤٧ قضائية وفي ٤ يناير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢ قضائية .

جلسة يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكي
برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٦٦)

القضية رقم ٣٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

جرح أو ضربات تشا عنها مرض . الإيهاام في بيان مدة العلاج . تقض .
(المادة ٢٠٥ عقوبات)

إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٥ عقوبات على شخص متهم بضرب آخر باعتبار
أن المجرى عليه قد عولج أكثر من عشرين يوما وذكرت بالحكم أن طول مدة العلاج
لم ينشأ عن الضرب وحده وإنما نشأ عن إصابة المجرى عليه بمرض آخر فإن هذا
يكون إيهاما مبطلا للحكم . إذ لا يستطيع أن يعرف منه إن كانت مدة علاج
الإصابات المتخلفة عن الضرب زادت على عشرين يوما أم لم تزد^(١) .

(١٦٧)

القضية رقم ٤٠٧ سنة ٤٦ قضائية (النيابة العامة ضد سيد علي العناني)

مجرم متعاد الاجرام . متى يمكن تطبيق عقوبة المادة (٥٠) ع ؟ متى لا يجوز سوى تطبيق المادة
الأولى من قانون الاجرام ؟ اختصاص قاضي الجنايات على كل حال .

(قانون متعادى الإجرام رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ والمادة ٥٥ عقوبات)

١ - نص المادة ٥٠ ع صريح في أن العائد المشار إليه فيها لا يكون مستحقا
لعقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت جريمته الأخيرة جنحة سرقة
أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب الخ أي جريمة تامة لا مجرد شروع . ولا يصح
القول بكفاية الشروع لا استنادا على ما ورد في صدر المادة من اعتبار الشروع

(١) راجع أيضا حكم محكمة القضاة الصادر في ٨ مارس ١٩٢١ في القضية رقم ٧٤ سنة ٤٨ قضائية
التي تكلم بتفصيل أدنى عن تطبيق المادة ٢٠٥

من السوابق التي ينبغي عليها تشديد عقوبة الجريمة الأخيرة، ولا استنادا على ماورد بالمادة الأولى من قانون معتادى الإجرام رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وما ورد بمذكرته الإيضاحية مما قد يدل على إمكان تطبيق عقوبة المادة ٥٠ ع ولو كانت الجريمة الأخيرة مجرد شروع — لا يصح شئ من ذلك مع صراحة المادة ٥٠ لأن من القواعد الأساسية أن لا عقاب بغير نص وأن على القاضى التزام حد النص فى أحكام العقوبات وعدم الإضافة إليه بعلّة التفسير مهما يكن التفسير موافقا للنطق الصحيح. إنما الممكن تطبيقه فى حالة كون الجريمة الأخيرة هى مجرد شروع هى المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨^(١)

٢ — الدعاوى التي تدخل تحت متناول المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ يكون نظرها أيضا من اختصاص قاضى الجنايات دون قاضى الجنح. لأن عقوبة السجن التي تميز المادة المذكورة توقيعها هى عقوبة جناية. ولا يمكن أن يخول القانون جواز توقيع هذه العقوبة إلا للقاضى الذى يملك توقيعها وهو قاضى الجنايات^(٢).

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه فى يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الموسيقى بالقاهرة شرع فى السرقة من حبيب شحاته بولص تادرس وطلبت عقابه بالمواد ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٤٨/٣ و ٤٩ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح الموسيقى الجزئية حكمت بحضوره بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ وعملا بالمواد ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٤٨ عقوبات بجلس المتهم خمسة شهور مع الشغل والنفاد. فاستأنفه المتهم فى يوم صدوره وكذلك النيابة فى ٢٦ منه .

(١) انظر أيضا فى ذلك حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ فى القضية رقم ٢١٢٨ سنة ٤٧ قضائية .

(٢) انظر أيضا فى ذلك حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ فى القضية رقم ٦٨ سنة ٢ قضائية .

وفى أثناء نظر موضوع هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ببيتة استئنافية دفعت النيابة فرعيا بعدم الاختصاص حيث إن المتهم عائد وأنه فى حكم المادة ٥٠ عقوبات والمادة الأولى من ذكرى الإجماع إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات إحداها لمدة سنة والأخيرة بالحبس شهرين فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٤٦ فصلت فى هذا الدفع بالرفض فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ثم نظرت الموضوع فى نفس اليوم وقضت فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل . فظن حضرة رئيس نيابة مصر فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتقرير فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تلاه تقرير بالأسباب فى ٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على أوراق القضية والمدادولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه تقرير الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن مبنى على أن المتهم عائد ممن تنطبق عليهم المادة ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجماع . وقد صدر عليه حكم محكمة الموسيقى الجزئية بحبسه خمسة أشهر باعتبار ما وقع منه جنحة . فاستأنفت النيابة وطلبت الحكم بعدم الاختصاص لأن ما وقع منه يبيع القانون العقاب عليه بأية المادتين المذكورتين وكلتاها تجملن العقاب هو عقاب جنائية فلا يصح قانونا أن تطبقه سوى محاكم الجنايات . ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت برفض هذا الدفع الفرعى وباختصاصها بنظر الدعوى ثم فى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل . وهى فى هذا قد خالفت القانون فوقع حكمها باطلا .

وحيث إن محكمة الجنح أصدرت فى الدفع الفرعى حكما مستقلا وقضت فيه باختصاصها ثم عقب عليه فى الجلسة ذاتها بحكم فى الموضوع . وخلاصة ما قاله

في الحكم الفرعى أن الجريمة المنظورة لديها هى شروع فى سرقة . والشروع وإن كان نص عليه فى المادة الأولى من قانون المعتادين على الإجرام إلا أنه لم ينص عليه فى المادة ٥٠ من قانون العقوبات بل نص فيه على الجريمة التامة نفسها . فهو إذن لا يمكن اعتباره جنائيا ولو صح توافر شروط المود الأخرى الواردة بالمادة .

وحيث إن ظاهر نص المادة ٥٠ من قانون العقوبات لا يجعل العائد مستحقا لعقوبة الأشغال الشاقة إلا اذا كانت الجريمة الأخيرة التى ارتكبها هى جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب الخ . أى جريمة تامة لا مجرد شروع .

وحيث إنه قد يقال إن مراد الشارع فى هذه المادة تغليظ العقاب على تكرار الإجرام الذى من هذا القليل تكرارا يدل على خبث نفس المجرم وحاجتها الى علاج أشد وإن الإجرام الدال على هذه النفسية الخبيثة يتحقق بالشروع فى ارتكاب الجريمة كما يتحقق بالجريمة التامة وإن هذه المادة هى من المواد التى لم يلاحظ ضبط عباراتها وجعلها دالة دلالة وضعية صريحة على المراد منها إذ هى تنص فى غير هذا الموطن على السرقة أو إخفاء الأشياء المسروقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو الشروع فى هذه الجرائم مع أن جنح إخفاء الأشياء المسروقة وخيانة الأمانة والتزوير لم يجعل القانون لها شروعا معاقبا عليه وإنه إن كان للتحرج فى تفسير هذا النص محل قبل صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وكان للحاكم أن تقضى بعدم اعتبار الشروع الذى يقع أخيرا مستوجبا لعقوبة الجنائية فإنه من بعد صدور هذا القانون لم يبق محل لذلك التحرج إذ مادته الأولى التى نصت على أن العائد فى حكم المادة (٥٠) "إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة" "أو شرع فى ارتكاب جريمة منها جاز للقاضى بدلا من الحكم عليه بالعقوبات" المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يقرر بأنه مجرم اعتداد الاجرام ويأمر " بإرساله إلى محل خاص ليسجن به الخ " قد دلت بنصها هذا دلالة واضحة على أن العقوبة الواردة بالمادة (٥٠) تترتب على ارتكاب الجريمة تامة كما تترتب على

الشروع فيها وأن القاضى بالخيار إن شاء وقع هذه العقوبة وإن شاء استبدل بها عقوبة السجن فى المحل الخاص وإن هذا المعنى مفهوم أيضا بصفة جلية من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨

كل ذلك قد يقال . لكن مهما يكن هذا القول وجبها لا ياباه المنطق إلا أن من القواعد الأساسية أن لا عقاب بغير نص وأن على القاضى التزام حد النص فى أحكام العقوبات وعدم الإضافة إليه بعلّة التفسير مهما كان التفسير موافقا للنطق الصحيح .

ومن أجل هذا يتعين عدم الأخذ بما رأته النيابة من أن حادثة الدعوى تنطبق عليها المادة ٥٠ من قانون العقوبات وأنها من هذه الناحية قد تكون جنائية لا اختصاص لمحكمة الجح بها . على أن النيابة العمومية لا حظت من نفسها هذا فتنازلت عن اعتبار انطباق المادة المذكورة سندنا لظننا واقترصت على التمسك بما تقتضيه المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨

وحيث إن المحكمة الاستئنافية وقد طلبت منها النيابة العمومية القضاء بعدم الاختصاص تأسيسا على المادة ٥٠ من قانون العقوبات وعلى المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ لم تبحث المسألة إلا من جهة انطباقها على المادة ٥٠ فقررت بحق أنها بحسب هذه المادة لا تعتبر جنائية ولكنها أمسكت عن بحث وصفها من جهة انطباقها على المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وبخطيها هذا البحث ذهبت الى أنها مجرد جنحة ارتكبتها عائد لحكمت فيها على هذا الاعتبار مطبقة المواد ٤٨/٣ و ٤٩ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لا نزاع فى أن المتهم فى هذه القضية هو من العائدين الذين تنطبق عليهم المادة الأولى من قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ إذ قبل ارتكابه جريمة الشروع فى السرقة الصادر بشأنها الحكم المطعون فيه كان قد حكم عليه بنحو عقوبات مقيدة للحرية أحداها لمدة سنة كما يعلم من صحيفة سوابقه ومن اعترافه الثابت بحضور الجلسة .

وحيث إن للقاضي بمقتضى المادة المذكورة أن يرسل المتهم إلى محل خاص ليسجن فيه مدة لا تزيد عن ست سنوات .

وحيث إن القانون بتقسيمه الجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات قد عرف كل قسم منها بنوع العقوبة التي قررها له . والسجن من العقوبات المقررة للجنايات . فكل جريمة يعاقب عليها بالسجن فهي لا شك جنائية في نظر الشارع . وإذن فالجريمة التي يعامل فاعلها بمقتضى المادة الأولى من ذلك القانون هي جنائية . ولكن بما أن معاملة فاعلها بمقتضى هذه المادة هي أمر جوازى للقاضي فعمل القاضي نفسه هو الذى يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنائية أو يبقاها جنحة على حالها . وبما أن قاضى الجنب لا يملك الحكم بعقوبة الجنائية لو أرادها وقاضى الجنائيات وحده هو الذى يملك الحكم بهذه العقوبة كما يملك الحكم بعقوبة الجنب لو أرادها فالجواز الوارد بالمادة المذكورة لا يمكن أن يكون القانون خوله إلا للقاضى الذى يملك العمل به وهو قاضى الجنائيات . ولذلك وجب أن يكون نظر الدعاوى التى تدخل تحت متناول تلك المادة من اختصاص قاضى الجنائيات دون قاضى الجنب ولو كان الأمر على عكس ذلك لاستحال قانونا تطبيق هذه المادة .

وحيث إن هذا النظر قد ورد ما يؤيده تمام التأييد بالمذكرة الإيضاحية الخاصة بمشروع قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ القاضى يجعل بعض الجنائيات جنحا . وحيث إنه لذلك يكون الحكم الذى قضى باختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى في غير محله ويكون حكم الموضوع المطعون فيه صادرا من محكمة غير مختصة وفي غير محله أيضا ويتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنب التى أصدرته .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر هذه الدعوى .

(١٦٨)

القضية رقم ٧٩١ سنة ٤٦ قضائية .

اختلاس الأموال الأميرية . أموال مجالس المديرية . اختلاسها معاقب عليه بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات .

(المادة ٩٧ عقوبات)

١ — لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧ عقوبات أن يكون المال المختلس هو من أموال الدولة الداخل في ميزانيتها . بل يكفي أن يكون من أموال مصلحة عامة من المصالح التي للدولة إشراف عليها سواء أكان مملوكا لتلك المصلحة أم كان مودعا عندها . فتدخل في تلك المصالح مجالس المديرية كما تدخل وزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية وما يماثلها من المصالح وإن كان لكل منها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة^(١) .

٢ — الاختلاس يشمل في معناه القصد السيئ فتمت محكمة الموضوع أن الاختلاس قد ثبت لها فاتها تكون بذلك قررت أخذ المتهم المال والتصرف فيه غشا وبسوء قصد كأنه مملوك له .

(١٦٩)

القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤٦ قضائية .

نقض وإبرام :

الظن بطريق النقص حق شخصي . التقرير به يجب أن يحصل من المحكوم عليه نفسه أو من يوكله هذا الغرض . أسباب الظن بمد التقرير به . تقديمها من غير موكل لهذا الغرض . جوازه .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — إن الظن بطريق النقص هو حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده فيجب أن يكون إظهار الرغبة في هذا الظن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة حاصلًا بمعرفة شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا ثابتا . ولا يكفي في الوكالة

(١) انظر أيضا حكم محكمة النقض الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٨٠ سنة ١ قضائية في تفسير المادة ٩٧ عقوبات وبيان الفرق بينها وبين المادة ١٠٣

أن يكون المقرر هو المحامي الذى ترفع عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه .

ولا يصح فى هذا الصدد القول بأن المحكوم عليه حر إن شاء أجاز تقرير محاميه وإن شاء لم يحزه وتنازل عنه . لأن الأخذ بهذا القول يجعل الأمر راجعا إلى إجازة عمل القضاة وعدم إجازته وحيث يستوى أن يكون المقرر هو المحامي الذى دافع عن المحكوم عليه أو أى محام أو شخص آخر غير محاميه . وهذا كاف للدلالة على أن القول بهذا غير سديد .

٢ — إذا أظهر المحكوم عليه رغبته فى الطعن بطريق النقض فى قلم الكاتب بنفسه أو بواسطة من يوكله عنه توكيلا ثابتا فإن الأسباب يصح أن يقدم بيانها من المحامي الذى دافع عنه أو من أى محام آخر بدون حاجة إلى توكيل لهذا الغرض .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما فى ٦ مارس سنة ١٩٢٨ الموافق ١٤ رمضان سنة ١٣٤٦ بمشاة دهشور مركز العياط مديرية الجيزة : أولا ضربا محمد عبد الله سلام شافعى عمدا ضربا لم يقصدا منه قتله ولكنه أفضى إلى موته . وثانيا ضربا سيده عبد الله سلام ضربا أحدثا بها إصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادتين ٢٠٠ فقرة ثانية و ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ أصدر حضرة قاضى الإحالة أمرا بإحالتهم إلى محكمة جنايات مصر لمحاكمتهم بالمادتين ٢٠٠ فقرة أولى و ٢٠٦ عقوبات على التهمة الموجهة إليهما . وبعد أن سمعت محكمة الجنايات الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بمادتي الإحالة بالنسبة للأول و ٣٢ عقوبات و ٢٠٦ منه بالنسبة للثانى بمعاينة الأول بالأشغال الشاقة مدة

خمس سنوات وحسب الثاني ثلاثة شهور مع الشغل لثبوت الجناية على الأول فقط ولثبوت الجناية على الثاني . فقرر الأول في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ومحامى الثاني في ٣٠ منه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنهما تقريراً ببيان أسباب طعنهما في ٣٠ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .
حيث إن عبد العزيز بدوى الكارم المحكوم عليه الثانى لم يقرر بالظن بنفسه بل قرر به المحامى الذى دافع عنه لدى المحكمة وكذلك قدم عنه بيان الأسباب .

وحيث إن الظن بطريق النقض حق تخصى متعلق بالمحكوم عليه وحده يستعمله أو يهمله بحسب ما يبدو له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه . وعلى هذا يجب أن يكون إظهار الرغبة في هذا الظن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة حاصلًا إما بمعرفة نفسه شخصياً أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً ثابتاً . ولا يكفى بالقول بهذه الوكالة أن يكون المقزّر هو المحامى الذى ترافع عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه فإن نيابة المدافعين عن المتهمين يجلسات المحاكمة مستفادة من حضور هؤلاء المتهمين فعلاً وإقرارهم لما يقول المدافعون عنهم بمحضر منهم فهى نيابة مقبسة بزمن اجتماع الفريقين وتحدث أحدهما عن الآخر بسمع منه فلا تتمدى موضوعها بالمحدد بهذا الزمن ولا تنسحب على الأعمال القضائية الأخرى . ولا يصح الاعتراض بأن ذا الشأن حر إن شاء أجاز تقرير عاينيه بالظن وإن شاء لم يجزه وتنازل — لا يصح الاعتراض لأن مبناه يكون جعل المسألة راجعة إلى إجازة عمل القضاة وعدم إجازته ولو كان كذلك لاستوى أن يكون المقزّر هو المحامى الذى دافع عن الطاعن أو أى محام أو شخص آخر غير محام وهذا يكفى للدلالة على أن الاعتراض غير سديد .

وحيث إن ذا الشأن مادام يكون قد أظهر رغبته في الطعن بطريق التقص بأن قرر به في قلم الكتاب على النحو المتقدم أى بنفسه أو بواسطة وكيله النابتة وكالته فإن هذه المحكة ترى أن الأسباب يصح أن يقدم بيانها من المحامى الذى دافع عنه أو من أى محام آخر بدون حاجة بمقدمها إلى أن يكون بيده توكيل لهذا الغرض .

وحيث إن الطاعن الثانى لم يقرر بالطعن بنفسه ولا بوكيل عنه ثابتة وكالته بل الذى قرر به ثم قدم الأسباب من بعد هو المحامى الذى دافع عنه فلذلك يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن الأول محمد بدوى الكارم قد قرر بنفسه بالطعن وبين عاميه الأسباب في الميعاد فطعنه مقبولا شكلا .

وحيث إن الذى يخص هذا الطاعن الأول من الأوجه المبينة بتقرير الأسباب هما الوجهان الأول والخامس .

وحيث إن الوجه الأول ينحصر في أنه طلب الأطباء لمناقشتهم فيما بين تقاريرهم من الخلاف فلم يجبه المحكة ولم تبين أسبابا للرفض وأن في هذا مساسا بحقوق الدفاع مبطلا للحكم .

وحيث إن الثابت بحضور الجلسة أن الدفاع عن هذا الطاعن — توصلنا إلى التشكيك في شهادة الشهود — قد تمسك بما ذكره الطبيب المشرح من أن إصابة المحنى عليه هي من ضربة فأس لا من ضربة عصا كما قال الطبيب الشرعى ثم طلب من باب الاحتياط استدعاء الأطباء لمناقشتهم والناصب بالحكم أن إحدى الشهود ادعت أن إصابة المحنى عليه هي من ضربة فأس فالمحكة بينت أن هذه الدعوى غير معقولة وأوردت سندها في عدم معقوليتها ثم أضافت أن تقرير الطبيب الشرعى يثبت أن إصابة المحنى عليه يجوز حصولها من نبوت به بروز لا من فأس كما قال الطبيب الأول . وإذن فالمحكة في نبذها رواية الشاهدة الموافقة لما تمسك به الدفاع قد رجحت قول الطبيب الشرعى على قول الطبيب الأول وبهذا قد ردت

على قول الدفاع ردا معللا . وعملها هذا قانوني لا نقد عليه . فهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الوجه الخامس غير سديد أيضا لأن مجموع الثابت بالحكم أن الإصابة هي برأس المجنى عليه وأنها من نبوت به بروز وأن وفاته قد نشأت عنها وهذا بيان كاف .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بعدم قبول طعن الطاعن الثانى شكلا وبقبول طعن الطاعن الأول شكلا ورفضه موضوعا .

(١٧٠)

القضية رقم ٧٩٩ سنة ٤٦ قضائية .

تسيب الأحكام . وجوبه .

(المادة ١٤٩ مخمقن)

إن تسيب الأحكام من أعظم الضمانات التى فرضها القانون على القضاة . إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التى يعلنونها فيما يفصلون فيه من الأفضية . وبه وحده يسمون من مظنة التحكم والاستبداد . لأنه كالعذر فيما يرتأونه يقتضونه بين يدي الخصوم والجمهور وبه يرفعون ما قد يرين على الأذهان من الشكوك والريب فيدعون الجميع إلى عدلهم مطمئنين . ولا تنفع الأسباب إذا كانت عبارتها مجملة لا تقنع أحدا ولا تجد محكمة التقص فيها بجالاتين صحة الحكم من فساد . وإذن فلواتهم لبان بنش اللبن وأداتته المحكمة واقتصرت فى الحكم على قولها " أن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات ونتيجة " التحليل " بدون أن تبين المحكمة ما هى هذه التحقيقات أى تحقيقات البوليس أم تحقيقات النيابة أو المحكمة ومن هم الذين سئلوا فيها واقتنعت المحكمة بأقوالهم ثم ما هو ذلك التحليل ومن الذى أجراه وما صفة هذا الذى أجراه وما هى نتيجته

وما وجه الاستدلال بنتيجته على التهمة — إذا لم تين المحكة ذلك ولو بالإيجاز كان حكمها كأنه غير مسبب ويتعين تقضه .

(١٧١)

القضية رقم ٨٠٤ سنة ٤٦ قضائية (الطن المرفوع من محمد بدوى عطيه ضد النيابة العمومية) .

(أ) دعوى عمومية . سريان مدة سقوطها . إجراءات التحقيق الجنائي الحاصل بمعرفة الجهات المختصة تقطعه . إجراءات التحقيق المدني لا تقطعه .

(ب) جريمة استعمال ورقة مزورة . مدى اعتبارها مستمرة . متى تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال ؟

(ج) جريمة استعمال ورقة مزورة . الطن في الورقة بالتزوير أمام المحكة المدنية لا يقطعها . التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها ينهى الاستعمال ويقطع استمراره .

(المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ تحقّق)

١ — إن الذي يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هي إجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون إجراءات التحقيق المدني .

٢ — جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم التي تحدث وتنتهي ويتجدّد حدوثها وانهاؤها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتدأ استعمالها من أجله . ولا يتبدى مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة إلا من بعد نهاية زمنها .

٣ — لا تقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالطن فيها بالتزوير أمام المحكة المدنية والسير في إجراءات تحقيق هذا الطن ولا ينهى الاستعمال ويقطع استمراره إلا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة هذا الطاعن بأنه في يوم من سنة ١٩٢٢ بمحكمة منيا القمح استعمل ورقة مزورة نسب صدورها من ابراهيم عبد الله الجليل وهو عالم بترويرها وطلبت عقابه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح منيا القمح الجزئية الأهلية بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت فيها بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ غايبا وعملا بالمادة المذكورة يحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ .

فأطن بالحكم في ٣ يناير سنة ١٩٢٧ وعارض فيه في ٤ منه .

وفي أثناء نظر المعارضة دفع المحامى عن المتهم فرعيا بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى ثلاث سنوات على جريمة استعمال التروير المسندة إليه قبل اتخاذ أى إجراءات جنائية بشأنها .

وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ قضت المحكمة المذكورة في هذه المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع أولا برفض الدفع الفرعى المقدم من الدفاع عن المعارض ويجوز نظر الدعوى وثانيا بتأييد الحكم المعارض فيه وأعفته من المصاريف .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة الزقازيق الأهلية هيئة استئنافية بعد سماعها موضوع هذا الاستئناف قضت فيه حضوريا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ قرر بالطن في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بوجوه طعنه في ١٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الطعن قدم وأعقبه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الوجه الأول يتحصل في أن الورقة المحكوم بسببها قد قدمت للحكمة المدنية فطعن فيها الخصم بالتروير بتقرير تحرر بقلم الكاتب في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ وبلغه قلم الكاتب للنيابة في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٢ والنيابة لم تشرع في إجراءات التحقيق إلا في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ أى بعد زيادة عن ثلاث سنوات وتكون الدعوى العمومية سقطت بمضى المدة وأن هذه المدة لا يقطع سريانها ما حصل من إجراءات التحقيق في دعوى التروير الفرعية لدى المحكمة المدنية. ويقول الطاعن إنه دفع بهذا وإن المحكمة أخطأت في عدم قبول دفعه بقاء حكمها باطلا .

وحيث إنه لا نزاع في أن الذي يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هي إجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة به دون إجراءات التحقيق المدني . ولكن الفصل في الطعن الحالي لا يتوقف على تطبيق هذه القاعدة بل يستلزم بحث جريمة استعمال الأوراق المزورة من جهة استمرار الاستعمال أو انقطاعه .

وحيث إن جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم المنقطعة التي تحدث وتنتهي ويحدد حدوثها وانتهائها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة . وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . ثم إن كل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتدأ استعمالها من أجله طال هذا الزمن أو قصر . ولا يتبدى مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة إلا من بعد نهاية زمنها .

وحيث إن الثابت في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه أن الطاعن بعد أن قدم الورقة للحكمة المدنية وطعن فيها خصمه بالتروير في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ قد أخذ يناضل عن صحتها ويدفع عنها مطاعن خصمه . واستمر على ذلك إلى أن قضى بترويرها في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ بحكم أصبح نهائياً

لعدم رفع استئناف عنه وأنه لم يمض بين تاريخ هذا الحكم وتاريخ شروع النيابة العمومية في إجراءات التحقيق الجنائي إلا نحو شهر فقط .

وحيث إن ما يقوله الطاعن من أن جريمة استعمال الورقة المحكوم عليه بسببها قد انقطعت من يوم أن طعن فيها خصمه بالتروير أى من يوم ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ وما يعلل به هذا القول من أن الورقة خرجت من يده من ذلك التاريخ فأصبحت في يد القضاء المدني تحت تحقيق تزويرها ومن أنه إذا كان قد ناضل عن صحتها أثناء ذلك التحقيق المدني فكانت مناضلة لا استعمالا لها بل دفاعا عن نفسه وإعدادا لمظنة التروير من جانبه ومن أن محكمة النقض سبق أن قررت هذا المعنى في بعض أحكامها — كل هذا لا يغني من الحق شيئا : أولا لأن محكمة النقض إذا كانت في بعض أحكامها قررت هذا المعنى فإنها عدلت عنه في أحكام أخرى أشار إليها الحكم الابتدائي . وثانيا لأن القول بأنه بمجرد الطعن بالتروير تكون جريمة الاستعمال قد تمت وانقطعت نهائيا هو قول يناقضه الواقع كما قال ذلك الحكم بحق . فان الخصم الذى يقدم ورقة يعلم هو أنها مزورة ويصر في جميع أدوار الإجراءات الخاصة بالتروير المدني على التمسك بصحتها جاهدا في تأييدها بكل ما يقدمه أثناء التحقيق من الأدلة وأوجه الدفع إنما هو مستمر في تأييد وجه استعماله للورقة المطعون فيها وفي حرصه على هذا الاستعمال وعلى الانتفاع بثمرته . وهذا من أبلغ ما يكون في الإصرار على الاستعمال الإجرائي . وليس ينهى هذا الاستعمال ويقطع استمراره إلا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها .

وحيث إن القول بخلاف ذلك يترتب عليه أن المزور كلما جدّ في التضليل في دعوى التروير المدنية وصبر على المناضلة غشا وبسوء قصد عن الورقة التي يعلم هو أنها مزورة كان تضليله القضاء وسعيه في تأييد الباطل مستحقا للكافة بسقوط الدعوى العمومية وارتفاع مسؤوليتها عنه على شريطة أن يطول زمن تدليسه وترويعه الباطل مدة ثلاث سنين من تاريخ الطعن بالتروير وهي نتيجة يابها الحق والمنطق الصحيح .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الوجه الأول .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الطاعن ذكر للحكمة أن الورقة المقبول بترويرها قد سلمها له المحجنى عليه بمجالتها التى هى عليها وأن شهودا شهدوا بذلك لدى المحكمة المدنية ولكن المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه أيدت حكم محكمة الجناح الابتدائى الذى ورد فى أسبابه أن دعوى تسليم المحجنى عليه الورقة للطاعن بمجالتها التى هى عليها لم يقم عليها أى دليل . فالمحكمة إذا لم تبحث فى أمر استدلال الطاعن على قوله بشهادة من شهدوا فى الدعوى المدنية . وهذا تقصير غمط الدفاع حقه وموجه عدم صحة الحكم .

وحيث إن محكمة الموضوع وإن كانت ذكرت فى حكمها ما أشار إليه الطاعن غير أنها دوت فيه أيضا أنه قد ثبت لها أن الورقة قد زورت فعلا على المحجنى عليه وأن الإمضاء الذى وضع عليها إنما هو تقليد لإمضائه . وفى هذا الإثبات ما يسقط قول الشهود الذين يشير إليهم الطاعن فى هذا الوجه ويسوغ للحكمة أن ترد على دعواه فى هذا الصدد بأنها مجتزدة عن الدليل — وإذن يكون هذا الوجه أيضا فى غير محله .

فلهذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(١٧٢)

القضية رقم ٨٠٥ سنة ٤٦ قضائية .

التوافق على التمتع . معناه . سلطة محكمة الموضوع فى استنتاجه .

(المادة ٢٠٧ عقوبات)

التوافق المنصوص عنه بالمادة ٢٠٧ عقوبات معناه قيام فكرة الإجماع بعينها عند كل من المتهمين أى توارد خواطرهم على الإجماع واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا إلى ما يتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى بالمحجنى عليه .
واللحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى من الوقائع المعروضة أمامها .

(١٧٣)

القضية رقم ٨٠٦ سنة ٤٦ قضائية .

- (١) إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وقوع قصص فيها . التظلم مع .
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦ بتحقيق)
- (ب) عدم توقيع القاضي والكتاب على كل شهادة . لا يصح وجها للطعن .
- (ج) عدم ذكر ألقاب وصناعات الشهود بمحضر الجلسة . لا يصح وجها للطعن .
(المادتان ١٧٠ تحقيق و ٢٠٩ مرافعات)

١ — جرى قضاء محكمة النقض على عدم قبول الطعن أمامها بنقص إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة بعد السكوت عليها وعدم التظلم منها لمحكمة الاستئناف .

٢ — حسب القاضي أن وقوع هو وكتاب الجلسة على محضرها المثبت لشهادات الشهود لا اعتبار ما جاء به مطابقا للواقع فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن القاضي لم يوقع على كل شهادة^(١) .

٣ — قصور محضر الجلسة عن ذكر ألقاب الشهود وصناعاتهم ومحال إقامتهم لا يصح وجها للطعن لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم وهم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

(١٧٤)

القضية رقم ٨٠٩ سنة ٤٦ قضائية .

نصب . وجوب بيان الطرق الاحتيالية .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

يجب لتطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات أن يبين بالحكم الطرق الاحتيالية التي قد يكون المتهم استعملها مع المجني عليه بيانا واضحا وإلا وجب نقضه .

(١) راجع أيضا الحكم الصادر في القضية رقم ٥٤٤ سنة ٤٦ تضاوية بجلسته ٧ فبراير سنة ١٩٢٩

(١٧٥)

القضية رقم ٩٩٠ سنة ٤٨ قضائية .

(١) رأى المقتضى . عدم بيبانه فى الحكم وعدم تنفيذه . لا إلزام .

(المادة ٤٩ تشكيل)

(ب) التوقيع على الحكم فى أجل محدود . غرض الشارع منه .

(المادتان ٥١ تشكيل و ٢٣١ تحقيق)

١ - ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة - عند الحكم بالإعدام - أن

تبين رأى المقتضى فى الحكم ولا أن تنفذه .

٢ - اقتضاء التوقيع على الحكم وفى أجل محدود إنما أراد به الشارع تمكين

المحكوم عليه من تقديم أسباب طعنه بطريق النقض فى الموعد الذى حدده القانون .

فاذا كان قدم الأسباب فى الميعاد ولا يدعى أنه فاته شىء منها وكان من جهة أخرى

لم يثبت أن الحكم لم يحصل التوقيع عليه فى الأجل المقرر فلا محل للطعن .

جلسة يوم الخميس ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .

وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك

وزكى برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(١٧٦)

القضية رقم ٣٧٦ سنة ٤٦ قضائية (بشأى افندى ميخائيل ضد النيابة العامة

والست هدية مصطفى والشيخ محمود مصطفى مدعين بحق مدنى) .

استئناف المدعى المدنى . أثره فى الدعوى العمومية . انتزاع محكمة الجناح الاستئنافى موضوع الدعوى
العمومية فى هذه الحالة . لا يميز .

(المواد ١٧٦ و ٢٢٩ تحقيق و ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات)

١ - استئناف المدعى بالحق المدنى فى دعاوى الجناح لا بطرح أمام المحكمة

الاستئنافى إلا الدعوى المدنية فى حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها .

وقد جرى الفقه والقضاء في فرنسا على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتها بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجنح لكفاية هذا القدر من تحريكها في اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية . أما ما يجرى بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها . فإذا حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها مخالفة واستأنف المدعى المدني وحده هذا الحكم ولم تستأنف النيابة كان حكم المحكمة الاستئنافية باعتبار الدعوى جنحة باطلا ووجب اعتبار حكم محكمة أول درجة نهائيا .

٢ - ليس بالقانون المصري نص يناظر المادة (٢١٥) من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي يوجب على محكمة استئناف الجنح اتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال والفصل فيما . ولا يصح الأخذ بفقه هذا النص لوروده في القانون الفرنسي استثناء لأصل عام هو وحد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف أمامها ^(١) بين طرفيه .

وقائع الدعوى

رفع المدعيان بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة بعريضة تاريخها ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ ضد المتهم أمام محكمة جنح المنشية الجزئية واتهما بأنه في المدة ما بين أغسطس سنة ١٩٢١ وديسمبر سنة ١٩٢١ بدائرة قسم المنشية قذف في حقهما بالألفاظ الواردة بالخطابات المبينة صورها بتلك العريضة وطلبا معاملته بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات مع الحكم لهما بمبلغ ٢٥ جنبا تعويضا . وبالجلسة طلب الحاضر مع المتهم اعتبار الحادثة مخالفة وعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها فقضت محكمة الجنح المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعدم اختصاصها بنظرها لأنها مخالفة مع الزام المدعين بالمصاريف المدنية .

(١) انظر أيضا حق اتزاع الدعوى المدنية بعمرة محكمة ثاني درجة عند عدم الفصل في مرضوعها بواسطة محكمة أول درجة وذلك بالحكم الصادر في هذه الجلسة في القضية رقم ٣٩٣ سنة ٤٦ قضائية .

فاستأنف المدعيان هذا الحكم في أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقضت فيه محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية بيثة استئنافية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات وباختصاص محكمة الجنح بنظرها وبإعادتها إليها للفصل فيها وأبقت الفصل في المصاريف، وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ طعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم أسبابا بذلك . ولما رأت محكمة النقض والإبرام أن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا قضت في ٧ يناير سنة ١٩٢٤ بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ونفاذا لحكم محكمة ثاني درجة القاضي بإعادة الدعوى لمحكمة الجنح للفصل فيها سمعت محكمة جنح المنشية الدعوى وقضت فيها بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٥ وعملا بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات غاييا بتفريم المتهم ألف قرش وبإلزامه بأن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ ألف قرش بصفة تعويض والمصاريف المدنية . فعارض المتهم وفي أثناء نظر المعارضة دفع الحاضر معه فرعيا بيطلان الحكم القياي لأن المحكمة حكمت في الموضوع رأسا دون أن تفصل في الدفع الفرعي المقدم من المتهم في الجلسات الماضية وهو عدم اختصاصها بنظر الدعوى حيث إن الحادثة مخالفة بمحنة . وقد ضم هذان الدفاعان للموضوع وقضت المحكمة بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بقبول المعارضة شكلا ورفض الدعين الفرعين المقدمين من المتهم وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريمه خمسة جنيات وبإلزامه بأن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ ثمانية جنيات على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنفه ثاني يوم صدوره .

وبعد أن سمعت محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية موضوع هذا الاستئناف قضت فيه بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ غاييا للتهم وللدعية الأولى وحضوريا للدعي الثاني بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأبيد الحكم المستأنف مع إلزام

المستأنف بالمصاريف المدنية . فعارض المتهم وفي أثناء نظر المعارضة دفع الحاضر معه بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية حيث سبق أن دفع فرعيا بعدم الاختصاص وقضى به والنيابة لم تستأنفه لعدم استئنافها له دليل على قبولها إياه، فضمت المحكمة هذا الدفع للوضوع وقضت حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفض الدفع الفرعية المقدمة من المتهم وبتأييد الحكم المستأنف المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصاريف المدنية .

فطن فيه بطريق النقص والإبرام في ٢ يناير سنة ١٩٢٧ وقدم تقريراً ببيان أسباب طعنه في ١٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن المدعين بالحق المدني قد كلفا الطاعن بالحضور أمام محكمة جنح المنشية الجزئية لسمع الحكم لما عليه بتعويض قدره ٢٥ جنيناً مع تطبيق المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ عقوبات لأنه في المدة ما بين أغسطس سنة ١٩٢١ وديسمبر سنة ١٩٢١ بدائرة قسم المنشية كُف في حقهما بالألفاظ الواردة بالخطابات المنسوخ صورها بعريضة الدعوى . وأنه يجلس المرافعة طلب اعتبار الحادثة مخالفة والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها فحكمت محكمة المنشية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعدم الاختصاص وألزمت المدعين بالحق المدني بالمصاريف فاستأنفاه محكمة الاسكندرية الاستئنافية حكمت في ٨ مارس سنة ١٩٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الواقعة جنعة يعاقب القانون عليها بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ عقوبات وباختصاص محكمة الجنح بنظرها وباعتدائها إلى المحكمة المختصة للفصل في الموضوع وأبقت الفصل في المصاريف وأن محكمة المنشية نظرت الدعوى بعد ذلك فدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى العمومية أمامها فرفضت

الدفع وحُكمت عليه بالعقوبة والتعويض في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥ فاستأنف الحكم فأيدته محكمة الاسكندرية الاستئنافية بحكمها المؤرخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ — يتلخص هذا الوجه في ذلك وفيما زعمه الطاعن من خطأ محكمة جنح المنشية في قضائها برفض دفعه بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية أمامها أولاً وبمعاقبته على ما اتهم به ثانياً ، ومن خطأ المحكمة الاستئنافية بتأييدها هذا القضاء . وحجته في ذلك كله أن النيابة العمومية لما لم تستأنف حكم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح واعتبار الحادثة مخالفة قد صار هذا الحكم في حقها نهائياً ووجب عليها أن تقدم دعواها لمحكمة المخالفات ويضيف إلى هذا أن حكم ٧ مارس سنة ١٩٢٣ قد صدر في الدعوى المدنية التي استأنف المدعيان بالحق المدني الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص وما كان لاستئنافهما أن يطرح الدعوى العمومية أمام المحكمة الاستئنافية حتى يصح الدفع بأن حكمها المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ صدر في الدعوى المدنية والعمومية معا . . . يدعى الطاعن بذلك ويطلب الحكم بنقض الأحكام المؤرخة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وما أيد هذا الحكم من حكم ٩ مارس سنة ١٩٢٥ ثم حكم ٨ مارس سنة ١٩٢٣ .

وحيث إنه لا خلاف في أن النيابة العمومية لم تستأنف حكم عدم اختصاص محكمة الجنح الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٢٣ وأن الذي استأنفه هو المدعى بالحق المدني وحده .

وحيث إنه لا خلاف في أن استئناف المدعى بالحق المدني بطبيعة تعاقبه بمحقوقه المدنية لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية إلا الدعوى المدنية في حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها . تشهد بذلك المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات التي نص فيها على قبول الاستئناف من المدعى بالحق المدني والمسؤولين عن حقوق مدنية فيما يتعلق بمحقوقهم دون غيرها . كما تشهد به القواعد العامة لجميع طرق الطعن القائمة على ما يكون للطاعن أيا كان من مصلحة في التظلم بها من الأحكام الصادرة

عليه . ولهذا جاء في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات أنه لا يجوز لهؤلاء رفع طعن بطريق النقض عن أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجرح والجنايات إلا فيما يختص بحقوقهم المدنية فقط .

وحيث إنه ليس بالقانون المصرى نص يماثل المادة (٢١٥) من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى يوجب على محكمة استئناف الجرح انتزاع ووضع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال (كالخالة التى نحن بصدها) والفصل فيهما . وحيث إنه لا يصح في مصر الأخذ بفقهاء هذا النص لوروده في القانون الفرنسى استثناء لأصل عام هو حد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف أمامها بين طرفيه .

وحيث إنه لا صحة لما يقال من أن المدعى بالحق المدني اذا رفع دعواه مباشرة لمحكمة الجرح وحرك بها الدعوى العمومية وصدر الحكم على غير مصلحته واستأنف يكون لاستئنافه أثر في تحريك الدعوى العمومية أمام المحكمة الاستئنافية كأثر دعواه المباشرة في تحريكها أمام محكمة أول درجة لأن الفقه والقضاء في فرنسا منذ فرق الكتاب بين حق الاتهام العام وحق المجنى عليه وقبل صدور القانون الفرنسى وبعد صدوره جاريان على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية متبها بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجرح لكفاية هذا القدر من تحريكها في اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية . أما ما يجري بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال اقامتها ومباشرتها التى تختص بها النيابة العمومية دون غيرها . وقد انعقد الاجماع على ذلك في فرنسا بعد أن أقي مجلس شورى الدولة بذلك في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٠٦ (راجعها في الجزء السادس من فستان هيل شرح تحقيق الجنايات صحيفة ٨٠٩ الطبعة الثانية) مخطئا من رأى أن استئناف المدعى بالحق المدني للحكم الصادر على غير مصلحته في دعواه المباشرة لمحكمة الجرح يحرك الدعوى العمومية أمام محكمة الاستئناف تحريك دعواه لها أمام محكمة أول درجة .

وقد بلغ من عناية بعض المحاكم الفرنسية في الحرص على العمل بهذا المبدأ أن نهت - في بعض أحكامها عند اقتراعها الدعوى العمومية والمدنية من محكمة أول درجة والفصل فيهما معا تطبيقا للمادة ٢١٥ من قانون تحقيق الجنايات - إلى أن سلطتها عند استئناف المدعى بالحق المدني وحده لا تمتد إلى الدعوى العمومية إلا أخذاً بحكم هذه المادة لا اعتباراً بتحريك استئناف المدعى بالحق المدني لها (راجع حكم محكمة استئناف ليونج في ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٧ المنشور بمجلة دالوز الدورية ٨٩ - ١ - ٢٢١ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ٣ يناير سنة ١٨٨٥ المنشور بهذه المجلة ٨٥ - ١ - ٣٣٥) .

وحيث إن القضاء في مصر جرى على ذلك أيضاً (حكم محكمة النقض في ٢٠ مايو سنة ١٨٩٣ وحكمها في ٣ يناير سنة ١٨٩٤) . نعم إن هذه المحكمة بعد ذلك صرحت في أسباب حكمها المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠^(١) الذي نقضت به حكم محكمة أسبوط الاستئنافية الصادر بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني عن حكم محكمة ملوى الصادر بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي قدمها لها لجنائية الحادث - صرحت بأن تحريك الدعوى العمومية أمام محكمة أول درجة طريق شاذ أباحه القانون يقوم فيه المدعى بالحق المدني مقام النيابة مؤقتاً في التقاضي أمام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية بل فيما يتعلق بطرح الدعوى الجنائية على بساط البحث أمام الدرجتين - نعم إنها صرحت بذلك في سياق تسييب الحكم الصادر بقبول استئناف المدعى بالحق المدني وما كانت في حاجة إلى إفاضة على هذه الأسباب لسهولة بنائه على غيرها . ولكن القانون على كل حال لم يعتبر المدعى بالحق المدني في نص من نصوصه قائماً مقام النيابة العمومية أمام المحكمة الاستئنافية بل ولا أمام محكمة أول درجة بل اعتبره عند تقرير حقه في استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الجنح خصاً مستقلاً ولم يحزله الاستئناف إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية بل أدرف هذه الجملة بقوله "دون غيرها" تأكيداً لهذا المفهوم منها .

(١) مجلة تاريخ هذا الحكم من ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ وهو صادر في القضية رقم ٤٨٦ سنة ٣٧ قضائية

وبما أنه يتضح من جميع ما تقدم خطأ محكمة اسكندرية الاستثنائية فيما أصدرته من الأحكام المؤيدة لأحكام محكمة المنشية الجزئية المتقدمة الذكر القاضية بجواز تقديم النيابة العمومية دعواها على المتهم لمحكمة الجنح وبمعاقبها له على ما اتهمته به ووجوب تقديم هذه الدعوى لمحكمة المخالفات نفاذا للحكم الصادر فيها بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها وصيروتها نهائيا بعدم استئناف النيابة له ولهذا يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم وتطبيق القانون والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى العمومية وباختصاص محكمة المخالفات بنظرها. أما الدعوى المدنية فخارجة عن موضوع هذا الطعن الذى لا يسس الأحكام الصادرة فيها أى مساس .
وحيث إنه لا محل بعد ذلك لبحث باقى الأوجه المتعلقة بالنشر والعطنة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى العمومية وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها .

(١٧٧)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٤٦ قضائية (الطعن المقدم من الست حسية الشهيرة بأنيسة بنت حسن حمدان مدعية بحق مدنى ضد محمد عبد السلام أفندى) .

محكمة الجنح الاستثنائية . عدم جواز اثرائها دعوى الخوالدى من محكمة أول درجة . قبول المدعى المدنى هذا الاتراخ يترتب عليه صحة الحكم الاستثنائى .

(المادتان ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات)

ليس لمحكمة الجنح الاستثنائية أن تتزعزع دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة الأولى وتفصل فيها . غير أنه إذا رضى المدعى بالحق المدنى بنظر موضوع دعواه لأول مرة لدى المحكمة الاستثنائية ولم يطلب اليها أن تعيد القضية الى المحكمة الأولى اعتبر سلوكه هذا تنازلا منه عن الانتفاع بالدرجة الأولى ورتب تنازله هذا لحصمه حقا لا يستطيع هو المساس به . وهذا الحق هو صحة حكم المحكمة الاستثنائية فيما قضى به لأول مرة فى موضوع الخلاف المدنى الذى بينهما .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه من سنة سابقة على تحرير المحضر المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الجمرک ضرب ولده أحمد حامى عبد السلام فأحدث به الإصابة الميينة بالكشف الطبى وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات وفى أثناء نظر الدعوى حضرت والده الحنفى عليه وهى المدعىة الآن وطلبت دخولها فيها مدعىة بحق مدنى طالبة الحكم لها بمبلغ خمسين جنيتها تعويضا قبل المتهم .

فدفع الحاضر مع المتهم فرعيا بعدم قبول المدعىة بالحق المدنى لعدم وجود صفة لها لأنه ذو الولى الشرعى على ابنه إذ أنه محكوم بتسليمه إليه من المحكمة الشرعية .

وعلى ذلك قضت محكمة جنح المنشية بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ بقبول الدفع الفرعى وبعدم قبول الدعوى المدنية مع إلزام رافعتها بالمصاريف كما وأنها قضت حضوريا بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنایات ببراءة المتهم مما أسند اليه .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وأيضا وكيل المدعىة بالحق المدنى استأنف الدعوى المدنية فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٦ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع أولا بالنقض الحكم المستأنف بالنسبة للمدعىة المدنية وبقبولها لوجود صفة لها . وثانيا بتأييد الحكم المستأنف عن البراءة . وثالثا برفض دعوى المدعىة المدنية عن التعويض وإلزامها بالمصاريف المدنية جميعها .

فطلعن حضرة مصطفى أفندى الطرابلسى الحامى بصفته وكلا عن المدعىة بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام فى ١١ يناير سنة ١٩٢٧ وقدم تقريرا بوجوه طعنه فى اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن أوجه الطعن تتمثل في : (١) أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى المدنية لأن الطاعة لا صفة لها في التقاضي ولكن محكمة ثاني درجة اعترفت بصفة المدعية وألغت حكم محكمة أول درجة الصادر بعدم القبول وفصلت في موضوع الدعوى وكان الواجب عليها أن تردّها لمحكمة أول درجة للفصل في طلبات الطاعة بعد سماع أقوالها وشهودها وأنه بعدم مراعاة المحكمة ذلك قد حرمت الطاعة درجة من درجات التقاضي ، و (٢) أن محكمة أول درجة أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه ولكن محكمة أول درجة لم تسمع الشهود ولم تأمر بتلاوة أقوالهم بالجلسة وأن الطاعة طلبت من محكمة ثاني درجة سماع الشهود فرفضت طلبها ثم تقول الطاعة إنه لذلك قد وقع الحكم المطعون فيه باطلاً .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه وبالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه — من جهة الدعوى العمومية — بالحكم المطعون فيه وبمحاضر الجلسات أن النيابة العامة وضعت الدعوى على محمد أفندي عبد السلام طالبة عقابه بالمادة ٣٠٥ للتهمة الميينة بوقائع هذا الحكم فدخلت الطاعة فيها مدعية بحق مدنى لمصلحة الغلام المحنى عليه فحكمت المحكمة الجزئية بعدم قبول دعواها لعدم وجود صفة لها في التقاضي عن الغلام لأن وليه الشرعى صاحب الصفة في تقاضى حقوقه المدنية هو والده المتهم كما حكمت في الدعوى العمومية بالبراءة لأسباب ترجع إلى مناقشة أقوال الشهود في التحقيقات الأولية .

فاستأنفت النيابة والمدعية بالحق المدنى . ولدى المحكمة الاستئنافية طلب وكيل المدعية بالحق المدنى التأجيل فعارض محامى المتهم وقال إنه متنازل عن دفعه الفرعى وموافق على أن للدعية صفة في دعواها وأذن أمرت المحكمة بالمرافعة فترافع وكيل

المدعية في الموضوع ولم يطلب الإحالة على محكمة أول درجة بل كل ما طلبه هو أن تسمع المحكمة شهادة الشهود لأن المحكمة الأولى لم تسمعهم كما أنه غير صفة الطالبة في الخصومة وسبب الدعوى إذ بعد أن كانت تطلب الحق المدني بصفتها نائبة عن غلامها المحني عليه تعويضا له عما أصابه من ضرر الجريمة قالت إنها تطلبه لنفسها لأنه عبارة عن ثقتات العلاج التي أفققتها على الغلام من ماله وأن والده المتهم هو المسئول عنها لما هي . فالمحكمة في أسباب الحكم المطعون فيه قد أثبتت تنازل المتهم عن دفعه الفرعى وفي منطوقه ألغت الحكم المستأنف بالنسبة للذعية بالحق المدني وقبلتها لوجود صفة لما ورفضت دعواها موضوعا كما أيدت حكم البراءة من الدعوى العمومية . وقد أشارت في أسباب الحكم الى ما طلبته المدعية من سماع الشهود وردت على ذلك بما رآته موجبا لرفض هذا الطلب . تلك هي الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه وما يلتحق به من محاضر الجلسات .

عن الوجه الأول

حيث إن تقدير قيمة هذا الوجه يستدعى بحث مسألتين : (أ) هل لمحكمة الجنح الاستئنافية اتراع دعوى الحق المدني المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة الأولى أم لا ؟ و (ب) اذا لم يكن لها هذا الحق فهل في الدعوى الحالية بخصوصها ما كان يخولها حق نظر موضوعها أم لا ؟ .

(١) المسألة الأولى

حيث إنه لا شك أن الطاعة قد فاتها درجة من درجات التقاضى .

وحيث إنه اذا جاز لدى المحاكم المدنية بحسب المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات أن تترع المحكمة الاستئنافية أصل الدعوى من قضاة الدرجة الأولى وتحكم فيها فان هذا الاتراع لا يكون الا في صورة الغاء حكم تمهيدى أو حكم صادر في مسألة اختصاص أو إحالة فلا يتناول اذن صورة الدعوى الحالية ولا يمكن أن يتناولها بالقياس لأنه استثناء وارد على خلاف الأصل . وما كان كذلك فلا يقاس

عليه . على أنه سواء أصح القياس عليه لدى المحاكم المدنية أم لم يصح فإن من المجازفة القول بمجاوز القياس عليه لدى المحاكم الجنائية والا كان قياسا على قياس على استثناء والقواعد يصعب أن تحتل هذا التوسع .

(ب) المسألة الثانية

حيث إن مۆدى ما تقدم أن يكون الحكم المطعون فيه باطلا لا تراعه الموضوع والفصل فيه بغير أن يكون سبق نظره لدى محكمة الدرجة الأولى ولكن فى هذه القضية خصوصية تمنع من ترتب هذه النتيجة . تلك هى أن الطاعة رضيت بنظر موضوع دعواها لأول مرة لدى محكمة الجناح الاستئنافية وترافعت فيه مناضلة عنه فعلا ولم يخطر قط بخلداه أن تطلب من تلك المحكمة إعادة القضية للمحكمة الأولى حتى لا يفوتها الانتفاع بالمرافعة أمامها . ولما كان حقها مدنيا بحتا وهى المتصرفه فيه وفى الضمانات التى أحاطه القانون بها فتنازلها عن الانتفاع بالدرجة الأولى -- ذلك التنازل المدلول عليه بسلوكها المتقدم -- قد رتب لخصمها حقا لا تستطيع هى المساس به . وهذا الحق هو صحة حكم المحكمة الاستئنافية لأول مرة فى موضوع الخلاف المدنى الذى بينهما (حتى على الوضع المعتدل الذى تقدمت به أخيرا) . وعدم إمكانها العيب على الحكم من هذه الوجهة تحقيقا لقاعدة أن من سعى فى نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الوجه الأول متعين الرفض .

عن الوجه الثانى

حيث إن الطاعة طلبت من المحكمة الاستئنافية أن تسمع شهادة الشهود فرفضت المحكمة الطلب قائلة : " إن فى الدعوى من الأدلة على قى التهمة ما يبنى " عن سماع الشهود " .

وحيث إن المحكمة فى حل مما فلت ولا مساغ قانونا لتقدمها اذ الطاعة بقبولها المرافعة فى الموضوع لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية قد أصبحت خاضعة لكافة

قواعد الاجراءات المقررة قانونا لتلك المحكمة . ومن هذه القواعد ما نصت عليه المادتان ١٨٥ و ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات مما يفيد أن لمحكمة الجنج الاستثنائية الاكتفاء بمرافعة الخصوم وبأوراق الدعوى وأن سماع الشهود أمر اختياري موكل لها هي ان شامت أمرت به وان شامت أهملته ولا حرج عليها . ولهذا يكون الوجه الثاني متعين الرفض أيضا .

فلهذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(١٧٨)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . التصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ٢٦٨ عقوبات)

إذا تبين أن ملكية الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمجنئ عليه ولم يبق دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم في ملكية المجنئ عليه للشيء المسروق وأن أخذه للشيء إنما كان اختلاسا له وسلبا من مالكه الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه فلا يتحقق القصد الجنائي في السرقة ولا يمكن العقاب عليها . بل تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى قواعد القانون المدنى .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ بنى أيوب سرق شجرتين لمنصور نصر رزق وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٥ من قانون العقوبات . وفي أثناء سير الدعوى ادعى المجنئ عليه مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنيا على سبيل التعويض .

ومحكمة جنح الزقازيق الجزئية الأهلية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادة المتقدمة بحبس المتهم شهرا

واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٢ عقوبات وأذنته بما تقضى به المادة ٥٤ منه وبالزامة بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسة جنيهات على سبيل التعويض مع المصاريف المناسبة .

فاستأنف المتهم والمدعى بالحق المدنى هذا الحكم فى ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وبتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ حكمت محكمة الزقايق الأهلية بهيئة استئنافية فى هذين الاستئنافين حضوريا بقبولها شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة والزام المدعى المدنى بياق المصاريف المدنية .

فطن المحكوم عليه فى بطريق التقض والإبرام فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بوجوه طعنه فى ٢٥ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وجه الطعن ينحصر فى أن القصد الجنائى اللازم توفره فى جريمة السرقة غير متوفر فى هذه الدعوى وقد خلا الحكم من اثباته .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه أخذنا بأسبابه تبين أن الشجرتين المقول بسرقتهما كانتا مغروستين فى قطعة أرض باعها الطاعن للدعى بالحق المدنى بعقد ذكر فيه أن البيع يشمل الأرض (وكذا جميع ما اشتملت عليه القطعة مما جميعه) . ولكن قام نزاع بين البائع والمشتري فالأول يقول إن العقد وإن كان قد ذكرت فيه هذه العبارة إلا أنه كان من المتفق عليه بين الطرفين أن الأشجار تبقى له وقد استحضر شهودا شهدوا بصدق قوله . وأما الثانى فيقول إن الاتفاق كان على أن تكون الأشجار له هو ويتمسك فى ذلك بالعقد والمحكمة عاملت البائع — وهو الطاعن — بموجب العقد فاعتبرت ملكية الشجرتين ثابتة

للمشتري ونجرت من هذا الاعتبار إلى القول بأن أخذ الطاعن لها يعتبر سرقة معاقبا عليها .

وحيث إن اعتبار البائع سارقا لمجرد أن القانون يجعل العقد حجة عليه في ملكية المشتري للأرض وما عليها من الأشجار هو اعتبار غير صحيح، فإنه كثيرا ما يقع لأسباب مختلفة أن تكتب العقود وبها مثل تلك الجملة ولكن يكون بين الطرفين اتفاق شفهي كالذي ادّعه الطاعن وأثبتته شهادة الشهود الذين وقع على يدهم . وكثيرا ما يفند المشتري ويريد التمسك بالعقد علما منه بأن قواعد القانون تساعد على تنفيذ عقده وإطراح شهادة الشهود ولو كانت صادقة في الواقع . ولكن حسب المشتري في مثل هذه الصورة أن تثبت له الملكية ما دام هذا حكم القانون . ولا يجوز أن هذا الثبوت يستتبع حتما اعتبار البائع سارقا إلا إذا أقيم الدليل على أنه لا شبهة له في هذه الملكية وأن أخذه للشيء كان اختلاسا له وسلبا من مالكة الذي يعتقد هو أن الملكية له خالصة من دونه . بهذا الدليل وحده يتحقق القصد الجنائي في السرقة ويمكن العقاب عليها وبغير إقامته تبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من دليله مقبول بمقتضى قواعد القانون المدني .

وحيث إنه فوق قصور الحكم عن إقامة هذا الدليل فإن الثابت بحضور الجلسة الاستثنائية أن الدفاع عن الطاعن تمسك بعدم وجود القصد الجنائي عنده والدليل على قوله ذكر أن أخذ الشجرتين حصل جهارا في رابعة النهار (أي فعل المعتقد لأحقته فيما يعمل لا اختلاسا في الظلام فعل المستريب) وأنه كان بالأرض شجرة ثالثة أراد الطاعن أخذها أيضا ورفعت بشأنها دعوى لدى محكمة الخط فقضت فيها لمصلحة البائع . وقد قدم الطاعن لمحكمة النقض صورة رسمية من هذا الحكم فظهر منها أن تلك المحكمة بعد اطلاعها على عقد البيع وسماعها شهادة الشهود رأت أنه كان بين الطرفين اتفاق على أن الشجر يبقى للبائع وأن المشتري إن أراد استبقاءه وجب عليه دفع ثمنه ولذلك حكمت بإبقاء الشجرة للمشتري مع إلزامه بدفع مبلغ ١٠٠ قرش

قيمة ثمنها للبائع . ومهما يكن من أمر هذا الحكم وأنه لم يصر بعد نهائيا فإن أقل ما يدل عليه أن ملكية الشجر كان فيها نزاع جدى لا يسهل معه القول بأن البائع وهو الطاعن قد أخذ ما أخذه منه اختلاسا ومليا لما يعتقد أنه مملوك للغير دونه ، ولذلك يتعين قبول الطعن موضوعا وقض الحكم برمته من جهة الدعيين العمومية والمدنية مع حفظ حق المدعى المدنى فى تقاضى قيمة الشجرتين لدى المحاكم المدنية كما يشاء .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحق المدنى بمصاريف الدعوى المدنية و ٢٠٠ مائى قرش أتعاب محاماة .

(١٧٩)

القضية رقم ٧٩٢ سنة ٤٦ قضائية (الطعن المرفوع من الصاوى مرسى ابراهيم ضد النيابة العامة) .

إهانة . المتناف بسقوط الوزارة إهانة . هذا اختصار لا يمتد من قبيل الاعراب عن الرأى ولا من قبيل النقد المباح .
(المادتان ١٦٠ عقوبات و ١٤٠ من الدستور)

١ -- المتناف علنا بمثل عبارة "تسقط الوزارة الخائشة" هو إهانة لهيئة نظامية يحمل فى ذاته سوء النية ويستوجب العقاب بمقتضى المادة ١٦٠ عقوبات . ولا محل للقول بأن مثل هذه الألفاظ أصبحت بعد التطور السياسى مألوفة يجرى بها اللسان بدون قصد الإهانة وأنها بذلك لا تكون محلا للعقاب فإن العرف لم يمح مدلول "السقوط" ولا مدلول "الخيانة" . بل لا زال اللفظان على معناهما الوضعى يخدشان الإحساس وشعور الكرامة .

٢ -- لا يعد المتناف علنا ضد الوزارة من قبيل الإعراب عن الرأى .

ولا يعد كذلك من قبيل التقيد بالمباح الذى يجوز توجيهه الى الذين يتصدون للخدمة العامة . وانما هو سب مجرد وواجب العقاب عليه ^(١) .

حكم المبدأ نمرة ١٧٩

وقائع الدعوى

أقامت النيابة العامة الدعوى العمومية ضد الطاعن واتهمته بأنه فى يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٨ الموافق ٦ صفر سنة ١٣٤٧ بذاتة قسم العطارين أهان علنا الوزارة بأن هتف فى الطريق العام بقوله "فلتسقط الوزارة الخائثة" وطلبت عقابه بالمواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٦٠ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح العطارين الجزئية الأهلية بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت فيها بحضوريا بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادتين ١٤٨ و ١٦٠ عقوبات بتفريم المتهم ٤٠٠ قرش أو بعائنة قرش وبإضافة المصاريف الى جانب الحكومة . فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ثانى يوم صدوره .

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية بعد أن سمعت موضوع هذين الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبولهما شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبمحس المتهم شهرين مع الشغل . فقرر المحكوم عليه بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتاريخ ٢٤ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بوجوه طعنه فى يوم ٢٩ منه .

(١) كانت محكمة النقض والابرار أصدرت حكما بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ فى القضية رقم ١٧٢ سنة ٤٣ قضائية قرر فيها تقرر أن الهتاف بسقوط الحكومة أمر غير معاقب عليه لأن المظاهرات السياسية جعلت طائفة من الناس يرددون هذه العبارة وما يشابهها فيما بينهم حتى كادت تكون مألوقة عنهم يجرى بها اللسان بدون قصد الإهانة فهى بذلك لا تكون محلا للعقاب . ثم أصدرت المحكمة من بعد حكما فى ٢ مارس سنة ١٩٢٦ فى القضية رقم ٦٠٦ سنة ٤٣ قضى بأن الهتاف علنا ببارات «لتسقط الحكومة المصرية» « لتسقط الوزارة السعدية » يعتبر جريمة إهانة تستوجب العقاب عليها بمقتضى المادة ١٦٠ ع . وقد جاء الحكم الصادر بهذه الجلسة مؤيدا للحكم ٢ مارس ولقائفة ثلثة هذه الأحكام الثلاثة قترابع .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وأعقبه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .
وحيث إن الطاعن يقول إن الواقعة الثابتة بالحكم وهى هتافه علنا بالطريق العام بقوله "فلتسقط الوزارة الخائنة" لا عقاب عليه ويعتمد في نظريته على وجوه أربعة :

عن الوجه الأول

في هذا الوجه يستند الطاعن الى حكم صدر من محكمة النقض في ٤ يناير سنة ١٩٢٦ جاء به أن الهتاف بعبارة "فلتسقط الحكومة المذبذبة" لا عقاب عليه لأن التطورات السياسية جعلت من مألوف الناس الهتاف بمثل هذا بدون أن يكون لديهم قصد الإهانة .

وحيث إن محكمة النقض وإن كانت أصدرت ذلك الحكم فانها من بعد في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ أصدرت حكما آخر قضى بأن الهتاف علنا بعبارات "لتسقط" "الحكومة المصرية" "لتسقط الوزارة السعدية" "ليسقط سعد باشا" يعتبر جريمة إهانة مما يعاقب عليه بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات .

وحيث إن القوانين إنما شرعت لتأييد النظام العام في المجتمع وأحكامها يجب العمل بها ما دامت قائمة لم تلغها السلطة صاحبة الحق في ذلك وليس للقاضي معدل عن تطبيقها ما دام لا وظيفة إلا هذا وما دامت شروط التطبيق متوافرة .

وحيث إن المادة ١٦٠ من قانون العقوبات تعاقب على الإهانة التي تحصل علنا في حق إحدى الهيئات النظامية . ولا خلاف في أن الوزارة هى من الهيئات النظامية الأساسية في البلاد سواء من قبل الدستور ومن بعده، فكل إهانة توجه اليها بالكيفية المنصوص عليها بتلك المادة لا مناص من تطبيقها عليها .

وحيث إن الهتاف بسقوط تلك الهيئة مع وصفها بالخيانة فيه مساس بشرفها وكرامتها . والاهانة ليست شيئا آخر غير المساس بالشرف أو الكرامة .

وحيث إن مثل هذه الألفاظ الجارحة تحمل في ذاتها نية خدش الشرف والكرامة .
وفوق ما تحمله في ذاتها من هذه النية فإن الثابت في الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم
المطعون فيه بأسبابه أن الطاعن "جهر بها بنية ذم الوزارة والعيب فيها والطنن"
"عليها". وبما أنها قد صدرت من الطاعن علنا في الطريق العام كما أثبتته الحكم أيضا
فهى اذن جريمة تنطبق عليها المادة ١٦٠ كل الانطباق .

وحيث إن القول بأن مثل هذه الألفاظ أصبحت مألوفة يجرى بها اللسان بدون
قصد الإهانة وأنها بذلك لا تكون محلا للعقاب هو قول فيه تجاوز عظيم فإنه إلى الآن
لم يح العرف مدلول "السقوط" ولا مدلول "الخيانة" . بل لا زال اللفظان على
معناهما الوضعي يحددان الإحساس وشعور الكرامة . وإقرار هذا النظر لا تكون
نتيجته سوى الإخلال بالنظام العام لما فيه من إباحة الفوضى الاخلاقية وتعطيل
القانون الذى أوجب على الكافة التزام ما رسمه من الحدود . ومن هذا يتبين عدم
سلامة الوجه الأول .

عن الوجه الثانى

يقول الطاعن في هذا الوجه إن ما قاله ليس إلا إعرابا عن رأيه الذى كفل
له الدستور حريته بما ورد في مادته الرابعة عشرة من "أن حرية الرأى مكفولة"
"ولكل انسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك"
"في حدود القانون" ويريد أن يرتب على ذلك أن الدستور يعفيه من العقاب .

وحيث إنه بفرض غير الواقع وأن المسألة مسألة رأى فإن حرية الرأى كانت
من قبل الدستور مكفولة في حدود القانون على مثال ما كفلهما الدستور سواء بسواء .
فالدستور في هذا الصدد لم يأت يحدد وما هو الا أن أيد حقا ثابتا لكل مصرى
من ذى قبل . فلا عمل اذن لاحتجاج الطاعن به اللهم الا اذا كان يريد أن ينهب —
كما يلوح من عبارته — الى القول بأن الدستور أباح للناس من إهانة بعضهم بعضا
والخروج على أوامر القانون ونواهيه ما لم يكن مباحا لهم من قبل . وهذا وهم غير

سائق . ويزيده تغلفلا في باب الوهيات أن الطاعن مع نقله عبارة الدستور التي تسترط عدم الخروج في إبداء الرأي عن حدود القانون يسهو عن معنى هذا القيد كأن لم يكن مذكورا وكان قانون العقوبات الذي حدد الحدود لم يعد واجب النفاذ . فهذا الوجه أيضا غير سديد .

عن الوجه الثالث

يقول الطاعن إن فعلته هي من باب النقد المباح الذي لا عقاب عليه ثم يقول إن الشراح والمحاكم أجمعوا على أن الذين يتصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد والذين يشتركون في الشئون العامة أو يزاولونها أو يزعمون أنهم يسودون الأفكار يمكن التكلم عنهم وتقدم في أعمالهم وآرائهم وجدارهم وميولهم وأنه يجب تقدير النقد الموجه إلى أعمالهم بقسط وافر من التسامح تجزيه المصلحة العامة ثم يستشهد بحكم صادر من محكمة النقض والإبرام المصرية في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وحكم آخر منها في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ تقرر فيهما هذا المعنى .

وحيث إن قياس الطاعن لما ارتكبه على الصورة الوارد بشأنها ما نقله من قول الشراح وما استشهد به من أحكام النقض هو قياس غير صحيح . فان الكلام هناك خاص بالمحاجة بين الأحزاب السياسية وما قد يندفع فيه المناظر من قوارص الكلم وخشن الصيغ أثناء إدلائه بحججه وتزييفه لرأى مناظرية . أما هنا فجرمة الطاعن ليست رأيا ولا حجة ولا نقدا لرأى بل هي سب مجرد لا أكثر ولا أقل .

على أن أولئك الشراح وهم يكتبون في بلاد بعيدة عهد بالأحزاب السياسية لم يبنوا قط في عباراتهم حد التفريط في تطبيق القانون متى حق تطبيقه . بل كل ما في الأمر أنهم يوصون المحاكم بالتسامح في تقدير عبارات النقد وحملها على محمل عدم لؤاذه الإجرام إذا وجد لذلك مخرج من حسن نية الناقدين ولم يكن اندفاعهم في الإغلاظ إلا بدافع المصلحة العامة . وهم يبنون هذه الوصاية على ما يفيد المصلحة العامة من الجدل المثير البريء في باعته وعلى أن باب الدفاع مفتوح للتقودة أعمالهم كما يقرعوا الحجة بالهجة والبرهان بالبرهان . وأى فائدة ترجى للصالح العامة من وقوف

جماعة على قارعة الطريق يسبون الناس، بل يسبون أكبر هيئة نظامية أقيمت لتأمين على مصالح البلاد؟ وأى هو هذا الباب المفتوح أمام تلك الهيئة للدفاع عن نفسها؟ هل تجمع هى الأخرى جموعها لينادوا بسقوط مناظريها وخياتهم حتى تكون واجهت ما يراد تسميته نقدا مباحا بنقد من مثله وتكون قرعت الحجمة بالحجة والبرهان بالبرهان؟ إنه لو ساء لها ذلك — وهو سائق على ما تؤدي إليه نظرية الطاعن — لأصبحت البلاد — فى عهد أى وزارة من الوزارات — مسارح لا للحاجات فى الآراء وبيان غتها من سمينها بل للسباب والتلاعن وأصبحت المصلحة العامة التى هى رائد الشراح فيما قالوه — أصبحت هى والنظام العام عرضة لشر الأخطار . إذن فما يستشهد به الطاعن أبعد من أن يصلح سنداً له فى حالته ويكون هذا الوجه غير معتبر .

عن الوجه الرابع

يقول الطاعن إن الألفاظ التى حثف بها لا يمكن اعتبارها اهانة مما تناوله المادة ١٦٠ وإنما هى عبارة عن لفت نظر الوزارة الى واجب دستورى هو التخل عن الحكم لحزب الأغلبية الذى نص الدستور على وجوب تشكيل الوزارة منه . فهى اذن ليست الا ابتهاالا وتمنيا لتخل الوزارة عن الحكم .

وحيث إن هذا الوجه لا يصلح سنداً لطنع يعرض على القضاء فان الطاعن قد دل به على التفاته عن أحكام الدستور إذ هو لا ينص على شيء مما زعمه . بل الذى ينص عليه هو أن تعين الوزارة من حقوق الرئيس الأعلى للدولة يختاره كيفما أراد والوزارة القائمة بمعينه بأمره فان كان لا يروقها بقاؤها فان محكمة النقض — مع التسليم له بصدق شعوره وبجبريته فيه — ليس لها من الأمر من شيء ولا تملك قانوناً فى هذا الذى لا يروقها تقم ولا ضراً . وكل الذى تملكه هو مراقبة صحة تنفيذ القانون والتقرير بأن القانون يلزمه إن كان قد أراد لفت نظر الوزارة للتخل عن الحكم أن يتخذ لذلك طريقاً مشروعاً وأن لا يستعين على مراده بوسيلة هى من المحرمات .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً .

الحكم الصادر في جلسة ٤ يناير سنة ١٩٢٦

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكور بأنه في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ بشين القناطر أحان هيئتي الحكومة وحزب الاتحاد وهما من الهيئات النظامية بأن نادى في الطريق العام بسقوطهما ونسب اليهما الذنبية. ولأنه أيضا في الزمان والمكان المبين أعلاه حرض الناس على كراهية الحكومة بأن نادى في الطريق العام بسقوطها ونسب اليها الذنبية. وطلبت عقابه بالمواد ١٦٠ و ١٤٨ و ١٥١ و ٣٢ عقوبات .

ومحكمة شين القناطر الجزئية حكمت بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٥ عملا بالمواد المذكورة حضوريا بجبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش بلا مصاريف .

فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٥ ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

وبتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قرر المتهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم معادة المحامى عنه تقريرا بأسباب طعنه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانونا. حيث إن النقض مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن بنى طعنه على أربعة أوجه : (الأول) ارتكان المحكمة في حكمها المطعون فيه على أقوال نسب صدورهما للشهود مع أنهم لم يقرروها كما هو ثابت في محضر الجلسة وهذا من الأوجه المهمة لبطلان الحكم. (الثاني) أن الواقعة كما هي ثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن المتأداة بسقوط الحكومة لا تنفد إهانة . (الثالث) أن المحكمة غيرت وصف التهمة من غير لفت الدفاع لذلك لأن

الوصف الجديد له أركان يجب توفرها أهمها أن يكون هناك سعى في تكدير السلم العمومى وأن يكون ذلك بتحريض الغير على بغض طائفة من الناس أو الازدراء بها وذلك من الأوجه المهمة للبطلان . (الرابع) أن القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم من جهة عبارة فليسقط حزب الاتحاد الملوكى فهمى لا تنطبق على المادة (١٥٣) عقوبات التى طبقها الحكم المطعون فيه لأن الركن الأساسى لهذه المادة هو السعى في تكدير السلم العمومى كما ذكر آتفا .

وحيث عن الوجه الثانى فإن الواقعة الثابتة في الحكم هى أن المتهم نادى في الطريق العام قائلا لتسقط الحكومة المذبذبة .

وحيث إن التطورات السياسية واختلاف الأحزاب جعلت طائفة من الناس يرددون هذه العبارة وما يشابهها فيما بينهم حتى كادت تكون مألوفا عندهم .

وحيث إن الحالة التى قال فيها المتهم العبارة المذكورة لا يمكن أن يؤخذ منها أن قصده منها إهانة الحكومة فالقصد الجنائى يكون إذن غير متوفر عند المتهم وعلى ذلك تكون هذه الواقعة كما هى ثابتة في الحكم غير معاقب عليها قانونا .

وحيث عن الوجهين الثالث والرابع فإن المحكمة المطعون في حكمها غيرت وصف التهمة وطبقت المادة ١٥٣ عقوبات .

وحيث إن هذه المادة تستلزم السعى باحدى طرق العلانية في تكدير السلم العمومى وأن يكون ذلك بالتحريض على بغض طائفة من الناس أو الازدراء بها . وحيث إن المتابعة في الطريق العمومى بسقوط حزب الاتحاد الملوكى وبسقوط حزب المذبذبين ليس من شأنه تكدير السلم العمومى ولا يدل مطلقا على أن المتهم قصد ذلك فلا تنطبق إذن المادة ١٥٣ عقوبات على هذه العبارة . وعلى هذا تكون هذه الواقعة كما هى ثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون .

وحيث لما ذكر تعيين قبول القبض والفاء الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب اليه في هذه القضية عملا بالمادتين ٢٢٩ و٢٣٢ فقرة أولى من قانون تحقيق الجنايات من غير حاجة للبحث في الوجه الأول .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن والغاء الحكم وبراءة المتهم مما أسند إليه في هذه الدعوى .

الحكم الصادر في جلسة الثلاثاء ٢ مارس سنة ١٩٢٩

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكورين بأنهم في يوم ٤ يونية سنة ١٩٢٤ بناحية أبو صير مركز المحلة الأولى تجبروا مع آخرين مجهولين وكان الغرض من التجمهر التأثير على سلطة الإدارة في أعمالها وهي تنفيذ حكم شرعى صادر من محكمة طنطا الشرعية لمصلحة حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف وكانت ذلك التأثير باستعمال القوة والتهديد بأن خرجوا بالقفوس والنايبت ومنع القوة التي أرسلت من المركز لنقل الخزينة والمكتب تعلق على بك المتزلاوى الصادر ضده الحكم الشرعى وقذفوا طوبا على حضرة ملاحظ بوليس نقطة سمند وكسروا عربة مأمورية الأوقاف . والثانى والثالث في الزمان والمكان سافى الذكر اشتركا مع آخرين في مظاهرة لم يخطر عنها وكانوا يقودون المتظاهرين وجهرروا بالصياح لإثارة الفتن بقولهم تسقط الحكومة المصرية تسقط الوزارة السعدية ليسقط سعد باشا يحيى على بك المتزلاوى ليسقط مصطفى باشا النحاس ليسقط مأمور المركز وأهانوا هيئة الحكومة النظامية وجهة الإدارة العمومية بطريق الصياح بالألفاظ السالف ذكرها وطلبت عقابهم بالمواد ٢ و ٣ من قانون التجمهر رقم ١٠ سنة ١٩١٤ و ٢ و ١١ من قانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ و ٨٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٣ عقوبات و ٤ من قانون التجمهر المذكور و ١٤٨ و ١٦٠ عقوبات .

ودخلت وزارة الأوقاف مدعية بحق مدنى وطلبت الحكم لها بمبلغ ٥٠ جنيا تمويضا مع تطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات والنيابة انضمت اليها في تطبيق المادة المذكورة .

ومحكمة جنح المحلة الكبرى حكمت بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٢٤ عملا بالمادتين ١٤٨ و ١٦٠ عقوبات حضوريا بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ جنهيات لكل وبراءتهم من باقى التهم ورفض دعوى وزارة الأوقاف والزامها بمصاريفها فاستأنف المتهمون والنيابة هذا الحكم يوم ٢٩ يولية سنة ١٩٢٤ والمدعية يوم ٣٠ منه ومحكمة طنطا الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٥ حضوريا بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدنى بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأضافت المصاريف الجنائية على جانب الحكومة .

وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢٥ قرر المتهمون الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنهم تهريرا بأسباب طعنهم فى التاريخ المذكور.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانونا حيث إن الطعن تقدم فى الميعاد .

وحيث إن الشائب فى الحكم الجزئى المؤيد بأسبابه بالحكم الاستئنافى بالنسبة لرافعى النقض أنه على أثر ما حصل من جهة الادارة فى حادثة تنفيذ الحكم الشرعى القاضى بعزل على بك المتزلاوى من نظارة وقف البسراوى باشا تظاهر المتهمون وأخذوا يصيحون بسقوط الوزارة السعدية الى آخر ما جاء بعبارة الاتهام المدونة فى الحكم والتي أخذت بها المحكمة .

وحيث إنه يؤخذ من رواية الحكم أن المتهمين كان معهم آخرون لم يعلموا وأن الصياح كان علنا . وأن سببه ما حصل من جهة الإدارة كما تقدم القول فأركان الجريمة مستوفاة قانونا ومن ثم يتعين رفض الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الطعن .

(١٨٠)

القضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٦ قضائية (النيابة العامة ضد عبد الواحد كشك وآخر).

قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . غرض الشارع منه . حد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجناح توقيعها في الجنايات المحالة عليها بمقتضى هذا القانون . تطبيق المادة ١٧ عقوبات عند مراعاة العمل بهذا القانون .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمراد ١٧ و ٦٠ و ٢١٥ ع)

١ — إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جناية الى جنحة بل تغيير جهة الاختصاص فقط . وذلك باحلال محاكم الجناح محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة . ولا عبرة بعنوان هذا القانون لأنه ليس جزءا منه فلا يمكن اعتباره عنصرا من عناصر تفسيره .

٢ — لمعرفة حد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجناح توقيعها في الجرائم المحالة عليها بمقتضى ذلك القانون يجب الرجوع الى السبب الذي من أجله أحييت الجناية الى محكمة الجناح . فإذا كان هو الظروف المخففة المشار إليها في المادة ١٧ ع فلا يجوز للقاضي أن ينزل عن الحد الأدنى الخاص المنصوص عنه صراحة فيها وهو الحبس ثلاثة شهور . أما إذا كان السبب هو الأعذار المشار إليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع فللقاضي تمام الحرية في التزول الى الحد الأدنى لعقوبة الحبس أى الى أربع وعشرين ساعة^(١) .

(١) انظر عكس ذلك في الأحكام التي أصدرتها محكمة النقض والبرام من قبل بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ٧٢٤ سنة ٤٤ ق و بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ في القضايا رقم ٨٨٠ و ١٥٨٣ و ١٥٩٥ سنة ٤٤ قضائية . ونظرا لأن الأحكام الصادرة بمجلس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ محمولة كلها على أسباب واحدة قد اكتفينا بنشر أحدها وهو الحكم الصادر في القضية رقم ١٥٩٥ سنة ٤٤ ق وكذلك نشرنا الحكم الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ عقب الحكم المخالف الصادر في القضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٦ ق .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة هذين المتهمين بأنهما في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ بالصالحية التابعة لمركز طوخ مديرية القليوبية اشتركا بالاتفاق والمساعدة مع على عثمان الماذون الحسن النية في ارتكاب جريمة التزوير في ورقة رسمية وهي قسيمة الزواج رقم ٦٦٤٥٤ يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بأن قررا أمام الماذون الذى أثبت ذلك في الوثيقة أن سن ابن الأول أكثر من ١٨ سنة وأن سن غاليه بنت عبد الحافظ ابنة الثانى أكثر من ١٦ سنة مع علمهما بأنهما أقل من ذلك سنا وهذا بقصد التزوير فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من حضرة قاضى الاحالة إحالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٢٧ قرر حضرة قاضى الاحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى عليهما .

طعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا القرار بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ بطريق النقض والابرار حيث قضت هذه المحكمة بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بقبول الطعن شكلا وموضوعا ولفاء القرار المطعون فيه وإعادة القضية لقاضى الاحالة باعتبار الواقعة تزويرا معاقبا عليه . وعند ما نظرت القضية أمام قاضى الإحالة للمرة الثانية قرر بإحالتها إلى محكمة جنح طوخ الجزئية للفصل فيها بمواد الاتهام .

وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ قضت محكمة الجنح المذكورة حضوريا للأول وغايبا للثانى وعملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨١ عقوبات بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل .

فاستأنفه الأول في يوم صدوره وعارض فيه الثانى حيث قضى في المعارضة بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٨ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه مع إلزام المعارض بالمصاريف . فاستأنف هو أيضا الحكم الصادر عليه في يوم صدوره .

وبعد أن سمعت محكمة مصر الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية موضوع الاستئناف قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبوله شكلا ويرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم حضرته تقريراً ببيان الأسباب في ٢ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن صحيح شكلاً .

وحيث إن الفصل في موضوع هذا الطعن يقتضى البحث في أمرين أساسيين الأول هل قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أراد من إحالة بعض الجنايات الى محكمة الجنح تغيير طبيعة هذه الجرائم من جنائية الى جنحة؟
والثاني ما هو نوع وحد العقوبة التي يجوز لمحكمة الجنح توقيعها في الجرائم المحالة عليها بمقتضى ذلك القانون ؟

فصل الأمر الأول

حيث إنه وإن كان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ جاء عنوانه "قانون يجعل"
"بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة" وكان هذا العنوان موهماً أن ما يشير إليه القانون من الجنايات قد حولت فعلاً الى جنح إلا أنه لا يخفى أن العنوان لا شأن له بالقانون نفسه وليس هو جزءاً منه ولذلك فلا يمكن اعتباره عنصراً من عناصر البحث والتفسير .

وحيث إن المادة الأولى من هذا القانون وإن كانت نصت على أن لقاضي الإحالة أن يحيل القضية على محكمة الجنح إذا رأى أن الفعل اقترن بأحد المذيرين المنصوص عليهما في المادتين "٦٠ و ٢١٥" عقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة وكان قد يحيل لأوّل وهلة أن الشارع قصد بذلك تغيير طبيعة الفعل ونحويله

من جنابة الى جنحة إلا أن بعض النظر يكفى لإزالة هذا التخيل إذ شتان ما بين توقع عقوبة الجنحة وبين اعتبار الجنابة جنحة . كما أن هذا التخيل لا يلبث أيضا أن يضمحل ويزول إزاء ما ورد صراحة في المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه إذ جاء فيها أن السبب الحقيقي لإصدار ذلك القانون إنما هو "ازدياد عدد القضايا المقدمة "

" لمحاكم الجنايات وعدم استطاعة المستشارين الفصل فيها أولا فأولا مع أن "

" عددا عظيما من هذه القضايا قليل الأهمية نظرا لظروفها ولا تحكم فيها تلك "

" المحاكم في الغالب إلا بعقوبة الجنحة بسبب اقترانها بأعذار قانونية أو ظروف "

" مخففة ومن المحقق أنه لو كانت محكمة الجنح ذات اختصاص في مثل هذه "

" الأحوال لأحيل إليها معظم هذه القضايا " . وجاء في موضوع آخر " أن "

" المادة الأولى من القانون تبين الأحوال التي يمكن أن يحال المتهم فيها إلى "

" القاضي الجزئي فيجب أن تكون التهمة جنابة أو شروعا في جنابة يجوز فيها "

" للمحكمة أن تحكم بعقوبة من عقوبات الجنح فيما إذا أخذت بالظروف المخففة "

" بالمادة (١٧) من قانون العقوبات أو بالسدر المخفف طبقا للمادة (٦٠) "

" أو (٢١٥) عقوبات " . ووضح من هذا أن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات لا تغيير وصف الجريمة ونقلها من جنابة الى جنحة بل تغيير جهة الاختصاص فقط .

وذلك بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات بإحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنايات في نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات بعقوبة الجنحة .

وحيث إنه مما يؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية المتقدم ذكرها بعد أن أشارت الى ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون من وجوب تطبيق أحكام قانون تحقيق الجنايات المقررة للمحاكمة ابتدائيا واستثنائيا في مواد الجنح قد احترزت فقالت " غير أن أحكام سقوط الحق في رفع الدعوى لمضى المدة في المواد الجنائية " يستمر تطبيقها على الجنايات المعتبرة جنحا " . وهذا دليل واضح على أنه لم يقصد

باعتبار الجناية جنحة إلا من حيث الاختصاص فقط مع بقاء طبيعتها — يضاف الى ذلك أن مما نصت عليه تلك المادة الخامسة أنه لا يجوز للقاضي أو للمحكمة المحالة اليها الدعوى طبقا لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص إلا إذا استجذت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جنائية أشد لا يطبق عليها ذلك القانون . ومعنى ذلك الواضح الجلى أن الجريمة تبقى جنائية رغم إحالتها على محكمة الجنج .

وعن الأمر الثانى

إن ما أوجخته المذكرة التفسيرية فى هذا الصدد مما سبق ذكره دال على أن الجنائيات الى أراد الشارع إحالتها على محاكم الجنج إنما هى التى يجوز أن تطبق بشأنها ويسبب ظروفها وحالة مرتكبها إما المادة (١٧) من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وهى المتروك تقديرها لنفس القضاء وإما المادتان (٦٠) و(٢١٥) عقوبات الخاصة بالأعذار المخففة وهى التى قررها نفس الشارع . ومتى كان الأمر كذلك وجب أن لا يخرج قاضى الجنج فى العقوبة على ما يرفع إليه من تلك الجنائيات عن نوع العقوبة الواردة بالمواد الثلاث دون غيرها وعن الحدود الواردة بها .

وحيث إن رأى القائل بأن مجزء نص قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على تطبيق عقوبة الجنحة قد قصد منه تطبيق هذه العقوبة مطلقا وبلا حد غير الذى ورد بالمادة (١١) عقوبات لعقوبة الجنحة هو رأى لا سند له من القانون لأن عقوبة الجنحة بحسب المادة (١١) هى الحبس من يوم الى ما فوق أسبوع أو الغرامة من خمسة قروش الى ما فوق جنيه مصرى فالأخذ بهذا رأى يقتضى أن يكون الشارع أراد تعديل المواد (١٧) و(٦٠) و(٢١٥) من قانون العقوبات . وهذا غير حاصل بالمرء كما يؤخذ من المذكرة الإيضاحية ومن مقدمة القانون نفسه التى لم يشر فيها إلا إلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقانون تحقيق الجنائيات وتشكيل محاكم الجنائيات مما يدل دلالة ناصحة على أن مراد القانون هو إضافةحكام على قانون الإجرامات الجنائية لا تعديل لأنواع بعض العقوبات أو لحدودها .

وحيث إنه مما يقضى باستبعاد هذا الرأى أنه ينبغي على اتباعه أن المتهم بجناية إذا أحاله قاضى الإحالة على محكمة الجناح استطاعت هذه المحكمة الحكم عليه بمجرّد غرامة فى حين أنه إذا قدّم هذا المتهم نفسه لمحكمة الجنايات لما أمكن لهذه الأخيرة أن تقضى عليه بأخف من عقوبة الحبس وتكون النتيجة أن محكمة الجناح التى أحيلت عليها الجناية تملك ما لا تملكه محكمة الجنايات ويصبح حفظ المتهم معلقا على رأى قاضى الإحالة . وواضح أن مثل هذه النتيجة تأباها البدهة بتاتا . على أن لهذا الرأى نتيجة أخرى لا تقل فى شدوذها عن النتيجة السالفة . تلك أن يكون للقاضى الجزئى مثلا فى جناية سرقة بإكراه محالة عليه طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حق الحكم بنجسة قروش غرامة بينما هو نفسه لا يملك ذلك فى سرقة بسيطة مما تنطبق عليه المادة (٢٧٥) عقوبات .

وحيث إنه قد تبين مما تقدّم أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يقصد تغيير طبيعة الجريمة من جناية الى جنحة ولكنه أراد فقط تحويل الاختصاص فى الجنايات التى لو رفعت لمحكمة الجنايات لما قضت فيها إلا بالحبس الذى هو عقوبة جنحة . فلم يبق الآن إلا البحث فى الحد الأدنى الذى يمكن لمحكمة الجناح التزول اليه فى أحوال الإحالة سالفة الذكر .

وحيث إنه وإن كانت المادة (١٧) عقوبات قد عينت صراحة الحد الأدنى لعقوبة الحبس وهو ثلاثة شهور فإن المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات لم يتوضح فيهما إلا الحد الأقصى لعقوبة الحبس التى قترها الشارع فى كل منهما . وواضح من ذلك أن الشارع ترك للقاضى سلطة التصرف فى هذا الصدد والتزول الى توقيع تلك العقوبة إلى الحد الأدنى العام وهو أربع وعشرون ساعة .

وحيث إنه مما تقدّم ترى ضرورة التمييز بين الجنايات التى روعيت فى تحويلها على محكمة الجناح الظروف المخففة التى بسببها تطبق المادة (١٧) عقوبات وبين التى كان السبب فى إحالتها الأعذار المشار اليها فى المادتين (٦٠) و (٢١٥) عقوبات

بحيث لا يجوز للقاضي أن يقل في الحالة الأولى عن الحد الأدنى الخاص المنصوص عنه صراحة في المادة (١٧) سالفة الذكر وهو الحبس ثلاثة شهور في حين أن له تمام الحزبة في الحالة الثانية في التزول الى الحد الأدنى العام لعقوبة الحبس أى الى أربع وعشرين ساعة .

وحيث إنه ثابت أن الحكم المطعون فيه الآن خاص بالحالة الأولى فلم يكن من الجائز للحكمة أن تقضى بأقل من ثلاثة شهور حبسا وهى الحد الأدنى المنصوص عنه بالمادة (١٧) عقوبات وعليه يكون الطعن الحالى على أساس قانونى ويتعين حينئذ قبوله وتعديل الحكم المذكور طبقا للقانون .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبمعاقة كل من المتهمين بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل بلا مصاريف .

الحكم الصادر بجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٢٧

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكور بأنه في يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٢٦ بالنيا ضرب أسعد نعيمس ضربا نشأ عنه عاهة مستديمة أى عسرفى حركة مشط الذراع الأيمن مع فقد نحو ١٥ ٪ من منفعة التراجع وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٤ ١ عقوبات فقضت محكمة النيا الجزئية بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حضوريا بعلابالمادة المذكورة بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة ٦٠٠ قرش بلا مصاريف .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية بيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتعديل الحكم المستأنف وتقدير التهم ٥٠٠ خمسمائة قرش بلا مصاريف .

و بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٧ قرر حضرة صاحب العزة رئيس نيابة بنى سويف
الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تقريراً بأسباب طعنه فى نفس
اليوم .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمدولة قانوناً .
حيث إن النقض مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن بنى على أن محكمى أول وثانى درجة لم تطبقا القانون تطبيقاً
صحیحاً على الواقعة الثابتة فى الحكم لأن الفقرة الأخيرة من المادة (١٧) عقوبات
المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نصت على استبدال
عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

وحيث إن هذا التعديل شرع بعد ما تبين بمرور الزمن من وقت سن قانون
العقوبات فى سنة ١٩٠٤م للآن من أن العقوبات التى تنص عنها بعض موادها على
جرائم معينة كانت لا تتناسب فى شدتها مع ما يحيط بتلك الجرائم من موجبات
الرأفة حتى فى حالة توقيع حد العقوبة الأدنى فوضع المشرع ذلك التعديل توصلاً
الى مشروعية تخفيف عقوبة السجن فى بعض الجنايات المقرونة بظروف وحالات
مخصوصة الى عقوبة الحبس لمدة ثلاثة شهور .

وحيث إنه فى الوقت نفسه رأى المشرع أيضاً أن بعضاً من الأفعال التى كان
من اختصاص محاكم الجنايات الفصل فيها قد تقرر بعذر أو بظروف مخففة من
شأنها تبرير عقوبة الجنحة على فاعلها فعزل بمرسوم بقانون فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
نص الفقرة الأولى من المادة (١٢) من قانون تشكيل محاكم الجنايات حيث أباح
لقاضى الإحالة بدلاً من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بإحالة
الدعوى الى القاضى الجزئى .

وحيث إن عقوبة الجلعة التي برّر توقيعها هذا النص تكون إما بالحبس أو بالفرامة فالقاضي إذن تطبق إحدى هاتين العقوبتين تبعاً لتكوين اعتقاده من ظروف ووقائع الدعوى .

وحيث إنه متى تقرّر هذا يكون الحكم المطعون فيه مطابقاً للقانون ويكون الطعن مرفوضاً .

من أجل هذا

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن .

الحكم الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١٥٩٥ سنة ٤٤ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة المذكور بأنه في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ الموافق ٨ رجب سنة ١٣٤٥ بالافرنج قدّم لأبي الحسن عبد العال ربيع الخفير ٢٠ قرشاً على سبيل الرشوة فأخذه منه وذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته وهو ضبط الخواجه نقولا برانو والسيدة ماريا طريبول وتوصيلهما للقسم وطلبت عقابه بالمادتين ٨٩ و ٩٣ عقوبات .

ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية حكمت في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ حضورياً بالمادتين المذكورتين بحبس ستة شهور شغل بلا مصاريف وغرامة ٢٠ قرشاً وكفالة ١٠ جنيهات .

فاستأنف المتهم هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة الزقازيق الأهلية بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتقرير المتهم خمسة جنيهات .

وبتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٧ قرر حضرة رئيس نيابة الزقازيق بالطنين في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريراً بأسباب طعنه في التاريخ المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
من حيث إن طلب النقض والتقرير بأسبابه قدما في الميعاد فهما مقبولان شكلاً .
ومن حيث إنه مبني على أن محكمة الجنح الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون بتعديلها العقوبة التي قضت بها محكمة أول درجة من ستة شهور الى غرامة خمسمائة قرش مع أنه لا يجوز لها ذلك لأن المادة ٩٣ من قانون العقوبات التي طبقها على الجريمة عقوبتها السجن والغرامة والمادة ١٧ منه المعدلة بالمرسوم الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تقضى بأن عقوبة السجن تستبدل بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور فإكان لهذه المحكمة أن تعدل العقوبة التي قضت بها محكمة أول درجة وتجعلها الغرامة بدل الحبس لأنها آخر ما يمكن أن يقضى به في حالة الرأفة .

ومن حيث إن هذا السبب في غير محله . لأن المرسوم المخول لقاضي الجنح أن يحكم في بعض الجنايات الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ عنوانه "مرسوم" "بقانون يجعل بعض الجنايات جنماً إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة" .
وقد نص في المادة الأولى منه على أن لقاضي الإحالة بدلاً من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بإحالاته الى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترنت بأحد الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الأهل أو لظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة فتعبير واضح هذا القانون في عنوانه بأن المقصود منه جعل بعض الجنايات جنماً وإطلاقه في تطبيق عقوبة الجنحة من غير أن يقيد القاضي الجزئي بشيء يدل على أنه منحه السلطة التامة في تطبيق هذه العقوبة بلا حذّ غير الذي وضعه في المادة ١١

من قانون العقوبات لعقوبة الجنحة . ولأنه لو أراد أن يقيد بالحدود التي وضعها في المادة ١٧ المتعلقة من القانون المذكور لنص عليه صراحة كما نص على الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ منه . فإغفال ذكر المادة الأولى من هذا القانون مع النص على الظروف المخففة دليل على أن واضعه لم يكن ملحوظا له حال وضعه أن يقيد قاضي الجench بالقيود المذكورة فيها .

ومن حيث إنه من جميع ما ذكر يتعين رفض طلب النقض .

من أجل هذا

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن .

(١٨١)

القضية رقم ٩٠٩ سنة ٤٦ قضائية .

(١) مدع بحق مدنى . جواز شهادته في الدعوى العمومية .

(المادة ١٤٥ تحقيق)

(ب) محام تحت التمرين . حضوره عن المدعى المدنى . طعن المتهم بسبب ذلك . لا يجوز .

(المادتان ٢٢٩ تحقيق جنايات و ٢٨ تشكيل)

١ — لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادة المدعى المدنى في الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية .

٢ — مرافعة المحامى الذي تحت التمرين أمام محكمة الجنايات وان كانت ممنوعة قانونا إلا أن حصولها عن مدع بحق مدنى لا يصح أن تكون متكا طعن المتهم في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي قبلت هذه المرافعة لعدم مساسها بحقوق المتهم في الدفاع .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة هؤلاء الطاعنين بأنهم في ليلة ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٣ شوال سنة ١٣٤٦ بالمنصورة مركز امبابه بمديرية البحيرة ضربوا عبد العزيز السيد

الزبدى على رأسه ولم يقصدوا قتله ولكنه أفضى الى موته وذلك مع سبق الإصرار والترصد وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالفقرة الثانية من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات . وبتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ أصدر حضرة قاضى الإحالة قرارا بإحالتهم الى محكمة جنايات مصر لمحاكمتهم بالمادة المذكورة .

وأقام والد المجنى عليه نفسه مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ خمسمائة جنيه تعويضا . وبعد أن سمعت محكمة جنايات مصر الدعوى قضت فيها بحضورها بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادة المذكورة بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع إلزامهم متضامتين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية فطعنوا عليه بطريق النقض والإبرام فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة المحامى عنهم تقريرا بالأسباب فى ٢ يناير سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إنه وإن كان نص المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قضى بأن المحامين المقبولين فى المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة فى الجهة التى تتعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات وكان هذا النص لعمومه مانعا لكل عام لا زال تحت التمرين لما يقبل بعد للرافعة أمام المحكمة الابتدائية من أن يتقدم للرافعة أمام محكمة الجنايات ولو عن مدع بحقوق مدنية غير أنه لا مصلحة للطاعين فى اتخاذ هذا متكا لطعنهم لأن مرافعة المحامى الذى تحت التمرين عن المدعى بالحق المدنى لم تمس بحقوقهم فى الدفاع أدنى مساس . ولذلك يكون الوجه الاول فى غير محله .

وحيث إنه غير ثابت بحضور الجلسة أن المحكمة كلفت المحامي عن المتهمين الثاني والثالث بالانضمام الى دفاع زميله المدافع عن المتهم الأول . وبفرض أنها تكون طلبت اليه ذلك إذ رأت أن الوقائع المنسوبة اليهم واحدة وأن الأدلة على جميعهم واحدة فما كان عليه أن يستمع لطلبها إن كان لديه دفاع خاص بموكليه أو كاتب دفاع زميله لم يستوف كل تقط البحث في الدعوى وما كان للحكمة إذ ذاك أن تمنعه من إبداء ما يريد إلا اذا كرر ما سبق أن سمعته ولم يأت بمجديد أو اذا خرج فيما أراد الإتيان منه عن الموضوع وبما أنه لم يبد للحكمة أن لديه دفاعا خاصا ولا أن زميله لم يستوف كل دفاعه فلا محل الآن لتظلمه ويكون الوجه الثاني أيضا في غير محله .

وحيث إنه وإن كان طالب الحق المدني هو مدع في دعواه المدنية غير أنه متى لوحظ أن دعواه ليست إلا دعوى تبعية متفرعة عن الدعوى العمومية التي لا تملكها إلا النيابة العامة وأن للنيابة العامة أن تستشهد به على دعواها هذه وللحكمة أن تستدعيه من تلقاء نفسها لسماع شهادته فيها — متى لوحظ ذلك علم أنه لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادته في الدعوى العمومية مع تخليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد في دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية لهذا يكون الوجه الثالث المبنى على أن المدعى بالحق المدني لم تؤخذ أقواله على سبيل الاستدلال بل أنه حلف اليمين قبل إدلائه بشهادته هو أيضا في غير محله .

وحيث إن الوجه الرابع يرد عليه أن المحكمة غير ملزمة بالتمسك مع الدفاع في مناحى استدلاله ونقض كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنبطه بل كل ما عليها بعد استظهار وقائع الدعوى وأدلة الإثبات والنفي واستبانة الحقيقة التي يرتضيها ضميرها ويطمئن اليها أن تعلن هذه الحقيقة وتبين ما رآته هي من الأدلة التي جعلتها تستقر في خاطرها . وفي إيرادها هذه الأدلة وحدها ما يفيد أنها اطرحت كل ما يخالفها مما أدلى به الاتهام أو الدفاع .

فلهذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(١٨٢)

القضية رقم ٩٢٠ سنة ٤٦ قضائية .

لعب القمار . متى يمكن اعتبار المسكن محلا للعب القمار ؟

(المادة ٣٠٧ عقوبات)

١ — المسكن الخاص يمكن اعتباره محلا للعب القمار اذا كان صاحبه قد أعدّه جميعه أو غرفه أو مكانا منه أو من ملحقاته لهذا اللعب وجعله مباحا لدخول الناس فيه لهذا الغرض .

٢ — مجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصي وأمامهم ورق لعب وتقود لا يدل على أن صاحب المنزل قد أعد منزله للعب القمار وأباح للجمهور دخوله لهذا الغرض بل لابد من قيام الدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات .

(١٨٣)

القضية رقم ٩٢٣ سنة ٤٦ قضائية .

تسيب الأحكام . وجوبه . خلوا الحكم من الأسباب . قض .

(المادة ١٤٩ تحقيق جنابات)

اذا حكمت المحكمة بأدانة متهم واقترنت في الأسباب على قولها " ان " "التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبي" فان هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه . لأن هذه العبارة ان كان لها معنى عند واضع الحكم فان هذا المعنى مستور في ضمائرهم لا يدركه غيرهم . ولو كان الغرض من تسيب الأحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان إيجاب التسيب ضربا من العبث . ولكننا الغرض من التسيب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة

تقضى ما هي مسوغات الحكم . وهذا العلم لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو إلى أقل قدر تطمئن معه النفس والعقل إلى أن القاضى ظاهر العذر فى إيقاع حكمه على الوجه الذى ذهب إليه .

(١٨٤)

القضية رقم ٩٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) حكم مستأنف . إلغاؤه . تنفيذ أسبابه . لا وجوب .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) تحقيق . سلطة المحكمة الاستئنافية فى إقراره

(المادة ١٨٦ تحقيق)

١ — ليست المحكمة الاستئنافية ملزمة — عند إلغائها الحكم المستأنف — بأن تناقش ذلك الحكم فيما أورده من الأسباب . بل يكفى أن يكون حكمها هو مبنيًا على أسباب تؤدي نتيجتها إلى إلغاء الحكم الابتدائى .

٢ — للمحكمة الاستئنافية تمام الحرية ومطلق السلطة فى أن لا تجرى من التحقيق إلا ما تراه هو فهمها ضروريا لكشف الحقيقة . فهى ليست ملزمة بتابعة المتهم فيما يطلبه منها فى هذا الصدد ما دامت قد وجدت فى عناصر الدعوى وما بها من التحقيقات الأخرى ما يكفى لتكوين اعتقادها .

جلسة يوم الخميس ٧ مارس سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكى
برزى بك وحامد فهمي بك .

(١٨٥)

القضية رقم ٤٠٥ سنة ٤٦ قضائية .

(١) دعوى بحق مدنى . جواز إقامتها على القاصر .

(المادة ٤٤ تحقيق)

(ب) إثبات . آراء الخبراء . عدم ارتباط المحكمة بها . لا عيب .

(المادة ٢٤٣ مرافعات)

١ - جرى قضاء محكمة التقض على قبول الادعاء بالحق المدنى على القاصر
ومن فى حكمه لدى المحاكم الجنائية بدون حاجة إلى إدخال الولى أو الوصى أو القيم
فى الخصومة^(١) . ومهما يكن من وجهة الاعتراض على هذا رأى فإن هذه المسألة
خلافية ولا محل للدول فيها عن المذهب الذى ثبت عليه القضاء .

٢ - المحكمة غير مرتبطة فى قضائها بما يقرره الخبراء من أطباء وغير أطباء
بل لها تقدير أقوالهم والمفاضلة بين الدليل المستفاد منها وبين غيره من الأدلة
الأخرى القائمة فى الدعوى وترجيح ما ترى ترجيحه منها .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة هذين الطاعين بأنهما فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ الموافق
٧ شوال سنة ١٣٤٦ بأراضى ناحية ببلاو مركز ديروط بمديرية أسيوط قتلًا حسن
سيد درويش عمداً بأن أطلقا عليه عيارين فارين أصاباه فى ذراعه وخاصيته اليمنى
وساعده الأيمن وتغلغه الأيسر فتوفى بسببها وذلك مع سبق الإصرار والترصد وطلبت

(١) راجع الحكم الصادر فى القضية رقم ٢١٢٣ سنة ٣٠ قضائية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣

المشور هنا .

من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٨ أصدر حضرة قاضى الإحالة قرارا بإحالتهما إلى محكمة جنايات أسبوط لمحاكمتها بالمادة المذكورة على التهمة المتقدم بيانها . وفى أثناء سير الدعوى دخل فيها ورثة المجنى عليه مدعين بحق مدنى وطلبوا الحكم لهم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا .

وبعد أن سمعت محكمة جنايات أسبوط الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادتين ١٩٤ و ١٧ عقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما بأن يدفعا للدعين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعابا للعامة فقرر المحكوم عليهما بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام فى يوم صدوره وقدم حضرة المحامى عنهما تقريرا بالأوجه فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٨ .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدّم وتلاه بيان الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الوجه الأول يتحصل فى أن الشهود قرروا أن المتهمين أطلق كل منهما عيارا ناريا على المجنى عليه وكأنا فى مستوى أعلى من المستوى الذى كان فيه هذا المصاب ولما كان الكشف الطبى دالا على أن الإصابة من عيار واحد مطلقه كان فى نفس المستوى الذى فيه المصاب فالدفاع عن المتهمين احتج بهذا لتريف شهادة الشهود والمحكمة ندبت الطبيب الشرعى فقرر أنه يرجح جدا أن الإصابة من عيار واحد ويقول الطاعنان إن الحكم بعد أن أثبت ما قرره الشهود ذكر ما قرره الطبيب الشرعى ثم استنتج من تقريره أن رواية المجنى عليه صحيحة وأن هذا الاستنتاج مخالف

لقواعد الإثبات لأن عبارة الطبيب الشرعى تجعل كلام المجنى عليه والشهود موضعاً للشك وذلك يؤول لصالح المتهم ويقتضى البراءة .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه وجد أن الثابت فيه يتحصل فى أمرين: الأول أن المجنى عليه ذكر فى التحقيقات قبل وفاته أن المتهمين أصابه كل منهما بعار نارى وأن الشهود أبدوا ذلك وقالوا إن الضارين كانا فى نقطة أعلى من النقطة التى كان بها المصاب . والثانى أن الأطباء الذين استدعيتهم المحكمة ومنهم الطبيب الشرعى قرروا أنهم يرجحون جداً أن الإصابة من عيار واحد ولكنهم أجازوا أن تكون من عيارين متتالين أطلقهما شخص واحد مستبعدين أن يكون مطلقهما شخصين . كما قرروا إمكان أن يكون الضارب فى نقطة أعلى من نقطة وجود المصاب .

وحيث إن أقوال الأطباء لا تتعارض مع أقوال المجنى عليه والشهود ولا تجعلهم كاذبين ، إذ أولاً هؤلاء الأطباء لم ينفوا أن تكون الإصابة من عيارين . وكل ما فى الأمر أنهم يستبعدون أن يكون مطلقهما شخصين . ومهما يكن احتمال كون الإصابة من عيارين ومن شخصين مختلفين هو احتمالاً بعيداً فى رأيهم ، فإنه احتمال لم ينفوه بتاتا وقد يكون هو المطابق للواقع ويكون كلام المجنى عليه والشهود صحيحاً . وثانياً أن هؤلاء الأطباء أجازوا أن يكون الضارب فى مستوى أعلى من المستوى الذى كان فيه المصاب وإذن فلا مانع من أن يكون كلام المذكورين فى هذه النقطة صحيحاً أيضاً . وحيث إنه لا محل لانتقاد المحكمة فيما ذكرته عند إيرادها أقوال الأطباء من قوطاً .

وحيث إنه مما تقدم لا تكون رواية المجنى عليه مكتوبة ، بل هى صحيحة . لأن الواقع كما أسلفنا أن أقوال الأطباء لا تعارضها فهى لا تكذبها كما أن المحكمة إنما عنت بكونها صحيحة أنها تعتبرها كذلك ما دامت أقوال الشهود تؤيدها وما دامت أقوال الأطباء لا تنفيها .

وحيث إن المحكمة غير مرتبطة فى قضائها بما يقرره الخبراء من أطباء وغير أطباء بل لها تقدير أقوالهم والمفاضلة بين الدليل المستفاد منها وبين غيره من الأدلة الأخرى

القائمة في الدعوى وترجيح ماترى ترجيعه منها . وظاهر في هذه القضية أنها رجحت قول الشهود الذى أوردوه قاطعا خاليا من الاحتمالات على قول الأطباء الذى أتى بصورة غير نافية للاحتمال ، والمحكمة فى حل مما فعلت ، ولذلك يكون هذا الوجه فى غير محله .

وحيث إن الوجه الثانى ينحصر فى أن مختار عمران لم يبلغ بعد سن الرشد المدنى فلا يمكن محاكته جنائيا ولا مدنيا إلا بحضور وليه أو وصيه ، وأن الحكم عليه فى الدعوى العمومية وفى دعوى المدعين بالحق المدنى يكون اعتوره خلل فى الإجراءات مبطل له .

وحيث إنه واضح وضوحا جليا أن هذا الوجه غير صحيح من جهة إجراءات الدعوى العمومية إذ هى حاصلة وفق القانون ولا شئ فيها يخالفه . أما من جهة الادعاء بالحق المدنى فقد سبق لمحكمة النقض أن قررت غير مرة أن هذا الادعاء مقبول لدى المحاكم الجنائية على القاصر ومن فى حكمه بدون حاجة إلى إدخال الولى أو الوصى أو القيم فى الخصومة (راجع على الأخص حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ فى القضية المقيمة بجدول النقض نمرة ٢١٢٣ سنة ٣٠ قضاية) . ومهما يكن من وجهة الاعتراض على رأى محكمة النقض فإن هذه المسألة خلافية . ولا محل للجدول فيها عن المذهب الذى ثبت عليه القضاء . ولهذا يتعين عدم الأخذ بهذا الوجه .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

الطعن المقدم من خليل ابراهيم ضد سيد أحمد همام يونس وآخرون سيد أحمد همام يونس ضد النيابة .

فى القضية رقم ٢١٢٣ سنة ٣٠ قضاية . جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين " وآخرين " بأنهم فى ليلة ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ بكفر عبد السيد قوار تبع مركز ميت غمر الأول ضرب عمدا سليمان خليل ابراهيم ضريا ولم يقصد بذلك قتله ولكن أفضى إلى موته . والثانى مع آخرين ضربوا خليل ابراهيم عيد وجرحس خليل أحدثوا بهما جروحا تقرر علاجها أقل من عشرين يوما . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة بمحكمة الزقازيق الأهلية إحالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بمقتضى المادة ٢٠٠ عقوبات والثانى بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

وحضرة قاضى الإحالة المشار إليه قرر بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩١٣ بإحالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات بالزقازيق لمحاكمتها بمقتضى المادتين المذكورتين . وبجلسة المرافعة أقام خليل ابراهيم نفسه مدعى بحق مدنى وطلب بلسان وكيله الحكم له على المتهمين " سيد أحمد همام يونس وعبد العزيز ابراهيم العابدى " بمبلغ مائتى جنيه تعويضا . فدفع المحامى عن المتهمين بعدم جواز قبول الدعوى المدنية ضد المتهم الأول لأنه قاصر . ومحامى المدعى المدنى قال بأنه يجوز ذلك ما دامت الدعوى الجنائية قائمة .

ومحكمة جنايات الزقازيق حكمت بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٣ عملا بالمادة ٢٠٠ ققرة أولى من قانون العقوبات بالنسبة لتهم الأول و ١٧ منه وبالمادة ٢٠٦ ققرة أولى بالنسبة للتهم الثانى حضوريا بمعاقبة سيد أحمد همام يونس بالحبس سنة مع الشغل وبحبس عبد العزيز ابراهيم العابدى شهرا مع الشغل وبعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للتهم الأول وبرفضها بالنسبة للتهم الثانى وألزمت المدعى المدنى بمصاريفها .

وبتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٣ قرر خليل ابراهيم المدعى المدنى بالظعن فى هذا الحكم بطريق التقضى والإبرام . وقدم كامل افتدى يوسف المحامى تقريرا

بأسباب طعنه بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩١٣ . وبتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٣ قرر سيد أحمد همام يونس المحكوم عليه الأول بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم محمد افندى مراد المحامي تقريرا بأسباب طعنه في ١١ سبتمبر ١٩١٣

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال إدوار قصيري افندى المحامي عن محمد افندى مراد المحامي الطاعن الأول وأقوال كامل افندى يوسف المحامي عن المدعى المدني والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن طلبة النقض صحيحان شكلا .

وحيث إن وجه الظن المقدم من المتهم سيد أحمد همام يونس يرجع لأمر يتعلق بالموضوع . وقد ذكرت المحكمة في حكمها المطعون فيه أنه ثبت لها أن الوفاة تسببت عن الإصابة وأنه لولاها لما حصلت الوفاة . فبناء عليه يكون الظن غير مقبول . وحيث إن الظن المقدم من المدعى المدني ينحصر في وجهين : الأول أنه لا محل لاستعمال الرأفة . والثاني الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لأن المتهم قاصر ولم يختصم إليه أو وصيه .

عن الوجه الأول

حيث إن هذا الوجه يرجع إلى الموضوع فهو غير مقبول .

عن الوجه الثاني

حيث إن الشارع جعل في قانون العقوبات سنا للرشد والتمييز تصح ببلوغه محاكمة مرتكب الجريمة ومطالبته بالتعويض المترتب عليها بدون تقييد ذلك بقيود ولا تعليق توجيه الخصومة ورفع الدعوى على شرط .

وحيث إن الأهلية في المواد الجنائية وما ينشأ عنها من الحقوق المدنية هي غير الأهلية في المواد المدنية . فالصغير مسئول بالذات عن فعله في الأولى، ومحاكمته شخصيا متعينة بحكم القانون متى وصل إلى حد البلوغ الجنائي . وذلك لترتب

مسئولته على فعل مادي لاعلى تعامل أو تصرف قولى كما فى الثانية ما يوجب خاصة
وليه أو وصيه . فالرشد الجنائى يخالف الرشد المدنى . وقد جعل الشارع لكل
منهما حدا وحكما .

وحيث إن الدعوى العمومية هى أساس هذه المسئولية والأصل فيها . فإذا
صح توجيهها شخصيا للصغير باعتباره أهلا للعامة الجنائية طبقا للقانون صح كذلك
توجيه الدعوى المدنية المترتبة عليها إليه معها لتعلق هذه بتلك وتفزعها عنها عملا
بقاعدة تتبع الفرع للأصل .

وحيث إن القانون صريح فى تجويز الادعاء بالحق المدنى المترتب على جريمة
بدون قيد ولا استثناء مادام الجنائى أهلا للعامة الجنائية ومحلا لتوقيع العقاب .

وحيث إنه متى كان الصغير أهلا للعامة الجنائية فلا وجه لاشتراط خاصة
وليه أو وصيه معه عند مطالبته بالتعويض أثناء نظر الدعوى الجنائية بعله الدفاع
عن الحقوق المطلوبة منه . لأن هذه الحقوق من جهة لم ترتب على عقد أو تعامل
حتى يصح تشبيه أحكام الحجر عليها لإلغائها وإزالتها بل نشأت مباشرة عن فعل
مادى أتاه الصغير ، ولأن هذه الحقوق من جهة أخرى مرعية ومكفولة بما يحيط
المحاكمة الجنائية من الضمانات .

وحيث إنه إذا كانت الصغير يعتبر بحكم القانون الجنائى أهلا لدفع الدعوى
العمومية المرفوعة عليه وهى الأصل فلا أقل من اعتباره كذلك لدفع الدعوى المدنية
المتفرعة عنها والمرفوعة عليه معها .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يجوز لمحكمة الجنايات أن تحكم على القاصر بالتعويض
الناتج عن الجنسية التى ارتكبها بدون إلزام المدعى بالحق المدنى بادخال وليه أو
وصيه فى الدعوى . وقد سبق أن حكمت محكمة النقض والإبرام المصرية بما يؤيد
هذا المبدأ "راجع حكم النقض والإبرام الرقم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧" "وراجع
أيضا البانديكت جزء ٤١ نمرة ٢٦ صفحة ٢٠٧" .

وحيث إن التعويض الذى يطلبه الطاعن هو عن الجناية المسئول فيها سيد أحمد همام يونس وحده دون المتهم الآخر عبد العزيز إبراهيم كما قررت محكمة الموضوع .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول التقض والإبرام المرفوع من المدعى المدنى بالنسبة لسيد أحمد همام فقط وإلغاء الحكم المطعون فيه القاضى بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم المذكور .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : أولاً برفض الطعن المقدم من سيد أحمد همام يونس . ثانياً بقبول التقض والإبرام المرفوع من خليل إبراهيم عيد المدعى المدنى وإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى سيد أحمد همام يونس فيما يتعلق بالدعوى المدنية وقررت جواز رفع الدعوى عليه وأحالت القضية على محكمة جنايات الزقازيق لتنظر الدعوى المدنية المذكورة مجدداً من هيئة أخرى غير التى حكمت فيها أولاً .

(١٨٦)

القضية رقم ٧٩٨ سنة ٤٦ قضائية .

الدفع المتعلقة بالنظام العام . أخذ محكمة التقض بها .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

لمحكمة التقض أن تأخذ بالدفع الفرعية التى تثار أمامها حتى لو كانت هذه الدفع لم تذكر بأسباب الطعن متى تبينت صحتها وكانت من أخص ما يتعلق بالنظام العام^(١) .

(١) وافضة الدعوى أن تخصين حكم عليها مرة فى الاتجار بالمخدرات ثم حكم عليها مرة أخرى فى ذات هذا الاتجار أى أنهما حوكمتا مرتين على فعل واحد . وكان وجه طعنهما مقصوراً على حرمانهما من الدفاع لأنهما يوم المحاكمة الثانية كانا محبوسين على ذمة قضية أخرى ولم يستحضرا من السجن . وعند نظر الدعوى بمحكمة التقض قررت النيابة أنهما حقيقة كانا مسجونين . ثم ظهر من جهة أخرى أن الحكم الذى يطعن فيه عاقبهما على فعل يبيته سبق الحكم طعنا فيه مرة أخرى فلم يسع النيابة إلا لطلب تبرئتهما وإن كان =

(١٨٧)

القضية رقم ٨٢٢ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . إكراه . اعتباره ظرفا مشددا . شروطه .

(المادتان ٢٧١ و ٢٧٢ عقوبات)

يعتبر الإكراه ظرفا مشددا للسرقة إذا حصل بقصد الاستعانة به على السرقة أو النجاة بالشيء المسروق عقب وقوع الجريمة . أما إذا حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشيء المسروق فلا يعتبر ظرفا مشددا بل هو إنما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما يقضى به القانون .

(١٨٨)

القضية رقم ٩٣٩ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) دفاع . رد المحكمة الاستئنافية صراحة عنه . لا إزام .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) تحقيق . عدم استيفاء النيابة إياه واعتماد المحكمة الاستئنافية على تحقيقات محكمة أول درجة . لا عيب .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

١ — المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بالرد على الدفاع الموضوعي الذي تقدم به المتهم . ويمكن أن تين الأسانيد التي أخذت هي بها في تكوين عقيدتها بالإدانة . ومتى ينتها في ذلك ما يستفاد منه إطراحها لما أدلى به الدفاع .

٢ — عدم استيفاء النيابة كل التحقيقات لا يعني المحكة الاستئنافية ما دامت هي قد اكتفت بتحقيقات محكمة أول درجة وأخذت بما جاء فيها .

== تقرر الأسباب لم يرد به هذا الدفاع بالتعين . ولم يصح محكمة النقض أمام ظهور هذه المطالبة إلا أن نجيب طلب النيابة . ويلاحظ أن القطعة التي فصلت فيها محكمة النقض خلافة وأن الحل الذي ارتأته ربما اضطرت إليه في خصوص الدعوى الصادر فيها الحكم . يدل لذلك ما أوردته في حكمها من قولها إن الدفع الذي قبلته هو « من أخص ما يتعلق بالنظام العام » اذ وضعها كلمة « أخص » فيد أن حكمها لا يحل المسألة نهائيا .

(١٨٩)

القضية رقم ٩٤٤ سنة ٤٦ قضائية .

(١) طلبات مقدمة لمحكمة الموضوع . متى يجب الرد عليها ؟ وجوب ارتباطها بموضوع الدعوى .
(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) جريمة هنك عرض صبي . تمامها بمجرد الاتصال أو الملامسة .
(المادة ٢٣٢ عقوبات)

١ — يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالإجابة صراحة على طلب يقدم إليها حتى لو كان من الطلبات الأصلية أن يكون هذا الطلب ظاهر التعلق بموضوع القضية أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته وإلا فهي ليست ملزمة بالرد عليه صراحة حتى لو كان الطلب صريحا بل يجوز لها أن لا تلتفت إليه بأن ترفضه ضمنا . لأن الخصم الذى يقدم طلبا من هذا القبيل لا يكون له أى صالح في المطالبة بالرد عليه ردا مسبيا .

٢ — جريمة هنك عرض صبي تتم بمجرد الاتصال أو الملامسة بقطع النظر عن حصول إدخال تام أو ناقص في جسم الصبي .

(١٩٠)

القضية رقم ٩٥٣ سنة ٤٦ قضائية .

جريمة قائمة على الشئ . جواز الاثبات بالينة فيها .

(المادتان ٢١٥ مدنى و ٢٩٣ عقوبات)

يجوز الإثبات بالينة فيما قام على الغش من الجرائم لأن ذلك مما يتدرج تحت ما يتعذر الحصول فيه على دليل كتابي ، فإذا استولى شخص بطريق النصب على تقود — يزيد مقدارها على ما تجوز البينة فيه — من امرأة في سبيل إحضار زوجها الغائب غيبة مريبة فالبينة جائزة .

(١٩١)

القضية رقم ٩٥٦ سنة ٤٦ قضائية .

الاستخفاء من الخدمة العسكرية جريمة مستمرة .

(المادتان ١٢١ و ١٢٢ من قانون القرعة والمادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ تحقيق)

جريمة الاستخفاء من الخدمة العسكرية هي جريمة مستمرة . فالإهمال الذي يعزى لموظفي الحكومة في تأدية واجباتهم الخاصة بقانون القرعة بقصد تخليص شخص من الخدمة يتحقق مادام ذلك الشخص مختفيا بعلم الموظف .

(١٩٢)

القضية رقم ٩٦٢ سنة ٤٦ قضائية .

جريمة البلاغ الكاذب . الحكم بالبراءة مع التعويض المدني . لا تناقض .

(المادتان ٢٦٤ مقوبات و ١٧٢ تحقيق)

إذا اتهم شخص بتبليغه بلاغا كاذبا مع سوء القصد وتشككت المحكمة في قصده حكمت ببراءته ولكنها ألزمتة مع ذلك بالتعويض المدني فلا يجوز الطعن في الحكم بزعم أن به تناقضا . إذ لا تناقض بين الحكم بالبراءة لتشكك المحكمة في قصد المتهم وبين الحكم بتضمينه خطاه في التبليغ وإن كان حسن القصد فيه .

(١٩٣)

القضية رقم ٩٦٣ سنة ٤٦ قضائية .

خطأ المحكمة في رقم القضية . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

لا بطلان إذا أخطأت المحكمة في ذكر رقم القضية في حكمها لأن ذلك ليس له أى مساس بجوهر القضية .

(١٩٤)

القضية رقم ٩٦٥ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات . تقرير الطبيب الشرعى . استخلاص المحكمة نتيجة من لم ترد فيه صراحة . لا بطلان .

لا تثير على المحكمة فى أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى أن حياة المحنى عليه أصبحت عرضة للخطر وتثبت ذلك فى حكمها وإن لم يرد هذا المعنى صراحة فى تقرير الطبيب .

(١٩٥)

القضية رقم ٩٧٢ سنة ٤٦ قضائية .

مراد مخدرة . إثبات الاتجار بها .

(قانون المخدرات الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ والمادة ١٤٩ تحقيق جنائيات)

ليس من الضرورى لإثبات الاتجار فى المواد المخدرة أن يثبت فى الحكم حصول عملية تجارية بين حائز المادة ومشتريها بالذات . بل يكفى أن يشهد الشهود بأن المتهم يتجرفى المواد المخدرة وأن يقتنع القاضى بصدقهم أو أن تقوم لديه قرائن وظروف تقنعه بهذا الاتجار . ومتى اقتنع وبين مصدر اقتناعه ثم حكم كان حكمه صحيحا .

جلسة يوم الخميس ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(١٩٦)

القضية رقم ٩٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

إحراز وحمل السلاح . شيخ البلد لا يقاب بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧
(قانون إحراز وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧)

١ — إن المفهوم الواضح للقانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بمنح إحراز السلاح
وحمله هو أن هذا القانون لم يتعرض لرجال القوة العمومية لا بمنع ولا بترخيص .
بل انه استثناهم من تناول المنع استثناء مطلقا تاركا معاملتهم فيما يختص بإحراز
السلاح وحمله إلى اللوائح الجارية بها العمل في تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز
أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف
أو شرط خاص .

٢ — إن عبارة "رجال القوة العمومية" الواردة في الفقرة الثانية من المادة
الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ هي من صيغ العموم فهي تشمل كل رجال
القوة العمومية بلا تفریق بين من كان منهم يؤتون عملهم على الدوام ومن يؤدونه
الوقت بعد الوقت مع استعدادهم لأدائه في أى وقت حسب الاقتضاء . فشيخ
البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحمل محل العملة في عمله ولأن يكون عند
الضرورة رئيسا للداورية السيارة له حق حمل السلاح باعتباره رئيسا لكل القوة
العمومية أو لجزء منها في قريته .

وعلى ذلك فلا يجوز — تطبيقا لهذا القانون — الحكم بتفريم شيخ بلدة لحمله
سلاحا تاريخيا في غير أوقات العمل المسموح له بها وبمصادرة بنديته لأن حاله

ليست مما يعاقب عليه بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية الأخرى دون سواها .

الوقائع

اتهمت النيابة المذكور بأنه في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٧ بناحية حاجر إدفو بصفته شيخ بلد بادفو بحرى وجد حاملا سلاحا ناريا "بندقية" نهارا في غير أوقات العمل المسموح بحمله فيها مخالفا بذلك لائحة حمل السلاح وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٦ من قانون السلاح و ٤ من لائحة حمل السلاح . ومحكمة جنح إدفو الجزئية سمعت الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٧ وعملا بالمواد المذكورة بتفريم المتهم خمسين قرشا ومصادرة البندقية .

فاستأنفه في يوم صدوره .

ومحكمة قنا الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية بعد أن سمعت موضوع هذا الاستئناف حكمت فيه حضوريا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ بقبوله شكلا و برفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

وفي يوم صدوره طعن عليه الطاعن بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة محاميه تقريرا ببيان أسباب طعنه في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٧

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن المادة الأولى من القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٧ وإن قضت بمنع إحراز السلاح وحمله في القطر المصرى إلا أن فقرتها الثانية نصت على أن " هذا المنع لا يسرى على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن " حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها " .

وحيث إن عبارة " المرخص لهم " الواردة بهذه الفقرة ظاهر من السياق أنها تقرير وبيان لوصف عالق من قبل رجال القوة العمومية ومستند من اللوائح الجارية العمل بها لا أنها إنشاء لترخيص مبتدأ يراد تخويله لهم بمقتضى هذا القانون تخويلا مقيدا بمحدود اللوائح الجارية العمل بها . ومع وضوح هذا المفهوم يكون القانون الجديد لم يتعرض لرجال القوة العمومية بمنع ولا بترخيص . بل إنه استثناء من تناول المنع استثناء مطلقا تاركا معاملتهم فيما يختص بإحراز السلاح وحمله إلى اللوائح الجارية العمل بها في تنظيم أمورهم سواء أكان الإحراز أو الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص .

وحيث إن اللوائح الخاصة بالعمد والمشايج تجعل شيخ البلد معزضا بمقتضى وظيفته لأن يحمل محل العمدة في عمله كما يجعله معزضا لأن يكون رئيسا للدورية السيارة . وفي هاتين الصورتين يكون له حق حمل السلاح باعتباره رئيسا لكل القوة العمومية أو لحزبه منها في قرية كما يفهم من منشور وزارة الداخلية نمرة ١٥ المقول بالحكم المطعون فيه إنه صدر على أثر صدور القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧

وحيث إنه بحسب شيخ البلد أن يكون من واجب وظيفته المبادرة إلى القيام بعمل رجل القوة العمومية عند الاقتضاء حتى يصدق عليه نص تلك الفقرة الثانية ولا يشمل المنع المنصوص عليه بالفقرة الأولى . ذلك بأن لفظ " رجال القوة العمومية " هو من صيغ الموم فهو يشمل كل رجلا بلا تفریق بين من يؤدون عملها على الدوام والاستمرار ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع استعدادهم لأدائه في أى وقت بحسب الاقتضاء .

وحيث إنه يكفى أن يكون من نتيجة القول بشمول المنع المنصوص عليه بهذا القانون لحالة الطاعن أنه حكم بمصادرة البندقية التي كان يحملها حتى يعلم أن هذا القول غير صواب . ذلك بأن تلك البندقية سواء أكانت مملوكة للحكومة وسلمتها لشيخ البلد لاستعمالها عند أداء واجبه كرجل من رجال القوة العمومية أم كانت

مملوكة له هو وقد فرضت الحكومة عليه شرائها ليستعملها في أداء هذا الواجب فان مصادرتها مع بقائه شيخا للبلد تعطيل له عن القيام بواجبه عند مسيس الحاجة بل هي مصادرة له في أداء هذا الواجب . وليس يصح أن يفرض الشارع واجبا ويسلب المكلف وسيلة الأداء . هذه النتيجة وحدها تكفى للدلالة على أن حالة الطاعن ليست مما يعاقب عليه بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية ليس غير . ولهذا يتعين قبول الطعن .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه برئته وبرامة الطاعن .

(١٩٧)

القضية رقم ٩٧٩ سنة ٤٦ قضائية .

وجود الاعتراف في المسائل الجنائية هو من المسائل الموضوعية .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

الاعتراف أو الإقرار في المسائل الجنائية سواء أكان تاما أم جزئيا ليس له المعنى المقصود في المسائل المدنية ولا هو خاضع للشروط التي ينص عليها القانون المدني . ويعتبر وجوده مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع نهائيا فسواء أصدر أمام البوليس أم صدر في وقت آخر فهو لا يخرج عن كونه أحد العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدللية .

(١٩٨)

القضية رقم ٩٩٧ سنة ٤٦ قضائية .

(١) إثبات . سلطة محكمة الموضوع في استيفاء تحقيقات متى أن حفظها النيابة .

(المادتان ١٣٦ و ١٨٦ تحقيق)

(ب) حكم . رفض الدعوى المدنية بأسباب خلاف أسباب تبرئة التهم .

(المواد ٤٢ و ٥٢ و ١٤٩ و ١٧٢ تحقيق)

١ - القرار الصادر من سلطة التحقيق بحفظ بلاغ كاذب لعدم صحته لا يمنع محكمة الموضوع - عند نظر هذه القضية - من استئناف التحقيق أو استيفاء ما نقص منه لتستخلص ما تطمئن إليه فتحكم به غير مقيدة بما رآه سلطة التحقيق .

٢ - ليس من الضروري - بعد الحكم ببراءة متهم من تهمة البلاغ الكاذب والتصریح في الحكم بأنها على غير أساس وأن ركن الكذب غير متوافر - أن تقيم المحكمة حكمها برفض الدعوى المدنية على أسباب أخرى .

(١٩٩)

القضية رقم ٩٩٨ سنة ٤٦ قضائية .

بلاغ كاذب . وجوب بيان الواقعة .

(المادة ٢٦٤ ع ٢ و ١٤٩ تحقيق)

يجوز إحالة الحكم الصادر بالعقوبة في تهمة بلاغ كاذب على المريضة التي قدمها المبلغ لا يعتبر بيانا لحقيقة الواقعة المبلغ بها يمكن محكمة النقض من معرفة ما إذا كان القانون طبق تطبيقا صحيحا أم لم يطبق .

(٢٠٠)

القضية رقم ١٠١٠ سنة ٤٦ قضائية (طعن النيابة العامة في قرار قاضي الإحالة

بمحكمة مصر الأهلية ضد عبد الغنى محمد عبده) .

جناية . الحكم نهائيا بعدم الاختصاص . وجوب الإحالة على محكمة الجنايات .

(المواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إذا حكم القاضي الجزئي بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من شبهة الجناية وأصبح حكمه نهائيا وقدمت النيابة الدعوى لقاضي الإحالة فعلى قاضي الإحالة أن يحيل الدعوى لمحكمة الجنايات دون سواها إما باعتبارها جناية فقط كقضى حكم عدم الاختصاص أو باعتبارها جناية وجناية بطريق الخيرة إن كان

لا يرى فيها الإلحقة . وليس له أية حال أن يحيلها إلى القاضى الجزئى ولو باعتبارها جناية تلاسبها ظروف مخففة لأن حكم عدم الاختصاص الذى أصبح نهائيا يقترب عليه حتما تجريد محاكم الخنج من نظر الدعوى ومنعها نهائيا عن رؤيتها .

الوقائع

أقامت النيابة الدعوى العمومية على المتهم طالبة محاكمته بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على تهمة أنه فى يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ بينها ضرب إبراهيم منصور حرب وهاتم إبراهيم سالم فأحدث بهما الإصابات الميمنة بالكشف الطبى والذى تقدر لعلاجها مدة تقل عن العشرين يوما . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح بنها الجزئية طلبت النيابة الحكم بعدم الاختصاص حيث إن الكشف الطبى أثبت وجود عاهة مستديمة للجنى عليه إبراهيم منصور حرب يستحيل برؤها فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على قلم النائب العام لإجراء شؤونه بها .

وبعد أن حققت النيابة الدعوى وجهت للتهمة الآتية : وهى أنه فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ بينها ضرب إبراهيم منصور حرب ضربا نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى وجود أنكلوز عظمى بالمفصل الأول السلامى لتخضر الأيمن تقييد من حركته بنحو ٥٠٪ وضرب أيضا هاتم بنت إبراهيم سالم وقد عولجت من أجل ذلك مدة تقل عن العشرين يوما وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالفقرة الأولى من المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة قاضى الإحالة قرارا باعتبار الحادثة جنحة ومنطبقة على المادة ٣٠٥ عقوبات وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها

(١) ملحوظة — عدلت محكمة النقض عن هذا الزأى فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٤٩ سنة ٤٧

قضائية بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وقد نشرناه فى موطنه نظرا .

فيها . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ قرر حضرة رئيس نيابة مصر بتوكيل سعادة النائب العام بالطنن في هذا القرار بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريراً ببيان الأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلاً .
وحيث إن القاضى الجزئى قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لما رآه فيها من القرائن الدالة على أنها جناية، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً لحق على النيابة بمقتضى المادتين ١٤٨ و ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات أن تقدمها لقاضى الإحالة، وحق على هذا القاضى بمقتضى هاتين المادتين أن يأمر بإحالتها لمحكمة الجنايات .
وإذا كان لا يرى فى الأفعال المسندة لمتهم إلا شبهة الجنحة فله مع هذه الإحالة أن يوجه إلى المتهم فى قراره تهمة الجنحة بطريق الخيرة مع الجناية .

وحيث إنه مهما يكن من وجهة الأسباب التى أوردتها حضرة قاضى الإحالة تبريراً لاعتباره أن الواقعة ليست إلا جنحة مما ينطبق على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات وأنه لا عاهة مستديمة فيها تستوجب اعتبارها جناية . ومهما يكن من حسن رأيه فى تقدير أدلة الموضوع وفى أن حكم عدم الاختصاص ما كان ليصدر لو تأخر نظر القضية بعض الزمن وأطلع القاضى على تقرير الطبيب الشرعى الأخير — مهما يكن من كل ذلك فإن نص المادة ١٤٨ صريح وعام لا مجال للتأول فيه ولا لتخصيص عمومه . وإذن يكون تقريره باعتبار الواقعة جنحة ويرد الأوراق للنيابة العامة لإجراء شؤونها فيها هو خطأ فى تطبيق القانون الذى يلزمه بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات على كل حال ويكون طعن النيابة المبني على حصول هذا الخطأ فى عمله .

وحيث إن النظر فى هذا الطعن يجرى إلى البحث فى مبلغ تأثير قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (القاضى يجعل بعض الجنايات جنحاً من حيث الاختصاص) فى مدى

تطبيق المادة (١٤٨) من قانون تحقيق الجنايات لمعرفة ما إذا كان الواجب على قاضي الإحالة في صورة حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص لكون الواقعة فيها شبهة الجناية أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات وأن يعتبر هذه الإحالة لمحكمة الجنايات متعينة عليه حتى ولو كان هو يرى أن الجناية تلاعبها ظروف مخففة أو أعدار مخففة مما تناوله المواد ١٧ و ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات وأنها مما يجوز له إحالتها على القاضي الجزئي عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وحيث إن هذه المحكمة ترى أن على قاضي الإحالة في هذه الصورة أن يحيل الدعوى لمحكمة الجنايات دون سواها حتى ولو كانت الجناية تلاعبها ظروف أو أعدار مخففة مما تشير إليه المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك :

(أولاً) لأن حكم عدم الاختصاص الذي أصبح نهائياً سواء بمضى مواعيد استئنائه أو بتأييد المحكمة الاستئنافية له أو بصدوره بادی الأمر من المحكمة الاستئنافية طبقاً للمادة (١٨٩) من قانون تحقيق الجنايات يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجناح من نظر الدعوى ومنعها نهائياً عن رؤيتها . وهذا الأمر هو أثر مطلق من شأنه بحسب قواعد قوة الأحكام النهائية أن يتمشى في جميع الأحوال بدون تخلف .

(ثانياً) لأن نص الفقرة الثالثة من المادة (١٤٨) صريح في إلزام قاضي الإحالة بإحالة الدعوى لمحكمة الجنايات حتى ولو لم ير فيها إلا شبهة الجنحة أو المخالفة . وجب أن القانون لم يتشدد هكذا إلا اعتداداً منه بقوة حكم عدم الاختصاص وإيداناً بضرورة احترامه .

(ثالثاً) لأنه ظاهر من نص المادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أنها ليست إلا استثناء من القاعدة العامة المقررة للحالة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهي حالة الجنايات التي

تسير الإجراءات فيها سيرا معتادا ولم يسبق صدور أحكام من قضاة الجنج بعدم اختصاصهم بها . أما التي سبق صدور شيء من هذه الأحكام فيها فإن القانون رسم لسير قاضى الإحالة بشأنها طريقا خاصة نص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات المعتلة بالقانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ ولم يشر قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أدنى إشارة إلى المادة ١٤٨ المذكورة مما يدل على أن حكمها باق كما هو على أصله وعلى إطلاقه لم يطرأ عليه ما يقيد من إطلاقه أو يغير من معناه .

(رابعاً) إذا لوحظ أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يحتم على قاضى الإحالة أن يحيل إلى القاضى الجزئى تلك الجنايات القليلة الأهمية المنصوص عليها فيه بل وسع عليه بفعل له هذه الإحالة حقاً اختيارياً إن شاء أخذ به وإن شاء أخذ بأصل حقه أو بالأحرى أدى أصل واجبه وهو إحالتها إلى محكمة الجنايات — إذا لوحظ ذلك فقد يعلم منه أن الشارع أراد بعدم تحميم الإحالة على القاضى الجزئى أن يتفادى مثل الصورة التي نحن بصددتها حتى لا يقف نص المادة ١٤٨ عقبة أمام قاضى الإحالة لا مخلص له منه إلا بإهماله . على أنه سواء أ كان الشارع في الواقع قد أراد بهذا النص الجوازى الترفيه على قاضى الإحالة حتى يتمكن من الأخذ بمحقه الأصلى في الإحالة لمحكمة الجنايات وينجو من مخالفة نص المادة ١٤٨ أم كان هذا الترفيه غير ملحوظ للشارع عند وضعه قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإن في الجواز المخول لقاضى الإحالة بهذا القانون ما يعين على إعمال نص المادة ١٤٨ وعلى إعمال قاعدة احترام الأحكام النهائية . ومن المسلم به أن إعمال النصوص والقواعد أولى من إهمالها ما دام لم يرد من قبل الشارع بهذا الإهمال أمر صريح .

وحيث إنه يبين مما تقدم : (أولاً) أن على قاضى الإحالة أن يحيل الدعوى الحالية لمحكمة الجنايات دون سواها وهو حر في إحالتها باعتبارها جنائية فقط كقتضى

حكم عدم الاختصاص أو باعتبارها جناية وجنحة بطريق الخيرة إن صمم على أنه لا يرى فيها إلا جنحة وأراد الإحالة بطريق الخيرة . و (ثانياً) أن ليس له أن يحيلها إلى القاضى الجزئى ولو باعتبارها جناية تلاعبها ظروف مخفية .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبإعادة الدعوى لقاضى الإحالة بمحكمة مصر ليحيلها على محكمة الجنايات باعتبار أن ما وقع من عبد الفتى محمد عبده أحد المتهمين هو جناية عاهة مستديمة مما ينطبق على المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات وله إن شاء أن يوجه إليه في قرار الإحالة تهمة الجنحة أيضاً بطريق الخيرة .

جلسة يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة .
وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لييب عطيه بك وزكى
برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٠١)

القضية رقم ٩٣٠ سنة ٤٦ قضائية (طعن) النيابة العامة ضد محمد محمد
الجنينى أفندى) .

اختصاص محكمة النقض فيما يتعلق بجرائم النشر . قد مباح . سب محرم . مغير دوة مسلمة .
نسبة الخط من كرامة دوله إليه . عقاب .

(١١)
المواد ٣٢٩ و ٣٣٢ تحقيق . و ١٤٨ و ١٦١ ع)

١ — إن من اختصاص محكمة النقض — فيما يتعلق بجريمة النشر — أن
تبحث المقالات التى هى موضوع الجريمة وأن تفهم معانى عباراتها ومراميها حتى

(١) عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ فصارت المادة المطبقة هي المادة ١٥٧
المكررة .

تستطيع أن تعطيا وصفها القانوني هل هي قد مباح أو سب محرم . إذ هي غير ذلك يستحيل عليها أن تؤدى واجبا في تعرف ما إذا كانت واقعة النشر كما أنهتها الحكم يعاقب عليها القانون أم لا يعاقب .

٢ - الكاتب الذى ينسب لسفير دولة مسالة الخط من كرامة دولته وعدم مراعاة حرمة الدين بتعاطيه الخمر في الحفلات الرسمية يكون مرتكبا لجريمة السب المتعمد الذى يحل في ذاته سوء القصد .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه في يومى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الخليفة بمدينة مصر، تصدى الى سب معادة سفير دولة إيران بأن نسب لسماعته عدم مراعاته حرمة الدين بتعاطيه الخمر علنا في حفلة رسمية . وكان ذلك بأن نشر مقاليتين في جريدة الوجدان التى يصدرها في القاهرة وصار بيع هذه الجريدة وتوزيعها في القاهرة والجهات الأخرى . وطلبت محاكمته بالمواد ١٦١ و ١٥٨ و ١٤٨ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضت محكمة جنائيات مصر بعد أن سمعت الدعوى حضوريا وعملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ببراءة المتهم .

فطن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام بتقرير في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تلاه تقرير ببيان الأسباب في ٣ يناير سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قديم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن مبنى على أن محكمة الجنائيات إذ اعتبرت أن ما وقع من المتهم هو من التقدير المباح المصحوب بحسن القصد قد أخطأت في تطبيق القانون لأن

العبارات التي حوتها المقالات التي نشرها المتهم في أعداد الجريدة ليست نقداً مباشراً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت نشر مقالات بعينها وأن الناشر لها هو المتهم فواقعة نشر المتهم لهذه المقالات بعينها هي الواقعة الثابتة بالحكم ومعرفة ما إذا كانت تلك الواقعة كما أثبتها الحكم يعاقب عليها القانون كما تقول النيابة العمومية أو لا يعاقب كما ذهب إلى محكمة الجنايات هي من اختصاص محكمة النقض لدخولها في مدلول الحالة الثانية من الأحوال الثلاث المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات . ومن البدهي أن محكمة النقض يستحيل أن تؤدي واجباً من تعرف ذلك إلا يبحث تلك المقالات التي هي من ضمن الواقعة الثابتة بالحكم وبفهم معاني عباراتها ومراميها ثم وصفها بما تستحق قانوناً من نقد مباح أو سب محرم .

وحيث إنه بالاطلاع على المقالة المنشورة بالعدد رقم ٦٢ الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وجد أنها معنونة هكذا " سفيران يحطآن بكرامة دولتيهما " . وقد بدأها الكاتب برواية خبر منقول عن جريدة المقطم يتضمن أن وزير إيران المفوض بمصر أقام مأدبة لوزير مصر المفوض بإيران وأن كلا الوزيرين شرب في نخب الآخر . ثم علق الكاتب على هذا الخبر بالاستفهام عما شرباه . وقال " إن الشرب في هذا " " الزمن لا ينصرف إلا إلى الوسكي والكنياك والشمبانيا وما أشبه مما حرم الله ورسوله " " وأنه كان من الواجب على الوزيرين مراعاة حرمة الدين في الحفلات الرسمية " . ثم استطرد في التني على شاربي الخمر إلى أن قال " فليق الله السفيران في كرامة دولتيهما " .

وحيث إن الخبر على ما نقله كاتب المقال عن جريدة المقطم لا يتضمن سوى أن كلا الوزيرين شرب في نخب الآخر ولم يرد به نوع المشروب إن كان خمرًا أو ماء قراحاً أو شراباً آخر غير محرم ديانة . فالكاتب الذي يدعى الدفاع عن الدين ومكارم

الأخلاق تناسى ما يأمر به الدين الخفيف من الكف عن التجسس ونقع عورات الناس ومن درء الحدود بالشبهات وعمد الى الاستفهام التوبيخى عن نوع المشروب ثم رد على نفسه بأنه لا يكون إلا نجسًا وتخلص من هذا العمل والتخلص الذهني إلى النقي على السفير بأنه لم يراع حرمة الدين في الحفلات الرسمية ولم يتق الله في كرامة دولته . ثم نشر المقال تحت ذلك العنوان المقول فيه إن السفير يحبط بكرامة دولته . ولا شك أن كل ذلك يشمل مباح صريحًا متعمدا لا أنه مجرد انتقاد مباح على شاربي الخمر كما تقول محكمة الجنايات .

وحيث إن تعدد السب على هذا الوجه يحل في ذاته سوء القصد .

وحيث إن محكمة الجنايات — وقد قررت أن عمل المتهم لا جريمة فيه بل هو من النقد المباح — لزمها منطقيا وبطبيعة الحال اطراح البحث في القصد الجنائي لجريمة السب الموجهة على المتهم أموجود هو أم غير موجود . وكل ما قاله أن هذا النقد المباح إذا كان به شيء من المبالغة فيحسن قصد دفعت إليه البيئة والوسط اللذان نشأ المتهم وعاش فيهما أى بيئة الأزهر (على ما يعلم من محضر الجلسة) . وقول المحكمة هذا مسلم به لو أن المقال غير محتو إلا بمجرد انتقاد على شاربي الخمر كما ذهبتم إلى . أما على الفهم الذى فهمته محكمة النقض من هذا المقال فإن الأمر في ذلك ينعكس . إذ الواقع أن أهل الأزهر وخطايمهم في البيئة وعشراءهم في الوسط هم من أحرص الناس على الائتمار بما يتلى عليهم من قول القرآن العظيم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ . وقول الرسول الكريم : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا » . فالبينة والوسط اللذان تستتج منهما المحكمة دليل حسن القصد فيما كان من المتهم من المبالغة في مباح النقد لا يتضحان إلا بتقيض ذلك فيما كان من المتهم على الوجه الذى فهمت محكمة النقض مقاله عليه .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الظن في محله موضوعا وأن الحادثة مما تنطبق عليها المواد ١٦١ و ١٥٨ و ١٤٨ من قانون العقوبات وأن المتهمين على هذه المحكمة

نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات ولا محل لبحث المقالة الأخرى .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبمعاقبة المتهم بفرامة قدرها خمسة وعشرون قرشا مع إعفائه من المصاريف .

(٢٠٢)

القضية رقم ٩٨١ سنة ٤٦ قضائية .

قتل مع سبق الإصرار . فاعل أصلي وشريك . عدم بيان الحكم من هو الفاعل الأصل . نقض .
(المادة ٣٩ و ٤١ و ٤٤ و ١٩٩ عقوبات و ١٤٩ مخترق)

إذا ظهر من أوراق الدعوى أن القتل لم يحصل إلا من عيار واحد وقضت المحكمة بالعقوبة ضد اثنين دون أن تبين من منهما هو الفاعل الأصلي ومن هو الشريك ولم يظهر من الحكم إن كان كلا المتهمين حضروا وقت الحادثة أم أحدهما فقط كان الحكم معيبا لعدم بيانه الواقعة بيانا كافيا ووجب نقضه بالنسبة للاثنين، إذ أن عقوبة الشريك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار تختلف قانونا عن عقوبة الفاعل الأصلي^(١) .

(٢٠٣)

القضية رقم ١١١٦ سنة ٤٦ قضائية .

(١) لائحة تعامل صناعة الطب . عدم النص فيها على عقوبة . وجوب ذكر الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ عقوبات في حالة الادانة . وقوع جريمة أخرى من المخالف مرتبطة بتلك المخالفة . وجوب بيان المادة التي طبقت عن هذه الجريمة الأخرى مع المادة ٣٣٢ عند توقيع العقوبة الأشد .

(١) انظر أيضا حكم المحكمة الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٦

قضائية المشتمل ضمنا على هذه القاعدة .

(ب) قضاء محكمة أول درجة بعقوبة أكثر من الحد الأقصى للادة التي طبقها . إزال محاكمة ثاني درجة العقوبة إلى الحد الأقصى . علة هذا الإزالة هي ظروف الدعوى لا تصحيح خطأ الحكم الابتدائي . قض .

(المادتان ٣٢ و ٣٤٨ عقوبات . لائحة تعامل مع صناعة الطب

الصادرة في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ والمادة ١٤٩ تحقيق)

١ — إذا وقعت مخالفة لأحكام لائحة خصوصية لم تقرر فيها عقوبة خاصة على ما يقع من المخالفات لأحكامها فإنه يجب أن يشار في الحكم الصادر بالعقوبة على تلك المخالفة إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات التي شرعت لهذه الحالة فإذا أغفلت الإشارة إليها كان الحكم معيباً لخلوه من المادة التي أوقعت العقوبة بموجبها .

فإذا وقعت من المخالف جريمة أخرى مرتبطة بتلك المخالفة ورأت المحكمة — أخذاً بأحكام المادة ٣٢ ع — توقيع العقوبة الأشد عليه وجب أن يشار في الحكم أيضاً إلى المادة التي طبقها عن الجريمة الأخرى هي والمادة ٣٢ وإلا كان معيباً .

٢ — إذا قضت محكمة أول درجة على المتهم بعقوبة تتجاوز الحد الأقصى لما تقضى به المادة التي طبقها ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأزلت العقوبة إلى قدر معادل للحد الأقصى قائلة إن سبب إزال العقوبة هو ظروف الدعوى — لاتصحيح خطأ محكمة أول درجة -- كان المفهوم أنها أرادت تخفيف العقوبة بإزالتها عن الحد القانوني الأقصى وكان حكمها لذلك معيباً عيباً جوهرياً يقتضي نقضه .

(٢٠٤)

القضية رقم ١١١٧ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . وجوب ذكر العصوص التي طبقها المحكمة .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(١) راجع أيضاً حكم محكمة النقض الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٥٢ سنة ١ قضائية .

لا يكفي أن تضمن المحكمة حكمها ما طلبت النيابة تطبيقه من مواد القانون بل يجب عليها أن تذكر علام اعتمدت في توقيع العقوبة أعلى النصوص التي طلب منها تطبيقها أم على غيرها . فإذا هي لم تفعل كان هذا نقصا . بطلا للحكم .

(٢٠٥)

القضية رقم ١١١٨ سنة ٤٦ قضائية .
تبديد أشياء محجوزة . إيهام الأسباب . نقض .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

اتهم شخص بتبديد ذرة محجوزة وحكت المحكمة الابتدائية بإدائته وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم آخذة بأسبابه ولم يذكر بهذا الحكم من الأسباب إلا " أن المتهم اعترف بالتهمة على محضر المجزأ أنه سدّد المطلوب واستلم الذرة المحجوزة " عليها . وعلمة النقض رأت أن الحكم معيب عيبا جوهريا مبطلا لأن أسلوبه مبهم لا يعلم كيف يستنتج منه الاعتراف بالتهمة .

(٢٠٦)

القضية رقم ١١٢٨ سنة ٤٦ قضائية .
محضر الجلسة هو من المحررات الرسمية .

(المادتان ٢٢٩ تحقيق و ٢٢٦ مدني)

محضر الجلسة هو من المحررات الرسمية المفروض فيها مبدئيا صحة كل ما ورد بها . وهي على كل حال حجة على أي شخص ما لم يحصل الادعاء بتروير ما هو مدّون بها كما جاء بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

(٢٠٧)

القضية رقم ١١٢٩ سنة ٤٦ قضائية .

تبديد أشياء محجوزة . مجزؤة عدم تقديمها لا يكفي لاثبات التبديد . وجوب ثبوت سوء النية .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات)

مجزء عدم تقديم الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه اعتبار المتهم مبدأ إلا إذا ثبت سوء نيته وأنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكين المحضر من بيعها . فإذا أثبتت المحكمة أن الأشياء المحجوزة موجودة ولكن لم تقدم للبيع وادعى المتهم أنها محفوظة في محل مأمون وأنه لم يقدمها للبيع لتغيبه بحمل عمله ، ثم حكمت المحكمة مع ذلك بأدانة المتهم بغير أن تبحث فيما إذا كان عدم تقديمه إياها للحضور يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كي لا يتابع أم هو ناشئ - كما يقول - من أنه كان وضعها في محل مأمون كيلا تضيع أثناء غيابه فإن الحكم يكون باطلا لعدم بيان سوء القصد ويجب نقضه .

(٢٠٨)

القضية رقم ١١٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

(١) إثبات . استدعاء مخبر لسماع شهادته جائز . تخليفه اليمين مع زيادة سنة على الأربع عشرة سنة . لا يعتبر خطأ في الإجراءات .

(المواد ١٩٨ و ٢٠١ مرافعات و ١٤٥ تحقيق)

(ب) إثبات . سماع الشهود منفردين .

(المادة ١٦٦ تحقيق)

١ - مجزء كون الشاهد من المخبرين لا يحصله من الأشخاص الذين يحوز تجريهم أو رد شهادتهم تطبيقا للمادة ١٩٨ مرافعات أو عدم سماعهم إلا على سبيل الاستدلال . فاستدعاء المحكمة مخبرا لسماع شهادته أمر جائز . وتخليفه اليمين القانونية لا يعتبر خطأ في الإجراءات ما دامت سنة تزيد على الأربع عشرة سنة تطبيقا للمادة ٢٠١ مرافعات .

٢ - لا تبطل إجراءات المحاكمة إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد كان موجودا بالجلسة بعد تخليفه اليمين وبخاصة إذا كان المتهم لم يسد أمام المحكمة اعتراضا ما على الاستشهاد به ولا على تخليفه اليمين . لأن المادة ١٦٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تقضى بوجوب إحياد الشهود في غرفة تفتحص لهم لم تنص على بطلان ما يخالف ذلك .

(٢٠٩)

القضية رقم ١١٣٩ سنة ٤٦ قضائية .

التعريض على الفسق . وجوب توفر ركن العادة .

(المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

العادة من الأركان الهامة في تهمة التعرض لإفساد الأخلاق بتعريض الشبان على الفسق والفجور . فإذا لم تنبأ المحكمة في حكمها لاهي ولا دليلها واقتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها منقوضا .

(٢١٠)

القضية رقم ١١٤٠ سنة ٤٦ قضائية .

قاض استثنائي . سبق نظره معارضة المتهم في أمر صادر بحجه احتياطيا . نظره موضوع القضية . لا بطلان .

(المادتان ١٢٥ و ١٧٩ تحقيق)

نظر أحد قضاة المحكمة الاستئنافية معارضة المتهم في الأمر الصادر بحجه احتياطيا على ذمة التحقيق وتقريره رفضها لا يمنعه من الاشتراك مع الهيئة الاستئنافية في نظر القضية . لأن ذلك لا يعد إبداء لرأي ما في الدعوى يخشى أن يتأثر به هذا القاضي عند نظره موضوعها .

(٢١١)

القضية رقم ١١٤١ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع شرعي عن المال . الدفع به . وجوب الرد عليه .

(المادتان ٢١٠ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا دافع متهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله وحكمت المحكمة الابتدائية بإدانتة وأيدت المحكمة الاستئنافية حكمها بدون أن يرد في الحكمين ما يدل على أن المحكمة بحثت هذا الدفاع لتبين ما إذا كان صحيحا مستوجبا للبراءة أم غير صحيح مستوجبا للإهمال فإن ذلك يكون قصورا مبطلا للحكم .

(٢١٢)

القضية رقم ١١٤٣ سنة ٤٦ قضائية .

- (١) دعوى الزنا . الحكم الصادر بالعقوبة فيها . وجوب توضيح أن رضا كان بناءً على بلاغ الزوج .
 (ب) حكم استثنائي . خلوه من الأسباب مع عدم بيان أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي . قرض .
 (ج) دعوى الزنا . دعوى الطاعة لا تأثير لها في دعوى الزنا .

(المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦ ع ١٤٩ تحقيق)

١ — الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى الزنا يجب أن يوضح به أن رفع دعوى الزنا كان بناءً على بلاغ الزوج وإلا كان باطلاً .

٢ — إذا خلا الحكم الاستثنائي من الأسباب ولم يبين أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي كان باطلاً .

٣ — طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها حتى لو كان مقدماً من الزوج نفسه لا من وكيله وحتى لو كان تقديمه هو بصفة دعوى أصلية لا دفاعاً في دعوى نفقة فإنه لا يفيد أن الزوج صفح عن زوجته ورضى بأن تعود لمعاشرته ولا ينافي حقه في الإصرار على عقوبتها على الزنا . بل إن أظهر ما يفيد ذلك هو أنه يريد اعتقالها في منزله لمراقبتها .

جلسة يوم الخميس ٤ أبريل سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطيه بك وزي
برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(۲۱۳)

القضية رقم ٩٥١ سنة ٤٦ قضائية .

إعلان • ورقة تكليف بالحضور لجلسة الاستئناف • إعلاننا اللهم في النيابة مع علم النيابة بحمل إقامته •
مطلانيها •

(المواد ٦ و ٧ و ٨ مرافعات و ١٥٨ و ١٨٤ و ١٩٣ تحقيق)

تعتبر باطله ورقة التكليف بالحضور لجلسة الاستئناف التي تعلن لاتهم في النيابة على اعتبار أنه ليس له محل إقامة معروف بالقطر المصري إذا كان قد سبق له أن نبه النيابة إلى تغيير محل إقامته وعين لها جهة الإقامة الجديدة لئلا يخلط فيها بجلسة الاستئناف .

(۲۹۴)

القضية رقم ٩٩١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) مدح بحق مدني . سماع شهادة مع تحليفه اليمين . لا مانع .
(المادتان ١٣٤ و ١٤٥ تحقيق)

(ب) سبق الإصرار . سلطة محكمة الموضوع في القول بوجوده وعدمه .
(المادة ١٩٥ ع)

١ - لا شيء في القانون يمنع من سماع شهادة المدعى بالحق المدني مع تخليفه
اليمن القانونية .

٢ - سبق الإصرار ليس له زمن خاص معين قانوناً . بل الأمر في وجوده وعدمه متعلق برأى قاضي الموضوع .

(٢١٥)

القضية رقم ١١٤٦ سنة ٤٦ قضائية .

طلب التأجيل . تقدير الأضرار من حق قاضى الموضوع .

(المادتان ١٦٢ و ٢٢٩ تحقيق)

تقدير الأضرار التى يعتذر بها فى طلب التأجيل من حقوق قاضى الموضوع .

ومتى قدرها فقبلها أو رفضها فلا تدخل لمحكمة النقض فيما يكون منه ، اللهم إلا إذا

كانت العلة التى يبدىها للرفض يستحيل عقلا التسليم بها .

(٢١٦)

القضية رقم ١١٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

تبيد . مستأجر . أدوات مسلة إليه . قددها أثناء مدة الإجارة . لاسرقة ولا تبديد .

(المواد ٢٦٨ و ٢٧٥ و ٢٩٦ عقوبات)

المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأشياء الأخرى مسئول عن ردّها

عند انتهاء الإجارة . ووكيله فى ذلك يقوم مقامه . فإذا فقد شيئاً أثناء مدة الإجارة

فلا يمكن معاقبة أيهما باعتباره سارقاً لأن أخذ المالك كان برضاء مالكة ولا يمكن

اعتباره مبدداً لأنه ما دامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن ردّ ما تسلمه

لصاحبه فى نهاية الإجارة فلا يمكن القول بتوافر سوء النية عنده . وسوء النية شرط

ضرورى فى جريمة التبديد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(٢١٧)

القضية رقم ١١٥١ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . منهم بمنحة . حضور محام تحت الترتين عنه . لا بطلان .

(المواد ١٦١ و ١٩٨ تحقيق و ٢٨ تشكيل و ١٣٠ من الدستور)

القانون لا يحتم حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنح . فلا يصح

الطعن فى حكم هذه المحكمة بسبب أن المحامى الذى دافع عن المتهم هو من المحامين

الذين تحت التمرين سواء أكان دفاعه باسم نفسه أم كان باسم المحامي الذى يتوزن عنده .

(٢١٨)

القضية رقم ١١٥٤ سنة ٤٦ قضائية .

القرار الذى يتلوه أحد القضاة . وجود خطأ به لا يكون وجبها الطعن فى الحكم .

(المادة ١٨٥ تحقيق)

القرار الذى يتلوه أحد قضاة الهيئة على زملائه إنما هو مجرد بيان به يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وبما تم فيها من التحقيقات والإجراءات . ولذلك لم يجعل القانون له شكلا خاصا ولم يرتب على ما قد يكون به من الخطأ أية نتيجة تلحق الحكم الصادر فى القضية .

(٢١٩)

القضية رقم ١١٥٦ سنة ٤٦ قضائية .

جرح . ذكر كون الجرح سبب مرضا للجنى عليه أو أعجزه عن العمل . لا وجوب له عند تطبيق المادة ٢٠٦

ويجب ذلك عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع .

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع)

إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات على متهم فليس من الضرورى مطلقا ذكر كون الجروح التى حدثت للجنى عليه سببت له مرضا أو أعجزته عن القيام بأشغاله . إذ لا ضرورة لمثل هذا البيان إلا عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات .

(٢٢٠)

القضية رقم ١١٦١ سنة ٤٦ قضائية .

تعد وإذاء . التوافق على التمدى والإيذاء . معناه . سلطة محكمة الموضوع فى استخلاصه .

(المادة ٢٠٧ ع)

التوافق المنصوص عنه بالمادة ٢٠٧ عقوبات معناه قيام فكرة الإجماع بينها عند كل من المتهمين أى توارد خواطرمهم على الإجماع واتجاه خاطر كل منهم اتجاها

ذاتيا إلى ما نتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى بالجنح عليه .
وللحكمة أن تستنتج التوافق بهذا المعنى من الوقائع المعروضة أمامها .

(٢٢١)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٤٦ قضائية .

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . حكم غيبي يصبح نهائيا . عدم اندماجهما .
(المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ٢٢٩ تحقيق)

جرى قضاء محكمة النقض على اعتبار أن كلا الحكمين : الحكم الصادر من
المحكمة الاستئنافية باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الغيبي الصادر من المحكمة
الاستئنافية الذي يصبح نهائيا بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن — كليهما
قابل للطعن وأن الحكم الأخير منهما لا يندمج الأول فيه .

جلسة يوم الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى
برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٢٢)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٤٦ قضائية (الطعن المرفوع من زينب السيد الكفافي
مدعية بحق مدني ضد الشيخ محمود بشرى اسماعيل) .

(أ) طعن بطريق النقض . حكم فرعي قاطع . جواز الطعن فيه بطريق النقض . حكم محكمة
الجنح الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبول الدفع بسقوط الدعوى
المعموية . الطعن فيه بطريق النقض جائز .

(ب) دعوى مدنية عن جريمة تحت نظر محكمة الجنح . سقوط الدعوى المعموية في هذه الجريمة
لصدور غفو شامل أثناء نظر الدعوى . محكمة الجنح تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية . صدور
الغفو الشامل قبل رفع الدعوى . عدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

(قانون الغفو الشامل الصادر في شبتمبر سنة ١٩٢٦
والمواد ١٧٢ و ١٧٦ و ٢٢٩ تحقيق)

١ — الأحكام الصادرة بقبول دفع من الدفع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائيا أو سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى المدة أو لصدور عفو شامل هي من قبيل الأحكام الصادرة نهائيا في الموضوع فالطعن فيها بطريق النقض جائز . لأن تلك الأحكام وإن لم تفصل فعلا في الموضوع إلا أنها منية للخصومة ومانعة من نظرها لدى المحاكم الجنائية . ويقاس على تلك الأحكام في جواز الطعن فيها بطريق النقض الحكم الصادر من محكمة الجناح الاستئنافية القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل لما أنه هو أيضا مانع من نظر الدعوى ثانية أمام تلك المحكمة .

٢ — إذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجناح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجناح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية . أى أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية . ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية ^(١) .

الوقائع

رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة واتهمت محمود بشرى إسماعيل بالتبليغ في حقها كذبا مع سوء القصد لجهة الإدارة بأنها وضعت النار عمدا في منزله الأمر المعاقب عليه قانونا . وذلك في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥ وطلبت الحكم لها بتعويض مدني قدره خمسون جنيها مع معاقبته بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات .

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ صدر قانون العفو الشامل عن الجناح الخاصة بالانتخابات .

(١) راجع أيضا حكم محكمة النقض الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١١٩٤ س ٤٦ قضائية .

وبتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حكمت محكمة قويسنا بسقوط الدعوى العمومية طبقا لقانون العفو الشامل المشار إليه وبالزام الشيخ محمود بشرى اسماعيل بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ عشرين جنيها مع نصف المصاريف .

استأنف المحكوم عليه والنيابة والمدعية بالحق المدني هذا الحكم في الميعاد القانوني .

وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ حكمت محكمة طنطا ببيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بسقوط الحق في الدعوى العمومية وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالمصاريف المدنية . وقد بنى هذا الحكم فيما يختص بالدعوى المدنية على أنه نص صراحة في المادة الثالثة من قانون العفو الشامل على أن أصحاب الحقوق المدنية لهم أن يرفعوا دعواهم أمام المحكمة المدنية المختصة وعلى ذلك تكون محكمة الجتح غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

فطعن المدعية بالحق المدني على هذا الحكم أمام هذه المحكمة وبنت طعنها على خطأ في تطبيق المادة الثالثة من قانون العفو الشامل واتمسست بناء على ماقدمته من الأسباب قبول الطعن شكلا وفي الموضوع إلقاء الحكم المطعون فيه بالنسبة للحقوق المدنية وإلزام المتهم بأن يدفع لها مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب وذلك بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ وكان قرارها فيه في ١٠ منه .

وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن صممت المدعية بالحق المدني على طلباتها سالفة الذكر .

والخاص عن المتهم دفع فرعيا بعدم قبول الطعن لأن الحكم المطعون فيه لم يفصل في الموضوع بل اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص وأن الأحكام الجائز الطعن فيها عن طريق النقض هي التي تفصل نهائيا في الموضوع وأن الطاعنة أمامها المحكمة المدنية ولها أن ترفع دعواها إليها .

والمدعية بالحق المدنى والنيابة طلبا رفض الدفع الفرعى سالف الذكر وفى الموضوع باختصاص محكمة الجنح بالفصل فى الدعوى المدنية وذلك للأسباب التى وضحت تفصيلا بالمذكرات المقدمة بملف الدعوى .

المحكمة

بعد سماع آخر أقوال طرفى الخصوم والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه فى الميعاد القانونى .
” عن الدفع الفرعى بعدم جواز الطعن “

حيث إنه لا نزاع فى أن لمحكمة النقض حق الإشراف على جميع الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية ومراقبتها من جهة صحة تطبيق القانون . وبناء على ذلك فإن اختصاصها يتناول الأحكام التى تقضى فى الموضوع وتفصل فى أصل التهمة سواء بالإدانة أم بالبراءة وكذا جميع الأحكام الصادرة فى دفع فرع قاطعة وهى التى وإن كانت غير فاصلة فى أصل الدعوى إلا أنها تمنع النظر فيه مطلقا أو على الأقل أمام المحاكم الجنائية . وذلك لأن مثل هذه الأحكام الأخيرة قد يتورها ما يعيبها ويطلبها فوجب أن يكون للخصوم فيها من نيابة عامة أو متهمين أو مدعين بحق مدنى حق طلب تصحيحها ووضح أنه لا يمكن إدراك هذا الغرض إلا بواسطة الطعن فى هذه الأحكام أمام محكمة النقض والإبرام .

وحيث إنه إذا كان من الثابت الآن فقها وقضاء أن الأحكام الصادرة بقبول دفع من الدفع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائيا أو بسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية لمضى المدة أو لصدور عفو شامل هى من قبيل الأحكام الصادرة نهائيا فى الموضوع وأنها جائز الطعن فيها بطريق النقض لأن كلا منها وإن لم يفصل فعلا فى الموضوع إلا أنه منه للخصومة ومانع من نظرها لدى المحاكم الجنائية — إذا كان ذلك مسلما به فقها وقضاء فإن الحكم المطعون فيه الآن والذى قضت فيه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد أن قبلت الدفع بسقوط

الدعوى العمومية لصدور عفو شامل هو أيضا مانع من نظر الدعوى ثانية أمام تلك المحكمة الجنائية . ولا سبيل لتصحيحه إن كان قد اعتوره وجه يبطله إلا بواسطة الطعن فيه أمام محكمة النقض والإبرام .

وحيث إنه لا محل للقول بأن هذا الحكم لا يقاس في جواز الطعن فيه بطريق النقض على غيره من الأحكام الفرعية السابقة الإشارة إليه لأنه ليس من شأنه أن يؤثر في أصل الخصومة فينبها بل الباب لا يزال مفتوحا أمام المدعية بالحق المدني ولها إن شاعت أن ترفع دعاوها أمام المحكمة المدنية — لا محل لهذا القول فإن من المسلم به أن هذه المدعية بالحق المدني كان لها الحق التام في أن تلجأ للقضاء الجنائي وقت أن رفعت دعاوها وقد رفعتها لهذا القضاء فعلا رفعا صحيحا متفقا ونصوص القانون الجنائي فهي وخصمها المتهم قد ارتبطا ارتباطا قانونيا صحيحا بالتحاكم في هذه الدعوى المدنية لدى المحكمة الجنائية إلى النهاية . وهذه المحكمة الجنائية قد ارتبطت أيضا بالدعوى ولزمها قانونا أن تسير في نظرها إلى النهاية ما لم يتنازل ذوو الشأن فيها أو تخصص قضاؤها تخصصا يخرج مثل هذه الدعوى من متناول سلطتها . وتقول المدعية بالحق المدني إنه لا شيء من هذا بمحاصل وإن كل الذي حصل أنه طرأ ما يمنع المحكمة الجنائية عن الحكم في الموضوع من الوجهة الجنائية ولكن سلطتها فيه مدنية لا تزال قائمة على حالها . ولئن صح قولها هذا فكل حكم نهائي يصدر ويكون مانعا من نظر هذه الدعوى المدنية لدى تلك المحكمة الجنائية فهو حكم سالب نهائيا لطريق خصامة قانوني يرتبط به الطرفان والمحكمة جميعا . ومثل هذا الحكم من جانب المحكمة يكون تحكما محضا ، إذ هو تخصيص لطرق التقاضي مع توسيع الشارع فيها ، وهذا لا يملكه القاضي . ولئن أمر به أمكنت الظلامة من حكمة ولا طريق إلا طريق الطعن بالنقض . ومن هذا يرى جليا أن الشأن في الحكم الفرعي الصادر في هذه الدعوى يكون من جهة جواز الطعن فيه بالنقض كالشأن في الأحكام الأخرى الفرعية التي يعترض بعدم إمكان القياس عليها ويكون من المتعين رفض الدفع الفرعي والحكم بجواز الطعن الحالي .

”عن الموضوع“

حيث إن الدعوى رفعت في يولييه سنة ١٩٢٥ والعفو الشامل صدر في سبتمبر

سنة ١٩٢٦

وحيث إن ما جاء بالمادة الثالثة من قانون العفو الشامل الذي استند إليه الحكم المطعون فيه من أن لأصحاب الحقوق المدنية أن يطالبوا بها أمام المحاكم المدنية لا يمكن أن يكون المقصود به الخروج على القاعدة العامة المقررة في المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات . بل كل ما في الأمر أن الشارع في ذلك القانون فرض الحالة الطبيعية العادية وهي حالة ما إذا كان انطباقه على الواقعة لا نزاع فيه وكان المحنى عليهم لم يرفعوا أمرهم للقضاء قبل صدوره . فرض الشارع تلك الحالة العادية وقرر الحكم فيها ولا يمكن أن يكون قصد أن يمنع محكمة مختصة قانوناً بالفصل في أمر مطروح لديها من قبل ولا زال التقاضي فيه سائفاً من نظره والحكم فيه وأن يعطل بذلك نصوص قانون تحقيق الجنايات . إنه لو كان أراد ذلك لنص عليه صراحة وبعيد أنه كان يفعل لما في هذا من المساس بالحقوق المكتسبة للتقاضين من قبل .

وحيث إن المادة (١٧٢) جنايات نصت صراحة على أنه ”إذا كانت الواقعة غير ثابتة أولاً يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها“ ”بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويموز له أن يحكم أيضاً“ ”بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض“ . وهذا النص جلي وصریح في أن اختصاص محكمة الجنح بالفصل في الدعوى المدنية يبقى قائماً في هذه الأحوال الثلاثة التي لم تذكر في الواقع إلا على سبيل التمثيل للأحوال التي تزول فيها الدعوى العمومية ولا يبقى قائماً لدى المحكمة إلا الدعوى المدنية . ولا شك أن حالة سقوط الدعوى العمومية بالعفو الشامل هي من تلك الأحوال المثل لها فحكم الدعوى المدنية فيها تحكمها فيما نص عليه . على أن إمكان اقتصار القضاء الجنائي على الدعوى

المدنية وحدها أمر مقرر في القانون في مواضع عدة . فالمادة (١٧٦) من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن حكم البراءة الذي يصدر من محكمة الجنح بناء على سبب من الأسباب الواردة بالمادة (١٧٢) ساقطة الذكر لا يمنع المدعى المدني من استئناف هذا الحكم بالنسبة لحقوقه المدنية ولو لم تستأنف النيابة العامة ولا يمنع محكمة استئناف الجنح من الفصل في دعواه المدنية مع أن الدعوى العمومية قد سقطت بحكم البراءة وعدم استئناف النيابة سقوطاً نهائياً . والمادة (٢٢٩) جنايات مفهومها أنه عند حكم المحكمة الجنائية بالبراءة ورفض دعوى المدعى بالحق المدني يكون لهذا الأخير أن يطعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام والمحكمة المشار إليها أن تفصل فيه ولو لم يطعن في ذلك الحكم من جانب النيابة العمومية . والدعوى العمومية تكون في هذه الحالة قد سقطت أيضاً سقوطاً نهائياً .

وحيث إنه فوق ما تقدم من جهة القانون فإن العدل أيضاً يأبى أن يتحمل المدعى المدني -- بعد أن رفع دعواه رفعاً صحيحاً وفقاً للقانون -- نتائج سقوط الدعوى العمومية إذا كان هذا السقوط ناشئاً -- كما هو الحال في هذه الدعوى -- عن سبب طرأ بعد رفعها وأن يضطر إلى البدء في اتخاذ إجراءات أخرى وصرف مصاريف جديدة أمام محكمة ثانية .

وحيث إنه لا حاجة لبيان أن الفقه والقضاء في فرنسا أجمعا على الأخذ بما تقدم من أنه إذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجنح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية أي أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية . ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى .

وحيث إنه مما توضح جميعه يرى أن الطعن الحالي على أساس قانوني ويتعين قبوله موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى لمحكمة جنح طنطا الاستئنافية للفصل فيها فيما يتعلق بالحقوق المدنية .

من أجل هذا

حكمت المحكمة : (أولاً) برفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم ويجواز نظر الطعن المقدم من المدعية بالحق المدنى . (وثانياً) بقبول طعن المدعية بالحق المدنى هذا شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى المدنية وبإعادة هذه الدعوى المدنية لمحكمة جنح طنطا الاستثنائية للقضاء فيها مجدداً من دائرة أخرى .

(٢٢٣)

القضية رقم ٩٥٢ سنة ٤٦ قضائية .

مخدرات . أفيون . وجود رخصة مع مزارع يبيعه . عدم قيده بالدفتى . عقاب إدارى .
(قانون المخدرات الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥)

إذا ضبط أفيون مع مزارع يده رخصة تبيح له بيع الأفيون الناتج من زراعته وثبت أن الأفيون المضبوط هو من محصول زراعته فلا يصح أن يطبق عليه قانون الاتجار بالمواد المخدرة حتى ولو كانت كمية الأفيون المضبوطة غير مقيدة بدفتره .
إذ لم يرد فى هذا القانون نص يعاقب على عدم القيد وإذن فلا يبقى سوى الإجراء الإدارى بسحب الرخصة طبقاً للشروط المدونة بها .

(٢٢٤)

القضية رقم ١١٨٤ سنة ٤٦ قضائية .

المادة ١٤٩ تحقيق جنايات . انقصار الحكم على التبريض المدنى . عدم ذكر نص القانون .
لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إن المادة ١٤٩ تحقيق جنايات لم توجب ذكر نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا فى الحكم الصادر بمقوبة . فإذا لم يقض الحكم إلا بالحقوق المدنية للدعى المدنى فلا موجب لذكر نص القانون الذى حكم بمقتضاه .

(١) التهمة الموجهة فى هذه الدعوى هى أن المتهم (دعو مزارع) لم يقيد بدفتره كمية الأفيون التى ضبطت منه . وقد طلبت النيابة عقابه بالمواد ٢٨ و ٣١ و ٣٧ من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥

(٢٢٥)

القضية ١١٨٥ رقم سنة ٤٦ قضائية .

نصب . مجرد عدم ذكر سوء القصد في الحكم . لا تقض .

(المادة ٢٩٣ ع)

اتهم شخص بأنه استولى على مبلغ من آخر موهمًا إياه أنه في نظير هذا المبلغ سيبيعه قطعة من الأرض . وبعد كتابة عقد البيع والتأشير عليه من قلم المساحة أومم المتهم المحنى عليه بأنه مستعد للذهاب معه إلى المحكمة للتصديق على التوقيع على عقد البيع بشرط أن يدفع إليه المبلغ أولاً . ثم بعد دفع المبلغ إليه امتنع عن الذهاب إلى المحكمة . وبعد إثبات هذه الوقائع رأت المحكمة تطبيق المادة ٢٩٣ ع على المتهم . لا محل للطعن على هذا الحكم بحجة عدم ذكره سوء القصد لأن سوء القصد مفهوم بالبداهة .

(٢٢٦)

القضية رقم ١١٨٨ سنة ٤٦ قضائية .

(١) سن المتهم . عدم ذكرها في الحكم . لا بطلان .

(المادة ١٩٩ تحقيق)

(ب) متهم بمجنحة . عدم حضور محام عنه . لا بطلان .

(المادتان ١٦١ و ١٩٨ تحقيق والمادة ١٣٠ من الدستور)

(ح) حكم في بلاغ كاذب . عدم ذكر الجهة الإدارية التي قدم بها البلاغ الكاذب في الجزء المخصص

من الحكم لذكر صفة التهمة . لا بطلان .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ٢٦٤ ع)

١ — عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يبطله مادام هو لا يدعى أنه غير أهل للسببية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن .

٢ — لا بطلان في حكم محكمة الجنح الاستثنائية إذا هي لم تجب المتهم إلى طلبه التأجيل لتوكيل محام عنه لأنه غير محم قانوناً استعانة المتهم بمحام أمام محكمة الجنح .

٣ — إذا كانت جهة الاختصاص التي قُدم لها البلاغ الكاذب معينة في أسباب الحكم فلا يقبل الطعن فيه لمجرد عدم ذكر تلك الجهة في الجزء المخصص منه لذكر صيغة التهمة . بل إن هذا يكون طعنا غير جدى . إذ المطلوب قانونا من المحكمة هو أن تبين في حكمها وقائع الدعوى بيانا مستوفيا لجميع الأركان القانونية للجريمة وأن تورّد دلائل ثبوتها ونصوص القانون المنطبقة عليها .

(٢٢٧)

القضية رقم ١١٩٠ سنة ٤٦ قضائية .

تهديد بجرمة ضد النفس أو المال . وجوب بيان الفعل الذي حصل التهديد بارتكابه .
(المادتان ١٤٩ تحقيق و ٢٨٤ عقوبات)

يجب — لتطبيق المادة ٢٨٤ عقوبات — أن يبين بالحكم الفعل الذي حصل التهديد بارتكابه للاستيثاق من تحقق أركان جريمة التهديد . فإذا خلا الحكم من ذلك تعين نقضه .

(٢٢٨)

القضية رقم ١١٩٢ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . محام تحت التمرين . حضوره في تحقيق تكيل عن متهمة بجناية . لا يجوز حتى مع قبول المتهمة .
(المواد ٢٨ تشكيل و ١٣٠ من الدستور و ١٩٨ تحقيق)

يتعين على محكمة الجنايات أن لا تقبل حضور محام تحت التمرين أمامها ولو في استكمال ما أرادت استيفاءه من تحقيق في نقطة فرعية كاستدعاء طبيب للاطلاع على تقرير الطبيب الشرعى ومناقشته فيه ، فإن هذا التحقيق جزء من إجراءات الدعوى . والأمور به قانونا وجوب حضور محام لمساعدة المتهمة بجناية وأن يكون هذا المحامى من درجة المقبولين للرافعة باسمهم أمام المحاكم الابتدائية على الأقل . فقبول المحكمة محاميا تحت التمرين فيه إخلال بحق الدفاع مبطل للإجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة فيه بإسماح المتهمة لهذا المحامى بالحضور عن وكيله الذى تراضى في الدعوى .

(٢٢٩)

القضية رقم ١١٩٧ سنة ٤٦ قضائية .

سب . وجوب بيان ألفاظ السب في الحكم .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ٢٦٥ عقوبات)

يجب — لتطبيق المادة ٢٦٥ عقوبات — أن يذكر بالحكم ألفاظ السب التي فاه بها المتهم . ولا يغنى عن ذلك مجرد الإحالة على محضر التحقيق لأن الحكم يجب أن يكون بذاته مظهرا للواقعة التي عاقب عليها وإلا تعين قضاؤه .

(٢٣٠)

القضية رقم ١٢٠٠ سنة ٤٦ قضائية .

نقص في الإجراءات أمام محكمة أول درجة . عدم جواز التمسك به أمام محكمة النقض .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

ليس لمحكمة النقض أن تنظر إلا في صحة إجراءات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة وفي علم صحتها . وكل طعن يتعلق بإجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة يجب التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية التي هي صاحبة الحق في الفصل فيه .

جلسة يوم الخميس ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لييب عطية بك وزكي
برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٣١)

القضية رقم ١٣١٨ سنة ٤٦ قضائية .

ضل فاضح . تقديره بحسب الأوساط . ترقيص البطن .
(المواد ٢٤٠ عقوبات و ١٥ مكررة و ٢٧ و ٢٩ من لائحة المحلات العمومية)
القانون يعاقب على كل فعل فاضح مخجل بالحياء . وتقدير الأفعال التي من هذا
القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أنفس أهلها وعاطفة الحياء
عندهم للتأثر .

ويعتبر فعلا مخلا بالحياء ما تأتي به المرأة في محل عمومي من الحركات البدنية
التي تثير فكرة التمازج الجنسي "كترقيص البطن" . وهذا الفعل يقع تحت نص
المادة ٢٤٠ عقوبات والمواد ١٥ مكررة و ٢٧ و ٢٩ من لائحة المحلات العمومية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة المذكورة بأنها في يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٧ بدائرة
قسم الأزبكية أمت علنا فعلا فاضحا مخلا بالحياء بأن رقصت بيطنها رقص البطن
الطليع وفي الزمن والمكان أوجدت بصفتها صاحبة المحل العمومي وبفعلها هذا مناظر
لا تتفق مع الآداب وحسن الأخلاق . وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٤٠ عقوبات
وبالمواد ١٥ مكررة و ٢٧ و ٢٩ من لائحة المحلات العمومية ومحكمة مركزية الأزبكية
سمعت الدعوى وأصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ وعملا
بالمادة ٢٤٠ عقوبات وبالمواد ١٥ مكررة و ٢٧ من لائحة المحلات العمومية مع تطبيق
المادة ٣٢ عقوبات بتغريم المتهمة خمسين قرشا صاغا عن التهمتين بلا مصاريف .
فاستأنفته في ١٩ مارس سنة ١٩٢٧

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بيئة استئنافية بعد سماعها موضوع هذا الاستئناف قضت فيه غاييا بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فعارضت فيه المتهمه حيث قضى فى المعارضة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه وإعفاؤها من مصاريف المعارضة .

فطعنن المتهمه فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وقدم حضرة المحامى عنها تقريرا ببيان أسباب طعنها فى ١٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه فى الميعاد القانونى .

وحيث إن القانون يعاقب على كل فعل فاضح محل بالحياء.. وتقدير الأفعال التى من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد أنفس أهليهما وعاطفة الحياء عندهم للتأثر .

وحيث إن مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم أن تأتى المرأة بمحركات بدنية تثير فكرة التمازج الجنسي . ولا شك أن ترقيص البطن قد يثير هذه الفكرة خصوصا إذا كان على الوصف الذى وصفه به ضابط المباحث عبد العزيز افندى على الذى شهد بأن المتهمه أثناء الرقص "كان عليها ملابس قصيرة تشف عن جسمها" "وأن بطنها كانت تتنقى روعة وجيئة مما يهيج طبعها" .

وحيث إن المحل الذى كانت ترقص فيه المتهمه هو محل عموى يدخله الصالح والطالح فإذا كان بعض داخله قد تلم إحساسهم لدرجة عدم الخجل مما يشهدون فإن البعض الآخر لا شك أن إحساس الحياء عنده يخرج من شهود تلك الحال . ويمكن تحقيق هذا الانجراف ولو عند البعض حتى يكون الفعل مستوجبا للعقاب حسب القانون .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن الحالي على غير أساس ويتعين رفضه .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(٢٣٢)

القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٤٦ قضائية .

شهادة الزور . وجوب بيان الوقائع التي حصلت فيها الشهادة .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم شخص بتأديته شهادة زور في دعوى وحكمت المحكمة بإدانته بدون أن تبين الوقائع التي شهد فيها زورا مكتفية بذكر أن التهمة ثابتة من المستندات المقدمة في الدعوى فإن هذا يكون قصورا في البيان يعيب الحكم عيا جوهريا يبطله .

(٢٣٣)

القضية رقم ١٣٢٨ سنة ٤٦ قضائية .

مخدرات . كلوريدات المورفين . بيان النسبة التي يدخل بها المورفين في هذا المركب . ليس ضروريا .

(قانون نظام الاتجار بالمخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

كلوريدات المورفين تعتبر من المواد المعاقب على إحرازها والاتجار بها . وليس ضروريا أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة النسبة التي يدخل بها المورفين في هذا المركب ، فإن القانون لم يشترط في أملاح المورفين نسبة ما . وما اشترط هذه النسبة إلا في الأمزجة والمركبات والمستحضرات والأدوية لأن كمية المورفين فيها تزيد أو تنقص عادة عن هذه النسبة ^(١) .

(١) المواد التي حوكم التهم في هذه الدعوى بمقتضاها هي المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣١ و ٣٧ من القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ اتخاص يوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها .

(٢٣٤)

القضية رقم ١٣٣١ سنة ٤٦ قضائية .

إقراض بالربا الفاحش . وجوب بيان ركن المادة والوقائع .

(المادتان ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم متهم بأنه اعتاد على إقراض قهود بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة القانونية وحكت المحكمة بإدانتها بدون أن تبين ركن العادة بذكر وقائع الإقراض فان هذا يكون نقصا جوهريا مبطلا للحكم .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٣٣٣ سنة ٤٦ قضائية .

استعمال ورقة مزورة . وجوب بيان علم المتهم بتزويرها .

(المادتان ١٤٩ تحقيق و ١٨٣ ع)

إذا اتهم شخص باستعمال ورقة مخالصة مزورة وحكت المحكمة بإدانتها بدون أن تبين في حكمها أن المتهم كان يعلم بتزوير المخالصة وبدون أن تذكر فيه أى بيان لهذه المخالصة لا من جهة تاريخها ولا من جهة المبلغ ولا من هو الدائن به ولا من هو المدين فيه فان ذلك يعد نقصا جوهريا يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . تزوير المحكمة في الدعوى . إشارتها إلى المحامى بالكف عن الاستمرار في الدفاع . لا إخلال .

(المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٨ تحقيق)

ليست المحكمة ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست في حاجة إليها بعد أن تكون قد تنوّرت في الدعوى . بل لها الحق دائما في أن تطلب من الدفاع الكف عن الاستمرار في بيان فقط قد ظهرت لديها ظهورا جليا . فاذا أشارت المحكمة على المحامى بالاكفائه بما أبداه من الدفاع فلا يعتبر ذلك منها إخلالا بحقوق الدفاع يبطل الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بدائرة قسم مصر القديمة تسبب في قتل خديجة محمد أبو طالب خطأ وبغير قصد ولا تعمد إذ أصابها الإصابات الميئة بالكشف الطبي أثناء قيادته السيارة رقم ٩٠٧٥ وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح السيدة الجزئية بعد أن سمعت الدعوى أصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية بعد سماعها موضوع هذا الاستئناف قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فقرر المحكوم عليه وحضرة المحامى عنه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٣١ مارس و ٢ أبريل سنة ١٩٢٩ وقدم حضرته تقريرا بأسباب طعنه في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الظن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن المستخلص من عبارة الطاعن أنه حصل إخلال بحقوقه في الدفاع إذ أشارت المحكمة على المحامى عنه بالاكتهاء بما أتى به وهو بعض الدفاع فعمل بإشارتها ولم يتم دفاعه فلما تأجل الحكم أسبوعا ولم يصدر بل تأجل أسبوعا آخر فغيب وارتاب فيما قد يكون لعدم استيفاء دفاعه من العلاقة بتأجيل الحكم وقدم

طلبا للحكمة يثبت به ما لم يثبت بمحضر الجلسة وهو ما كان من إشارتها عليه بالاكتفاء بما أتى به من الدفاع . ويقول الطاعن إن هذا مبطل للحكم .

وحيث إنه بالاطلاع على محضر جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٩ التي حصلت فيها المرافعة وجد أن محامى المتهم قد دافع معتمدا على شهادة الشهود الذين سمعوا لدى محكمة أول درجة وتناول أقوال المتهم ثم تناول الكشف الطبى وقال إنه يستنتج منه ما يؤيد عدم وجود إهمال من المتهم ثم صمم على طلب البراءة تأييدا للحكم الابتدائى . فاذا كان له دفاع آخر لم يستوفه وكانت المحكمة قد أشارت بالاكتفاء بما أبداه كما يقول فهو وحده الملوم لعدم استيفاء دفاعه أو لعدم طلبه من كاتب المحكمة أن يثبت إشارة المحكمة عليه بالاكتفاء وأنه لم يكف إلا انصياعا لهذه الإشارة . على أن المحكمة على كل حال غير ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست فى حاجة إليها بعد أن تكون تنوّرت فى الدعوى ، بل لها الحق دائما فى أن تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال فى بيان نقط قد ظهرت لديها ظهورا جليا . ولذلك لا تدرى هذه المحكمة ما إذا يستفيد الطاعن من طعنه حتى لو ثبت أنه كانت هناك إشارة من المحكمة بالاكتفاء بما حصل منه من الدفاع . إنما يكون طعنه مفيدا لو كان يدعى أن القاضى منعه من الدفاع بالكلية وهذا غير حاصل أو منعه من الاسترسال فى الدفاع والحال أن القاضى نفسه لم يكن ضميره قد اكتفى بما تم من هذا الدفاع وهذا مستحيل إثباته . من أجل ذلك يكون هذا الطعن غير وحيه .

ولذلك

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

جلسة يوم الخميس ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك
وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٣٧)

القضية رقم ١١٨٣ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . اضطرابه فى التذليل وفى إيراد الوقائع . بطلانه .
(المواد ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق و ١٠٣ مرافعات)

التدليل فى الحكم بصورة مضطربة وذكر الوقائع مشوشة وبعيدة عن الفهم
يصل الحكم معيبا واجبا نقضه . لأن هذا مما يعوق محكمة النقض عن فهم
مراميه فلا يمكن من الاستئناف بأن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا .

(٢٣٨)

القضية رقم ١٢٦٤ سنة ٤٦ قضائية .

إهانة المحكمة . تقدير قاضيا . اعتاده .

(المواد ٨٩ مرافعات و ١١٧ عقوبات و ١٤٩ و ٢٣٧ تحقيق)

إذا فاه شخص وقت انعقاد الجلسة بالفاظ عدّها القاضى إهانة له وحكم عليه
بعقوبة وثبت بالحكم الابتدائى أن الألفاظ التى صدرت من المتهم كانت بلهجة
تدل على التهمك فان هذا يكتفى لإدانة المتهم . لأن القاضى الذى وجهت إليه هذه
الإهانة وسمع بأذنيه ورأى بعينه ما كان من لهجة المتهم وحركاته هو وحده الذى
يصح الرجوع إلى تقديره فى مثل هذه الحالة .

الوقائع

رفعت الجريمة زبيدة بنت محمد أحمد من ناحية القصر دعوى مدنية ضد
عبد الستار محمد عثمان الهلالى وآخرين أمام محكمة نجع حمادى الجزئية قيدت بجدولها

تحت رقم ٢٧٢٤ سنة ١٩٢٧ بطلب ثبوت ملكيتها إلى ثمر ٣١ نخلة وإلغاء المحجز التحفظي المتوقع عليها بناء على طلب المدعى عليه الأول (الطاعن) مع إلزامهم بالمصاريف والأتعاب .

وبجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ قررت المحكمة الجزئية تأجيل القضية لجلسة ٢٠ منه ليقدم الحاجز وهو الطاعن صورة محضر المحجز وعقد الإيجار الصادر منه للآخرين . وعقب التلحق بهذا القرار صدر من الطاعن لفظة عنتها المحكمة إهانة لها لصدورها منه بلهجة تدل على التهمك وذلك بأن قال (إيه) فوجهت إليه المحكمة تهمة التعدي وبعد سماعها دفاعه حكمت عليه حضوريا وعملا بالمادة ٢/١١٧ عقوبات بحبس شهرين مع الشغل وكفالة ثمانية قرش .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره وهو يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وبعد أن سمعت محكمة قضا الابتدائية الأهلية بيئة استئنافية موضوع هذا الاستئناف أصدرت فيه حكما حضوريا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتقرير المتهم خمسمائة قرش .

فطعن المحكوم عليه فيه بطريق النقض والإبرام في ٥ يناير سنة ١٩٢٨ وقدم تقريراً بالأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .
وحيث إن الطاعن يقول بأن الألفاظ المدونة بمحضر الجلسة هي ألفاظ عادية ولم يحصل منه أى تعد .

وحيث إن الحكم الاستئنافي المطعون فيه مع تعديله الحكم الابتدائي من جهة تخفيف العقوبة قرر صراحة بالأخذ بأسباب هذا الحكم من جهة الإدانة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المشار اليه أثبت أن لفظة (إيه) التي فاه بها الطاعن بعد قرار التأجيل صدرت منه بلهجة تدل على التهمك وقد اعتبرتها المحكمة إهانة لها وقررت في الوقت ذاته بأن التأويل الذي أراد الطاعن أن يفسر به هذه اللفظة غير معقول .

وحيث لا نزاع في أن القاضي الذي صدرت ضده هذه الإهانة وسمع بأذنيه ورأى بعينه ما كان من لهجة المتهم وحركاته هو الوحيد الذي يصح الرجوع إلى تقديره في مثل هذه الحالة .

وحيث إنه لذلك ولما هو ثابت في الحكم المطعون فيه مما تقدم بيانه يرى أن الطعن الحالي في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(٢٣٩)

القضية رقم ١٣٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

(١) نية القتل . استعادتها من عبارة الحكم - تكفى .

(ب) دفاع شرعي . سلطة محكمة الموضوع في إثباته أو نفيه .

(الواد ١٤٩ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق و ٢١٠ ع)

١ — فيما يتعلق بإثبات نية القتل ليس من الضروري أن نتكلم المحكمة في حكمها عن نية القتل استقلالا . بل يكفي أن يظهر من حكمها أنها اقتنعت بوجود هذه النية لما قام لديها من الدلائل المستخلصة من الأفعال المادية التي أثبتتها في حكمها .

٢ — إذا نفت المحكمة صراحة في حكمها ظرف الدفاع الشرعي الذي تملك به المتهم فلا دخل لمحكمة النقض فيه لأنه أمر راجع إلى الموضوع .

(٢٤٠)

القضية رقم ١٣٣٩ سنة ٤٦ قضائية (الطنن المرفوع من النيابة العامة ومن المتهم سيد لطفى افندى) .

ارتباط جريمين . العقوبات التكميلية بجريمة الأخف . وجوب تطبيقها مع عقوبة الجريمة الأشد .
(المادة ٣٢ عقوبات)

العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات نوعية (Spécifique) لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها . فهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فان تطبيقها لا يبنى أن يجب تلك العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هي لها . بل لا يزال واجبا الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في بحر المدة من أوائل يناير سنة ١٩٢٨ إلى أواخر يونيه سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الأزبكية بمحافظه مصر: (أولا) باعتباره موظفا عموميا ومأمورا من مأمورى التحصيل «محصلا» بقسم رابع بوزارة الأوقاف اختلس مبلغ ١١٣ جنيها و ٢٢٠ مليا من الأموال المسلمة إليه بسبب وظيفته . (ثانيا) لأنه في الزمن والمكان السالفي الذكر ارتكب تزورا في أوراق رسمية قسام التحصيل الداخلية "المبينة بالكشف المرفق بتقرير الاتهام والذي يعتبر جزءا" "منماله" المختص بتحريرها بمقتضى وظيفته بأن أثبت في بعض القسام الداخلية أنها خاصة بأشخاص آخرين مستحق عليهم أجور توصلا لاختلاس المبالغ المدفوعة من أصحاب الشأن وأثبت في البعض الآخر أنها خاصة بشهر سابق على الشهر المدفوعة أجرته بقصد اختلاس قيمته وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أصدر حضرة قاضى الإحالة أمرا بإحالة الى محكمة جنايات مصر لمحاكمته بمقتضى المادتين المذكورتين .

وبعد أن سمعت محكمة جنائيات مصر الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ وعملا بالمواد ٩٧ و ١٨١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة سيد لطفى افندى بالحبس مع الشغل لمدة ستين .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ ووطن عليه أيضا حضرة رئيس نيابة مصر في ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ وقدم حضرته تقريرا بأسباب الطعن في ٥ منه ولم يقدم المحكوم عليه أسبابا لطفه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن المقدم من المتهم لم تين أسبابه فهو غير مقبول شكلا .
أما طعن النيابة فمقبول شكلا لبيان أسبابه في الميعاد .

وحيث إن مبنى طعن النيابة أن المحكمة مع إثباتها على المتهم جرمي الاختلاس والتزوير المنصوص عليهما بمادتي ٩٧ و ١٨١ من قانون العقوبات قد قررت أن بين هاتين الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة فطبقت عقوبة أشدهما وهى عقوبة التزوير عملا بالمادة ٣٢ وفى الآن نفسه رأت بالمتهم فعاملته بالمادة ١٧ وعاقبته بالحبس ستين ولكن فاتها أن تحكم بالعقوبة التكيلية اللازمة عن الإدانة في الاختلاس وهى الغرامة والرد مع تسليمها في أسباب الحكم بوجوب القضاء بهما، وأن هذا خطأ في تطبيق القانون يجب تصحيحه .

وحيث إن العقوبات التكيلية من غرامة ورد ومصادرة هى عقوبات نوعية (Spécifiques) لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها ولمحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها فهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فان تطبيقها لا ينبغى أن يجب تلك العقوبات التكيلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هى لما بل لا زال واجبا الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد .

وحيث إن قليلا من التأمل يؤيد هذا النظر، فإن المصادرة مثلا مأمور بها انقضاء لخطر الأشياء المضبوطة ولا يخطر ببال أحد أن من يحرز مادة مخدرة أو يحمل سلاحا محظرا حمله ثم يرتكب جريمة أخرى أشد عقوبة من إحراز المخدرات أو حمل السلاح -- لا يخطر ببال أحد أنه مع معاقبته بعقوبة الأشد من جرميته تسلم له المادة المخدرة أو السلاح المحظوم فإن ذلك يكون ضربا من السخرية . وما ذلك إلا لأن المصادرة تقتضيها طبيعة الجريمة التي تقرر ثبوتها وإن لم تطبق عقوبتها الأصلية . كذلك الرد والغرامة المأمور بهما تكيلا فإن أساسهما في الواقع الصحيح فكرة التعويض المدني الذي لا يملك القاضى الجنائى المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية ما هو أشد من العقوبة الأصلية للجريمة التي تقتضيها . وبيان ذلك أن الشارع إنما فرض الغرامة والرد في طائفة قليلة من الجرائم كلها يرجع إلى عبث الموظفين بأموال الحكومة " المواد ٩٧ الى ١٠١ و ١٠٩ و ١١٤ الى ١١٦ " أو إلى عبثهم بواجب وظيفتهم " مادة ٩٣ " . فالرد المأمور به في تلك المواد ليس شيئا آخر سوى إعادة مال الحكومة إليها . وهذا حق طبيعي أساسى واجب إحقاؤه حتى بدون أن ينص عليه قانون العقوبات . والغرامة المأمور بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض للحكومة عن إجمام موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء . وكل ما في الأمر أن هذا التعويض قدره القانون وقاسه قصدا على مقدار مال الحكومة المختلس أو المال المرشوب به ليكون أبلغ في نكبة الموظف في شره النفس الذي ظهر به . ولقد رأى الشارع من باب الاختصار في الإجراءات أن لا ضرورة لدخول الحكومة مدعية بحق مدنى بسبب هذا التعويض بشقيه من غرامة ورد وأن يكلف القاضى بالحكم بهما من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى العمومية بطريقها القانونى وتثبت لديه إدانة المتهم . وما دامت فكرة التعويض المدني هي الأساس في تلك العقوبة التكيلية وجب كما أسلفنا الحكم بها دائما وفي كل الأحوال .

وحيث إن الواقع أن المحكمة لم يفتها هذا النظر بل هي بعد أن قررت الارتباط بين الجريمتين وضرورة تطبيق عقوبة المادة ١٨١ مع استعمال الرأفة قالت في آخر سبب من حكمها : " حيث إنه يجب الحكم أيضا بما هو مبين بالمادة ٩٧ من " قانون العقوبات " . ولا شك أن مرادها بهذا هو وجوب الحكم بالعقوبة التكميلية الواردة بهذه المادة وهي الفرامة والد كل منهما بمقدار المبلغ المختلس وهو ١١٣ جنيا و ٢٢٠ مليا ولكنها سبت في النص المنطوق به عن إيجاب هذه العقوبة ويتعين على هذه المحكمة تصحيح السهو .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بعدم قبول طعن المتهم شكلا وقبول طعن النيابة العامة شكلا وفي الموضوع بالزام المتهم سيد أفندي لطفى بهذا المبلغ المختلس وقدره ١١٣ جنيا و ٢٢٠ مليا وفرامة مساوية له وذلك فوق عقوبة الحبس المقضى بها عليه .

(٢٤١)

القضية رقم ١٣٤٥ سنة ٤٦ قضائية .

علانية الجلسة . مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكرها . لا يطلان .

(المادتان ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنابات)

مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح أن يكون وجهها لنقض الحكم ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية من غير مقتض . لأن الأصل في الإجراءات المتعلقة بالشكل اعتبار أنها روعيت أثناء الدعوى ، ولصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت .

(٢٤٢)

القضية رقم ١٣٦١ سنة ٤٦ قضائية .

برامة متهم . إلغاء حكم البراءة . إجمال حكم ثانى درجة . بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا حكمت المحكمة الابتدائية ببراءة متهم ثم جاءت محكمة الاستئناف وألغت الحكم الابتدائي وحكمت بعقوبة على المتهم واقتصرت في أسباب حكمها على قولها "إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود" فإن هذا يكون إجمالا غير سائق . بل هو من العيوب الجوهرية المبطللة للحكم . لأنه كان يجب على محكمة الاستئناف بعد أن ألغت حكم البراءة أن تبين بكيفية واضحة مقنعة علة إلغائها هذا الحكم ومعاقبة المتهم .

(٢٤٣)

القضية رقم ١٣٦٧ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار . التدليل عليه ببارات تشكيكية وتطبيق المادة ١٩٤ ع . نقض الحكم وحق محكمة النقض في تطبيق المادة ١٩٨ ع .
(المواد ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٨ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ / تحقيق جنابات)

إذا طبقت المحكمة المادة ١٩٤ عقوبات على متهم ولم تبين بحكمها ركن سبق الإصرار بيانا وافيّا بل اكتفت بإيراد عبارات تشكيكية لا تقطع بوجود سبق الإصرار فإن هذا الحكم يكون مشتملا على خطأ في التطبيق القانوني ، ومحكمة النقض تعدله وتطبق المادة ١/١٩٨ عقوبات بدل المادة ١٩٤

جلسة يوم الخميس ٢ مايو سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك
وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٤٤)

القضية رقم ٩٩٩ سنة ٤٦ قضائية .

استناد المحكمة إلى دليل لا وجود له . بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

استناد المحكمة إلى دليل لا وجود له في الدعوى يعيب الحكم ويوجب بطلانه .
فإذا استندت المحكمة - في إثبات تزوير - إلى تقرير خير ثم تبين أنه لم يقدم
في الدعوى تقرير بالمرّة كان حكمها باطلا ويجب نقضه .

(٢٤٥)

القضية رقم ١١٩٤ سنة ٤٦ قضائية (الطن المرفوع من محمد عسل زين الدين

مدع بحق مدنى ضد محمد محمود عبد اللطيف) .

المادتان ١٧٢ و ٢٨٢ تحقيق جنايات . الفرق بينهما . سقوط الدعوى العمومية . عدم إقامة
الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

(المادتان ١٧٢ و ٢٨٢ تحقيق جنايات)

إنه وإن كان الظاهر لأول وهلة من نص المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ من قانون
تحقيق الجنايات أن بينهما شيئا من التناقض إلا أنه تناقض ظاهرى لا يلبث أن
يزول إذا ما قورنت أحكامهما بشيء من الدقة والإمعان . إذ يتضح من هذه المقارنة
أن الحالة التى وضعت من أجلها المادة ١٧٢ هى خلاف الحالة التى استلزمت
وضع المادة ٢٨٢ . فالمادة الأولى خاصة بالخصم الذى ينضم إلى دعوى عمومية
مقامة فعلا ويقم نفسه فيها مدعيا بحق مدنى وهو ما يعرف فقها بالطرف المنضم
(partie jointe) . وأما المادة ٢٨٢ فهى خاصة بالشخص الذى يلجأ مباشرة

إلى المحكمة الجنائية مطالبا بحقوقه المدنية فتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التي لم تكن مقامة من قبل ويعرف فقها بالطرف الأصلي (partie principale) .
وإذن فلكل مجنى عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي . وإذا ما فعل ذلك اعتمادا على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلا من جانب النيابة فقد حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية وحق على هذه المحكمة الجنائية — وقد ارتبطت بالدعوى — أن تسير في نظرها إلى النهاية ولو ظهر في أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت . فإن لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة بسبب انقضاء المدة المقررة لسقوطها فإنه لا يجوز للجنى عليه أن يلجأ مباشرة للقضاء الجنائي، بل له إذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها .

وقائع الدعوى

أقامت النيابة العامة هذه الدعوى على هذا المتهم (محمد محمود عبد اللطيف) واتهمته بأنه في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٣ بناحية الجمالية بمركز دكرنس حرّض هو وآخر محمد بحيرى الفاعل الأصلي واتفقا معه على اختلاس كمية من برسيم محجوز عليه قضائيا لصالح أحمد محمد عسل زين الدين فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذا الاتفاق . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قضت محكمة جناح دكرنس الجزئية غيابيا وعملا بالمواد المذكورة والفقرة الثانية بدلا من الأولى للسادة ٤٠ عقوبات بمحبس المتهم شهرين حبسا بسيطا وكفالة ستمائة قرش على اعتبار أنه هو الذى باع البرسيم المحجوز عليه .

عارض المتهم في هذا الحكم وفي أثناء نظر المعارضة دخل في الدعوى أحمد محمد عسل زين الدين وقال إن والده هو المجنى عليه وإنه هو يدعى مدنيا بصفته وكيلًا عنه ويطلب الحكم على المتهم بمبلغ خمسة وعشرين جنيا تعويضا . فدفع الحاضر

مع المتهم : أولا بيطلان ورقة الاتهام لأن المحكمة غيرت وصف التهمة بأن جعلته فاعلا أصليا دون أن تعلن النيابة بهذه التهمة ، وثانيا بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها في أثناء نظر المعارضة لأول مرة .

وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة الدعوى أصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٥ وعملا بالمادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات : أولا بعدم قبول الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدني بمصاريفها . وثانيا بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة للعقوبة وإلغائه بالنسبة للنفاذ وأمرت بإيقافه عملا بالمادة ٥٢ عقوبات وأنذرت بما يقضى به نص المادة ٥٤ عقوبات . وذلك على اعتبار أنه مبدد وأن الحادثة حصلت بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢٣ وقالت المحكمة في أسباب حكمها عن الدفع بيطلان ورقة الاتهام إنه غير وجيه للأسباب التي ذكرتها ولم يأت لهذا الدفع ذكر في منطوق الحكم المذكور .

فاستأنف المتهم والمدعى بالحق المدني هذا الحكم في ٨ و ٩ أبريل سنة ١٩٢٥ وقد تمسك المتهم أمام محكمة الاستئناف بدفعه بيطلان ورقة الاتهام .

ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية سمعت موضوع هذين الاستئنافين وقضت فيهما حضوريا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بقبولهما شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بيطلان إجراءات الحكم الغيابي الصادر من محكمة دكرنس الجزئية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وإحالة الأوراق إلى النيابة لإجراء شؤونها فيها .

جاءت النيابة بعد ذلك وأعلنت المتهم بالحضور أمام محكمة جنح دكرنس الجزئية باعتباره معارضا في الحكم الغيابي الذي ألغته محكمة ثانية درجة "حكم ٣ سبتمبر" "سنة ١٩٢٤". وباحدى جلسات المرافعة طلبت من المحكمة تأجيل الدعوى لتعديل الوصف .

وبتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ أعلنت النيابة المتهم بالحضور لجلسة أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ بتهمة أنه في يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ بناحية الجمالية بقد زراعة برسيم

مملوكة له ومحجوزا عليها قضائيا لصالح أحمد محمد عسل زين الدين بأن باعها لآخر. ودخل محمد عسل زين الدين مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له عليه بمبلغ خمسين جنيها تعويضا .

عند ذلك دفع الحاضر مع المتهم : (أولا) باعتبار القضية المنظورة أمام المحكمة الآن قضية جديدة لا معارضة فى حكم غايى . (ثانيا) الحكم بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية لمضى ثلاث سنوات على إعلانها . (ثالثا) بطلان ورقة الاتهام لخطأ البيانات التى اشتملت عليها بأن الزراعة المبددة لم تكن بناحية الجمالية وأن المجنى عليه لم يكن أحمد محمد عسل . وطلبت النيابة رفض هذا للأسباب التى أبدتها ولأن الاجراءات مستمرة فلم تمض المدة لسقوط الحق فى رفع الدعوى .

وبتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى بسقوط الحق فى إقامة الدعوى وحددت جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لنظر الموضوع وفيها حكمت بقبول المعارضة شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه "حكم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤" مع إلزام المعارض بمصاريف المعارضة وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها مصرياً والمصاريف المدنية وقد جاء فى أسباب هذا الحكم ما يأتى : "وحيث إن الحكم الصادر بتاريخ أول " أبريل سنة ١٩٢٥ فى محله لأسبابه فترى المحكمة تأييده " مع أن هذا الحكم صادر فى المعارضة وقضى بعدم قبول الدعوى المدنية .

فاستأنف المتهم هذين الحكمين الصادرين فى الدفع الفرعى وفى الموضوع وقد تمسك أيضا لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع الذى سبق أن تمسك بها .

وبعد أن سمعت محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية موضوع هذين الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بقبولهما شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكمين الصادرين فى ١٥ سبتمبر و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ و برفض الدفع الفرعى الأول وقبول الدفعين الآخرين وسقوط الحق

في رفع الدعوى العمومية وعدم قبول الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف .

وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ طعن محمد عسل زين الدين بصفته مدعيا بحق مدنى في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا ببيان أسباب طعنه في ٣٠ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانونى .
وحيث إن الوجه الرابع من هذا الطعن بنى على أن قبول الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لا يمنع من الحكم للدعى المدنى بطلباته .
وحيث إن الفصل في هذا الوجه يستلزم استعراض المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات وتفهم ما اشتملنا عليه من الأحكام .
وحيث إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه : "إذا كانت الواقعة ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى" "بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضا" "بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض" .
أما المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات فقد جاء بها أن : "الدعوى" "بالتضمينات الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز إقامتها بإحدى المحاكم" "في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية" "وإذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام إحدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء" "تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى" "العمومية" .

وحيث إنه وإن كان الظاهر لأقول وهلة من نص هاتين المادتين أن بينهما شيئا من التناقض وأن ما أجازته المادة ١٧٢ للدعى بالحق المدنى حرمة عليه المادة (٢٨٢) من قانون تحقيق الجنايات إلا أن هذا التناقض الظاهرى لا يثبت أن يزول إذا ما قورنت أحكامهما بشيء من الدقة والإمعان . ومن هذه المقارنة يتضح أن الحالة التى وضعت من أجلها المادة ١٧٢ هى خلاف الحالة التى استلزمت وضع المادة ٢٨٢ . فالمادة الأولى خاصة بالنصم الذى ينضم إلى دعوى عمومية مقامة فعلا ويقم نفسه فيها مدعيا بحق مدنى وهو ما يعرف فقها بالطرف المنضم (partie jointe) . وأما المادة (٢٨٢) فهى متعلقة بالشخص الذى يلجأ مباشرة إلى المحكمة الجنائية مطالبا بحقوقه المدنية فتتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التى لم تكن مقامة من قبل ويعرف فقها بالطرف الأسمى (partie principale) . وإذا ما علم ذلك تبين جليا أن ما قضى به المشرع فى كل من المادتين المذكورتين جاء متفقا مع الصواب والمعقول انفاقا تاما . ذلك أنه من المسلم به أن لكل شخص مجنى عليه الحق التام فى أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائى . وإذا ما فعل ذلك اعتمادا على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلا من جانب النيابة فقدحق له السير فى دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية إلى النهاية وحق على هذه المحكمة الجنائية وقد ارتبطت بالدعوى أن تسمى نظرها إلى النهاية ولو ظهر فى أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت . وإذا كان هذا قانونيا وعادلا — وهو ما نصت عليه المادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات صراحة — فإنه من المعقول والعدل أيضا أن الدعوى المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة أو مخالفة لا تجوز إقامتها مباشرة أمام المحكمة الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية أى أن الدعوى العمومية إذا كانت قد سقط الحق فى إقامتها ولم تسرفها النيابة العمومية فعلا فلا يصح للجنى عليه أن يلجأ مباشرة للقضاء الجنائى الذى لا توجد لديه فى الواقع أى دعوى يمكن هذا المجنى طيه الاستناد عليها والانضمام إليها كما هو الحال فى صورة المادة (١٧٢) من قانون تحقيق

الجنایات بل له إذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية ليس غير . على أن ما يؤيد أن المادة (٢٨٢) من قانون تحقيق الجنایات إنما وضعت لحالة الدعوى المرفوعة مباشرة من المدعى المدني بدون أن تكون هناك دعوى عمومية مرفوعة فعلا من النيابة هو ما تقرّر في الفقرة الأخيرة من هذه المادة . فان الشارع بعد أن منع المدعى المدني صراحة في الفقرة الأولى من الالتجاء إلى القضاء الجنائي بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية كما سلف البيان أجاز له ذلك في الفقرة الثانية إذا كانت تلك المدة لم تنقض بعد ورتب على رفع الدعوى المدنية في هذه الحالة الأخيرة انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . وفي ترتيبه هذا إشارة صريحة إلى أن المقصود بهذه المادة هو حالة دعوى مدنية رفعت مباشرة بدون أن تكون هناك دعوى عمومية مرفوعة فعلا من قبل .

وحيث إنه من الثابت في الدعوى الحالية أن الطاعن كان طرفا منضا إلى الدعوى العمومية وحالته مما تنطبق عليها أحكام المادة (١٧٣) من قانون تحقيق الجنایات أي أن الحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لم يكن مانعا قانونيا من قبول الدعوى المدنية والفصل فيها .

وحيث إنه مما تقدّم يرى أن الطعن بالحالي على أساس قانوني من هذه الوجهة وعليه يتعين قبوله موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بالدعوى المدنية وإحالة القضية إلى دائرة أخرى للفصل في الدعوى المدنية المذكورة .

من أجل هذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى لمحكمة جنح المنصورة الاستئنافية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى فيما يتعلق بالدعوى المدنية .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٣١٩ سنة ٤٦ قضائية .

جرية دخول مطار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن القوة .

(المادة ٣٢٣ عقوبات)

إن « القوة » في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات هي ما يقع

على الأشخاص لا على الأشياء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم

شبرا دخل عقارا في حيازة سيد افندى عبد الحميد المغربي بقصد منع حيازته بالقوة

وأنه أيضا في الزمن والمكان سألنى الذ كر أ تلف محيطا من السلك متخذًا سياجا

فاصلا بين العقار المذكور والعقارات الأخرى المجاورة له وطلبت عقابه بالمادتين

٣٢٣ و ٣١٣ عقوبات .

ومحكمة جنح الأزبكية الجزئية بعد سماعها الدعوى قضت فيها غابيا بتاريخ

١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم شهرين مع

الشغل وكفالة ستمائة قرش .

فعارض المتهم في هذا الحكم ويجلسة المعارضة ادعى المحبى عليه مدنيا وطلب

الحكم له بمبلغ خمسين جنيها تعويضا .

وبتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٧ قضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع

بتعديل الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم ألف قرش وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق

المدنى مبلغ ألف قرش والمصاريف المدنية المناسبة ورقض ماعدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف المتهم والمدعى المدنى هذا الحكم في ١١ و ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧

ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية بعد سماعها موضوع هذين الاستئنافين

أصدرت فيهما حكما حضوريا بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وعملا بالمادتين ٣٢٣

عقوبات و١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بالتهمة الأولى وتغريم المتهم عنها ٢٠٠ قرش وإلغاء الحكم بالنسبة للتهمة الثانية وهي الإتلاف وبراءته منها وإلزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ ٣٠٠ قرش تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧
وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا ببيان أسباب طعنه في اليوم المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن صحيح شكلا .

وحيث إنه فيما يخص الموضوع يلاحظ أن الطاعن حوكم بمقتضى المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة المذكورة نصت على أن "كل من دخل عقارا في حيازة"
"آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه"
"قانونى وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة"
"أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا" .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أنه لم يذكر أن الطاعن دخل العقار بقصد منع حيازة الجنى عليه بالقوة وكل ما أثبتته المحكمة فيه أن الطاعن المذكور نزع السلك المجهول سورا بطريق القوة كما قررت صراحة أن هذا العمل أى إتلاف السور لا يمكن أن يكون جريمة مستقلة كما طلبته النيابة بل إنها تعتبره ركن القوة في جريمة التعرض بقصد منع الحيازة وبناء على ذلك قضت ببراءة الطاعن من تهمة الإتلاف وبتغريمه ٢٠٠ قرش لتهمة دخوله عقار المدعى بالحق المدنى بقصد منع حيازته بالقوة .

وحيث إن المادة (٣٢٣) عقوبات سالفه الذكر لا تعاقب إلا على الدخول في عقار بقصد منع حيازته بالقوة وهذا — كما هو واضح مما سبق ذكره — غير متوفر في الدعوى الحالية لأنه من جهة لم يثبت أن الطاعن دخل فعلا العقار بقصد منع الحيازة بالقوة كما أنه من جهة أخرى لا محل للقول بأن مجزء كسر السور هو ركن القوة في جريمة المادة (٣٢٣) كما تقول المحكمة إذ المفهوم أن القوة في تلك الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء .

وحيث إن الواقعة بالصورة الثابتة في الحكم المطعون فيه غير معاقب عليها بمقتضى المادة (٣٢٣) عقوبات .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن من هذه الوجهة صحيحا ويتعين قبوله ونقض الحكم المذكور فيما يختص بالعقوبة وبراءة الطاعن من التهمة المحكوم عليه بسببها مع بقاء الحكم فيما يختص بالتعويض المدني المحكوم به لأن هذا التعويض هو مقابل ما لحق المدعى بالحق المدني من جراء كسر السور وهو الأمر الوحيد الذي ثبت صراحة بالحكم المذكور .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما يختص بالعقوبة وبراءة المتهم من التهمة المحكوم عليه بسببها مع إبقاء الحكم على حاله فيما يختص بالتعويض المدني المحكوم به .

(٢٤٧)

القضية رقم ١٣٣٥ سنة ٤٦ قضائية .

أوامر غرفة المشورة . الطعن فيها بطريق النقض . حق النائب العمومي وحده .

(المادتان ١٣ تشكيل و٤ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

الطعن بطريق النقض في أوامر أودة المشورة لا يجوز قانونا إلا من النائب العمومي وحده دون المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية . وهو مقصور على حالة

مخصوصة نصت عليها المادة الرابعة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وقد أجازته محكمة النقض للنائب العمومى أيضا فى حالة صدور أمر من أودة المشورة من قبيل أوامر قاضى الإحالة التى نصت المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن للنائب العمومى الطعن فيها بطريق النقض . وهذه الإجازة حاصلة من باب القياس فقط وعلى اعتبار أن غرفة المشورة ليست لإلمعية عمل قاضى الإحالة من دون أن تحرجه عن طبيعته وهى كونه عملا تحضيريا غير فاصل فى الدعوى وليست حاصلة على اعتبار أن قرار غرفة المشورة هو من الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع أو التى تنهى الدعوى كما لو كانت صدرت نهائيا فى الموضوع وأنه بهذه المثابة يكون قابلا للطعن من كل دى شأن لأن هذا نظر غير صحيح ولا تحتمله نصوص القانون.

(٢٤٨)

القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٤٦ قضائية .

بطلان الإجراءات . متى يزول ؟

(المادتان ١٥٨ و ٢٣٦ تحقيق)

بطلان الإجراءات يزول بحضور المتهم لدى المحكمة وقبوله المرافعة فى الموضوع

بدون اعتراض منه .

(٢٤٩)

القضية رقم ١٣٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

(١) — شهادة . الامتناع عن تأديتها فى التحقيق . المرجع فى كون القضية المطلوب سماع أدلة

الشاهد فيها هى جناية أم لا .

(ب) — جريمة الامتناع عن تأدية الشهادة فى تحقيق . متى تعتبر مبنية فى الحكم ؟

(المواد ٣٣ و ٨٧ و ١٤٩ تحقيق)

١ — إن المرجع — عند تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون تحقيق

الجنايات — فى كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع أقوال الشاهد فيها

هى جناية أم لا هو إلى الوصف الذى يعطيه المحقق لها لا إلى الوصف الأخير الذى تعطيه المحكمة لها بعد تقديمها إليها وفصلها فيها .

٢ - تعتبر الواقعة مينة بيانا كافيا فى الحكم الصادر على الشاهد بحسب المادة ٨٧ المذكورة متى كان مذكورا فيه حصول الامتناع عن الإجابة على الأسئلة التى يوجهها المحقق . ولا ضرورة لبيان الأسئلة التى امتنع الشاهد عن الإجابة عليها حتى يعلم أمتلقة هى بالموضوع أم غير متعلقة . إذ المفروض أن المحقق إنما يوجه من الأسئلة ما هو مفيد فى الدعوى وهو وحده الذى يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به اللهم إلا إذا وضع سؤالا تحكم البدهاء باستحالة تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة فعندئذ يكون على من يدعى توجيه المحقق مثل هذا السؤال إليه أن يبين ما هو هذا السؤال .

جلسة يوم الخميس ٩ مايو سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وعبد الباقى زكى القشيري بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٥٠)

القضية رقم ٩٥٩ سنة ٤٦ قضائية .

حكم . خلوه من الباعث على الإبراعة . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

خلو الحكم من بيان البواعث التى دفعت المجرم إلى ارتكاب جريمته لا يبطله .

(٢٥١)

القضية رقم ١٣٤١ سنة ٤٦ قضائية (الطعن المرفوع من النيابة العامة ضد

أحمد ندا) .

المادة ١٧٩ عقوبات . مدى انطباقها . نسبة البصة لتغير باصمها .

لاتنطبق المادة ١٧٩ عقوبات إلا في صورة ما إذا كانت هناك أختام مزورة .
ولا تكون الأختام مزورة إلا إذا كانت مينة لأسماء الأشخاص المسمين فيها بيانا
يدخله الغش بأن تكون مصطنعة بالأسماء المنسوبة لهم أو مقلدة بأسمائهم على مثال
أختام لهم موجودة من قبل أو تكون هي هي أختام أصحابها المنقوشة أسمائهم عليها
بعلامهم واطلاعهم ولكنها اختلست منهم ووقع بها أو غشوا في التوقيع بها على
ما لا يقصدون التوقيع عليه .

أما البصمة التي يضعها شخص ما بإصبعه فيستحيل عقلا أن تكون مزورة
لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير بصمها بإصبعه لأنها لو نطقت لما فاهت إلا باسم أصحابها
لا باسم المراد نسبتها إليه . وعليه فمن تسلم إعلانا من العدة ليسامه لغير مطلوب
للقرعة فوقع ببصمة إصبعه عليه بدلا من أن يوقع عليه من هذا الفرع ببصمة إصبعه
فان عمله هذا لا يكون تزويرا حاصلا بوضع بصمة مزورة يقع تحت نص المادة
١٧٩ من قانون العقوبات . بل كل ما يكون وقع منه هو أنه أوهم بأن بصمة
إصبعه هي بصمة نفر القرعة . وهذا الإيهام قد نتصور له أهمية قانونية في جريمة
النصب لو أن الموضوع يحتمل القول بهذه الجريمة . أما في جريمة التزوير فلا
أهمية له مطلقاً^(١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم المذكور بأنه في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ الموافق
٥ رجب سنة ١٣٤٤ بدائرة مركز كفر الدوار مديرية البحيرة ارتكب تزويرا في ورقة
أميرية وهي إعلان نفر للقرعة العسكرية وذلك بوضع بصمة إيهامه اليسرى عليه
باعتبار أنها لعبد ربه عبد العزيز عبد ربه شعبان المطلوب لإعلانه تحت الاقرار
المطبوع بالاستسلام وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمادتين ١٧٥ و ١٨٠ من قانون العقوبات .

(١) نوجه النظر الى العبارة الأخية الواردة في حيثيات حكم المحكمة المنشور هنا والتي يلوح منها أن
النيابة لو كانت اعتبرت هذه المادة تزويرا معنويا ووجهت على المتهم تهمة الاشتراك فيه مع العدة الحسن
النية لكادت هذه التهمة محل نظر .

وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ قرر حضرة قاضى الإحالة إحالته الى محكمة جنائيات اسكندرية لمحاكمته بمقتضى المادتين سالفتي الذكر .

وبعد أن سمعت محكمة جنائيات اسكندرية الدعوى قضت فيها بحضورها بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ وعملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ببراءة المتهم .

فطعن حضرة رئيس نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ وقدم حضرته تقريرا ببيان أسباب الطعن في اليوم المذكور .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المتهم بصم بأصبعه على إقرار باستلام إعلان للقرعة العسكرية وورد لمن يدعى عبد ربه عبد العزيز وقد قُدم للمحكمة الجنائيات فحكمت ببراءته بناء على أن المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات تعاقبان على التزوير الحاصل بوضع إمضاء مزورة أو ختم مزور ولا نص فيهما على من يزور بوضع بصمة إصبع مزورة . وقد أسهبت النيابة في بيان أن بصمة الإصبع وإن لم تذكر في القانون إلى جانب الختم إلا أنها كئله علامة دالة على صاحبها بل هي أصدق من الختم إنباء عنه وأن المحكمة قد أخطأت في عدم اعتبارها كئله . من حيث تطبيق المادتين المذكورتين .

وحيث إنه يجب أن يلاحظ على هذا الطعن أنه مع الإسهاب في بيانه فهو طعن معدوم الأساس لأنه قائم على فكرة أن هناك بصمة إصبع مزورة والواقع أن البصمة المقول عنها ما دامت هي بصمة إصبع المتهم نفسه فهي بصمة صحيحة لا تنفي إلا عن شخص واحد بينما هو هذا المتهم وهي تساوى إمضاءه باسم نفسه أو توقيعيه بختم باسمه منقوش فيه "أحمد ندا" بل هي أصدق إنباء على شخصه من اسمه هذا

مكتوبا بخطه أو مكتوشا في ختمه لسهولة الترويز فيهما واستحالة الترويز تقريبا فيها كما لا يخفى . وإذن فهذه البصمة بصمة إصبع أحمد ندا مستحيل أن تكون بصمة مزورة لإصبع عبد ربه عبد العزيز، بل يجب استبعاد هذه الفكرة قطعا . ومتى استبعدت هذه الفكرة امتنع حتما التحدى بالمادة ١٧٩ فان هذه المادة لا تنطبق إلا في صورة ما إذا كان هناك أختام مزورة . ولا تكون الأختام مزورة إلا إذا كانت مينة لأسماء الأشخاص المسمين فيها بيانا يداخله الغش بأن تكون مصطنعة بأسماء المنسوبة لهم أو مقلدة بأسمائهم على مثال أختام لهم موجودة من قبل أو تكون هي هي أختام أصحابها المكتوشة أسمائهم عليها بعلامهم واطلاعهم ولكنها اختلست منهم ووقع بها أو غشوا في التوقيع بها على ما لا يقصدون التوقيع عليه . والبصمة التي يضعها شخص ما بإصبعه يستحيل عقلا أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير صاحبها بإصبعه لأنها لو نطقت لما فاهت إلا باسم بصمها لا باسم المراد نسبتها إليه . وعليه فان ما تقوله النيابة في طعننا هذا هو كما أسلفنا معدوم الأساس . ومثله ما كان في هذا الصدد من جانب المحكمة إذ هي تابعت النيابة على القول بأن بصمة إصبع المتهم مزورة على عبد ربه عبد العزيز واهتمت بالتدليل على أن تزوير بصمات الأصابع ليس من طرق الترويز المنصوص عليها بالمادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

وحيث يظهر أن الذي حدا بالنيابة العمومية إلى رفع الدعوى باعتبار ما وقع من المتهم هو تزوير معاقب عليه بمادتي ١٧٩ و ١٨٠ وإلى إصرارها على الطعن في حكم البراءة بطريق التقض وعلى طلب تطبيق المادتين المذكورتين هو أن المتهم قد أؤهم — في نظرها — بأن بصمة إصبعه هي بصمة إصبع عبد ربه عبد العزيز . ولكن شأن ما بين هذا الإيهام — اذا كان قد حصل — وبين أن تكون بصمة إصبع عبد ربه عبد العزيز قد اصطنعت أو قلدت أو اختلست منه أو انقش هو في التوقيع بها على ما لا يقصد أو استكره عليه — شأن ما بين الأمرين فان البصمة في الواقع هي البصمة الحقيقية لإصبع المتهم لا لإصبع عبد ربه عبد العزيز . ومثل

هذا الإيهام قد تصوّر له أهمية قانونية في جريمة النصب لو أن الموضوع يحتمل القول بهذه الجريمة . أما في جريمة التزوير التي نحن فيها فليس له أدنى أهمية في نظر الفنانون .

وحيث إنه لأهمية لما ورد في الطعن من جهة صحة الاحتجاج ببصمة إصبع شخص ما كما يحتاج عليه بختمه وإمكان القضاء عليه مدنيا بالغرامة إن أنكرها باطلا كما يقضى بالغرامة على منكر ختمه . فإن هذه المحكمة مع التصريح بأن بصمة الأصابع أدل على صاحبها وأصدق إنباء عنه من بصمة ختمه وأنها عليه أقطع حجة من الختم وأنه إن أنكرها وثبت أنها له استحق غرامة منكر الختم — مع تقريرها هذا والتصريح به فإنها لا ترى محلا في الموضوع المطروح الآن عليها إلى الخوض في حجية بصمة الختم والاستشهاد بما صار نقله في بيان سبب الطعن من آراء الفقهاء وأحكام القضاء .

وحيث إن النيابة في غضون بيانها لسبب الطعن تستشهد بأقوال للشرح لا تصدق إلا على التزوير المعنوي القائم على جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٢ ، ولكن يجب استبعاد هذه الفكرة أيضا كما استبعدتها محكمة الموضوع إذ كانت النيابة أثناء نظر الدعوى قد عدلت طلباتها بما يفهم منه أن المتهم موظف وقع على ورقة الإعلان بما يفيد تسليمها لعبد ربه عبد العزيز فاطرحت المحكمة طلبها هذا قائلة إنه لم يثبت لديها أن المتهم موظف مختص بتسليم مثل هذا الإعلان .

وحيث إن النيابة أثناء مرافعتها لدى هذه المحكمة قالت إن الإعلان الذي حصل لنفر القرعة هو من عمل عمدة البلدة وإن هذا العمدة كلف المتهم بإصاله للعلن إليه فالمتهم لم يوصله فعلا بل وضع بصمة إصبع نفسه على الإعلان كأنها بصمة لإصبع المعلن إليه وجعل كأن المعلن إليه استلم الإعلان بدليل هذه البصمة فالمادة فيها تزوير معنوي اشترك فيه المتهم مع العمدة الحسن النية وطلبت النيابة إقرار هذا النظر وتقض الحكم .

وحيث إن هذا التعديل في التهمة عسر أن تقبله هذه المحكمة الآن .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(٢٥٢)

القضية رقم ١٤٠١ سنة ٤٦ قضائية .

إصابة . وصفها . اختلاف في التعبير واختلاف في النتيجة . لا بطلان .
(المادتان ٢٠٠ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا ذكر الحكم أن إصابة المجنى عليه التي سببت وفاته كانت بالصدر ثم نقل عن الكشف الطبي أنها كانت بأعلى البطن تحت خط الضلوع مباشرة ثم ختم بأن الذي ثبت من وقائع الدعوى أن الإصابة كانت بأعلى البطن فلا تناقض في ذلك . لأن الجرح الميت واحد وهو بأعلى البطن ويمكن وصفه تجوزا بأنه بالصدر ، ولم ينشأ عن هذا التعبير أى إخلال بحق الدفاع .

(٢٥٣)

القضية رقم ١٤٠٢ سنة ٤٦ قضائية .

حالة الدفاع الشرعى عن النفس . وجوب مراعاتها ولو لم يطلبها المتهم .
(المادة ٢١٠ عقوبات)

إذا كانت الوقائع الثابتة لدى المحكمة دالة على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ولكن الدفاع عنه لم يطلب اعتباره كذلك بل اقتصر على طلب استعمال الزافة به وجب على محكمة الموضوع أن تعتبره من تلقاء نفسها في حالة دفاع شرعى . إذ مهما تكن طلبات المتهم في دفاعه فإنها لا تغير شيئا من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور بأنه في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ الموافق ٢٣ ربيع أول سنة ١٣٤٧ بناحية سماتاي من أعمال مركز كفر الشيخ بمديرية

الغريبة ضرب عمدا إبراهيم أبو طالب ضربا لم يقصد قتله ولكن أفضى إلى موته وذلك مع سبق الإصرار والترصد وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ عقوبات .

وبتاريخ ٣٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قرر حضرة قاضى الإحالة بإحاله إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته بالمادة سالفة الذكر على التهمة الموجهة إليه .

وادعى ورمة المجنى عليه مدنيا وطلبوا الحكم لم يصفقتم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنايات طنطا بعد أن سمعت الدعوى أصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ وعملا بالمادة المذكورة بمعاينة المتهم أحمد حسن الشراوى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للذعيتين بالحق المدنى بصفتها مبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ثلثمائة قرش أتعاب محاماة .

فقرر المحكوم عليه بالظن فى الحكم بطريق النقض والإبرام فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا ببيان أسباب طعنه فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الظن قدّم وتلاه بيان الأسباب فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الظن أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى وأنه دفع بهذا لدى المحكمة ولكنها حكمت عليه بدون أن تذكر شيئا فى حكمها عن هذا الدفع مع أن الواقعة التى أوردتها فى الحكم تدل بذاتها على أنه كان فى حالة دفاع شرعى . ومن أجل هذا يطلب الطاعن نقض الحكم وبراءته .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يرى أن المحكمة أثبتت أن مشاجرة قامت بين عائلة المتهم والمجنى عليه وانقضت بدون أن يحضرها المتهم ثم تقول

ما يأتي حرفيا : "وبعد انتهاء المشاجرة حضر أحمد حسن الشرقاوى من المحلة " وعلم بها من أقاربه باقى المتهمين وبينما كان واقفا معهم أمام منازلهم وإذا " بالمجننى عليه قد حضر وعليه من الملابس قميص ولباس وصديرى ويده عصا " وضرب بها أحمد حسن الشرقاوى على ذراعه فقابله بالمثل وضربه عمدا بعصا " غليظة فى رأسه فوقع على الأرض " .

"وحيث إنه تبين من أقوال عبد الله أحمد محمد فى التحقيقات أنه رأى " أحمد حسن الشرقاوى عند ما كان حاضرا من المحلة وكان القتل موجودا مع " محمد موسى وإبراهيم رزق وأناس آخرين ومع كل منهم عصا ولما أقبل أحمد " حسن الشرقاوى عليهم هموا بضربه بفرى فتبعوه وأدركوه بالقرب من منزله " وضربه القتل بعصا على ذراعه فضربه هو أيضا بعصا على رأسه سقط منها " على الأرض " .

"وحيث إن أحمد حسن الشرقاوى اعترف فى جميع أدوار التحقيق بأنه " ضرب القتل على رأسه بعد أن تعدى عليه " .

"وحيث إن هذا الاعتراف تأيد من أقوال عبد الله أحمد محمد السابقة " ومما أثبتته الصفة التشريعية من وجود جرح رضى بالرأس وخلف الأذن " نتيجة الضرب بعصا غليظة كما دلت عليه شهادة الشهود من أن الضرب الذى " حصل من المتهم كان بعصا " .

وحيث إن هذا البيان الدال على أن المجنى عليه هو الذى حضر وضرب المتهم بالعصا فقابله المتهم بالمثل فسقط بالأرض — هذا البيان يفيد بلا شك أن المتهم إنما أراد الدفاع عن نفسه لصدد اعتداء المجنى عليه ومن كانوا معه . وهو — كما قالت المحكمة — لم يرد القتل إنما أراد مجزؤ الضرب . كما يفيد أن المجنى عليه حاول الهرب من اعتداء من هموا بضربه والتخلص بالفرار إلى منزله ولكنهم أدركوه وضربه المجنى عليه فعلا . فهو إذن لم يكن فى حالة يستطيع معها النجاة منهم ولا

الالتجاء لمنزله ولا لرجال السلطة العمومية . بل كان لا بد له من الدفاع عن نفسه بنفسه وأن يستعمل من القوة ما يلزم لدفع الاعتداء على شخصه .

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الجلسة وجد أن الدفاع عن المتهم لم يطلب اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه وإنما طلب استعمال الرأفة به وقال إنه معذور كل العذر . ولكن مهما تكن طلبات المتهم في دفاعه لدى المحكمة فهي لا تغير شيئا من طبيعة فعله ولا من كيفية اعتبار القانون له .

وحيث إن أقصى ما تدل عليه الوقائع الثابتة في الحكم هو أن المتهم الذي كان في حالة دفاع شرعي قانونية بحسب المادة ٢١٠ قد تجاوز الحد في الدفاع إذ ضرب المجنى عليه ضربة مميتة وكان ينبغي له الاحتياط فلا يضربه إلا ضربا يعجزه عن الاستمرار في الاعتداء ولكنه معذور عذرا كليا لعدم استطاعته في الظرف الذي كان فيه أن يتدبر في القدر اللازم من القوة فيستعمله غير متجاوز له . هذا أقصى ما يمكن القول به في حالة هذا المتهم بحسب الوقائع الثابتة في الحكم . وإذن فاللازم اعتباره في حالة دفاع شرعي جاوز فيه الحد ولكنه معذور واجبة معاملته بالمادة ٢١٥ وعدم معاقبته إلا بالحبس .

وحيث إن هذه المحكمة ترى أن ستة شهور حبسا مع الشغل كافية في عقاب هذا المتهم .

فبناء عليه

وعلا بالمواد المذكورة والمادتين ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق جنابات حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى العمومية والاكتفاء بعقاب الطاعن بالحبس ستة أشهر مع الشغل بدلا من العقوبة المحكوم بها عليه مع بقاء الحكم على حاله من جهة التعويض المدني .

(٢٥٤)

القضية رقم ١٤١٦ سنة ٤٦ قضائية .

قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . الغرض منه .

(المادة ١٧ عقوبات وقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي يبيح إحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنح لوجود أذكار قانونية أو ظروف مخففة ليس الغرض منه سوى مجرد نقل الاختصاص في تلك الجرائم من محكمة الجنايات إلى محكمة الجنح نقلا جوازا لا إلزاميا . وهذا النقل لا يغير مطلقا من طبيعة الجريمة ونوعها القانوني ولا يمس أدنى مساس بما تقتضيه مواد القانون المنطبقة عليها من جهة أصل العقاب وما يسمح به للقاضي الذي يقبل العذر أو يرى التخفيف . بل كل ذلك يبقى على أصله وقوته . وغاية الأمر أن قاضي الجنح يحل في الحكم بموجب ذلك محل قاضي الجنايات^(١) .

(٢٥٥)

القضية رقم ١٤٢٥ سنة ٤٦ قضائية .

بلاغ كاذب من عمدة لأموال مركز . غرض القانون من اشتراط كون الأمر المبلغ به يستوجب عقاب المبلغ في حقه .

(المادتان ٢٦١ و ٢٦٤ عقوبات)

إذا حكمت المحكمة بإدانة عمدة لتبليغه كذبا وبسوء قصد مأمور المركز بلاغا ضد شخص نسب إليه فيه أنه سيء السلوك فلا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أن ما بلغ به لا يقتضي معاقبة المبلغ في حقه . إذ من شأن هذا البلاغ — لو صح — أن يعرض المبلغ في حقه إلى الإنذار كشدته فيه . والإنذار عقوبة إدارية مأمورها

(١) سبق تقرير هذا المبدأ في القضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٦ قضائية بالحكم الصادر في ٢٨ فبراير

بقانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم . ومثل هذه العقوبة كاف لتحقيق غرض القانون من اشتراط كون الأمر المبلغ به مستوجبا عقاب المبلغ في حقه .^(١)

(٢٥٦)

القضية رقم ١٤٢٦ سنة ٤٦ قضائية .
مرافقة . مدتها .

(المادة ٢٧٧ ضوابط و ٢٣٢ تحقيق جنابات)

تنص المادة ٢٧٧ عقوبات على أن مدة المراقبة التي يحكم بها على السارق العائد لا تكون أقل من سنة . فإذا حكمت المحكمة عليه بأقل من ذلك وجب نقض الحكم وتصحيحه بما يوافق القانون .

(٢٥٧)

القضية رقم ١٤٢٧ سنة ٤٦ قضائية .

اختلاس . متى تعتبر الجريمة قد تمت ؟ الاستعداد لرد المبلغ المختلس لا يمنع من تمامها .

(المادة ٢٩٦ ع)

إظهار المتهم استعداده أمام النيابة لرد المبلغ المختلس لا يمنع من أن تكون جريمة الاختلاس قد تمت . بل الدفع نفسه لا يمنع من تمامها قبل حصوله . وتمامها يكون بالامتناع عن الرد أو العجز عنه عند الطلب ولو لم يحصل أى تحقيق . وطريقة الطلب وكيفية الامتناع أو العجز كلاهما من الأمور التي يقدرها قاضي الموضوع ومتى قال كلمته فيها واستوفت الجريمة باقى شروطها فلا رقابة لأحد عليه .

(١) يظهر فوق ما نقله محكمة القضا أن الجريمة في هذا الصدد متحققة أيضا من كون تأكيد العدة في بلاغه بسوء سلوك المبلغ في حقه تأكيداً مراداً به إنذاره كشبه ذلك من شأنه أنه لو صح لأوجب احتجاز هذا الشخص عند مواعيله .

جلسة يوم الخميس ١٦ مايو سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكي برزي بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٥٨)

القضية رقم ١٣٥٦ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) تحريض على الفسق . ركن العادة . ثبوته بإلقاء المحنى عليه زمنا بمنزل معد البناء .

(ب) عدم جواز الدفع بعدم معرفة سن المحنى عليه .

(المادة ٢٣٣ عقوبات)

١ — إذا طبقت المحكمة المادة ٢٣٣ عقوبات على من تعرض لإفساد
أخلاق قاصر بأن حرضها على الفسق والفجور وثبت بالحكم أن المحنى عليها قضت
مدة بمنزل المتهم تتعاطى فيه الفحشاء فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أن ركن العادة
غير متوافر . لأن إلقاء المتهم للجنى عليها بمنزله المعد للبقاء تتعاطى فيه الفحشاء دال
بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ العادة .

٢ — ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع ببجهله
من المحنى عليه الحقيقية ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ أوقعته فيه ظروف
استثنائية لا يعدّ مسئولا عنها .

(٢٥٩)

القضية رقم ١٤٣٤ سنة ٤٦ قضائية .

تبيد أشياء محجوزة . عدم النص صراحة على توفر الضرر . لا بطلان . حسن النية . سلطة محكمة
الموضوع .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

لا يجوز لمتهم حكم عليه في تهمة تبيد أشياء محجوزة أن يطعن في الحكم بزعم
عدم حصول ضرر للجنى عليه لوجود الأشياء المحجوزة . إذ الضرر قد يحصل من

يجزء إخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع . بل إن عدم مراعاة ما يقضى به القلقون في مسائل المجرم التأخير الذى لا مبرر له والذى يترتب على عدم بيع الشيء المحجوز عليه وتحقيق قيمته نقداً — كل هذا كاف بذاته لتكوين الضرر . ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على توفر الضرر في مسائل التبديد ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه ضمناً .

ومسألة توفر حسن النية لدى المتهم بالتبديد هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لقاضى الموضوع مالم يكن هناك تضارب صريح بين الوقائع الثابتة في الحكم والنتائج التى استخلصتها المحكمة منها .

(٢٦٠)

القضية رقم ١٤٣٣ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار . ظرف مشدد . قاضى الموضوع وسلطته في استنتاجه .

(المادة ١٩٥ عقوبات)

سبق الإصرار ظرف مشدد . والبحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع كمثل العناصر الأساسية التى تتكون منها الجريمة تماماً . وبما أنه من الأمور النفسية التى قد لا يظهر في الخارج أثر مادي يدل عليها مباشرة فللقاضى أن يستنتجها مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقراءتها . ومتى قال بوجوده فلا رقابة عليه لمحكمة النقض . اللهم إلا اذا كانت تلك الظروف والقرائن لا تصلح عقلاً لهذا الاستنتاج .

(٢٦١)

القضية رقم ١٤٣٨ سنة ٤٦ قضائية .

مسئولية جنائية . الجرائم شخصية فلا تمتدئ مسئوليتها إلى الغير .

(المادة ٣٩قرة أولى عقوبات)

الجرائم شخصية فلا تمتدئ مسئوليتها فاعليها إلى الغير ممن لم يثبت اشتراكهم فيها بطريق من طرق الاشتراك القانونية . وعلى ذلك لا يصح قانوناً أن يعاقب تاجر

مسلى لان العامل الذى عنده باع بخرنه سمنا منشوشا مالم يثبت اشتراك هذا التاجر معه فعلا .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٤٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

سب . وجوب ذكر المحل وألفاظ السب .

(المادتان ٢٦٥ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

خلو الحكم من بيان المحل الذى حصل فيه السب ومن ذكر ألفاظ هذا السب

يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٦٣)

القضية رقم ١٤٥٣ سنة ٤٦ قضائية .

محرض على ارتكاب الجريمة . عدم إيجاب أن يكون له سلطة على المحرض .

(المادة ٤ عقوبات)

لا يلزم لتوافر التحريض على الجريمة قانونا أن يكون المحرض سلطة على المحرض

تجعله يخضع لأوامره . بل يكفى أن يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال

ما يبيح شعور الفاعل فيدفعه للإجرام .

(٢٦٤)

القضية رقم ١٦٠٦ سنة ٤٦ قضائية .

(١) اختلاس أشياء محبوزة . تمام الجريمة بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء للبيع .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

(ب) جنة . سلطة محكمة الموضوع في الحكم بما تراه من قوى الحبس .

(المادة ٢٠ عقوبات)

(ج) كبر سن المتهم . لا يجوز أن يكون سببا للعلن في الحكم .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

١ — يعتبر الحارس مختلسا للأشياء المحبوز عليها متى تأخر عن تقديمها للحضر

يوم البيع .

- ٢ - المحكمة في حل من الحكم بأى نوع تراه من نوعى الحبس : الحبس البسيط أو الحبس مع الشغل ما دامت الواقعة جنحة .
- ٣ - لا يصح قانونا للحكوم عليه بالحبس مع الشغل أن يطعن فى الحكم بسبب كبر سنه .

جلسة يوم الخميس ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٦٥)

القضية رقم ١٥٦٣ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . طلب ضم أوراق . اكفاء المحكمة بإطلاع الطبيب عليها . لا إخلال .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا لم تجب المحكمة الدفاع إلى ما يطلبه من ضم أوراق إلى القضية آخذة فى ذلك بأن الطبيب الشرعى قد اطلع عليها وبجى رأيه على مقتضاها فليس فى ذلك أى إخلال بحق الدفاع .

(٢٦٦)

القضية رقم ١٥٦٨ سنة ٤٦ قضائية .

نية قتل شخص . إصاية آخر . قتل عمد .

(المادة ١٩٨ عقوبات)

إذا أطلق شخص عيارا ناريًا على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليس من هذه الجماعة المتشاجرة فقتله اعتبر قاتلا عمدا .

(٢٦٧)

القضية رقم ١٥٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

اعتبار المتهم عائدا أمام محكمة ثالثة درجة بلا طلب من النيابة . جوازه .

(المادة ٤٨ عقوبات)

معاملة المحكمة الاستئنافية لمتهم بالمادة ٤٨ عقوبات دون أن يرد لها ذكر في طلبات النيابة ولا في الحكم الابتدائي لا تخل بالحكم ما دامت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الابتدائي . خصوصا والعقوبة المحكوم بها لم تصل إلى الحد الأقصى المقرر للجريمة بل كان ممكنا الحكم بها ولو لم يكن المتهم عائدا . على أنه حتى على فرض أن المحكمة الاستئنافية كانت طبقت تلك المادة وزادت بالعقوبة على الحد الأقصى المقرر للجريمة فإن عملها يكون قانونيا سائعا ما دام المتهم عائدا فضلا وما دام هناك استئناف من النيابة .

(٢٦٨)

القضية رقم ١٥٩١ سنة ٤٦ قضائية .

المراقبة . عقوبة إضافية . لا تطبق إلا حيث يقضى بها القانون . عند محكوم عليه لتبديد من المنصوص عليه بالمادة ٢٩٦ ع . لا يجوز الحكم عليه بالمراقبة .
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٢٩٦ عقوبات و ٢٣٢ تحقيق جنابات)

إن الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ عقوبات وإن كانت تقضى باعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة من حيث العود إلا أن نتيجة هذا الاعتبار قاصرة على تشديد العقوبة الأصلية المقررة للجريمة تشديدا في حدود المادة ٤٩ فقط . أما مراقبة البوليس للجرم فهي عقوبة إضافية لا تطبق إلا حيث يقضى بها القانون . وقد قضى بها في مادتى ٢٧٧ و ٢٩٣ عقوبات على العائد الذى يحكم عليه فى سرقة أو نصب ولم يقض بها على العائد الذى يحكم عليه لتبديد من المنصوص عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات . فلو طبقت المحكمة المادة ٢٩٦ على متهم وحكت عليه بالمراقبة تعين على محكمة النقض قرض هذا الحكم من جهة المراقبة والحكم برفعها عن المحكوم عليه .

جلسة يوم الخميس ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٦٩)

القضية رقم ١١٥٣ سنة ٤٦ قضائية .

تفسير الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص
قانون المرافعات . الأحوال المستثناة .

إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل
للنصاب الذي يكون فيه حكم القاضي الجزئي نهائيا تنص على عدم صريانه على
الدعوى التي صدر فيها حكم حضوري أو غيابي أو المؤجلة لنطق الأحكام وتجعلها
خاضعة لأحكام النصوص القديمة^(١) .

الوقائع

رفع مورث المدعين بالحق المدني محمد أحمد بدوي هذه الدعوى مباشرة ضد
الطاعن واتهمه فيها بأنه في تاريخ سابق على فبراير سنة ١٩٢٣ بأبطوجة زور عقد
بيع ب ١٢ قيراط و ٢ فدان نسب صدوره إليه بأن وقع عليه بخطمه الذي وصل إليه
بطريق غير مشروع وطلب معاملته بالمادتين ١٨١ و ١٨٣ من قانون العقوبات
مع الحكم له بمبلغ ٢٥٠٠ قرش تعويضا .

وفي إحدى جلسات المرافعة أمام محكمة جنح بني مزار الجزئية توفي ذلك
المورث . فطلب حضرة المحامي الذي كان يحضر معه التأجيل لإدخال ورثاه فلم

(١) يلاحظ أن المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية فيما يختص بنصاب القاضي الجزئي قد ألغى بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠
الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ المعمول به ابتداء من ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠

تجبه المحكمة إلى طلبه وحكت في موضوع الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ وعملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها .

فاستأنفت النيابة وورثة المتوفى هذا الحكم في الميعاد .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ قررت محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الدعوى المدنية وإرجاء الفصل في استئناف النيابة حتى يفصل في الدعوى المدنية من محكمة أول درجة . وقد دفع محامى المتهم فرعيا أمام محكمة أول درجة عند ما أطات نظر القضية المدنية بعدم اختصاصها بنظرها حيث إن المطلوب الفصل فيه هو الحق المدنى . فطلب وكيل المدعى رفض هذا الدفع وقال إن الدعوى المدنية لاحقة للدعوى الجنائية فقضت برفضه بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٧ وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ قضت حضوريا في الموضوع بإلزام المتهم بأن يدفع للدين بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في أول يونيه سنة ١٩٢٧

ومحكمة المنيا الابتدائية الأهلية بهيئة استئنافية بعد أن سمعت موضوع هذين الاستئنافين (استئناف النيابة عن الحكم الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٤ واستئناف المتهم عن الحكم الأخير) أصدرت فيهما حكما حضوريا بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات : أولا بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلا . ثانيا بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بالتعويض في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ وإلزامه بالمصاريف المدنية . ثالثا بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بالبراءة وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل .

فقرر حضرة المحامى الوكيل عن المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض والإبرام في ٣ يناير سنة ١٩٢٩ وقدم تقريراً ببيان أسباب طعنه في ١٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن محمد أحمد بدوي اتهم الطاعن أمام محكمة بنى مزار الحزنية بأنه حصل على ختمه بطريق غير مشروع ووقع به على عقد نسب صدوره إليه وطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له ٢٥ جنيتها تمويضا مع تطبيق المادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات ويجلس ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ قال وكيل المدعى بالحق المدنى إن موكله توفى وطلب التأجيل ليدخل ورثته فى الدعوى فرفضت المحكمة هذا الطلب وحكت بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة وهؤلاء الورثة هذا الحكم . ومحكمة بنى سويق حكمت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٦ بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى الدعوى المدنية وأرجأت النظر فى استئناف النيابة حتى يتم هذا الفصل . وفى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ قضت محكمة أول درجة فى الدعوى المدنية بالزام الطاعن بأن يدفع للدعين بالحق المدنى عشرة جنديات تمويضا فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم فنظرت المحكمة الاستئنافية فيه وفى استئناف النيابة السابق الذكر وحكت فيهما بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بسماع أقوال شاهدى العقد وكتابه . وبعد أن سمعت شهادة شاهدى العقد حكمت بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ : أولا بقبول استئناف النيابة شكلا . وثانيا بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ القاضى عليه بالتعويض . وثالثا بإلغاء الحكم المستأنف القاضى بالبراءة وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل — يتلخص هذا الوجه فى ذلك وفى أن المحكمة الاستئنافية بقضائها فى الاستئناف المرفوع من الطاعن عن حكم ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ بعدم جوازه قد أخطأت خطأ مبطلا لحكمها لأنها حكمت من قبل بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبول هذا الاستئناف شكلا .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية وإن كانت قد حكمت حقيقة بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلا . والمراد بهذا اللفظ استئناف النيابة لحكم ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ واستئناف المتهم لحكم ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ إلا أن الظاهر مما جاء بأسباب هذا الحكم أنها قبلته شكلا لرفعه في ميعاده القانوني . ولهذا أصبح لها أن تبحث في حكم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ فيما إذا كان الحكم الصادر بالتعويض في الدعوى المدنية المقدرة بمبلغ ٢٥٠٠ قرش قابلا للاستئناف أم لا فلما قدرت أنه غير قابل له قضت بعدم جواز استئنافه من المتهم . فالحكم إذن على هذا الاعتبار غير متقضى : أولها قضى بقبول الاستئناف لرفعه في ميعاده، وثانيهما بعدم جواز الاستئناف لعدم بلوغ الدعوى المدنية حد النصاب الجائر الاستئناف فيه . لكن بما أن المحكمة الاستئنافية قد ذكرت بحكمها المؤرخ في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أن المدعين بالحق المدني دفعوا بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المتهم لأن الدعوى المدنية بما قدرت به تدخل في حدود ما اختص القاضي الجزئي بالحكم فيه نهائيا تطبيقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المعدلة بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ، ونظرا لأنها قبلت هذا الدفع على اعتبار أن لهذا المرسوم انعطافا على ما رفع قبل صدوره من القضايا أخذا بما قرره الفقهاء من انعطاف قوانين المرافعات إلى ما قبل صدورها — نظرا لذلك يتعين على هذه المحكمة أن تبحث في مطابقة هذا الحكم للقانون وعدم مطابقته .

وحيث إنه بصرف النظر عما تفيد المادة ١٧٥ تحقيق الجنائيات — إذا قورنت بالمادة ١٥٣ من هذا القانون المعدلة بقانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ — من قبول استئناف المتهم للأحكام الصادرة في الجناح بغير قيد ولا شرط وبصرف النظر عما يقال من أن استئناف النيابة يمد سلطة المحكمة الاستئنافية إلى الدعوى المدنية تبعا للدعوى العمومية — بصرف النظر عن هذا وذاك فالمحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تقرير سريان قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ على القضايا المرفوعة قبل صدوره سريانا مطلقا لأن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من هذا القانون تنص على عدم سريانه على

الدعوى التي صدر فيها حكم حضوري أو غيابي أو المؤجلة لنطق الحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

وحيث إن هذه القضية رفعت لمحكمة بنى مزار فى سنة ١٩٢٣ وصدر فيها حكم البراءة ورفض الدعوى المدنية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ واستأنفته النيابة والمدعى بالحق المدنى قبل صدور قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

وحيث إنه لذلك يكون الحكم بعدم جواز استئناف المدعى بالحق المدنى غير صحيح ولهذا يتعين نقض الحكم والحكم بقبول استئناف المتهم عن الدعوى المدنية وإحالة النظر فيها إلى محكمة المنيا الاستئنافية للفصل فى موضوعها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع التزوير البيان الكافى ولم يذكر تاريخ حصوله فيتعين قبول الطعن من هذه الجهة ونقض الحكم فى الدعوى العمومية وإحالة النظر فيها من جديد كذلك إلى محكمة المنيا الاستئنافية .

ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى العمومية والمدنية معا ويجوز قبول استئناف الدعوى المدنية وإعادة الدعوى لمحكمة الجناح الاستئنافية بالمنيا للفصل فى موضوع الدعوى العمومية والمدنية من دائرة أخرى .

(٢٧٠)

القضية رقم ١٣٨٧ سنة ٤٦ قضائية .

سماع قاض شهادة شهود بناء على طلب النيابة . جلوس هذا القاضى ضمن الهيئة الاستئنافية . لا مانع .
(المواد ١٢٥ و ١٧٩ تحقيق ر ٣٠٩ مرافعات)

لا يمس حكمة المشرع فى تحريم سماع الدعوى فى الدرجتين على قاض واحد
أن يسمع قاض شهادة الشهود بناء على طلب النيابة ثم يجلس فى الهيئة الاستئنافية .
لأن سماعه الشهود لا يعتبر منه إبداء لرأى فى الدعوى .

(٢٧١)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ٤٦ قضائية .

إهانة . الحتاف بسقوط الوزارة . إهانة لجهة نظامية .

(المادة ١٦٠ ع)

الحتاف علنا يمثل عبارة "تسقط الوزارة الحالية" وعبارة "تسقط الوزارة"

"المستبدة" يعتبر إهانة لجهة نظامية ويحمل في ذاته سوء النية ويستوجب العقاب
بالمادة ١٦٠ من قانون العقوبات^(١) .

(٢٧٢)

القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٤٦ قضائية (الطعن المرفوع من النيابة العامة ضد

سيد إبراهيم الشرفاوى) .

(أ) بلاغ كاذب . قصد القانون من إقامة الدعوى المشار إليها في المادة ٢٦٤ ع .

(ب) بلاغ كاذب . واجب قاضى الجنب في تحقيق الأمر المخبر به ولو كان عن جريمة هي جناية .

(ح) قرار الحفظ في الجنايات . شككه وأوضاعه . استفادته ضمنا من التأشير برفع دعوى البلاغ
الكاذب .

(المادة ٤٢ تحقيق)

١ - المادة ٢٦٤ عقوبات تنص على أن الإخبار بأمر كاذب يستوجب

عقاب المخبر "ولو لم يتم دعوى بما أخبر به" .

وإقامة الدعوى في هذه العبارة ليس معناها تقديم الدعوى فعلا لمحكمة الموضوع

ولكن معناها اتخاذ الإجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه . فهي تشمل التحقيق

الذى تجريه النيابة والإجراءات قاضى الإحالة ان كانت كما تشمل تقديم الدعوى فعلا

ونظرا بمعرفة محكمة الموضوع . ومن هذا يعلم أن دعوى البلاغ الكاذب تكون

مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة الحاصل عنها التبليغ .

(١) سبق تقرير هذه القاعدة تفصيلا في الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية

رقم ٧٩٢ سنة ٤٦ قضائية .

٢ - يجب حتما على قاضى جنحة البلاغ الكاذب أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع أو عدم كذبه . ولا يتمتع من ذلك احترام مبدأ فصل السلطات وأن قاضى الجنح ليس له نظر الجنايات والتقارير بصحة وقائمه أو كذبه . فإذا حكمت محكمة الجنح الاستثنائية بعدم قبول الدعوى العمومية لأن البلاغ الكاذب كان عن جريمة هى جناية لا شأن لقاضى الجنح بها كان حكمها باطلا واجبا نقضه .

٣ - لم تشترط الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لقرارات الحفظ فى الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه . ولم تشترط لها ألفاظا خاصة تؤدى بها كما لم تشترط أن تكون مسببة . فإذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه على أوراق تحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب فإن معنى هذا هو أنه قد رأى أن التهمة المبلغ عنها فوق كونها غير صحيحة فإن المبلغ مستحق للعقاب على كذبه . وهذا يكفى ليعتبر تصرفا فى التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لإصدار أمر بالحفظ كتابة .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذا المتهم بأنه فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٨ بقلوب أخبر بأمر كاذب فى حق إبراهيم عبد المنعم عمدة ناى وذلك مع سوء القصد بأن ادعى أنه تستر على حصول جرائم وسرقات بيلدة ناى وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات .

ومحكمة جنح قلوب الجزئية بعد أن سمعت الدعوى أصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم ثلاثة شهور بالشغل بلا مصاريف .

فاستأنف المتهم هذا الحكم فى يوم صلوره .

ومحكمة جنح مصر الاستئنافية سمعت الدعوى استئنافيا وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى العمومية .

فطعن حضرة رئيس نيابة مصر على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في فبراير سنة ١٩٢٩ وقدم تقريرا ببيان أسباب طعنه في ٢٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في المعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية حكمت بعدم قبول الدعوى العمومية بعللة أن النيابة العمومية بعد أن حققت الأمر المبلغ به لم تتخذ بشأنه قرارا ما، بل تركت الباب فيه مفتوحا وكان الواجب عليها أن تصدر قرارا بحفظ الدعوى حتى يقضى لها من بعد أن ترفع دعوى البلاغ الكاذب . وبما أنها لم تفعل فدعواها البلاغ الكاذب غير مقبولة ، خصوصا وأن البلاغ كان عن جريمة هي جناية ومحكمة الجتح ليس من شأنها تحقيق جرائم الجنايات ومعرفة صحتها من كذبها . وتقول النيابة إن نص القانون لا يقر المحكمة على رأيها بل يوجب عليها نظر الدعوى والفصل فيها ما دام توجيه النيابة لها دليلا على اقتناعها بكذب البلاغ ولذلك فهي تطلب نقض الحكم .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أن المحكمة حقيقة قد قضت بعدم قبول الدعوى للعللة الواردة بالطعن .

وحيث إن مذهب ذلك الحكم كانت له وجاهته قبل إلغاء المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القديم . أما من بعد إلغائها واستعاضتها بالمادة ٢٦٤ فلم يعد ممكنا الجرى عليه إذ المادة الجديدة تنص صراحة على أن الإخبار بأمر كاذب يستوجب عقاب المخبر "ولو لم تقم دعوى بما أخبر به" . وإقامة الدعوى في هذه العبارة

الأخيرة ليس معناها تقديم الدعوى فعلا لمحكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه بالعقاب أو التبرة ولكن معناها اتخاذ الإجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه .
فهى تشمل التحقيق الذى تجريه النيابة العمومية مباشرة أو بواسطة من تتنبهم من أعضاء الضبطية القضائية ثم إجراءات قاضى الإحالة إن كانت كما تشمل تقديم الدعوى فعلا ونظرها بمعرفة محكمة الموضوع وذلك بدليل النص الفرنسى للعبارة وهو:

“et même si le fait dénoncé n'a été l'objet d'aucune poursuite judiciaire”

أى ولو لم يتخذ أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ به . إذا تقرر هذا علم أن دعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة الحاصلة عنها التبليغ .

وحيث إن المحكمة تقول إن التحقيق قد حصل فعلا ولكن النيابة لم تتصرف فيه بل تركت الباب مفتوحا وكان عليها أن تصدر قرارا بالكتابة تبدى فيه رأيها فى التهمة المبلغ عنها سواء بالحفظ أو بعدمه وإن اكتفاهاء برفع دعوى البلاغ الكاذب لا يبنى عن إصدار قرار الحفظ كتابة لما أن قرارات النيابة يبنى أن تكون صريحة لا ضمنية .

وحيث إنه حتى مع مجارة المحكمة على رأيها هذا فإن نتيجه لا تكون عدم قبول دعوى البلاغ الكاذب كما فعلت بل كل ما قد ينتجه هو مجرد إيقاف دعوى البلاغ الكاذب حتى تصحح النيابة إجراءاتها لو فرض وكانت تقتضى تصحيحا .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لم تسترط لقرارات الحفظ فى الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه ولم تسترط لها ألفاظا خاصة تؤدى بها كما لم تسترط أن تكون مسببة كما تسبب الأحكام ، بل يكفى فيها مجرد قول صاحب السلطة إنه يأمر بالحفظ “لعدم صحة التهمة” أو “لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الجناية” وما أشبه ذلك من العبارات البسيطة الموجزة .

وحيث إن الظاهر من طعن النيابة أن الذى أشر على الأوراق برفع دعوى البلاغ هو النائب الذى يقوم مقام رئيس النيابة فى إصدار قرار الحفظ . وتأشير برفع دعوى البلاغ الكاذب معناه الذى لا جدال فيه أنه — وهو صاحب سلطة الحفظ — قد رأى فوق كون التهمة المبلغ عنها غير صحيحة أن المبلغ مستحق للعقاب على كذبه .

ولذلك يكون القول بأن النيابة لم تتصرف فى التهمة بل تركت بابها مفتوحا هو قول فيه تجاوز كبير والتفات عن حقيقة الواقع .

وحيث إن ما تشير إليه المحكمة من أن قاضى الجحج ليس له أن يبحث واقعة جنائية من حيث صحتها أو كذبها احتراماً لمبدأ فصل السلطات هو قول غير متج فى مثل الدعوى الحالية . لأنه حتى يفرض أن رئيس النيابة أو نائب عنها الذى يقوم مقامه قد كتب على الورقة صراحة أنه ” يأمر بحفظ التهمة وبتقديم دعوى “ البلاغ الكاذب ضدّ المخبر “ أو يفرض أن المحكمة كانت أوقفت دعوى البلاغ الكاذب حتى يكتب رئيس النيابة أو النائب على الأوراق أنه ” يأمر بحفظها “ ” لعدم الصحة “ — يفرض أن شيئاً من ذلك كان حاصلًا فإنه لا حجة فيه على قاضى جنحة البلاغ الكاذب الذى يجب عليه حتماً أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقاً يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع أو عدم كذبه فالتنويه بمبدأ فصل السلطات وبأن قاضى الجحج ليس له نظراً لجنائيات والتقارير بصحة وقائمتها أو كذبها — كل ذلك مهما يكن حقا فى ذاته فإنه بعيد عن الانطباق فى مثل الدعوى الحالية .

وحيث إنه يبين مما تقدّم أن الحكم بعدم قبول الدعوى العمومية هو فى غير محله . كما أنه أيضا لا يمكن إيقاف الدعوى العمومية حتى تكتب النيابة على أوراق التهمة الأصلية أنها تحفظها ما دام أن المفهوم الحتمى لرفع دعوى البلاغ الكاذب هو اقتناع صاحب السلطة القانونية اقتناعا نهائيا بوجوب الحفظ وما دام أن طلب

التوقيع منه على الأوراق بأنه "باصر بالحفظ" هو تحصيل حاصل لا يقدّم ولا يؤخر وما دام الحفظ في ذاته لا حجية فيه على محكمة الجنتح تلزمها باعتبار الأمر المبلغ به مكنوبا .

ولذلك

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة جنح مصر الاستئنافية للقضاء فيها ثانية من دائرة أخرى .

جلسة يوم الخميس ٦ يونيه سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ليوب عطية بك وزكي برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٧٣)

القضية رقم ١٣٤٣ سنة ٤٦ قضائية .

خطف طفل . ما يجب ذكره في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . تعريف جريمة الخطف . (المواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ عقوبات)

١ - القانون لا يقتضى في جريمة خطف الغلام وإخفائه أن يذكر بالحكم أن الغلام قد خطف من مكان وضعه فيه من له الولاية الشرعية عليه . بل كل الذى يقتضيه أن يكون الطفل قد اختطف من البقعة التى جعلها مراداً له من هو تحت رعايتهم من ولى أو وصى أو حاضنة أو مرب أو غيرهم .

٢ - جريمة الخطف تتركب من فعلين أساسيين : (الأول) ارتاع المخطوف من بيته . بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عن لم حق المحافظة على شخصه . (والثاني) نقله إلى ذلك المحل الآخر واحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد . فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما فهو فاعل أصلى في الجريمة .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٦٣١ سنة ٤٦ قضائية .

فقدان الشعور حال ارتكاب الجريمة أمر موضوعي .

(الواد ٥٧ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

إن فقدان الشعور أو التمتع به وقت ارتكاب الجريمة أمر متعلق بالموضوع
يفصل فيه قاضيه بلا رقابة لمحكمة النقض . ويجزئ توقيع المحكمة للعقاب دليل على
أنها اقتنعت بأن المتهم كان متمتعا بشعوره وبالاختيار في عمله . وإذن فلا يصح
الطعن في الحكم بزعم أن المتهم كان فاقدا لشعوره وقت ارتكاب الجريمة^(١) .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٦٣٠ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأقوال التي يدل بها أمامها .

لمحكمة الموضوع أن ترين كل قول صدر عن سئلوا في الدعوى متهمين أو مجنبا
عليهم أو شهودا وأن تقدر قيمته من حيث صحته وكذبه وإنتاجه وعدم إنتاجه .
بل لها أن تخير من قول كل مسئول ما تعتقد أنه هو الحق وتطرح منه ما لا تعتقده
كذلك . وإذن فلا حرج على المحكمة أن تثبت أقوال المجنى عليه وتدلل على فسادها
ثم تأخذ من تلك الأقوال في غضون استدلالها ما ترى أنه يحملها على الاعتقاد بعدم
ثبوت الدعوى التي يدعيها المجنى عليه .

(٢٧٦)

القضية رقم ١٦٤٠ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . تغيير وصف التهمة من إحداث عاهة مستديرة إلى شروع في قتل بدون تنبيه الدفاع .
إخلال مجلل .

(الواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ و ٢٠٤ عقوبات و ٣٧ و ٣٨/٢ و ٤٠ تشكيل)

(١) يلاحظ أن المهم لم يدع لدى محكمة الموضوع باخلطل شعوره بل دعواه بهذا كانت لأول مرة
لدى محكمة النقض .

إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في قتل، وعند المرافعة وجهت المحكمة إليه التهمة باعتبارها جناية إحداث عاهة مستديمة تقع تحت تناول المادة ٢٠٤ عقوبات، وقبل الدفاع عنه المرافعة فيها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك ثم حكمت المحكمة في القضية باعتبار أن التهمة شروع في قتل بدون أن تنبئ الدفاع إلى هذا التغير ليستكمل دفاعه فإن حكمها يكون باطلا لإخلالها بحق الدفاع ما دامت لم توجه التهمة على المتهم باعتبارها إحداث عاهة مستديمة على سبيل الخيرة، ولأن الجناية التي اعتبرتها أخيرا في حكمها وعاقبته فعلا من أجلها بثلاث سنين أشغالا شاقة هي أشد من عقوبة جناية العاهة المستديمة^(١).

(٢٧٧)

القضية رقم ١٦٤١ سنة ٤٦ قضائية .

نصب . تخالص . عقاب .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

تخالص المتهم مع المحبى عليه في جريمة نصب لا يمنع من توقيع العقاب على المتهم متى كانت الجريمة قد تمت .

(١) يلاحظ أيضا في هذه المادة من جهة أول أن جناية الشروع في القتل تستدعي توفر دكن نية القتل وهو دكن زائد عما تستلزمه جناية العاهة المستديمة ومن جهة ثانية أن الحادثة على كل حال لم تكن مفرقة بطرف سبق الإصرار . وذلك كما يعلم من أصل بيانات حكم محكمة القضا .

جلسة يوم الخميس ١٣ يونيه سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك
وحامد فهمى بك المستشارين .

(٢٧٨)

القضية رقم ١١٥٨ سنة ٤٦ قضائية .

استخلاص . تصرف الوصى أو القيم فى مال القاصر أو المحجور عليه . وجوب توفيقه التبة . تبين
محكمة النقض انتفاء سوء القصد . حقا فى قض الحكم وتطبيق القانون .
(المواد ٢٩٦ بقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

لا يعتبر الوصى أو القيم مختلسا ما شغلت ذمته به من حساب من هم فى ولايته
من القصر أو المحجور عليهم إلا إذا توافر لديه سوء التبة . فإذا تبين لمحكمة النقض
من الوقائع الثابتة بالحكم أن نتيجة تصفية حساب القيم مع محجوريه دلت على
أنه دائن لبعضهم ومدين للبعض الآخر وأن ما هو دائن به يزيد على ما هو مدين
وأن القيم كان يعيش مع محجوريه فى معيشة واحدة جاز لها أن تستنتج من مجموع
ذلك انتفاء سوء القصد لدى القيم فى انشغال ذمته بما ظهر أنه مدين به لبعض
محجوريه وأن تنقض الحكم الصادر بالمعقوبة وتحكم بالبراءة .

(٢٧٩)

القضية رقم ١٤١٨ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات . استدلال المحكمة بشئ لا وجود له . بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

استدلال المحكمة على مسألة جوهرية بشئ لا وجود له فى التحقيقات ولا محاضر
الجلسات يبطل الحكم ويوجب نقضه .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦١٩ سنة ٤٦ قضائية .

تسيير الأحكام . حكم بالبراءة . النافذ بدون تخيد أسباب البراءة إطلاقا . بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

لو اتهم متهم بإحرازه مواد مخدرة وادعى بأن هذه المادة دست له دسا بدون علمه ثم تبين للحكمة الابتدائية من شهادة الشهود أن التهمة مشكوك في صحتها فقضت بتبرئة المتهم ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت هذا الحكم وحكمت بعقوبة على المتهم بدون أن ترد على دفاعه ولا أن تفند ما استندت إليه محكمة أول درجة في التبرئة فإن هذا يكون نقصا جوهريا يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٨١)

القضية رقم ١٦٥٤ سنة ٤٦ قضائية .

اختلاس المالك الحارس للأشياء المحجوزة . معناه . سلامة النية . ثبوتها . لا عقاب . تدخل محكمة النقض في حالة العقاب .

(المواد ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

الشيء المحجوز يستمر مملوكا لصاحبه المدين المحجوز عليه إلى أن يباع . فإذا كان المالك هو الحارس فاختلاسه لهذا الشيء الاختلاس المعاقب عليه بالمادة ٢٨٠^(١) عقوبات ليس معناه الاستحواز على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه بل معناه إزالة المالك لصفة المحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت حراسته . وذلك بإخفائه إياه وعدم تقديمه للحضر يوم البيع . وكلما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله إلى حقه . وعلى المالك الحارس إن ادعى سلامة النية أن يثبتها . وسلامة النية هذه تتحقق في صورة ما إذا اتفق الدائن الحاجز مع المدين المحجوز ضده على تأجيل يوم البيع فلم يقدم هذا

(١) يلاحظ أن في ذكر المادة « ٢٨٠ » في هذا الموضوع خطأ ما ديا والواقع أن المحكمة تسمى

المادة « ٢٩٧ » ع .

الشيء المحجوز إلى المحضر . وفي هذه الصورة لا يجوز عقاب المحجوز ضده . والمحكمة
التقضى في حالة توقيع العقاب أن تلغى الحكم الصادر بالعقوبة وتقضى بالبراءة إذا
تبين لها من الأوراق الرسمية أن هذا الاتحاق قد تم فعلا بين الدائن والمدين .

(٢٨٢)

القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٤٦ قضائية .

(الطنن المرفوع من النيابة العامة وسالم سالم عبد الله مدعى ضد محمد سالم
المويدي وآخر) .

قرار قاضى الإحالة بأن لا وجه . معارضة المدعى بالحق المدنى فيه . تحرك الدعوى العمومية .
(المواد ١١٦ و ١٢٦ و ١٧٦ و ٢٢٩ تحقيق و ١٢ و ١٣ تشكيل)

معارضة المدعى بالحق المدنى في أمر قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة
الدعوى تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب
العمومى فيه سواء بسواء .^(١)

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العامة هذين المتهمين بأنهما في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ الموافق
٥ القعدة سنة ١٣٤٦ بأشمون بمديرية المنوفية شرعا في قتل سالم سالم عبد الله عمدا
مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه كل منهما عيارا ناريا فأصابه العيار الذى
أطلقه المتهم الأول بالإصابة الميمنة بالمحضر وأخطأه العيار الذى أطلقه المتهم الثانى .
وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥
و ٤٦ و ١٩٤ من قانون العقوبات .

(١) انظر أحكام محكمة النقض السابق مدورها على عكس هذا المبدأ . وقد نشرنا منها هنا الحكمين
الصادرين بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ فى القضية رقم ٢٤٢ سنة ٤٢ قضائية وبتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
فى القضية رقم ٧٣٥ سنة ٤٤ قضائية فليراجع . وهما صادران من محكمة النقض مؤلفة برياسة معالي
طلعت باشا .

وقد ادعى المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض .

وبتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ قرر حضرة قاضى الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى لعدم صحة التهمة .

وفى يوم صدور هذا القرار قرر وكيل المدعى بالحق المدنى بالمعارضة فيه أمام أودة المشورة لدى محكمة شبين الكوم الابتدائية الأهلية . وهذه سمعت المعارضة المذكورة وقررت بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بقبولها شكلا وفى الموضوع بإلغاء قرار حضرة قاضى الإحالة المشار إليه وإحالة المتهمين إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمتهم بمقتضى المواد سالفة الذكر على التهمة المبينة آنفا .

وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات المذكورة دفع الحاضر مع المتهمين فرعيا بعدم جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية مستقلة . وطلبت النيابة والمدعى بالحق المدنى رفض هذا الدفع للأسباب التى بينها كل طرف منهم .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات دفاع الخصوم ومجيبهم فى هذا الدفع قضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ بقبوله وبعدم جواز نظر الدعوى العمومية وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة مع إلزام المدعى بالحق المدنى بمصاريف دعواه .

فطلعت النيابة العامة بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ كما طعن المدعى بالحق المدنى فى ٦ منه على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام . وقدم كل منهما تقريرا ببيان أسباب طعنه فى التاريخين اللذين قرر كل منهما فيه به .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .
حيث إن الطعنين قدما من النيابة العامة وعن المدعى بالحق المدنى وتلاهما بيان الأسباب فى الميعاد فهما مقبولان شكلا .

وحيث إن مبنى هذين الطعنين أن محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون إذ حكمت بعدم جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة . ويطلب الطاعنان نقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة الجنايات للفصل في موضوعها . وقد بنيا طعنهما على عدة أسباب أورداها .

وحيث إن أول ما يلاحظ على الحكم المطعون فيه أنه لو صح مذهبه وكانت معارضة المدعى بالحق المدني وحده في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا تحرك الدعوى العمومية مطلقا وكانت لا تحرك دعواه المدنية لدى السلطات الجنائية إلا لتبلغها غرفة المشورة إلى محكمة الجنايات فاذا ما بلغتها اقتطع بها السير وسقط عمل الغرفة بشأنها وصارت خارجة عن اختصاص المحكمة الجنائية — لو صح ذلك لأصبح حق المدعى المدني في تلك المعارضة حقا وهما ولعاد ذلك بالتجريح على الشارع الذى يعطى للناس حقوقا خيالية لا قيمة لها لدى المحاكم ولا فائدة فيها غير مجرد التمزّن الأفلاطونى على المرافعات لدى السلطات الجنائية إلى حد ما . وما استحق الشارع التجريح ولا كان الحق الذى خوله أفلاطونيا . وإنما محكمة الجنايات أخطأت الفرض وفسرت القانون على غير وجهه . إذ الواقع أن معارضة المدعى المدني وحده تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومى سواء بسواء وبيان ذلك :

أن الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أن قاضى الإحالة إذا لم يجد أثرا ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم . فالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى واجب إصداره إذا كانت الواقعة لا تكون جريمة معاقبا عليها قانونا أو كانت تكون جريمة معاقبا عليها ولكن أدلة نسبتها للتهم غير كافية للاطمئنان على وقوعها منه . ومقتضى هذا النص الصريح أن الدعوى اتى بأمر بأن لا وجه لها هى الدعوى العمومية ، وأنه مهما تكن الواقعة فى ذاتها صالحة لأن تكون أساسا

المسئولة مدنية واضحة فإن قاضي الإحالة لا شأن له بتلك المسئولية المدنية ولا بالدعوى الخاصة بها فلا يأمر لا بإحالتها ولا بأن لا وجه لإقامتها . وهذا من الأوليات التي لا تحتمل الجدل .

إذا تقرر هذا وعلمنا ضروريا أن أمر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا مدلول له إلا المنع من الدعوى العمومية وأنه لا ينصب إلا على هذا المنع من الدعوى العمومية وأن الدعوى المدنية ليست ملحوظة فيه بأي وجه كان علم بالبداهة أن حق المعارضة المعطى للدعى المدنى بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن أن يوجه إلا ضد هذا المنع من الدعوى العمومية وأن من المستحيل استحالة قانونية أن ينصب على المنع من الدعوى المدنية ما دام ليس من وظيفة قاضي الإحالة أن ينتظر فيها ولا أن يبحث في ثبوتها وعدم ثبوتها ولا أن يتخذ بشأنها أى قرار لا بإقامتها ولا بأن لا وجه لإقامتها سواء أصححت في نظره هى والدعوى العمومية أم صححت هى في نظره دون الدعوى العمومية أو لم تصحح لا هى ولا الدعوى العمومية .

وحيث إن هذا الفهم الواضح هو وحده الذى يتشى معه نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ج . فإن هذه الفقرة تنص على أن أودة المشورة إذا قبلت المعارضة — أى المذكورة فى صدر المادة وهى معارضة النائب العمومى أو معارضة المدعى بالحق المدنى — تحيل القضية على النيابة إذا كانت جنة أو مخالفة . أما إذا كانت جناية فتعمل فيها ما يعمل قاضى الإحالة أى تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومقتضى هذا النص الصريح أن أودة المشورة بناء على معارضة النائب العمومى أو بناء على معارضة المدعى بالحق المدنى — ان كان هو الذى عارض — تدرس القضية ثم تعجل المعارضة أو ترفضها . والقبول أو الرفض يرتب على معرفة ما إذا كان فى وقائع القضية جريمة قانونية أم لا . فإن لم تجد فيها جريمة ما فإنها ترفض المعارضة حكما حتى ولو كانت وقائع الدعوى ناطقة بتوافر أسباب المسئولية المدنية . لأنها لو قبلت المعارضة فى هذه الصورة لوجدت سبيل التصرف . منقطعا أمامها ، إذ هى لا تستلظج الإحالة

لا على النيابة العمومية مادام القانون لا يصرح لها بذلك إلا في صورة ما اذا وجدت في القضية جنحة أو مخالفة ولا على محكمة الجنايات مادام القانون لا يصرح لها بذلك إلا إذا وجدت في القضية جناية . ويكفى أن تستغل القضية هكذا في يدها — وهي ليست جهة حكم بل جهة تحضير — حتى يتعين عليها رفض المعارضة مهما تكن المسؤولية المدنية واضحة . ويتج من هذا حتماً أن ما يزعمه البعض من أن معارضة المدعى بالحق المدني إنما تحرك دعواه المدنية — ودعواه فقط — لدى أودة المشورة هو زعم فاسد . لأن تحريك هذه الدعوى المدنية يكون عبثاً لا طعم ولا معنى له ما دام السبيل مقطوعاً قانوناً بأودة المشورة دون تصريف المدعى المدني فيما يتعلق بمحقه إما بالحكم بنفسها فيه أو بتعين المحكمة التي تحكم له فيه .

ذلك مقتضى النص إذا لم تجد أودة المشورة في القضية بعد دراستها جريمة ما . أما إذا وجدت بعد الدراسة أن فيها جريمة قانونية جناية كانت أو جنحة أو مخالفة فإنها تقبل تلك المعارضة — أى معارضة النائب العمومي أو معارضة المدعى بالحق المدني — وتحيل القضية على النيابة أو تحيلها على محكمة الجنايات إذا كانت هناك جناية . ومقتضى هذا النص الصريح أن معارضة المدعى بالحق المدني إنما تحرك الدعوى العمومية التي هي دعوى الجناية أو الجنحة أو المخالفة وأن تحريك هذه الدعوى العمومية هو دون غيره الذي تؤدي إليه بالذات معارضة المدعى بالحق المدني . أما الدعوى المدنية فلا شأن لها مطلقاً بهذه الإجراءات فلا هي ملحوظة للنيابة العامة عند تقديمها القضية لقاضى الإحالة ولا هي ملحوظة لهذا القاضى ولا لغرفة المشورة . وما كان لأية سلطة من هذه السلطات أن تلحظها أو تهتم بها مادامت هي حقا خاصا لصاحبها إن شاء أخذ به وإن شاء أهمله مؤقتاً أو نهائياً وما دامت هي في قضايا الجنايات لا ترفع إلا تبعا لدعوى عمومية تكون مرفوعة فعلا وما دام الوقت ممتدا أمام صاحبها الذي له أن يرفعها في أى حالة تكون عليها الدعوى العمومية إلى أن تم فيها المرافعة .

وحيث إن الذى يشؤش على من يرون أن معارضة المدعى بالحق المدنى لا تحرك الدعوى العمومية أمران: الأول أن من المبادئ الأساسية أن الدعوى العمومية لا تملكها إلا النيابة العامة وأن المدعى بالحق المدنى لا شأن له بها . وأنه تفريعا على هذا المبدأ نص فى المادتين ١٧٦ الخاصة باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنح و ٢٢٩ الخاصة بالطعن بطريق النقض على أنه لا يسوغ للدعى المدنى الاستئناف أو الطعن إلا فيما يتعلق بحقوقه فقط . والثانى أن قانون تشكيل محاكم الجنائيات لم يصرح بأن معارضة المدعى بالحق المدنى فى الأمر الصادر من قاضى الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى تعيد القضية أمام أودة المشورة لحالتها الأولى كما صرحت به المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنائيات بخصوص المعارضة التى يقدمها المدعى بموجب المادة ١١٦ فى أوامر قاضى التحقيق الصادرة بأن لاوجه لإقامة الدعوى .

وحيث إن الأمر الأثرى جدير بالاعتبار حقا . ولكن الاعتراض به إنما يلحق التشريع لا القاضى الذى يجب عليه تطبيق القانون مهما يكن به مما قد يوجب التقدير . ومن يرجع إلى أصل المادتين ١٢ و ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات وإلى التعديل الذى أدخل عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ يرأن أصل القانون كانت فيه الفكرة الفنية ملاحظة تمام الملاحظة إذ هو لم يجعل للدعى بالحق المدنى أى تدخل فى القرارات التى يصدرها قاضى الإحالة مهما يكن فيها من الخطأ القانونى أو الخطأ فى تقدير أدلة الوقائع ونسبتها للتهمين . وكل ما ورد به بالمادة ١٣ هو حق للنائب العمومى فى الطعن بطريق النقض فى تلك القرارات إذا وقع فيها خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ولما وجدت الحكومة أن كثيرا من هذه القرارات التى تصدر بأن لاوجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فيها خطأ أو تجاوز من قضاة الإحالة لحدود سلطتهم اضطرت رعاية للصلمة العامة أن تسمى لتلافى هذا المحذور كيلا يفلت مجرم من المحاكمة فوضعت فيما وضعت مشروع المادة ١٢ ج . ومعنى ذلك أنها احتاطت للسألة الفنية تمام الاحتياط فلم تجعل حق

المعارضة في المعارضات التي من هذا النوع إلا للنائب العمومي مستبعدة بذلك كل تدخل من المدعى بالحق المدني . فلما أحيل المشروع على لجنة الحقاينة بالجمعية التشريعية اقتنعت بأسانيد الحكومة ولكنها رأت أن تجعل للدعى بالحق المدني أيضا حق المعارضة كالتائب العمومي سواء بسواء . وعند المناقشة في المشروع وفي تعديل اللجنة حصلت معارضة شديدة فيهما ، ولكن المدافعين عن رأى اللجنة بينوا الجمعية أن المدعى المدني هو المضرور الأول وأن المصلحة العامة والنظام العام يقتضيان بأن يكون له حق المعارضة . والجمعية وافقت على رأى اللجنة وتابعتها الحكومة بفرج القانون وبه حق المعارضة معطى للدعى المدني أيضا محافظة على النظام والمصلحة العامة أى على الدعوى العمومية أن تعطل لا على الدعوى المدنية التي لا شأن للنظام ولا للمصلحة العامة بها والتي لم يرد بمخاطر الحكومة ولا بمخاطر الجمعية التشريعية أن تنهز تلك الفرصة لتنظم في شأنها أى تنظيم . ولا شك أن تلك طغرة في التشريع تخالف المبدأ الأساسي القاضي بأن الدعوى العمومية لا تملكها إلا النيابة العامة ولا شأن للدعى المدني بها . غير أنها طغرة اعتمدها النص وورد بها فلم يخضع الحاكم لها . ولا كبير غضاضة في ذلك فمن قبل كانت مثل هذه الطغرة واقعة فيما يتعلق بما للدعى المدني من حق المعارضة بموجب المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنايات في قرارات قاضى التحقيق الصادرة بأن لاوجه لإقامة الدعوى وما لمعارضته من التأثير في تحريك الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٢٦ من ذلك القانون . بل كان ولا زال للدعى المدني أن يحرك الدعوى العمومية في مواد الجرح والمخالفات ولو لم توافق النيابة العامة . وإذن فيكون الاعتراض بالأمر الأول لا محل له .

وحيث إن الأمر الثانى ظاهر عدم وجاعته . لا لأن من المبادئ المقررة أن المعارضة تعيد الأمر المعارض فيه إلى أصله ، بل لأن نص المادة ١٢ ج نفسه لا يمنع . كما سلف القول - مجالا للشك في أن الدعوى التي تحركها معارضة

المدعى المدنى إنما هى الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية إلا ثانوية لم يتم بها القانون ولم ينشئ لها نظاما جديدا .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعنين فى محلهما وأن الحكم واجب قضاؤه .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى لمحكمة جنايات شين الكوم للفصل فى موضوع الدعوين العمومية والمدنية من دائرة أخرى .

الحكم الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ فى القضية رقم ٢٤٢ سنة ٤٢ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية رافى النقض المذكورين بأنهما فى يوم ١٤ يولية سنة ١٩٢٣ الموافق ٢٩ القعدة سنة ١٣٤١ بأراضى ناحية حوش عيسى مركز أبو حصص بمديرية البحيرة أحداثا ضرابا بدرويش سيد أحمد محمود نسا عنه عاهة مستديمة تعجز ذراعه الأيسر تقريبا وتنقص من قدرته على العمل بنحو خمسين فى المائة من قدرته الطبيعية. وذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٢٠٤ فقرة ثانية عقوبات . وحضرة قاضى الإحالة قرر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبلهما .

فعارض المدعى بالحق المدنى فى هذا القرار بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٤ . وقد حكمت محكمة الاسكندرية الأهلية بأودة مشورتها بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤ . بإلغاء قرار حضرة قاضى الإحالة السابق ذكره وإحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ٢٠٤ فقرة أولى عقوبات على التهمة المذكورة بتقرير الاتهام علنا سبق الإصرار .

ومحكمة جنائيات الإسكندرية حكمت بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٤ بعد أن سمعت الدعوى وطلبات المدعى المدنى الذى طلب الحكم له بمبلغ مائة جنيه مصرى بصفة تمويض وعملا بالمادتين ٢٠٤ و ١٧ عقوبات حضوريا بمعاينة كل منهما بالحس مع الشغل سنة واحدة وإلزامهما بأن يدفعا للدعى بالحق المدنى درويش سيد أحمد محمود مبلغ مائة جنيه مصرى تعويضا بالتضامن مع المصاريف المدنية المناسبة .

وبتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ قرر المتهمان بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام .

وبتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٢٤ قدم الحامى عنهما تقريرا بأسباب طعنه .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانونا .

حيث إن النقض حاز شكله القانونى .

وحيث إن رافى النقض يستندان فى طلبهما على أربعة أوجه :

(أولا) أن قاضى الإحالة بلمنهور قرر فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ أن لا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين . وقبلت النيابة القرار ولم يعارض فيه غير المدعى بالحق المدنى درويش سيد أحمد محمود . وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه باطلا .

(وثانيا) أن درويش سيد أحمد محمود المدعى بالحق المدنى كان يقطع شجرا متنازعا فى ملكيته بين خال المتهمين وبين مخنوم درويش سيد أحمد فادى النزاع إلى مضاربة بين الطرفين وضرب درويش سيد على شاهين المتهم الأول بفأس على يده . وحيث أنه ضربه المتهمان غير أن المحكمة لم تبحث فى ملكية الشجر الثابتة لفريق المتهمين وبمجها كان من نتيجته اعتبارهما فى حالة دفاع شرعى عن المال .

(وثالثها) أن المدعى بالحق المدنى قطع الشجر وبدأ يضرب المتهم الأول فلا يستحق تمويضا .

(ورابعها) أن ما حل بذراع المدعى بالحق المدنى إصابة واحدة وكان الواجب البحث عن أحدتها من المتهمين وسبب عنها العاهة لأن الواقعة مجزدة من سبق الإصرار .

وحيث إنه فيما يخص الوجه الأول فإنه ثبت من الاطلاع على مفردات القضية أنها لما قدمت لقاضى الإحالة ضد المتهمين وثالث معهما قرر حضرته فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ أن لاوجه لإقامة الدعوى قبل رافى النقض لعدم ثبوت التهمة عليهما .

وحيث إن النيابة قبلت هذا الفرار ولم تقدم عنه أى طعن واقتصر الطعن فيه من قبل المدعى بالحق المدنى بطريق المعارضة من أودة المشورة بمحكمة الاسكندرية وهى قررت فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع إلغاء الأمر المعارض فيه من المدعى بالحق المدنى وإحالة المتهمين على محكمة الجنايات .

وحيث إن المعارضة من المدعى بالحق المدنى وقرار أودة المشورة بإلغاء أمر الإحالة لا يتعديان حقوق المدعى بالحق المدنى ولا يؤثران بشئ على الدعوى العمومية التى انتهت فيما يخص المتهمين بقرار قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبلهما . وقد أذعنّت النيابة إليه وأصبح نهائيا ومكسبا المتهمين حقوقا لا يسع المدعى بالحق المدنى تزعمها بمجزد المعارضة منه . لأن هذه لا تتعدى ماله من الحقوق المدنية . وليس فى وسعه تقديم الدعوى العمومية لمحكمة الجنايات بعد البت فيها بصفة نهائية من قاضى الإحالة .

وحيث إنه متى تقرّر ذلك يصبح الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية وبراءة المتهمين عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه بعد ذلك يبقى البحث في الطلبات المدنية .

وحيث إن رافعى التقض يستندان على أنها كانا في حالة دفاع عن المال بسبب قطع المدعى بالحق المدنى أشجارا متنازعا في ملكيتها .

وحيث إنه يستخلص من الحكم المطعون فيه ومن التحقيقات التى باشرتها المحكمة أن كلا الطرفين مخطئان فيما وقع منهما من التعدى غير أن اعتداء المتهمين كان شديدا مما يجعل المحكمة على أن ترى صواب ما حكم به عليهما من التعويض مقابل ما أصاب المدعى بالحق المدنى من أضرار ضريرهما . ولذلك يجب رفض التقض المقتدم منهما فيما يختص بالدعوى المدنية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول التقض وإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقوبة وبرائة المتهمين مع إبقاء التعويض المحكوم به للدعى بالحق المدنى .

الحكم الصادر فى ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ فى القضية رقم ٧٣٥ سنة ٤٤ قضائية .

وقالغ الدعوى

اتهمت النيابة ضمن من اتهمت هذا المتهم بأنه فى يوم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ بجمعة بنى عبيد مركز أبى قرقاص بمديرية المنيا هو وآخر قتلا أحمد حسن توفيق عمدا بأن أطلقا عليه عيارا ناريا قبله . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالته على محكمة الجنايات مع من معه لحاكمته بمقتضى المادة ١/١٩٨ من قانون العقوبات . وحضرة قاضى الإحالة نذر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٦ بأف لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للتهم المذكور لعدم كفاية الأدلة وإحالة باقى المتهمين على محكمة الجنايات لحاكمته بالمواد المذكورة بقرار الاتهام . فعارض المدعون بالحق المدنى وهم ورتة أحمد حسين فى هذا القرار . فقررت محكمة بنى سوف الأهلية المنعقدة ببيتة مشورة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ إلغاء قرار الإحالة بالنسبة للتهم أبو المجيد إبراهيم

مفتاح وإحاطته على محكمة جنائيات بنى سويف لحا كته بالمادة ١/١٩٨ من قانون العقوبات على التهمة الموجهة إليه بتقرير الاتهام .

وبجلسة يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ دفع المحامون عنه أمام محكمة الموضوع دفعا فرعيا بعدم جواز نظر الدعوى العمومية بالنسبة له . والمحامي عن المدعين بالحق المدنى طلب الرضى والنيابة فؤضت الرأى .

وبعد تمام المرافعة قضت محكمة الجنائيات بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ حضوريا بقبول الدفع الفرعى المقدم من أبوالمجد ابراهيم مفتاح وعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبله وأمرت بالتكلم فى الموضوع .

وبتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧ قرر حضرة رئيس نيابة بنى سويف بناء على كتاب سعادة النائب العمومى نمرة ٢٢٣ تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ بالطن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم تقريرا بأوجه الطعن فى ٢٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق هذه القضية والمداولة قانونا . حيث إن النقض صحيح شكلا .

وحيث إن النيابة تستند فى ورقة الأسباب المقدمة منها على أن المعارضة التى ترفع من المدعى بالحق المدنى وحده فى قرار قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم تجعل لمحكمة المعارضة وهى أودة المشورة بالمحكمة الابتدائية الحق فى إلغاء هذا الأمر بالنسبة للدعوى المدنية والدعوى العمومية ولو لم ترفع معارضة من النائب العمومى عن هذا الأمر . واستندت تأييدا لطلبها على المادة ١٢ حرف ج من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المضافة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعلى ما جاء بقانون تحقيق الجنائيات من أن معارضة المدعى بالحق المدنى فى الأمر الصادر من قاضى التحقيق إن لا وجه لإقامة الدعوى تعيد القضية إلى سيرتها الأولى أى أن هذه المعارضة تؤثر على الدعوى العمومية والمدنية معا . وبناء على ذلك قالت

النيابة في ورقة الأسباب إن الحكم المطعون فيه القاضي بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل ائتمهم قد صدر عن خطأ . وطلبت قبول التقض وإلغاء الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ١٢ حرف ج المعلقة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وجدت قاصرة على جواز رفع المعارضة في أمر قاضي الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من النائب العمومي ومن المدعى بالحق المدني وترفع هذه المعارضة لأودة المشورة بالمحكمة الابتدائية فتفصل في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات التي تراها من النيابة أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

وحيث إنه من المقرر قانوناً ألا ترفع الدعوى العمومية على متهم في جنابة إلا بناء على طلب النيابة فهي التي لها سلطة التحقيق . ومتى تم تقديمها وحدها لقاضي الإحالة بتقرير تحرره تبين فيه جليا الأفعال المسندة إلى المتهم أو لكل من المتهمين عند تعذرهم والوصف القانوني لهذه الأفعال وترتق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات إلى آخر ما جاء في المادة العاشرة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إنه بناء على هذا التقرير يصبح قاضي الإحالة مختصاً وحده بالنظر في القضية من جهة إحالتها إلى محكمة الجنايات أو أية دائرة أخرى مختصة بها قانوناً أو يصدر فيها أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم المقاب قانوناً وكان أمره هذا نهائياً لا يقبل الطعن إلا بطريق التقض من النائب العمومي خطأ في تطبيق القانون أو في تفسيره عملاً بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إنه بعد ذلك روى أن سلطة قاضي الإحالة هذه قد يكون فيها بعض المضرة فاخذت الحكومة في تعديل المادة المذكورة بأن جعلت للنائب العمومي

الحق في المعارضة في أمر قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن ترفع المعارضة المذكورة لأودة المشورة للحكمة الابتدائية . وعند المناقشة في المشروع سنة ١٩١٤ بين الحكومة والجمعية التشريعية رأت الأولى أن تجعل للدعى بالحق المدنى حق المعارضة في أمر قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة لما له من المصلحة في ذلك .

وحيث إن مجرد إباحة هذا الحق للدعى بالحق المدنى لا يتناول مطلقا تحريك الدعوى العمومية التى هى في الحالة التى نحن في صددھا ملك خاص بالنائب العمومى وحده دون أى عضو من أعضائه مهما عظمت وظيفته . وقد رأى الشارع في ذلك زيادة ضمان للتهم الذى يجرد أن صدر في شأنه أمر قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة يصح في منجاة وليست لأية سلطة أخرى غير النائب العمومى بالذات أن تظعن في هذا الأمر بطريق الطعن الجديده وهو المعارضة أمام أودة المشورة توصلنا لبحث الدعوى العمومية من جديد .

وحيث إنه لا يمكن أن يحاج على هذا القول بما جاء في المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بأن المعارضة التى ترفع عن أمر قاضى التحقيق الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى من أعضاء قلم النائب العمومى ومن المدعى بالحق المدنى تجعل الدعوى في الحالة التى كانت عليها من قبل . لأن هذا النص الصريح خاص بالأمر الصادر من حضرة قاضى التحقيق ولم يذكر صراحة في تعديل سنة ١٩١٤ أن المعارضة من المدعى بالحق المدنى تمسك الدعوى لأصلھا وتؤثر على الدعوى العمومية . ولا يمكن الحكم في مواد الجنايات بالمشابهة والقياس . ومتى انعدم النص سقطت المواخذة . على أن قاضى الإحالة لم تكن سلطته تشبه قاضى التحقيق في القانون الأهلى ولا أية سلطة أخرى في التشريع الأجنبى ، بل هى سلطة فذة قائمة بذاتها فلا يؤاخذ المتهم إلا بما سن له صريحا في القوانين . ولا قياس ولا شبه في المواخذة الجنائية .

وحيث إنه متى تقرر ذلك يصبح غير مقبول القول بأن المعارضة من المدعى بالحق المدني وحده في أمر قاضى الإحالة تعيد الدعوى لحالتها الأولى وتبعث الدعوى العمومية من رسمها بعد أن أحل قيدا عن عاتق المتهم بقبول النائب العموى الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وبعدم المعارضة فيه منه فقد أصبح نهائيا وحجة بما فيه ما لم تظهر أدلة جديدة تأذن ببعث الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إنه مما يؤيد ذلك أيضا ما جاء في المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التى نصت بأنه اذا رأى النيابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه . والأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقى النائب العموى هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى أدلة جديدة حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات . ففى كان أمر النيابة بالحفظ مانعا من رفع الدعوى ثانية إلا إذا ألقى النائب العموى قرار الحفظ فى المدة القانونية فمن باب أولى لا يجوز الرجوع إلى الدعوى العمومية بعد أن حفظها قاضى الإحالة بالأمر الصادر منه بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية ووافق عليه النائب العموى بعدم المعارضة فيه فقد اكتسب بذلك كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على البعث بها المدعى بالحق المدني برفضه معارضة لا تتعدى حقوقه المدنية .

وحيث إنه لا يرد على ذلك بأنه ليس مقبولا أن تحصل المعارضة من المدعى بالحق المدني وتقبلها أودة المشورة ثم تحيلها على محكمة الجنايات قاصرة على الحقوق المدنية وحدها ، لأن هذا جائز قانونا محافظة لحقوق المدعى المدنى الخاصة . ومثلها كمثل الحكم الصادر من محكمة الجنايات القاضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية

فرفع المدعى وحده قضا عن هذا الحكم وقبل النقض وأحيلت الدعوى على محكمة الجنايات للحكم فيها مجتداً فصحك المحكمة المذكورة فيها فيما يخص الحقوق المدنية وحدها بغير مساس للدعوى العمومية التي قد اتهمت بحكم البراءة وبدم الطعن بالنقض فيه من النائب العمومي .

وحيث إنه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف أى نص من نصوص القانون والطعن الموجه عليه على غير أساس ويجب رفضه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن .

(٢٨٣)

القضية رقم ١٦٦٧ سنة ٤٦ قضائية .

القصد الاحتمال . المادة ٢١٧ عقوبات ومدى انطباقها .

يتحقق القصد الاحتمالى فى صورة ما إذا وضع شخص للتار عمداً فى قطن بداخل غرفة لإحراقه فاستقرت الترفة وما جاورها . لأن وضع النار لإحراق القطن الذى بالغرفة يترتب عليه غالباً إحراق نفس الغرفة وما جاورها من الأماكن . وإذن فإن المادة ٢١٧ عقوبات يجب تطبيقها فى مثل هذه الصورة .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٦٩٠ سنة ٤٦ قضائية . (الطعن المرفوع من النيابة العامة فى قرار

قاضى الإحالة ضد عبد العاطى السيد السيد) .

المادة ١٧٤ عقوبات . تفسير كلمة «علامة» الواردة بالمادة المذكورة .

(المواد ١٣٧ و١٧٤ و٢٩٣ عقوبات)

إن كلمة «علامة» (Marque) الواردة بالمادة ١٧٤ عقوبات لا تصدق

إلا على آلة من الآلات التى يطبع بها أو على طابعها أى أثرها المنطبع . فلا يدخل

في مدلولها الصفيحة النحاسية التي يحملها رجال البوليس وعليها نمر يعرفون بها . إذ هي ليست في واقع الأمر إلا جزءا من ملابسهم كالأحزمة والأزرار المخصوصة ولا تفتقر عن غيرها من أجزاء الملابس إلا في أنها رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموزا لها بأرقام . وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة ، وإذن فلا عقاب على من قلدها . إنما قد يعاقب حاملها إذا كان قد ارتكب الجنحة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ أو بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه في سنة ١٩٢٦ قلد علامة إحدى المصالح التابعة لوزارة الداخلية وهي نمرة ٥٤٩٤ الخاصة برجال البوليس وضبط حاملها ببندر طنطا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وطلبت من حضرة قاضي الإحالة أن يحيله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات .

وبتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ أحاله حضرة قاضي الإحالة غاييبا إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته بالمادة المذكورة على التهمة الموجهة إليه . وقد حكمت محكمة الجنايات في غيبته بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وعندما ضبط المتهم أعيدت الإجراءات وقدم ثانية لحضرة قاضي الإحالة فقرر في ٩ أبريل سنة ١٩٢٩ بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبله لعدم الجناية .

وبتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٩ قرر حضرة رئيس نيابة طنطا بتوكيل مساعدة النائب العمومي بالطنن في هذا القرار بطريق التقضى والإبرام وقدم حضرته تقريرا بأسباب طعنته عليه في ٢٠ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .
حيث إن الطعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن وقائع هذه المسألة تلتخص في أن عبد العاطى السيد السيد ضبط حاملا لصفحة عليها نمرة ٥٤٩٤ فقالت النيابة العمومية إن هذه الصفحة قد عملت تقليدا للصفائح التى تزين فيها وزارة الداخلية لمرجال البوليس وإن نمرة ٥٤٩٤ المقلدة المذكورة هى نمرة الباشجاويش عمر ابراهيم سليم من قسم اللبان وإن تلك النمر تحوّل حاملها حق الركوب بالترام وبالسكة الحديدية بنصف أجرة .

وقدّم عبد العاطى السيد للعامة . فعاينته محكمة الجنايات غايبا بالسجن باعتبار أن هذه الصفحة المنمرة هى من علامات إحدى مصالح الحكومة المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ عقوبات . ولما قبض على الرجل وقدم لقاضى الإحالة أصدر قراره بأن لا وجه لإقامة الدعوى إنبيا إياه على أن هذه الصفحة لا تدخل تحت مدلول كلمة "علامة" الواردة بالمادة ١٧٤ من قانون العقوبات . فطعن النائب العمومى فى هذا القرار بطريق النقض .

وحيث إن مبنى طعن النائب العمومى (١) أن القانون المصرى لم يضع تعريفا خاصا لكلمة "علامة" الواردة بالمادة ١٧٤ فهى تشمل كافة الإشارات التى تصطلح مصلحة ما من المصالح الأميرية على استعمالها لفرض من الأغراض أيا كان نوعها أو شكلها و (٢) أن إطلاق التعريف وروح المادة ١٧ ومخالفة نصها لنص المادة ١٤٢ من القانون الفرنسى ذلك يدل على أن الشارع المصرى لم يقيد المصلحة الأميرية بوضع ختمها أو أى شىء مميز على العلامة بل يكفى أن تكون تلك العلامة بحجم معين وشكل معروف صار الاصطلاح عليه و (٣) أن العلامة المضبوطة ليست مجرد قطعة من النحاس عليها نمرة بل هى مركبة من قطعتين من النحاس بمقاس قطع التى اصطلحت وزارة الداخلية على تخصيصها لرجال البوليس لوضع نمرهم عليها باللغتين العربية والإفرنكية وأنه منقوش عليها نمرة لشخص معين من رجال بوليس الإسكندرية . وقد عملت القطعتان المذكورتان تقليدا لنمرة ذلك العسكرى للاستفادة بمميزاتهما وأنه لذلك يكون قول قاضى الإحالة بأن هذا التقليد لاعتقاب

عليه هو قول خطأ، بل إن الواقعة تدخل في متناول المادة ١٧٤ . ولذلك تطلب تقضى القرار واعتبار الواقعة جرمية تقليد علامة من علامات إحدى مصالح الحكومة وإعادة القضية لقاضى الإحالة لاعتبارها كذلك .

وحيث إن قاضى الإحالة بين في قراره أن كلمة "علامة" وردت بالمادة ١٧٤ في الفقرتين الرابعة والخامسة ويقابلها في النص الفرنسى كلمة (marque) بالفقرة الرابعة وكلمة (paraphe) بالفقرة الخامسة وأن محل النظر هو تلك الكلمة المستعملة في الفقرة الرابعة والتي تقابلها كلمة (marque) . ثم بين القاضى الموماً إليه أن كلمة "علامة" (marque) لا تنصلق إلا على آلة من الآلات التى يطبع بها أو على "طابعها" أى أثرها المنطبع . ودل على ذلك تدليلاً صحيحاً بالرجوع تارة إلى المعنى اللغوى للكلمة وتارة أخرى بالرجوع إلى المعنى الاصطلاحي الذى استعملت له هذه الكلمة بالمادة ١٤٢ من القانون الفرنسى التى تعتبر كالأساس احتذاه القانون المصرى مع بعض التعديل .

وحيث إن كل الأسباب التى أوردتها النيابة فى طعنها لا تنقص من قيمة قرار قاضى الإحالة ، بل تفسيره لتلك الكلمة هو التفسير الصحيح المتعين الأخذ به .

وحيث إنه فوق ما فى قرار قاضى الإحالة من البيان فإن تلك الصفيحة التى عليها تمرة يعرف بها رجال البوليس ليست فى واقع الأمر سوى جزء من ملابسهم كالأحزمة المخصوصة والأزرار المخصوصة بل كالفلسوات والأردية والمرابيل "الجاكيتات" "البطلونات" الخاصة بالبوليس . فإن كل تلك القطع هى من هيئة خاصة ونظام ملابس مقرر . وكل الفارق بين الصفيحة وغيرها من أجزاء الملابس هو أن الصفيحة زرقية معدنية عليها أسماء المساكمر مرموزاً إليها بأرقام . وما كانت أسماء المساكمر ولا الأرقام المرموز لها بها علامة من علامات الحكومة . فإن كان عبد العاطى الشيد المتهم قد ضبط لابساً كسوة رسمية من كساوى رجال البوليس مثبتة فيها تلك الصفيحة التى عليها التمرة فما كان على النيابة إلا أن تقدمه لقاضى الجمع

على اعتبار أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ من قانون العقوبات التي لا يزيد الحبس فيها عن سنة ولا الغرامة عن عشرين جنهما مصرها . وإذا فرض وكان قد نصب على شركة الترام أو السكة الحديدية فركب فيها بنصف أجرة وهو مرتد تلك الكسوة الرسمية وفيها الثمرة فيكون مرتكبا لجريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ ، ويكون مرتكبا لهذه الجريمة أيضا لو أنه لم يكن لا بسا كسوة من كساوى البوليس الرسمية بل كان حاملا للصفحة التي بها الثمرة فقط وكان من المتفق عليه بين الحكومة ومثل شركة الترام أو السكة الحديدية أن حامل هذه الصفحة المنمرة له امتياز فى الأجرة وكان قد قدم هذه الصفحة لأية الجهات واتفق فعلا بتخفيض الأجرة أو حاول ذلك . أما القول بأن اصطناع هذه الصفحة هو اصطناع "علامة" من علامات المصالح الأميرية ذلك الاصطناع المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ فبعيد جدا عن الصواب . ولو قبل هذا المذهب لوجب العقاب بهذه المادة أيضا على من يقلد زارا أو حراما أو قلنسوة أو جزمة أو كسوة كاملة من كساوى رجال البوليس أو الجيش أو غيرهم ممن لم نظام مجلس مقرر . وهذا غير مسلم به .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن . ورفضه لا يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى على الطاعن إذا كان قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ أو بالمادة ٢٩٣ وكانت شروط تطبيق أيتهما متوافرة وشروط العود إلى محاكمته حاصلة .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦٩١ سنة ٤٦ قضائية

قراردافى الإحالة بأن لا وجه . الطعن فيه بطريق القبض من رئيس النيابة . عدم ذكر توكيل النائب العمومى فى قرار الطعن . أثره :

(المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات)

إذا وكل النائب العمومي رئيس إحدى النيابة في التقرير بالظن بطريق
النقض في قرار صادر من قاضي الإحالة ولم يقرر بذلك بصفته وكلا عن النائب
العمومي بل قرر بصفته رئيس نيابة قطعته غير مقبول شكلا . ولا يجدي أن يكون
خطاب النائب العمومي بتوكيل الرئيس مرافقا للأوراق هو وتقرر الأسباب .

جلسة يوم الخميس ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لييب عطية بك وزكي برزي بك
وحامد فهمي بك المستشارين . .

(٢٨٦)

القضية رقم ٢٠٧٧ سنة ٤٦ قضائية .

سبق الإصرار . سلطة قاضي الموضوع في التول بوجوده أو بعدم وجوده .

(المادتان ١٩٥ عقوبات و ٢٣١ تحقيق)

وجود سبق الإصرار أو عدم وجوده هو أمر موضوعي متى أثبتته المحكمة
فلا رقابة عليها لأحد . اللهم إلا إذا كانت تستنتج من أمور لاوجه لاستنتاجه
منها . والمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من وجود المتهمين ليلا بلا سبب بالزراعة
التي اعتاد المجني عليه المرور عليها مع حملهم أسلحة نارية ووجود ضفينة بين الجانبين
والمجني عليه .

(٢٨٧)

القضية رقم ٢٠٨٣ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة بالإكراه . اختطاف الشيء المسروق . ظرف الإكراه .

(المواد ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ ع)

يتحقق ظرف الإكراه في سرقة تحصل باختطاف المسروق إذا وقع من الجانب
عنف مادي عطل قوة المقاومة التي تتنبه عند المجني عليه أثناء محاولة الاختطاف

منه وانتهت هذه المقاومة بتغلب الجاني على المجنى عليه . أما إذا كان ما وقع من المتهم مقصورا على مجرد تغفله المجنى عليه واختطافه الشيء المسروق وفراره به قبل تنبه قوة المقاومة عند هذا المجنى عليه فلا يتحقق ذلك الظرف .

(٢٨٨)

القضية رقم ٢٠٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

(١) طيب شرعى . تحليف اليمين في كل قضية . لا وجوب .

(المادة ١٤٥ تحقيق والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧)

(ب) تعمد قتل شخص . إصابة آخر . قتل عمد .

(المادة ١٩٨ عقوبات)

١ - الطيب الشرعى محلف تحلفنا يعنى بمقتضى القانون عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . فلا يصح الطعن في الحكم بسبب أن الطيب الشرعى لم يحلف اليمين عند تأدية شهادته .

٢ - من تعمد قتل إنسان فأصاب إنسانا آخر يعتبر قاتلا عمدا لهذا الآخر .

(٢٨٩)

القضية رقم ٢٠٨٧ سنة ٤٦ قضائية .

الإجراءات السابقة على المحاكمة الجنائية . عدم جواز الاعتراض عليها أمام محكمة القضاة .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦ تحقيق)

لا يجوز للتهم أن يعترض أمام محكمة القضاة على الإجراءات التي أحيل بمقتضاها إلى محكمة الجنائيات ما دام لم يبد هذا الاعتراض لمحكمة الموضوع . وليس له أن يستنذر عن هذا السكوت بأن الأمر متعلق بالنظام العام لأنه غير متعلق به .

(٢٩٠)

القضية رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٦ قضائية ،

اتفاق المهمين على القتل بإصرار ومبارقتهم جميعا له . ثبوت ذلك . لا داعي لبيان الإصابات .

(المواد ٣٩/١ و ٤٠/٢ و ١٩٤ عقوبات)

إذا ثبت على متهمين بالقتل اتحاقهم على ارتكابه وإصرارهم عليه فهم جميعا مسؤولون عنه . ومتى ثبت ذلك بالحكم فلا وجه للطن عليه بقصوده عن بيان الإصابات التي وقعت من كل منهم والميت منها وغير الميت .^(١)

(٢٩١)

القضية رقم ٢٠٩١ سنة ٤٦ قضائية .

مواد مخدرة . تفسير عبارة "بأى اسم تعرض به في التجارة" الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ يعاقب على إحراز مركبات الحشيش ومستحضراته ومشتقاته أيا كانت أسمائها التي تتحلل لها أو تعرف بها في السوق . وذلك ليمنع إحراز ما دخله الحشيش بالتركيب أو الخلط أيا كان ما اختلط به وعلى أية صورة وقع الخلط أو التركيب . وليس المراد من عبارة "بأى اسم تعرض به في التجارة" الواردة بالفقرة السادسة من المادة الأولى من هذا القانون إلا اعتبار جميع مشتقات الحشيش ومستحضراته من المواد المخدرة أيا كان اسمها في السوق .

(٢٩٢)

القضية رقم ٢٠٩٤ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) تسبب الأحكام - إحمال الأسباب إحالا ميمما - تصور مبطل .
(ب) طعن : متى يستفيد الطاعن من قبول طعن آخر ؟

(المادتان ١٤٩ و ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات)

١ - ضوع الأحكام بمثل عبارة « إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة »
« الشهود والتحليل الكيماوى والكشف الطبى » يعد قصورا يعيب الأحكام عيبا جوهريا يبطلها .

(١) الظاهر أن كل المتهم بعد اتحاقهم على القتل وإصرارهم عليه قد قارفوه ضلام جميعهم بأن تألب جميعهم على الجنبى عليه وضربوه هم جميعهم بالأت سادة في رأسه حتى مات . فحكمة القضا صوبت رأى محكمة الموضوع التي اعتبرتهم جميعا فاعطين أصلين مقارفين للقتل ومسؤولين عنه ولم تر بما يتقص قيمة الحكم أن يكون لم يبين الإصابات التي وقعت من كل منهم .

٢ - إذا لم يقرر الطاعن بطلته في قلم الكتاب مكتفيا بتقديم تقرير بأسباب طعنه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا . لكن إذا كان معه طاعنون آخرون صح طعنهم شكلا فله حكمة النقض متى رأت - عند بحث موضوع هذا الطعن الصحيح في شكله - أن بالحكم المطعون فيه عيبا جوهريا يبطله قانونا أن تحكم بتقضى هذا الحكم في حق الطاعنين جميعا ليستفيد من ذلك من لم يصح طعنه شكلا^(١) .

(٢٩٣)

القضية رقم ٢٠٩٥ سنة ٤٦ قضائية .

إثبات . شهود . تخلفهم من الحضور . الاكتفاء بتلاوة أقوالهم . لا بطلان .

(المادة ١٦٥ من قانون تحقيق البنايات)

لا يسوغ أن يترتب على تخلف الشهود تعطيل سير العدالة . فإذا تخلف الشهود عن الحضور أمام المحكمة فاكتمت بتلاوة أقوالهم في التحقيقات جاز ذلك قانونا ، ولا يكون هذا سببا للطعن في الحكم .

(٢٩٤)

القضيتان رقم ٢٠٩٨ ورقم ٢١٠٠ سنة ٤٦ قضائية .

مواد مخدرة . الفرق بين حكمي المادتين ٣٥ و ٢٦ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨

الأصل هو توقيع عقوبة المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ بمجرد الإحراز بأى قصد كان . أما عقوبة المادة ٣٦ فلا توقع إلا إذا تخصص هذا القصد وكان هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . وإثبات هذا القصد الخاص يقع على عاتق المتهم . فإذا انكر المتهم التهمة بناتا ولم يقدم دليل على هذا القصد الخاص تعين تطبيق المادة ٣٥ دون غيرها .

(١) يلاحظ أن ذلك النهب الجوهري الذي تشير إليه المحكمة هو عيب كل عام غير قابل للتجزئة .

جلسة يوم الخميس ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك ومصطفى محمد بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(٢٩٥)

القضية رقم ٢١٠٥ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . القصد الجنائي .

(المادة ٢٦٨ عقوبات)

التقصّد الجنائي في جريمة السرقة يقتصّر في قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب
الجريمة أنه يختلس المتقول المملوك للغير رغم إرادة مالكة بنية أن يمتلكه هو نفسه .

(٢٩٦)

القضية رقم ٢١٠٦ سنة ٤٦ قضائية .

تغيير النيابة لوصف التهمة بالجلسة خلافاً للوصف الوارد بأمر الإحالة . عدم أخذ المحكمة برأيها . عدم
لفت الدفاع . لا إخلال .

(المادة ٣٨ تشكيل)

إن المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا توجب على المحكمة لفت
الدفاع إلا إذا رأت استدراك ما وقع في أمر الإحالة من خطأ أو سهو أو رأت
تعديل التهمة المبيّنة به وكان هذا الاستدراك أو التعديل من شأنه خدع المتهم
أو الإضرار بدفاعه . وهي تنص على وجوب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع
في جميع الأحوال الأخرى .

فإبداء النيابة أثناء مرافعتها أمام محكمة الجنايات رأياً في وصف الأفعال المنسوبة
للمتهمين يخالف ما وصفها به قاضي الإحالة ليس من شأنه أن يترفع عنها هذا الوصف
الذي أحيلت به ويلبمها ما نسجته لها من وصف آخر . وكذلك قصرها أثناء المرافعة

بعض الأفعال المكونة للجريمة على بعض المتهمين المنسوبة تلك الأفعال لجميعهم في أمر الإحالة لا حجة فيه على المحكمة . لأن تصرف النيابة بالجلسة في الدعوى العمومية لا يقيد المحكمة ولا يغير من اعتبار المتهم معلنا بالتهمة الموجهة بأمر الإحالة لحاكمته عليها بالمواد المذكورة فيه .

(٢٩٧)

القضية رقم ٢١٠٧ سنة ٤٦ قضائية .

اختلاس أشياء محبوزة . معنى الجز . توفر ركز الاختلاس بعدم تقديم الشيء المحبوز عند طلبه .
(المادتان ٢٨٠ و ٢٩٦ عقوبات)

توقيع الجز يعمل الأشياء المحبوزة عليها تحت يد السلطة العامة ويعمل من واجب الحارس تقديمها لما عند الاقتضاء بمجرد الطلب . فامتناعه عن ذلك فيه تغيير فعلي لصفته ورفع ليد السلطة العامة . وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس إلا إذا ثبت أن الأشياء موجودة فعلا وشاهدها المحضر فعلا ولكن الحارس امتنع لعله ما عن تسليمها له لبيعها . ففي هذه الصورة ينتفى الاختلاس .

(٢٩٨)

القضية رقم ٢١١٤ سنة ٤٦ قضائية .

سب طق . وجوب بيان الألفاظ وتعيين المحل .

(المادتان ٢٦٥ عقوبات و ١٤٩ تحقيق جنابات)

يجب على المحكمة إذا أدانت شخصا متهما بسب طق أن تثبت بمحكها الألفاظ التي اعتبرتها سببا كما يجب عليها تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه . ولا يصح أن يكتفى بالحكم في إيراد ألفاظ السب بقوله إنها الواردة بالمحضر، لأن هذا مانع من إمكان تقديرها، ولا أن يكتفى في تعيين المكان المدعى بوقوع السب فيه بذكر أنه بدائرة قسم كذا لأن هذا البيان لا يمكن من معرفة صفة هذا المكان أعام هو فتكون العلانية متوفرة أم خاص فلا تكون .

(٢٩٩)

القضية رقم ٢١١٨ سنة ٤٦ قضائية .

سرية الجلسة . عدم ذكر الأسباب .

(المواد ٢٢ ترتيب و ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنايات)

يؤخذ من المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادتين ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنايات أن للحكمة الحق في جعل الجلسة سرية إذا تراءى لها ذلك مراعاة للأداب أو محافظة على النظام . وليس يؤخذ منها ما يفيد ضرورة النص في الحكم على الأسباب الداعية لذلك . فإذا لم تذكرها المحكمة فلا يمكن أن ينسب إليها مخالفة القانون متى كانت تلك الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى .

(٣٠٠)

القضية رقم ٢١١٩ سنة ٤٦ قضائية .

(١) حكم . تغيير اسم التهم لا يؤثر في جوهر الحكم .

(المادتان ١٩٩ تحقيق و ٤٢ تشكيل)

(ب) إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وطلبات التحقيق .

(المادة ١٨٦ تحقيق)

١ — تغيير اسم المتهم وعمل ميلاده بالحكم سهوا من كاتب المحكمة أو عمدا بفعل المتهم عند سؤاله في التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه . وليس للتهم أن يطعن فيه بزعم أنه يضر به أو بالغير : أما دعواه بأنه يضر به فغير صحيحة لأن الأحكام الجنائية ليست حجة في إثبات حقيقة الاسم وحقيقة عمل المولد ، إذ هي وكل الإجراءات الجنائية إنما تأخذ الاسم والمولد والصناعة من أقوال المسؤولين أنفسهم وقد تكون كاذبة غير مطابقة للحقيقة . وأما دعواه بأنه يضر بغيره فهي دعوى مردودة بأن لا شأن له هو بالغير .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الترجيع بين أدلة الثبوت والنفي . كما أنها في حل من أن ترفض أى طلب معين من طلبات التحقيق ما دام رفضها إياه يكون معللا بعللة مقبولة عقلا .

القضية رقم ٢١٢٤ سنة ٤٦ قضائية .

(ب) الرد على كل ما يثيره الدفاع . لا وجوب .

١ - إذا كانت المحكمة في حادثة شروع في قتل قد وجهت الواقعة التوجيه الذي اقتضت بصرته وجزمت من الوقائع الثابتة أمامها أن متهمين أطلقا عيارين على المخني عليه أصابه أحدهما وأن إطلاقهما العيارين كان منهما بقصد القتل وبسبق إصرار ثم حكمت عليهما بالعقوبة بناء على ذلك وذكرت في حكمها أن لاداعي لمعرفة صاحب العيار الصائب ما دامت نية القتل مع سبق الإصرار كانت قائمة عندهما كان حكمهما هذا صحيحا قانونا .

٢ - المحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما يشيره الدفاع في مرافحته . ويمكن أن يسرد الحكم الأدلة التي أخذ بها في القضاء بالإدانة أو بالبراءة .

القضية رقم ٢١٢٦ سنة ٤٦ قضائية .

تدوير محرر عرقى • تدوير عقد بيع واستعماله • البيانات الواجب إثباتها بالحكم الصادر بالعقوبة •
(المادتان ١٨٣ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم شخص بتزوير عقد بيع واتهم كذلك باستعماله فإنه يجب على المحكمة أن تدين في الحكم الصادر منها بالعقوبة ، ما يشخص عقد البيع المقول بتزويره فذكر تاريخ العقد وتاريخ وغمرة تسجيله إن كان مسجلا أو تاريخه الثابت إن كان ذا تاريخ ثابت فقط ومقدار الأطنان المبيعة والجهة الواقعة هي فيها . كما يجب أيضا بيان وقائع الاستعمال بذكر الجهة الخالصة والشأن الذي استعمل فيه وإذا كان قدم لجهة

القضاء فيذكر نمرة القضية التي قدّم فيها ونهاية مدة استعماله حتى يتيسر معرفة ما إذا كانت جريمة الاستعمال انقطعت وسقطت بالمدة أم لا. فإذا لم يذكر كل ذلك في الحكم كان باطلا واجبا نقضه .

جلسة يوم الخميس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ليب عطية بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٣٠٣)

القضية رقم ٢١٣٣ سنة ٤٦ قضائية .
أدلة - ثبوت الإدانة بطريق الترجيح .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

إذا سردت المحكمة في حكمها أدلة الإدانة ثم ذكرت بعد أن هذه الأدلة ترجح إدانة المتهم كان حكمها صحيحا وإن أضاف أن المحكمة اعتقدت الإدانة بطريق الترجيح وظلبة الظن، إذ هي ليست مكلفة ببناء اعتقادها على أكثر من ذلك . وإذن فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أنه بنى على الترجيح وأن الترجيح لا يرفع الشك الذي يجب أن يؤول لمصلحة المتهم .

(٣٠٤)

القضية رقم ٢١٣٥ سنة ٤٦ قضائية .
التناقض في الحكم - متى يطله ؟

(الواد ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق ١٠٣ مرافعات)

التناقض الذي يطل الحكم هو ما يكون بين أسبابه ونصه المنطوق. أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الإبطال إلا إذا تماحت الأسباب وتعدر معرفة أيها هو المقصود للمحكمة والمتج لما قضت به .

(٣٠٥)

القضية رقم ٢١٣٧ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) طعن بالتزوير . حق المحكمة في إحالة الورقة المقول بتزويرها على النيابة لتحقيق التزوير .

(ب) دفاع . حق القاضي في عدم متابعة الخصوم في كل دفعوهم .

(المادتان ١٤٩ و ١٨٦ تحقيق)

١ — إذا طعن المتهم بالتزوير في ورقة اتخذت حجة عليه في تهمته بارتكاب جريمة ما فله المحكمة في مثل هذه الحالة ألا تأخذ بحققها من تحقيق التزوير بنفسها وأن تتخل عنه لجهة الاختصاص الأصلية وهي النيابة وتنتظر نتيجته لتقدرها بعد بما تشاء . وليس للمتهم أن يزعم بطلان هذا الإجراء ويطلب نقض الحكم لهذا السبب . خصوصا إذا كان هو من جانبه قد قبل هذا الإجراء وسار في تنفيذه ثم عجز أخيرا عن متابعة السير فيه .

٢ — يجب أن يكون لوجود الدعاوى مجالس القضاء حد تنهى إليه . وليس على القاضي أن يتابع الخصوم في دفعوهم التي يرى أنها لا ترمى إلا إلى المطلق والتسويق .

(٣٠٦)

القضية رقم ٢١٥٠ سنة ٤٦ قضائية .

مدع بحق مدني . عدم الاعتراض على صفته . عدم جواز هذا الاعتراض أمام محكمة القضاة .

(المادة ٢٣٦ تحقيق)

إذا لم ينازع المتهم ولا محاميه في صفة المدعين بالحق المدني أمام محكمة الموضوع ولا في وكالة المحامي الذي حضر عنهم وحكت المحكمة بتعويض لم فلا يقبل من المتهم أن يطعن بعد ذلك في صفة خصمه أو في وكالة المحامي عنه . كما لا يقبل منه الاحتجاج بعدم دفع خصمه للرسم فإن هذا من شأن قلم الكتاب وهو ليس بنائب عنه .

(٣٠٧)

القضية رقم ٢١٥١ سنة ٤٦ قضائية .

تزوير علامة . اصطناع صفيحة سيارة .

(المواد ١٧٤ عقوبات ١٣ و ٥٣ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولي سنة ١٩١٣)

المراد بالتحتم أو التثنية أو العلامة هو ذات الآلة التي يطبع بها أو طابعها أى أثرها المنطبع . فاصطناع صفيحة مماثلة للصفائح التي تعلق على السيارات تمييزا للواحدة منها عن غيرها من غير تقليد ختم المحافظة الذي يصمم به على ما يسلم من الصفائح لأصحاب السيارات لا يعتبر تزويرا أو تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع . بل يعتبر مخالفة لحكم المادتين ١٣ و ٥٣ من لائحة السيارات ، إذ أن الصفيحة لا تكون هي العلامة القانونية إلا اذا كان عليها ختم المحافظة الذي يكون ذاتية الصفيحة من جهة كونها علامة حكومية .^(١)

(٣٠٨)

القضية رقم ٢١٥٨ سنة ٤٦ قضائية .

تزوير ورقة عرفة . سند مزور لمصلحة آخر . عقاب المزور . احتجابه بأن لمصلحة له . لا يجوز .

(المادة ١٨٣ عقوبات)

إذا انعدم الالتزام الناشئ عن سند مزور أو انعدم الضرر الذي ينشأ عن هذا الالتزام بأمر خارج عن إرادة المزور فتبطل الإجماع باقية وعقاب المزور واجب قانونا . فإذا زور شخص سندا بمبلغ من المال ناسبا لإنسان أنه أصدره لأنحر وهو يعلم أنه بتزويره هذا يخلق التزاما على أولها للآخر بدون وجه حق فإن تزويره هذا — ولو لم يتسكك بالسند من اصطناع باسمه — يكون تام الأركان . وعدم تمسك من أنشئ السند لمصلحته بهذا السند المزور هو أمر خارج عن فعل التزوير الذي تم من جهة المزور ولزمته تبعته .

(١) انظر أيضا الحكم الصادر بجلسته ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٦٩٠ سنة ٤٦ ق . وقد

تشرناه برمه في موطنه .

جلسة يوم الخميس ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩
برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة

(٣٠٩)

القضية رقم ٢١٦٧ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) تهديد بجرعة أو إغشاء . سر الحصول على نقود أو غيرها . عقاب ولو كان قصد المهتد الحصول على حق له .

(ب) القصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ٢٨٤ ع)

١ - لم تبين المادة ٢٨٤ عقوبات نوع الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد بل جاءت بلفظيهما منكرين لتقع العقوبة على التهديد سواء أكان الطلب قائما على مال أم على شيء آخر وسواء أكان التكليف خاصا بعمل أم بامتناع عن عمل وسواء أكان الطلب أو التكليف غير شرعي في ذاته أم لا . فالتهديد باغشاء أمور مخدشة تهديدا مصحوبا بطلب تطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ عقوبات ولو كان المهتد لا يقصد إلا الحصول على حقوق له عند من هدده .

٢ - يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد أن يعلم الجاني المهتد أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجني عليه في حالة التهديد البسيط أو يكرهه - رغم إرادته - على الفعل المطلوب في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر .

(٣١٠)

القضية رقم ٢١٧٨ سنة ٤٦ قضائية .

نسيب الأحكام . تناقض في الأسباب بحيث يحرم بعضها البعض . قرض .

(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق)

إذا تناقضت أسباب الحكم تناقضا ينافي بيان التذليل على أهم نقطة في الدعوى فتاحت فإن هذا يعتبر من العيوب الجوهرية التي يترتب عليها نقض الحكم .

(٣١١)

القضية رقم ٢١٦٩ سنة ٤٦ قضائية .

خطف الأطفال . عدم تسليم الوالد ابنه للحكم له بجذائه . عقاب .

(المادة ٢٤٦ عقوبات)

تطبيق المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالد الذي لا يسلم ابنه لجلده المحكوم لها

(١) (٢)

بجذائته .

جلسة يوم الخميس ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات أصحاب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان ومصطفى محمد

بك وحامد فهمي بك مستشارين .

(٣١٢)

القضية رقم ١٦٠٠ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) جنائية إحداث عاهة مستديمة . استعمال الرأفة في العقاب عليها . الحكم بأقل من ثلاثة

شهور حبسا . قرض .

(المواد ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

(ب) إيقاف التنفيذ . عدم جواز الحكم به من محكمة القرض .

(المواد ٥٢ ع و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

١ — الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب من أحدث

بشخص عاهة مستديمة يستحيل برؤها بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس . ولا تنزل

هذه العقوبة — عند استعمال الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون — إلى

(١) أخاف الشارع المادة ٢٥٢ عقوبات مكررة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن العقاب

على عدم تسليم الأطفال وخطفهم بواسطة الوالدين أو الجدين وقد ابتداء من يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٤٦ .

(٢) انظر المبدأ رقم ٣٦٦ والتعليق عليه .

أقل من ثلاثة أشهر حبسا . فإذا حكمت المحكمة بأقل من ذلك أو بفرامة فقط كان على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بثلاثة أشهر حبسا .^(١)

٢ — ليس لمحكمة النقض في مثل الحالة السابقة أن تأمر بإيقاف التنفيذ طبقا للمادة ٥٢ عقوبات . لأن هذا يقتضى منها — بحسب اشتراط تلك المادة — أن تتدخل في بحث الظروف التي تبرر إيقاف التنفيذ . وهذا يكون خروجا منها عن مهمتها ، إذ القانون يأبى عليها أن تعمل في مثل هذه الصورة شيئا غير تصحيح التطبيق .

(٣١٣)

القضية رقم ١٦٤٩ سنة ٤٦ قضائية .

(١) تشكل المحكمة في صحة التهمة . وحبس التبرئة .

(المادة ١٧٢ تحقيق)

(ب) واقعة . عدم بيانها في حالة الحكم بالبراءة . لا بطلان .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

(ج) إثبات . طلب الخصوم تعيين خير . لا إلزام بإجابه .

(المادة ١٣٦ تحقيق)

(د) دعوى مدنية . رفضا لتبرئة المتهم . ذكر أسباب الرفض غير محتم .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

١ — إذا تناولت المحكمة الأدلة التي سردت أمامها للتدليل على تزوير سند ادعى تزويره وناقشتها مناقشة تفيد أنها ليست قاطعة في الدلالة على التزوير ثم ذكرت أنه "يوجد شك كبير في أن السند مزور" كان ذلك كافيا لتبرئة المتهم من تهمة التزوير .

٢ — التشدد في بيان الوقائع بالحكم لا محل له ما دامت المحكمة قد قضت بالبراءة . والبيان التام لم يشترطه القانون إلا في حالة الحكم بالعقوبة .

(١) انظر أيضا حكم المحكمة الصادر في ١٩٢٩/٢/٢٨ في القضية رقم ٨٢٦ سنة ٤٦ المنشور عقب النفاذ رقم ١٨٠ من هذه المجموعة .

٣ - ليست المحكمة مجبرة على إجابة طلبات الخصوم من تعيين خبراء أو غيرهم ما دامت قد وجدت في باقي أوراق الدعوى من العناصر ما كفاها لتكوين اعتقادها .

٤ - إذا برأت المحكمة المتهم ورفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتما عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تنفي عن ذكر أسباب خاصة .

(٣١٤)

القضية رقم ٢١٤١ سنة ٤٦ قضائية .

مخدرات . المزارع الذى يبيع الأفيون الناتج من الزراعة . حصول البيع قبل صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . لعقاب .

(قانون المخدرات الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ - المادتان ٢٧

و ٣٠ منه وقانون المخدرات الصادر فى ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ رقم ٢١

لسنة ١٩٢٨ - المادتان ٣٣ و ٣٤ منه والمادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

زراعة الخشخاش لم تكن محظورة عند إصدار قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بتنظيم الاتجار بالمخدرات واستعمالها . ولذلك لم يضع الشارع فى هذا القانون فى الفصل الخامس الذى عقده للاتجار بالأفيون الخلم الناتج من زراعة القطن المصرى إلا ما ضبط به هذا الاتجار . وهو ما يبينه من القواعد بالمادة ٣٠ فبقى لذلك بيع المزارعين ناتج زراعتهم من الأفيون غير خاضع لأحكام هذه المادة ولا لأحكام المادة ٢٧ الخاصة بتنظيم الاتجار بالجواهر المخدرة .

فلما حرمت زراعة الخشخاش عدلت المادة ٣٠ السابقة الذكر بما يقيد المزارعين بمصر ما لديهم من الأفيون وبيعه لمن يرخص لهم وأدرج هذا التعديل بالمادتين ٣٣ و ٣٤ من القانون الجديد رقم ٢١ سنة ٢٨ . وبموجبه أصبح المزارعون الذين يبيعون ناتج زراعتهم لغير مريض له فى الاتجار واقعين تحت حكمه (أى فى العقاب) . وعلى ذلك فإذا عوقب أحد هؤلاء بمقتضى المادة ٢٧ من

قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ كان العقاب في غير محله وتعين نقض الحكم القاضي به والحكم ببراءة المحكوم عليه ^(١).

(٣١٥)

القضية رقم ٢٣٨٤ سنة ٤٦ قضائية .

سب . وجوب بيان ألقاظه .

(المادتان ٢٦٥ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

يجب أن يكون الحكم بذاته مظهرًا لواقعة الفعل المراد اعتباره جريمة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تكوينه للجريمة وعدم صحة ذلك . فإذا اكتفى الحكم بأن ذكر أن السب "حاصل بالألقاظ الواردة بعريضة الدعوى" دون بيانها كان معيبًا عيبًا جوهريًا موجبًا لنقضه .

(٣١٦)

القضية رقم ٢٣٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

فول فاضح . العلانية ركن من أركانه . حصوله مع امرأة . العلانية غير لازمة .

(المادتان ٢٤١ و ٢٤٠ ع)

العلانية ركن من أركان جريمة الفعل الفاضح إلا إذا كان ما اقترفه المتهم من فعل فاضح حاصلًا مع امرأة فإن العلانية في هذه الحالة تكون غير لازمة بنص المادة ٢٤١ عقوبات .

(١) يلاحظ أن حلالة هذه الدعوى وقعت في ديسمبر سنة ١٩٢٧ أى قبل صدور القانون رقم ٢١

سنة ١٩٢٨ . ولذلك أخذت محكمة النقض الطاعن من العقوبة لعدم النص على العقاب بقانون سنة ١٩٢٥

الذى وقعت الحادثة مدة سريانه .

(٣١٧)

القضية رقم ٢٣٨٦ سنة ٤٦ قضائية^(١).

(أ) حكم بالإدانة . إلغاؤه بصفة مجملة مع عدم مناقشة أسبابه . - بطلان . (المادة ١٤٩ تحقيق)

(ب) تعويض . تقديره موضوعي . التظلم له لدى محكمة النقض . عدم جوازه . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ — إذا حكمت المحكمة الابتدائية بعقوبة وتعويض على متهم بانيئة ذلك على أسباب واضحة وألفت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم و برأت المتهم ورفضت الدعوى المدنية قبله ولم تذكر بأسباب حكمها سوى قولها "وحيث إنه لا يوجد" "أى دليل قبل المتهم فيتمتع براءته" كان حكمها هذا باطلا . لأن تلك العبارة لا تصلح سببا لإلغاء الحكم الابتدائي . بل كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تتكلم على دليل الإدانة الذى ذكرته المحكمة الأولى وتبين ما فيه من ضعف وتفصل فصلا صريحا بأرباها فيه أناخذ به أم تنبذه . وذلك حتى لا يكون حكمها أشبه شئ بالحكم الذى ينبى ألا يشوب الأحكام القضائية .

٢ — المناقشة فى مقدار التعويض هى مناقشة فى مسألة موضوعية صرف لا تصلح أن تكون محلا للتظلم بطريق الطعن بالنقض .

(٣١٨)

القضية رقم ٢٣٩٠ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) تزوير . إضافة أى توقيع مزور على ورقة معتبرة حتى لو كان شاهد قد تزورا . (المادة ١٨٣ عقوبات)

(ب) إبلاغ كاذب . اتعده الجنائى فى هذه الجريمة . معناه . الباعث طمعا لأهمية له . (المادة ٢٦٤ عقوبات)

(١) الطعن فى هذه الدعوى هو من المدعى بالحق المدنى وخاص بدعواه المدنية التى رفضها المحكمة الاستئنافية بعبارة المتهم .

- ١ - إضافة أى توقيع مزور على أى عقد من العقود المعتبرة وخصوصا الرسمية منها هي تزوير لا شك فيه حتى لو كان التوقيع لشاهد لا لأحد أطراف العقد.
- ٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب هو إرادة إيقاع العقاب بالمبلغ في حقه . وعلى ذلك فلا يقبل الطعن ممن بلغ كذبا بأنه لم يكن يقصد من بلاغه إلا تأييد حقوقه في دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه ، لأن الأغراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمفتريات . والباعث على العمل الجنائي لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها .

(٣١٩)

القضية رقم ٢٣٩١ سنة ٤٦ قضائية .

دعوى مباشرة . رضا . قانون حماية الموظفين . مريانه . جمعية القوانين ومريانه على الماضي .
(المادتان ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات و٥٢ تحقيق وقانون حماية الموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩)
دعوى الجنحة التي تكون رفعت مباشرة على أحد الموظفين قبل صدور القانون رقم ٢٣ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين هي دعوى صحيحة مقبولة لا يسرى عليها القانون المذكور . وليس يفيد وجوب سريان أحكامه على الدعاوى المرفوعة رضا صحيفا قبل صدوره كونه من قوانين الإجراءات التي يراعى في تنفيذها ما جاء بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات من أنه "يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها" "في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت إلى يوم وجوب العمل" "بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية" "واستثنائية" . إذ ليس معنى وجوب العمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون الجديد أن ماتم صحيفا من الإجراءات حسب القانون القديم لا يعتبر . بل معنى ذلك هو العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات في القضايا القائمة ، فما لم يقفل فيه باب التحقيق مثلا يسار في تحقيقه وتحصل المحاكمة ويطعن على الحكم

الذى يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد. وكذلك ما استؤنفت أحكامه منها تنبع فيه قواعد المحاكمة الاستثنائية المدونة بالقانون الجديد . أما الدعاوى التى تكون قد رفعت مباشرة إلى محكمة الجلع وفقا للمادة ٥٢ تحقيق جنايات التى كانت تجيز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهى مقبولة حتا لا يمكن أن يؤثر عليها قانون ما^(١) إلا بالنص صريح .

وقائع الدعوى

رفع إبراهيم محمد عيشه المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جلع كفر الشيخ ضد أحمد افندى أبو الفتوح وسيد أحمد مدين وأحمد افندى مصطفى العيسوى لأنهم فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمحلة القصب وبندر كفر الشيخ استعملوا القوة معه اعتمادا على وظائفهم بأن ضريوه ضربا يحتاج لعلاج وأن الأول حبسه فى غير الأحوال التى تصرح القوانين والأوامر بالقبض عليه فيها . وطلب معاملتهم بالمادتين ١١٣ و ٢٤٢ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٥٠ جنيا تعويضا والمصاريف والأتعاب بالتضامن مع وزارة الداخلية . وقد فوضت النيابة الرأى للمحكمة بالنسبة للامتين الأولين وطلبت معاقبة الثالث بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وبعد أن سمعت محكمة الجلع المذكورة هذه الدعوى أصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٦ وعملا بالمادة ٢٠٦ عقوبات بالنسبة لأحمد افندى مصطفى و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات بالنسبة لكل من أحمد افندى أبو الفتوح وسيد أحمد مدين : أولا ببراءة أحمد افندى أبو الفتوح وسيد أحمد مدين مع رفض الدعوى المدنية قبلهما . ثانيا بتفريم أحمد افندى مصطفى مائة قرش وإلزامه

(١) راجع أيضا بهذا المعنى أحكام محكمة القضاة الصادرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ٢٧٦٦ سنة ٤٦ قضائية وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ فى القضية رقم ٨٢٧ سنة ٤٧ وفى ٤ يناير سنة ١٩٣٢ فى القضية رقم ٩٦٥ سنة ٢ قضائية .

بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة قرش على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف أحد افندى مصطفى العيسوى والنيابة هذا الحكم فى يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ . واستأنفه المذعى بالحق المدنى فى يوم ١٧ منه .

ومحكمة جنح طنطا الاستئنافية سمعت هذه الاستئنافات وقضت فيها بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ حضوريا لأحمد افندى مصطفى وغيايبا لأحمد افندى أبو الفتوح وسيد أحمد مدين بقبولها شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لسيد أحمد مدين وإلغاءه بالنسبة لأحمد افندى أبو الفتوح وأحمد افندى مصطفى وبراءة أحمد افندى مصطفى ورفض الدعوى المدنية قبله وتغريم أحمد افندى أبو الفتوح ٥٠٠ قرش وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ قرش والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة .

عارض أحمد افندى أبو الفتوح فى الحكم المذكور . وقد دفع الحاضر معه أثناء نظر تلك المعارضة فرعيا بعدم جواز معاقبته ارتكانا على القانون الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ بتبطل المعارضة شكلا وفى الموضوع بقبول الدفع الفرعى المقدم من المتهم وبعدم قبول الدعوى وإلزام المذعى بالحق المدنى بالمصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماة .

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة طنطا بتوكيل من سعادة النائب العمومى فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريرا ببيان وجوه الطعن فى اليوم نفسه .

المحكمة

- بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
- حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

ادعت النيابة أن إبراهيم محمد أبو عيشه اتهم المتهم المذكور واثنين معه مباشرة أمام محكمة كفرالشيخ الجزئية بأنه استعمل القسوة معه وحبسه بدون حق . وطلب معاقبته بالسنتين ١٣ و ٢٤ عقوبات وإلزامه بأن يدفع له خمسين جنيها تعويضا . فحكمت المحكمة المذكورة في ٦ يونيو سنة ١٩٢٦ ببراءة المتهم المذكور وأثر معه وبتغريم المتهم الثالث مائة قرش . فاستأنف المحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى والنيابة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الاستئنافية حكمت في ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بتغريم المتهم المذكور ٥٠٠ قرش وإلزامه بتعويض قدره ٥٠٠ قرش لخصمه المدعى بالحق المدنى . فعارض المتهم في ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ ودفع بمجلس ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بعدم جواز نظر هذه الدعوى تطبيقا لقانون ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ فحكمت المحكمة المذكورة بقبول هذا الدفع وعدم قبول الدعوى معتمدة في ذلك على أن هذا القانون الخاص بحماية الموظفين هو من قوانين الإجراءات التي يراعى في تنفيذها ما جاء بالمادة الثانية من قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات — ادعت النيابة ذلك وطعنت في هذا الحكم . وحجتها في الطعن أنها استأنفت الحكم الصادر بالبراءة قبل صدور هذا القانون الخاص بحماية الموظفين فاستقامت الدعوى العمومية باستئنافها هذا أمام المحكمة الاستئنافية وأن ليس لهذا القانون استناد إلى الماضي يؤثر فيما تم قبل صدوره من الإجراءات .

وحيث إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٤ هو : ” يعمل “
” بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات “
” التي لم تكن تمت إلى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون “
” منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية واستئنافية “ .

وحيث إنه ليس معنى وجوب العمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون الجديد عدم اعتبار ما تم صحيحا من الإجراءات حسب القانون القديم . بل معنى ذلك هو العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الإجراءات في القضايا القائمة

الآن، فلم يقل فيه باب التحقيق يسار في تحقيقه وتحصل المحاكمة ويطعن على الحكم الذي يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد .
وكذلك ما استؤنفت أحكامه منها يتبع فيه قواعد المحاكمة الاستثنائية المدونة بالقانون الجديد .

وحيث إن دعوى المدعى بالحق المدني قد رفعت مباشرة إلى محكمة الجنح وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تميز رفعها على الموظفين وغيرهم بشر قيد نهى مقبولة . وحقه في قبولها حق مكتسب لا يمكن أن يؤثر عليه قانون ما إلا بنص صريح .

وحيث إنه فضلا عما ذكر فإن النيابة العمومية باستئنافها الحكم الصادر بالبراءة قبل صدور قانون ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ خلاص بحماية الموظفين قد أقامت الدعوى العمومية بالفعل فاستقامت بذاتها وفصلت فيها المحكمة الاستئنافية بالحكم الغيابي قبل صدور هذا القانون .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول هذا الطعن وتقض الحكم ورفض دفع المتهم السابق ذكره بصدر هذا الحكم وإحالة القضية على محكمة طنطا الاستئنافية لتفصل دائرة أخرى منها في الدعويين العموميين والمدنية .

فلهذا

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية لمحكمة جنح طنطا للقضاء فيها مجددا بهيئة استئنافية من دائرة أخرى .

(٣٢٠)

القضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٤٦ قضائية .

حرية محكمة الموضوع في تقدير مرامي الأفعال . حذرها .

محكمة الموضوع حرة في تفسير الأفعال وحملها — من جهة القصد الجنائي — على الوجهة التي تعتقدها . ولا ينتمى من ذلك إلا أن تكون تلك الأفعال لا تحتمل عقلا التوجيه الذي تنهض هي إليه .

(٣٢١)

القضية رقم ٢٤٠٠ سنة ٤٦ قضائية .
مراقبة . عدم جواز وضع النساء تحت المراقبة .

(المادة ٢٧٧ عقوبات والمادة ٣١ من قانون المتشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
لا يجوز قانونا الحكم بوضع النساء تحت مراقبة البوليس . ذلك بأنه وإن كانت المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات تميز في حالة العود وضع المحكوم عليه بالحبس لسرقه تحت مراقبة البوليس ذكرًا كان ذلك المحكوم عليه أو أنثى إلا أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي منعت سريان أحكام هذا القانون على النساء وعلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة قد خصصت هذا العموم . وهذا القانون وإن كان عنوانه يفيد أنه خاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم إلا أنه شامل لجميع أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي يقضى بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ عقوبات أو غيرها .

(٣٢٢)

القضية رقم ٢٤٠٢ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) تقرير أسباب الطعن . انطأ في اسم الطاعن لا يمنع من قبول الطعن شكلا .
(المادة ٢٢٩ تحقيق)
(ب) المادة ٢٠٧ ع . موطن تطبيقها .
(المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ ع)

(ج) تمريض مدني . عدم تقسيمه في الحكم . لا بطلان .
(د) شريك . احبارة فاعلا أصليا . اتحاد القوة . لا بطلان .
(المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ ع و ٢٢٩ تحقيق)

١ — تغيير اسم الطاعن سهوا بتقرير أسباب الطعن لا يمنع من قبول الطعن شكلا ما دام واضحاً للحكمة اسم الطاعن الحقيقي .

٢ — المادة ٢٠٧ عقوبات الخاصة بالتجمهر متصلة بنصها بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ عقوبات فلا تطبق إذن إلا في الضرب أو الجرح الوارد ذكرهما فيهما .

٣ — ليس يظن على الحكم أن المحكمة لم تخصص فيه لكل مدعى مدعى نصيبه في التعويض المقرضى به . إذ الشأن في تقسيم المبلغ الكلى المقرضى به على المتهمين المدعين بالحق المدعى هو هؤلاء المدعين أنفسهم .

٤ — لا مطن على الحكم إذا اعتبرت المحكمة متهما ما فاعلا أصليا في تهمة أرادت النيابة بملسة المرافعة فقط أن تعتبره مجرّد شريك فيها . بل إن مثل هذا المطن معدوم الفائدة ما دامت عقوبة الشريك كمقوبة الفاعل الأصل في الجريمة التى هى موضوع الاتهام .

(٣٢٣)

القضية رقم ٢٤٥٧ سنة ٤٦ قضائية .

قض . تعديل المحكمة الاستئنافية موضوع التهمة من عاهة بأحد الأعضاء . إلى ضرب بضو آثر بالمادة ٢٠٥ ع . بإطاله تطبيقا للقانون .
(الواد ٢٠٤ و ٢٠٥ عقوبات و ٤٠ تشكيل و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

اتهم شخص أمام محكمة الجح بإحداث عاهة مستديمة بإصبع شخص آخر فبرأته المحكمة واستأنفت النيابة فقررت محكمة الاستئناف فى أسباب حكمها أنها توافق على هذه التبرئة ولكنها تدين الطاعن فى ضربه المبنى عليه على رأسه ضربا مجزئسببه عن أعماله زيادة على عشرين يوما .

ومحكمة النقض قررت أن الضرب على الرأس هو غير الضرب على اليد، وليس بين الجنابة التى كان الطاعن متهما بها من قبل النيابة وبين الجريمة الجديدة أدنى علاقة ولا اشتراك فى الفعل الذى يكون قد أحدث كلا منهما ، وأن ما أتى فى الحكم هو تعديل للجريمة الاعتياض عن الفعل المادى المكون لها بفعل آخر لم تشمله الشهادة التى اعتمدت عليها المحكمة ، وأن ما ثبت بالحكم من جهة التهمة الأصلية وهى العاهة المستديمة يقتضى التبرئة منها بنص صريح تأييدا للحكم المستأنف وأن ما قضى به من العقوبة على التهمة الجديدة يتعين الحكم بإطاله تطبيقا للقانون .

جلسة يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة

(٣٢٤)

القضية رقم ٢٤٠٤ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . معاها . ركن عدم الرضا . وجوب بياحه في الحكم .

(المادتان ٢٦٨ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

السرقه قانونا هي اختلاس السارق ملك غيره بدون رضائه . فإنما سلم شخص باختياريه شخصا آخر سند دين لاستعماله في أمر معين فتصرف في هذا السند لمصلحته هو ثم اتهم متسلم السند بسرقة لعدم رده لصاحبه وحكمت المحكمة بإدائته ولم تبين بحكمها كيف اعتبرت التصرف في السند المسلم إليه برضاء صاحبه سرقة بالمعنى القانوني كان في حكمها قصور عن بيان الواقعة بيانا كافيا . وهذا موجب لنقضه .

(٣٢٥)

القضية رقم ٢٤١٣ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) جريمة . تعيين تاريخ وقوعها . موضوع ما دام مبنا على الواقع الفعلي . متى تدخل محكمة النقض ؟

(المادتان ٢٢٩ و ٢٧٩ تحقيق)

(ب) خيانة الأمانة جريمة وثيقة . مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العنوية بها هو اليوم التالي لحدوثها .

(المادتان ٢٩٦ عقوبات و ٢٧٩ تحقيق)

(ج) تبديد . تحديد يوم لبيع الأشياء المحبوزة لا يعتبر تاريخا لحادثة التبديد .

(د) حارس متهم بتبديد . الدفع بسقوط الدعوى يأتي من جانبه .

(المادتان ٢٨٠ عقوبات و ٢٧٩ تحقيق)

(هـ) تبديد . اعتبار تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة تاريخا مبدئيا له .

(المادتان ٢٩٦ عقوبات و ٢٧٩ تحقيق)

١ -- تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من

الأمر الداخلي في اختصاص قاضي الموضوع ولإرقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

غير أن هذا مشروط بأن يبنى القاضى عقيدته فى هذا التعيين على الواقع الفعلى الذى يثبت لديه بالبيئة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها لا أن يبنيها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحتة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال . فإن فعل غير مراعى هذا الشرط فقد تخرج بذلك عن دائرة الأمور الموضوعية إلى ميدان المباحث القانونية وعرض عمله لرقابة محكمة النقض .

٢ — جريمة خيانة الأمانة هى من الجرائم الوقتية التى تم وتتقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده . فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ سرىان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى . وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط فى ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجانى بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك . ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة .

٣ — لا يصح اعتبار مجزئ تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ سرىان مدة سقوطها . فإنه ليس بمفهوم عقلا أن مجزئ حلول هذا اليوم فى الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية لحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعل منه عن تقديمها . بل إن هذا المعنى الذى تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجزئ الحلول الزمنى ومقطع عنه تمام الاقطاع . فلا بد لتحقيقه فى الواقع وإمكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

٤ — الأصل أن حارس المحجز — ككل أمين — مكلف بحفظ الشيء إلى وقت طلبه . والدفع بسقوط الدعوى العمومية فى حالة الاختلاس أو التبديد يأتى من جانبه . فعليه هو إذن أن يبين متى حصل الاختلاس أو التبديد . وللنبأية مناقشته فيما يقرره . وعلى القاضى أن يحقق وجه الدفع ويقضى فيه . فإذا قامت أدلة الواقع على أن الحادثة حصلت من قبل الثلاث السنوات السابقة على تاريخ

أول إجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط . وإذا استوت عنده الدلائل في التاحيتين رجع مصلحة المتهم وقضى بسقوط الدعوى .

٥ — إن التبديد لما كان في العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن في الوديسة كان تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة وهو تاريخ ظهوره والعلم به معتبرا مبدئيا وبصفة مؤقتة تاريخا له إلى أن يدعى الجاني أسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يتبين القاضي — من تلقاء نفسه — هذه الأسبقية أخذا مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم المذكور بأنه في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بتاحية حاجربى سليمان مركز بنى سويف اختلس بقرتين وثورا وجاموسة محجوزا عليها . قضائيا لصالح على بك سليمان حالة كونه حارسا عليها وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح بنى سويف الجزئية سمعت هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ وعملا بالمادة المذكورة بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في يوم صدره .

وعند نظر هذا الاستئناف أمام محكمة جنح بنى سويف الاستئنافية دفع الحاضر مع المتهم فرعيا بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٣ وهو اليوم الذى كان محمدا لبيع الأشياء المحجوز عليها فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ حضوريا وعملا بالمادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية لمضى المدة وبراءة المتهم .

وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة بنى سويف في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام وقدم تقريرا ببيان الأسباب في اليوم نفسه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم تحصل في أن

الحجز حصل في ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ وتحدد فيه يوما ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣

للبيع وأن الحاجز لم يتخذ إجراء ما للبيع في التاريخ المحدد بل حددته ثانية يوم

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وفيه لم يجد المحضر الأشياء المحجوز عليها — أثبتت المحكمة

ذلك ثم اعتبرت تاريخ البيع المحدد أولا وهو ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ مبدأ

لسريان مدة سقوط الدعوى العمومية وقضت بأنها سقطت لمضي أزيد من ثلاث

سنوات على التبديد . وتقول النيابة من جهة إن هذا خطأ في تطبيق القانون ومن

جهة أخرى إن التاريخ الواجب اعتباره مبدأ لسريان مدة سقوط الدعوى هو يوم

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الذي حدد أخيرا للتنفيذ وظهر فيه أن الأشياء لا وجود لها

وأنها تبذرت . وذلك لأن من القواعد أن جريمة خيانة الأمانة تعتبر تامة في حالة

تعذر تعيين تاريخ الاختلاس من تاريخ ظهور عسر المتهم أو توقفه عن رد الشيء

بعد طلبه منه أو التنبيه عليه رسميا برده ، ويتبدى ميعاد سقوط الدعوى العمومية

من هذا التاريخ . ذلك هو مجمل الطعن وطلبات النيابة .

أولا — عن الحكم المطعون فيه

حيث إن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من

الأمر الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

غير أن هذا مشروط بأن ينشئ القاضي عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي

يثبت لديه بالبينه أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها لا أن يبنينا على اعتبارات

قانونية أو نظرية بحتة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال، فإن فعل غير مراعى

هذا الشرط فقد خرج بذلك من دائرة الأمور الموضوعية إلى ميدان المباحث القانونية

وعرض عمله لمراقبة محكمة النقض .

وحيث إن الواقع في هذه الدعوى أن محكمة الموضوع لم تعين تاريخ ارتكاب الجريمة تعينا مسندا إلى دليل راجع إلى الواقع فعلا بل عيته بطريق البحث النظري والرأى القانونى إذ قالت ما حاصله أن الأشياء المحجوزة كان محمدا ليعها يوما ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولكن الحاجز لم يتخذ فيها إجراء واستمر ساكنا إلى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨. فالיום المحدد للبيع يعتبر أنه مبدأ سرعان المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية إذ هو يعد مطالبة من الدائن بتقديم تلك الأشياء وقد مضى من فبراير سنة ١٩٢٣ إلى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الذى تحرر فيه محضر التبديد أزيد من ثلاث سنوات فالدعوى سقطت . ولا شك أن اعتبار المحكمة يوم ٢٤ أو ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ المحدد للبيع مبدأ لسريان المدة هو اعتبار نظرى لا اتصال بينه وبين حدوث الجريمة بالفعل ولا بينه وبين التاريخ الحقيقى لحدوثها سواء أكان هذا الحدث قبل ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ أو بعدها . وكذلك قولها إن تحديد يوم البيع " يعد مطالبة من الدائن بتقديم تلك الأشياء " مع ما فيه من القصور عن البيان — إذ تكلل الفكرة وإنتاجها فى الغرض المسوق له الكلام كان يقتضى أن تضيف المحكمة إلى عبارتها : " وعجزا من الحارس عن " "تقديمها" — قولها هذا هو أيضا استنتاج بطريق الرأى والتحكم على توفر ركن العجز عن رد الأمانة فى ذلك التاريخ إذ هو استنتاج متزع لا من أمر واقعى يدل على هذا العجز المفيد للتبديد بل من تقدير قانونى لا اتصال بينه وبين ما يكون قائما فى الواقع الخارجى من عجز الحارس عن رد الأمانة أو قدرته على ردها .

وحيث إن لمحكمة النقض — والحال ما ذكر — حق التدخل لبيان ما فى عمل محكمة الموضوع من صواب أو خطأ .

وحيث إن جريمة خيانة الأمانة هى من الجرائم الوقتية التى تتم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده. فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ سرعان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ

حدوث جميع الجرائم الأخرى . وله كما أسلفنا مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجني عليه للجاني بحيث إذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك . ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة .

وحيث إن اعتبار محكمة الموضوع أن مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة يعد مطالبة بها في ذلك اليوم وعجزا عن الرد فيه أي تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها هو اعتبار غير صحيح سواء من الوجهة النظرية البحتة أو من الوجهة القانونية . فأما من الوجهة النظرية فإنه استنتاج مما لا يحتمل هذا الاستنتاج إذ كل ما يدل عليه تحديد يوم للبيع هو تحديد يوم للبيع لا أكثر ولا أقل . وكل ما يترتب على حلول اليوم المحدد للبيع هو أن هذا اليوم قد حل في الزمن لا أكثر ولا أقل . وليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للمارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها للحضر وعجز فعلي منه عن تقديمها له . فإن هذا المعنى الذي به تقوم الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزماني ومتقطع عنه تمام الانقطاع . ولا بد لتحقيقه في الواقع وإمكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه . وأما من الوجهة القانونية فالقانون ينكره وليس فيه أى نص يقضى باعتبار مجرد تحديد يوم للبيع وحلول هذا اليوم بدون بيع قريبة على ثبوت ذلك المعنى معنى المطالبة الفعلية والعجز الفعلي عن الرد . وعلى ذلك يكون قضاء المحكمة بسقوط الدعوى العمومية بناءً على تلك الأسباب البعيدة عن إنتاج هذا السقوط هو قضاء في غير محله ويتعين نقضه .

(ثانياً) عن طلب النيابة

حيث إن النيابة العامة تقول إن يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ هو الذى يجب اعتباره تاريخاً للاختلاس وتكون الدعوى العمومية لم تسقط . وهى تنى قولها هذا على قاعدة ذكرتها وأشير إليها آنفاً . ثم تطلب تطبيق القانون أى تطلب مع نقض الحكم القضاء بأن الدعوى العمومية لم تسقط .

وحيث إن طلب النياية لا يمكن إيجابتها إليه بالحالة التي عليها الدعوى . لأن القاعدة التي اعتمدت عليها على فرض صحتها وعمومها فإن نصها بحسب ما ذكرته هي يقتضى - لإمكان تطبيقها - أن يبحث قاضى الموضوع مبدئيا عن التاريخ الذى وقع فيه التبديد وأن يكون لبعثه أثر ظاهر فى إجراءات التحقيق وأن يقرر فى حكمه أنه أجرى هذا البحث وعجز عن الاهتداء إلى الحقيقة وليس شئ من ذلك واردا فى بيان الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم .

وحيث إن الأصل أن حارس المحرز - ككل أمين - مكلف بحفظ الشئ إلى وقت طلبه . والادعاء بسقوط الدعوى العمومية فى حالة الاختلاس أو التبديد هو دفع فى مصلحته يأتى عادة من جانبه هو . وهذا الادعاء يقتضى حتما وبطبيعة الحال أن يبين هو متى حصل الاختلاس أو التبديد . وللنياية العامة المناقشة فيما يقرره من ذلك مما يريد به إسقاط الدعوى والفرار من العقوبة . فإذا حقق القاضى وجه الدفع هذا بناء على طلب المتهم أو من تلقاء نفسه وظهر له من أدلة الواقع أن الحادثة حصلت من قبل الثلاث السنوات السابقة على تاريخ أول إجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط وإلا فلا . أما إذا قامت لديه دلالات على أن التبديد حصل قبل أول إجراء من إجراءات التحقيق بأزيد من ثلاث سنوات ودلائل أخرى على أنه حصل فى غضون هذه الثلاث السنوات واستوت عنده الدلائل فى التاحتين ولم يستطع الترجيح فهذه حالة شك حكما ضرورة رعاية مصلحة المتهم والتقرير بسقوط الدعوى . أما تاريخ محضر التنفيذ المثبت للتبديد فى مسائل المحرز وكذلك تاريخ كل مطالبة رسمية أو غير رسمية ظهر على أثرها عجز الأمين عن الرد فلا معمول عليه فى مسألة سقوط الدعوى بالمدّة لتعلق هذه المسألة بنفس تاريخ حدوث الجريمة فى الواقع . وغاية ما فى الأمر أن التبديد لما كان فى العادة معروفا للأمين خافيا على صاحب الشأن فى الودعة فتاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة - وهو تاريخ ظهوره والعلم به - يعتبر مبدئيا وبصفة مؤقتة تاريخا له إلى أن يدعى الجانى

أسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية أخذا بما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها .

وحيث إنه بين من كل ما تقدم أن محكمة النقض — مع ارتيائها بطلان الحكم لا بتناؤه على أسباب غير صالحة في النظر ولا في القانون — لا تستطيع الأخذ بنظرية النيابة العامة قضية مسامة والقضاء بأن مدة سقوط الدعوى العمومية المطروحة الآن لا تبدأ إلا من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الذي هو يوم تحرير محضر التنفيذ وظهور التبديد . بل المتعين عليها هو قبض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة الموضوع لنظرها من جديد سواء من جهة مسألة سقوط الدعوى بالمدة أو من جهة موضوع الدعوى عند الاقتضاء إذا رؤى أنها لم تسقط بالمدة .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة الجح الاستئنافية بنى سويف لنظرها بيئة أخرى من جديد سواء من جهة مسألة سقوطها بالمدة أو من جهة موضوعها عند الاقتضاء .

(٣٢٦)

القضية رقم ٢٤١٧ سنة ٤٦ قضائية .

مهم . عدم حضور محام مه أثناء التحقيق . لا بطلان .

(المادة ٣٤ محقق)

منع النيابة محامى المتهم من حضور التحقيق لا يبطله ولا يعيب الحكم . لأن القانون من جهة لا يحتم حضور محامى المتهم معه ، ولأنه أجاز للنيابة من جهة أخرى أن تجرى التحقيق في غيبة المتهم متى رأت لزوما لذلك لإظهار الحقيقة .

(٣٢٧)

القضية رقم ٢٤٢١ سنة ٤٦ قضائية .

شركة تجارية . شخص معنوى . القذف فيها بطريق النشر قذف في حق التأمين بإدارتها . القابطة . (المادتان ١٤٨ و ٢٦١ عقوبات)

الشركات التجارية هي أشخاص معنوية . والقذف الذى يحصل فى حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القائمى بإدارتها فىكون معاقبا عليه قانونا . على أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص فى حكمها أن المقصود بالقذف هو شخص مديرها بعينه . واستخلاصها هذا مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

(٣٢٨)

القضية رقم ٢٤٢٤ سنة ٤٦ قضائية .

(١) شاهد . رده . الخصومة ليست سببا لرد ولا تبرج الشاهد .

(المادة ١٩٨ مرافعات)

(ب) شهادة . تقديرها . سلطة المحكمة الجنائية فى ذلك .

(ج) اختلاس . قيام نية الاختلاس . رد المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة .

(المادة ٢٩٦ ع)

١ — إن المادة ١٩٨ من قانون المرافعات لا تعتبر الخصومة سببا من أسباب رد الشاهد وتبرجه .

٢ — للمحكمة الجنائية السلطة المطلقة فى تقدير شهادة الشهود .

٣ — القضاء مستقر — فيما يتعلق بجريمة الاختلاس — على أنه متى ثبت على المتهم عدم استعماله المبلغ المسلم إليه فى الغرض المتفق عليه ولم يرد المبلغ إلا بعد الشكوى فى حقه وثبت كذلك قيام نية الاختلاس عنده فإن تسديد المبلغ المختلس لا يرفع الجريمة عنه ، بل قد يكون سببا للتخفيف ^(١) .

(٣٢٩)

القضية رقم ٢٤٢٥ سنة ٤٦ قضائية .

حكم غياي . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عدم اندماجهما .

(المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٧ و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(١) راجع أيضا الحكم الصادر بهذه الجلسة فى القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ٤٦ قضائية فى التعمد الجنائى فى جريمة الاختلاس .

جرى قضاء محكمة النقض على عدم اندماج الحكم النهائي في الحكم الصادر باعتبار المعارضة فيه كأن لم تكن ويجوز الطعن في كل منهما بطريق النقض في ميعاده على أن يقدم الطاعن فيما يطعن فيه منهما أوجه الطعن الخاصة به ^(١).

(٣٣٠)

القضية رقم ٢٤٢٧ سنة ٤٦ قضائية .

نصب . وجوب بيان الطرق الاحتمالية التي استعمالها المتهم .

(المادة ٢٩٣ مقوبات)

متى كانت واقعة النصب بحسب ما أثبتها الحكم المطعون فيه خالية مما يدل على استعمال المتهم لطرق احتيالية أو هم بها الخفى عليه وتوصل تحت تأثير الإيهام بها للاستيلاء منه على المبلغ المدعى بالاستيلاء عليه بطريق النصب فلا جريمة .

(٣٣١)

القضية رقم ٢٤٥٦ سنة ٤٦ قضائية .

سلطة محكمة الموضوع في استقاء الأدلة .

من المسلم به قضاء وقضا أن للقاضي الجنائي أن يحقق كل دليل يطرح أمامه سواء من جانب المتهم أو من جانب سواء من الخصوم مهما كان نوع الدليل الذي يقدم إليه وأن يقدر قيمته من حيث صحته أو كذبه وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه وأن يأخذ بنتيجة تحقيقه إما المصلحة الذي قدم الدليل وإما عليه . فالقول إذن بأن المحكمة ليس لها أن تستفيد من ورقة قدمها المتهم لضاهاة ولا من تقرير الخبير الذي قال بترويرها بل كل ما لها هو استبعادها عملاً بقانون المرافعات هو قول فيه افتيات ظاهر على سلطة القاضي الجنائي الذي له الحق المطلق في الاستفادة من جميع ما يمرض عليه من القرائن والأدلة أي كان مصدرها .

(١) انظر المبدأ رقم ١١٤ والتعليق عليه .

جلسة يوم الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب السعادة والعزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعبد العظيم راشد باشا
وعلام محمد بك وحامد فهمي بك المستشارين .

(٣٣٢)

القضية رقم ٢١٤٥ سنة ٤٦ قضائية .

تبيد . القصد الجائي في هذه الجريمة . متى يتوفر ؟

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

١ — إن مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على توفر نية
التبديد لدى المدين متى كان هو قد أعد المبلغ الواقع من أجله المحجز وسدده من
قبل للدائن أو أودعه على ذمته بخزينة المحكمة .

٢ — إذا أودع المدين المبلغ المحجوز من أجله بخزانة المحكمة بعد أن قصص
منه ما اعتبره حقا ثابتا له بمقتضى حكم نهائي صادر لمصلحته على الحاجز أو إذا أودع
المبلغ المحجوز من أجله معلقا صرفه على شرط يعتقد أن له الحق في اشتراطه فلا
يقبل قانونا استخلاص توفر نية التبديد لديه — إذا هو تصرف في الشيء المحجوز —
لا من نقص المبلغ الذي أودعه ولا من مجرد تعليقه صرف المودع على شرط . بل
في هاتين الصورتين تكون نية التبديد متعمدة ولا عقاب .

(٣٣٣)

القضية رقم ٢٤٣٦ سنة ٤٦ قضائية .

طعن بطريق النقض . قرار قاضي الإحالة الصادر عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . الطعن
فيه بالنقض من المدعى المدني . عدم جوازه .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ٢٢٩ تحقيق و ١٣ و ١٤ و ١٥ تشكيل)

لا يجوز الطعن من المدعى بالحق المدنى في قرار قاضى الإحالة الصادر بتقديم دعوى جنائية للحكمة الجزئية عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذى أجاز إحالة بعض الجنائيات على محاكم الجناح متى كانت مقترنة بأعذار قانونية أو بظروف مخففة .

(٣٣٤)

القضية رقم ٢٤٣٧ سنة ٤٦ قضائية .

قذف وسب . تنازل المجنى عليه عن دعواه لا يمنع النيابة من إقامة الدعوى أو الاستمرار فيها .

(المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ ع و ٢ تحقيق)

لا يشترط القانون المصرى في رفع الدعوى العمومية بسبب أو قذف لإذن المجنى عليه فيها كما اشترط هذا الإذن في محاكمة الزانية بالمادة ٢٣٥ عقوبات . فتنازل المجنى عليه في قذف أو سبب عن شكواه أو عن دعواه المدنية لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية أو السير فيها .

(٣٣٥)

القضية رقم ٢٤٣٩ سنة ٤٦ قضائية .

غش المأكولات والأشربة بمخلطها بمواد ضارة بالصحة . ضرورة بيان المواد التى خلطت بها . (المواد ٢٢٩ و ٣٠٢ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

إذا اتهم متهم بمرضه أشربة مغشوشة للبيع بأن أضاف إليها مواد ضارة بالصحة وحكمت المحكمة بإدانته وطبقت عليه المادة ٢٢٩ عقوبات بدون أن تبين فى حكمها نوع المواد التى كان يضيفها إلى الأشربة المتهم هو بنفسها فإن الحكم يكون باطلا واجبا نقضه . لأن كون المواد التى يخلط بها الشراب ضارة بالصحة هو ركن أساسى من أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩ ع ، فلا بد لتطبيق هذه المادة من بيان المواد التى خلط بها المشروب حتى يمكن النظر فيها إذا كانت هى ضارة حقيقة بالصحة أولا ، وإلا لامتنع على محكمة النقض أن تؤدى مأموريتها من جهة مراقبة صحة تطبيق القانون .

(٣٣٦)

القضية رقم ٢٤٤٦ سنة ٤٦ قضائية .

تبديد . الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة . وجوب بيان ما يدل على توفر نية التبديد فيه .
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

إذا قضت محكمة أول درجة ببراءة متهم في تبديد أشياء استنادا إلى أمور استخلصت منها عدم توفر نية التبديد عنده ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت هذا الحكم وقضت بالإدانة دون أن تبين في حكمها ما يدل على توفر نية التبديد لديه كان في حكمها قصور في البيان وفي الرد على أسباب حكم البراءة يجعله معيبا متعينا قهضه .

(٣٣٧)

القضية رقم ٢٤٥١ سنة ٤٦ قضائية .

مشتبه في أمره . مراقبه . استئناف المتهم وحده . عدم مضاربه به .
(قانون المتشردين رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٨ ع)

أنذر شخص إنذار مشتبه فيه ثم ارتكب سرقة فاتهمته النيابة بالسرقة وبأنه عاد للاشباه لارتكابه هذه السرقة رغم إنذاره إنذار مشبوه فحكمت محكمة أول درجة عليه في التهمة الأولى بالحبس شهرين وفي الثانية بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة سنة فاستأنف فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل فرفضت النيابة قهضا قرأت محكمة النقض أن المحكمة الاستئنافية مع أنها أدانت المتهم في التهمتين لم تحكم عليه بالعقوبة المقررة قانونا للتهمة الثانية وهي المراقبة الخاصة المنصوص عليها كعقوبة أصلية بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ مع أن الحكم بها كان متعينا بمقتضى المادة التاسعة من القانون المذكور . لكن محكمة النقض وجدت أيضا أن المحكمة الجزئية كانت قد حكمت بالمراقبة العادية والمتهم هو الذي استأنف الحكم دون

النيابة . ومن أجل ذلك لم تصحح الحكم بإيجاب المراقبة الخاصة على المتهم بل اكتفت في التصحيح بالمراقبة العادية البسيطة التي حكمت بها المحكمة الجزئية .

(٣٣٨)

القضية رقم ٢٤٥٣ سنة ٤٦ قضائية .

سرقة . خيانة الأمانة . أم أركانها .

(المادتان ٢٦٨ و ٢٩٦ ع)

أعطى سيد خادمه حمارة وحمشا ليعمها في السوق فبادل بهما حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم لأخذها ثم باعها .

لا يعتبر عمل الخادم سرقة لأن الحمارة الأخيرة دخلت في حوزته بعد أن رفضها المجنى عليه فهي لم تؤخذ خلسة . والأخذ خلسة من أركان جريمة السرقة . كذلك لا يعتبر خيانة أمانة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبدد على وجه من الوجوه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ ع على سبيل الحصر ، والحمارة الأخيرة لم تسلم لمتهم لغرض من تلك الأغراض بل هي بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه إضاقتها للملكة بدلا من حمارته التي أذن المتهم في بيعها .

(٣٣٩)

القضية رقم ٢٦٢١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) قضي الحكم قضا كاملا بعد الدعوى إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة الأولى .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

(ب) مركز المدعى المدعى عند إعادة النظر في الدعوى بعد قضي الحكم الصادر فيها .

١ -- قضي الحكم قضا كاملا لميب جوهرى فيه يعيد الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة الأولى ويصبح الحكم الأول لا أثر له مطلقا فتتظفر الهيئة الثانية الدعوى دون أن تنقيد بأى إجراء من الإجراءات السابقة . والقول بأن

المتهم لا يصح أن يضارب بسعى نفسه وإن كان يسلم به المتعلق لأوّل وهلة إلا أنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن طلب المتهم نقض الحكم بأكمله يفيد طلبه الرجوع إلى ما كانت عليه حالته قبل المحاكمة فيجب أن يتحمل جميع النتائج الاحتمالية لهذا الطلب .

٢ - مركز المدعى المدنى مرتبط بالدعوى الجنائية بمعنى أنه إذا نقض الحكم القاضى بتقدير تعويض له لبطلان جوهرى فيه فإنه يعود إلى مركزه الأصل قبل المحاكمة الجنائية الأولى وتعتبر دعواه المدنية أمام محكمة الإحالة دعوى جديدة يقدرها كيفما شاء دون التقيد بطلباته السابقة التى تعتبر أنها قد زالت بنقض الحكم الذى قدرها . اللهم إلا إذا صدر منه ما يفيد قبوله الحكم المنقوض ، فى هذه الحالة يكتسب الحكم المنقوض قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للتعويض المدنى . وعليه فإن محكمة الإحالة التى تملك تشديد العقوبة فى الدعوى العمومية التى هى الأصل تملك بالتبعية زيادة التعويض الناشئ عن الجريمة المطروح أمامها النظر فيها وتقدير ظروفها ونتائجها .

جلسة يوم الخميس ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩
برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٤٠)

القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٤٦ قضائية .

وجوب بيان الوقائع . تهم مينة وأخرى غير مينة . عقوبة واحدة . بطلان . استغاثة الشريك مع .
(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق)

- ١ - يجب أن يبين الحكم التهم التي عاقب عليها وإلا كان معيبا .
- ٢ - إذا بين الحكم بعض التهم الموجهة على متهم بيانا تاما وأبهم بيان تهم أخرى مسندة إليه ولم يقض بعقوبة مستقلة عن التهم المبهمة بل عاقبه عليها وصل التهم المينة عقوبة واحدة وكان غير مقدور مع هذا التوحيد في العقوبة معرفة ما يصيب المتهم من مقدارها عن التهم المينة وما يصيبه منه عن التهم المبهمة بالضرورة الناشئة عن عدم إمكان التجزئة تقضى بنقض الحكم برئته فيما يتعلق بالتهم جميعا وإعادة المحاكمة بشأنها . فإذا كان ثم طاعن ثان قد حكم عليه لاشتراكه مع الأول في التهم المينة فما يعيب الحكم فيها بالنسبة للطاعن الأول يتعدى إلى الطاعن الثاني ويعيب الحكم بالنسبة له أيضا .

(٣٤١)

القضية رقم ٢١٦٣ سنة ٤٦ قضائية .

الضع بعدم جواز رفع الدعوى لسبق المحاكمة فيها . إغاله . تقض .
(المادة ٤٢ «ب» تحقيق)

إذا دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه سبقت محاكمته على التهمة الموجهة إليه وأنه لا يجوز محاكمته مرة أخرى وأصدرت المحكمة حكمها بدون أن ترد على هذا الطلب الصريح ولا أن تفصل فيه بالقبول أو بالرفض فإن حكمها بتأييد الحكم المستأنف يكون باطلا ويجب نقضه .

(٣٤٢)

القضية رقم ٢١٧٢ سنة ٤٦ قضائية .

بطلان الإجراءات . ورقة مدعى بتزويرها . عدم اطلاع المحكمة عليها والحكم بتزويرها . عيب جوهرى .
(المادتان ١٣٤ و ٢٢٩ تحقيق)

عدم اطلاع المحكمة الاستئنافية على الورقة التي كانت المحاكمة أمانها جارية بشأن تزويرها وإصدار حكمها مع ذلك بتزوير هذه الورقة هو عيب جوهرى يبطل للحكم^(١) .

(٣٤٣)

القضية رقم ٢٤٢٣ سنة ٤٦ قضائية .

(١) غش الماكولات والأشربة . مناه وأثره في توقيع العقوبات . النش في جنس البضاعة .
النش الواقع على المشتري .

(المادتان ٢٢٩ و ٣٠٢ عقوبات)

(ب) تغيير وصف التهمة تغييرا يجعلها معاقبا عليها بعد أن كانت غير معاقبا عليها . قض .
(المواد ١٧٣ تحقيق و ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

١ - لا يعاقب القانون من عرض للبيع سمنا صناعيا على اعتبار أنه طليعى .
لأن هذا العمل وإن كان غشا ظاهرا إلا أنه ليس مما يدخل في متناول
المادة ٣٠٢ ع^(٢) ، إذ هذه المادة استعملت في العبارات الثلاث الأولى منها كلمة
النش على معنيين . ففى عبارتها الأولى يقع النش على ذات المشتري لا فى ذات
المنتف المبيع . وغش هذا المشتري الوارد فيها هو بمعنى خدعه وإيهامه بأن صفتا

(١) قالت المحكمة الاستئنافية فى حكمها المطعون فيه إنها أصدرته بعد الاطلاع على الأوراق فطن
المحكوم عليه قائلا إن المحكمة حكمت بدون الاطلاع على الورقة المدعى بتزويرها والتي كانت لديها ملف
الدعى . فتمسكة القضاة بطلت مفردات هذه الفضية فوجدت الورقة المدعى بتزويرها فى مظهر مقلد
بالسمع الأهر وعليه غتم النيابة سليا لم يفض . فهو — لا حيل أن يكون هذا المظروف قد فاض غتمه
والفضية بالمحكمة الاستئنافية ثم أغلق من بعد وتوقع عليه بتم النيابة — كلفت حضرة وكيل النيابة بالتحقيق
ذلك فقرر حضرة أخيرا أن التحقيق أسفر عن أن هذا المظروف لم يفض غتمه أثناء وجود الفضية تحت
نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

(٢) ترى المحكمة أن الحاجة ماسة إلى وضع ترميم جديد يعاقب على مثل هذا النش .

من جنس وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى . وهذا أمر معنوي بحث .
وأما في العبارتين الثانية والثالثة فالغش واقع في ذات الصنف المعد للبيع أو المبيع
فعلا وهذا أمر مادي بحث . والغش المادي في الصنف إنما يتحقق بالتفويض
في تركيب الصنف إما بإضافة شيء آخر إليه وإما باقتراح شيء من أصل عناصره .
والنص الفرنسي لتلك العبارات أجلى في إفادة هذين المعنيين إذ هو استعمل في العبارة
الأولى كلمة tromper وفي العبارتين الثانية والثالثة كلمة falsifier ولا غش على أى
من هذين المعنيين في المسألة المعروضة . إذ المعنى الأول tromperie لا يتحقق
كما هو صريح نص العبارة الأولى — إلا إذا كان قد وقع البيع فعلا بيعا أو هم فيه
المشتري بأن السمن الذى اشتراه فعلا هو سمن طبيعي لا سمن صناعي ولم يقع من
هذا شيء . والمعنى الثانى لا يتحقق أيضا لأن السمن المعروض للبيع ليس سمن
طبيعيا مخلوطا بمواد أخرى أو متزعة منه بعض عناصره وإنما هو سمن صناعي
لا علاقة بينه وبين السمن الطبيعي ، بل هو من جنس وطبيعة غير جنس السمن
الطبيعي وطبيعته .

٢ — ليس للحكمة الاستثنائية أن تفيد وصف التهمة المرفوعة لها على وجه
يخرج الواقعة التى هى محل اتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانونا إلى أن تكون
معاقبا عليها . فثلا إذا كانت التهمة المرفوعة لها هى مجرد عرض سمن صناعي للبيع
على اعتبار أنه سمن طبيعي فهى لا تملك تغيير وصف هذه التهمة فتجعلها بيعا فعلا .
فإن هى فعلت فإنها تكون قد تجاوزت حد سلطتها ، إذ التهمة على الوصف الجديد
هى تهمة أخرى ينبغى أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها
المتهم عن نفسه أمام الدرجتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة المذكورة بأنها في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨
بدكرنس عرضت للبيع بالسوق العمومي مسليا صناعيا على اعتبار أنه مسلي طبيعي
دون أن تبين ذلك للمشتري . وطلبت عقابها بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات .

• وعكة جنح د كرس الجزئية سمعت هذه الدعوى وأصدرت فيها حكما حضوريا بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٢٨؛ وعملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات براءة المتهم مما أسند إليها .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ثاني يوم صدوره .

• وعكة جنح المنصورة الاستئنافية سمعت هذا الاستئناف وقضت فيه حضوريا بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وعملا بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتفريم المتهم خمسمائة قرش على اعتبار أنها في الزمن والمكان المتقدم ذكرهما باعت بالسوق سمنا صناعيا على أنه طبيعي في حين أنه مسل صناعي .

• فطلعت المحكوم عليها على هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ . وقدم حضرة المحامي عنها تقريرا ببيان الأسباب في ٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

• وحيث إن مبنى الوجه الأول أن المادة ٣٠٢ عقوبات المحكوم بموجبها إنما تعاقب على عرض المأكولات المغشوشة أو المتعفنة أو الفاسدة للبيع والطاعة إنما عرضت للبيع سمنا صناعيا لم يثبت أنه غير مصرح ببيعه .

• وحيث إن الطاعة لم تنهم ببيعها سمنا صناعيا ولا ببيعها سمنا صناعيا غير مصرح ببيعه . بل التهمة التي عوقبت من أجلها هي أنها عرضت للبيع بالسوق العمومي مسليا صناعيا على اعتبار أنه مسل طبيعي "دون أن تدين ذلك لا لشترى" .

• وحيث إن بما لا شك فيه أن عليها بأن المسلي صناعي وإخفاها هذه الحقيقة عندهم عرضها للصف للبيع هو غش ظاهر . ولكن ما دامت التهمة هي بمزود

عرض للبيع لا بيع فعل فهى مما قد تناوله العبارة الثالثة من المادة ٣٠٢ عقوبات التى تنص على عقاب من "باع أو عرض للبيع شيئا من الأشرطة والجواهر والغلة" وغيرها من أصناف المأكولات والأدوية مع علمه أنها مغشوشة". وإذن يلزم تحديد معنى الفش المفهوم فى كلمة "مغشوشة" الواردة بهذه العبارة .

وحيث إن العبارات الثلاث الأولى من تلك المادة استعملت كلمة الفش . ولكن واضح من السياق أن الفش فى العبارة الأولى واقع على المشتري لا على الصنف المبيع فهو فيها بمعنى خدع هذا المشتري وإيهامه بأن صفا من جنس وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى، وهذا أمر معنوى بحت . وأما فى العبارتين الثانية والثالثة فهو واقع فى الصنف المعد للبيع أو المبيع، وهذا أمر مادى بحت . والنص الفرنسى لتلك العبارات أجلى فى إنباء هذا المعنى إذ هو استعمل فى العبارة الأولى كلمة (tromper) وفى العبارتين الثانية والثالثة كلمة (falsifier) .

وحيث إن هذا الفش المادى فى الصنف (falsification) إنما يتحقق بالتغير فى تركيب الصنف فيكون إما بإضافة شيء آخر إليه وإما بارتزاع شيء من أصل عناصره .

وحيث إن الواقع فى هذه الدعوى هو أن الطاعة لم تعرض للبيع سمنًا طبيعيًا مخلوطًا بمواد أخرى أو متزعة منه بعض عناصره وإنما هى عرضت مسليًا صناعيًا لا علاقة بينه وبين المسلى الطبيعى بل هو من جنس وطبيعة غير جنس المسلى الطبيعى وطبيعته ، فهى إذن لا تكون ارتكبت غشًا (falsification) مما تناوله العبارة الثالثة من المادة . بل الفش الذى ارتكبه هو (tromperie) مما كان يمكن انطباقه على العبارة الأولى من المادة لو تحققت شروط انطباقها . وهى لا تتحقق كما هو صريح نصها إلا إذا كان قد وقع البيع فعليًا بيمين أوهم فيه المشتري بأن المسلى الذى اشتراه فعلاً هو مسلى طبيعى لا مسلى صناعى . وهذا شيء لم ترفع به الدعوى .

وحيث إن الغش الذي وقع من الطاعنة ورفعت به الدعوى وإن كان مما يؤسف له إلا أنه لا يدخل في متناول المادة ٣٠٢ ولا أى نص آخر من نصوص قانون العقوبات، والأمر في العقاب عليه يحتاج الى تشريع جديد لمساس الحاجة إليه.

وحيث إن التهمة التي رفعت من أجلها الدعوى وإن كانت تنحصر في عرض الصنف للبيع لا في بيعه فعلا إلا أن المحكمة الاستئنافية أثبتت في حكمها أنه قد حصل بيع فعلا لمن يدعى أحمد أحمد الحضري وأن الطاعنة أوهمته بأن المسلي الصناعي الذي باعت له هو مسلي طبيعي، وبناء على ما أثبتته من هذا فقد أوقعت العقاب عليها بمقتضى المادة ٣٠٢. وظاهر من ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد غيرت وصف التهمة فجعلتها غشا في بيع فعلى بعد أن كانت التهمة المحكوم فيها ابتدائيا والمرفوعة لها للنظر فيها هي مجرد عرض الصنف لا بيعه فعلا .

وحيث إن تغيير المحكمة الاستئنافية لوصف التهمة على الوجه المذكور الذي أخرج الواقعة من أن تكون غير معاقب عليها قانونا إلى أن تكون معاقبا عليها بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ عقوبات هو تغيير لا تملكه المحكمة الاستئنافية. وإثباتها إياه فيه تجاوز لحد سلطتها مبطل لحكمها إذ التهمة على الوصف الجديد هي تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني وتناف في التهمة عن نفسها أمام الدرجتين .

وحيث إن هذا العيب وإن لم تذكره الطاعنة صراحة في طعنها إلا أنه مستفاد من تمسكها في هذا الطعن بأن تهمتها إنما هي عرضها للصنف وأن هذا العرض لا عقاب عليه .

وحيث إنه باستبعاد تغيير الوصف الذي أجرته المحكمة الاستئنافية وما يترتب عليه من الحكم يكون الباقي في التهمة هو مجرد العرض الذي أشرنا إلى أنه غير معاقب عليه قانونا .

وحيث إن المتهمين الآن على هذه المحكمة هو تقض الحكم وبراءة الطاعة من تهمة عرضها الأشياء، والنيابة العامة وشأنها فيما قد تدعيه على الطاعة من أنها باعت فعلاً بيما معاقبا عليه .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعة من التهمة الأصلية وهي عرضها للبيع مسلياً صناعياً على اعتبار أنه مسلي طبيعي .

(٣٤٤)

القضية رقم ٢٦٣٤ سنة ٤٦ قضائية .

الإعفاء من العقاب . صغير اشترك في إحراز مواد مخدرة مع من هو مقيم معه . صغرت لا يمنع من العقاب .

(المادة ٥٦ نقوبات وقانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

الإعفاء من العقاب لا يكون - بحسب نص المادة ٥٦ عقوبات - إلا إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة ملجأ إليها بضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على وشك الوقوع به أو يضره ولم يكن لإرادته دخل في حلول هذا الخطر ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى . فلا يعني من العقاب من كان صغير السن واشترك في جريمة إحراز مواد مخدرة مع متهم آخر من أهله هو مقيم معه ومحتاج إليه . ذلك لأنه ليس في صغر سنه وإقامته مع المتهم الآخر وحاجته إليه ما يجعل حياته في خطر جسيم لو لم يشترك مع هذا المتهم في إحراز المواد المخدرة .

(٣٤٥)

القضية رقم ٢٦٣٥ سنة ٤٦ قضائية .

أشياء محبوزة . مالك غير حارس . عدم مسئولته عن تبديدها .

(المادتان ٢٨ و ٢٩٧ عقوبات)

لا يعاقب المالك للأشياء المحجوزة إذا لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها قضائيا
ما دام أنه لم يكن حارسا عليها . لأن الحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذي
في حراسته البيع دون المالك .

(٣٤٦)

القضية رقم ٢٦٣٩ سنة ٤٦ قضائية .

تهمة . تغيير وصفها من سرقة إلى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . التهمة الجديدة كانت موضع
مناقشة بمجلس المحاكم . تدليل الحكم على صحة هذه التهمة . لا مطعن على الحكم . انظر المادى في ذكر
مواد العقوبة المنطبقة لا يطعن على الحكم .

(المواد ٢٧٤ و ٢٧٨ و ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات و ١٤٩ و ١٧٣ تحقيق و ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إذا اتهم شخص بالشروع في السرقة من منزل مسكون تطبيقا للمادتين ٢٧٤
و ٢٧٨ عقوبات و رأت المحكمة أن تعتبر الواقعة دخولا في منزل مسكون بقصد
ارتكاب جريمة فيه وعاقبته على فعله هذا موصوفا بهذا الوصف فلا مطعن عليها
في هذا الحكم مادام أن دخول المتهم المنزل كان موضع مناقشة بمجلس المحاكم
وما دامت المحكمة قد بينت في حكمها الأدلة التي أقنعتها بثبوت دخول المنزل بقصد
ارتكاب جريمة فيه . وكذلك لا يطعن على هذا الحكم أن تكون المحكمة — عند ذكر
المواد المنطبقة — ذكرت المادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ خطأ، بل هذا الخطأ المبادى
يكفى لاستدراكه أن تصححه محكمة النقض بذكر المواد المنطبقة .

(٣٤٧)

القضية رقم ٢٦٤١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها .

(ب) الإجراءات الابتدائية أمام النيابة . لا يصح اللعن بقصدها أمام محكمة النقض لأول مرة .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٦ تحقيق)

١ — لمحكمة الموضوع أن تعتمد على أى دليل تستخلصه من ظروف القضية ومن أى تحقيق جرى فيها لا فرق بين ما تباشره حتى بنفسها وبين ما يباشره رجال الضبطية القضائية .

٢ — لا يصح الطعن لأوّل مرة أمام محكمة النقض بىطلان إجراءات التحقيق الابتدائى الحاصل أمام النيابة مادام الطاعن لم يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة أول درجة قبل سماع شهادة الشهود بالجلسة لأن تركه إياه مسقط لحقه فيه ^(١) .

(٣٤٨)

القضية رقم ٢٦٤٥ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . عدم سماع دفاع المحامى عن المتهم . بطلان .

(المادتان ١٣٥ و ٢٢٩ تحقيق)

إذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة مرافعة أمام المحكمة الاستئنافية وحكت هذه المحكمة فى الدعوى بعد أن سمعت دفاع محامى المدعى بالحق المدنى وقبل أن يبدى محامى المتهم دفاعه فان حكما يقع باطلا ويتعين نقضه لما وقع فى إجراءات المحاكمة من إخلال بحقوق الدفاع .

(١) هذه المسألة محل لكثير من الأخذ والرد والمحكمة النقض فيها أحكام صدرت فيها بعد فيحمن مراجعتها . ويظهر أن أهم ما فى الحكم الحالى هو كون الطعن حاصلا لأوّل مرة لدى محكمة النقض أى أنه لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . وهذه الخصوصية وحدها كانت بذاتها كافية لرفض الطعن .

جلسة يوم الخميس ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٤٩)

القضية رقم ٢٦٥٤ سنة ٤٦ قضائية .

انتهاك حرمة ملك الغير . مجزؤ الحيازة الفعلية . التعدي عليه . عقاب .

(المادة ٣٢٣ ع)

القانون يعاقب على التعدي على مجزؤ الحيازة الفعلية بقطع النظر عما إذا كان

سبها الملكية — مفرزة كانت أو شائعة — أم كان سبها أمرا آخر غير الملكية .

(٣٥٠)

القضية رقم ٢٦٦٤ سنة ٤٦ قضائية .

قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . الفرض منه . استعمال محكمة الجنح الراءة عند تطبيق المادة ٢٠٤

عقوبات . قص العقوبة عن ستة أشهر حسبما بسيط . تقض .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٧ و ٢٠٤ ع و ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجزؤ

تخفيف العيب . عن محاكم الجنايات بإحلال محاكم الجنح محلها في نظر بعض الجنايات

القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنايات عادة بعقوبة الجنحة ولم يكن من قصده

ألينة تغيير وصف الجنايات التي أحالها على محكمة الجنح ونقلها من جنابة إلى جنحة .

فاذا طبقت محكمة الجنح المادة ٢/٢٠٤ عقوبات على متهم بإحداث طاعة مستديمة

مع مراعاة المادة ١٧ من قانون العقوبات فانه لا يجوز لها الحكم بأقل من ستة

أشهر حسبما بسيط . فإذا حكمت بأقل من ذلك كانت حكمها باطلا واجبا تقضه

وتعين تطبيق القانون .

(٣٥١)

القضية رقم ٢٦٦٦ سنة ٤٦ قضائية .

بلاغ كاذب . عدم بيان واقعه وركن سوء القصد . قصور بمطل .

(المادتان ٢٦٤ و٢٦٥ عقوبات و١٤٩ تحقيق)

لا يكفي في إثبات جريمة البلاغ الكاذب أن تقتصر المحكمة في حكمها على قولها "إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة" . لأن هذا التسيب في غاية القصور والإيهام إذ لم تذكر فيه المحكمة شيئاً من تفصيل تلك التحقيقات أو شهادة الشهود يقع المطلع بأن البلاغ كاذب . وعلى افتراض كفاية هذا البيان لإفاداة كذب البلاغ فإن مجزء الكذب لا يستلزم حتماً سوء القصد بل لا بد من إقامة دليل خاص يدل عليه ما دام أنه ركن أصيل من أركان الجريمة .

(٣٥٢)

القضية رقم ٢٦٧٥ سنة ٤٦ قضائية .

دفاع . أوراق لم يطلع عليها الخصوم . اعتماد الحكم عليها . إخلال بحق الدفاع .

(المادتان ١٣٤ و٢٢٩ تحقيق)

إذا قررت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المرافعة في الدعوى تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى مع ضم قضية أخرى ثم حكمت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية معتمدة على ما استخلصته هي وحدها من أوراق القضية المضمومة وقع حكمها هذا باطلاً لإخلاله بحقوق دفاع المدعى بالحق المدني إذ كان ينبغي لها أن تفتح له باب المرافعة وتمكنه من الاطلاع على القضية التي أصررت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بملفها من الأوراق .

جلسة يوم الخميس ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٥٣)

القضية رقم ١٤٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

دعوى مدنية . استئناف المتهم المحكوم عليه بتعويض فقط في مادة جنحة لا يتقيد بالنصاب القانوني .
استئناف المدعى بالحق المدني أو المسؤول عنه . تقيد بالنصاب .
(المادتان ١٧٥ و ١٧٦ تحقيق)

للمتهم دائماً حق استئناف الحكم الصادر عليه بتعويض فقط في مادة جنحة مهما كان مقدار المدعى به من طالب الحق المدني سواء أ كان هذا المقدار يزيد على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً أم لا يزيد عليه . لأن المادة ١٧٥ تحقيق جنايات جاءت باطلاق قبول استئناف المتهم عن الأحكام الصادرة في مواد الجنح غير مفترقة بين ما إذا كان الاستئناف مرفوعاً عن حكم صادر بمسؤوليته في الدعوى العمومية والمدنية معاً أو في الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية ، ولا بين ما إذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً أو كانت لا تزيد عليه . وذلك على خلاف ما جاءت به المادة ١٧٦ تحقيق جنايات الخاصة باستئناف المسؤول عن حقوق مدنية واستئناف المدعى بالحق المدني من وجوب اشتراط زيادة المبلغ المدعى به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً^(١) .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح المشية ضد الطاعن . واتهمه بأنه في المدة بين ٢١ أيار سنة ١٩٢٣ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بالمشية باسكندرية بتد خاتماً من المأس إضراراً به سلم إليه على وجه الوكالة لأجل بيعه

(١) انظر المبدأ رقم ٢٦٩ والعلق عليه .

لمنفعة المدعى المذكور. وطلب معاينة بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا تمويضا .

ويجلسه المرافعة قال المدعى إن المتهم رهن له الخاتم المدعى بتبديده نظير مبلغ ٢٥ جنيا واسترده منه ثانيا بمقتضى كتابة ليعه بمعرفة وسداد قيمة الرهن ولم يستد. فقال المتهم إنه سدد للذئ مبلغ الرهن ومبالغ أخرى بغير كتابة وإنه يداينه في مبلغ عشرين جنيا ولذلك رفع دعوى فرعية يطالبه بهذا المبلغ .

وبعد أن سمعت تلك المحكمة الدعويين حكمت فيهما حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه وإلزامه بأن يدفع للذئ بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التمويض والمصاريف المدنية ومائة وخمسين قرشا أعتابا للحاماة ورفض الدعوى الفرعية وإلزام رافعيها بمصاريفها .

استأنف المتهم هذا الحكم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ . وعند نظر الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع المدعى بالحق المدني فرعيا بعدم قبوله لأن نصاب الدعوى مما لا يجوز استئنافه فقضت المحكمة حضوريا بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بقبول الدفع الفرعي وعدم قبول الاستئناف شكلا وألزمت المتهم بالمصاريف . فطعن المتهم على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢٧ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إنه الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة تحصل في أن المدعى بالحق المدني اتهم الطاعن بتبديده خاتما وكله في بيعه وطلب من محكمة المنشية الحكم بإلزامه بأن يدفع له خمسة وعشرين جنيا مع الحكم عليه بالعقوبة تطبيقا للمادة ٢٩٦ عقوبات فحكمت تلك المحكمة ببراءة الطاعن وإلزامه بأن يدفع هذا التمويض فاستأنف وحده

هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الاستئنافية حكمت بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بعدم قبول استئنافه شكلا بعلّة أن هذا الاستئناف مرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى المدنية فقط وأن قيمتها لا تتجاوز النصاب الذى حكم القاضى الجزئى فيه حكما نهائيا . فظن هو على هذا الحكم بخالفته لقانون تحقيق الجنايات فيما يفهم منه من قبول استئناف المتهم للأحكام الصادرة فى مواد الجنح إطلاقا بلا شرط ولا قيد سواء أكان صدورها فى الدعويين العمومية والمدنية أم فى الدعوى المدنية فقط ومهما تكن قيمة الدعوى المدنية .

ومن حيث إن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات جاءت باطلاق قبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الأحكام الصادرة فى مواد الجنح غير مفترقة بين ما إذا كان الاستئناف مرفوعا عن حكم صادر بمسئولته فى الدعويين العمومية والمدنية معا أو فى الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية ولا بين ما إذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائيا أو كانت لا تزيد عنه — جاءت هذه المادة باطلاقها على خلاف ما جاءت به المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات — الخاصة باستئناف المسئول عن حقوق مدنية وباستئناف المدعى بحق مدنى — من وجوب اشتراط زيادة المبلغ المدعى به عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائيا . فحق الاستئناف فى المادة ١٧٦ مقيد بنص القانون وفى المادة ١٧٥ مطلق بنص القانون . وتقييد المطلق بغير ورود نص يفيد هذا التقييد تحكم فى التفسير غير جائز . على أنه إن كان هناك أى شبهة فى عموم نص المادة ١٧٥ وإطلاقه فإن قواعد التفسير توجب الأخذ بالأحوط لمصلحة المتهم أو المدعى . والأحوط لمصلحته قبول استئنافه . ولقد جرى القضاء من عهد بعيد على قبول استئناف المتهم المقتضى عليه فى الدعوى المدنية فقط مهما تكن قيمتها باثبات أحكامه على أن عبارة " فى مواد الجنح " الواردة بالمادة ١٧٥ معناها " من محاكم الجنح " ومستدلا على هذا الفهم بأن الأمر لو كان على خلافه وكان معنى تلك العبارة لا ينصرف إلا الى الأحكام الصادرة فى جريمة هى جمعة

لما استطاع من تحكم عليه محكمة الجنج باعتبار جرمته مخالفة فقط لا جنحة أن يستأنف حكمها مع أن الإجماع على أن له حق الاستئناف . ومنهيب القضاء هذا ظاهر السداد . على أن مما يزيد في تأكيد هذا الفهم ويوجب العمل به أن الشارع — عند إعادة النظر في قانون تحقيق الجنايات بمناصفة تعديل قواعد الاستئناف في مواد المخالفات — قد قيد فيما قيده الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر عليه بالتعويضات فاشتراط لقبوله في المادة ١٥٣ — التي عدلها بقانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ — أن تزيد التعويضات المحكوم بها عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ولكنه أبى المادة ١٧٥ على أصلها فدل بتعديله هذا في مواد المخالفات وبترك الحال على ما هي عليه في مواد الجنج على أنه أراد إبقاء الإطلاق في هذه دون تلك . والعلة في هذا ظاهرة . فان حكم قاضي الجنج بالتعويض على المتهم مع تبرئه من الجريمة يقتضى حتما وبطبيعة الحال أن يكون مؤسسا على ثبوت جنحة عليه سقطت فيها الدعوى العمومية بمضى المدة أو بالعمو مثلا أو لم تتوفر كل أركانها القانونية فأصبحت لا عقاب عليها . ولتتم المصلحة الكلية الظاهرة في ألا يصدر عليه حكم بتعويض مدنى مؤسس على جنحة سقطت بالمدة أو على جنحة نقص بعض أركانها وليس له مثل هذه المصلحة إن كانت تهمة مجرد مخالفة إذ المخالفات لا تسجن .

وحيث إنه ينتج من كل ما تقدم أن استئناف الطاعن للحكم الصادر عليه بالتعويضات المدنية مقبول شكلا ولو لم يزد المدعى به منها عن النصاب الذى يجوز للقاضي الجزئى الحكم فيه نهائيا . ولهذا يتعين قبول الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه والحكم بقبول استئناف الطاعن شكلا وإحالة القضية على محكمة اسكندرية الاستئنافية للفصل فى الدعوى المدنية من دائرة أخرى .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ويمواز استئناف المتهم الطاعن وإعادة الدعوى لمحكمة اسكندرية الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى .

(٣٥٤)

القضية رقم ٢٦٧١ سنة ٤٦ قضائية .

(١) دعوى مباشرة . رفعها من المدعى المدنى بحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها .

(المادة ٥٢ تحقيق)

(ب) قانون حماية الموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ . الفرض منه . عدم سريانه على الماضى .

(انظر أيضا القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤)

١ - رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنح من المدعى بالحق المدنى بحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة فيتصل بها قضاؤها سواء أوافقته النيابة وطلبت فيها العقوبة أم لم توافقه .

٢ - إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ لم يأت بمنح اختصاص المحاكم الجنائية من نظر دعاوى الجنح التي تكون قد تحركت فيها الدعوى العمومية بصفة قانونية وإنما أتى بمنع تحريك الدعوى العمومية من المدعى بالحق المدنى ، فهو لهذه العلة لا ينسحب إلا على ما يرفع من المدعى بالحق المدنى من الدعاوى بعد صدوره . أما الدعاوى التي رفعت قبل صدوره وتحركت الدعوى العمومية برفعها فلا يمكن أن يؤثر فيها صدور هذا القانون ، لأن حق المدعين فيها حق مكتسب لا تأثر للقانون الجديد فيه .^(١)

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة السيدة المركزية ضد لثهم واتهمه بأنه في ٩ مارس سنة ١٩٢٩ بشارع الزيدى سبه طعن بالالفاظ الواردة بالريضة وطلب معاقبته بالمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ خمسمائة قرش تمويضا .

وفي أثناء نظر هذه الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع محامى المتهم فرعيا بعدم جواز رفع الدعوى قبله لأنه موظف عمومي ارتكبا على قانون حماية الموظفين . فقال

(١) راجع بهذا المعنى الحكم الصادر بجملة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٣٩١ سنة ٤٦ ق .

مثل النيابة إن هذا الدفع لا يكون خاصا بمثل هذه القضية ولكن القانون المشار إليه خاص بالموظفين الذين تقع منهم حوادث أثناء تأدية وظائفهم. وبعد سماع الدعوى حكمت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين قرشا صاغا وإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة. ولم يأت ذكر في نص هذا الحكم فيما يختص بالدفع الفرعى إلا أنه جاء ضمن جدياته "أن الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه".

فاستأنفت النيابة هذا الحكم بتوكيل من سعادة النائب العموى في يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٩

وبجلسة المرافعة أمام محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية طلبت النيابة تشديد العقوبة. وقال محامى المدعى بالحق المدني إن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز رفع الدعوى لأنه موظف وذلك للتخلص من المسئولية. فرد عليه الحاضرمع المتهم بأنه متنازل عن هذا الدفع. وعندئذ طلبت النيابة إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الفرعى وعدم جواز قبول الدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدني. وبعد انتهاء المرافعة فى القضية قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ عملا بالمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات والمرسوم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى من المدعى بالحقوق المدنية مباشرة أمام المحكمة الجنائية والزمته بالمصاريف عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة.

وبتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٩ طعن المدعى بالحق المدني على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام. وقدم حضرا المحامين عنه تقريرين بالأسباب فى يومى ٥ و ١٧ يونيه سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبنت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن المدعى بالحق المدنى كلف المتهم بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ بالحضور أمام محكمة جنح السيدة زينب للرافعة في تهمة السب التى اتهمه بها وسماعه الحكم بالعقوبة التى يستحقها تطبيقا للمادة ٢٦٥ عقوبات وبتعويض قدره قرش واحد . فطلب المتهم الحكم بعدم جواز نظر الدعوى عملا بالفقرة الثانية التى أضيفت للمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ . وطلبت النيابة رفض هذا الدفع لحكت المحكمة برفضه وأمرت بالتكلم فى الموضوع . فطلبت النيابة الحكم على المتهم بالمادة ٢٦٥ عقوبات . والمحكمة حكمت بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٢٩ بتفريغه عشرين قرشا وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ويجلس ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ طلبت تشديد العقوبة وطلب المحامى عن المتهم الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية . ثم تنازل عن هذا الطلب وطلبت النيابة بعد هذا التنازل الحكم بقبول هذا الدفع المقدم من المتهم لحكت محكمة مصر الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى من المدعى بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية وألزمت بالمصاريف عن الدرجتين معتمدة فى ذلك على أن القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ السابق الذكر وإن وجب العمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ فهو من القوانين المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالاختصاص التى يجب تطبيقها على جميع الدعاوى التى لم يحكم فيها انتهائيا . ويقول المدعى بالحق المدنى إن هذه المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تطبيق القانون بقبول هذا الدفع المتقدم ذكره من النيابة بعد أن تنازل عنه صاحبه المتهم من جهة وبعد أن أقامت النيابة الدعوى العمومية بنفسها أمام محكمة أول درجة واستأنفت الحكم الصادر فيها من جهة أخرى .

وحيث إن رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى محكمة الجنح فيتصل بها قضاؤها سواء أوافقته النيابة وطلبت فيها العقوبة أم لم توافقه .

وحيث إن الطاعن رفع دعواه المدنية مباشرة على المتهم الموظف في ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ قبل وجوب العمل بالقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ فتحررت بذلك الدعوى العمومية واتصلت بها محكمة الجنح وأصبح لا يستطيع لا هو ولا النيابة العمومية نزاعها من سلطتها .

وحيث إن هذا القانون لم يأت في الواقع بمنع اختصاص المحاكم الجنائية من نظر دعاوى الجنح التي تكون قد تحركت فيها الدعوى العمومية بصفة قانونية وإنما أتى بمنع تحريك الدعوى العمومية من المدعى بالحق المدني فهو لهذه العلة لا ينسحب إلا على ما رفع من المدعين بالحق المدني من الدعاوى بعد صدوره .

وحيث إن قبول الدعوى المدنية المباشرة وعدم قبولها وتحريكها الدعوى العمومية وعدم تحريكها إياها إنما يكون باعتبار وقت رفعها فإن كانت عند رفعها مقبولة قانونا فلا يمكن أن يؤثر فيها صدور القانون الجديد إلا إذا نص فيه صراحة على إخراجها من سلطة المحكمة ولا نص من ذلك فيه .

وحيث إنه ما دامت دعوى المدعى بالحق المدني قد رفعت مباشرة لمحكمة الجنح وفقا لنص المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تميز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهي مقبولة وحقة في قبولها حتى مكنسب لا تأثير للقانون الجديد فيه .

وحيث إن النيابة من جهتها أيضا قد أقامت الدعوى العمومية على المتهم بتهمة السب وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٥ عقوبات واستأنفت الحكم الصادر فيها بالعقوبة وطلبت من المحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة المحكوم بها فمدولها عن ذلك

وطلبها الحكم بعدم قبول الدعوى مباشرة ضد المدعى بالحق المدنى لا يمكن أن يؤثر في الدعوى العمومية التى تحركت ورفضت واتصل بها القضاء ولا تزال قائمة أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه لذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون ويكون الطعن مقبولا ويتمين نقض الحكم والقرار برفض الدفع المقدم من النيابة وقبول الدعوى المدنية وإحالة القضية على محكمة مصر الاستئنافية للحكم في الدعوى المدنية والعمومية من دائرة أخرى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقرار برفض الدفع المقدم من النيابة العمومية وقبوله الدعوى المدنية وإعادة الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية للقضاء في الدعوى العمومية والمدنية من دائرة استئنافية أخرى .

(٣٥٥)

القضية رقم ٣ سنة ٤٧ قضائية .

انتهاك حرمة ملك الغير . مناط تحقق هذه الجريمة . قصد منع الحياة بطريق القوة .

(المادة ٣٢٣ عقوبات)

يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخول العقار هو منع الحياة المقررة بالقوة . فإنا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته فلا جريمة، بل تكون الواقعة هي واقعة تعرض مدنى محض . ويعتبر نقصا في البيان موجبا لنقض الحكم خلوه من ذكر أن منع الحياة كان بطريق القوة أو أنه التعرض كان مقترنا بقصد الاعتماد على القوة .

(٣٥٦)

القضية رقم ١٣ سنة ٤٧ قضائية .

مشردون . محل تطبيق الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون المشتريين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

لا يجوز الحكم بوضع المتهم بالتشرد تحت المراقبة المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا إذا كان سبق الحكم عليه مرتين في جريمة تشرد بعد إنذاره وكان الحكم الثاني الذي صدر بالحبس والمراقبة قد صار نهائيا وانقضت مدة العقوبة وعاد المحكوم عليه إلى التشرد في خلال الثلاث السنوات التالية لانقضاء هذه المدة .

(٣٥٧)

القضية رقم ٢٤ سنة ٤٧ قضائية .

تبيد الأمانة . كيفية تحققه . اختلاسها . كيفية تحقيقه . ودية . عرضها للبيع . اختلاس .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

التبيد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها . أما اختلاس الأمانة فانه يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك . فهو يقع متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . فالمقصود بالاختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة . فإذا عرض شخص ما أؤتمن عليه للبيع فقد دل بذلك على أنه اعتبر الشيء الذي يعرضه ملكا له . وهو بهذا الاعتبار مختلس للأمانة وتقع عقوبته تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات .

جلسة يوم الخميس ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٥٨)

الفضية رقم ١٣٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

مواد مخدرة . إمرار طبيب لها قبل العمل بقانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . لا عقاب .
(نانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ . المادة ٤٠ منه)

الطبيب المحرز لمادة مخدرة إذا كان قد حصل على هذه المادة لحاجة صناعته بمقتضى الحق الذى كان مقررا له بالمادة ٢١ من قانون الصيدليات رقم ١٤ سنة ١٩٠٤ . فلا وجه لمؤاخذته بمقتضى قانون المخدرات الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ لأن هذا القانون أتى خاليا من أى بيان لحكم المادة المخدرة المحرزة على هذا الوجه فلم يوجب على الطبيب المحرز لا إعدام هذه المادة ولا أخذ ترخيص جديد بها من مصلحة الصحة . وكل ما أتى به فى مثل هذه الصورة ما قرره المادة ٤٠ من أن جميع الرخص الحالية الخاصة بالمواد المخدرة تعتبر ملغاة بعد ستين يوما من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية . وهذا النص لا ينطبق بداهة على الأطباء الذين لم تكن بيدهم رخص بل كان حق حيازتهم للواد المخدرة مستمرا من صفتهم فقط . وإذن فلا يمكن اعتبار مثل هذا الطبيب حائزا للمادة المخدرة بدون وجه حق بل هو يعتبر فى حيازته مستصحا أصل الترخيص القانونى الذى كان له بمقتضى المادة ٢١ من قانون سنة ١٩٠٤

(٣٥٩)

الفضية رقم ١٦٢٥ سنة ٤٦ قضائية .

سب فى إنداروسى . جريمة بالمادة ٢٦٥ عقوبات . افتراء أحد الخصوم على الآخر . مؤ
لا يعاقب عليه ؟
(المادتان ٢٦٥ و ٢٦٦ عقوبات)

العبارات التي تتحدث الناموس والاعتبار وتكون موجهة من شخص لآخر في إنذار رسمي هي بلا شك مما يقع تحت نص المادة ٢٦٥ عقوبات لنوافر العلانية فيها . ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تنفد معنى السب المعاقب عليه بجريرة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق . لأن المادة ٢٦٦ عقوبات تستلزم — للإعفاء من العقاب على السب بجريرة — قيام دعوى بالفعل بين المقتري والمجنى عليه ، وأن يحصل الافتراء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفها أو تحريريا .

(٣٦٠)

القضية رقم ٣٨ سنة ٤٧ قضائية .

معارضة المدعى بالحق المدني لدى غرفة المشورة في قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى أثرها على الدعوى العمومية .

(المواد ١١٦ و ١٢٦ تحقيق ١٢ "ج" ١٣ تشكيل)

معارضة المدعى بالحق المدني وحده — دون النائب العمومي — أمام غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية في قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من شأنها أن تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة^(١) .

(٣٦١)

القضية رقم ٤٠ سنة ٤٧ قضائية .

إجراءات . عدم التوقيع على محضر الجلسة من رئيس المحكمة لا يبطل الإجراءات .

(المادتان ١٧٠ و ٢٢٩ تحقيق جنايات)

عدم التوقيع من رئيس المحكمة على محضر الجلسة لا يبطل إجراءات المحاكمة وبخاصة إذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت به لما حصل فعلا .

(١) راجع أيضا الحكم الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٤٦ قضائية .

(٣٦٢)

القضية رقم ٤٩ سنة ٤٧ قضائية .

حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . قرار قاضى الإحالة الصادر بتقديم الدعوى لمحكمة الجنايات طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لا تعارض .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق)

لقاضى الإحالة — فى قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص من محكمة الجنايات لشبهة الجناية إذا رأى هو أيضا أنها جناية ولكن تلبسها أعتذار أو ظروف مخففة — أن يقرر بإعادتها إلى محكمة الجنايات عملا بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لأن هذا القرار لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره من محكمة الجنايات بعدم الاختصاص . إذ تقرير قيام الاعتذار أو الظروف المخففة غير حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة فجعلها فى مقدور محكمة الجنايات ، وهو أمر يملكه قاضى الإحالة قانونا وما كانت محكمة الجنايات تملكه من قبل عند إصدارها حكم عدم الاختصاص . ومع ارتفاع التعارض لا يبقى محل لامتناع محكمة الجنايات عن نظر الدعوى . وهذا النظر يمكن من جهة أخرى بناؤه على اعتبار أن المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى نصها بمنع القاضى الجزئى من الحكم بعدم الاختصاص قد أتت مخصصة لعموم المادتين ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات ^(١) .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمين المذكورين والسيد محمد التجار ومحمود محمد التجار بأنهم فى يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٢٧ بجملة متوفى الثلاثة الأولين ضربوا محمود محمد التجار فأحدثوا به إصابات تقرر لعلاجها مدة تقل عن العشرين يوما والأربعة الآخرين ضربوا السيد محمد التجار فأحدثوا به إصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما وضرب السيد محمد التجار ومحمود محمد التجار كلاهما من محمود أحمد عمار وعلى إبراهيم عمار

(١) ملحوظة : هذا الحكم يناقض فى هذا المعنى ما جاء استنادا بالحكم الصادر فى ٢١ مارس

سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ١٠١ ، سنة ٤٦ قضائية .

فأحدثا بهما الإصابات الميئنة بالكشف الطبي وطلبت معاقبتهم بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وعند نظر هذه الدعوى أمام محكمة جنح طنطا الجزئية طلب المحني عليه محمود محمد النجار إحالته على الطبيب الشرعى للكشف عليه لوجود عاهة مستديمة به . فلما ظهر من تقرير ذلك الطبيب أنه تخلف عنده عاهة مستديمة تنقص من كفاءة إصبع يده اليسرى أكثر من ٥٪ طلبت النيابة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى فقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على النيابة لإجراء شؤونها .

بعد ذلك قدمت النيابة الدعوى باعتبار أنها جناية لحضرة قاضى الإحالة ضد المتهمين المذكورين واتهمتهم بأنهم فى الزمن والمكان سالتى الذكر الأول ضرب محمود محمد النجار بمسوقه على خنصر اليد اليسرى فأحدث به عاهة مستديمة وهى عسر فى حركات خنصر اليد اليسرى ناشئ عن كسر فى السلامة المشطية وانتقال منها ومن عظم المشط تقلل من منفعة الإصبع المذكور وتنقص من كفاءته نقصا مستديما بنحو ٥٪ . والثانى والثالث أيضا ضربا المحني عليه المذكور فأحدثا به الإصابات الميئنة بالكشف الطبي والى تقرر لها مدة تقل عن العشرين يوما والأربعة الآخرين ضربوا السيد محمد النجار والخامس أيضا ضرب حسن محمد أبو حجر وضرب كل من السيد محمد النجار ومحمود محمد النجار محمود أحمد عمار فأحدثوا بهم الإصابات الميئنة بالكشف الطبي والى تقرر لها مدة تقل عن العشرين يوما . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمادة ٢٠٤ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ٢٠٦ منه .

تقرر حضرة قاضى الإحالة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٨ — لظروف الدعوى ولأن عقوبة الجمعة كافية — بإحالة القضية لمحكمة الجنح للفصل فيها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

فقلّمت النيابة الدعوى - تنفيذاً لقرار قاضى الإحالة - لمحكمة جنح مركز طنطا ثم ادعى المجنى عليه محمود محمد النجار أمامها بمبلغ ٤٥ جنيهاً على سبيل التمويض قبل التهمين جميعاً متضادين .

وعند نظر الدعوى وجهت المحكمة للتهمين تهمة المادة ٢٠٧ عقوبات غير أنها لم تطبقها عليهم فى حكمها الذى صدر حضورياً بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، بل طبقت المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات وقضت بحبس المتهم الأول شهراً مع الشغل وتغريم كل من الأربعة الآخرين مائة وخمسين قرشاً وبراءة السيد محمد النجار ومحمود محمد النجار ، ولم تذكر شيئاً فى حكمها فيما يختص بالدعوى المدنية .

فاستأنف المتهمون عدا الرابع هذا الحكم فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ واستأنفه المدعى بالحق المدنى فى التاريخ المذكور واستأنفته النيابة للأول فى ١٦ منه .

وبجلسة المرافعة أمام محكمة طنطا الابتدائية بيّنت استئنافية دفعت النيابة بعدم الاختصاص لأن القضية سبق حكم فيها من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص فلا يجوز بعد ذلك لقاضى الإحالة أن يحيلها ثانية لمحكمة الجنح للفصل فيها كما قضت بذلك محكمة النقض والإبرام بحكمها الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

وبعد أن سمعت تلك المحكمة دفاع طرفى الخصوم فى هذا الدفع قضت بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٩ حضورياً وفى غيبة المتهم الرابع بقبول الاستئنافات شكلاً وفى الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى أمام محاكم الجنح لسبق الفصل فيها نهائياً بعدم اختصاص المحاكم المذكورة وإحالة القضية على النيابة لإجراء شؤونها فيها .

وبتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة طنطا بتسكيل سعادة النائب العمومى فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام وقدم حضرته تقريراً بالأسباب فى ٢٥ منه .

المحكمة

- بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .
حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن إجراءات هذه المادة تحصل في أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهمين واثنين آخرين (منهما محمود محمد التجار المدعى بالحق المدني) لدى محكمة مركز طنطا الجزئية طالبة عقابهم بالمادة ٢٠٦ عقوبات على اعتبار أن ما وقع منهم جريمة ضرب تطبق على هذه المادة. فالمحكمة الجزئية وجدت أن الكشف الطبي الموجود بالأوراق يدل على أن هناك عاهة مستديمة حدثت لمحمود محمد التجار وأن في الواقعة إذن جناية فخكت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها وباحالة الأوراق للنياية لإجراء شؤونها فيها. والنيابة قدّمت الدعوى لقاضي الإحالة فأصدر أمرا في ٦ مارس سنة ١٩٢٨ بإحالة الدعوى لمحكمة الجنج عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأن جناية العاهة المستديمة التي رآها قد لا يستأ ظروف مخففة تجعلها لا تستحق غير عقوبة الجنبعة. فلما قدّمت النيابة الدعوى ثانية للمحكمة الجزئية حكمت فيها على المتهم الأول بالحبس شهرا مع الشغل وعلى الباقيين بغرامات مخففة وبرأت الاثنين الآخرين. فاستأنفت النيابة والمتهمون هذا الحكم كما استأنفته المدعى بالحق المدني (محمود محمد التجار أحد الاثنين الذين برأوا وكان قد طلب ٤٥ جنيه تعويضا بالتضامن ضدّ المتهمين المحكوم عليهم ولم يفضل في طلبه) . ولدى المحكمة الاستئنافية دفعت النيابة بعدم اختصاص محكمة الجنج لأن قاضي الإحالة ما كان له إحالة الدعوى إلى محكمة الجنج بعد أن كانت أصدرت حكمها بعدم الاختصاص . واعتمدت النيابة في دفعها هذا على ما سبق لمحكمة النقض والإبرام أن ارتدته في مثل هذا الموضوع .

فالمحكمة الاستئنافية قبلت الدفع وحكمت بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنج فطعنّت النيابة بطريق النقض في حكمها هذا قائلة إن قاضي الإحالة إذا كان أخطأ في إحالة الدعوى إلى محكمة الجنج بعد أن كانت هذه قد حكمت فيها بعدم الاختصاص حكما صار نهائيا ولكن قراره من جهة أخرى قد أكسب المتهمين حق التقاضي أمام محكمة الجنج دون محكمة الجنبايات وما كان لمحكمة الجنج الاستئنافية - والإمر كذلك - أن يتخلّى عن نظر الدعوى .

وحيث إن هذه المحكمة (محكمة النقض) تسارع إلى القول بأن محكمة الجنج الاستثنائية إذا كانت قد تخطت عن نظر الدعوى فإن لها كل العذر في ذلك لأنها أبخفت برأى سبق لمحكمة النقض هذه أن استطردت إلى القول به في دعوى ما كانت تحتاج إليه (وهي المقيدة بمجدها نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ قضائية الصادر فيها حكما في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩) وموضوعها أن محكمة الجنج حكمت بعدم اختصاصها بنظر دعوى ضرب قدمت لها بالمادة ٢٠٦ عقوبات لأنها وجدت فيها جناية عاهة مستديمة مما ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات . فالنيابة قدمت الدعوى لقاضى الإحالة فلم يجد فيها جناية بل وجد واقعتها جنحة تنطبق على المادة ٢٠٥ عقوبات فأصدر أمره بإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها فيها . قطعت النيابة في هذا الأمر مخالفتها لنص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات التي توجب على قاضى الإحالة أن عند ما يرى في قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص لشبهة الجناية أنها ليست سوى جنحة أو مخالفة — أن يحيلها لمحكمة الجنايات موجهها — إذا أراد — على المتهم تهمة الجنحة أو المخالفة التي رآها بطريق الخيرة مع الجناية . فعلمت المحكمة قبل الطعن وأعدت الدعوى للقاضى لإحالتها على محكمة الجنايات بالصفة المذكورة . وفي أسباب الحكم استطردت المحكمة إلى القول بأن قاضى الإحالة ليس له في قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص من محكمة الجنج لشبهة الجناية أن يعيد لها الدعوى حتى ولو رأى كثرها أنها جناية ولكن تلابسها أعتذار أو ظروف مخففة .

وحيث إن هذه المحكمة مع تأييدها لمبدأ أن ليس لقاضى الإحالة أن يعيد للنيابة قضية حكمت فيها محكمة الجنج بعدم الاختصاص ولم يرهو فيها إلا جنحة أو مخالفة بل عليه أن يحيلها لمحكمة الجنايات كمقتضى مادتي ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات — مع تأييدها لهذا المبدأ فإنها ترى أن الرأى الذى استطردت إليه في أسباب حكم ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ السالف الذكر هو رأى أقرب إلى الفناء منه إلى الصحة وأنه ينبغي المعدول عنه إيقافا للحق وإنصافا للقانون . ذلك بأن

قرار قاضي الإحالة الذي يأمر بإحالة دعوى الجناية لمحكمة الجنج عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود أعذار قانونية أو ظروف مخففة لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره منها بعدم الاختصاص . إذ تقرير قيام الأعذار أو الظروف المخففة غير حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة وجعلها في مقدور محكمة الجنج وهو أمر يملكه قاضي الإحالة قانوناً وما كانت محكمة الجنج تملكه من قبل عند إصدارها حكم عدم الاختصاص . وارتفاع التعارض لا يسبق معه محل لامتناع محكمة الجنج عن نظر الدعوى . وهذا النظر يمكن من جهة أخرى بناؤه على اعتبار أن المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في نصها بمنع القاضي الجزئي من الحكم بعدم الاختصاص قد أتت مخصصة لعموم المادتين ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن هذا النظر قانوني في ذاته وهو الأحق بالاتباع لأنه الأدنى إلى سرعة إنجاز القضايا وتحقيق ما أراده الشارع بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من تخفيف العبء عن محاكم الجنايات . وإذن يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى للقضاء في موضوعها .

فبناءً عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة طنطا الابتدائية الأهلية لنظرها والقضاء في موضوعها من دائرة استئنافية أخرى .

جلسة يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٩٣٠
 برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٦٣)

القضية رقم ٥٥٨ سنة ٤٦ قضائية .
 المدعى المدنى . صلحه . أثره .

(المادة ٥٥ تحقيق)

إذا تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه بمقتضى محضر صلح وأثبت تنازله
 فى محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع فى هذا التنازل . فإذا حكم له بتعويض
 رغم وجود هذا التنازل كان الحكم غلطاً فى تطبيق القانون وتعين نقضه .

(٣٦٤)

القضية رقم ٢٤١٤ سنة ٤٦ قضائية .

معارضة . قلمها فى غيبة المعارض . الحكم الصادر فيها يعتبر حكماً غيابياً واجبا لإعلانه . ميعاد استئنافه .
 (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧ تحقيق)

إذا حكم غيابياً على متهم فى جنحة وعارض ثم حضر جلسة المعارضة الأولى
 وتنازلت دعوى المعارضة المذكورة بلجنة أخرى تمت فيها المحاكمة فى غيبة المعارض
 فالحكم الصادر فى هذه الحالة يعتبر حكماً غيابياً وإن كان مما لا تصح المعارضة فيه
 ويجب إعلانه للحكم عليه . ومدة ميعاد استئنافه لا تحسب إلا من تاريخ هذا
 الإعلان ، إذ المجمع عليه فقها وقضاء هو عدم الأخذ فى المواد الجنائية بأحكام
 الحضور والغياب وثبوت الغيبة المقررة فى المواد المدنية . والممول عليه فى تلك المواد
 لمعرفة وصف الحكم إنما هو حضور المتهم جلسة المحاكمة وعدم حضوره فيها فيكون
 الحكم حضورياً إذا حضرها وغيباً إذا لم يحضرها ولو كان حضر جلسة أخرى
 سابقة عليها ^(١) .

(١) راجع أحكام محكمة النقض الصادرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٣ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥
 و ٤ يناير سنة ١٩٢٧ و ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ فى القضايا رقم ١٩٢٥ سنة ٤٠ و ١٤٨٤ سنة ٤٢
 و ٢٠٩ سنة ٤٤ و ٧٣٩ و ٤٤ سنة ٤٤ قضائية .

(٣٦٥)

القضية رقم ٦٣ سنة ٤٧ قضائية .

سرقة إكراه . التهديد باستعمال السلاح .

(المواد ٢٧٠ - ٢٧٣ عقوبات)

إنه وإن كانت الظاهر بادی الرأي من عدم ذكر التهديد باستعمال الأسلحة معطوفاً على الإكراه في نص المادة ٢٧١ عقوبات أن التهديد باستعمال الأسلحة لا يكون الجناية التي تقع تحت نص هذه المادة إلا أنه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته إكراه لأنه يضعف مقاومة المجني عليه ويسهل السرقة، ولوحظ أيضاً أن القانون سوى بينهما في حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٣ عقوبات يكون من المتعين قانوناً الأخذ بهذه التسوية بينهما في حكم المادة ٢٧١ عقوبات. وإذن فإن من يرفع سكيناً في وجه مجني عليه أثناء السرقة ليمنع هذا المجني عليه من الاستغاثة يكون مرتكباً للجناية المنوّه عنها في المادة ٢٧١ المذكورة .

(٣٦٦)

القضية رقم ٦٦ سنة ٤٧ قضائية .

(خطف الأطفال . مدى انطباق المادة ٢٥١ عقوبات)

(١)(٢)

لا تنطبق المادة ٢٥١ عقوبات على أي الوالدين يخطف ولده .

(١) ذكرت محكمة النقض اسطراداً في حكمها هذا أنها ترى تضاداً من التأويلات التي لا تحقّق من اعتراض أن من المصلحة أن يفكر في تعديل المادة ٢٤٦ عقوبات تعديلاً يكون على مثال ما حصل من تعديل القانون الفرنسي من أجل لفصاحة التأويل وضماناً لإيقاف كل من الوالدين عند حده فيما يتعلق باحترام حقوق أهما يكون هو صاحب الحق الشرعي في ضم الطفل إليه . والتعديل الذي حصل في القانون الفرنسي يجعل عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما باستلامه كما يجعل خطفه أو التحريض على خطفه جنة يعاقب عليها بالجيبس .

(٢) انظر المبدأ رقم ٣١١ والتعليق عليه بشأن إضاعة المادة ٢٥٣ المكررة .

(٣٦٧)

القضية رقم ٨٧ سنة ٤٧ قضائية .

أدلة . استنتاجها من أمر لا وجود له . بلان .

(المادتان ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق)

إذا ارتكبت محكمة الموضوع في إدانة شخص على دليل متزع من أمر لا وجود له وكان هذا الدليل هو السند الوحيد للإدانة كان حكمها منعهم السبب وتعين نقضه :

جلسة يوم الخميس ٩ يناير سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٦٨)

القضية رقم ٢٠٩٣ سنة ٤٦ قضائية .

تقرير الوقائع من حق محكمة الموضوع بشرط صحة وجود مصدرها في التحقيقات .

(المادة ١٤٩ تحقيق)

لمحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تعتقد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالإدانة أو التبرئة . وإنما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداء للوقائع وانتزاع لها من الخيال ، وهو ما لا يسوغ له إتيانه إذ هو مكلف بتسبيب حكمه تسمييا . يعني من جهة الوقائع على أدلة تنجحها ومن جهة القانون على نصوص تقتضي الإدانة في تلك الوقائع الثابتة . على أنه إذا أتى في الحكم من الوقائع ما يكون مظهره أنه متزع من الخيال فإن هذا الحكم لا يسقط إذا كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفي لتسيبه . إذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر .

(٣٦٩)

القضية رقم ٦١ سنة ٤٧ قضائية .

بلاغ كاذب . شروطه .

(المادة ٢٦٤ فصولات)

١ — من شروط جريمة البلاغ الكاذب أن يكون إخبار الجهة الحكومية عن الأمر المعاقب عليه حاصلًا بمحض اختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة . ففى تحقق هذا الاختيار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الإخبار غير مسبق بأى تبليغ آخر، إذ أن القانون لا يشترط أن يكون الإخبار حاصلًا عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة .

٢ — لا يشترط للفصل فى دعوى البلاغ الكاذب أن تكون الجريمة المبلغ عنها قد صدر بشأنها حكم نهائى يدل على كذب البلاغ .

(٣٧٠)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٤٧ قضائية .

(أ) ملاتية الجلسة وسريتها . حضور المدعى المذنى مع محاميه جلسة سرية . لا بطلان .
(المادة ٢٣٥ تحقيق)

(ب) مدع مدنى . إعفاؤه من الرسوم بواسطة المحكمة الابتدائية . جوازه .
(المادتان ٢٥٥ و ٢٥٦ تحقيق)

١ — حضور المدعى مع محاميه جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الإجراءات لأنه خصم فى الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه . على أن العلانية هى الأصل فى المحاكمات والسرية تبطلها قانونا، وتجويز القانون لها مراعاة للنظام أو الآداب وارد على خلاف الأصل، وهو من حق القاضى وحده لا من حق خصوم الدعوى، وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضى لا من حقوقه هو .

٢ - الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع للعالم المدنية الابتدائية كلية أو جزئية . ولجان المعافاة بمحكم أول درجة هي الجهات ذات الاختصاص الأصل فيا يرا د رضمه من تلك الدعاوى . فاذا أعفت طالبا من رسوم دعوى يزمع رفعها ثم بدا لهذا المعفى أن يتدخل مدعيا مدنيا في الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عنه الحق الذي أعفى من رسوم تقاضيه فلا شك أن قرار إعفائه محترم نافذ ولو كان تدخله هو لدى محكمة الجنايات التي تقضى فيا تقضى فيه نهائيا أى ابتدائيا واستئنافيا معا . على أن الإعفاء من الرسوم وعدم الإعفاء منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزانة العامة فتظلم الطاعن في هذا الصدد ليس إلا فضولا .

(٣٧١)

القضية رقم ٢٧٥ سنة ٤٧ قضائية .

إتلاف منقول مملوك للغير . الفرق بين المادتين ٣١٦ و ٣٤٢ عقوبات .
(المادتان ٣١٦ و ٣٤٢ عقوبات)

إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ عقوبات تعاقب على إتلاف المنقول المملوك للغير كما تعاقب عليه المادة ٣١٦ عقوبات إلا أن الفرق بينهما هو أن المادة ٣١٦ عقوبات المتعلقة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ تشترط العمد في الإتلاف مع قصد الإضرار بالغير بينما المادة ٣٤٢ تكتفى بوقوع الإتلاف عمدا .

(٣٧٢)

القضية رقم ٢٨١ سنة ٤٧ قضائية .

(أ) أمر إحالة جناية على محكمة الجنج طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود أضرار قانونية أو ظروف مخففة مع سبق الحكم فيها من محكمة الجنج نهائيا بدم الاختصاص . محصه .
(ب) المعارضة في هذا الأمر أمام غرفة المشورة والطن فيه بطريق النقض .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق و ١٢ و " ج " و ١٣ تشكيل)

١ - أمر قاضى الإحالة الذى يصدر بإحالة جناية لمحكمة الجنج لوجود ظروف مخففة طبقا لمرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هو أمر صحيح لا يمنع من نفاذه سبق حكم محكمة الجنج نهائيا بعدم اختصاصها لما فيها من الدلائل على كونها جناية^(١).

٢ - لا يجوز الطعن بطريق النقض فى أوامر قاضى الإحالة إلا لخطأ فى تطبيق القانون فيما كان منها صادرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإعادة القضية للنيابة لأن الأفعال المستندة للتمم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة . أما الأمر الصادر بإحالة الدعوى لمحكمة الجنج لظروف مخففة أو أعذار قانونية فلا يكون الطعن فيه إلا بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة سواء أبى هذا الطعن على الخطأ فى تقدير الوقائع أم على الخطأ فى التقديرات القانونية .

(٣٧٣)

القضية رقم ٣١٢٨ سنة ٤٦ قضائية .

المود فى الإجراء . تفسير المادة الأولى من قانون ١١ يولي سنة ١٩٠٨

ليس المعنى بعبارة "العائد فى حكم المادة ٥٠" الواردة بالمادة الأولى من قانون ١١ يولية سنة ١٩٠٨ هو العائد الذى سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ ولا العائد الذى استحق من قبل أن يحكم عليه بالمادة ٥٠ ولم يحكم عليه فعلا . إنما المعنى بها هو العائد الذى قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بقوبتين كليهما المدة ستة على الأقل أو بثلاث عقوبات إحداها على الأقل لمدة سنة . وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع فى هذه الجرائم كما هو مذكور فى الشطر الأول من المادة ٥٠ . فتل هذا الشخص إذا ارتكب جريمة جديدة مما نص عليه فى المادة ٥٠ سواء أكانت تامة أم كانت

(١) انظر القاعدة رقم ٣٦٢ والتلحق عليها .

مجتزء شروع أمكنت معاملته بالمادة الأولى من قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ المنكور .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعة المذكورة بأنها في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بدائرة قسم الأربكية بمحافظة مصر سرت سبعة أزواج من الجورابات من محل سيمان صيدناوى حالة كونها عائدة وجرمة اعتادت الإجرام إذ سبق الحكم عليها بست عقوبات مقيدة للحرية في سرقات الأخيرة منها قاضية بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الموافق ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ وطلبت إحالتها على محكمة الجنايات لحاكمتها بالمواد ٢٧٥ و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرينو الإجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨

وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ أصدر حضرة قاضى الإحالة أمرا بإحالتها على محكمة جنايات مصر لحاكمتها بالمواد سالفة الذكر على التهمة الموجهة إليها .

وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى حكمت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ عملا بالمواد ٢٧٨ و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرينو الإجرام رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ باعتبار المتهمه مجرمة اعتادت الإجرام وبارسالها للحمل الخاص لتسجن به حتى يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنها .

فطلعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التقص والإبرام في يوم صدوره وقدم حضرة المحامى عنها تقريرا بالأسباب في ٤ مايو سنة ١٩٢٩

المحكمة

- بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
- حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن الجريمة التي ارتكبتها الطاعنة هي سرقة وقد عاملتها المحكمة بقانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين الإجرام فأمرت بارسالها لمحل خاص تسجن فيه إلى أن يأمر وزير الحفانية بالإفراج عنها مع أن القانون المذكور لا يصح تطبيقه إلا إذا كان العائد قد سبق بمحاكمة فعلا بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات . وذلك أولا لأن الشارع جعل جزاء العود درجات يصعد من واحدة للأخرى ، فالعود البسيط عاقب عليه بالمادة ٤٩ عقوبات فإن لم تتم عاقب عليه بالمادة ٥٠ فإن لم تتم عاقب عليه بالمادة الأولى من قانون الإجرام . وثانيا لأن المادة الأولى من قانون الإجرام بحسب نصها لا تنطبق إلا على العائد في حكم المادة ٥٠ الذي يرتكب جريمة مما هو مشار إليه في المادة ٥٠ المذكورة أو يشرع في ارتكابها . والعائد في حكم المادة ٥٠ معناه العائد الذي تنطبق عليه المادة ٥٠ المذكورة . فالمادة الأولى لا تنطبق إذن إلا إذا كان المجرم قد حكم عليه من قبل بمقتضى المادة ٥٠ عقوبات ثم عاد للإجرام . وتقول الطاعنة إنها لم يسبق الحكم عليها بالعقوبة المقررة بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات وإذن فلا سبيل لمعاقبتها بالمادة الأولى من قانون المعتادى الإجرام .

وحيث إنه إذا كان في الحق أن الشارع قصد بوضع المادة ٥٠ من قانون العقوبات التدرج في التغليب على العائد المعتاد الإجرام الذي لا يكفي لردعه تطبيق المادة ٤٩ من القانون المذكور فإنه لم يقصد بقانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ التغليب على العائد الذي لم يكف لردعه سبق تطبيق المادة ٥٠ المذكورة . بل الواقع أن عقوبة هذه المادة وهي الأشغال الشاقة التي أقلها ستان وأقصاها خمس سنين قد وجد الشارع أنها مع شتتها المتناهية لم تثمر الثمرة المرجوة منها فعمد إلى وسيلة تهذيب فكر أنها قد تقوم من أخلاق المجرم وترده إلى الصلاح وتكون أنجع في هذا السبيل من تطبيق تلك العقوبة القاسية غير المثمرة فأصدر قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ مستعيضا فيه عن الأشغال الشاقة بالسجن الذي هو أخف في نوعه من الأشغال الشاقة وجعل أقصى مدته ست سنين ولم يجعل له حدا أدنى بل ترك الأمر لوزير

الحقانية يأمر بالإفراج عن المحكوم عليه في أى وقت يراه بحيث يجوز له أن يفرج عنه بعد سنة أو أقل بينما أقل مدة الأشغال الشاقة بحسب المادة ٥٠ ستان . فالقول بأن قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ المذكور هو تدرج في التخليط على العائد الذى لم ينبع فيه معاملته بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات هو قول لا يتفق والواقع . على أن فكرة الشارع في هذا القانون وكونها الترفيه لا التخليط قد تجلت تمام التجلي في المذكرة الإيضاحية التى قدم بها المشروع لمجلس شورى القوانين . وما يجدر بيانه أن أصل هذا المشروع كان فيه أن مدة السجن لا تزيد عن خمس سنوات وإنما زيد أقصاها إلى ست لإجابة لرغبة المجلس . كما أن مما في تلك المذكرة أن المجرم أثناء سجنه يعمل على تعلم صناعة من الصناعات تنفعه بعد خروجه وأن في استطاعته أن يكسب مبالغ تزيد سنويا وتحفظ له مما لا يقاس به ما يكسبه من في الأشغال الشاقة . وفي هذا ما يؤكد مراد الشارع الواضح بيباقى المذكرة وأنه التخفيف لا التشديد والتهديب لا الزجر بالإيلام .

وحيث إن عبارة "العائد في حكم المادة ٥٠" الواردة بالمادة الأولى من قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ليس معناها العائد الذى سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ ولا العائد الذى استحق من قبل أن يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ ولكن لم يحكم عليه فعلا . وإنما معناها العائد الذى قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم كما هو مذكور بالشرط الأول من المادة (٥٠) . والدليل على ذلك أولا أن قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ برمته موضوع كما سلف اليان ليحل عند الاقتضاء محل المادة ٥٠ التى لم تتر النقرة المقصودة . فهو يطبق إذن كلما كانت تلك المادة ممكنا تطبيقها (يقطع النظر عن إمكان تطبيقه أيضا في صورة ما إذا كانت الجريمة الأخيرة هى الشروع مما لم تنص عليه المادة ٥٠) . وفي هذا ما يبرر معنى تلك العبارة ويعملها منصبة على الشرط الأول من

المادة ٥٠ . وثانياً — وهو من المفهومات الواضحة — أن المذكرة الإيضاحية ورد بها " وربما خيف من أن تكون نتيجة هذا القانون إطالة مدة حبس العائدين " الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاثا فقط فيكونون قد عوقبوا حينئذ بعقوبات أشد " مما يستحقون لكن الإحصاء الخ ... " . فواضع القانون نفسه دل بهذا على أن القانون ممكن تطبيقه على من يكون من قبل قد ارتكب جنحتين أو ثلاثا فقط ثم ارتكب بعد ذلك الجريمة التي تدخله تحت متناول هذا القانون، والجنحتان أو الثلاث هي المشار إليها في الشطر الأول من المادة ٥٠ . فلو كان مراد واضع قانون الإجرام أن يكون العائد قد سبق الحكم عليه فعلا بمقتضى المادة ٥٠ أو أنه كان مرتكباً فعلا من قبل جريمته الأخيرة لجرائم كانت تجعله مستحقاً لعقوبة المادة ٥٠ . وإن كان لم يحكم بها عليه — لو كان مراده ذلك لما قال في مذكرته الإيضاحية ما قال ، إذ أقل عدد الجنح التي تكون ارتكبت قبل الجريمة الأخيرة يكون حينئذ ثلاثا أو أربعاً لا اثنتين أو ثلاثا فقط .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً .

(٣٧٤)

القضية رقم ١٢ سنة ٤٧ قضائية .

(١) ردّ القضاة . كيفيه وشروطه .

(المواد ٣١٠ — ٣١٣ مرافعات)

(ب) معارضة . الفصل فيها بتأييد الحكم النهائي . استنفاذ استئناف النيابة . الفصل بالناف.

الحكم أو يتعدله . ويجوز تجديد استئناف النيابة .

(المادتان ١٣٣ و ١٨٧ تحقيق)

١ — لا يجوز ردّ القضاة بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة تحت

تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة إلا إذا كان الرد واقعا في حق

فاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام . وطلب الرد الذى يقدم بهذه الطريقة فى حق قاض لم يحل لأول مرة . يعتبر بإطلا شكلا ولا وجود له . وللحكمة المتقدم إليها مثل هذا الطلب أن تفصل فى موضوع الدعوى من غير حاجة لترك الفصل فى صحة طلب الرد أو بطلانه لدائرة أخرى . إذ أن نصوص القانون فى رد القضاة هى نصوص استثنائية تفسر بأضيق معانيها حتى لا يتعطل سير القضاء .

٢ — المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النيابى الصادر ضده لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا إلى أن يقضى فيها . فإذا صدر الحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد إيذانا بعدم تغيير مركز الخصوم وباتصال القضاء الأول بالثانى واتحادهما معا وكان استئناف النيابة للحكم الأول الذى تأكد بالثانى هو استئنافا قائما لم يسقط لأن ذلك الحكم الأول لم يسقط ، بل إن هذا الاستئناف أصبح منسجبا أيضا على الحكم الثانى بطريق التبعية والازم ولم يكن على النيابة أن تجتده . أما إذا حصل إلغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن تجد استئنافا لأن الحكم النيابى المعارض فيه قد ائحى ولا أثر له واستتبع زواله زوال استئناف النيابة له .

(٣٧٥)

القضية رقم ٢٩ سنة ٤٧ قضائية .

حكم محكمة الجنج بعدم الاختصاص . واجب قاضى الإحالة بعد ذلك .

(المواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق)

إذا حكمت محكمة الجنج فى دعوى بعدم الاختصاص باعتبار الواقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائيا وقدمت الدعوى بعد ذلك لقاضى الإحالة وهذا لم يرفها إلا أنها مجوزة جنحة وجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات موجها التهمة فيها بأنها جنحة بطريق الخيرة مع الختاية^(١) .

(١) انظر الأحكام السابقة فى هذا المعنى وبمخافة الحكم الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

(٣٧٦)

القضية رقم ٨٠ سنة ٤٧ قضائية .

(أ) إتلاف مزروعات . - الفرق بين الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات .
 (ب) حكم بمقوبة في جريمة إتلاف . - لا داعي لبيان الطريقة التي حصل بها الإلتلاف مع ذكر حصوله فعلا .

(ج) إتلاف . - حصوله من أشخاص يحمل أحدهم سلاحا . البيانات اللازمة ذكرها بالحكم .
 (المادتان ٣٢٢ عقوبات و ١٤٩ تحقيق)

١ - إن الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ عقوبات هي التي تنطبق على الإلتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء أ كانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من أى نوع تكون أم كانت زروعا من ذوات المحاصيل أو هي نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم والخضر أو ثمارا على أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النبات . وذلك بقطع النظر عن طريقة الإلتلاف وعمّا إذا كان الإلتلاف أمتها فعلا أو لم يمتها لأن الإماتة غير ملحوظة للشارع في هذه الفقرة .

وأما الفقرة الثالثة فتطبق على الإلتلاف الميت الواقع بصنف الأشجار وبطعموم الأشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر، ولا يلزم فيه أن يكون واقعا على مجموعة بل يكفي أن يكون واقعا ولو على فرد واحد .

٢ - يكفي أن يثبت بالحكم الصادر بالمقوبة في جريمة الإلتلاف حصول الإلتلاف فعلا . ولا ضرورة لبيان الطريقة التي حصل بها .

٣ - يشترط لتطبيق المادة ٣٢٢ عقوبات - في حالة اشتراك شخصين يحمل أحدهما سلاحا - أن تذكر في الحكم العناصر المكونة للجريمة كما هي الحال في جميع المسائل الجنائية . فإذا لم تذكر في الحكم واقعة حمل السلاح إلا بإشارة بسيطة في نص التهمة مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض معرفة من من الفاعلين كان يحمل السلاح وما هي الآلة التي اعتبرها الحكم سلاحا كان ذلك قصورا واضحا يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه هو وعبد السلام الغوضي في ليلة ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ الموافق ١٠ القعدة سنة ١٣٤٧ بأراضي ناحية صافور أتلفا زراعة بصل لإسماعيل إسماعيل القصاص حالة كون الطاعن يحمل سلاحا "بندقية"، وكان الإلتلاف بواسطة جذب الشجيرات باليد . وطلبت معاقبتها بالمادتين ٣٢١ فقرة أولى و ٣٢٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

وادعى المحني عليه مدنيا ببلغ عشرة جنهات تعويضا .

ومحكمة جنح السبلاوين الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ يوايه سنة ١٩٢٩ عملا بالمادتين المذكورتين بمحس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وبإلزامهما متضامتين بأن يدفعا للدعى بالحق المدنى مبلغ ستمائة قرش والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهمان هذا الحكم في يوم صدوره .

ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية نظرت هذا الاستئناف وقضت فيه حضوريا بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزممت المتهمين بالمصاريف المدنية .

فقدر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بالأسباب في ٢٨ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الظعن قدم وتلاه بيان الأسباب في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إنه يتعين رفض الوجه الأول لأن كلمة "أتلف" واضحة الدلالة على معناها فيمكن أن يثبت في الحكم حصول الإلتلاف حتى لا تبق ضرورة لبيان الطريقة

التي توصل بها الفاعلون إلى هذه النتيجة المستوجبة للعقاب . على أنه — مع ذلك — قد أشير صراحة بنص التهمة إلى أن الإلتلاف حصل بالجذب باليد .

وحيث إنه بتفهم الوجه الثاني وجد أنه يجب وضعه كما يلي : إنه ما دامت الواقعة التي أثبتها الحكم المطعون فيه لا يمكن أن تقع تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات بل هي مما نتأوله الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فن الخطأ اعتبار المحكمة للظرف المشدد المنصوص عنه في المادة ٣٢٢، إذ هذه المادة لا يمكن تطبيقها في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢١

وحيث إنه متى وضع الوجه على هذه الصورة الجلية فالرد عليه واضح وهو أن نظر الطاعن يكون صحيحا متى كان الأساس الذي بنى عليه صحيحا أيضا . أى متى كانت الوقائع موضوع المحاكمة لا تقع حقيقة تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ التي طبقها الحكم المطعون فيه بالفعل . وتعرف ذلك مترتب على حل مسألة تستلزم شيئا من التعمن .

وحيث يلوح أن الطاعن يريد أن يقول إن الفعل المنسوب له هو جذب البصل باليد وإن هذا الجذب باليد هو الاقتلاع وإن كلمة "الاقتلاع" لم ترد بالنص العربي إلا بالفقرة الثالثة فهو إذن يدعى أن البصل المنسوب له اقتلاعه لا يدخل لا ضمن الشجر أو المفروسات أو النباتات (plantes ou plantation) المنصوص عنها في الفقرة الأولى بل ولا ضمن الزروع (récoltes) الواردة بها وإنما يجب اعتباره ضمن "نبات" (plantation) الذي تنص عليه الفقرة الثالثة لأنه في الواقع نبات وقد اقتلع .

وحيث إنه قد يظن لأول وهلة أن في عبارة هاتين الفقرتين شيئا من الخلط لأنه بينا الفقرة الأولى من النسخة الفرنسية تنص على النبات والفراس (plantes ou plantation) عقب نصها على المحصولات القائمة على سوقها (récoltes sur pied) وشأنها في ذلك شأن المادة ٤٤٤ من قانون العقوبات

الفرنسي والمادة ٥٣٥ من قانون العقوبات البلجيكي إذا بالفقرة الثالثة تعود فنص هي أيضا على النراس (plantation) ولم تقتصر على الأشجار والطموم كما فعلت المادتان المقابلتان لها وهما ٤٤٤ فرنسي و ٥٣٥ بلجيكي . وبينما النسخة الفرنسية المذكورة تنص على ذلك إذا بالنسخة العربية تستعمل في الفقرة الأولى كلمة "زراع" مقابل كلمة (récoltes) وكلمة "شجر" مقابل كلمة (plantes) وكلمة "نبات" مقابل كلمة (plantation) ثم تستعمل في الفقرة الثالثة كلمة "اقتلاع" مقابل كلمة (abattre) وكلمة "نبات" أيضا مقابل كلمة (plantation) وعبارة "تيميتها" مقابل عبارة (de manière à les faire périr) وعبارة "طعمة في شجر" مقابل عبارة (une ou plusieurs greffes) . وفي ذلك ما فيه من عدم الدقة في تخير الألفاظ التي تجمع المطابقة تامة بين عبارة النصين العربي والفرنسي . كما أن فيه على الأخص من تكرار لفظ (plantation) في الفرنسية ولفظ "نبات" (والأصح غراس) في العربية ما يدعو إلى الحيرة في معرفة الفوارق بين المعاني التي أرادت المادة المذكورة أن تضعها لهذا التعبير الواحد (plantation) "نبات" بحسب استعماله في الفقرة الأولى أو الثالثة .

وحيث إنه يوجد فارقان جوهريان الأول أن الفقرة الثالثة تنص على الاجتثاث أو الإتلاف الذي يؤدي بالشجرة أو النبات حتما إلى الموت، وهذا يستلزم في كلتا الحالتين هلاكهما بالكلية . يدل لذلك استعمال النسخة العربية للفظ "اقتلاع" والاختلاع اجتثاث مهلك لحياة المغروس واستعمال النسخة الفرنسية للفظ (abattre) ومعناه القطع الميّد للحياة ثم استعمال النسخة الفرنسية في بيان قيد أعمال الإتلاف الأخرى التي ليست اجتثاثا عبارة (de manière à les faire périr) أي "بكيفية تيميتها" لا "تيميتها" كما تقول النسخة العربية . أما الفقرة الأولى فنص على مجرد القطع أو الإتلاف فهي تشير إلى الضرر الذي يقع في حد ذاته بقطع النظر عما إذا كان هذا الضرر يؤدي أو لا يؤدي إلى هلاك النبات بالكلية . فقد تقطع فروع الشجيرات الصغيرة من شجيرات الفاكهة أو من غيرها أو قد يمثل بها بحيث

يشوه شكلها أو يؤدي ذلك إلى اصمغلاها مع بقائها حية . كما أن بعض الشجيرات يمكن قطعها أو نزع قشرتها ولكنها تثبت من الساق ثانية . وقد يمكن في زراعة كزراعة طالم مثلا أن يقطع جانب كبير من ثمارها قبل أن ينضج تماما أو قبل أن تبلغ حجمها المعتاد وذلك بنيرنية الاستيلاء على هذه الثمار بل بقصد الإساءة ليس إلا . فكل تلك الصور وأشباهاها هي مما لا تنطبق عليه سوى الفقرة الأولى وإن كان قد يترتب على هذه الأفعال موت للنبات من أى صنف كان . ولكن ظرف الموت هذا غير جوهرى والشارع لم يقصده بالذات لتطبيق الفقرة الأولى . أما الفقرة الثالثة فإن تطبيقها يقتضيه لأنه فيها الظرف الجوهرى المقصود بالذات .

والتفارق الثانى بين الفقرتين هو أن الأولى تشير إلى المجاميع (collectivités) حالة أن الثالثة تشير إلى الوحدات . لأن الفقرة الأولى إذ نصت على "الزرع" وهو اسم جمع وبالنسخة الفرنسية (récolte) وهو اسم جمع أيضا وعلى "الشجر" بصيغة الجمع وبالفرنسية (plantes) بصيغة الجمع أيضا قد أفادت أن كلمة "النبات" فيها مستعملة لإفادة معنى المجموعة من النبات لا معنى للنباتة الواحدة . ثم دلت بسياقها هذا دلالة لا نزاع فيها على أن المقصود بها هو حماية المجاميع النباتية كالتى تشاهد في غيط قطن أو قمح أو فول أو في مزرعة بصل أو خضار آخر أو كالشجيرات التى تشاهد في مشتل أو حديقة زهور مثلا أو كالثمار التى تشاهد على أشجار الفاكهة من بلح وعنب وبرتقال مثلا — دلت على هذا كما دلت على أن إلتاف هذه النباتات لا يمكن القول به إلا إذا تناول منها كمية وافرة ذات شأن يذكر . أما إذا لم يتناول ضرر الإلتاف إلا شجيرة واحدة من المجموعة أو شتلة واحدة أو كانت منحصرًا في قلع عود من القمح مثلا أو جملة عيدان لا تذكر فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق . وبلوغ الكمية المتلفة حد الوفرة التى لها شأن يذكر أمر متروك لتقدير قاضى الموضوع ورايه . أما الفقرة الثالثة فإنها إذ وردت فيها عبارة "شجرة أو أكثر" وورد في نصها الفرنسى "طعمعة واحدة أو أكثر" فإن سياق تعبيرها هذا يشير إلى أن حكمها يتناول أيضا إلتاف الوحدة الواحدة من مدلول كلمة "نبات آخر" المستعملة

فيها وتكون الفقرة المذكورة برمتها إذن موضوعة لتتناول أضرار الإتلاف ولو كانت تلك الأضرار لاحقة بفرد واحد فقط من النباتات المنصوص عليها فيها بشرط أن يؤدي إلى موت هذا النبات الفرد وبشرط آخر يفهم من مقارنة عبارات النص وهو أن يكون النبات المتلف شجيرا (وهو عند النباتيين وفي عرف الجمهور كل نبات ذى ساق خشبية ترتفع عن الأرض بعض الارتفاع) أو يكون من قبيل الأشجار له أجزاء تقطع وقشرة ترتفع ذلك الشرط الذى ينتهى معه إمكان تطبيق هذه الفقرة على الإتلاف الحاصل بوحدات متفرقة لا تذكر من عيدان القمح أو الغلال الأخرى مثلا .

وحجت إن هذا الفارق الأخير المتعلق بمدى التلف ونطاقه وهو الذى يدل عليه المنطق السليم والنصوص المصرية ذاتها متى فهمت حق فهمها — هذا الفارق يؤيده الأصل الذى أخذت عنه هذه النصوص وهو القانون الفرنسى والبلجيكي ، إذ فهما يعاقب على الإتلاف الحاصل للزروع ذات المحاصيل وما ماثلها من أنواع الفراس بعقوبة واحدة حالة أن التعدى على الأشجار والطعمة يجازى عليه بعقوبات تتعدد بتعدد الشجر والطعوم التى صار إتلافها . فإذا كان الشارع المصرى لم يشأ مجازاة شدة القانون الفرنسى والبلجيكي فى تعدد العقوبة ورأى إلحاق بعض أنواع النبات بالأشجار والطعوم فإنه لا شك قد استبقى المبدأ الذى جرى عليه القانونان المذكوران فيما يتعلق بالتفرقة واحتذاءه . ولا مناص من التسليم بأنه استبقاه بمعناه فى ذينك القانونين وهو التمييز بين "المجموع أو الطائفة" (groupe) وبين الوحدة (unité) . ويكون حاصل كل ما تقدم أن الفقرة الأولى تنطبق على الإتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء أ كانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من أى نوع تكون أم كانت زروعا من ذوات المحاصيل أو هى نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم والخضر أو ثمارا على أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النبات . وهذا كله يقطع النظر عن طريقة الإتلاف وعمّا إذا كان الإتلاف أماتها فعلا أو لم يمتها لأن الإماتة غير ملحوظة للشارع فى هذه الفقرة . وأما الفقرة الثالثة فتطبق على الإتلاف المبيت

الواقع بصنف الأشجار وبطوموم الأشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ولا يلزم فيه أن يكون واقعا على مجموعة بل يكفي أن يكون واقعا ولو على فرد واحد .

وحيث إنه بناء على ذلك يكفي ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إتلاف زراعة البصل — وهي مجموعة وافرة من الزرع ذى المحصول — للدلالة على أن الواقعة تقع تحت نص الفقرة الأولى لا الثالثة من المادة ٣٢١ ؛ ومن ثم تكون مما ينطبق عليه الظرف المشدد المنصوص عنه في المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الوجه الثالث لا أساس له لأن الحكم نص فيه على المواد والفقرات التي طبقت .

وحيث إن الوجه الخامس يرد عليه أن الطاعن حكم عليه كفاعل أصلي مع فاعل أصلي آخروا أنه بناء على ذلك لم يكن هناك محل للتمييز بين فاعل وشريك .

وحيث إنه فيما يتعلق بالوجه الرابع يشترط لتطبيق المادة ٣٢٢ في حالة اشتراك شخصين يحمل أحدهما على الأقل سلاحا أن تذكر في الحكم العناصر المكونة للجريمة كما هو الحال في جميع المسائل الجنائية . وبما أن واقعة حمل السلاح لم تذكر في الحكم المطعون فيه إلا بإشارة بسيطة في نص التهمة مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض معرفة من الفاعلين كان يحمل السلاح وما هي الآلة التي اعتبرها الحكم سلاحا يستوجب تطبيق المادة ٣٢٢ المذكورة وهذا قصور واضح يتعين معه قبول هذا الوجه الرابع .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة الجنح الاستئنافية بالمنصورة للقضاء فيها ثانية من دائرة أخرى .

(٣٧٧)

القضية رقم ٢٩٤ سنة ٤٧ قضائية .

مباد استئناف الحكم الصادر في غيبة المعارض .

(المادتان ١٣٣ و ١٥٤ تحقيق)

الحكم الذي يصدر في غية المعارض برفض المعارضة المرفوعة منه عن حكم غيبي وإن لم يذكر فيه وصفه هو حكم غيبي . ومثله لا يتبدى ميعاد استئنافه إلا من يوم إعلانه .

(٣٧٨)

القضية رقم ٣٠٠ سنة ٤٧ قضائية .
 عقوبة جناية . استعمال الرأفة . الحة الأدنى للعقوبة .
 (قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادة ١٧ عقوبات)
 لا يجوز عند استعمال الرأفة في جناية أصل عقوبتها السجن بمقتضى المادة ١٧ المعدلة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن تنقص العقوبة عن ثلاثة شهور .

(٣٧٩)

القضية رقم ٣١١ سنة ٤٧ قضائية .
 الاستئناف . شكل القانوني . وجوب اتباع الطريق الذي رسمه القانون لرفع الاستئناف .
 (المادة ١٧٨ محقق)
 متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء من إجراءات الدعاوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول الإجراء وكان الواجب على ذى الشأن استيفاءه حتى يكون الإجراء معتبرا . ومهما استعاض عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه فإن هذه الاستعاضة لا تغني بل يبقى الإجراء في نظر القانون معدوما لا أثر له .
 فالدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مثبتا فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلب تدوين إرادته استئناف الحكم .
 أما ما طناه من عريضة تقدم لقلم الكتاب أو للنيابة العامة أو خطاب يرسله النائب العمومي أو أحد وكلائه لقلم الكتاب فكله لا يغني مهما تكن إرادة الاستئناف منصوبا عليها فيه . ومن باب أولى لا يغني أن يكون قصد الاستئناف ثابتا من عمل آخر ولو كان متصلا بقلم الكتاب ومن شأنه عادة أن لا يأتيه إلا مريرد الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لإيقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه .

جلسة يوم الخميس ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٨٠)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ قضائية^(١) .

(١) تشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة . المحاكمات على ما يقع منها بالجلسات المدنية .
لا وجوب لساع أقوال النيابة فيها . المحاكمة على ما يقع منها بالجلسات الجنائية . وجوب
سماع أقوال النيابة فيها .

(المادة ٢٣٧ تحقيق)

(ب) معنى عبارة "من تلقاء نفسها" الواردة بالمادة ٨٩ مرافعات .

(ج) محام . حصول تشويش من الجلسة . توقيع المحكمة العقاب عليه .

(المادتان ٨٦ و ٨٩ مرافعات)

(د) محام . هل يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحاكم ؟

(هـ) جلسة الجلسة . المحاكمة القورية عليها . لا شأن لها بصفة المتدنى . المراد بلفظ "المحكمة"
الوارد بالمادة ٨٩ مرافعات .

(و) محام . المادة ٨٩ مرافعات تناوله .

(ز) إحالة المحكمة . إستاند الخطأ لها عقب إصدارها حكما . إحالة لما حتى ولو كانت مخطئة .

(المادة ١١٧ عقوبات)

١ - لا وجوب لسماع أقوال النيابة فيما يحصرى من المحاكمات على ما يقع

بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها .

أما ما يجرى من تلك المحاكمات أمام المحاكم الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب .

٢ - إن المقصود بعبارة "من تلقاء نفسها" الواردة في المادة ٨٩ مرافعات

هو منحول المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكينها لها من

حفظ كرامة القضاء بالإسراع في محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فورا

أثناء انعقاد الجلسة .

(١) القواعد المدونة هنا مأخوذة من الحكم بحسب أصل ترتيبه . وهذا الترتيب قد اتبعت فيه المحكمة

ترتيب أوجه العلم . وهذا هو السبب فيما يوجد في معاني القواعد من التكرير .

٣ - مع اقتراض أنه يمكن اعتبار المحامي في مصر أثناء قيامه بواجب الدفاع أمام المحاكم من أرباب الوظائف بها ، ومع اقتراض أنه يمكن اعتبار المادة ٨٦ من قانون المرافعات الأهلى مخصصة للمادة ٨٩ إذا كان الذى وقع من المحامي أثناء انعقاد الجلسة مجرد تشويش إلا أنه - مع خلو لوائح صناعة المحاماة في مصر من نص كص المادة ١٠٣ من قانون ٣ مارس سنة ١٨٠٨ الفرنسى المتعلقة بقانون ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ أو كص المادة ٤١ من لائحة المحاماة بفرنسا الصادرة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ بخول للمحاكم الابتدائية والاستئنافية سلطة توقيع عقوبة تأديبية محددة على المحامين - يكون من غير الميسور في مصر التقرير بالاكْتفاء بإحالة المحامي على مجلس التأديب، لأن المادة ٨٦ التى تميز الحكم بالعقاب التأديبي تنص على أن يكون توقيعه في حال انعقاد الجلسة . فذلك يضمن الأخذ بأصل القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٨٩ وهى توقيع العقوبة البدنية على من حصل منه التشويش أيا كان^(١) .

٤ - المحامي لا يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحاكم (officiers de justice) . وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة له هو أنه قد يؤدي عرضا وظيفة لدى المحكمة ويمكن في أثناء أدائه إياها أن تنسحب عليه حماية المادة ٨٩ مرافعات . وهذه الوظيفة العرضية هى دفاعه عن المتهمين بجنابة أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة المعافاة إذ في الصورة الأولى لا تصبح المحاكمة بغير دفاعه وفي الصورة الثانية هو مكلف من قبل القانون بأداء مهمته .

٥ - إن المادة ٨٩ مرافعات لم تشترط لإمكان المحاكمة الفورية على جنة الجلسة إلا قيام الصفة الخاصة في الممتدى عليه ولم تتعرض لصفة الممتدى، فأيا كان

(١) أبدت محكمة القضاة في هذا الحكم أسفاها على أن لا يكون للمحاكم العادية على المحامين سلطة تأديب في حدود تراخية تستثنى بها عن تطبيق نصوص قانون العقوبات عليهم بسبب ما يصدرونهم بالجلسات مما يمتنع القضاة منها لم تلك النصوص التي لا يجدون لحفظ كرامتهم من وسيلة أخرى غير الجزاء إليها مع شدة وقعها فيطبقتها وهم لما يفتنون كارهون .

هذا المعتدى فهو مأخوذ بمحكمها . فالقاضي وعضو النيابة والمحامي والكتاب والمحضر والفرد من الأفراد أى منهم دخل الجلسة واعتدى على أى من المشار إليهم بالمادة المذكورة فالمحكمة معاقبته فوراً بما يقضى به قانون العقوبات . بل إن كاتب الجلسة ومحضرها ومتربحها إذا اعتدى أحد منهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة فلها عقابه أيضاً في الحال . والمراد "بالمحكمة" في هذا الصدد هيئة القضاة ومن يعتبرون جزءاً متماهيئتهم وهم النيابة في الجلسات الجنائية وكتبه الجلسة . وما دامت هيئة المحكمة تكون كاملة ففي استطاعتها هذه المحاكمة بحيث لو أن المعتدى كان محضر الجلسة مثلاً فلها أن تحكم عليه فوراً بعد سماع دفاعه . بل لو كان المعتدى هو كاتب الجلسة وكان إلى جواره كاتب آخر من كتاب الجلسات وأمكن أن يحل فوراً محل المعتدى لحازت تلك المحاكمة الفورية أيضاً وكانت صحيحة .

٦ - إن نصوص القانون المصرى لا تسمح بإخراج المحامين عن متناول المادة ٨٩ بالنسبة لما يقع منهم بالجلسة في حق المحكمة أو أحد أعضائها الموظفين بالمحكمة أو من يؤدي وظيفة بها .

٧ - إن المادة ١١٧ من قانون العقوبات الأهل التي تعاقب على إهانة القاضي أثناء تأديته وظيفته أو بسببها وعلى إهانة المحكمة التي يؤلفها هذا القاضي أثناء انعقادها قد استعملت كلمة "الإهانة" بمعناها العام الذي يشمل كل ما يوجه للوظف ماساً بشرفه أو كرامته أو إحساسه قذفاً أو سباً أو غيرهما . وإذن فما يدخل في معنى الإهانة التي تعاقب عليها هذه المادة إساءة لسلطة المحكمة عقب إصدارها الحكم في قضية ما ولو كانت مخطئة في الواقع .

الوقائع

تلخص هذه الدعوى في أن حضرة الأستاذ على أفندي الحلواني "الطاعن" حضر أمام محكمة رشيد الجزئية بصفته محامياً عن المدعى في القضية المدنية رقم ٦٩٠

(١) يلاحظ أن الحكم صدر قبل إنشاء محكمة القضاة المدنية التي محضر النيابة جلساتها .

سنة ١٩٢٨ المرفوعة من عبد الحميد خميس ضد أحد محمد الطويجي التي كان محمدا للتحقيق فيها جلسة يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨، وبعد أن سمعت المحكمة شهادة من حضر من شهود الطرفين طلب حضرته التأجيل لإعلان الشاهد الذي غاب من شهوده فلم تجبه إلى طلبه . ثم حكمت في موضوع الدعوى برفضها . وعند ذلك قال الأستاذ المذكور مانصه " أنا له ما تراضت والمحكمة مخطة في الحكم " . وقد رأت المحكمة الجزئية أن هذه العبارة تعتبر مهينة لها فوجهت إليه تهمة إهانة المحكمة أثناء انعقادها . وذلك بما لها من الحق طبقا للمادة ٨٩ من قانون المرافعات الأهلى . وطلبت منه الدفاع عن نفسه فقال إنه لم يقصد الاعتداء على المحكمة ولا إهانة كرامتها بل قصد أنه حكم في موضوع الدعوى قبل أن يرفع فيها . وبعد ذلك حكمت المحكمة المشار إليها حضوريا عملا بالفقرة الثانية من المادة ١١٧ من قانون العقوبات بتغريمه خمسين جنيا مصريا فقرر ويكمله باستئناف هذا الحكم في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، وعند نظر الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية بيئة استئنافية دفع حضرتها المحامين الحاضرين مع المتهم دفعين فرعيين : أولا بطلان الحكم المستأنف لعدم سماع أقوال النيابة العمومية أمام محكمة أول درجة قبل إصدار حكمها ، وثانيهما أن المادة ٨٩ من قانون المرافعات الأهلى لا تنطبق في حالة وقوع جنحة من محام يباشر عمله أمامها في الجلسة . فأمرت المحكمة بضم هذين الدفعين للموضوع . ثم بعد أن سمعت المرافعة قضت حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفعين الفرعيين وتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ألفين وخمسمائة قرش وإعفائه من المصاريف الجنائية . فظعن حضرته على هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتقرير في ٩ فبراير سنة ١٩٢٩ وقدم حضرات المحامين عنه ثلاثة تقارير بوجوه طعنه في ٢٠ و ٢١ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٩

المحكمة

- بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
- حيث إن الطعن قتم وبفت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

عن الوجه الأول

يقول الطاعن إن محكمة رشيد المدنية بحاكمته على ما أسندته إليه من تهمة الإهانة لهيئتها ومعاقبته على هذه التهمة بالمادة ١١٧ عقوبات بنسب سماع أقوال النيابة قد أخلت بالإجراءات المهمة للمحاكمة الجنائية المدونة بالمادة ٢٣٧ فوقع حكمها باطلا . وإن محكمة اسكندرية الاستئنافية قد أخطأت في رفضها الدفع بهذا البطلان فوقع حكمها المطعون فيه باطلا كذلك . وبين الطاعن وجهة نظره بقوله "إن المقصود من المادة ٨٩ من قانون المرافعات الأهل — التي تميز للمحكمة المدنية" "الحكم من تلقاء نفسها على من تقع منه بالجلسة جنحة اعتداء على هيئتها أو على" "أحد أعضائها — هو مجزئ النص على اختصاص المحكمة المدنية بهذه الجنح . كما" "أن المقصود من عبارة من تلقاء نفسها الواردة بهذه المادة هو إجراء المحاكمة على" "الفور بنسب تحقيق لا إحراؤها على طريق المحاكمات الجنائية الواجب فيها سماع" "أقوال النيابة ، إذ وجوب سماع أقوال النيابة عند المحاكمة على هذه الجنح مستفاد" "من أن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية في كل محاكمة جنائية كما أنه منصوص" "عليه صراحة بالمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الأهل" . ثم هو يؤكد صحة هذا النظر بما يلاحظه من أنه — مع خلوص المادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي (المقابلة للمادة ٨٩ من قانون المرافعات الأهل) وخلوص المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي (المقابلة للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الأهل) من وجوب سماع أقوال النيابة عند المحاكمة على هذه الجنح — فإن الفقه الفرنسي قد ذهب إلى وجوب سماع أقوالها ويستشهد على ذلك بما جاء في جاورو فقرة ١٢١٥ من الجزء الثالث من شرح قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن الواقع في القانون الفرنسي والفقه والقضاء الفرنسيين هو أن المادة ٨٩ من قانون المرافعات نصت على الحكم بالحبس أربعين وعشرين ساعة على من يشوش نظام الجلسة والمادة ٩١ منه على أن من يهين أو يهتد القضاء أو المأمورين القضائيين أثناء تأديتهم وظائفهم يقبض عليه ويحبس فوراً تنفيذ الأمر يصدره بذلك

رئيس المحكمة أو القاضى المنتدب للتحقيق أو النائب كل فى الجهة المختص هو يحفظ النظام فيها ثم يسحب المعتدى فى أربع وعشرين ساعة وتحكم المحكمة عليه بعد اطلاعه على المحضر المثبت لوقوع الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بالفراصة التى لا تنقص من خمسة وعشرين فرنكا ولا تزيد عن ثلاثمائة . ثم جاءت المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات فنصت فيما نصت فيه على أنه " إذا صاحب التشويش " الحاصل أثناء الجلسة سب أو إيذاء يستوجب معاقبة الجانى بعقوبات أشد من " عقوبة الحبس أربعاً وعشرين ساعة تحكم المحكمة التى وقعت هذه الجريمة أمامها " بهذه العقوبات فى حال انعقاد الجلسة ويجزى إثبات حصول الواقعة . " ثم أتت المادة ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات بعقوبات مختلفة على جرائم الاعتداء أثناء انعقاد الجلسة على القضاة وغير القضاة — ولهذا تسامل الفقهاء الفرنسيون عما إذا كانت المادة ٥٠٥ السابقة الذكر والمواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات قد نسخت المادة ٩١ من قانون المرافعات أم لا . فأجمعوا على وقوع هذا النسخ ورأوا أنه قد أصبح حقاً للمحكمة المدنية أن تحكم على الفور ومن تلقاء نفسها تطبيقاً للمادة ٥٠٥ فيما يقع من الاعتداء بجلستها وبالعقوبات المبينة بالمواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات . ثم جرى القضاء الفرنسى على الأخذ بهذا النظر وإعطاء هذه السلطة سلطة الحكم فيما يقع من جنح الاعتداء أثناء الجلسات لجميع المحاكم حتى المحاكم الاستثنائية منها التى لا تشهد النيابة العمومية كقاضى المصالحات والمحاكم التجارية والمحاكم الإدارية ومجلس شورى الدولة والمجلس الأعلى المختص بمحاكمة أعضاء البرلمان (Haute Cour de la justice) . وذلك محافظة على كرامة القضاة ومجالس القضاء (راجع نبذة ٣٣٢ من الجزء الثانى من دالوز براتيك وفترة ٧٤٣ و ٧٧١ جزء أول من كتاب بابون (Pabon) فى مؤلفه الذى وضعه بتواتر قاضى المصالحات وحكم محكمة النقض الصادر فى ٢٦ يناير سنة ٥٤ بمجموعة دالوز الدورية سنة ٥٥ - ١ - ٤٣١ و ٤٣٢ وحكم محكمة النقض والإبرام الصادر من دوائرها المجتمعة فى ٥ يونيه سنة ١٨٥٥ دالوز الدورية ٥٥ - ١ - ٤٢٩ و ٤٣١) .

أما ما ذكره جارو بالفقرة ١٢١٥ من الجزء الثالث من ضرورة سماع طلبات النيابة في المحاكمة على الجرائم التي تقع أثناء انعقاد الجلسة فيخصصه بالبداهة ما قرره من قبل بالعبارة الأولى من الفقرة ١٢١٣ — التي هي أصل في الباب وتلك فرع عنها — من وجوب الأخذ بالقواعد العامة للماكمات الجنائية ما دامت تتلاءم مع طبيعة المحاكمة القورية . ومقتضى هذا التخصيص أن يحمل كلامه في الفقرتين المذكورتين على سماع أقوال النيابة عند الإمكان كأن تكون الجلسة مما لا تنقدها بالإحضورها بجلسات الجلع والمخالفات والجلسات المدنية التي تحضرها خصما إضافيا (والنيابة العمومية عندهم خصم إضافي في كافة القضايا المدنية التي هي خصم إضافي فيها لدى المحاكم المختلطة المصرية ثم في أنواع أخرى من القضايا المدنية) . وبما يلاحظ في هذا الصدد أن المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تنسج عندهم لمثل هذا النظر إذ هي وردت في باب عنوانه ”الجلع الواقعة اعتداء على الهيئات المشكلة“ . وقد خلت من إيجاب سماع أقوال النيابة في المحاكمة على تلك الجلع وجاء خلوها من ذلك مقصودا حتى إذا كانت الإهانة وقعت في جلسة جنائية تحضرها النيابة سمعت أقوالها وإن كانت وقعت في جلسة لا تحضرها تمت المحاكمة بغير سماع أقوالها .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن احتجاع الطاعن بالفقه والقضاء الفرنسيين لا يحمى .

وحيث إن الشارع المصري قد استفاد حقا مما كتبه الفقهاء شرحا للمادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي والمادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وما اتصل بهما من المواد الأخرى بفعل نصوص محاكمة المحاكم المدنية على ما يقع بجلساتهما من التشويش وجنع الاعتداء عليها وأقية لانتعاض مع قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات ، فنص في قانون المرافعات بالمادة ٨٩ على اختصاص المحاكم المدنية بإصدار الحكم بالحبس أربعين وعشرين ساعة على التشويش وإصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة بالجلسة سواء أكانت في حق المحكمة أو في حق

أحد أعضائها بغير بيان لهذه العقوبة كما يرجع في قدرها إلى نصوص قانون العقوبات كما نص على أنها من تلقاء نفسها تحكم في ذلك على الفور (على خلاف نص المادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي في الأمرين) وجعل المادة ٣٣٧ من قانون تحقيق الجنايات خاصة بالمحاكمة السريعة على هذه الجرائم أمام المحاكم الجنائية . ولأن النيابة حاضرة دائما في هذه المحاكم الجنائية أوجب بهذه المادة سماع أقوالها وهذا على خلاف نص المادة ٨٩ من قانون المرافعات التي أنت خالية من ذلك . وقد وضع المادة ٣٣٧ المذكورة في الباب الذي عنوانه "في الأحكام" التي يميز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية "فدل هذا الوضع على أن سماع أقوال النيابة مقصور على المحاكمة الفورية أمام المحاكم الجنائية وعلى أن ليس من الوجوب اتباع هذا الإجراء في تلك المحاكمات أمام المحاكم المدنية .

وحيث إنه لا يمكن الأخذ بما يقوله الطاعن من أن معنى "من تلقاء نفسها" هو الحكم على الفور بغير تحقيق . لأن معنى الفورية في تلك المحاكمات الاستثنائية قد استفيد من عبارات أخرى : فهو في المادة ٨٦ مستفاد من قولها "في حال" "انعقاد الجلسة" وفي الشطر الأول من المادة ٨٩ من عبارة "ينفذ حكمها في الحال" ومن كون هذا الشطر خاصا بحفظ النظام وبمنع تشويشه بإجراءاته بطبيعة الحال فورية وفي باقي المادة المذكورة من قول المادة ٩٠ "الجنح التي لم يحكم فيها" "حال انعقاد الجلسة" . وهذا المعنى يقابله بالنسخة الفرنسية (séance tenante) . أما عبارة "من تلقاء نفسها" فيقابلها بالفرنسية لفظ (d'office) ، وهذا اللفظ وإن كان ورد بالفقرة الثانية من المادة إلا أنه لا خلاف في انسحابه على ما بالفقرة الأولى كما لا يصح النزاع في أنه يفيد بدلالته الوضعية والاصطلاحية معنى تحويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد . وكان جديرا بالشوارع تخويلها هذا الحق تمكينا لما من حفظ كرامة القضاء بالإمراع في محاكمة من يستدعي طلبة وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة .

وحيث إن الذى يقطع فى صحة محاكمة المحاكم المدنية على ما يقع أثناء جلساتها بغير سماع أقوال النيابة أنت الشارع المصرى عند وضع القانون الأهل عمد إلى المادتين ٦٣ و ٦٦ من قانون المرافعات المختلط فحذف منهما عبارة "بعد سماع" "أقوال النيابة" ثم جعلها مادتي ٨٦ و ٨٩ من قانون المرافعات الأهل . ولا يمكن حل هذا الحذف على السهو لأنه حصل فى مادتين مختلفتين ، وحصوله كذلك يدل على تعمده . والعلة فى الحذف أن النيابة مشخصة دائما فى المحاكم المدنية المختلطة (لكونها خصما إضافيا فى كثير من القضايا) فكان مقتضى وجودها عدم المساس بأصول المحاكمات الجنائية وإيجاب سماع أقوالها ما دامت هى حاضرة إذ لا يتنافى سماعها مع مقتضى الإسراع الواجب فى المحاكمة . أما فى المحاكم المدنية الأهلية فالنيابة غير حاضرة يجلساتها ولذلك حذف النص من المادتين السابقتى الذ كر حتى لا تتعطل المحاكمة إلى حين استدعائها وسماع أقوالها . فهذا الحذف المقصود دليل قاطع على عدم صحة ما ذهب إليه الطاعن من وجوب سماع أقوال النيابة أمام المحاكم المدنية الأهلية .

وحيث إن هذا الذى تراه المحكمة الآن قد رجع إليه الطاعن فى مذكرته الأخيرة مصرحا بأن سماع أقوال النيابة العامة غير واجب فى مثل هذه المحاكمة .

وحيث إنه يتبع من ذلك أن محاكمة الطاعن أمام محكمة رشيد المدنية قد جرت على ما يجب أن تجرى عليه قانونا من الناحية التى يتظلم منها فى هذا الوجه وإذن يتعين رفضه .

عن الوجه الثانى

وحيث إن الطاعن يذهب فى الوجه الثانى من طعنه إلى أن محكمة رشيد المدنية قد حاكمته على ما نسبته إليه من إهانتها وقد كان يقوم أمامها بواجب الدفاع عن موكله ، والمحامى إذا قام بهذا الواجب يعتبر قانونا أنه من أرباب الوظائف بالمحكمة إذا صدر منه ما يستوجب المؤاخذه حوسب عليه أمام مجلس التأديب التابع له ولا وجه لمعاقبته بقانون العقوبات . ويستشهد فى ذلك بنص المادة ٨٦ من

قانون المرافعات وبما جرى عليه الفقه والقضاء بفرنسا في تفسير المادتين ٨٩ و ٩١ من قانون المرافعات المقابلتين للمادتين ٨٦ و ٨٩ من المرافعات الأهل — يذهب الطاعن إلى ذلك ويرتب عليه أن حكم محكمة رشيد قد وقع باطلا وأن محكمة اسكندرية الاستئنافية بتأييدها إياه رغم الدفع بطلانه قد بطل حكمها المطعون فيه كذلك .

وحيث إن الفقه والقضاء الفرنسيين قد اعتبرا المحامي وهو يقوم بواجب الدفاع بالجلسة من أرباب الوظائف التابعين للمحكمة وقت انعقادها كما اعتبرا المادة ٩٠ من قانون المرافعات فيما جاءت به من جواز توقيع الحكم بوقف أرباب الوظائف مدة لا تتجاوز الشهر مخصصة للمادة ٨٩ التي نص فيها على حبس من يحصل منهم تشويش بالجلسة أربعاً وعشرين ساعة . وقد أكد هذا التخصيص بفرنسا ما أعطى لمحاكمها الابتدائية والاستئنافية — بالمادة ١٠٣ من قانون ٣ مارس سنة ١٨٠٨ المعدلة بقانون ١٠ مارس سنة ٩٨ والمادة ٤١ من لائحة المحاماة الصادرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ — من سلطة تأديب أرباب هذه الوظائف ومنهم المحامون بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم إذا أخلوا بيمين حرقهم اتى حلفوها عند بدء اشتغالهم بها .

وحيث إنه مع افتراض أنه يمكن اعتبار المحامي في مصر أثناء قيامه بواجب الدفاع أمام المحكمة من أرباب الوظائف بها ومع افتراض أنه يمكن اعتبار المادة ٨٦ من قانون المرافعات الأهل مخصصة للمادة ٨٩ إذا كان الذي وقع من المحامي أثناء انعقاد الجلسة مجرد تشويش — إنه مع افتراض ذلك فإن خلو لوائح صناعة المحاماة من نص كنص المادة (١٠٣) السابقة الذكر أو كنص المادة ٤١ من لائحة المحاماة بفرنسا الصادرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ يخول للمحاكم الابتدائية الاستئنافية سلطة توقيع عقوبة تأديبية محددة على المحامين — هذا الخلو يحصل من غير الميسور في مصر أن تذهب هذه المحكمة إلى ما ذهب إليه الطاعن من الاكتفاء بإحالة المحامي على مجلس التأديب بالكيفية المبينة بقانون نمر ٢٦ سنة ١٩١٢ المعدل بقانون

رقم ٢٦ سنة ١٩٢٩ ، ذلك لأن المادة ٨٦ التي تجيز الحكم بالعقاب التأديبي تنص على أن يكون توقيع في حال انعقاد الجلسة . فإذا ما امتنع العمل بهذا الترخيص لعدم تنظيم أحكامه وجب الأخذ بأصل القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٨٩ وهي توقيع العقوبة البدنية على من حصل منه التشويش أيا كان . مخالفقول بالاكتفاء بإحالة المحامي على مجلس التأديب العادي لا يتمشى مع حكم المادة ٨٦ السابقة الذكر بل هو مفوت لغرض الشارع من المحاكمة والحكم على الفور .

وحيث إن الواقع أن ما يقوله الطاعن من أن المحامي بمصر يصبح اعتباره قانونا من المأمورين الموظفين بالمحاكم (officiers de justice) هو قول في غير محله ؛ لأن لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية لا تعّد من المأمورين الموظفين بالمحاكم إلا موظفي الحكومة من كتبة ومضربين ومترجمين . ولأن أقصى ما يمكن قوله بالنسبة للمحامي هو أنه قد يؤدي عرضا وظيفية لدى المحكمة ، ويمكن في إنشاء أدائه إباحا أن تسحب عليه حماية المادة ٨٩ ، وهذه الوظيفة العرضية هي دفاعه عن المتهمين بجناية أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة المعافاة ، إذ في الصورة الأولى لا تصح المحاكمة بغير دفاعه وفي الصورة الثانية هو مكاف من قبل القانون بأداء مهمته . تلى أن الطاعن في المذكرة الأخيرة قد تنازل أيضا عن القول على إطلاقه بأن المحامي هو من المأمورين الموظفين بالمحكمة .

وحيث إنه بقطع النظر عما تقدم ، ومع فرض التسليم أيضا بأن المحامين هم من المأمورين الموظفين بالمحاكم (officiers de justice) كما تعبر المادة ٨٩ ، أو أنهم من أرباب الوظائف بالمحكمة (individus remplissant une fonction près le tribunal) كما تعبر المادة ٨٦ ، فإن الحكم المطعون فيه ليس صادرا في حالة تشويش مما تعاقب عليه العبارة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ بالحبس أربعين وعشرين ساعة ، وبما كان يصح القول فيه بجواز توقيع عقوبة تأديبية عملا بالمادة ٨٦ ، بل هو صادر في جنحة مما تشير إليه العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ . فكل

البحث يجب إذن قصره على معرفة ما "إذا كان المأمور الموظف بالمحكمة" أو "أحد أرباب الوظائف بالمحكمة" يرتكب بالجلسة جنحة في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو مأمور آخر موظف بالمحكمة عامل بجلستها، هل هذا المأمور المرتكب للجريمة يسوغ للمحكمة تطبيق المادة ٨٩ عليه ومعاقبته فوراً بما يستحقه بموجب نصوص قانون العقوبات أم لا ؟ إن المادة ٨٩ لم تشترط لإمكان المحاكمة الفورية على جنحة الجلسة إلا قيام الصفة الخاصة في المعتدى عليه، ولم تتعرض لصفة المعتدى، فأيا كان هذا المعتدى فهو مأخوذ بمحكمها . وكل ما يقال غير ذلك فهو تحكم في التفسير؛ فإن لفظ "من" في قول المادة "على من تقع منه جنحة بالجلسة" هو من صيغ العموم، فهو شامل لكل إنسان تقع منه الجنحة، فتخصيصه بمن عدا الموصوفين بالمادة هو تخصيص بلا محصر . وإذن فالقاضي وعضو النيابة والمحامي والكتاب والمحضر والفرد من الأفراد أى منهم دخل الجلسة واعتدى على أى من المشار إليهم بالمادة المذكورة فالمحكمة معاقبته فوراً بما يقضى به قانون العقوبات . بل إن كاتب الجلسة ومحضرها ومترجمها إذا اعتدى أحد منهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة فلها عقابه أيضاً في الحال . والمراد "بالمحكمة" في هذا الصدد هيئة القضاة ومن يعتبرون جزءاً متمماً لحيثهم وهم النيابة في الجلسات الجنائية وكتبة الجلسة . وما دامت هيئة المحكمة تكون كاملة ففى استطاعتها هذه المحاكمة بحيث لو أن المعتدى محضر الجلسة مثلاً فلها أن تحكم عليه فوراً بعد سماع دفاعه؛ بل لو كان المعتدى هو كاتب الجلسة وكان إلى جواره كاتب آخر من كتاب الجلسات وأمكن أن يحل فوراً محل المعتدى لحازت تلك المحاكمة الفورية أيضاً وكانت صحيحة .

وحيث إنه ينتج من كل ما تقدم أن نصوص القانون المصرى لا تسمح بإخراج المحامين عن تناول المادة ٨٩ حتى مع فرض التسليم بأنهم من المأمورين الموظفين بالمحكمة أو بمن يؤدون وظيفة بالمحكمة . فهذا الوجه مرفوض .

عن الوجه الثالث

وحيث إن الطاعن يدعى في الوجه الثالث أن التهمة التي أسندت له على ما أثبتته الحكم المطعون فيه وهي "أنه أهان حضرة قاضي محكمة رشيد الجزئية بأن قال له : " (أنا لسه مترافعتش والمحكمة مخطئة في الحكم) عقب نطق القاضي بالحكم في القضية " للمدنية ثمرة ٦٩٠ سنة ١٩٢٨ رشيد " لا تقع تحت نص المادة ١١٧ من قانون العقوبات التي طبقها محكمتا أول وثاني درجة؛ وحيث أن هذه العبارة لم توجه لشخص القاضي الذي أصدر الحكم وإنما وجهت لهيئة المحكمة، فهي لا تكون إلا قذفا يجري عليه ما عرف من أحكام القذف من جواز إقامة الإثبات على صحة ما أسند من وقائمه وعدم مؤاخذه القاذف إلا إذا لم يثبت صحة ما قذف به . ويستند في هذا القول إلى ما نقله عن جارسون شرحا للمادة ٢٢٢ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١١٧ من قانون العقوبات الأهل .

وحيث إنه لو صح أن بعض شراح قانون العقوبات الفرنسي يفهم من نص المادة ٢٢٢ أن لا إهانة عنهم إلا إذا وقعت على شخص الموظف، وأن الاعتداء على هيئة المحكمة لا يكون إلا قذفا، فإن المادة ١١٧ من قانون العقوبات الأهل التي تعاقب على إهانة القاضي أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وعلى إهانة المحكمة التي يؤلفها هذا القاضي أثناء انعقادها قد استعملت كلمة "الإهانة" بمعناها العام الذي يشمل بصرف النظر عن العلنية كل ما يوجه للموظف ماسا بشرفه أو كرامته أو إحساسه، قذفا أو سببا أو غيرها .

وحيث إن في إسناد الخطأ للمحكمة عقب إصدارها الحكم في قضية مما ولو كانت مخطئة في الواقع إهانة لها تقع تحت نص المادة ١١٧ عقوبات، فهذا الوجه مرفوض .

عن الوجه الرابع

حيث إن الطاعن يزعم في الوجه الرابع أن المحكمة الاستئنافية استغلطت سوء نيته في توجيه العبارة التي عدتها إهانة من وقوع هذا التوجيه بمد صدور الحكم في موضوع القضية المدنية، وهي مخطئة في ذلك لأن الثابت بحضور الجلسة أن هذا

الحكم إنما صدر بعد الحكم على الطاعن بالغرامة عقوبة على هذه الإهانة . وهذا الخطأ يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الثابت بحضور الجلسة أن المحكمة رفضت التأجيل (الذى طلبه الطاعن) ، وبعد أن أصدرت الحكم برفض الدعوى قال الحلوانى أفندى : "أنا لسه" "ما ترافعتش والمحكمة مخطئة فى الحكم" ، وأن المحكمة اعتبرت هذا اعتداء على هيئتها ووجهت التهمة له وطلبت منه المرافعة فقال : "أنا لم أقصد مطلقا الاعتداء على هيئة" "المحكمة ولا إهانة كرامتها وأنا أقصد أنه حكم قبل أن أترافع فى الموضوع" . وهذا السياق دال بذاته على توجيه الطاعن الخطأ لمحكمة رشيد بعد إصدارها الحكم فى موضوع القضية المدنية ؛ وإذن فهذا الوجه مرفوض .

وحيث إن هذه المحكمة بعد أن بينت بأسباب هذا الحكم ما للحاكم العادية من سلطة المعاقبة على ما يقع أثناء انعقادها على هيئتها أو بمجلساتها من جنح الاعتداء أيا كان المعتدى محاميا أو غير محام تأسف على أن لا يكون لهذه المحاكم سلطة تأديب على المحامين فى حدود متواضعة تتصرف بها عن تطبيق نصوص قانون العقوبات عليهم بسبب ما يصدر منهم بالجلسة من الأقوال التى يعدها القضاة مهينة لهم — تلك النصوص التى لا يحدون لحفظ كرامتهم من وسيلة أخرى غير اللجوء إليها مع شدة وقعها فيطبقتها وهم لما يفعلون كارهون .

ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(٣٨١)

القضية رقم ٢١٨٥ سنة ٤٦ قضائية .

(١) مبادئ الدعاوى الجنائية - الرجوع بشأنها إلى قانون تحقيق الجنائيات لا إلى القواعد المدنية والتجارية . الحالة المستثناة .

(الواد ٢٥٠ — ٢٥٧ تحقيق)

(ب) منهم مدان . إزاهم بالمحاريف التى تكبدها المدعى المدنى . الصور المستثناة . (المادة ٢٥٦ تحقيق)

١ — وضع قانون تحقيق إلجائيات بالمواد ٢٥٠ إلى ٢٥٧ لمصاريف الدعاوى الجنائية نظاما كاملا، وهو دون غيره الذي يرجع إليه في تعرف أحكامها وكيفية تصرف القضاء بشأنها . وقد تناول في المواد ٢٥٥ — ٢٥٧ مسألة المصاريف في الدعاوى التي يكون فيها مدع بمحقوق مدنية، فوضع بالمادة ٢٥٥ مبدأ خاصا بتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحق المدني جعل فيه هذا المدعى مسئولا أولا وبالذات للحكومة عن تلك المصاريف . ثم وضع بالمادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ المبادئ الخاصة بالعلاقة بين المدعى بالحق المدني وبين المتهم في شأن هذه المصاريف وكيف يسويها القضاء مقررا في المادة ٢٥٧ أنه لا يرجع في أحكام هذه العلاقة إلى القواعد المدنية والتجارية إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا برئ المتهم ومع تبرئته قد أُلزم بتعويضات للمدعى بالحق المدني . أما باقي الصور فالمادة ٢٥٦ هي وحدها اللازمة الرجوع إليها للفصل فيها .

٢ — تقضى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ بأن المتهم الذي تقرر إدانته هو الذي يجب إلزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدني من المصاريف . وقد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفرق بين ما إذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذي طلبه أو ببعضه وبين ما إذا كان لم يقض له بشيء أصلا .

لكن الشارع قد حد من عموم هذه القاعدة، فاستثنى من متناول تطبيقها صورتين : الأولى أن يكون المدعى المدني لم يحكم له بشيء من التعويض مع تقرير المحكمة بإدانة المتهم، فحينها لا يلزم المتهم بشيء من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون المصاريف على المدعى وحده . الثانية هي صورة ما إذا قضى للمدعى ببعض طلباته فقط، وفيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضي مطلق الحرية والاختيار في تقسيم المصاريف المدنية بين المدعى والمتهم على النسبة التي يراها بحسب ظروف الدعوى، أو إلزام المتهم بكل المصاريف المدنية جريا على أصل القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة الطاعين المذكورين بأنهما في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ بناحية قليشان : الأول ضرب محمد خليل هاشم الحيص فأحدث به الإصابات المبينة بالمحضر وهما معا ضربا خليل حسن الحيص أحدهما به إصابات تقرر لعلاجها أكثر من عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ من قانون العقوبات

وادعى المجنى عليه خليل حسن الحيص مدنيا بمبلغ مائة جنيه تعويضا قبل الطاعين بالتضامن .

ومحكمة جنح إيتاي الجزئية سمعت الدعوى وحكمت فيها حضوريا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٦ عملا بالمادتين المذكورتين بحبس الأول شهرا ونصفا حبسا بسيطا وحبس الثاني عشرين يوما حبسا بسيطا وإلزامهما بأن يدفعتا متضامنين للدعوى بالحق المدني ثلاثين جنيها مصريا والمصاريف المدنية وماتى قرش أتعابا للعامة .

فاستأنف المتهمان هذا الحكم في ثاني يوم صدوره ، واستأنفه المدعى المدني في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦

ومحكمة اسكندرية الابتدائية بيئة استئنافية سمعت هذين الاستئنافين ، وقضت فيهما حضوريا بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بقبولهما شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهمين بالمصاريف المدنية المناسبة .

فطلعتا عليه بطريق النقض والإبرام ، وحكمت هذه المحكمة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بقبول الطعن شكلا وموضوعا وإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة جنح اسكندرية الاستئنافية للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

وبعد أن أعادت تلك المحكمة نظر هذين الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣٨ بقبولهما شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن الأول وتعديله بالنسبة للثاني والاكتفاء بتفريجه ماتى قرش وتأييده فيما عدا ذلك وإلزام الطاعين بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم أيضا بطريق النقض والإبرام في ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ وقدم حضرة المحامي عنهما تقريرا بالأسباب في ١٣ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول أن الواقعة غير مبنية في الحكم بيانا كافيا فيما يتعلق بالمتهم الثاني . وهذا غير صحيح ، فإن الحكم الاستثنائي ذكر بشأنه ما يأتي :
 "وبما أن الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثاني فيما يختص بالإدانة في محله أيضا"
 "بشهادة الشهود المتقدم ذكرهم بأنه اعتدى على المدعى المدني بدون سبق حصول"
 "تعمد منه ، وكان ذلك في نفس الوقت الذي ضربه فيه المتهم الأول" وكان الحكم الابتدائي ذكر من قبل بشأنه ما يأتي : "وحيث إن خليل حسن الحيص عند ماعلم"
 "بما جرى لابنه محمد خليل أسرع إلى مكان الحادثة فتعدى عليه المتهمان الأول"
 "والسادس (هو هو عبد الصمد طه الصيرفي الذي صار المتهم الثاني عند المحاكمة"
 "الاستثنائية) وضربه الأول على ذراعه والسادس على رأسه ...". ولاشك أن هذا البيان كاف على خلاف ما هو مزعوم في الوجه المذكور .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة لم تذكر سبب التعويض ولا وجه الضرر الذي لحق المجني عليه . وهذا الوجه غير معتبر مادامت جريمة الضرب ثبتت على الطاعنين . ولا شك أن كل أدنى قل أو جل فهو بذاته ضرر يستلزم التعويض . وهذا أمر مفهوم بالبداية فلا يترتب على عدم ذكر المحكمة له ذكرا خاصا أن يبطل حكمها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة لم ترد إلا على حالة الدفاع عن النفس ، ولم ترد بشيء على ما تمسك به الطاعن الأول من أنه كان في حالة دفاع عن ماله . وهذا الوجه غير صحيح ، فإن هذا الطاعن الأول لم يعرض للمحكمة دفعا من هذا القليل .

على أن الظرف الذى حصل فيه الاعتداء منه ليس بحسب الثابت فى الحكم مما يمكن معه دعوى الدفاع عن المال .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم باطل — أولا لأن إصداره تأجل مرتين . وثانيا لأن القضاة الذين أصدروه لم يحضروا تلاوته بالجلسة كما تقضى به المادة ١٠١ من قانون المرافعات .

وحيث إن تأجيل الحكم مرة ثم أخرى لا يوجب البطلان كما قضت به هذه المحكمة مرارا . كما أن المادة ١٠١ مرافعات إذا كانت أوجبت على القضاة الذين يصدرون الحكم أن يحضروا تلاوته فإن المادة ١٠٢ التى بعدها صرحت بأنه فى حالة وجود ما يمنعهم من حضور التلاوة يكتفى بتوقيعهم على مسودته قبل تلاوته؛ وهذا هو الذى حصل بخصوص الحكم المطعون فيه كما هو ظاهر من العبارة التى بذيله ، فهذا الوجه سقيم .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس أن المحكمة ألزمت الطاعنين بالمصاريف المدنية الاستثنائية مع أن استئناف المدعى بالحق المدنى للحكم الابتدائى قد رفض وتأيد هذا الحكم الابتدائى فيما يختص بالتعويض، فقضاء المحكمة على الطاعنين بالمصاريف المدنية الاستثنائية أتى مخالفا لمقتضى المادة ٢٥٦ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن قانون تحقيق الجنايات قد وضع بالمواد ٢٥٠ الى ٢٥٧ لمصاريف الدعاوى الجنائية نظاما كاملا هو دون غيره الذى يرجع إليه فى تعرف أحكامها وكيفية تصرف القضاء بشأنها . وقد تناول فى المواد ٢٥٥ الى ٢٥٧ مسألة المصاريف فى الدعاوى التى يكون فيها مدع بحقوق مدنية ، فوضع بالمادة ٢٥٥ مبدأ خاصا بتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية جعل فيه هذا المدعى مسئولا أولا وبالذات للحكومة عن تلك المصاريف ، ثم وضع بالمادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ المبادئ الخاصة بالعلاقة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم فى شأن هذه المصاريف وكيف يسويها القضاء مقررا فى المادة ٢٥٧ أنه لا يرجع فى أحكام هذه العلاقة إلى

القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية إلا في صورة واحدة هي صورة ما إذا برئ المتهم ومع تبرئته قد ألزم بتعويضات للدعي بالحقوق المدنية . أما باقي الصور فالمادة ٢٥٦ هي وحدها اللازم الرجوع إليها للفصل فيها .

وحيث إن الطاعنين لم يبرأوا من الدعوى العمومية ، وإذن قسوية العلاقة بينهما وبين المدعي بالحق المدني إنما تكون بحسب المادة ٢٥٦ ، ولا محل في تسويتها للرجوع إلى شيء من القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ وضعت قاعدة أساسية هي أن المتهم الذي قررت إدانته يجب إلزامه بكافة ما تكبله المدعي بالحق المدني من المصاريف . وقد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفريق فيها بين ما إذا قضى لهذا المدعي بكل التعويض الذي طلبه أو ببعضه وبين ما إذا كان لم يقض له شيء أصلا .

وحيث إن التقرير بإدانة المتهم لا يمكن بحسب المبادئ القانونية العامة أن يقال به في صورة استئناف المتهم لحكم العقوبة الابتدائي أو استئناف النيابة لحكم البراءة أو العقوبة إلا إذا صدر الحكم الاستئنافي فعلا قاضيا بهذه الإدانة . ومن ثم فهذا الحكم الاستئنافي هو وحده الذي يعتبر الأساس لتطبيق قاعدة الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦

وحيث إن تلك القاعدة الأساسية قد حد الشارع من عمومها فاستثنى من تناول تطبيقها صورتين : الأولى أن يكون المدعي بالحق المدني لم يحكم له شيء من التعويض مع تقرير المحكمة بإدانة المتهم ، ففيها لا يلزم المتهم شيء من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون تلك المصاريف على المدعي وحده . وهذا شيء طبيعي مانع من اصطدام عموم القاعدة وإطلاقها بالمبادئ القانونية العامة . أما الصورة الثانية المستثناة فهي صورة ما إذا قضى للدعي المدني ببعض طلباته فقط ، وفيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضي مطلق الحرية والاختيار في تقسيم مصاريف الدعوى المدنية بين المدعي والمتهم على النسبة التي يراها بحسب

ما يدوله من ظروف الدعوى . فلذا رأى القاضى أن يأخذ بحقه هذا الاختيارى
 فصل وإن رأى أن يجرى على أصل القاعدة المقررة فى الفقرة الأولى من ليصاب كل
 المصاريف على المتهم للدعى فصل أيضا ولا تثريب عليه .

وحيث إن مما تجب ملاحظته أن كون المدعى المدنى مقضيا له ببعض طلباته
 معناه أن يكون خرج من الدعوى كاسبا بعض التعويض الذى رفعها به . وما
 يصدق عليه هذا المعنى صورة ما إذا حكم فيها ابتدائيا للدعى ببعض طلباته
 فاستأنف للحصول على البعض الثانى ولكن رفض استئنافه وتأيد الحكم الابتدائى
 الصادر بالبعض وهى صورة الطعن الحالى . ولئن كان مما يستوقف النظر ويدعو
 للتردد أن يقضى على المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية مع رفض استئناف المدعى
 المدنى، فإن مبعت هذا التردد هو القياس على قواعد المصاريف فى المواد المدنية
 والتجارية . وقد ذكر آنفا أن هذه القواعد لاشان لها فى غير صورة المادة ٢٥٧
 وأن النظام المقرر بالمادة ٢٥٦ هو نظام خاص يجب فهمه على قدر ما تؤدى إليه
 عباراته . على أن هذا التردد لا يلبث أن يزول متى علم أن الدعاوى المدنية التى ترفع
 بالتمعية للدعاوى العمومية ليست قيمها مقدرة من قبل بمقود بين المتخاصمين وإنما هى
 متروكة لتقدير القاضى يزيد فيها وينقص — فى حدود الطلب — بما يهذى إليه
 اجتهاده، وأنه إذن كان جديرا بالشارع أن يترك له أمر المصاريف فى مثل الدعوى
 الحالية ليوجبها كلها أو ماشاء منها على المتهم ، ما دام إيجابها كلها أو بعضها ليس
 فى الواقع ونفس الأمر إلا زيادة أو نقصان فى التعويض الموكول إليه تقديره بلا رقابة
 عليه فيه .

وحيث إن الحكم الابتدائى إذا كانت قد أخذ فيه القاضى بقاعدة تقسيم
 المصاريف المخلوة له بالفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ فإن الحكم الاستئنافى الذى
 قرر فى النهاية لإدانة الطاعين وأيد حكم التعويض الابتدائى قد أخذ فيها يتعلق
 بالمصاريف المدنية الاستئنافية بأصل القاعدة المقررة بالفقرة الأولى والمحكمة فى حل
 من ذلك كما وضع مما تختم وليس فى عملها ما يخالف القانون .

وحيث إنه لجميع ما تقدم يتعين رفض الطعن بكل وجوه .

فبئله عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(٣٨٢)

القضية رقم ٢٣٩٦ سنة ٤٦ قضائية .

دعوى الحقوق المدنية . الأصل في رفضها يكون أمام المحاكم المدنية . إباحة رفضها تابعة للدعوى العمومية . عدم التوسع في هذه الإباحة - اعتياد على الإقراض بربا فاحش . ادعاء المقرض بحق مدنى . عدم جوازه . دعوى استرداد الزائد على الفائدة القانونية . هى من اختصاص المحاكم المدنية . (المادة ٤٤ تحفيق)

الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون رفضها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . وهذه الإباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع . ورفع الدعوى المدنية للحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٤٥ تحقيق جنايات لا يكون إلا في صورة ما إذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . ومفهوم النص أن الضرر إذا لم يكن ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدنى المطلوب .

وإذن فلا يجوز لأحد أن يدخل مدعيا بحق مدنى في دعوى جنحة الاعتياد على الإقراض بربا فاحش لا تتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة ، لأن الإقراض في ذاته لا عقاب عليه قانونا ، وإنما العقاب هو على الاعتياد نفسه أى على وصف خلقى خاص اتصف به المقرض إثر مقارفته الفعل الأخير الذى تحقق به معنى الاعتياد . وهذا الاعتياد الذى هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقرضين به ، إذ هو وصف معنوى بحث قائم بذات الموصوف ملازم لمساهيته يستحيل عقلا أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقرضين ولا من غيرهم . ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم

أن يدعى منه ضررا ولا أن يطلب بسببه تعويضا لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية . إنما الضرر الذي يصيب المقترضين لا ينشأ إلا عن عملية الاقتراض المدنية ، وهو يخصص في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على الفائدة القانونية ، فالدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها ألا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه في خلال الثلاث السنوات السابقة على المحضر المؤرخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ بجهة أبي الشقوق اعتاد على إقراض عبد الجليل محمد مكاوى وإبراهيم عبد الله نصر وسيد أحمد عبد الرحمن شحاته ومصطفى عطية نصر وأمين عبد الله محمد سيد الأهل وأحمد إسماعيل مقبل ومحمد السيد الشريف وأحمد محمد جاد ومحمد شحاته سعدون نقودا بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات .

وادعى كل من عبد الجليل محمد مكاوى ومكاوى محمد مكاوى مبلغ أربعة وعشرين جنيها على مديل التعويض .

ومحكمة جنح كفر صقر الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكت فيها بحضورها بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عملا بالمادة المذكورة أولا بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ، ثانيا إلزامه بأن يدفع للدعين بالحق المدني مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره .

وعند نظر هذا الاستئناف أمام محكمة الزقازيق الابتدائية دفع محامى المتهم فرعيا بعدم قبول الدعوى المدنية لأن الجريمة الموجهة إليه هي جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا الفاحش ، وأن طبيعة جرائم الاعتداء لا تسمح لشخص يدعى تضرره

منها بالدخول مدعيا بحق مدنى أمام محاكم الجنع، فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٩ برفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم وقبول المدعى بالحق المدنى خصما فى الدعوى الحاضرة وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وتأيد التعويض المدنى وإلزام المتهم بالمصاريف .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض والإبرام فى ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ ، وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بوجه الطعن فى ٢٥ منه ، مبنى على أن الحكم المطعون فيه لم يجتم فى مدة الثمانية الأيام المقررة قانونا؛ فصرحت له هذه المحكمة عند نظرها الطعن بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بتقديم ما يراه من وجوه الطعن فقدم تقريرا آخر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الوجه الأول أن النيابة لم تذكر فى صيغة التهمة ما هى قيمة القروض وما تاريخ كل منها وما سعر الفائدة . وهذا نقد لا قيمة له ، فإن الحكم الابتدائى الذى أخذت المحكمة الاستئنافية بأسبابه فى هذا الصدد قد فصل كل ذلك تفصيلا تاما واضحاً .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة أخطأت فى قبول المدعين بالحق المدنى والحكم لها بالتعويض ، لأن الجريمة التى رفعت بسببها الدعوى العمومية على الطاعن لا تسمح لشخص أن يدعى بمحصل ضرره منها وأن يدخل مدعيا بحق مدنى أمام محكمة الجنع .

وحيث إن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية، وهذه

الإباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع .

وحيث إن نص المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الذي ورد بهذه الإباحة قضى بأن رفع الدعوى المدنية للحكمة الجنائية لا يكون إلا في صورة ما إذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية كانت أو جنمة أو مخالفة؛ ومفهوم النص أن الضرر إذا لم يكن ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني المطلوب .

وحيث إن الجريمة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع هي جنمة اعتياد الإقراض بالربا الفاحش ، ومن المقرر فيها أن الإقراض في ذاته لا عقاب عليه قانونا وإنما العقاب على الاعتياد نفسه ، أى على وصف خلقى خاص اتصف به المقرض إثر مقارفته الفعل الأخير الذى تحقق به معنى الاعتياد .

وحيث إن هذا الاعتياد الذى هو لب الجريمة وجوهرها ، والذى هو وحده مناط العقاب لاشأن للمقترضين به ، إذ هو وصف معنوى يحتمل بذات الموصوف ملازم لمأهيته يستحيل عقلا أن يضر بأحد ، لامن هؤلاء المقترضين ولامن غيرهم . ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضررا ولا أن يطلب بسببه تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية .

وحيث إن الواقع في الضرر الذى يصيب المقترضين أنه إنما ينشأ عن عملية الاقتراض المادية ، وهو يتخسر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً عن الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهى دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنمة من شأنها أن لا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنمة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

وحيث إن هذا النظر يصدق على كل صور الإقراض بالربا الفاحش ، فهو يمتشى في صورة تعدد القروض والمقرضين ، كما يمتشى في صورة تعدد القروض للشخص الواحد ، ويصدق على آخر إقراض تحققت به العادة ، كما يصدق على كل إقراض سبقه ، إذ منشأ الضرر في كل هذه الصور هو هو بعينه أخذ المقرض للزائد عن الفائدة القانونية ، لا وصف الاعتياد القائم بذات المقرض والموجد للجريمة .

وحيث إنه لذلك يكون دخول المدعين بالحق المدني في دعوى الجنحة التي رفعت على الطاعن وطلبها من محكمة الجنح القضاء لها بالتعويض هو دخول غير جائز وقبول المحكمة لدعواهما والحكم لها بالتعويض غير جائز أيضا . ويتعين إذن قبول هذا الوجه بلا حاجة لبحث الوجه الثاني .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع : أولا بإلغاء الحكم المطعون فيه من جهة الدعوى المدنية فقط وبعدم قبولها ، وثانيا برفض الطعن من جهة مايتعلق منه بالدعوى العمومية والعقوبة المقرضى بها .

(٣٨٣)

القضية رقم ٢٦٨٠ سنة ٤٦ قضائية .

(أ) دفاع . متهم بجنحة . طلب التأجيل للاستعداد . رفضه . لا إخلال .

(المادة ١٦١ تحقيق)

(ب) أرامر الحفظ . وجوب أن تكون ثابتة بالكتابة ومؤرخة وموقعا عليها من موظف مختص .

متى يصح استنتاج هذا الحفظ ؟

(المادة ٤٢ تحقيق)

١ - متى كانت الجريمة المنسوبة للتهم هي جنحة ، وكان تكليفه بالحضور للمحاكمة عليها قد تم في الميعاد القانوني ، فعليه أن يحضر ليدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام يصحبه ، وليس له أن يجبر المحكمة على تأجيل نظر الدعوى حتى يستعد هو أو محاميه .

٢ - أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هي من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف المختص بإصدارها . فلا يقبل الاستدلال عليها ، لا بشهادة الشهود ، ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية ، إلا اذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ؛ إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق الزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون مما اتهمهم به ولا شائبة عليهم فيه ، وأن النيابة إنما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا ، ففي مثل هذه الصورة - وللملأ الوحيدة - يكون الحفظ ضمينا ويكون صحيحا متبعا آثاره .

(٣٨٤)

القضية رقم ٢٦١ سنة ٤٧ قضائية .

قتل خطأ . وجوب ثبوت رابطة السببية بين القتل والخطأ . خطأ المجني عليه .

(المادة ٢٠٢ عقوبات)

من المتفق عليه أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ عقوبات أن يكون الخطأ الذي ارتكبه الجاني هو السبب الذي أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولولم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب . وتطبيق هذه القاعدة يستدعى حتما استبعاد كافة صور القتل التي يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الإهمال محصورة مداها محددة نهايتها وأنها لاتصل إلى إصابه أحد ولا إلمامته . إذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئا عن خطئه بل يكون ناشئا عن سبب آخر لا شأن للإهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته .^(١)

(١) لخصمة الدكتور محمد مصطفى القنلى مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق تطبق عل هذا الحكم نشر مجلة القانون والاقتصاد فى المدة الثانى من السنة الأولى بالصفحات من ٣٠٦ إلى ٣١١ . وحضرته يذهب فى تطبيقه إلى غير مذهب هذا الحكم ، وعحصل قوله أن موضوع البحث فى هذه القضية هو تحديد علاقة بين

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن المذكور بأنه يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٢٩ بتلا مديرية المتوفية تسبب في قتل الغلام حسن محمد حسن محرم من غير قصد ولا تعمد ، بل إهمالا بأن ترك التحويلة الموصلة للخزن الخاص بصهرم غاز شركة ورمس مفتوحة بعد إدخال الصهرم بهذا الخزن ولم يردّها لراحتها على شريط المخزن العادي ، فدخل قطار البضاعة من هذه التحويلة المفتوحة على شريط الصهرم فصدمت العربات الخلفية من هذا القطار الصهرم الذي كان لا يزال ملائ بالغاز في خزنه وتصادف وجود المجنى عليه تحت الصهرم فبتر جسمه نصفين ومات لوقته . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح تلا الجزئية سمعت هذه الدعوى وحكمت فيها حضوريا بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٩ عملا بالمادتين ٢٠٢ و ٥٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل مع إيقاف التنفيذ .

== السببية بين خطأ المتهم وبين نتيجة خطئه . والتاظهر من حثيات حكم محكمة القضا أنها أخذت بالقاعدة السارية التي تقضى بأن تحمّل المخطئ نتائج ما يحدث من خطئه يتوقف على توقع هذه النتائج (prévisibilité) . وهو يرى — على خلاف ما رأت المحكمة — أنه لما يتوقع أن الإهمال في إغلاق الحواشي والتحويلة قد يؤدي الى قتل إنسان أو جرحه ، إذ من الطبيعي أن ضرورة العمل قد تدعو بعض عمال المحطة أو أحد عمال شركة الغاز الى الوجود بمحور الصهرم ، فتصور وقوع الحادثة لأحد هؤلاء يمكن . وكون المجنى عليه أجنبيا لا يغير من وضع المسألة لأنه وإن كان صحيحا أنه وقع من جانبه خطأ بدخوله المحطة ، وأن خطئه هذا مما قد يتوقع عليه إلا أن هذا الخطأ لا يرفع المسؤولية عن المتهم المخطئ ، إذ هو لم يكن السبب الأساسي في حصول القتل لأن عدم دخول المجنى عليه المحطة لم يكن يمنع وقوع الحادث لشخص آخر يتصادف وبجوده على الشريط ، وإنما السبب الأساسي الذي لو انعدم لاستحال حصول القتل هو إهمال العامل الذي لو كان قام بواجبه لما حدثت أية إصابة لا للجنى عليه ولا لغيره . أما الصورة الفرضية التي تستدل بها المحكمة على تأييد وجهة نظرها فيرد عليها أن القتل أو الجرح لا يكفي حصول أياهما وحده لقيام المسؤولية ، بل يشترط لقيام المسؤولية أن يكون ثم خطأ من جانب المتهم . وفي الصورة الفرضية لا خطأ من الممارن الطبيعي أنه لا يسأل ؛ أما السائق فركزه يتكيف بحسب الوقائع . فإذا كان دفع الصهرم للصهرم شيئا عاديّا يحدث من أي سائق فلا مسؤولية عليه ، أما إذا كان وقع في هذا الدفع إهمال غير مباح فبنا فهو مسئول .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره .

ومحكمة شيين الكوم الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت فيه حضوريا بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض والإبرام في يوم صدوره وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

وحيث إن الواقعة الثابتة بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن بمحطة السكة الحديد بتلا شريطا خاصا بتخزين صهاريج الغاز التي تصل إليها على ذمة شركة وورمس ، وأن نظام الحركة بالمحطة اقتضى أن يكون على رأس هذا الشريط حواشة وتحويلة تغلقان بمفتاحين حتى لا تحيد القطارات السائرة بتلك المنطقة عن خط سيرها وتحد إلى ذلك الشريط ، ولا تفتحان إلا عند ما يراد تمرير بعض الصهاريج منه أو إليه . وقد حدث أن الطاعن فتح الحواشة والتحويلة لتخزين صهرج غاز ، وبعد تخزينه أهمل إقفالها . ولأن أحد القطارات كان يمر مناورا بمنطقة المحطة فقد اندفع إلى الشريط الخاص بصهاريج الغاز ، ولم تمنعه الحواشة ولا التحويلة لأنهما كانتا مفتوحتين ، وقد استمر حتى اصطدم بالصهرج الذي كان من قبل على ذلك الشريط ، فتحرك الصهرج فقتل الغلام المجني عليه الذي كان بالمصادفة قد تسال إلى حيث وجود الصهرج ودخل تحته ليلتقط بعض ما يتساقط منه من الغاز . تلك هي الواقعة بحسب ما أثبتها الحكم . وقد اعتبرت المحكمان الابتدائية والاستئنافية أن هذا القتل خطأ وقع بإهمال المتهم وقضتا بعقوبته تطبيقا للسادة ٢٠٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن المتفق عليه أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل غير المتعمد المنصوص عليها بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات أن يكون الخطأ الذي ارتكبه الجاني هو السبب الذي أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصوّر حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب .

وحيث إن تطبيق هذه القاعدة المتفق عليها يستدعي حتما استبعاد كافة صور القتل التي يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الإهمال محصور مداها محدّدة نهايتها ، وأنها لا تصل إلى إصابة أحد ولا إمارته . إذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئا عن خطئه بل يكون ناشئا عن سبب آخر لا شأن للهمل به وليس مسئولا عن نتيجته .

وحيث إن صورة هذه الدعوى هي من هذا القبيل ، إذ كل ما كان يتصوّره من في مركز المتهم من نتائج الإهمال أن يندفع قطار على الرغم من سابقه إلى شريط صهاريح الغاز فيصطدم بها وأن كل ما قد ينشأ في النهاية العظمى عن هذا الاصطدام عطب مقدّم القاطرة أو عطب الصهريح . أما أن يتصوّر أن يكون من نتائج هذا الإهمال إصابة شخص يكون مستقرا على الشريط تحت الصهريح فقد كان مستحيلا عليه — أو على الأهل كان غير واجب عليه — أن يتصوّره : أولا لأن ذلك الشريط هو من ممتلكات السكة الحديدية ومن حرما المحمي بقوة القانون عن أن يدخله الجمهور ، وكل من وطئه كان مخالفا مستحقا للعقاب . وثانيا لأن الاستقرار تحت الصهريح والاختفاء عن الأنظار هو في ذاته من الشذوذ الذي لا يرد بانحاط . وهذا التعليل الذي يحد من تصوّر نتائج الإهمال هو تعليل صحيح مقبول . واذن فإصابة هذا المجنى عليه وموته لا شأن لخطأ الطاعن بهما ولم ينشأ إلا عرضا بسبب مخالفته هو لقوانين السكة الحديدية وتعميضة نفسه لمخاطرها .

وحيث إن الذي يؤكد صحة هذا النظر أن الحواشي والتحويلة لو كانتا منفصلتين ثم فتحنا قصدا وقت وقوع الحادثة لتخزين صهريح ثان واتصل بهذا الصهريح

الثاني بالأول لحركه فوقعت الحادثة في غفلة من السائق ومن فتح الطريق لما
أخذ أحد منهما على قتل المحنى عليه قتلا عمدا ولا خطأ، بل تعدت الحادثة حاصلة
فضاء وقدرا لا مسئولية فيها على أحد منهما، لأنهما غير مكلفين يبحث حالة الصهرج
الأول لمعرفة ما إذا لم يكن أحد غيبا تحته . ومهما تكن المسئولية عن نتائج ترك
تبتك الحواشة والتحويلة مفتوحتين إهمالا فلا يمكن أن تكون أشد منها في صورة
فتحهما قصدا .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الوجه الأول من أوجه الطعن وتطبيق القانون
بلا حاجة لبحث باقى الأوجه الأخرى .

فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

(٣٨٥)

القضية رقم ٤٣٧ سنة ٤٧ قضائية

اختصاص . حكم محكمة الجنب نهائيا بعدم الاختصاص . إعادة الدعوى إليها بقرار من قاضى الإحالة
طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب نظرها الدعوى .
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق)

الحكم النهائى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى غير مانع لها من نظرها
إذا أحالها قاضى الإحالة إليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود أضرار
قانونية أو ظروف مخفية .

(١) ملحوظة : راجع الأحكام الصادرة في هذا المعنى بمجلات ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ في القضية
رقم ١٠١٠ سنة ٤٦ و ٩٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٤٩ سنة ٤٧ ق و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢
في القضية رقم ١٧٢٨ سنة ٤٢ ق .

(٣٨٦)

القضية رقم ٤٥١ سنة ٤٧ قضائية .

دفاع . تقديم أوراق جديدة بعد إقفال باب المرافعة . قبولها دون تبليغها للنصم . إخلال بحق الدفاع بمطل للحكم .

(المادة ١٥ من لائحة الإجراءات الداخلية والمادتان ٩٤ و٩٥ من قانون المرافعات)

إن المادة ١٥ من لائحة الإجراءات الداخلية تحرم على أى خصم أن يقدم بعد إقفال باب المرافعة أوراقا أو مذكرات إلا إذا رخصت المحكمة في ذلك وصار تبليغها لخصمه من قبل تقديمها . ومفهوم هذا أن المحكمة أيضا محرم عليها أن تقبل الأوراق التي لم ترخص بها ولم تبلغ للنصم ، وأن تطلع عليها وتضعها بملف الدعوى ، بل واجبها ألا تطلع على تلك الأوراق وأن تستبعدا لأول وهلة إن فرض وعرضها قلم الكتاب عليها ولم يتم بواجبه من عدم قبولها . وهذا المفهوم متصوص عليه صراحة بمادتي ٩٤ و٩٥ من قانون المرافعات ، كما أنه نتيجة حتمية لازمة عن مبدأ وجوب مواجهة الخصوم بعضهم بعضا بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة مايدلى به خصمه من الحجج . فان خولفت هذه القاعدة في حكم كانت تلك المخالفة مما يفسده ويمنع الاطمئنان إليه وكان من المتعين نقضه لإخلاله بحقوق الدفاع .

(٣٨٧)

القضية رقم ٤٥٤ سنة ٤٧ قضائية .

تغير محكمة ثاني درجة صفة الخصوم من تلقاء نفسها . تجاوز لحدود الدعوى بمطل للحكم . (المادة ١٧٢ محقق)

لا تملك المحكمة الاستثنائية أن تغير من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في الدعوى ،

لأن هذا التغير يعتبر منها تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة لديها .

فاذا اتهم شخص بجريمة ، وطلب مدع مدنى تعويضا من هذا الشخص بسبب ارتكابه لها ، وحكم على هذا المتهم ابتنائيا بالقوية وبالتعويض على هذا الاعتبار ، ثم

استمر المدعى المدنى مصمما على دعواه لدى الاستئناف، والمحكمة الاستئنافية برأت المتهم من التهمة وقررت أن ابنه هو المرتكب لها، ومع ذلك حكمت عليه هو بالتعويض بصفته وليا مسئولاً عن الحق المدنى، كان هذا من المحكمة الاستئنافية تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة لديها مبطلا لحكمها، وكان المتعين عليها مع تبرئة المتهم من التهمة لعدم مقارفته إياها رفض الدعوى قبله شخصيا وحفظ الحق للدعى المدنى فى تقاضى التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجانى طفلا عمره أقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية .

ولا يتسع لمثل صورة هذه القضية نص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الذى يميز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة، إذ المتهم فى هذه القضية برئ لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويض كان مطلوبا منه شخصيا بسبب اقترافه هذه الجريمة التى برئ منها، وقد حكم به من ثانى درجة عليه بصفة مغايرة لصفته الأولى فى الخصومة .

(٣٨٨)

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٤٧ قضائية .

سلاح . حمله وإحرازه . شيخ البلد هو من رجال القوة العمومية التى لها حمل السلاح .
(قانون إحراز وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧)

لا يسرى قانون منع إحراز السلاح وحمله على شيخ البلد . إذ هو بحسب النظام الإدارى قد يحمل حمل العملة فيكون من رجال القوة العمومية التى لها حمل السلاح .^(١)

(١) انظر حكم ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ٩٥٥ سنة ٤٦ قضائية .

جلسة يوم الخميس ٦ فبراير سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة .

(٣٨٩)

القضية رقم ٤٣ سنة ٤٧ قضائية .

غرفة المشورة . الطعن في قرارها بالنقض . هو من اختصاص النائب العمومي وحده .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادة ١٣ تشكيل)

الطعن في القرار الذي تصدره غرفة المشورة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يكون إلا من النائب العمومي . فإذا قرر هذا الطعن أحد أعضاء النيابة العمومية بوكالته عن النائب العمومي بدون بيان لما يثبت هذه الوكالة كان طعنه غير مقبول شكلا . وكذلك لا يقبل تقرير الأسباب المقدم من رئيس النيابة بصفته هذه لا بصفته موكلا عن النائب العمومي .

(٣٩٠)

القضية رقم ٥٦٢ سنة ٤٧ قضائية .

فاض بهيئة محكمة النقض . اشتراكه في نقض الحكم . جواز نظره موضوع الدعوى (المادة ٣٠٩ مرافعات)

لمن جلس من القضاة بهيئة محكمة النقض أن يجلس ضمن هيئة المحكمة التي تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها لأنه - وهو لم يشترك مع زملائه في محكمة النقض إلا في مراقبة صحة تطبيق القانون - لا يمكن اعتباره قد أبدى رأيا في موضوع الدعوى التي جلس أخيرا للفصل فيها .

(٣٩١)

القضية رقم ٥٦٤ سنة ٤٧ قضائية .

دفاع . عدم سماع شاهد التني بعد إعلانه وإحضاره . إخلال بحق الدفاع

(المادة ١٣٥ تحقيق)

للتهم الحق في أن تسمع شهادة شهود نفيه الذين يحضرهم ، وليس للمحكمة عدم سماعهم إلا لسبب واضح تتيحه ، وليست الإحالة على ماقرره الشاهد في التحقيق من الأسباب القانونية المقبولة لتبرير عدم سماعها شهادته ، فإنه مهما يكن هذا الشاهد قد قرر في التحقيق مما لا يوافق مصلحة المتهم فلمعله يقرر أمام المحكمة ما يكون لمصلحته ولعل المحكمة تقتنع بما يقرره .

(٣٩٢)

القضية رقم ٥٦٦ سنة ٤٧ قضائية .

يجب أن يكون للأدلة مأخذ صحيح من التحقيق .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

يتمين نقض الحكم إذا كان من مقوماته واقعة جوهرية اعتبرتها المحكمة صحيحة قائمة وهي لا وجود لها .

جلسة يوم الخميس ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

برئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة .

وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة زكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك المستشارين .

(٣٩٣)

القضية رقم ٥٩٥ سنة ٤٧ قضائية .

حكم محكمة الجنج نهائيا بصدى اختصاصها . إعادة الدعوى إليها بقرار من قاضى الإحالة طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب نظرها الدعوى .
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ تحقيق)

قرار قاضى الإحالة القاضى بإحالة الدعوى لمحكمة الجنج عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يتعارض مع سبق الحكم بصدى الاختصاص من هذه المحكمة .

(٣٩٤)

القضية رقم ٥٩٧ سنة ٤٧ قضائية .

(أ) طلبات الدفاع . عدم تقديمها لمحكمة ثانى درجة . عدم جواز تقديمها لمحكمة التقض .
(المادتان ١٣٥ و ٢٣٦ تحقيق)

(ب) إجراءات . عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض المحاضر لا بطلان .
(المادة ١٧٠ تحقيق)

١ — إذا طلب الدفاع طلبا أمام محكمة أول درجة ولم يتمك بطلبه هذا أمام محكمة ثانى درجة فليس له حق الشكوى لمحكمة التقض من أن محكمة الموضوع قد أخلت بمقتضى الدفاع .

٢ — متى كان محضر الجلسة الأخيرة التى نطق فيها بالحكم موقعا عليه من رئيس المحكمة فالسهر عن التوقيع منه على بعض محاضر أخرى لا يبطل إجراءات المحاكمة وبخاصة إذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت بها لما حصل فضلا .

(٣٩٥)

القضية رقم ٥٩٩ سنة ٤٧ قضائية .

تزوير . تصريح سفر مجاني من مصلحة السكة الحديدية . إجراء تغيير فيه تزوير في ورقة رسمية .
(المادة ١٨٠ عقوبات)

إذا غير شخص في تصريح سفر مجاني معطى من مصلحة السكة الحديدية رقم القطار المثبت في هذا التصريح فقد ارتكب جريمة تزوير في ورقة رسمية . إذ من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر الذي هو من الأركان الأساسية لجريمة التزوير .

(٣٩٦)

القضية رقم ٦٠٠ سنة ٤٧ قضائية .

(أ) مواد مخدرة . إحصاؤها والاتجار بها . ركن العمد يتوافر بمجرد العلم والإرادة .
(قانون الاتجار بالمخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

(ب) عقوبة . تشديد المحكمة الاستئنافية لها . لا داعى لبيان الأسباب .

١ — لم يشترط القانون ركن عمد خاص في جرائم إحصاء المواد المخدرة والاتجار بها، بل يعتبر العمد متوافرا فيها بمجرد العلم والإرادة بكفائ الجرائم . ويجوز الفعل المادى يفترض معه توافر هذين الطرفين ما لم يثبت العكس .

٢ — المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإبداء أسباب خاصة لتشديد العقوبة المقضى بها ابتدائيا ما دامت العقوبة التى قضت هى بها تتدخل فى تناول القانون الذى تطبقه، وذلك لأن رفع معدل العقوبة يرجع إلى تقدير المحكمة وحدها .

(٣٩٧)

القضية رقم ٦١٣ سنة ٤٧ قضائية .

(١) سرقة أوراق من مخزن عمومي . لفظ "سرق" ولفظ "اغتلس" الواردان بالمادة ١٣٢ ع . ١٣٢٢ .

(المادتان ١٣٢ و ١٣٣ عقوبات)

(ب) سرقة . ذكر كيفية وقوعها . لاشروعة .

(ج) أوراق مراعاة قضائية . سرقتها . البيانات اللازم توافرها .

(د) مخازن عمومية . قلم كتاب المحكمة يعتبر أنه أحدها .

(المادة ١٣٢ عقوبات)

١ - إن لفظ "سرق" ولفظ "اغتلس" في المادة ١٣٢ عقوبات يكادان يؤيدان معنى واحدا . ويؤكد ذلك النص الفرنسي لهذه المادة . فاستعمال الحكم عند التعبير عن الجريمة المنطبقة عليها المادة ١٣٢ ع للفظ "اغتلس" في معنى السرقة لاشابة فيه .

٢ - ذكر كيفية حصول السرقة في الحكم ليس شرطا في صحته .

٣ - متى ذكرت المحكمة "أن الورقة المسروقة كانت مودعة بالقضية" "نمرة... محكمة..." كان هذا كافيا لبيان أنها من ضمن "أوراق المرافعة القضائية". لأن هذه العبارة تشمل كل ورقة يكون وجودها في ملف الدعوى من مستلزمات السير والمرافعة في القضية وليست قاصرة على أوراق المرافعات .

٤ - قلم كتاب المحكمة يعتبر أنه أحد الأماكن العمومية المعتبرة لحفظ الأوراق . وليس من الضروري أن يكون مكان الحفظ مخزنا عموميا .

جلسة يوم الخميس ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة .
وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد أمين بك
وحامد فهمي بك المستشارين .

(٣٩٨)

القضية رقم ٦٣٦ سنة ٤٧ قضائية .
منك عرض . مناه .

يعتبر منك عرض بحسب المادة ٢٣١ عقوبات أى فعل وقع من الجاني
على جسم الغير غدش للقيام بقطع النظر عن بساطته أو جسامته .

(٣٩٩)

القضية رقم ٦٤٣ سنة ٤٧ قضائية .
(١) حكم . تعدد تأجيل التعلق به . لا يطله .
(المواد ١٥١ و ١٧١ تحقيق و ١٥١ تشكيل)
(ب) حكم . الخطأ في ذكر اسم المتهم لا يطله .
(المادتان ١٩٩ تحقيق و ٤٢ تشكيل)
(ج) دفاع . طلب المحكمة من التكم من إمكان وقوع أفعال التهمة تحت نص آخر . مؤداه .
(د) اعتلاس دقرشيكات . سرقة .

(المادة ٢٦٨ عقوبات)

١ — لم ينص القانون على الإعلان لتعدد تأجيل النطق بالحكم أول عدم التوقيع
على نسخة الحكم في الثمانية الأيام التالية ليوم صدوره .
٢ — الخطأ المادى في ذكر اسم المتهم لا أهمية له مادام أنه لم يترتب عليه
أى اشتباه في شخصيته .

٣ — إذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع أن يتناول الكلام عن إمكان
وقوع الأفعال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات فليس معنى

ذلك أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القضية . على أنها ليست ملزمة بأن تناقش فى حكمها الوصف الذى طلبت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الخبرة .

٤ — اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو أنه غير مضمي يعتبر أنه سرقة شيء هو وإن كان قليل القيمة فى ذاته لكنه ليس مجزدا عن كل قيمة .

(٤٠٠)

القضية رقم ٦٤٨ سنة ٤٧ قضائية .

شهود الإثبات . تضرع سماعتهم . الاكفاء بأقوالهم فى التحقيقات . لا بطلان .
(المادة ١٣٤ تحقيق)

إنه وإن كان سماع شهادة شهود الإثبات أمرا واجبا قانونا مراعاة للصالح العام كما يتسنى للحكمة بمناقشتهم استجلاء حقيقة التهمة المسندة إلى المتهم إلا أنه إذا تعذر عليها ذلك لعدم الاستدلال عليهم جاز لها أن تصرف النظر عن سماعتهم وتكتفى بأقوالهم المدونة فى التحقيقات .

فهرس هجائي

(١)

رقم القاطعة

إباحة (ر . أسباب الإباحة — موانع العقاب) .

اتجار (ر . مواد مخدرة) .

اتفاق (ر . أيضا إصرار سابق — تجهز — توافق) .

اتفاق عدة متهمين على ارتكاب جريمة لم يتم بعمل إجباري فيها إلا بعضهم ... ١٥

اتفاق متهمين على القتل باصرار . ثبوت ذلك . لا داعي لبيان الامايات ... ٢٩٠
متى يلزم المتهم بضرب بسيط بالتعريض المدنى متضامنا مع التمس باحداث العاهة

المستديمة ؟ ... ١٣٩
متهمان بضرب شخص أحدث ضربة أحدهما عاهة مستديمة . مجزء حصول الضرب من

الأكثر عقب الضرب الحاصل من الأول لا يمكن لإثبات الاتفاق ... ٩٥

إتلاف وإضرار وتخريب وتعيب (ر . أيضا حريق) .

إتلاف جسور وحدود الخ .

هدم مسق ملكة للحكومة لإضرار من له حق الارتفاق عليها . ويوجب ثبوت الملكية

وحق الارتفاق ... ١٥٩

إتلاف زراعة : م ٣٢٠ — ٣٢٢ ع .

بيان ان كان الزرع محصودا أو غير محصود . ويوجب ... ٤٤
بيان الطريقة التي حصل بها الإتلاف . لا يوجب . الفرق بين الفقرتين الأولى
والثالثة من المادة ٣٢١ ع . حصول الاتلاف من شخصين يحمل أحدهما سلاحا .

الياتات اللززم ذكرها بالحكم ... ٣٧٦

إتلاف منقولات الغير : م ١/٣٤٢ ع .

الفرق بين المادتين ٣١٦ و ٣٤٢ عقوبات ... ٣٧١

إثبات (ر . أيضا تحقيق — خبراء — دليل) .

إثبات بالينة .

الإثبات بالينة في جريمة قائمة على النفس . جوازه ... ١٩٠

رقم القاعدة

إثبات بالبيئة (تابع)

- الدفع بسدم جواز إثبات الحق المدعى به بالية - السكوت عنه في التحقيق وأمام
محكمة أول درجة وأمام المحكمة الاستئنافية - لا يجوز بعد ذلك التمسك به أمام
محكمة النقض ... ٨
إثبات أقوال المحقق عليه - التدليل على قضيضها - الرجوع إلى تلك الأقوال - لا بطلان ٢٧٤
استدلال .

- إثبات جريمة الاختلاس - ليس له طريقة خاصة للاستدلال ... ٨٣
استدلال المحكمة بشئ - لا وجود له - بطلان ... ٢٧٩
الاستدلال على نية القتل بنوع الآلة - لا مانع ... ٤١
الاعتماد على بعض أقوال الشاهد دون بعضها الآخر - بجوازه ... ٤٥
اعتماد المحكمة على أوراق ضمت ولم يطلع عليها الخصوم - بطلان ... ٣٥٢
سلطة قاضي الموضوع في تكوين اعتقاده من عناصر أخرى غير ما يرد ذكره بمحض الجلسة ٣٠
سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأقوال التي يدل بها أمامها ... ٢٧٥
فصل محكمة الجنائيات تهمة جنحة - استنهاد المحكمة في الجنابة المنظورة أمامها بمن كانوا
متهمين في الجنحة - لا بطلان ... ٨٨
مرعاة قواعد الإثبات عند البده فيه لانتقال بالنظام العام ... ٨
حرية المحكمة الاستئنافية في تكوين اعتقادها ... ١٨٤ و ١٦٠

إحالة (ر . ر) حكم غيائي . قاضي الإحالة) .

احتيال (ر . ر) نصب) .

أحداث مجرمون (ر . ر) إعفاء من العقاب . مجرمون أحداث) .

إحراز (ر . ر) قتابل - ديناميت - مفرقات - خراطيش ورصاص) .

إحراز سلاح : ق نمرة ٨ سنة ١٩١٧ (ر . ر) سلاح - شيخ بلد) .

إحراز مواد مخدرة (ر . ر) مواد مخدرة - مجرمون أحداث) .

إخبار بأمر كاذب : المادتان ٢٦٢ و ٢٦٤ ع (ر . ر) بلاع كاذب) .

اختتام (ر . ر) ختم) .

اختصاص .

رقم القاطعة

اختصاص قاضى الإحالة : المادتان ١٦ و ٩ تحقيق (ر . قاضى الإحالة) .

اختصاص محاكم الجنع : المادة ١٥٦ تحقيق (ر . محكمة الجنع) .

اختصاص محكمة النقض والإبرام : المواد ٢٢٩ - ٢٣٣ تحقيق (ر . محكمة النقض والإبرام) .

اختطاف (ر . سرقة) .

اختلاس (ر . أيضا إثبات - تبديد - خيانة أمانة - سرقة) .

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة : المادة ٢٩٦ ع .

أدوات مسجلة إلى مستأجر لم تنته مدة إجارته . قدحها أثناء مدة الإجارة . لا اختلاس ٢١٦ اختلاس أمانة .

الفرق بين اختلاس الأمانة وتبديدها - اختلاسها هو غير الاختلاس في باب السرقة ٣٥٧ الاستعداد لرد المبلغ المختلس بدتمام الجريمة . لا يفي من العقاب . متى تم الجريمة ؟

طريقة طلب الرد وكيفية الامتناع أو العجز . موضوعى ... ٢٥٧

رد المبلغ المختلس مع قيام نية الاختلاس لا يفي من العقاب ... ٣٢٨

اختلاس أشياء محجوز عليها : المادة ٢٩٧ ع (ر . خيانة أمانة) .

اختلاس أموال أميرية (ر . أيضا تعمد الأفعال) .

إذا كان المختلس أميناً عليها : المادة ٩٧ ع .

الاختلاس الوارد بالمادة ٩٧ ع . مدلوله ... ٨٣

اختلاس أموال مجالس المدير يات . يدخل في تناول المادة ٩٧ ع ... ١٦٨

إخفاء (ر . جريمة مستمرة - سرقة) .

إخلال بحق الدفاع (ر . دفاع) .

أدلة (ر . إثبات - دليل - دفاع) .

ارتباط الجرائم : المادة ٣٢ ع (ر . أيضا تعمد الجرائم) .

الارتباط بين تهمين . القول بوجوده أو عدم وجوده من شأن محكمة الموضوع ... ٥٥

ارتباط مخالفة بحريمة أخرى . توقيع العقوبة الأشد . وجوب بيان المادة المطبقة

عن الجريمة الأخرى مع المادة ٣٢ ع ... ٢٠٣

رقم القاطعة

ارتباط الجرائم (تابع)

- جريمات مرتبطان عاقب عليهما الحكم . خطأ الحكم في وصف إحدى هاتين الجريمتين .
 حق محكمة القضا في تصحيح الوصف الخاطئ وتخفيف العقاب ٨٧
- جريمات مرتبطان . العقوبة للتكليف الجرمية الأخف . وجوب تطبيقها مع عقوبة
 الجريمة الأشد ٢٤٠١
- إزالة مبان (ر . هدم مبان) .
 أسباب الإباحة (ر . أيضا إعفاء من العقاب — موانع العقاب) .
 حالة فقدان الشعور أو الاختيار حين وقوع الفعل : المادة ٥٧ ع
 تقدير فقدان الشعور أو التمتع به . أمر موضوعى ٢٧٤
- أسباب الحكم (ر . باعث على ارتكاب الجريمة — تناقض — حكم —
 قض وإبرام) .
 استجواب (ر . أيضا متهم) .
 الاستجواب المطروح على المحكمة لإبرائه . تعريضه ١٠٤
- استدلال (ر . إثبات) .
 استعمال في التزوير (ر . تزوير) .
 استئناف (ر . أيضا حكم غياي — معارضة — محكمة استئنافية) .
 المواد ٨٧ ١٧٥ — ١٧٩ ١٨٥ — ١٨٩ تحقيق .
- استئناف . شكله القانونى . وجوب اتباع الطريق الذى رسمه القانون لرفعه ... ٣٧٩
- استئناف الحكم الصادر في غيبة المعارض . معاده ٣٧٧ ٣٦٤
- استئناف المthem وحده . لا يضار به ٣٣٧
- استئناف المthem وحده في جرائم حكم فيها بدون تجسزة . سلطة المحكمة الاستئنافية
 في تأييد العقوبة عن التهمة أو التهم التى اعتبرتها ثابتة . تحريم تشديد العقوبة على
 المthem في حالة عدم استئناف التباية . انصابه على مقدار العقوبة فقط ... ٣
- استئناف متهم عن دعوى مدنية مقامة في جنحة . عدم التقيد بالنصاب للقانونى .
 استئناف المدعى المدنى والمسؤول عن الحق المدنى . وجوب مراعاة النصاب
 القانونى ٣٥٣

استئناف (تابع)

- استئناف المدعى المنفى وحده . أثره في الدعوى الصومية . امتزاع محكمة الجنح
الاستئنافية موضوع الدعوى الصومية في هذه الحالة . لا يجوز ... ١٧٦ ...
- استئناف النيابة . تشديد العقوبة بدون أسباب خاصة ... ١١٩ و ٣٩ ...
- استئناف النيابة للحكم النهائي . سقوطه تبعاً لسقوط الحكم النهائي بالحكم في المعارضة .
تشديد العقوبة بناء على هذا الاستئناف . لا يجوز ... ١٦٤ ...
- استئناف النيابة للحكم النهائي . وجوب تجديد حدة الحكم في المعارضة بالقاء الحكم
النهائي أو تصديده ... ٣٧٤ ...
- استئناف النيابة بعد الدعوى لحالتها الأصلية ... ٣٩ ...
- استئناف النيابة بخول المحكمة الاستئنافية أخبار اتهم عائداً بالمادة ٤٨ ع وتشديد
العقوبة بدون طلب من النيابة ... ٢٦٧ ...
- اشترك (ر . أيضا اتفاق — تحريض — تغيير وصف التهمة) .
اشترك في قتل (ر . أيضا قتل) .
متهمون بالقتل . ثبوت اتفاقهم على ارتكابهم عليه . مسئوليتهم جميعاً عنه ٢٩٠
اشترك في تزوير (ر . تزوير) .
اشترك في سرقة (ر . سرقة) .
أخبار الشريك قاعلاً أصلياً . اتحاد العقوبة . لا يصلان ... ٢٢٢ ...
- أشربة وما كولات (ر . غش) .
إصابة خطأ (ر . ضرب وجروح — عاهة — قتل غير عمد — مسئولية
جناحية — مسئولية مدنية) .
إصرار سابق : المادة ١٩٥ ع (ر . أيضا قتل) .
اكتماء الحكم في إثبات سبق الإصرار بعبارة شككية . قضي الحكم وسلطة محكمة
التبض في تطبيق المادة ١٩٨ / ١ بدلاً من المادة ١٩٤ ع ... ٢٤٣ ...
- بحث سبق الإصرار أمر موضوعي . متى سلطت محكمة الموضوع في استنتاجه ... ٢٨٦ و ٢٦٠ و ٢٥٩ ...
- تصميم الجاني على قتل شخص . وجود آخر مع هذا الشخص . قتل هذا الآخر . لا سبق
إصرار ... ٩٨ ...

رقم القاعده

إصرار سابق (تابع)

تعمد القتل لا يكفي لتوافر ظرف سبق الإصرار . لا بد من التدليل على هذا الظرف

تدليلاً واضحاً
ذكر البيانات الكافية للدلالة على وجود سبق الإصرار - وردود عبارات تشكيكية في الحكم.

لا يؤخر على سلامته
سبق الإصرار ليس له زمن خاص معين قانوناً . الأمر في وجوده وعلمه متعلق برأى

٢١٤ فاضل الموضوع

عدم ذكر سبق الإصرار بلفظه . ذكر ما يدل عليه . كفاية ذلك ١١٢

اضراب محام (و . مدافع) .

اعتراف (ر . أيضا إثبات) .

اعتراف المتهم . بحقه من شأن قاضي الموضوع ٦٢

الاعتراف في المسائل الجنائية ليس له المعنى المقصود في المسائل المدنية . وجوده يعتبر

١٩٧ مسألة موضوعية

اعتراف منهم على آخره . جواز الأخذ به ١٦٣ و ١٥٨ و ٩٧

اعتراف المتهم في التحقيقات . إنكاره لدى المحكمة . الأخذ بذلك الاعتراف .

لا إعلان ٦٨

إعدام .

عنه الحكم بالإعدام لا وجوب لبيان رأى المقتى فى الحكم ولا تخفيه... ١٧٥

إعفاء من العقوبة (ر . أسباب الإباحة — موانع العقاب — دفاع شرعى) .

إعلان (ر . أيضا تزوير) .

اعلان الحكم لجون يقع صحيحا تسليم صورته إلى مأمور السجن... ٤

٢١٣ إعلان منهم في النجاة بمجلة الاستئناف . بطلانه عند ثبوت علم النيابة بمجهة إقامته ...

إعلان متهم بالجلعة قبل مياعداها بيومين فقط . طلبة التأجيل للاستعداد . رفضه إخلال

يحق الدفاع حتى لو كان المتهم تراغم مرغمًا ١٢٥

دفع التهم بطلان إعلانه ، وجوب إيداعه قبل المرافعة ، حضور التهم الجلسة أمام

محكمة الموضوع يتنفي زعمه لدى محكمة النقض أنه لم يعلن تلك الجلسة ١٢٨

أفيون (ر. مواد مخدرة) .

إقراض (ر . ربا) .

إكراه (ر . أيضا سرقة — هتك عرض) .

الإكراه في السرقة . متى يعتبر ظلما مشددا ؟ ١٨٧

الإكراه في اختطاف الشيء المسروق . متى يحقق ؟ ٢٨٧

التهديد باستعمال السلاح في السرقة . ينطبق على المادة ٢٧١ ع ٣٦٥

عدم الرضا المنصوص به بالمادة ٢٣٠ ع . كيف يحقق ؟ ١٦

آلات مفروقة (ر . ديناميت — قنابل — مفروقات) .

ألعاب القمار (ر . قمار) .

أماكن عمومية .

فلم كتاب المحكمة يعتبر أنه أحدها ٣٩٧

أمر

أمر حفظ (ر . قرار الحفظ) .

أمر قاضي الإحالة (ر . قاضي الإحالة) .

أموال أميرية (ر . اختلاس) .

انتهاك .

انتهاك حرمة المنازل (ر . دخول متل) .

انتهاك حرمة ملك الغير (المواد ٣٢٣ — ٣٢٧ ع) .

التمدى على الحياة العقلية أيا كان سببا معاقب عليه ٣٤٩

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . ركن القوة . ماهية ٢٤٦

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . عزم الفاعل على الاعتماد على القوة . وجوب

ثبوته ٣٥٥

مجرد إلقاء البذور لا يكسب حيازة ١٣٢

إهانة (ر . أيضا سب وقذف) .

إهانة وتعد على المحاكم أو الهيئات النظامية : المادتان ١١٧ و ١٦٠ ع .

إسناد الخطأ لحكمة عقب إصدارها حكما . إهانة لماحق ولو كانت غلظة . المراد بلفظ

”الحكمة“ الوارد بالمادة ٨٩ مرافعات ٢٨٠

رقم القاعدة

إهانة وتعذ على المحاكم أو الهيئات النظامية (تابع)

- إهانة محكمة . تقدير قاضيا . أعياده ... ٢٢٨ ...
- التهافت بسقوط الوزارة . إهانة لا تعد مباح ولا إغراب عن رأي ... ٢٧١ و ١٧٩ ...
- إهانة وتعذ على موظف عمومي : المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٥٩ ع .
- ويجب بيان الألفاظ التي اعتبرت إهانة والأفعال التي اعتبرت تعديا ... ١٦٢ ...
- سفير دولة مسلمة . نسبة الخط من كرامة دولته إليه . سب ... ٢٠١ ...
- أودة المشورة (ر . غرفة المشورة — قاضي الإحالة) .
- أوراق مالية (ر . تزييف) .
- إيقاف تنفيذ الأحكام : المادة ٥٢ ع .

- شروط إيقاف التنفيذ . إيقاف التنفيذ أمر اختياري للمحكمة ... ٢٢ ...
- لا بد من بيان سبب الإيقاف عند الأمر به ... ٢٣ و ٩ ...
- لا يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بإيقاف التنفيذ عند تصحيحها للطبق القانوني ... ٣١٢ ...

(ب)

باعت

- الباعث على العمل الجنائي لا أهمية له ... ٣١٨ ...
- البواعث ليست من الأركان المكونة لجريمة . عدم ذكرها . لا أهمية له ... ٦٨ و ٥٤ ...
- حرية المحكمة في التعبير عن الباعث ... ٧٢ ...
- خلق الحكة من بيان البواعث لا يطله ... ٢٥٠ ...
- بصمات الأصابع (ر . تزوير) .
- بطلان الإجراءات (ر . أيضا تحقيق) .

- بطلان الإجراءات يزول بحضور المتهم لدى المحكمة وقبوله المرافعة بدون اعتراض ... ٢٤٨ ...
- الدفع يبطلان إجراءات لم يسبق الدفع به أمام محكمة الموضوع لا يجوز ابداءه لدى محكمة النقض ... ٨ ...
- الظن في الإجراءات الشكالية . متى يقبل ؟ ... ٦٥ ...
- إجراء المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وقوع قصص فيها . التظلم منه ... ٢٣ و ١٧٣ ...
- الإجراءات التي أحصل التهم بقتضاها إلى محكمة الجنائيات . ليست من النظام العام ... ٢٨٩ ...
- فلا يجوز الاعتراض عليها أمام محكمة النقض مباشرة ... ٢٨٩ ...

رقم القاعدة

بلاغ (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

بلاغ كاذب .

٣٦٩ شروط البلاغ الكاذب

٣١٨ القصد الجنائي في هذه الجريمة - معناه

٢٧٢ شرح المادة ٢٦٤ ع

٢٧٢ واجب قاضي الجنج في تحقيق الأمر المخبر به ولو كان من جريمة هي جناية

٢٥٥ غرض القانون من اشتراط كون المبلغ به مستوجبا للعقاب

١٣٣ وجوب التدليل على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب في الحكم

٣٥١ و ١٩٩ وجوب بيان الواقعة المبلغ بها والتدليل على سوء القصد

عدم ذكر الجهة الإدارية التي قدم لها البلاغ في الجزء المخصص من الحكم لذكر صفة

التهمة - لا أهمية له اكتفاء بتعيينها في الأسباب

١٩٢ الحكم ببراءة المبلغ وتضييع خطأه في التليغ - لا تناقض

الحكم ببراءة متهم من تهمة البلاغ للكاذب لأنها على غير أساس - رفض التدهوى

١٩٨ المدنية بلا أسباب خاصة - لا يجب

بوليس (ر . إصاابة خطأ) .

بينة (ر . إثبات) .

(ت)

تأجيل .

تأجيل القضية بالجلسة : المادة ٣٨ تشكيل (ر . دفاع) .

تأجيل النطق بالحكم (ر . حكم) .

تاريخ (ر . جريمة - حكم - خيانة أمانة) .

تبيد (ر . اختلاس - خيانة أمانة) .

تجهيز : قانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٤ (ر . ضرب وجرح) .

تحرير (ر . أيضا فسق) .

٢٦٣ متى يتوغلر في التعريض على ارتكاب الجريمة ؟

رقم القاعدة

تحقيق (ر . أيضا إثبات - دفاع - شهادة) .

- ٢٢٨ ... تحقيق تكميل . حضور محام تحت التمرين فيه عن متهم بجناية . لا يجوز
تحقيق قاض أجنبي في جريمة ارتكبت في بلده من مصرى . اعياده العاكة بمقتضاء أمام
١٢٧ ... المحاكم المصرية . جوازه
٣٤٧ ... النظم من إجراءات التحقيق الابتدائى الحاصل بواسطة النيابة يكون أمام محكمة الموضوع ...
٣٤٧ ... جواز الاضاد على التحقيق الحاصل بواسطة الضبطية القضائية
حتى المحكمة في تحقيق الورقة الملعون فيها من المتهم بالتزوير أو إحالتها على النيابة لتحقيق
٣٠٥ ... هذا التزوير
١٩٨ ... حتى محكمة الموضوع في استيفاء تحقيق سبق أن حفظته النيابة
شاهد امتنع عن الإجابة في التحقيق . عقابه . العبرة في وصف التهمة المطلوب أداء هذه
٢٤٩ ... الشهادة عنها . متى تعتبر جريمة الامتناع عن أداء الشهادة مينة في الحكم ؟
عدم استيفاء التحقيقات بمعرفة النيابة لا يبنى المحكمة الاستثنائية مادامت قد أخذت
١٨٨ ... بتحقيقات محكمة أول درجة
٢٢٦ ... منع حضور محام مع المتهم أثناء التحقيق لا يطل الحكم

ترصد .

- ١١٢ ... علم ذكره بلفظه . ذكر ما يدل عليه . كفاية ذلك

تزوير : المواد من ١٧٤ - ١٩١ ع (ر . أيضا تزيف - تقليد - نصب)

استعمال .

- ٢٣١٤٩ ... استعمال ورقة مزورة . وجوب بيان العلم بتزويرها
٣٠٢ ... استعمال عقد بيع مزور . البيانات الواجب ذكرها في الحكم
١٧١ ... التنازل عن التمسك بالورقة الملعون فيها بالتزوير ينهى الاستعمال ويقطع استناده
١٧١ ... متى تجدى مدة سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لجريمة الاستعمال ؟

تزوير أوراق أميرية .

- ١٦١ ... الإعلانات التي يجر بها المحضرون المندوبون . التزوير فيها تزوير في أوراق رسمية
٢٨ ... المحو في بولسية قل البضائع يعتبر تزويرا في ورقة رسمية
٣٩٥ ... التزوير في تصريح سفر مجاني . ركن الضرر

رقم القاعدة

- تزوير تمغة الذهب أو الفضة : المادتان ١٧٤ و ١٧٨ ع .
 اقتطاع قطعة من الذهب طبعها تمة الحكومة وإحكام لحامها بمعدن أخرى به على
 أنه ذهب خالص . لا يمد تزويرا بل نصبا ١٩
- تزوير ختم إحدى المصالح الخ : المادتان ١٧٤ و ١٧٨ ع .
 كلمة "علامة" الواردة بالمادة ١٧٤ ع . منهاها ومدلولها ٣٠٧ و ٢٨٤
- تزوير شهادة مرضية .
 شهادة طبية . تزويرها لطلب تأجيل قضية . الطبيب المزور موظفا أو غير موظف . عقاب ٨٧
- تزوير فى أوراق عرقية .
 تزوير واستعمال . ضرورة بيان كيفية وقوع التزوير والعلم به ١٤٩
 تزوير سند لمصلحة آخر . عقاب المزور ٣٠٨
 تزوير عقد بيع واستعماله . البيانات الواجب ذكرها بالحكم الصادر بالقوة ... ٣٠٢
 توقيع مزور على ورقة معتبرة . تزوير ولو كان التوقيع لشاهد ٣١٨
- مسائل عامة ،
 نسبة البصمة لغير صاحبها . لا يمد تزويرا ٢٥١
- تزيف .
 تزيف أوراق مالية . وجوب إثبات تزيفها وبيان علم المستعملين بتزيفها ... ٤٧
- تستر على أنفاز القرعة (ر . جرعة مستمرة) .
 تسليم اختياري (ر . سرقة) .
 تسليم للوالدين أو الوصى (ر . خطف) .
 تسميم (ر . قتل) .
 تسور منزل (ر . سرقة) .
 تشديد العقوبة (ر . استئناف — عقوبة) .
 تشرد (ر . متشردون ومشتبه فيهم — مراقبة) .
 تصريح سفر هجائى (ر . تزوير) .
 تضمينات (ر . تمويض — دعوى عمومية — دعوى مدنية) .

رقم القاعده

تطبيق (ر . أيضا دفاع) .

- تطبيق مادة بدل أخرى . هل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ؟ ٥
- اشتمال المادة المطبقة على قترتين إحداهما تنص على سبق الإصرار . عدم ذكر أحدهما في الحكم دون تجاوز الحد المقرر للعقوبة من الفقرة التي لا تنص على سبق الإصرار .
- لا بطلان ٨٢ و ٨١
- الدليل على سبق الإصرار بعبارة تشكيكية وتطبيق المادة ١٩٤ ع . حتى محكمة
- النقض في تطبيق المادة ١٩٨ ع ٢٤٣
- تجاوز محكمة أول درجة نطاق العقوبة الواردة بالمادة المطبقة . إزال محكمة ثاني درجة هذه العقوبة إلى الحد الأقصى بملء ظروف الدعوى لا بملء تصحيح الخطأ القانوني .
- خطأ في التطبيق ٢٠٣
- تطبيق المادة ١٩٨ / ١ بدلا من المادة ١٩٤ ع بدون لفت المقاع لا يبطل الحكم ... ٦٤
- تطبيق محكمة الجلسع المادة ٢٠٤ ع واستعمال الرأفة — الحكم بأقل من الحد الأدنى للعقوبة . قض . عدم جواز تطبيق المادة ٥٢ ع بمرقة محكمة النقض ... ٣٥٠ و ٣١٢
- وجوب مراعاة الحد الأدنى عند استعمال الرأفة في قضية تنظرها محكمة الجلسع طبقا لقانون
- ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ١٨٠

تعد (ر . إهانة) .

تعد وإيذاء (ر . اتفاق وتوافق) .

تعد الجرائم (ر . أيضا ارتباط الجرائم — اختلاس — عقوبة) .

- تعد الجرائم . بيان وقائع بعض الجرائم وإيهام بيان الجرائم الأخرى . الحكم فيها
- جميعها بعقوبة واحدة . عدم إمكان تجزئة العقوبة . قض ٣٤٠
- جرينا قتل نشأتا من فعل واحد غير متجزئ في ذاته . لا تطبق الفقرة الثانية من
- المادة ١٩٨ ع . متى تطبق هذه الفقرة ؟ ١٢٨

تعدد الأفعال .

- جرمة . تنفيذها بأفعال متتابعة متلاحقة داخلة تحت الفرض الجنائي الواحد . العقاب
- على كل فعل منها على حدة غير جائز . المحاكمة على ما ظهر من تلك الأفعال يمنع من
- إعادة الدعوى بشأن الأفعال التي لم تظهر إلا من بعد هذه المحاكمة ١
- تعد العقوبات (ر . ارتباط الجرائم) .

رقم القاعدة

تعبد المتهمين (ر . أيضا اذواق — اشتراك — توافق) .

تعبد المتهمين وتعبد الإصابات . تختلف طاعة مستديعة عند المحبى طيه . احبار المتهمين
جميعا مسئولين عنها . وبحوب بيان أن الطاعة تخلفت من ضربات متعددة أوقعا

المتهمون بالمحبى طيه أو عن ضربة من أحدهم في مشاجرة اتفقوا عليها ... ١٥
تعبد المتهمين في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار . عدم بيان الحكم من هو الفاعل

الأصلى . قرض ... ٢٠٢

تعديل وصف التهمة (ر . تغيير وصف التهمة) .

تعريض الملك الغير (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

تعويض ورد (ر . أيضا دعوى عمومية — دعوى مدنية — مدع مدنى) .

تقدير التعويض مسألة موضوعية ... ٣١٧

رفع دعوى يطلب تعويض عن شهادة أدبت زورا أمام المحكمة الشرعية . جوازه ... ٢٦

رفض التعويض مع الحكم بالبراءة . لا داعى لذكر أسباب خاصة للرفض ... ٣١٣

الحكم بالحقوق المدنية فقط . عدم ذكر نص القانون . لا بطلان ... ٢٢٤

عدم تقسيم التعويض بين المدعين بالحق المدنى . لا يظن على الحكم ... ٣٢٢

القضاء بالتعويض للدعى المدنى . ضرورة بيان صفته وطلاعه بالمحبى طيه والضرر الذى لحقه ٩٣

محل إلزام المتهم بالضرب البسيط بالتعويض المدنى متضامنا مع المتهم باحداث طاعة مستديعة ١٣٩

مناط استحقاق التعويض المدنى ... ١٣٤

تغيير وصف التهمة (ر . أيضا تطبيق) .

تعديل المحكمة الاستئنافية موضوع التهمة من طاعة باصبع شخص إلى إصابة بالرأس منطبقه

على المادة ٢٠٥ ع . قرض ... ٣٢٣

تغيير وصف التهمة في الحكم باختيار المتهم فاعلا أصليا بعد أن كان شريكا بدون تنبيه .

بطلان ... ١٠٩١٠٦

تغيير وصف التهمة من إحداث طاعة مستديعة إلى شروع في قتل بدون تنبيه الدفاع . إخلال . ٢٧٦

تغيير وصف التهمة إلى يسع قتل لسن صناعى على أنه سمن طبيعى بعد أن كانت مجرد

عرض هذا الصف للبيح . عدم جوازه ... ٣٤٣

تغيير وصف التهمة من شروع في سرقة إلى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . متى

لا يصبح الوطن على ذلك ؟ ... ٣٤٦

رقم القاعدة

تفسير وصف التهمة (تابع)

- ٣٨٧ بطلان
تغير محكمة ثالى درجة صفة الخصوم من تلقاء قسمها . بطلان
تغير النيابة وصف التهمة بالجلسة على خلاف أمر الإحالة . عدم أخذ المحكمة بذلك وعدم
٢٩٦ لا إخلال
لقت الدفاع . لا إخلال
تقديم مسقط (ر . دعوى عمومية) .

تقرير .

تقرير القاضى الملخص : المادة ١٨٥ تحقيق .

- ٢١٨ لا يطل الحكم
الترض منه . وجود خطأ فيه . لا يطل الحكم
تقرير بالنقض (ر . قض) .
تقرير طبي (ر . طبيب)
تقليد (ر . أيضا تزوير — تزيف) .

اصطناع صفيحة سيارة . ليس تزويرا أو تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع مل مخالفة

- ٣٠٧ لادتين ١٣ و ٣٠ من لائحة السيارات
٢٨٤ تقليد الصفيحة النحاسية التى يحملها رجال البوليس . متى يعاقب حاملها ؟
تكدير الأمن العام (ر . تجمهر) .
تلبس .

- ٤٢ معنى التلبس بالجريمة
تمعة (ر . تزوير) .

تنازل (ر . دعوى عمومية — دعوى مدنية) .

تناقض (ر . حكم) .

تنفيذ (ر . إيقاف تنفيذ الأحكام) .

تهديد (ر . أيضا طيب) .

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال الخ : المادة ٢٨٤ ع .

تهديد بافتاء أمور غدشة . عقاب ولو كان قصد المهدد الحصول على حق له . ان قصد

- ٣٠٩ الجنائى فى هذه الجريمة

رقم القاعدة

تهديد (تابع)

- وجوب بيان الفعل الذى حصل التهديد بارتكابه... .. ٢٢٧
- الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود : المادة ٢٨٣ ع .
- أركان هذه الجريمة . ركن القصد الجنائى فيها . متى يتوفر ؟ ٨٧
- توافق (ر . أيضا اتفاق) .
- توافق على التعدي والإيذاء . معناه . سلطة محكمة الموضوع فى استنتاجه ٢٢٠١٧٢
- ارتباط المادة ٢٠٧ بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ . موطن تطبيقها ٣٢٢

(ث)

ثورة (ر . تمجهر) .

(ج)

- جرائد (ر . إهانة وتعدّ - سب) .
- جرائم (ر . تعدّد الجرائم - جريمة - حكم) .
- جرائم سياسية (ر . اتفاق - تمجهر) .
- جرائم بواسطة النشر (ر . قذف وسب) .
- جرائم تقع فى الجلسة (ر . إهانة - جنحة جلسة) .
- جروح (ر . ضرب وجروح - عاهة - قتل غير عمد - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية) .
- جريمة (ر . أيضا ارتباط الجرائم - باعث - تعدد المتهمين - تعدّد الأفعال - تغيير وصف التهمة - تلبس - دخول منزل) .
- أركان الجريمة - تفسير عبارة "بيان الواقعة" الواردة بالمادة ١٤٩ تحقيق ... ٦١
- التجهيل الشديد فى بيان حقيقة التهمة فسد الحكم ١٢٢
- تعيين تاريخ وقوع الجريمة أمر موضوعى ما دام مبنيًا على الواقع الفعلى ٣٢٥
- عدم تغيير طبيعة الجريمة المحالة لحكمة الجنح طبقًا لقانون ١٩٢٥ .
- النقض من هذا القانون ١٨٠ و ٢٥٤ و ٢٥٠

رقم القاعدة

جريمة مستمرة .

الاستخفاء من الخدمة العسكرية جريمة مستمرة ١٩١

جريمة وقتية .

خيانة الأمانة جريمة وقتية . مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ٣٢٥

جلسة (ر . أيضا إهانة هيئة المحكمة — بطلان الإجراءات — حكم —

محضر الجلسة) .

سرية الجلسة : المادة ٢٣٥ تحقيق .

لا وجوب لذكر أسباب السرية ٢٩٩

حضور المدعى المدني الجلسة السرية لا يطل الإجراءات ٣٧٠

جئنة جلسة (ر . أيضا إهانة) .

وفوعها في محكمة مدنية . لا وجوب لباع التباية . وجوب سماعها في المحاكم الجنائية

جئنة مباشرة (ر . دعوى عمومية — مدع مدني — موظفون) .

(ح)

حارس قضائي (ر . أيضا اختلاس — خيانة أمانة) .

حريق .

حريق محلات مسكونة : المواد ٢١٧ و ١٢١ و ٢٢٣ ع .

القصد الاحتمالي في جريمة الحريق . مدى تطبيق المادة ٢١٧ ع ٢٨٣

حفظ الأوراق (ر . قرار الحفظ) .

حكم (ر . أيضا إعلان — جريمة — محضر الجلسة) .

تسييبه .

ابتناؤه على وقائع وفروض لا أساس لها من الواقع . بطلان ٩١ X

X X اتهام أسباب . بطلان ٢٠٥

إثبات الحكم في مجزء ما ينفي ما أتجه في صدره . تتخاذل مبطل ١١٨

لا إجمال تسييبه واقتضاه . قض ٢٩٢ و ١٥٢

استناذه إلى دليل لا وجود له . بطلان ٣٦٧ و ٢٤٤

٢٣٧	اضطرابه في التدليل وفي إيراد الوقائع يفسده
١٨٤	إلغاء الحكم استثنائيا . لا داعي لتفنيد أسباب الحكم الابتدائي
٢٤٢	إلغاء حكم صادر بالبراءة . إجمال حكم ثاني درجة . بطلان
٢٨٠	» » » » بدون تفنيد أسبابه . بطلان
٣١٧	إلغاء حكم بالإدانة بصيغة مبهمة مع عدم مناقشة أسبابه . بطلان
٣٤٠	بيان بعض التهم وإيهام البعض الآخر . توقيع عقوبة واحدة لا يمكن تجزئتها . قرض
١٢٢	التجهيل الشديد فيه بعدم بيان حقيقة التهمة . يطله
١٨٣ و ١٧٠ و ٩ و ٧	تسبب الحكم بصيغة عامة موجب لتقضه
	تشكك المحكمة . وجوب الحكم بالبراءة . عدم بياان الواقعة في حالة البراءة .
٣١٣	لا بطلان
	تفنيد أسباب الحكم المستأنف . لا داعي له مع اشتغال الحكم الاستثنائي على أسباب
٣١	كافية
٢٢٤	حكم بتعويض فقط . عدم ذكر نص القانون . لا بطلان
٨٩	خطأ المحكمة في بيان واقعة لا تأثير لها على الحكم . لا بطلان
١٥٦	ذكر الحكم لتاريخ الواقعة . وجوبه
٢٠٤	ذكر النصوص التي طبقها . وجوبه
٣١٣	عدم بيان الواقعة في الحكم الصادر بالبراءة . لا بطلان
٢٤ و ٢٢	عدم كفاية أسبابه . متى يكون مبطلا له ؟
٣٨	العيب في الاستدلال يطل الحكم ويجعله كأنه غير مسبب
١٨٣	الترض من تسبب الأحكام
٢٢١	خلو الحكم الاستثنائي من الأسباب مع عدم أخذه بأسباب الحكم الابتدائي يطله
	تناقض .
٥٢ و ٣٦	تناقض أسباب الحكم مع مطلوبه . بطلان
٣١٠	تناقض أسبابه بحيث يجوز بعضها بعضا . قرض
٣٠٤	متى يكون التناقض في الحكم مبطلا له ؟
٣٠	متى يجوز الطعن في الحكم بوجود تناقض بينه وبين محضر الجلسة ؟
٣١٠	متى يكون التناقض في أسباب الحكم مبطلا له ؟

رقم القاعدة

حكم (تابع)

توقيعه .

- ١١١ ... عدم نتم الحكم في المهاد لا يطله
١٧٥ ... التوقيع عليه في أجل محدود . غرض الشارع من ذلك
النطق به .

- ٩٧ ... تأجيل النطق بالحكم لأكثر من المدة المقررة بالمادة ٥١ تشكيل . لا يطله
١٢٣ ... تأجيل النطق به لمن أكثر من المقرر بالمادة ١٧١ تحقيق . لا بطلان
٣٩٩ ... تعدد تأجيل النطق بالحكم . لا بطلان
١٤٤ ... نطق الدائرة القديمة بالحكم بعد تشكيل دائرة جديدة . لا بطلان
مسائل عامة .

- ٣٠٠ ... تغيير اسم المتهم ومحل ميلاده لا يؤثر في الحكم
١٤٤ ... حصول اختلاف بين الحكم ومسودته . لا يطله . ماهو الحكم قانوناً ؟
٢٦ ... الحكم الضمني كالحكم القسدي . لا تعلق له بطرق الدفاع ووسائله
٨٩ ... خطأ الحكم في بيان واقعة خارجة عن الوقائع المكونة لأركان الجريمة . لا يطله
١٩٣ ... خطأ الحكم في ذكر رقم القضية لا يطله
٢٤١ ... خلو الحكم من ذكر العلانية لا يطله
٤٦ ... خلو الحكم من ذكر المحكمة التي يتسبب إليها المستشارون . لا يطله
٣٩٩ و ٥٨ ... مجزؤ الخطأ المادى في ذكر زمن وقوع الحادثة في الحكم . لا يطله
٣٥٢ ... صدور الحكم قبل اطلاع الخصوم عل القضية المضمومة . بطلان
٢٢٦ ... عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يطله

حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن (ر . معارضة) .

حكم غيابي (ر . أيضاً استئناف — معارضة — ققض) .

- ٣٢٩ و ٢٢١ و ١١٤ ... استغلاؤه عن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيها بطريق الققض
سقوطه بصدر الحكم في المعارضة . سقوط استئناف النيابة إياه بما لسقوطه . تأييده .
٣٧٤ و ١٦٤ ... استمرار قيام استئناف النيابة . إلغاؤه أو تعديله . وجوب تجديد استئناف النيابة
حكم صادر في غية المعارض . متى ينتدئ مياد استئنافه ؟
٣٧٧ ...

حلف : المادة ١٤٥ تحقيق (ر . طيب — يمين) .

رقم القاعدة

حمل السلاح : قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ (ر . سلاح) .
حيازة (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

(خ)

خبراء (ر . أيضا دفاع — طيب) .

طلب تعيين خير لتحقيق تزوير ورقة احتج بها على متم . عدم الفصل فيه . إخلال ... ١٠٥
طلب تعيين خير . رفضه . لا بطلان ... ٣١٣
عدم تقيد محكمة الموضوع بأراء الخبراء ... ١٨٥
ختم (ر . أيضا تزوير) .

لفظ "أخاتم" الوارد في المادة ١٧٥ ع . معناه ... ١٩
مق يستبر الختم مزورا ؟ ... ٢٥١
خدمة عسكرية (ر . جريمة مستمرة) .
نحراطيش ورسااص (ر . ديناميت ومفرقات) .
خطف .

خطف طفل حديث عهد بالولادة : المادتان ٢٤٥ و ٢٤٦ ع
والمادة ٢٥٣ المكررة ع .

عدم تسليم الوالد ولده للحكوم له بحضائه . عقاب ... ٣١١
خطف طفل لم يبلغ ١٥ سنة : المادتان ٢٥٠ و ٢٥١ ع .
تعريف جريمة الخطف . ما يجب ذكره في الحكم القى يقاب على هذه الجريمة ... ٢٧٣
مدى انطباق المادة ٢٥١ ع ... ٣٦٦
خيانة أمانة (ر . أيضا اختلاس — سرقة) .
خيانة الولي أو الوصي على القاصر .

انتفاع الوصي بأطيان القاصر بدون مقابل لهذا الانتفاع . خيانة ... ١٢
تصرف الوصي أو القيم في مال القاصر أو المحجور عليه . ويوجب توافر سوء النية ... ٢٧٨
تبديد .
تبديد أشياء محجوزة (ر . أيضا اختلاس) .

رقم القاعدة

خيانة أمانة (تابع) .

تبيد أشياء محجوزة (تابع)

- ١٤٧ تبيد المالك للأشياء المحجوزة بصفته حارسا . البيانات الواجب ذكرها في الحكم
- ٢٠٧ عدم تقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع . وجوب توافر سوء النية
- ٣٣٦، ٣٣٢ القصد الجنائي . توافر سوء النية ركن أساسي
- مى يتوافر ركن الضرر في الجريمة ؟ توفر حسن نية المبدد مسألة موضوعية .
- ٢٥٩ متى تتدخل محكمة النقض ؟
- اعتبار تاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة تاريخا مبدئيا لوقوع جريمة التبيد .
- تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة لا يصح اعتباره مبدأ لريان مدة سقوط الدعوى . الدفع بسقوط الدعوى العمومية في حالة الاختلاس أو التبيد
- ٣٢٥ يأتى من جانب الحارس
- ٢٦٤ اختلاس أشياء محجوزة . توفر الجريمة بعدم تقديم الأشياء يوم البيع
- اختلاس المالك الحارس للأشياء المحجوزة . معناه . ثبوت سلامة النية .
- ٢٨١ لا عقاب . تدخل محكمة النقض في حالة العقاب
- اختلاس أشياء محجوزة . توفر ركن الاختلاس بعدم تقديم الأشياء المحجوزة
- ٢٩٧ يوم البيع
- مالك الأشياء المحجوزة . لا يعاقب على تبيدها ما لم يكن خارسا
- ٣٤٥ مسائل عامة .

- تسليم شيء ليه . إيدال المتسلم هذا الشيء . وعرض المبدل به على المسلم . عدم قبوله . لا تبيد
- ٣٣٨ مستأجر . أدوات مسجلة إليه . قدها أثناء مدة الإجارة . لا تبيد ولا مرفقة
- ٢١٦ إيداع المبلغ المحجوز من أجله بمنزلة المحكمة . قص جزء منه على اعتباره حقا للدين . تطبيق صرف المودع على شرط يعقده المدين أحقيقته في اشتراطه . تصرفه في الشيء المحجوز . لا يدل على توافر سوء النية
- ٣٣٢

(د)

دخول منزل مسكون (ر . أيضا انتهاك حرمة ملك الغير) .

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . مناط العقاب في هذه الجريمة . قصد الإيذاء .

هذا الركن موضوعي ١٤٥

رقم القاعدة

دخول منزل مسكون (تابع)

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . لا يطلب فيها تعمد أمر خاص ١٥٣

دعوى بقوة .

دعوى البسوة ودعوى التويض عن شهادة الزور فيها . دعويان مختلفتان . وحدة .

المسألة المبحوث فيها لا تغير من اختلافهما ٢٦

دعوى عمومية (ر . أيضا استئناف — دعوى مدنية — جنحة — مدع مدني) .

أز استئناف المدعي المدني في الدعوى العمومية . انتزاع حكمة الجنح الاستئنافية .

موضوع الدعوى العمومية في هذه الحالة . لا يجوز ١٧٦

تحريك الدعوى العمومية بمجرد المدعي المدني . متى تحصل سلطة القضاء بها ؟ متى تستقيم

بذاتها غير تابعة للدعوى العمومية ؟ ٢٦

تحريك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة بمعارضته المدعي المدني في قرار الإحالة

الصادر بأن لا وجه ٣٦٠٢٨٢

تنازل المجني عليه في قذف أو سب عن دعواه المدنية . حق النيابة في إقامة الدعوى

العمومية أو الاستمرار فيها رغم هذا التنازل ٣٣٤

رفع الدعوى من المدعي المدني مباشرة : المادة ٥٢ تحقيق .

رفع الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنح من المدعي بالحق المدني . يحرك الدعوى العمومية

المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة ٣٥٤

رفع دعوى مباشرة على موظف قبل صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٩ . صدور

هذا القانون قبل الفصل في الدعوى التي حركت قبل صدوره . لا يمنع من

استمرار نظرها ٣٥٤٣١٩

سقوط الدعوى بمضي المدة .

الدفع بسقوط الدعوى . إجراءات التحقيق القاطعة للمدة ١٧١

سقوط الدعوى العمومية . عدم إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية .

الفرق بين المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ بتحقيق ٢٤٥

دعوى مدنية (ر . أيضا استئناف — تويض — دعوى عمومية — ربا —

مدع بحق مدني) .

رقم القاعدة

دعوى مدنية (تابع)

- انزع دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة الأولى . لا حق لمحكمة
الجنح الاستثنائية فى ذلك . استعمالها هذا الإجراء . عدم اعتراض صاحب الشأن
ومرافسته فى الموضوع . لا قرض ١٧٧
تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية . قرض الحكم . عدم التقيد بالطلبات السابقة... ٣٣٩
التنازل عن الدعوى المدنية والحكم بأثبات هذا التنازل . لا يصح استئناف هذا الحكم ٣٦٣
جواز رفع الدعوى المدنية على القاصر أمام المحاكم الجنائية ١٨٥
دعوى مدنية عن دعوى جنائية تحت نظر محكمة الجنح . سقوط الجنائية لصدور عفو شامل
أثناء نظر الدعوى . بقاء محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى المدنية ٢٢٢
دعوى الحقوق المدنية . رفضها تابعة للدعوى العمومية . عدم التوسع فى هذه الإباحة ... ٣٨٢
- دفاع (ر . أيضا دفاع شرعى — طلبات — مدافع) .
- انسحاب محام من الجلسة للإضراب . عدم جواز الطعن بسبب ذلك زعما بمحصل لإخلال
بمبنى الدفاع ١١٦
تطبيق مادة بدل أخرى . متى لا يكون هناك إخلال بمبنى الدفاع ؟ ٥
تعقب الدفاع فى جميع استنتاجاته . لا إلزام ٥٠
تقدير الدفاع . حق القاضى فى عدم متابعة الخصوم فى كل دفعوهم ٣٠٥
تقديم أوراق جديدة بعد إقفال باب المرافعة . قبولها دون تبليغها لخصم . مبطل للحكم ٣٨٦
حرية الدفاع فى طلباته ومرافضاته . حلها ١٠٢
حرية المحكمة فى إجراء تحقيق أو انتقال ١٢٠
حضور محام مع التهم وصدور الحكم قبل مرافسته . إخلال ٣٤٨
حضور محام غير جائز له المرافعة أمام محكمة الجنائيات عن مته فى جنائية . إخلال
بمبنى الدفاع ٣٤
حضور محام عن المحامى الأصل تطوعا بدون قبول التهم . إخطار المحامى الأصل
لحضور مناقشة الشاهد محكوم . حضور نائب عنه يكفى . حضور محام عنه يقبل
التهمة يكفى ٥٧
دفاع التهم بأن جريته هى قتل خطأ . نفي المحكمة ذلك دون التليل . إخلال ... ٩٩
دفاع التهم بأن لا مالك لشيء . المروق . عدم الرد عليه . إخلال ١٤٣

- دفاع موصوفى . عدم رد المحكمة الاستئنافية عليه . أزدك ١٨٨
- دفع التهم بأنه ارتكب الجريمة إطاعة لأمر رئيسه . عدم الرد عليه . متى لا يكون إخلالا؟ ١٤١
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وطلبات التحقيق ٣٠٠
- سماع أوجه الدفاع وتحقيقها . وجوبه . متى يجوز إغفالها؟ ٥٧
- ضم أوراق وصدور الحكم قبل إطلاع الخصوم عليها . إخلال ٣٥٢
- طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى . عدم الجزم في هذا الطلب . رفضه . لا إخلال ٥١
- طلب تعيين خير . لا إلزام بإجابه حتما ٣١٣
- طلب استدعاء طبيب . رفضه مع بيان السبب . لا إخلال ٨٩٨٨١
- طلب تعيين خير لتحقيق ورقة احتج بها على متهمة . عدم الفصل فيه . إخلال ١٠٥
- طلب الدفاع ضم أوراق المستثنى . اكتفاء المحكمة بإطلاع الطبيب عليها . لا إخلال ٢٦٥
- طلب المحكمة إلى الدفاع أن يتكلم عن إمكان وقوع أفعال التهمة تحت نص آخر . مؤداه ٣٩٩
- طلب المحكمة إلى الدفاع أن يكف عن الاسترسال بعد وضوح القضية . لا إخلال ... ٢٣٦
- طلب التأجيل للاستعداد . رفضه مع عدم قانونية إعلان الحضور . إخلال ١٣٥
- طلب التأجيل لعذر . تقدير الأعذار من شأن قاضى الموضوع ٢١٥٨١٠٧
- طلب عمل تحقيق أو مصادرة أو مضاهاة . ليست المحكمة الاستئنافية ملزمة بإجرائه ... ١٨٤٥٦
- طلبات الدفاع . عدم تقديمها لمحكمة ثانية درجة . عدم جواز تقديمها إلى محكمة القضا ٣٩٤ /
- عدم ذكر أقوال شاهد متوفى وعدم تلاوتها . اعتماد المحكمة عليها وحدها . إخلال ... ٦٦
- عدم إلزام المحكمة بالإدلاء على كل ما يثيره الدفاع في مرافحته ٣٠١٢٩
- عدم سماع شاهد التنى بعد إعلانه وحضوره . إخلال ٣٩١
- عدم إطلاع المحكمة على الورقة المرفوعة موضوع المحاكمة . الحكم بتريرها . بطلان ... ٣٤٢
- عدم إجابة التهم إلى كل ما يطلبه من إجراء تحقيق أو سماع بينة التنى . لا إخلال ... ١٣٠
- عدم الرد على الطلبات الجوهرية المعية . إخلال ١٣٧
- ليست أدلة الدفاع من قبيل الطلبات التى تلزم المحكمة الاستئنافية بالرد عليها ٥٠
- ليست محكمة الموضوع ملزمة بالرد إلا على الطلبات الجوهرية ٧٨
- متهمة بجنحة . عليه أن يحضر مستعدا للرافعة . طلبه التأجيل للاستعداد . رفضه لا إخلال ٣٨٣
- متى تلزم محكمة الموضوع بالرد على الطلبات؟ ١٨٩

رقم القاعدة

دفاع شرعى (ر . أيضا أسباب الإباحة - موانع العقاب) . المواد ٢٠٩

٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٤ ع .

دفاع شرعى عن النفس .

شخص يحمل بندقية . تقب أثره حاملا صا . لا يعتبر في ظرف يبيح له استعمال

حق الدفاع الشرعى بإطلاق النار ٧٠

دفاع عن المال .

توجيه القوة يكون إلى مرد الاعتداء ٧٦

مسائل عامة .

لا يجوز التمسك بطرف الدفاع الشرعى لدى محكمة التقض لأول مرة ٥٣

الادعاء بالدفاع الشرعى . طلب هام واجب بمجه والفصل فيه ١١٣ و ١١١

الدفاع الشرعى . تقديره موضوعى ٢٣٩

وجوب مراعاة حالة الدفاع الشرعى ولو لم يطلبها المتهم متى ثبت أنها كانت قائمة عنده

وقت وقوع الجريمة ٢٥٣

دفع (ر . أيضا دعوى عمومية - دفاع) .

حق المحكمة فى عدم متابعة الخصوم فى دفعهم ٣٠٥

دفع فرعى متعلق بالنظام العام . أخذ محكمة التقض به ولو لم يذكر بأسباب الطعن ١٨٦

دفع بعدم جواز رفع الدعوى لسبق المحاكمة فيها . إغفاله . بطلان ٣٤١

دلائل (ر . دليل) .

دليل (ر . أيضا إثبات) .

أدلة المقاع ليست من الطليات التى تنظم المحكمة الاستئنافية بالرد عليها ٢٩ و ٥٠

استخلاص المليل من التحقيق الذى أجرته الضبطية القضائية . جوازه ٣٤٧

استناد المحكمة إلى دليل لا وجود له . بطلان ٢٤٤

استنتاج الدليل من أمر لا وجود له . بطلان ٣٦٧

إسناد المحكمة أقوالا لأحد الشهود لم يقلها . كفاية الأدلة الأخرى . لا بطلان ٧٢

تقدير الأدلة من شأن محكمة الموضوع ٥٥ و ٦١

ثبوت الإدانة بترجيح الأدلة . لا حيب فى ذلك ٣٠٣

رقم القاعدة

دليل (تابع)

- سلطة محكمة الموضوع في استقاء الأدلة ... ٣١١٠ ...
 سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وطلبات التحقيق ... ٣٣١٣٠٠ ...
 يجب أن يكون للأدلة مأخذ صحيح من التحقيق ... ٣٩٢ ...
ديناميت : المادة ٣١٧ ع المكررة .
 المقصود من عبارة "مفرقات أخرى" الواردة بالمادة ٣١٧ ع المكررة . غرض
 الشارع من هذه المادة . الخراطيش والرماس التي تمذف بواسطة البندق
 والطبجات ونحوها من الأسلحة النارية . لا تعتبر من قبيل المفرقات التي تحصل
 لتدمير الأموال ... ٢ ...

(ر)

رأفة (ر . أيضا مدافع) .

- استعمال المادة ١٧ ع . موضوعي ... ٤٢ ...
 استعمال الرأفة في حقبة الجناية . الحد الأدنى للعقوبة . وجوب مراعاة محكمة الجناح له
 عند تطبيق قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ... ٣٧٨ و ٣٥٠ و ٣١٢ و ٢٥٤ و ١٨٠ ...
ربا فاحش (ر . أيضا دعوى مدنية) .
 الادعاء بحق مدني في جريمة الاحتيال على الإقراض ربا فاحش . لا يجوز ... ٣٨٢ ...
 وجوب توافر دكن الاحتيال وإثبات وقائع الإقراض ... ٢٣٤ و ١٤٦ ...
رجعية القوانين (ر . أيضا قانون) .
 إجراءات تنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات وسريانه على الماضي . شرح المادة الثانية
 من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ ... ٣٥٤ و ٣١٩ ...

رد .

رد القضاة والمحققين والشهود (ر . أيضا قاض — تحقيق — شهود) .

- إدعاء القاضي مجرد شعور شخصي لا يكون سببا لرده ... ٣١ ...
 الخصومة ليست سببا لرد الشاهد ... ٣٢٨ ...
 مجرد كون الشاهد من المخبرين . لا يجعله مجرما ولا يكفي لرد شهادته ... ٢٠٨ ...
 رد القضاة . كفيته وشروطه ... ٣٧٤ ...

رقم الفاعلة

رد القضاة والمحققين والشهود (تابع)

- قاض . إمداده حكا بمحكمة أول درجة . اشتراكه في نظر القضية استثنافيا . متى يجوز؟ ١٤٠
- قاض . سماعه شهادة شهرد بناء على طلب النيابة . لا يكون سيارده إذا جلس في هيئة الاستئناف ... ٢٧٠
- قاض استثنافي . سبق نظره معارضة المتهم في أمر صادر بحجبه احتياطيا . نظره موضوع القضية . لا بطلان ... ٢١٠
- قاض بمحكمة التقض . اشتراكه في قض الحكم . جواز نظره موضوع الدعوى ... ٣٩٠
- رسموم .
- إلغاء المدعى المدني أمام محكمة الجنائيات من الرسوم جائز بواسطة المحكمة الابتدائية ٣٧٠
- رشوة (ر . أيضا طبيب) .
- يجزى الوعد والإعطاء بدون قبول أو أخذ . الاستيلاء والاستطواء . أعمال تخضيرية بالنسبة لقرولف ... ٨٧
- عقوبة الرشوة : المواد ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ ع .
- يجزى الوعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب ... ١٤٢
- رصاص وخرطيش (ر . دنيايمت ومفرقعات) .
- رقص (ر . فعل فاضح) .

(ز)

زنا .

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية : المادتان ٢٣٥ و ٢٣٦ ع .

- وجوب اثبات أن رفع الدعوى كان بناء على بلأخ الزوج . دعوى الطاعة لا تأخير لها على دعوى الزنا ... ٢١٢
- سائق سيارة (ر . قائد سيارة) .
- سب (ر . أيضا إهانة - قذف) .
- تنازل المجنى عليه من دعوى القذف . حق النيابة في إقامة الدعوى أو الاستمرار فيها ... ٢٣٤
- سب في إهذارات رسمية . جريمة بالمادة ٢٦٥ ع . اقتراف بين الخصوم . ماتسئلزمه المادة ٢٦٦ ع للإعفاء من العقاب ٢٥٩

رقم القاعدة

سب (تابع)

- علم الاعتماد بالباعث ١٥٥
وجوب بيان ألقاظ السب والمحل الذى وقعت فيه بالحكم . مجرد الإحالة على محضر التحقيق لا يفتى ٣١٥٥ و ٢٩٨٥ و ٢٦٢ و ٢٢٩
سبق الإصرار (ر . لإصرار سابق) .
تيجن (ر . لإعلان) .
سرقة (ر . أيضا خيانة أمانة) .
القصد الجنائى فى جريمة السرقة ٣٢٤٥ و ٢٩٥٥ و ١٧٨
اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر فى حكم السرقة : المادة ٢٨٠ ع (ر .
اختلاس أشياء محجوزة) .
سرقة أشياء سلمت باختيار المحنى عليه .
تسلم سند برضاء صاحبه . تصرف المسلم إليه فيه . لاسرقة ٣٢٤
تسلم شئ . ليه . إبدال المستلم هذا الشئ . عرض المبدل به على المسلم . عدم قبوله . تصرف المستلم فيه . لاسرقة ٣٣٨
سرقة بظروف .
بأحد الظروف الثمانية المشتدة : المادة ٢٧٤ ع .
اتهام شخصين بالسرقة وتبيرة أحدهما متى يجوز تطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ ع
على الثانى ؟ ٢٩
سرقة باكره : المادة ٢٧١ ع (ر . لإكره) .
مسائل عامة .
اختلاس دفتر شيكات . سرقة ٣٩٩
دفع اتهم بأن المروق لا مالك له . عدم الفصل فى هذا الدفع . قصور بمطل ... ١٤٣
ذكر كيفية وقوع السرقة فى الحكم . لا ضرورة ٣٩٧
سرقة أوراق من مخزن عموى . فقط " اختلس " فقط " مرق " الواردان
بالمادة ١٣٢ ع . معانها ٣٩٧
وجوب بيان أخذ المروق بدون رضا صاحبه ٣٢٤

رقم القاعدة

سرقه (تابع)

إخفاء أشياء مسروقة : المادة ٢٧٩ ع .

ذكر الفقرة المنطبقة من المادة ٢٧٩ ع في جنة إخفاء أشياء مسروقة ليس يلزم ٨٦

سرية الجلسة (ر . جلسة) .

سقوط الدعوى العمومية (ر . دعوى عمومية) .

سلاح .

إحرازه وحمله : قانون نمره ٨ سنة ١٩١٧

إحراز شيخ البلده وحمله . حقه في ذلك ٣٨٨

تفسير عبارة "رجال القوة العمومية" الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من

القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ ١٩٦

سم (ر . قتل) .

سوابق .

جواز اعتبار سوابق المتهم قرينة تكليفية ٣٧

(ش)

شجر (ر . إتلاف) .

شخصية معنوية

الشركات التجارية هي أشخاص معنوية . اقتذف بطريق النشر في شركة تجارية هو قذف

في حق القائمين بإدارتها ٣٢٧

شروع .

في رشوة (ر . رشوة) .

في سرقه (ر . سرقه) .

في قتل (ر . قتل) .

شريك (ر . اشتراك — تعقد المتهمين) .

شهادة (ر . أيضا — تحقيق — رد — يمين) .

بحث الشهادة موضوعي ٦٢

رقم القاعده

شهادة (تابع)

- تقدير الشهادة من حق محكمة الموضوع . الاستنتاج من شهادة الشاهد حسب ما تسوغه
- ظروف الدعوى من شأن محكمة الموضوع ١٠
- سلطة المحكمة الجنائية في تقدير شهادة الشهود ٣٢٨
- شهادة أصم أبكم . عدم استملائه . لا بطلان ٢٠
- شهادة شهود سمعوا في التحقيقات . عدم الأخذ بها مع بيان السبب . لا بطلان ... ٧٧
- شهادة الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة المحققين على عمل قاموا به . جواز مجامعها ١٠
- شهادة المدعى المدنى في الدعوى العمومية . جوازها ٢١٤ و ١٨١
- شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمتنع من المرافعة فيها ٩٧
- شهادة على سبيل الاستدلال بدون إعلان وبدون معين . متى لا يكون خطأ في الإجراءات ؟ ١١
- شهادة على سبيل الاستدلال مع تخليف التمين . لا بطلان ٧١
- عدم تصديق القاضي على شهادة الشهود يكفى عنه توقيعه على محضر الجلسة ... ١٧٣ و ١٥٠
- شهادة على سبيل الاستدلال (ر . شهادة) .
- شهادة زور :

- شهادة زور أمام المحكمة الشرعية . جواز محاكمة الشهود أمام محكمة الجناح ... ٢٦
- وجوب بيان الوقائع التي حصلت فيها الشهادة ٢٣٢
- شهادة طيبة (ر . تزوير) .
- شهود (ر . أيضا خبراء — شهادة زور — طيب) .
- إثبات حلفهم التمين بمحضر الجلسة . سبيل العنن في ذلك ٦٥
- إسناد أقوال لشاهد لم يقلها . كفاية الأدلة الأخرى . لا بطلان ٧٢
- تفحص سمع شهود الإثبات . الاكتفاء بأقوالهم في التحقيقات . لا بطلان ... ٤٠٠
- تلاوة أقوال الشهود عند تحفهم . لا بطلان ٢٩٣
- سماع شاهد كان في الجلسة أثناء نظر الدعوى مع تحليفه التمين . جواز ذلك ... ٢٠٨
- شاهد سبق له أن حلف التمين . عدم حلقه . لا بطلان ٨٤
- شهادة شهود التنى . لا وجوب لرد عليها ٨٦ و ٥٨
- شاهد متوفى . عدم ذكر أقواله وعدم تلاوته . اعتماد المحكمة عليها وحدها . إخلال
- بحق الدفاع ٦٦

رقم القاعدة

شهود (تابع)

- شهادة المخبر : جواز سماعها ٢٠٨
- شاهد قفى . عدم سماعه بعد إعلانه وحضوره . إخلال ٣٩١
- شاهد كان جالسا أثناء نظر الدعوى . جواز سماعه مع تحليفه اليمين ٢٠٨
- عدم إجابة المتهم إلى ما يطلبه من سماع شهود . يبطل ١٣٠
- عدم ثلاثة أقوال الشهود . حكمه ٥٦
- عدم ذكر صناعة الشاهد ومحل سكته ولقبه . لا عيب ١٧٣ و ٨٦
- عدم سؤال بعض الشهود وعدم الاعتراض . لا بطلان ٦٠
- عدم سماع الشهود اكتفاء بما فى الأوراق . حق محكفى أول وثائق درجة فى ذلك .
- حده ١٣٧
- شيخ بلد (ر . سلاح) .

(ص)

صغير السن (ر . أحداث مجرمون) .

(ض)

ضبطية قضائية (ر . تحقيق) .

ضرب وجروح .

حالة الدفاع الشرعى : المادتان ٢٠٩ و ٢١٥ ع (ر . دفاع شرعى) .

عمدا .

ضرب أفضى إلى موت : المادة ٢٠٠ ع .

- ارتباط الوفاة بالضرب ارتباط المسبب بالسبب . وجوب إثباته ٤٨
- مضى الزمن بين عمل المتهم والنتيجة المترتبة عليه . لا يزوح مسؤوليه جنائيا متى
- توفرت ثلاثة السببة بين هذا العمل ونتيجته ٩٠
- مضى يجب ذكر الفقرة المطبقة من المادة ٢٠٠ ع حل الحادث ؟ ٨٢
- مدى تطبيق المادة ١/٢٠٠ مقوبات ٤٠
- كتم قس شخص بقصد حثك مرضه . موته . حثك مرض بالقوة منشطة مجرمة

رقم القاطدة

ضرب وجروح (تابع)

- ضرب أفضى إلى موت... ١٠٣
- وصف الإجابة . اختلاف في التمر واثاق في النتيجة . لا بطلان ... ٢٥٢
- ضرب بسيط : المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع .
- الإهام في بيان مدة العلاج عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع . قض ... ١٦٦
- تطبيق المادة ٢٠٦ ع . ذكر المرض أو العجز . لا وجوب . وجوبه عند تطبيق
- المادة ٢٠٥ ٢١٩
- تعديل المحكمة الاستئنافية موضوع التهمة من عاهة بأحد الأعضاء إلى ضرب بضو آخر
- بالمادة ٢٠٥ ع . قض ... ٣٢٣
- عدم تختم بيان مدة المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية عند تطبيق المادة ٢٠٦ ع ٦٣
- عدم توضيح الإصابات بالحكم اكتفاء ببيانها في الكشف الطبي . لا عيب ... ٨٤
- ضرب من عصابة مسلحة : المادة ٢٠٧ ع (ر . اتفاق — توافق)
- ارتباط المادة ٢٠٧ ع بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع ... ٣٢٢
- مى تطبق المادة ٢٠٧ ع ؟ ... ١٧٢
- ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة : المادة ٢٠٤ ع (ر . طاعة)
- ضم أوراق (ر . حكم — دفاع) .

(ط)

طبيب (ر . أيضا تقرير طبي — دفاع) .

- استخلاص المحكمة نتيجة من تقرير الطبيب الشرعى لم ترد فيه صراحة . لا بطلان ... ١٩٤
- تناقض تقرير الطبيب الشرعى مع تقرير الطبيب الكشاف . عدم إلزام المحكمة بتدب
- طبيب ثالث ١٣٠
- ذكر تقرير الطبيب أن الإصابات من سكين . ذكر الحكم أنها من مدى . لا تناقض ... ١١٠
- رفض طبيب الترخيص بدفن جثة إلا بعد دفع ثمنه . متى يعتبر ذلك شروعا في الحصول
- بالتهديد على مبلغ من المال لا شروعا في رشوة ؟ ... ٨٧
- طريقة استدعاء الطبيب الشرعى للتحقيق أو أمام المحكمة ... ٥٧
- عدم مائة الطبيب للاصابة . تكوين رأي من الكشوف الطبية . لا عيب ... ٧٤

رقم القاعة

طبيب (تابع)

لا داعي لتحليف الطبيب العيّن ما دام سبق له أن أداها بمقتضى القانون رقم ١

لسنة ١٩١٧ ٢٨٨ و ٨٤

طعن بطريق النقض والإبرام (ر . نقض وإبرام) .

طفل (ر . خطف) .

طلاق (ر . موافقة أنثى بغير رضاها) .

طلب (ر . دفاع) .

ظروف مخففة (ر . رأفة — عقوبة) .

ظروف مشددة (ر . إكراه — قتل) .

(ع)

عادة (ر . وبافاحش — فسق) .

عاهة مستديمة : المادة ٢٠٤ ع (ر . أيضا اتفاق — تعدد المتهمين — تغيير

وصف التهمة) .

استنتاج وجودها من تقرير الطبيب الشرعى . جوازه . متى يجب ذكر الفقرة المنطبقة

من المادة ٢٠٤ ع ٩ ٨١

عذر شرعى (ر . دفاع) .

عرض (ر . هتك عرض) .

عفو تام (ر . دعوى عمومية) .

عقار (ر . انتهاك حرمة ملك الغير) .

عقوبة (ر . أيضا ارتباط الجرائم — تعدد الجرائم — تطبيق — رأفة) .

الاعفاء منها (ر . موانع العقاب) .

تقديرها (ر . أيضا رأفة) .

حرية قاضى الموضع فى تقدير العقوبة . حدها ٩٧ و ٢١

حد العقوبة الجائز لمحنة الجنح توقيعها فى الجنايات المحالة عليها بمقتضى قانون

١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ١٨٠

رقم القاطدة

عقوبة (تابع)

تقديرها (تابع)

- ٢٦٤ ... سلطة محكمة الموضوع في الحكم بما تراه من نوع الحبس في الجنة
- تشديدها (ر . أيضا تعدد الجرائم — استثناء) .
- ٣٩٦٢١ ... تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة . متى لا يجب بيان الأسباب ؟
- ٣٣٩ ... حق المحكمة المحالة عليها الدعوى من محكمة النقض في تشديد العقوبة
- ٣٩٣ ... سلطة المحكمة الاستئنافية في التشديد
- عقوبة تبعية .
- ١ ... الفرامة عقوبة تبعية ناشئة من الجريمة تتبع العقوبة الأصلية في الحكم
- عقوبة تكميلية (ر . عقوبة تبعية — ارتباط جريمتين) .
- رد المبالغ الخسطة عقوبة تكميلية وهو قائم على حق خاص لا يزول بزوال العقوبة
- ١ ... الأصلية
- عدم النص في لائحة خصوصية على عقوبة . ويجب ذكر الفقرة الثانية من المادة
- ٢٠٣ ... ٢٤٨ ع في حالة الادانة
- العقوبات التكميلية عقوبات نوجبة ملحوظة ضرورة توقيها . الحكم بها مع حكم
- ٢٤٠ ... العقوبة الأشد واجب
- عقيدة (ر . إثبات — استدلال — دليل) .
- علامة مصنع (ر . تزوير) .
- علانية (ر . جلسة — حكم) .
- عملة (ر . تعريف) .
- عود (ر . مجرمون معاندون على الإجراء — مراقبة) .
- ٢٧٢ ... العود في الإجراء . تفسير المادة الأولى من قانون ١١ يولي سنة ١٩٠٨
- ٢٦٧ ... احتبار التهم عاندا أمام محكمة ثاني درجة بلا طلب من النيابة . متى يجوز ؟
- ٢٦٨ ... جواز وضع التهم في مرة أو في نصب في حالة العود تحت مراقبة البوليس
- ٢٦٨ ... عدم وضع التهم في تبديد في حالة العود تحت مراقبة البوليس
- ٢٥٦ ... عود لقتل شرد . شروط

رقم القاعدة

عود (تابع)

متى يمكن تطبيق عقوبة المادة ٥٠ ع على المجرم متناد الإجماع ؟ متى تطبق المادة
الأول من قانون متنادى الإجماع رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ؟ الدعاوى التى تدخل تحت
متناول هذه المادة هى أيضا من اختصاص محكمة الجنايات ١٦٧

(غ)

غرامة ورد (ر . عقوبة) .

غرض جنائى (ر . قصد جنائى) .

غرفة المشورة : المواد ٢٣١ تحقيق و١٢ و١٣ تشكيل وزانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ (ر . أيضا قاضى الإحالة) .

العلن فى قراراتها . كفيه ٢٨٩ و٢٤٧ و٩٦

غش (ر . أيضا تزوير — تزيف — تغيير وصف التهمة — تقليد) .

أشربة وماكولات الخ : المادتان ٢٢٩ و٣٠٢ ع .

الغش . معناه ومداه وأثره فى توقيع العقوبات . غش البضاعة . الغش الواقع على

المشتري ٣٤٣

غش المأكولات والأشربة بخلطها بمواد ضارة . ضرورة بيان المواد التى خلطت بها ٣٣٥ و١٧٠

(ف)

فار من الخدمة العسكرية (ر . خدمة عسكرية — جريمة مستمرة) .

فاعل أصلى للجريمة (ر . شريك — تغيير وصف التهمة) .

فسق .

تحميض الشبان عليه : المادتان ٢٣٣ و٣٣٤ ع .

إتبات توغردكن المادة . وجوبه ٢٠٩

ثبوت دكن المادة بإقناء المحنى طليه زمتا بمنزل مدالباء . الدفع بعدم معرفة من

المحنى طليه . متى يصح ؟ ٢٥٨

رقم القاطعة

فعل قاضح (ر . أيضا هتك عرض) .

- الأفعال المخجلة بالحياء . مناط تقديرها . رقص البطن . مناط احتباره فضلا قاضحا .
تقديره بمسبب الأوساط ٢٣١
شرط العلانية . ركن أساسى . ارتكابه مع امرأة . لا تشترط العلانية ٣١٦
الفرق بينه وبين هتك العرض ١٧
فقدان الشعور (ر . أسباب الإباحة) .
فوائدغير قانونية : المادة ٣٩٤ المكررة من قانون العقوبات (ر . با فاحش) .

(ق)

قاصر (ر . أيضا دعوى مدنية — طفل — قيم — وصى) .

- الادعاء مدنيا على القاصر . جوازه ١٨٥
انقاع الوصى بأطيان القاصر بدون مقابل يعتبر خيانة أمانة ١٢
قاض (ر . أيضا تحقيق — حكم — رد القضية) .
عدم بيان تاريخ ومدة نده لمحكمة الجنايات فى الحكم . لا يطله ٨٠
نده لتكيل هيئة المحكمة . عدم ذكر الأسباب . لا عيب ٨٤
قاضى الإحالة .

- سلطه فى بحث جريمة التزوير . مداها ٢٨
شكل الطعن فى قرار قاضى الإحالة الصادر بأن لوجه وكيفيته ٩٦ و ٢٥
الطعن فى قرار قاضى الإحالة بأن لوجه من رئيس النيابة بدون توكيل من النائب العام . لا يجوز ٢٨٥
الطعن بالنقض من المدعى بالحق المدنى فى قرار الإحالة الصادر عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا يجوز ٣٣٣
قرار قاضى الإحالة بإحالة دعوى على محكمة الجناح عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مع سبق حكمها نهائيا بدم الاختصاص . لاعتراض ٣٦٢ و ٣٧٢ و ٣٨٥ و ٣٩٢
الطعن فى قرار قاضى الإحالة . كيفيته ٣٧٢
معارضة المدعى بالحق المدنى وحده فى قرار قاضى الإحالة بأن لوجه . تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة ٢٨٢ و ٣٦٠
حكم محكمة الجناح بدم الاختصاص . واجب قاضى الإحالة بعد ذلك ٣٧٥

رقم القاعدة

قانون (ر . أيضا فهرس القوانين واللوائح) .

سريانه على الماضي : المادة ٥ ع (ر . رجعية القوانين) .

ويجب ذكر النصوص التي طبقها المحكة ... ٢٠٤ ...
قائد سيارة .

بشورته عن الإمامة الناشئة عن فعله ولو كان من لم حق الإسراع ... ١٢٤ ...
قتل (ر . أيضا اشتراك - حكم - ضرب أقصى إلى الموت) .
دفاعا : المواد ٢٠٩ - ٢١٥ ع (ر . دفاع شرعى) .
عمدا :

تسميم : المادة ١٩٧ ع .

يجب تطبيق المادة ١٩٧ ع أن تثبت نية القتل ... ٤٩ ...
قتل مصحوب بجنابة أو جنحة أخرى .

قتل عمد تقتضيه أو اقترنت به أو تلته جنابة أخرى . غرض الشارع من ربط

جنابة القتل العمد بالجنابة الأخرى ... ١٨ ...

مدى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . قتل عمد تقتضيه أو اقترنت به

أو تلته جنابة أخرى بملاحظة وحدة الفعل ووحدة السورة الإجرامية ... ١٣٨ ...

قتل بلا سبق لإصرار ولا ترصد : المادة ١٩٨ ع .

تصميم الجاني على قتل شخص . وجود آخر مع هذا الشخص . قتل هذا الآخر .

لا سبق لإصرار ... ٩٨ ...

تعمد القتل لا يكفي وحده لإثبات ظرف سبق الإصرار ... ١٠١ ...

نية قتل شخص . إصابة آخر . قتل عمد ... ٢٨٨/٢٦٦ ...

قتل مع سبق الإصرار أو الترصد : المادة ١٩٤ ع .

اتفاق التهمين على القتل يسبق إصرار . ثبوت ذلك . لا داعي لبيان الإصابات

إثبات تعمد القتل من متهمين مع سبق الإصرار . عدم معرفة سلك العيار الصائب .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير هذه الواقعة ... ٣٠١ ...

شروع في قتل عمد اقترنت به أو سبقته أو تلته جنابة أخرى ولو كانت شروعا في قتل

تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع . لا يجب ... ١٨ ...

عدم بيان المحكم من هو الفاعل الأصلي ومن هو الشريك . تقض ... ٢٠٢ ...

رقم القاطعة

نية القتل .

- تعريف نية القتل العمد . الفرق بينه وبين الشرب المفضى إلى الموت ... ١٠٣
- الركن المعنوي في جريمة القتل العمد ... ١٠٠
- القصد الجنائي في جريمة القتل العمد . كيفية إثباته ... ٧٥ و ٦١
- وجوب تناول قصد القتل استقلالا وإقامة الدليل عليه ... ١٢٥ و ٦٩ و ٦٧
- ادعاء المتهم أن الواقعة قتل خطأ . انقصار المحكمة على نفي هذا الادعاء . لا يكفي
- لإثبات القتل العمد ... ٩٩
- الاستدلال على نية القتل بنوع الآلة . جوازه . حد هذا الجواز ... ٤١
- الاعتماد في إثبات النية على الآلة وحدها . لا يجوز ... ٦٧
- استفادة توفّر النية من مجموع عبارات الحكم . جوازه ... ٦٤
- تعصّد القتل مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة التقصّ؟ ... ٤٣ و ١٣ و ٢٤
- تناول نية القتل استقلالا . ليس ضروريا . يكفي أن يظهر من الحكم انتفاع المحكمة
- بوجود هذه النية ... ٢٣٩

غير عمد .

إهمال الخ : المادة ٢٠٢ ع (ر . أيضا قائد سيارة) .

- إثبات توافر راجعة السببية بين القتل الخطأ وبين خطأ الجاني . وجوبه . خطأ /
- المجنّي عليه ... ٣٨٤
- هدم بناء . عدم اتخاذ الاحتياطات . مسؤولية صاحب البناء ... ١٥٤
- قذف (ر . إهانته — دعوى عمومية — سب — شخصية معنوية) .
- قرار الحفظ .

- شكله وأوضاعه . استفادته ضمنا من إقامة دعوى البلاغ الكاذب ... ٢٧٢
- قرار الحفظ . يجب أن يكون ثابتا بالكتابة . متى يصح استنتاج هذا الحفظ ؟ ... ٣٨٢
- قرار الحفظ الصادر من سلطة التحقيق يحفظ البلاغ الكاذب لعدم صحته لا يمنع محكمة
- الموضوع من استيفاء التحقيقات ... ١٩٨
- قرار غرفة المشورة (ر . غرفة المشورة) .
- قرار قاضي الإحالة (ر . قاضي الإحالة) .

رقم القاعدة

قرعة عسكرية (ر . جريمة مستمرة — خلمة عسكرية) .

قرينة تكيلية (ر . سوابق) .

قصد ائمالى (ر . حريق) .

قصد جنائى (ر . اختلاس — بلاغ كاذب — تزوير — سرقة — قتل —

مواد مختدة) .

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مرأى الأضال . حدها ٣٢٠

قلم كتاب المحكمة (ر . أماكن عمومية) .

قمار .

مى ىمتر المسكن محل لعب القمار ؟ ١٨٢

قنابل (ر . ديناميت) .

قوانين ولوائى (ر . قانون وفهرس المواد فى باب القوانين واللوائى) .

قوة الإثبات (ر . إثبات) .

قوة الشئ المحكوم به (ر . دعوى عمومية — شهادة) .

قيم (ر . أيضا وصى) .

تصرف القيم فى مال المجبور عليه . وجوب ثبوت سوء النية ٢٧٨

(ل)

لوائى (ر . فهرس المواد فى باب قوانين ولوائى) .

(م)

ماكولات (ر . غش) .

مأمورو التحصيل : المادة ٩٧ ع (ر . اختلاس) .

مشردون ومشتبه فيهم : القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ (ر . أيضا مراقبة) .

إتذار الاشياء ىمتر طفوية ٢٥٥

رقم القاعدة

مقشردون ومشتبه فيهم (تابع)

- البلاغ الذى يقدم ضد مشتبه فيه . الواقعة المشتمل عليها البلاغ . تبرئته منها أو صدور قرار الإحالة بأن لا وجه . علة هذه التبرئة أو هذا القرار هى مناط البحث فى تطبيق القانون والحكم بالمراقبة ٣٨
- الحكم بالمراقبة العادية على مشتبه فيه فى حين أنه كان يجب الحكم بالمراقبة الخاصة . استئناف المتهم وحده . إغفال المحكمة الاستئنافية الحكم بالمراقبة . مدى سلطة محكمة النقض فى استرداك ذلك ٣٣٧
- عود للتشرد . شروطه . متى يجوز الحكم بالمراقبة المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣؟ ٣٥٦
- متهم (ر) — استئناف — إعلان — بطلان الإجراءات — تحقيق — دفاع — مدافع) .
- مجرمون أحداث .
- اشتراك صغير السن فى إحراز مواد مخدرة مع من هو مقيم معه . صفرسه لا يمنع من العقاب ٣٤٤
- مجرمون معتادون على الإجرام (ر . عود . ق سنة ١٩٠٨) .
- محكمة (ر) إثبات — دعوى عمومية) .
- محام (ر) مدافع) .
- محاماة (ر) دفاع — مدافع) .
- محضر الجلسة (ر) أيضا حكم) .
- عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة لا يبطل الإجراءات ٣٩٤م ٣٦١
- تصور محضر الجلسة عن ذكر ألقاب الشهود وسناتهم ومحال إقامتهم . لا يصح وجها
- الطنن ١٧٣
- مجرد خلو محضر الجلسة من ذكر العلانية . لا يبطل الحكم ٢٤١
- هو من المحررات الرسمية لا يطن عليه إلا بالتردير ٢٠٥
- محضر ومحضر مندوب (ر) إعلان — تزوير) .
- محكمة (ر) أيضا إهانة) .

رقم القاطعة

محكمة استئنافية (ر . أيضا لإثبات — استئناف — تحقيق — حكم —

دفاع — دعوى مدنية — شهادة — عقوبة) .

تغييرها صفة الخصوم من تلقاء نفسها . بطلان ٣٨٧
عدم جواز اثرائها دعوى الحق المدعى من محكمة أول درجة . قبول المدعى المدعى

هذا الاتراخ يرتب عليه صحة الحكم الاستئنافي ١٧٧

محكمة جزئية (ر . حكم — محكمة الجنب) .

محكمة جنائيات (ر . قاضي الإحالة — حكم — دعوى عمومية —

تعويض — إثبات — تغيير وصف التهمة — اشتراك — دفاع)
اختصاصها بنظر الدعوى التي تدخل تحت المادة الأولى من القانون رقم ٥

لسنة ١٩٠٨ ١٦٧

محكمة الجنب (ر . قاضي الإحالة — حكم — عقوبة — شهود) .

حكم محكمة الجنب نهائيًا بعدم اختصاصها بنظر جنابة محالة إليها قانون ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ . وجوب الإحالة على محكمة الجنائيات (عدل عن هذا المبدأ) ٢٠٠

حكم محكمة الجنب بعدم الاختصاص . قرار قاضي الإحالة الصادر بتقديم الدعوى

لمحكمة الجنب طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لا تناقض ... ٣٩٣٣٨٥ و ٣٦٢

اختصاص محاكم الجنب في التعويضات: المادتان ١٥٠ و ١٧٣ تحقيق

(ر . محكمة الجنب) .

جواز اختصاصها بنظر الدعوى المدنية المترتبة على جريمة مطروحة عليها تقع تحت
نصوص قانون جفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى . إذا كان قانون الفصول الشامل

صدر قبل رفع الدعوى فلا تكون مختصة ٢٢٢

محكمة مدنية .

دعوى استرداد الزائد على القاطعة القانونية هي من اختصاص المحاكم المدنية ... ٣٨٢

محكمة الموضوع (ر . إثبات — أدلة — استدلال — اعتراف — تحقيق

تعويض — جريمة — خبراء — شهادة — طلبات — عقوبة — قتل) .

رقم القاعدة

محكمة النقض والإبرام (ر . أيضا نقض وإبرام) .

١١٥ اختصاصا
٢٠١ اختصاصا في جريمة النشر ...
٢٣٠ سلطانها في النظر في صحة الإجراءات أو عدم صحتها . حدتها ...
٢٧٨ سلطانها في استيفاء استثناء سوء القصد من الواقع الثابتة بالحكم ...
٨٧ سلطانها في تصحيح وصف إحدى الجرائم المنسوبة للتم وتخفيف العقوبة ...
٣١٢ هل لها أن تقضى بإيقاف التنفيذ ؟ ...

مخازن عمومية (ر . أما كن عمومية) .

مخالفات (ر . ارتباط — عقوبة) .

مدافع (ر . أيضا تحقيق — دفاع) .

٢٢٦ و ٥٣ تعيين مدافع عن التهم . متى يجب ؟ ...
١٨١ حضور محام تحت التمرين عن المدعى المدني . طعن التهم بسبب ذلك . لا يجوز ...
٢١٧ حضور محام تحت التمرين عن متهم بجنحة . لا بطلان سواء أ كان دفاعه باسم نفسه أم كان باسم المحامي الذي يترن عنده ...
٩٧ شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمتع من المرافعة فيها ...
١٢٩ محام غير مشبوه وكالته من الطاعن . تقديم طعنا . عدم قبوله شكلا ...
١٦٥ محام متدب . اقتضاره على طلب الرأفة . لا نقض ولا إخلال بحق الدفاع ...
٣٨٠ هل يعتبر المحامي من المأمورين الموظفين بالمحاكم ؟ بما كنهه قورا على اللجنة التي تقع مه ...
٣٤ على المحكمة ...
٣٤ وصف "المقبولون" الوارد في المادة ٢٨ تشكيل سناء المقررون ...

مدع مدني (ر . أيضا تعويض — دعوى عمومية — دعوى مدنية —

دفاع — رسوم — قاضي الإحالة) .

٣٨٢ الادعاء بحق مدني في جريمة الاتياد على الإقراض برضا قاض غير جائز ...
٧٤ الاضاد على أنواله التي جاءت مؤيدة لدلائل أخرى . لا بطلان ...
٩٣ الحكم له بتعويض . ضرورة بيان صفته وعلاقته بالحقن طه والضرر الذي لحقه ...
٢١٤ و ١٨١ سماع شهادة في الدعوى العمومية . جائز ...

رقم القاطعة

مستولية مدنية .

هدم بيان . عدم اتخاذ الاحتياطات . مسئولية صاحب البناء ١٥٤
مستشار (ر . قاض) .

مسكوكات مزيفة أو مزورة : المواد ١٧٠ الى ١٧٣ ع (ر . تزييف) .

مشاجرة (ر . ضرب) .

مشتببه فيهم (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .

مشروبات (ر . غش) .

مصادرة : المادتان ٣٠ و ٣١ (ر . مواد مخدرة) .

مصاريق .

إلزام التهم بالمصاريق التي تكبدها المدعى المدني . الصور المستنثة ٣٨١

مصاريق الدعاوى الجنائية . الرجوع بشأنها الى قانون تحقيق الجنايات ٣٨١
مضى المدة (ر . دعوى عمومية) .

معارضة (ر . أيضا استئناف — حكم غياي — قاضي الإحالة — غرفة

المشورة) .

الحكم باعتبارها كأن لم تكن . تسبب هذا الحكم ١٠٧

الحكم باعتبارها كأن لم تكن . استقلال هذا الحكم عن الحكم التبايني . الطعن فيها

بطريق النقض ٣٢٩ و ٢٢١ و ١١٤

غياب المارض في أية جلسة . اعتبار المارضة كأن لم تكن . موطن عدم إسكان اعتبارها

كأن لم تكن ١٠٧

نظر المارضة في غيبة المارض . الحكم الصادر فيها يتحرك غايبا واجبا لإعلانه ٣٦٤

مفت (ر . إعدام) .

مفرقات (ر . ديناميت) .

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة) .

متزل (ر . دخول متزل) .

رقم القاعده

مواد مخدرة .

- ۳۹۶ و ۱۴ متى يتوافر ؟
- الاحكام بها . مخدرة من شأن قاضي الموضوع ۱۹۵ و ۲۱ و ۱۱
- إحراز طبيب لما قبل العمل بقانون ۲۱ مارس سنة ۱۹۲۵ . لا عقاب ۳۵۸
- إحراز أفيون ناتج من زراعة الخمرز . حكمة ۱۴۸
- إحرازها واستعمالها بموجب مذكرة طبية لا يشفع في إحراز مادة أخرى . مرمى قانون
- المخدرات الصادر في سنة ۱۹۲۵ ۱۴
- استيرادها ليس معنى خاصا لا شتراطات قانونية بل هو من شأن قاضي الموضوع ... ۲۷
- اشتراك صغير في إحراز مواد مخدرة مع من هو مقيم معه . صفره لا يمنع من العقاب ... ۳۴۴
- أفيون . وجود رخصة مع مزراع يجه . عدم قيده بالقر . عقاب إداري ۳۲۳
- بيع الأفيون الناتج من زراعة الخمرز لا ينطبق على المادتين ۲۷ و ۳۰ من قانون
- ۲۱ مارس سنة ۱۹۲۵ ۳۱۴
- توافر ركني العمد . مسألة موضوعية ۱۲۶
- كلوريدات المورفين . بيان النسبة التي يدخل بها المورفين في هذا المركب . لا وجوب
- المادة الأولى من القانون رقم ۲۱ سنة ۱۹۲۸ . تفسير . عبارة « بأى اسم تعرض به
- في التجارة » ۲۹۱
- المادتان ۳۵ و ۳۶ من القانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۲۸ . الفرق بينهما ۲۹۴
- مدى انطباق المادة ۳۲ من قانون ۲۱ مارس سنة ۱۹۲۵ ۳۲
- وجوب بيان علم الخمرز بأن ما يحوزه مخدور محظور . جواز استنتاج هذا العلم من أحوال
- التهمة وظروف الدعوى ۱۵۱
- وسيط في الاحكام بها . عقابه ۱۳۱
- مواد مفترقة (ر . مفترقات — قنابل) .
- مواعيد (ر . استئناف — معارضة) .
- مواقعة بغير رضاء (ر . أيضا إكراه) .
- طلاق زوجة وتجهيل الطلاق عليها . موافقتها . إكراه أدبي ۱۶
- موانع العقاب (ر . أسباب الإباحة) .
- اشتراك صغير السن في إحراز مواد مخدرة مع من هو مقيم معه . صفره لا يمنع من العقاب ... ۳۴۴
- إطاعة الزملاء . حدها المانع من العقاب ۱۴۱

رقم القاعدة

موظفون (ر . أيضا اختلاس - أسباب الإباحة وموانع العقاب -

إهانة - تعدد - تهديد - رشوة) .

حائتم من رفع الدعوى عليهم مباشرة من الأفراد . مدى مريان القانون رقم ٢٣

للسنة ١٩٢٣ ... ٣٥٤٣١٩

(ب)

نار . (ر . حريق - مفرقات) .

نائب عمومى (ر . قاضى الإحالة - غرفة المشورة) .

نشر (ر . إهانة - صحافة - قذف) .

نصاب (ر . أيضا استئناف) .

تفسير الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض

نصوص قانون المرافعات ... ٢٦٩

نصب : المادة ٢٩٣ ع (ر . تزوير - مرافقة) .

أركان جريمة نصب . وجوب توضيحها بالحكم ... ٧٣

بيان الطرق الاحتمالية . وجوبه ... ١٧٤ و ١٥٧

التخلص بعد وقوع الجريمة . لا يمنع من العقاب ... ٢٧٧

يجزء عدم ذكر سوء القصد . توافره بالبداية . لا بطلان ... ٢٢٥

خلاف الواقعة الثابتة بالحكم مما يبدل على استعمال الطرق الاحتمالية يجعلها غير معاقب عليها ... ٣٣٠

نظام عام (ر . دفع) .

نقض وإبرام (ر . أيضا حكم - قاضى الإحالة - غرفة المشورة - محكمة

النقض) .

التوكيل فى التقرير به . وجوبه . تقديم الأسباب من غير موكل . جوازها ... ١٦٩ و ١٢٩

التقرير بالظن من غير ذى صفة وبدون توكيل . لا يجوز ... ٧٩

تقديم أسباب الظن بعد فوات الميعاد لسبب حالة قهرية . جوازها ... ٨٥

تقديم أسباب الظن مع عدم التقرير به . عدم قبوله شكلا ... ٩٤

تقرير اسم الطاعن سموا فى تقرير الأسباب . قبول الظن شكلا ... ٩٢٢

رقم القاعدة

قضى وإبرام (تابع)

- ٣٥ ... متى يقبل الطعن في حالة الاعتصام على تقديم الأسباب ؟
- ٣٤٠ ٢٩٢ و ١٢٥١ و ٣٩٢ ... متى يستغنى من لم يقبل طعنه شكلا من قبول طعن الطاعن الآخر ؟
- الطعن في الحكم الفرعى القاطع . جوازه . حكم محكمة الجنح الاستثنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع يسقط الدعوى العمومية لصدور عضو شامل .
- ٢٢٢ ... جواز الطعن فيه بالقضى ...
- ٩٧ ... طعن المتهم في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية . لا يجوز ...
- ٩٧ ... الطعن في الحكم لتأجيل التلق به أكثر من المدة المقررة . لا يجوز ...
- ١٣٦ ... الطعن في الحكم لقبوله الدعوى المدنية دون التعرض لموضوع الحق . لا يجوز ...
- ٣٠٦ ... طعن التهم في الحكم لعدم دفع خصمه الرسوم . لا يجوز ...
- ٢٦٤ ... الطعن في الحكم لكبر سن المتهم . لا يجوز ...
- قضى الحكم الصادر بإيقاف التنفيذ خطأ في القانون أو لعدم تسيبيه . سلطة محكمة النقض
- ٢٣ ... في تصحيح الخطأ وإعادة الدعوى لقاضي الموضوع مراعاة لمصلحة المتهم ...
- ٣٣٩ ... قضى الحكم قضا كاملا يبعد الدعوى إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة الأولى ...
- نقود (ر . تعريف) .

نيابة (ر . تحقيق - دعوى عمومية - دفاع - مراعاة) .

نية (ر . أيضا قصد جنائى) .

النية أمر قسائ داخل متعلق بالوقائع . إثبات وجودها موضوعى ... ٣٠

(ه)

هتاف (ر . إهانة) .

هتك عرض (ر . أيضا فعل فاضح - ضرب أفضى إلى موت) .

١٨٩ ... هتك عرض صمى . تمام هذه الجريمة بمجرد الاتصال أو الملاصقة ...

٣٩٨ ... متى تتحقق جريمة هتك العرض ؟ ...

هدايا وعود (ر . رشوة) .

هدم مبان (ر . قتل غير عمد - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية) .

رقم القاعدة

(و)

ودبعة (ر . أيضا اختلاس) .

عرضها للبح اختلاس ٣٥٧

مسئولية المدوع لديه عن قد الودعة قبل نهاية المدة المتفق على ردها فيها ٢١٦

وصف التهمة (ر . تغيير وصف التهمة — تحقيق) .

وصى أوولى (ر . خيانة أمانة — قاصر — قيم) .

وضع النار عمدا (ر . حريق) .

وضع اليد (ر . انتهاك حرمة ملك الغير — حيازة) .

وفاة (ر . ضرب أفضى إلى موت) .

وقاع أنثى بشير رضاها (ر . موافقة) .

وقائع (ر . أيضا حكم — دليل) .

تفسير عبارة "بيان الواقعة" الواردة بالمادة ١٤٩ تحقيق ٦١

بيان وقائع بعض التهم وإغفال البعض الآخر . توحيد العقوبة . عدم إمكان تجزئتها . قض ٣٤٠

استخلاص الوقائع من حق محكمة الموضوع بشرط صحة وجود مصدرها في التحقيقات ٣٦٨

خطأ المحكمة في بيان واقعة لا تأثير لها على الحكم . لا بطلان ٨٩

وكلاء الدول السياسيون :

سبهم أو الاقراء عليهم بواسطة الصحف (ر . سب) .

ويكل (ر . خيانة أمانة) .

(ى)

يمين (ر . أيضا شهادة) .

لاداعى لتلغيف الطبيب اليمين مادام سبق أن أداها بمقتضى القانون رقم ١٩١٧ لسنة ٢٨٨ و٨٤

اليمين التى تؤدى أمام المحكمة . الإهمال فى الشق الثانى منها . لا يفسد الشهادة ٦٥

يمين كاذبة :

وبحسب بيان القضية والنصوص والمحكمة التى أدت اليمين الكاذبة أمامها ١٠٥

فهرس المواد

قانون تحقيق الجنايات

[illegible]

قانون تحقيق الجنايات (تابع)

[illegible]

قانون تحقيق الجنايات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
	٣٨١ ٢٥٠	٢٣٩٢١٩٧٢١٨٦٢١٧٥٢١٦٩	
	٣٨١ ٢٥١	٢٣١٧٢٢٩٢٢٨٦٢٢٨٥٢٢٧٤	
	٣٨١ ٢٥٢	٢٢٩٢٢٢٢	
	٣٨١ ٢٥٣	٢٢٠١٢١١٧٢١١٥٢٨٧٢٢٣	٢٣٢
	٣٨١ ٢٥٤	٢٢٨١٢٢٧٨٢٢٦٨٢٢٥٦٢٢٤٣	
	٣٨١ ٢٥٥	٢٣٣٩٢٣٢٣٢٣١٤٢٣١٢	
	٣٨١ ٢٥٦	٢٥٠٢٣٤٠	
	٣٨١ ٢٥٧	٢٧٠٢٢٩٩٢٢٤١	٢٣٥
	٢٢٥٢١٩١٢١٧١ ٢٧٩	٢٢٨٩٢٢٤٨٢١٧٣٢١٢٨٢٨	٢٣٦
	١٩١٢١٧١ ٢٨٠	٢٩٤٢٣٤٧٢٢٠٦	
	٢٤٥ ٢٨٢	٢٨٠٢٢٣٨	٢٣٧

قانون تشكيل محاكم الجنايات

٢٢١٧٢١٨١٢١١٦٢٥٧٢٣٤	٢٨	٤٦	٣
٢٢٨٢٢٢٦		٨٤٢٨٠	٤
٥	٣٦	٢٨	١٢
٢٤٦٢٤٣٢٧٦٢١٠٩٢١٠٦٢٥	٣٧	٢٧٢٢٣٦٠٢٢٨٢	ج ١٢
٢٩٦٢٢٧٦٢١٠٩٢١٠٦٢٥	٣٨		
٢٩٠	٣٩	٢٣٣٢٢٨٥٢٢٨٢٢٤٧٢٩٦٢٢٥	١٣
٢٩٠٢٢٧٦٢١٠٩٢١٠٦٢٤٢٥	٤٠	٢٨٩٢٣٧٢٢٢٦٠	
٢٤٦٢٤٣٢٢٢٣			
٢٩٩٢٣٠٠	٤٢	٢٣٢	١٤
١٢٠٢٥٧	٤٤	٢٣٢	١٥
٨٨٢٥٧٢١١٢١٠	٤٦	٥٧	١٧
٩٧	٤٨	٥٧	٢٠
١٧٥	٤٩	٥٧	٢١
٢٢٢٢٣١٧٢١٣٤٢١٠٩٢١٠٦	٥٠		
٢٩٩٢١٧٥٢١٢٣٢١١١٢٩٧	٥١	١٦٥٢٥٣	٢٥
٣٥	٥٢	١٦٥٢٥٧	٢٦

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمجمل بعض الجنايات جنحا إذا اقررت بأعذار

قانونية أو ظروف مخففة ١٩٦٠ ١٨٠ ٢٠٠ ٢٤٧ ٢٥٤ ٢٣٣ ٢٣٥ ٢٣٧ ٢٣٧ ٢٣٧

٢٩٣ ٢٨٩ ٢٨٥ ٢٧٨

قانون المقوبات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٣	١٢٧	٩٦	١٤٢
٤	١٢٧	٩٧	١٦٨٠٨٣٠١
١٧	٢٥٠٠٠٣١٢٠٢٥٤٠١٨٠٠٤٢	١١٧	٢٨٠٠٢٣٨٠١٦٢
	٣٧٨	١١٨	١٦٢
٢٠	٢٦٤	١٣٢	٣٩٧
٢٥	٧١	١٣٣	٣٩٧
٢٨	٣٣٧	١٣٧	٢٨٤
٢٩	٣٣	١٤٨	٣٢٧٠٢٠١
٣٢	٢٤٠٠٢٠٣٠٥٥٠٣٠١	١٦٠	٢٧١٠١٧٩
٣٩	٣٢٢٠٣٠١٠٢٩٠٠٢٦١٠٢٠٢٠٢٩٥	(١)	
		١٦١	٢٠١
٤٠	٣٢٢٠٢٩٠٠٢٦٣٠٢٩٥	١٧٤	٣٠٧٠٢٨٤٠٤٧٠١٩
٤١	٣٢٢٠٣٠١٠٢٠٢	١٧٥	١٩
٤٥	٣٠١٠٢٧٦٠١٨	١٧٩	٢٥١٠١٦١٠٢٨
٤٦	٣٠١٠٢٧٦٠١٨	١٨٠	٢٩٥٠١٦١٠١٤٩٠٢٨
٤٨	٢٦٨٠٢٧٦٠١٢١	١٨٢	٢٣٥٠١٤٩
٤٩	٢٦٨	١٨٣	٣١٨٠٣٠٨٠٣٠٢٠٢٣٥٠١٤٩٠١٩
٥٠	١٦٧	١٨٩	٨٧
٥٢	٣١٢٠٢٣٠٩	١٩٠	٨٧
٥٦	٣٤٤	١٩٤	٣٠١٠٢٩٠٠٢٤٣٠٢٠٢٦٩
٥٧	٢٧٥	١٩٥	١١٢٠١٠٨٠١٠١٠٢٩٨٠٥٩
٥٨	١٤١	١٩٦	٢٨٦٠٢٦٠٠٢٤٣٠٢١٤
٦٠	١٨٠	١٩٧	٤٩
٨٩	٨٧	١٩٨	٢٤٣٠١٣٨٠١٠٢٠٢٦٩٠٢٧٠١٨
٩٣	١٤٢٠٨٧		٢٨٨٠٢٧٦٠٢٦٦

(١) مذلت هذه المادة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ نصارت المادة ١٥٧ المكررة .

قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٩٩	٢٠٢	٢٥٤	٢٣٢
٢٠٠	٢٥٢٤١٠٣٤٨٢٤٨٤٤٠	٢٥٦	٢٣٢
٢٠٢	٣٨٤٤١٥٤٤١٢٤	٢٥٧	٢٣٢
٢٠٤	٣٥٠٠٣٢٢٣٤٣١٢٤٢٧٦٤٩٥٤٨١	٢٦٠	١٠٥
٢٠٥	٣٢٣٤٣٢٢٤٢١٩٤١٦٦	٢٦١	٢٣٤٤٣٢٧٤٢٥٥٤١٣٣
٢٠٦	٣٢٢٤٢١٩٤٩٥٤٨٤٤٦٢	٢٦٢	٢٣٤٤١٣٣
٢٠٧	٣٢٢٤٢٢٠٤١٧٢	٢٦٤	٢٥٥٤٢٢٦٤١٩٩٤١٩٢٤١٣٣
٢٠٨	١٥٤٤١٢٤		٢٦٩٤٣٥١٤٣١٨٤٢٧٢
٢٠٩	٥٣	٢٦٥	٢٣١٥٤٢٩٨٤٢٦٢٤٢٢٩٤١٥٥
٢١٠	٢٥٣٤٢٢٩٤٢١١٤١١٣٤٧٦		٢٥٩٤٢٣٤
٢١٣	٧٠	٢٦٦	٣٥٩
٢١٥	١٨٠	٢٦٨	٢٣٣٨٤٢٢٤٤٢٩٥٤٢١٦٤١٧٨
٢١٧	٢٨٣		٢٩٩
٢٢٩	٢٤٣٤٢٣٥	٢٧٠	٢٦٥٤٢٨٧
٢٣٠	١٦	٢٧١	٢٦٥٤٢٨٧٤١٨٧
٢٣١	٢٩٨٤١٧	٢٧٢	٢٦٥٤٢٨٧٤١٨٧
٢٣٢	١٨٩٤١٧	٢٧٣	٢٦٥
٢٣٣	٢٥٨٤٢٠٩	٢٧٤	٢٤٦٤١٤٣٤٢٩
٢٣٤	٢٠٩	٢٧٥	٢١٦
٢٣٥	٢١٢	٢٧٧	٢٢١٤٢٦٨٤٢٥٦٤١٢١
٢٤٠	٢١٦٤٢٣١٤١٧	٢٧٨	٢٤٦٤١٤٣
٢٤١	٢١٦٤١٧	٢٧٩	٨٦
٢٤٦	٢١١	٢٨٠	٢٤٥٤٢٢٥٤٢٩٧٤١٤٧
٢٥٠	٢٧٢	٢٨٣	٨٧
٢٥١	٢٦٦٤٢٧٢	٢٨٤	٢٠٩٤٢٢٧
٢٥٢	٢٧٢		

قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٩٣	١٩٠ ١٧٤ ١٥٧ ٧٣ ١٩	٣٠٧	١٨٢
٢٩٤	٢٣٠ ٢٨٤ ٢٧٧ ٢٦٨ ٢٢٥	٣١٦	٣٧١ ١٥٩
٢٩٦	٢٣٤ ١٤٦	٣١٧	٢
	٢٥٧ ٢١٦ ٢٠٧ ١٤٧ ١٢	٣٢١	٣٧٦ ٤٤٤
	٢٨١ ٢٧٨ ٢٦٨ ٢٦٤ ٢٥٩	٣٢٢	٣٧٦ ٤٤٤
	٢٣٢ ٢٢٨ ٢٢٥ ٢٩٧	٣٢٣	٣٥٥ ٢٤٩ ٢٤٦ ١٣٢
	٣٥٧ ٢٣٨ ٢٣٦	٣٢٤	٢٤٦ ١٥٣ ١٤٥
٢٩٧	٢٣٦ ٢٣٢ ٢٨١ ٢٠٧ ١٤٧	٣٢٦	٢٤٦ ١٥٣ ١٤٥
	٣٤٥	٣٤٢	٣٧١
٣٠٢	٢٤٣ ٢٣٥	٣٤٨	٢٠٣

قانون المرافعات

٢١٣	٦	١٩٨	٣٢٨ ٢٠٨
٢١٣	٧	٢٠٠	٢٠
٢١٣	٨	٢٠١	٢٠٨ ٢٠
٢٩٩ ٢٤١	٨١	٢٠٤	١٠
٣٨٠	٨٦	٢٠٩	١٧٣ ٨٦
٣٨٠ ٢٣٨	٨٩	٢٤٣	١٨٥
٣٨٦	٩٤	٢٠٩	٢٩٠ ٢٧٠ ٢١٠ ٢٢١
٣٨٦	٩٥	٢١٠	٢٧٤
١٤٤	١٠٠	٢١١	٢٧٤
١٤٤	١٠١	٢١٢	٢٧٤
١٤٤	١٠٢	٢١٣	٢٧٤
٥٥٢ ٢٨ ٢٦ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢٧	١٠٣	٢٧٠	١٧٧ ١٧٦
٣٠٤ ٢٣٧		٢٧١	١٧٧ ١٧٦
١٤٤	١٠٤		

القانون المدني

١٣٩	١٥٠	٢١٥	١٩٠
١٣٩	١٥١	٢٢٦	٢٠٦

الدستور المصري

٢٧١ ١٧٩	١٤	(١)	٢٢٨ ٢٢٦ ٢١٧ ٥٣
			١٣٠

(١) جعل رقم هذه المادة ١١٩ من الدستور الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٠.

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القانون
٣٥٤ و ٣١٩	أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات (قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٤) صادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
٢٨٨	القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧ بتخفيف الموظفين الذين يتدبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية (صادر في أول يناير سنة ١٩١٧) .
٢٦٩	المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (بشأن تعديل نصاب القاضي الجزئي) .
٣٥٤ و ٣١٩	مرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ بإضافة ققرة الى المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهل صادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
٣٨٨ و ١٩٦	قانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ خاص بإحراز وحمل السلاح صادر في ١٧ مايو ١٩١٧
٢٢٢	قانون العفو الشامل من بعض الجرائم الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦
١٩١	قانون القردة العسكرية المصرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢
٣٣ و ٣٨ و ١١٧ و ٣٢١ و ٣٣٧	قانون المتشردين والأشخاص المنتهية قيم رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٢٣
٣٥٦	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتادين على الإجماع صادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٨
١١ و ١٤ و ٢١ و ٢٧ و ٣٢ و ١٢٦	المرسوم بقانون موضع نظام للاختبارات واستعمالها الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥
١٣١ و ١٤٨ و ١٥١ و ١٩٥ و ٢٢٣ و ٣٥٨ و ٣١٤	المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ موضع نظام للاختبارات والاختبارات واستعمالها الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨
٢٣٣ و ٢٩١ و ٢٩٤ و ٣١٤ و ٣٤٤	
٣٩٦	

لوايح

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	عنوان اللائحة
٢٩٩ ر ٣٤	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
٣٨٦	» الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤
٤	» السجن الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١
٣٠٧	» السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣
٣٥٨	» الصيدليات الصادر بها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٤
٢٠٣	» تعامل مناعة الطب الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١
٢٣١	» المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤



صكّل طبع "مجموعة القواعد القانونية" بمطبعة دار الكتب المصرية

في يوم الأحد ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٥٢ (أول أبريل سنة ١٩٣٤) م

محمد نديم

ملاحظ المطبعة بدار الكتب

المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٢/٢٢ / ٢٠٠٠)

